

ومتع الله المسلمين بطول بقاءه وادام علينا نعمة لقائه فانها كافية في ايادى معانيه
واسراره وكشف مبانيه واستاره ولذلك توفرت رحمة المحصلين على تعليمها
وتحصيلها وامنت اعتناهم بنحو الاحاطة بحملها وتقيصيلها غير ان بعضها مشككة
ولت اقدم المحصلين في كشف القناع عن جلال عجز ذات انوارها وعجزت فيها هم
عن ادراك رموز اسرارها ولقد رايت كثير من الناس اكتبوا بما فهموه من ظواهر
المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال ووقوف على ما فيها من مطويات
الرموز والاسرار ومكنونات الغموض والاستاد الفاضل له شرحا وافصحا عن نفائس
لطائفها الجارية عن عرائس حقائقها النفاذ فلا يابيضاح رموزها ومشكلاتها
صامتا بجل دقائقها ومعضلاتها مستوقافية الكلام على وجه ينحل به الفاظها ومعانيها
وتنكشف به عباراتها ومبانيها ويظهر به حقائقها ودقائقها لطلاب التسهيل على الاخوان
والاحباب لم اذ فيه شيئا اجنبيا الا ما يتوقف عليه حل الكتاب فلم اطو ذكر ما فيها من
دروس القواعد وعزها الفوائد الا ما لا يخفى على الطلاب من الزوائد وتسميته لاشتماله
على تحقيق المعاني وتدقيق البهاني غاية التحقيق والله ولي التوفيق والهادي الى
سواء الطريق سائلا من الله الكريم آمنا من لطيفه القدير ان يجعله خلاصا لوجه
الكريم وسببا للوصول الى جنات النعيم وناظرا الى الاصحاب الخلائق ومفيدا للاهلباء
والاشغوان متوقعا من افاضل العصر والزمان الذين شرفوه بالمطالعة ونوطة الانوار
ان ينظروا فيه بعين الرضاء والاحسان وان يصيروا بقدر الواسع والامكان لوطا لحو
على الخطاء والنسيان لوجوب ان القلم بالمعنيان اذ لا موصون من الخطاء والنسيان
الا كلام الرحمن والنسيان مركب مع الانسان والخطاء قد يقع من المجتهدين في بعض
الاتمان والاعراض عن كل عيب نقصان فعل الله الكريم الانسان بما ذنبه واياكم
بالعضو والغفران وذكنتي واياكم نعمة اللقاء والرحمة وبه سهل علينا وعليكم
تحقيق الكلام في جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد والارام قال الشيخ رحمه
الله في بداية كتابه بسم الله الرحمن الرحيم الكلمة وكان ينبغي ان يبدأ بعد
التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف عملا بقوله عليه السلام كل امرئ ذي بال لم يبد
فيه بالحمد لله فهو اقسط لكنه ترك ذلك هضم النفس بتجليل ان كتابه هدى
ان كتابه ليس كتب السلف حتى يبدأ به على سنتها وليس نايال حتى يكون
ناقطع ثم لما كان الخوي يبحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث الاعراب

والبناء وما يتعلق بهما وهذه الأحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم غرض
 الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم يدور
 النسخ أو لا يذكر الكلمة وثانياً يذكر الكلام لأن معرفة أحوال الشيء مسبوبة
 بمعرفة ذلك الشيء ويجوز أن يكون الموضوع أمراً متعدياً ليشترط اشتراكه في أكثر
 واحد وهذا ملاحظته في سائر العلم كالادلة الشرعية من الكتاب في السنة
 والاجماع والقياس فانها موضوعات لعلم واحد وهو اصول الفقه لا يشترط
 في كون كل واحد منها دليلاً شرعياً مثبتاً للحكم شرعي والكلمة والكلام كذلك
 لأنها ليست تشارك في كون كل واحد منها لفظاً موضوعاً للمعنى على أن الموضوع
 في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وإنما التقيد
 بالنظر الى نوعيه وإنما قدم الكلمة على الكلام لأنها جزء الكلام والكلام مركب
 معرفة المركب موقوفة على معرفة المفرد والوقوف عليه مقدم طبعاً على الوقوف
 فقدم وضعاً ليوافق الوضع الطبيعي ولأن العوارض الذاتية للشيء هي التي تلحق
 اصالته لا جزئها ولا خارجها مساو له وقد عرفت أن العوارض الذاتية للكلمة
 والكلام هي الاعراب البناء والاعراب يلحق الكلام بالنظر الى ذاته وإنما يلحقه
 بالنظر الى جزئيه وهو الكلمة لقيامه مقامها إذ لا يعمل له من الاعراب الا اقام مقام
 المفرد على ما عرفت فكانت احق بالتقديم منه ولقائل ان يقول النحوي كما يبحث
 عن احوال المركب الاسنادي يبحث عن احوال المركب الاضافي والتوصيفي لا المتماثل
 وغير ذلك ايضا كوجوب بناء الجزئين في احد عشر وعراب احد هما دون الآخر في
 اثنا عشر وكصحة اضافة احد عشر الى غير مبهمة نحو احد عشر كوا وامتناع اضافة
 الى مبهمة ونحو ذلك من الاحكام فهنا ذكر هذه المركبات كما ذكر ذلك اللام لان
 يجاب عنه بان ذكر الكلمة يعني عن ذكرها لان النحوي إنما يبحث عن احوالها من حيث
 اعراب الجزئين او بنائهما او اعراب احد هما وبناء الاخرى ونحو ذلك فكانت مباحة
 هذه المركبات بهذا الاعتبار من درجة تحت مباحث الكلمة فلا حاجة الى ذكرها
 بخلاف المركب الاسنادي فانه مبني وقد يقوم مقام المفرد فيكتسب اعرابه فيجوز
 يكون المجموعة معرباً محلاً فالنحوي باحث عن احواله من حيث البناء باعتبار ذاته
 ومن حيث الاعراب باعتبار جزئها فلا يكون مباحته من درجة تحت مباحث الكلمة
 فلا بد من ذكرها وفي الجواب ضعف لا يخفى فان قيل اللام في الكلمة لا يخلو اما

ان يكون للجنس او للاستغراق او للعهد الخارجي او الذهني ولا يستقيم كل واحد
 منها اما لام الجنس فلا تنسب اليها تشييراً الى الماهية من حيث هي هي بقطم النظر عن
 الفرد والافراد اي من غير اشتعار بالوحدة والكثرة والتاء التي في الكلمة تستعبر
 بالوحدة وهي توجب اعتبار الفرد فكان بينهما منافاة واما لام الاستغراق فلا لها
 تشييراً الى الماهية من حيث هي هي موجودة في جميع الافراد اللغوية او العرفية
 والتاء توجب وقوعها على الفرد فكان بينهما ايضا منافاة ولا نهالاً لاداء المحل
 لان المحل محل التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد واما لام العهد الخارجي
 فلا لها تشييراً الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم
 والسامع في الخارج وليس ههنا كلمة معهود في الخارج ولم يجز لها ذلك ليشار
 في تعينها وعهديتها الى تلك الكلمة واما لام العهد الذهني فلا لها توجب
 جهالة المحدود ولا نهالاً تشييراً الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود
 بين المتكلم والسامع في الذهن حتى قيل ان المعرف بها في المعنى كالنكرة قيل
 يمكن ان اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك لان الكلام
 بدون التاء اسم جنس يصح وقوعه وضعاً على الخطبة وعلى كلمة الشهادة وعلى
 الكلمة المنطقية وهي الفعل وحده وعلى الكلمة اللغوية وهي ما ينطق به
 الانسان مفرداً او مركباً وعلى الكلمة الخفية وهي كل لفظ وضع لمعنى مفرداً فاذا
 ادخلت التاء افادت وحدة النوع الغير المعين واريد بذلك المقام للتعريف النوع
 للمعين وهو الكلمة الخفية ثم ادخلت لام الجنس للاشارة الى نفس ماهية الكلمة
 النوعية فلا تنافي بين لام الجنس وتاء الوحدة لان النوع الواحد كلي بالنظر
 الى افراده كما ان الجنس كلي بالنظر الى انواعه فيكون المراد حينئذ جنس الكلمة النوعية
 ويمكن ان يكون التاء للوحدة الفردية ولا منافاة بينهما ايضا لان الكلمة الواحدة
 كليتها باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه التعريف باعتبار
 المفهوم لا باعتبار ما صدقت عليه وقال بعض المشرحين في تصحيح لام الجنس
 ان التاء جردت عن معنى الوحدة وجعلت متحضرة للتانيث بدل الالة مقام التعريف
 لما قلنا ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد ولا للافراد وانما اتى بها تحريكاً عن
 وقوع المحدود على الثلاثة فصاعداً كما هو حكم الجرد عنها لئلا يكون التعريف
 للافراد بخلاف الكلمة مع التاء فانها جنس يقع على القليل والكثير وفيه نظر

قد عرفنا ان الاسم المفرد يصح تجريد عن معنى الوحدة كما قيل في قوله تعالى ان
الانسان لفي خسرة لان الانسان جرد عن معنى الوحدة وايد به الاستغراق بقرينة
الاستثناء وهو قوله الا الذين امنوا وعملوا الصالحات واما التجريد التام عن معنى
الوحدة فغير معهود في كلامهم لكونه نصا في الوحدة اللهم الا ان يجاب بان التام يجب
الوضع تفيد معنى الوحدة والتاينث جميعا وايد ههنا التاينث فقط على سبيل
سبيل المجاز بقرينة محل التعريف على طريق ذكر الكل واودة البعض والمجاز لا يحتاج
في شوته الى النقل والسماع بل يحتاج في صحته الى الاتصال المنقول والسموع عن
العرب في فهم السامع الى القرينة الصارفة عن اودة الحقيقة وقد تحقق ههنا كذا
كما ان لام الابتداء تفيد بمسبب الوضع معنى الحال والتاكيد ثم قال اصحابنا انها
جردت عن معنى الحال وجعلت متحضرة للتاكيد في قوله تعالى ولشويطيك اذ لو
كان فيها معنى الحال لما جامع التوسيف الموضوعية للاستقبال وكما ان الاشارة
وضعت للاذهاب بالليل ثم ايد به الاذهاب فقط في قوله تعالى سبحان الذي اسرى
بعبدك ليلا بقرينة قوله ليلا وكذلك كل لفظ اريد به بعض معناه واذا ثبت
ان التاء للوحدة النوعية او الفردية والكلمة المتصفة بالوحدة كية من حيث
المفهوم ثبت انها لا ينافي لام الاستغراق لان الاستغراق هنا استغراق فرد لا جمع
اي بمعنى الكل الافراضي دون الجموعي كما استغراق السيفاد من كلمة كل وذلك
لان اللام التي لاستغراق الفردي بمعنى كلمة كل فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع
فلا شك في صحة كاشك في صحة قولك كل فرد وكل واحد وليس معناه جميع
كلمة لفظ وضع لكنا حتى تنافي الاستغراق لكن محل التعريف ياباه لما مر ان التعريف
انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يمنع كون محل التعريف ويقال بان المقصود
ههنا بيان الطرد الا لازم للتعريف والتعريف انما يفهم من هذا التركيب ضمنا و
انما يعرف الكلمة قصدا لان اول نظر النخاة الى افراد الكلمة كالي ماهيتها فاذ كلام
الاستغراق بمعنى الكل الافراضي ليكون ذكر الافراد قصدا والتعريف ضمنا و
علامة استقامة بيان الطرد ان يحتمل دخول كلمة كل في الحد والمحدود و
ههنا كذلك حيث صرح ان يقال كل كلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وكل لفظ وضع
لمعنى مفرد فهي كلمة ويمكن ان يكون اللام للحد الخارجي او العمود الجارية
على السمة النخاة بقرينة ان التكلم يخوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه

ولا يلزم في العهد الحارجي ان يكون المعهود مقدماً ذكره بل يلزم ان يكون معلوماً ليصح الاشارة اليه والكلمة المذكورة على السنة النخاعة معلومة المخاطب بالقرائن كما يقال خرج الامير اذ لم يكن في البلد الا امير واحد ويمكن ان يكون اللام للعهد الذي هني ولا توجب جهالة المحذور لحصول تعيين الكلمة الخوية عند السامع باعتبار المقام وفيه نظر لانك اذا اعتبرت التعيين باعتبار المقام صاد اللام للعهد الحارجي دون الذي هني صرح الامام سعد الدين الهروري في شرح التلخيص في بحث لام العهد الحارجي وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذ لم يكن في البلد الا امير واحد الى هنا فنظرة هذا نصريح منه على ما قلنا فالاولى ان يحمل اللام على الجنس او العهد الحارجي على ما يتبين ويمكن ان يقال اللام للجنس والكلمة مع التاء صاد في الاصطلاح اسماً للفظ وضع مفرد فيكون منقولاً اصطلاحاً جيتراً فلم يبق في التاء معنى الوحدة فلا يراد شي فافهم وانصف ثم اختلف النخاعة في الكلمة المحذرة عن التاء قيل انه جنس لا جمع كثر وثمره بدليل جريان احكام المفرد فيه من تذكير صفتة كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعاً لوجب ان يقال الطيبة ومن تصغيره بلادة الى واحد مع كونه على غير صيغ القلة يقال على كليم ولو كان جمعاً وجب رده الى واحد في التصغير فقل كليمته ومن وقوعه تميز الخواحد عشر كلباً ولو كان جمعاً لما وقع تميزه لان تميزه لا يكون الا مفرداً فاعلم انه جنس لا جمع وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بالوضع وقيل انه جمع بدليل انه لا يقع في الاستعمال الا على التثنية فصاعداً ولو كان جنساً لوقع على الواحد فصاعداً والآية محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض الكلم الطيب والقول بتصغيره على كليمه ووقوعه تميزاً لخواحد عشر ممنوع عند من ذهب الى انه جمع بل يقال عندك في التصغير كليمته وفي التميز واحد عشر كلمة ثم تعريف الكلمة لما اشتمل على قيو واحد ها كونه ملفوظاً بها والثاني كونها موصوفاً للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفرداً اشارة الشيخ الى القيد الاول بقوله لفظ وهو جنس قريب للكلمة احترازه عن الدال والاربع الخط والاشارة والنصب وعقد الاصابع وعن الحركات الاعرابية والعلامات المعنوية فاذا كتب زيد مثلاً فالحرف المكتوبة وهي الزاء والياء والدال وان كانت مشاركة للكلمة

هذا

في كونها موضوعاً لمعنى مفرد لكن لا يسمي كلمة اذ ليس بملفوظة فان قيل
 الاحتراز عن الجنس لا يصح لانه قد يكون في الحد الشمول لا للاخراج قيل سلمنا
 ذلك لكن اذا كان بين الجنس والفصل عمومًا وخصوصًا مطلقًا اما اذا كان
 بينهما عموم وخصوص من وجه جازا الاحتراز عن الجنس لكن لا يكونه جنسًا
 بل لكونه فصلًا من وجه وههنا كذلك فاذا اللفظ عام بالنسبة الى الموضوع
 اذ هو قد يكون موضوعًا للاستعمالات وقد لا يكون كالمهمات والموضوع
 ايضا عام بالنسبة الى اللفظ لانه قد يكون لفظًا تزيدي وقد لا يكون كالدوال
 الاربعة ثم اللفظ في اللغة دمي شيء من الفهم يقال اكلت التمرة ولفظت التواة
 اي ربيتها من الفهم وفي الاصطلاح صوت يعتمد على الخارج من حرف فصاعداً
 وفيه نظر بوجه الأول ان الصوت فعل الصائت لانه مصدر ومنصات يصوت
 وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر فكيف يقع الحمل
 واجيب بان الصوت يستعمل للعين لمعنى المصدر الذي هو فعل الصائت
 ولعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر والمراد ههنا الثاني والثاني
 ان الاعتماد على الشيء من خواص الاعيان والصوت عرض لا يتصور فيه ان يعتمد
 على شيء فكيف يقال صوت يعتمد على الخارج واجيب بان معناه صوت يحصل
 باستعانة الخارج وهذا معنى عرفي لاعتماد الصوت على الخارج فلا يرد ما قيل
 ان هذا المعنى ليس بحقيقي لعدم الوضع ولا مجازي لعدم الاتصال وان استوال
 المجاز الغير المشهور غير شائع في التعريف والثالث ان هذا الحد دورى حيث
 اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واخذ النوع في تعريف
 الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفة على معرفة الجنس لان
 النوع عبارة عن الجنس والفصل فاذا عرف الجنس بالنوع لزم الدور ولا محالة
 واجيب بان المراد من الحرف الماخوذ في تعريف اللفظ حروف الهجاء دون المعنوي
 الذي هو احد انواع اللفظ ومعرفة حروف الهجاء لا يتوقف على معرفة اللفظ
 لانه اشهر من اللفظ بحيث يعرفه من لم يعرف اللفظ فلا دور والرابع ان الخارج
 جمع واقل التواتر ثلاثة فوجب ان لا يكون لفظ بدون ثلاثة احرف كل واحد منها
 معتمد على مخرج واجيب بان اللام فيه للجنس فيبطل معنى الجمعية فيكون
 المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع على الواحد فصاعداً وقيل

اللفظ ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه الاول انه
 عرف اللفظ بالتلفظ فحما بمعنى واحد فيلزم تعريف الشيء بما يساو به في المعرفة
 والجمالية وذا تمتنع واجيب بان تعريف اللفظ الاصطلاحي بالتلفظ اللغوي
 اي ما يتكلم به الانسان والثاني ان هذا التعريف صادق على اللسان لانه
 ما يتلفظ به الانسان واجيب بان الباء للتعدية دون السببية والاستعا
 والثالث ان قيد الانسان يوجب ان لا يكون ما يتلفظ به الملك والجن
 لفظا وليس الامر كذلك واجيب بان تعريف ما يكون لفظا بالنسبة اليها
 لا مطلقا فاما يتلفظ به الملك والجن ليس بداخل في المحدث فلا ضرر في
 خروج امثال ذلك عن الحد والرابع ان هذا التعريف يصدق على الحرف
 الناشئة من اب الحركات الاعرابية كالواو في ابوك والالف في بابك والياء في
 ابيك وهي ليست بلفظة لانها اخذت حكم الحركات الاعرابية التي ليست
 بلفظة بالاتفاق واجيب بانها لفظة عند البعض وان لم يكن الحركات الاعرابية
 لفظا قلنا ان تمتنع وبعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو حرف حقيقة
 وحكما وهي ليس بحرف حكما القيا بما مقام الحركات الاعرابية وقيل اللفظ
 هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه
 الاول ان التكلم لو قصد حصول الحرف لم يحصل حرف بل حصل صوت
 ساكن ينبغي ان يكون لفظا صدق هذا الحد عليه اذ لا يلزم من قصد حصول
 الحرف حصوله بالفعل البتة وايضا يصدق هذا الحد على صوت الاخرس
 لانه يقصد به حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغي ان يكون صوته لفظا و
 الامر بخلافه واجيب بان المراد بالقصد المعتقد به باعتبار حصول الحرف
 البشري على اعمال القوة الالافظة والثاني ان صوت النائم من نحو اخ وكذا
 صوت صاحب السعال من نحو اخ لفظي دليل انهم احتزوا واعنيهما
 بقيد الوضع دون اللفظ ولم يصدق عليهما هذا الحد لعدم قصد حصول
 الحرف فيهما واجيب بان المراد بالقصد اعم من ان يكون حقيقة او حكما و
 القصد الحكمي صادق عليهما والثالث ان الحاصل صفة فلا يدل من تقدير
 موصوف وهو لا يخلو اما ان يكون اللفظ او الصوت او الحرف اذ لا يتصور
 غيرها ولا يستقيم الاول حيث يلزم ذكر الحد وفي الحد وذا غير جائز وكذا

تسميه كلمة باعتبار الوضع الثاني وأجيب بان الراد الأولية عند الواضع
فان التسبب الغالب في الاشتراك اما نسيان الوضع الاول وتعدد الواضع
وكل وضع بالنسبة اليه ولو قانيا او ثالثا وهلم جرا الاول فيدخل المشترك
والمنفرد والثاني انه يخرج من قيد اللفظ الذي وال اربع مع كونها
موضوعا للمعنى وأجيب بانه تعريف اللفظ الموضوع لا تعريف كل
موضوع فلا يكون الذي وال اربع داخله في الحد وقد قيل الوضع تعيين
اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لا يخرج من الحرف لا يحتاج الى الضميمة
وأجيب بانه انما يحتاج الى الضميمة في حق دلالة المعنى لا في حق تعيينه
للمعنى وهما قد ذكرنا التعيين دون الدلالة وقد قيل الوضع تخصيص شيء
لشيء متى اطلق التخصص او احسن به فهم التخصص له وفيه نظر وجوب الاول
انريد خل فيه الحرفات حيث يفهم معناها متى اطلق به وأجيب بازاء الراد
تخصيصا بالتخصيص الوضع وليس فيها تخصيص واضح فلا يدخل والثاني انه يرد
فيه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والدابة حيث يفهم
منها المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقت مع
انها ليستا موضوعتين هذا انما يرد اذا ريد بالوضع الوضع اللغوي كما ذهب
اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار معنى الثاني مجاز لا حقيقة و
ان تسميه كلمة باعتبار محل الحقيقة وأجيب بان المراد بالتخصيص التفسير
الاول وهو تخصيص اصل اللغة فيخرج بتخصص الشرع والعرف العام
ويمكن ان يعترف فيها بالوضع عند من عرف الوضع بهذا التعريف
فيراد به مطلق الوضع لغويا كان واصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه
المنقولات اصلا والثالث انه يخرج من الحرف حيث لا يفهم معناه متى
اطلق بل اذا اطلق مع ضميمته وأجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
ولاشك ان الحرف متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه لا محالة و
الاطلاق الصحيح ما اذا اطلق مع ضميمته لان اطلاقه بلا ضميمته غير صحيح
فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى حرف الهجاء
مع كونها موضوعا لغرض تركيب اللفظ وقد بينا ان الغرض من الشيء
لا يكون معناه فكيف يستقيم قيد المعنى في حد الوضع قبل هذا التعريف

تعريفات اللفظ الموصوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف بناء داخله
تحت المحذور ثم أشار إلى القيد الثالث بقوله مفرد والمعنى المفرد ما لا ينقسم
عليه اللفظ كعنى زيد وعبد الله علما وفيه احتراز عن المعنى المركب حيث
ينقسم عليه لفظه كعنى الرجل وضربت ثم قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ
وبالجزم صفة المعنى وبالنصب حال من ضمير ووضيغ كذا في الخواشي لا يقال
إن الجزم راجع إلى الرفع للقرب وعدم الفصل ولا يسوغ العدول عن القرب
بلا مانع لأننا نقول بل كلا الوجهين متساويان لأن كلامهما راجع إلى الآخر
من وجه امتاز يحال الجزم فلماذا ذكرته وأما رجحان الرفع فلأن الكلام على
تقديره يجري على سننه بناء على أن الأفراد حقيقة صفة اللفظ وأما ما يكون
صفة المعنى يتبع اللفظ لأن المفرد من اللفظ ما لا يقصد بجزءه دلالة على
جزء معناه حين هو جزء والمعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا فاذا افرد المعنى
لا يستقل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ يستقل
بدون افراد المعنى فاستوى الوجهان ولقائل أن يقول لا يترجح الجزم إذ ذكر
لأن قوله وضع لمعنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقدير الصفة
الأولى على الثانية لا يسمى فصلا وكذا لا يترجح الرفع بما ذكره لأن ما ذكره من الافراد
حقيقة صفة اللفظ الخ فهو اصطلاح المنطقيين دون الخويين لأننا قد جازنا
في جميع تصانيفهم المعتبرة أنهم جعلوا الافراد صفة للمعنى دون اللفظ فعلمنا
أن اصطلاحهم هذا فتابعهم المصنف في ذلك لأن كل متكلم يشكلم باصطلاحه
فلا يترجح أحد من الجزم والرفع على أن يجعله صفة اللفظ ينافض ما ذكره ولا
أن الواحد غير مرادة فإن قيل نحو قامة وتضرب وبصري كلمة يدل عليها
اعربت بأعراب كلمة مع أن جزء لفظها يدل على جزء معناها فإن البناء في
قائمة تدل على التانيث وحرف المضارعة في تضرب يدل على المضارعة
والياء في بصري تدل على النسبة فيجب أن يكون كل واحد منها مركبا ولا يكون
كلمة بل كلمتين قيل إن جميع ما ذكرت كلمتان صار قامة شدة الاستعراج
كالكلمة الواحدة فأعراب المركب أعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحرف
بالتصيلة في الكلمة المذكورة وأما قلنا أنها كلمتان لأنه لو لم يكن كلمتين
للزم في حسنة توالي أربع حركات في كلمة واحدة وفي غداة يدل الواو في

الوسط ولا يلزم بالتركيب في قائمة لاجتماع التذكير والتأنيث لولزم اجتماعهما فيه بعد محو التأنيث للزم في الرجل بعد دخول اللام اجتماع التعريف والتذكير وليس في الرجل اجتماع التعريف والتذكير بالاتفاق فليس في قائمة اجتماع التذكير والتأنيث ثبت انه مركب فهذا شرح القيد المذكورة في تعريف الكلمة فان قيل هلا ذكر القيد الرابع وهو كونها دالة على المعنى كما ذكر الزمخشري وغيره قيل لان قيد الوضع يغني عنه لانهم انما قيدوا بالدلالة لاجزاء المهملات وذلك حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك وقيل انما ترك قيد الدلالة لئلا يخرج الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق وفيه نظر لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة دون الدلالة بالفعل والحرف قبل ضم الضميمة يدل على المعنى بالقوة بحصول الدلالة فيها بعد ضم الضميمة بالفعل فلا يخرج الحرف واجيب بانه لو كان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة لدخلت المهملات في تعريف الكلمة لانها ايضا تدل على المعنى بالقوة بحصول الدلالة فيها بعد اوضاع الفعل وفيه نظر لان المادة بالدلالة الدلالة بالقوة بلا شرط شيء والدلالة في المهملات بشرط الوضع على ان دالة المهملات على المعنى قبل الوضع لا تسمى دالة بالقوة لان دلالتها بالفعل بعد الوضع انما تحصل بعد تغير ماهيتها لانها بعد الوضع لا تبقى مهملات الا ترى انك لا تقول للجماة انه ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان جعله الله تعالى انسانا فحصل النطق فيه بعد تغير ماهيتها لانه بعد ما صار انسانا لا يبقى جمادا بخلاف دالة الحرف قبل ضم الضميمة فانها تسمى دالة بالقوة لان دلالتها بالفعل بعد ضم الضميمة تحصل بدون تغير ماهية الحرف فانصح الفرق بين دلالة المهملات قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة ثم لما فرغ الصنف عن تعريف الكلمة شرع في بيان تقسيمها وانحصارها في الانواع الثلاثة فقال وهي اسم وفعل وحرف الضمير عائد الى الكلمة فان قيل الكلمة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي اعم من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف يستقيم الحمل وايضا ان الضمير اذا كان معادة مذكرا وخبره مؤنثا وعلى العكس كان رعاية الخبر احسن والخبر ههنا مذكور

وان كان المعاد مؤنثا فكان تذكيرا الضمير الحسن قيل ان الخبر محذوف و
التقدير وهي منقسمة الى اسم وفعل وحرف او هي صادقة على اسم وفعل
وحرف فان قيل الواو للجمع والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيجبان
يكون الكلمة مجمعة هذه الثلاثة لا كل واحد منها قيل التقسيم على نوعين
احد هما تقسيم الكل الى اجزائه كما نقول السكجيين خل وعسل وماء و
الواو فيه يوجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليعترب
الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق القسم على كل جزء بطريق الحقيقة فان
السكجيين لا يطلق حقيقة على الخل ولا على العسل بل على المجموع وثانيهما
تقسيم الكل الى جزئياته كما نقول الحيوان انسان و فرس و غنم ولا بد فيه ان
يكون مورد التقسيم مشتركا فيصح اطلاق القسم على كل جزء بطريق
الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل واحد منها والواو في اطلاق الجمع الافرادي
الثابت في كل فرد والتقسيم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فيصح
اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة ثم الاسم مشتق من
السموع عند البصريين يدل على امثلة اشتقاقه نحو سمي يسمي واسماء و
سمي فانها تدل على انه معتل الادم فاصله عندهم يسمو على وزن فعل بكسر
الفاء وسكون العين فخذت الادم التي هي الواو على خلاف القياس فجعلت
هزمة الوصل عوضا عنه ووزن رافع وعند الكوفيين من الوسم لوجوه والتناسب
بينهما لان الوسم في اللغة العلامة والاسم ايضا علامة يعرف به المسمى
فاصله عندهم وسم يكسر الفاء وسكون العين فخذت الفاء التي هي الواو
وجعلت هزمة الوصل عوضا عنه وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب
فاصل سمي يسمي وسم يوسم واصل اسماء وسم واصل سمي وسم ثم قلبت و
هذا كما ترى خلاف الظاهر والفعل ماخوذ من الفعل وهي تتضمن سمي
الفعل به لتضمنه الفعل اللغوي وهي المصدر رسمية الدال باسم المدلول و
الحرف ماخوذ من حرف الواو اي طرفه وسمي به لانه يكون في طرف من الاسم
والفعل ثم لما قسم الكلمة وحضرها في الانواع الثلاثة بشرع في تحليل اقسامها
وحضرها فيها فقال لانها فان قيل ليس في كلام المصنف دعوى الحضر
وما يتعلق به الادم حتى يوجه طلب الدليل على الحضر ويتعلق به الادم

قيل الموضع موضع بيان شصا راقسام الكلمة والسكوت في موضع البيان
 بيان وقد سكنت على هذه الثلاثة فكانه قال انحصرت الكلمة على هذه
 الثلاثة لكونها كذا فيكون اللام متعلقا بمفهوم الكلام والضمير راجع
 الى الكلمة اي لان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها دلالة اللفظ
 كونه شيشا يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه
 عند الطلاقة او تحياله او احساسه وفيه نظر لان الدلالة تصفة للفظ
 والفهم ان كان بمعنى المصدر المبني للفاعل اعنى الفاهمية فهو صفة
 السامع وان كان بمعنى المصدر المبني للمفعول اعنى المفومية فهو صفة
 المعنى واياها ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به ولجيب بان
 هذا التعريف باثر الدلالة وعلامتها ولا شك ان فهم المعنى من اللفظ
 اثر الدلالة وعلامتها فالجمل مجازي او على حذف مضاف ويمكن ان يقال
 الفهم بمعنى المصدر المبني للمفعول صفة المعنى حقيقة وصفة للفظ
 سببا اذ اللفظ سبب افهام المعنى منه وكما جاز تعريف الشيء بصفة قائمة
 به جاز بصفة قائمة بمتعلقة اصطلاحا ولا مشاحة في الاصطلاح فان
 قيل الضمير في قوله لانها لما كان راجعا الى الكلمة وهو اسم ان قوله ان تدل
 بتاويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما دلالتها على معنى في نفس
 او لا وهو مستقيم لان الدلالة مصدر وحمل المصدر على الذات غير صحيح كنه
 حمل الوصف على الذات لا يقال زيد ضرب فلا يصح حمل الدلالة على الكلمة
 قيل في الكلام حذف مضاف اما من الاسم اي لان حالها اما دلالة او من
 الخبر اي لانها اما ذات دلالة ويمكن ان يجعل قوله ان تدل بتاويل المصدر
 مبتدأ محذوف الخبر والجملة خبر ان اي لانها اما دلالتها على معنى في
 نفسه ثابتة او لا ويمكن ان يؤول المصدر باسم الفاعل اي لانها اما دلالة او لا
 يلزم المجاز لان الفعل مع ان المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلي و
 ان كان فعلا صورة وكذا الضمير في قوله في نفسها راجع الى الكلمة والمجاز
 والمجور وصفة قوله معنى اي تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة او لا
 عطف على قوله تدل اي لا تدل على معنى في نفسها فان قيل لو كان الضمير
 راجعا الى الكلمة لكان في ذكر قوله في نفسها تكرارا لان معنى حصول المعنى

وقوله

في الجاز

في الكلمة كونه مدلولاً لها في ضمير معنى الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى
 هو مدلول لها كالاسم وتكرار العائد لا طائل تحته قيل لا تكرر في ذكره لان الكلمة قد
 تدل على معنى هو مدلول لها كالاسم والفعل وقد تدل على معنى هو
 مدلول له غيره كما الحرف فانه تدل على معنى حاصل في غيره اى مدلول
 لغيره كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم تدل على نفى تضمنه
 الفعل وعلى هذا ففسر وسياتي تمام الكلام في تعريف الاسم انشاء الله
 تعالى ويمكن ان يكون الجار والجرور ظرفاً لقوله تدل وفي بمعنى الياء
 اى تدل بنفسها لا بضم ضمنية بخلاف الحرف فانه تدل بضم الضمنية
 وفي بعض النسخ وقع في نفسه بتدكير الضمير فعلى هذا يرجع الى اللفظ
 المذكور بمعنى دلالة الكلمة عليه او الى المعنى وعلى الاخير يكون في بمعنى
 الياء لانه لا يلزم اتحاد الظرف والمظروف فعلى هذا النسخ ان كان الجار و
 الجرور صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل بنفسه اى بالنظر
 اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل
 على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم وفعل وان كان ظرف تدل كان
 المعنى اما ان تدل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى
 في غيره لا في ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى في نفسها كالوصف
 واسماء الاشارات وضمير الغائب فانهما يحتاج الى الصلة والشار اليه و
 المعاد فينبغي ان يكون حرفاً لا اسماً قيل المراد بالدلالة على معنى في نفسها
 دلالتها بحسب الوضع وهذه الاسماء تدل على معنى في نفسها بحسب الوضع
 وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال والمراد بقوله الثاني هو
 ما لا يدل على معنى في نفسه وهو مبتدأ وخبره الحرف والجملة مستأنفة لانه
 لما قال اما ان تدل على معنى في نفسها او لا حرك السامع ان يسأل ما الاول
 وما الثاني فقال الثاني كذا الاول كذا واما قدم الحرف في الدليل وان كان
 التمرة في الدعوى لا تدل في اللغة الطرف قد ذكره مرة في طرف ومرة في طرف
 او للشروع في البيان من القريب او لعدم التقسيم فيه لان الكلمة التي لا تدل
 على معنى في نفسها فانها لا يحتاج الى التقسيم في دليل الحصر بخلاف ما تدل
 على معنى في نفسها فانها لا يحتاج الى التقسيم اولاً لانه عدل لكونه عبارة عن

منفكين عنه في موارد الاستعمال فعلنا ان اسمى الفاعل والفعول لير
 فيها صفة الاقتران بخلاف ضارب بفتح الراء فان فيه صفة لا اقتران
 حيث لم نجد هذه الصيغة في موارد الاستعمال منفكا عن الاقتران
 فلا يريد ما قيل ان القول بكون صيغة فاعل بفتح العين صيغة اقتران
 وصيغة فاعل بكسر العين عدم صيغة الاقتران تحكم محض لا دليل عليه
 او يقال انهما لا يردان في هذا الفعل لانهما لا يطلقان عرفا الا على
 الفعلين اليهوديين وهما الفعل الماضي والفعل المستقبل نحو ضرب يضر
 مثلا او على الزمان فقط اي على الزمان الماضي والزمان المستقبل فانه
 بهما الفعلان اليهوديان فمعناها غير مقترنة لان معناه اللفظ ولا
 اقتران فيه وانما اقترن معنى معناه فلا يصدرق عليهما احد الفعل
 وان اردت بهما الزمان فقط فمعناه الزمان لشيء آخر يقترب بذلك
 الزمان فلا يصدرق عليهما احد ايضا لان لفعل ما دل على معنى مقترن
 بزمان من الازمنة الثلاثة ولم يوجد فيهما هذا التقدير شي يقترب
 بالزمان فان قيل ان ذلك بل يوجد فيهما شي يقترب بالزمان وهو
 الماضي والاستقبال كما في مضى يمضي واستقبل يستقبل قيل اذ اردت
 بهما الزمان فقط لم يوجد فيهما الزمان الموصوف بالماضي والاستقبال
 لا الماضي والاستقبال المقترنان بالزمان بخلاف مضى يمضي واستقبل
 يستقبل حيث اردت بهما شي يقترب بالزمان وذلك الشيء هو الماضي
 والاستقبال وهذا ظاهر لا يخفى على من له ادنى فهم فان قيل اذ اردت
 بهما الفعلان اليهوديان فلا نسلم ان معناه غير مقترنة بل مقترنة
 لان معنى الماضي مثلا لفظ ضرب الدال على اقتران الحدث بالزمان
 فيكون له معناه ثلاثة اجزاء اللفظ والحدث والزمان ولا يشك ان الحدث
 مقترن بالزمان ولما كان احدا جزاء مقترن بالزمان يصدرق عليه ان
 معناه مقترن بالزمان فكيف يقال فمعناه غير مقترنة قيل ان الحدث
 والزمان وان كانا داخلين في معنى لفظ الماضي لكنهما غير مقصودين
 في جزئية بل المقصود في جزئية هو اللفظ فقط فيصح قوله فمعناه غير
 مقترن والمراد بقوله الثاني عموما لا يقترب باحد الازمنة الثلاثة وهو

خبره الاسم والجملة مستانفة ايضا لانه لما قال اما ان يقتزن باحد الازمنة
 او لا كانت سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الاسم والاول الفعل
 وانما لم يتعرض به المصنف لانه معلوم بالضرورة كما في قوله تعالى وورثه
 ابواه والاسم الثالث وهذا من باب الاختصاص فلهذا الدليل اعني
 قوله لانها اما ان تدل الى اخره يسمى في اصطلاح المنطقيين قياسا
 اقترانيا مركبا من شرطيتين منفصلتين كما يقال العدد اما زوج او
 فرد والفرد اما مركب من زوج وفرد او غير مركب منها ينتج العدد اما زوج
 او فرد مركب او غير مركب وهذا الدليل يوجب الحصر لان هذه قسمته دائرة
 بين النفي والاثبات فيوجب الحصر والالزام ارتفاع النقيضين او
 اجتماعهما الاختصاص كل صورة وفي الدلالة عدم الدلالة والاقتران
 يقسم فلم يبق الزائد على هذه الاقسام الثلاثة الانتفاء الاثبات والنفي
 انتفاء الدلالة وعدم الدلالة وانتفاء الاقتران وعدم الاقتران وهو
 المسمى بشمول العدم فيلزم ارتفاع النقيضين وهو محال او وجود الاثبات
 والنفي اى وجود الدلالة وعدم الدلالة ووجود الاقتران وعدم الاقتران
 وهو المسمى بشمول الوجود فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال ايضا
 فانحصرت الاقسام في هذه الثلاثة فان قيل هذا الدليل العقلي ونقل
 لا يبيد الى الاول لان العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الثاني يحتمل التقسيم
 عقلا اذ العقل لا يباي ان يقسم غير الدال الى المقتزن باحد الازمنة الى غير
 المقتزن باحد الازمنة وكذا كل قسم من قسمي القسم الاول يحتمل التقسيم
 ايضا عقلا اذ العقل لا يباي ان يقسم المقتزن بالزمان الى الزمان الماضي
 والحال والمستقبل وكذا المقتزن بالماضي ان ينقسم الى الماضي القريب
 والبعيد وكذا المقتزن بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا و
 الآخرة وكذا غير المقتزن بالزمان لا يمنع العقل ان ينقسم الى مشتق والى
 غير مشتق الى ما لا يتناهي وكذا لا سيويل الى الثاني لان الدليل العقلي ما
 يكون منقول من احد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من
 العرب حتى يكون حجة قيل هذا الدليل عقلي ومقدن مائة اصطلاحية
 نقلية ببيان انا ووجب بنا في اصطلاح النجاة ان الكلمة منحصرة على قسمين

احد هاما دل على معنى في نفسه وثانيهما لا يدل على معنى في نفسه وكذا يجب ان
 في اصطلاحهم ان ما دل على معنى في نفسه ومحصرة على قسمين احد هاما اقتران
 باحد الازمنة الثلاثة وثانيهما اما لا يقترون باحد هافيه المقدمات منقولة
 عن اصل الاصطلاح واذا ثبت هذه المقدمات حكم العقل بالمحصر لما ذكرنا ان
 هذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فتوجب المحصر والالزام ارتفاع النقيضين
 او اجتماعهما وكل منهما محال عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدما
 عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون عقلية وقد يكون سببية وقد يكون
 تجريبية على ما عرف في المنطق وقد علم بذلك اي دليل المذكور وهو دليل
 المحصر حد كل واحد منهما اي من الانواع الثلاثة لانه قال الثاني الحرف المراد
 بالثاني ما لا يدل على معنى في نفسه وهو حد الحرف ثم قال الثاني الاسم و
 المراد بالثاني ما يدل على معنى في نفسه لا يقترون باحد الازمنة الثلاثة وهو
 حد الاسم وقد علم بالضرورة ان الاول الفعل وهو دل على معنى في نفسه
 واقترون باحد الازمنة الثلاثة وهو حد الفعل فان قيل المحر ما يد كرفيه
 ذاتيات المحرود واستيثار الحرف عن اخويه بقبيل عدي وهو عدم الدلالة
 وكذا استيثار الاسم عن الفعل بهما معا وهو عدم الاقتران والقيود العدي
 لا يكون فصلا مقوما للمماهية كما مر فكيف يسمى حدا قيل ليس المراد
 بالحد ههنا الحد الحقيقي بل المراد القول الجامع لافراد المحرود والمانع لغيرها
 المعروف للشيء سواء كان من الذاتيات او العرضيات او منهما فلا يتوجه
 ما ذكرتم بقرائنه او في قوله وقد علم يمكن ان يكون اعتراضية والجملة معتزة
 لمدرج الدليل المذكور تنغيبا للطالب وتبينها على ان هذا الدليل مما
 يلزم حفظه وضبطه لتضمنه حد كل واحد منها والتنبيه من لا يكتفي
 بالاشارة بل يحتاج الى التنبيه وذلك لان طباع الناس على ثلث مراتب
 الرتبة الاولى ان يفهم معنى الكلام بمجرد الاشارة بحيث لا يحتاج الى التنبيه
 والتصريح والثانية ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة بل يحتاج الى التنبيه
 والثالث ان لا يفهم معناه بالاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التصريح و
 لله در المصنف حيث اشار الى الحد ودعي ضمن الدليل ثم يتجربها
 بقوله وقد علم بذلك الحد كل واحد منها ثم صرح من بعد بقوله

الاسم كذا والفعل كذا بناء على اختلاف مراتب الطبائع لئلا يخلو جميعه من
الطبائع من الاستفادة هذا أولى ما قيل ان هذا الجملة معترضة لرد من ثلث
ان هذه حصر يدون تعريف لاقسام وانها باطل لانه وقع كثير في تضائيفهم و
لان وزود الجواب مع واو العطف قليل جداً فلا يحل عليه يدون الضرورة
ويمكن ان يكون عاطفة على محذوف اي قد تبين وقد علم بذلك و
كلمة قد التحقيق او للتقريب اي لتقريب الماضي الى الحال فيفيد ان
العلم محذوف واحد منها يدل ليل الحصر قريب من زمان التكلم فكانه
قال وقت ما علم بذلك محذوف واحد منها علما متصلاً بزمان التكلم وانما
اختار علم دون عرف لان المعرفة ادراك الجزئي والعلم ادراك الكل ولهذا
يقال عرفت الله دون علمت ويقال الله عالم دون عارف وهما ادراك
الكل لان الحد كلي وانما قال بذلك دون به مع ان الموضع موضع المظهر
لتقدم المعاد لزيادة التمكن في الذهن وانما اختار ذلك دون هذا لان
المشار اليه وهو دليل الحصر قريب لتعظيم دليل الحصر وتفضيحه بشأنه
باعتبار تنزيل بعد درجة ورفعة محله منزلة بعد المسافة كما في قوله تعالى
الآن ذلك الكتاب وانما استحق التعظيم لانه يدع الشأن عجيب لبيان
لانه دليل حصر تضمن جنس كل واحد منها وقصده وانما قدم المفعول
الثاني على الاول اهتماً بما بشأن هذا الدليل لانه الامر الغريب والشئ العجيب
فان قيل اضافة كل الى واحد لا يخلو من ان يكون بمعنى اللام او بمعنى من
لا يستقيم كل واحد منهما اما الاول فلان الاضافة بمعنى اللام يقتضي
المغايرة بين المضاف والمضاف اليه ولا مغايرة ههنا لان كلمة كل لاحاطة
افرادها اضيفت هي اليه واما الثاني فلان الاضافة بمعنى من يقتضي
صحة حمل المضاف اليه على المضاف ولا يصح الحمل ههنا اذ لا يصح ان يقال
الكل واحد قيل يمكن ان يكون الاضافة بمعنى اللام لان كل كلمة جزئي
لانها لاحاطة جزئيات ما اضيفت هي اليه على سبيل الافراد وهو ان
يعتبر كل مسمة بانفراده كان ليس معه غيره ومفهوم قوله واحد منها كلي
لانها يصدق على الاسم والفعل والحرف والجزئي مغائر للكل فاذا ثبت
التغاير بين المضاف والمضاف اليه كانت الاضافة بمعنى اللام لكنه يمنع

أظهارها الأبعد التأويل بالجزئيات والأيلزم فك كل عن الأضافة وقد لا يجوز
لأنه لازم الأضافة فيصير للعنى بعد التأويل وقد علم حد جزئيات هذا
الكل ولا يلزم فيما يكون الأضافة بمعنى اللام أن يصح أظهار اللام بل يكفي
إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام ألا ترى أن الأضافة في
قولهم طور سيناء يوم الأحد بمعنى اللام ولا يصح أظهارها في مثله وهذا
يفيد الاختصاص أي حد جزئيات مختصة بهذا الكلي ثم لما قنع عن
تقريف الكلمة وبيان انحصارها في الأنواع الثلاثة شرع في بيان الكلام
فقال الكلام ما تضمن كلمتين وأما يعطف هذه الجملة على جملة قوله
الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب لكون كل منهما موضوعي علم النحو
وجملة اسمية لعدم قصد الربط وعدم كخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل
وكتاب بعد كتاب وأما اختار تضمن دون تركيب فالصادق عليه حكما كذا
قيل وفيه نظر لأن المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الأفراد والتركيب دون التضمين
والأولى التلغظ بالمصطلح عليه ولأن تركيب أخصر من تضمن لصحة الاستغناء
من قوله كلمتين رأسا بأن يقول ما تركيب بالاستناد إذ التركيب لا يكون بدون
لكلمتين بخلاف تضمن فإنه يحتاج إلى الكلمتين على أن في دليل الثاني أن
اضرب متضمنا الكلمتين حقيقة محل تأمل إذ لم يفهم ذلك من اللغة بل يفهم
منها أنه كما يشترط الحقيقة التركيب كلمتان ملفوظتان حقيقة كذلك يشترط
حقيقة التضمن كلمتان ملفوظتان حقيقة وذلك لأن الكلمة حقيقة
يكون ملفوظ حقيقة والنوي في اضرب ليس بملفوظ حقيقة بل حكما كما
عرفت من قبل فلا يكون اضرب متضمنا الكلمتين حقيقة بل حكما مثل تركب
مكرر اضرب مركبا من كلمتين حكما ومتضمنا لهما حقيقة بحكم خارج عن مفهوم
للغة اللهم إلا أن يقال المراد بالحقيقة الحقيقة العرفية دون اللغوية فإذ
لفظ تضمن في العرف قد يطلق فيما كان فيه أحد الجزئين ملفوظا و
الأخر مقدرًا بخلاف لفظ تركيب فإنه لا يطلق في العرف إلا فيما كان فيه
الجزئين ملفوظين فكان هذا لفظا يوم اختصاص الكلام بكلمتين
ملفوظتين لأنه هو المتعارف فيه فكان لفظ تضمن أظهر دلالة على دخول
فواضرب في حد الكلام فكان أولى فأن قيل لفظ تضمن يوم أن

لأننا نخصص استغناء عن جهل من تركبنا في نريتمنا إلى الأبد ولا نوصد قلوبنا على الحق

اَضْرِبْ حَقِيقَةً بِخِلَافِ تَرْكِبِ

لا يكون المركب من كلمتين مخوذين قائم كلاماً لان المتضمن يلزم ان
 يكون غير المتضمن وزيد قائم عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاماً
 يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن قيل الصورة الجمعية الحاصلة من تركيب
 الكلمتين متضمن لكل واحد من جزئي المركب فالمتضمنان من
 حيث الاجتماع والمتضمنان الكلمتان من حيث الانفراد فزيد قائم بصورته
 الجمعية متضمن لزيد قائم بصورتهما الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن
 والمتضمن فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد
 لكان اخصراً ذلك الاسناد لا يكون بينون الكلمتين فماله ان يثبت قيل لو قال
 ذلك لتوهم صدق الحد على الجزء ايضاً لان الاسناد صفة تتعلق بكل جزء
 وقيل لو قال ذلك لزم الاقتصار على الفصل فيكون الحد ناقصاً تاماً
 وفيه نظر لانه انما يلزم الاقتصار على الفصل اذ جعلت كلمة ما موصولة تكون
 الموصول مع الصلة كشيء واحد ما لو جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث
 يكون كلمة ما جنساً والجملة التي وقعت بعدها صفة قصداً كقولنا محمداً
 ناطق فلا يكون الحد ناقصاً واجباً بان وان امكن ذلك الا انه لا يخرج عن
 توهم الاقتصار على الفصل باعتبار ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولاً
 فان قيل لو قال ما تضمن اسمين او فعلاً واسماً بالاسناد لكان اخصراً فائدة
 الاطناب قيل انه وان كان اخصراً لكن ما ذكره الصنف صوب واوضح كما كونه
 اصوب فلما فيه من تعريف الكلام اولاً ثم التقسيم ثانياً ولو قال ما ذكرتم
 لزم الاقتصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق
 الاجمال والتفصيل وهو من باب البلاغة لانه امكن في الذهن فان قيل
 يخرج من الحد مخوذين ابوه قائم ما تضمن اكثر من كلمتين قيل لا يخرج
 لانه لا صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين بوجوده
 في الاكثر لكنه لا يصدق عليه تضمن كلمتين فقط والمراد تضمن صدق
 كلمتين لا بقيد فقط ثم لما كان قوله ما تضمن كلمتين مشتقاً من التركيب
 الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها قيد بقوله
 بالاسناد احترازاً عما وراء التركيب الاسنادي والاسناد هو الحكم المفيد
 باحد جزئي المركب على اخرو قيل النسبة المفيدة فائدة تامة وانما اشتق

الأسناد على الأخبار لأن الأسناد اعم من الأخبار لتناول إنشاء وإخبار
 والبناء للاستعانة أو السيدية أو الألقاق أو المصاحبة والتجار والمجود
 متعلق يتضمن اوصفة مصدر ومحدث فأي تضمنتا ملتبساً بالأسناد
 اوصفة كلمتين أي كلمتين ملتيسين بالأسناد والراد بالأسناد الأسناد
 الأصلي المقصود لذاته فخرجت الصفات موصوفاتها فانها ليست بكلام
 ولا جملة لكون اسنادها غير أصلي وكذا خرجت الجملة القائمة مقام الفهم
 والواقعة صلة او شرطاً او جزءاً فانها جملة وليست بكلام لكون اسنادها
 لم يقصد لذاته بخلاف الأسناد الماخوذ في حد الفاعل فان المراد به اعم
 من ان يكون أصلياً ولا مقصوداً لذاته ولا بهذا سقط ما قيل ان هذا
 المحدث غير مطرد لانه صدق على مخوم رجل قام ابوه والذي قام ابوه للتحقق
 الأسناد بين قام ابوه والموصوف مع الصفة وكذا الموصول مع الصلة
 ليس بكلامين بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين
 اسندت احدهما الى الأخرى فانه صدق على قام ابوه وهو كلام ولم يصدق
 على ما تضمنه ووجه الجواب ما قلنا ان المراد بالأسناد المذكور في الحديث
 الأصل المقصود لذاته والأسناد الذي يتحقق بين الموصوف والصفة و
 كذا بين الموصول والصلة ليس بمقصود لذاته فيكون الحديث مطرداً بشرط
 اعلم ان كلام الصنف يشير الى ان مخوضرت زيداً قائماً بمجموعة كلام
 لانه متضمن لكلمتين بالأسناد وكلام جار الله العلامة من قوله هو المركب
 من كلمتين اسندت احدهما الى الأخرى يشير الى ان الكلام هو ضرر
 والمتعلقات خارجة منه الا ان يقال المراد بالكلمتين اما حقيقة مخوضر
 او حكماً مخوضرت زيداً قائماً لان الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كلمة
 واحدة والسند اليه مع توابعه بمنزلة كلمة واحدة فلا مخالفة بين الكلام
 ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تقسيمه وبيان انحصار ق
 فقال ولا يتاني ذلك الا في اسمين واسم وفعل مستثنى مفرغ أي لا
 الكلام او ما تضمن كلمتين بالأسناد في تركيب ما الا في احد هذين
 التركيبين نظير المركب من اسمين مخوضر قائم ونظير المركب من اسم وفعل
 مخوضر قائم فان قيل ان كان ذلك اشارة الى الكلام او الى ما تضمن

بالاسناد يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاسمين عين الكلام وعين
 ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المعنى ولا يتأتى الكلام الا في الكلام
 اولاً يتأتى ما تضمن كلمتين بالاسناد الا في تضمن كلمتين بالاسناد
 قيل الكلام كلي وكذا ما تضمن كلمتين بالاسناد والاسمان جزئي والكلي
 يصلح مظروفاً للجزئي وانما انحصر الكلام في هذين التركيبين لان الاسناد
 ما خود في حله وهو يقتضي المسند والمسند اليه وهما يحصلان الا في
 هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسنداً ولا مسند اليه والفعل لا يقع
 مسند اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لاستحقاق
 جزئية التقدير وانما قدم الاسم على الفعل في تركيب الاسم والفعل
 لاستحقاقه التقدير وفي بعض النسخ وقع او فعل واسم ووجه ان المركب
 من الفعل والاسم يلزم تقدير الفعل فقد مر في الذكوفان قيل ما الحكمة
 في ان المصنف صرح في تقسيم الكلام بالمحصور ولم يصرح به في تقسيم الكلمة
 قيل لان التركيب العقلي بين الكلمتين يرتقي الى ستة
 اقسام الاسمان والفعلان
 والحرفان والاسم مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل مع الحرف والكلام
 يتأتى في اثنين منها لعدم جريان الاسناد في غيرهما فاحتاج الى المحصر لخراج ما
 واثمهما بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك امر اخر حتى يحتاج الى المحصر فان
 قيل حصر الكلام في هذين التركيبين غير مستقيم لانه قد يتركب من حرف
 واسم نحو يا زيد وقد يتركب من جملتين نحو ان تكرمي اكرمك قيل نحو يا زيد
 في التقدير يتركب من الفعل والاسم اذ التقدير اذ عوزيد والمعتبر في الجملة
 الشرطية هو الجزء والشرط فلا قيد له فيطل المحصر فان قيل ما السرفي ان
 المصنف المسند اليه حيث قال لا يتأتى ذلك والزمخشري قد مر حيث
 قال وذلك لا يتأتى قيل انما اخره المصنف اخراجاً للكلام على مقتضى الظاهر
 لان السامع خالي الذهن غير متروك في هذا الخبر ولا منكرف ولا يحتاج الى
 التقوي والتأكيد اي الى تقوي حكم هذا الخبر وتأكيد بتركوار الاسناد
 بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر وانما قدم الزمخشري اخراجاً للكلام لا
 على مقتضى الظاهر لتأويل غير المتروك بمأزلة المتروك والسائل بل حكم هذا

الخبر لتقدم ماضيلوح مثله بحكم هذا الخبر وعوقيد الاستناد فان قرئ
 هذا القيد ان يشير اشارة ما الى حكم هذا الخبر حتى ان النفس اليقظي تكاد
 ترد في ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من اسم وفعل ام لا فيقال حكم
 هذا الخبر لزوال تردده فقد مديقيد التقوى والتاكيد بتكرار الاستناد
 نظيره قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرورون فان الله تعالى جعل
 نوعا عليه السلام كاسائل المتردد فتكلم معه ككلام السائل المتردد و
 معلوم ان لم يسبق منه عليه السلام سوال ولا تردد غير ان قد م اليه ما يلوح
 مثله بحكم هذا الخبر وهو قوله واصنع الفلك فان يلوح بانزال العذاب من
 جنس الماء فجعل كانه متردد في ان قوله هل صاروا محكوماء عليهم بالاغراق ام
 لا فصح تقوية هذا الخبر وهو اغراقهم بمؤكد ثم لما فرغ من بحث الكلمة والكلام
 شرع في تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى فان قيل تعريف الاسم
 قد علمه دليل المحصر كما قال الشيخ وقد علم بذلك كل واحد منهما فذكر
 ثانيا تذكرا قيل انما لزم التكرار لو ذكر في كلا الموضوعين بالمطابقة وليس
 كذلك حيث ذكر ثم بالالتزام وهما بالمطابقة ولم يكن بمذكوره بالالتزام
 تعليلهما وتفهيم المن لم يكن بالاشارة ولم يتنبه بالتنبيه واحتاج الى صريح
 الكلام على ما سبق ذكره على ان الضممتي ما لا يعتد به في التعريف وانما يعطى
 هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد
 الخطبة وكلمة موصوفة او موصولة وجعلها موصوفة لولي لئلا يلزم انقضاء
 على الفصل لان الوصول مع الصلة بمذلة شئ واحد فكان ذكر الفصل الاول
 لا خرج الحرف وذكر الفصل الثاني لا خراج الفعل والجنس غير مذكور في
 الحد بخلاف ما اذا جعلت موصولة حيث يكون حينئذ كلمة ما جنسا وما
 بعد فصلا فيكون الحد تاما وقوله دل فعل ماض اريد به الاستمرار لان
 الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار اي كلمة ذات دلالة على معنى في نفسه
 الجار والمجرور صفة معنى والضمير راجع الى ما وهو عبارة عن الكلمة اي الاسم
 كلمة دل على معنى حاصل في نفسها فان قيل لو كان الضمير عابدا الى ما كان
 في ذكر في نفسه تكرارا بمعنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولها فيصير
 معنى المتن الاسم كلمة دل على معنى هو مدلول لها وهو تكرر كما ترى

قوله

قيل ليس بتكرار إذا الكلمة قد تدل على معنى وهو مدلول لها وقد تدل
 على معنى وهو مدلول غير هذا إذا الحرف يدل على معنى وهو مدلول لفظ آخر
 مطابقة أو تضمننا أو التزاماً كنعم فإنه يدل على معنى تدل عليه الجملة
 المقترنة بها مطابقة فإن نعم يدل على تقرير ما سبقها الذي يدل على
 ذلك التقدير الجملة الواقعة بعدها مطابقة وكاللام في الرجل فإنه
 يدل على معنى أي على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعدها متضمناً
 باعتبار الوضع التركيبي لأن رجلاً يدل على ذكر من بني آدم جاوز حد الصغر
 فإذا أدخل عليه اللام يدل على ذلك مع وصف كونه معيناً باعتبار
 الوضع التركيبي فيكون دلالة على الاسم على التعيين تضمنية وكذا في لم
 يضرب يدل على معنى الذي أي على النفي الذي تضمنه الفعل باعتبار
 الوضع التركيبي لأن يضرب يدل على الضرب المقترن بالزمان فإذا دخل
 عليه لم يدل بالوضع التركيبي على نفي الضرب المقترن بالزمان فيكون
 دلالة هذا الفعل على النفي تضمنية وكذا من في سرت من البصرة تدل
 على معنى أي على ابتداء تضمنية البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على وضع
 التركيبي لأن البصرة يدل على بلد معين فإذا دخل عليه من يدل باعتبار
 الوضع التركيبي على بلد من ابتداء السير فيكون هذا البناء من على
 الابتداء تضمنية وكذا الياء والهاء والكاف والتاء في أي وإياه وإياك
 وانت تدل على ما يدل عليه ضمير من الصفات التي تضمنها باعتبار الوضع
 التركيبي لأن الضمير يدل على ذات مطلقة فإذا اتصل به أحد الحروف
 المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة التكلم والغيبة والخطاب فظهر
 هذه الصفات في الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء في البصرة
 والتنوين فإنه يدل على صفات يدل عليه اللفظ التزاماً لا اللفظ الذي
 يلحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفات وهي التمكن
 والمقابلة والتذكير والعوض التزاماً فافهم ويمكن أن يكون الجار والمجرور
 ظرف دل وفي بمعنى البناء أي دل بنفسه لا يضم ضمة بخلاف الحرف
 فإنه دل بضم ضمة وقيل الحرف ليس له في نفسه معنى بل هو علامة
 لحصول معنى في لفظ آخر فإن في في قولك في الدار علامة لحصول معنى الظرفية

في الدار ومن في قولك خرجت من البصرة علامة لحصول معنى الابتداء في
 البصرة وعلى هذا تقس سائر الحروف وانما قيد بقوله غير مقترن ذلك المعنى
 باحد الازمنة الثلاثة احرازاً عن الفعل فانه دل على معنى مقترن باحد
 الازمنة الثلاثة وغير بالجزء صفة معنى وبالنصب حال منه وبالرفع خبر
 مبتدأ مع حذف والجملته صفة معنى او حال منه والمراد بالاقتران الاقتران
 الوضعي لا العارضي فالمراد على عكس نحو اسم الفاعل واخوانه واسماء
 الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس فان قيل دلالة اللفظ على المعنى اما
 مطابقة او تضمنية او التزامية وههنا لا يستقيم ارادة شيء منها اما الاولى
 فلان دلالة المطابقة دلالة اللفظ على جميع معناه للموضوع له كدلالة
 الانسان على الحيوان الناطق فلواريدت ههنا هذه الدلالة دخل الفعل
 في هذا الحد لان مادل عليه الفعل مطابقة وهو الحد والزمان غير مقترن
 بزمان والا لزم اقتران الزمان بالزمان اذ اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران
 الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق واما الثانية فلان
 دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له كدلالة الانسان على
 الحيوان فقط فلواريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن
 الحد كالعناصر الاربعة وهي النار والماء والطين والرياح اذ ليس لعانيها الجزاء
 اصلاً فلا يتحقق فيها دلالة التضمن واما الثالثة فلان دلالة الالتزام دلالة
 اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة
 الكتابة والاسم من اقسام الكلمة التي تدل على المعنى بالوضع فورد التقسيم
 يابي ارادة هذه الدلالة ههنا قيل المراد هو الاولى ولا يدخل الفعل لان الضمير
 المستكن العائد الى المعنى مجازي ياي غير مقترن بجزءه فيخرج الفعل لا يخرج
 وهو الحد مقترن باحد الازمنة الثلاثة ولا يخرج البسائط لان قوله غير
 مقترن سلب معنى اذ المعنى مادل على معنى في نفسه ولم يقترن بجزء ذلك
 المعنى باحد الازمنة الثلاثة والسلب لا يشترط له وجود الموضوع فيصدق
 سلب اقتران الجزء عند عدمه او يقال ان جزء المعنى المطابق في الفعل المكان
 مقترباً جعل الكل مقترباً على وجه التسامح ثم لما فرغ عن هذا الاسم شرع في
 بيان خواصه فقال ومن خواصه اي خواص الاسم جمع خاصة وهي كناية

مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً وفي قولنا حقيقة واحدة فقط اختياراً عن الجنس والعرض العالم فان كلامنا كلي مقول على افراد حقيقة مختلفة وفي قوله قولاً عرضياً اختياراً عن النوع والفصل فان كلامنا كلي مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً ذاتياً وانما قال ومن خواصه ولم يقل خصائصه كما قال الزنجشيري اختياراً للفظ المصطلح عليه فيما بين المباحثين عن الحد والخاصة وانما اختص دخول الاسم بالاسم لا فادتها التعريف المختص به وحملت على الاسم المعروف الاسم الزائد للتحسين وفيه نظر لان الاسم الزائد هي الاسم المعروف غاية ما في الباب انه لم يرد به التعريف فلا حاجة الى الحمل ولا نه كما حملت الاسم الزائد على الاسم المعروف ينبغي ان يحل تنوين التثنية والغالي على التنوينات الاربعة فالحمل في بعض المواضع دون البعض تحكم فافهم والجزم وانما اختص الجزم بالاسم لكونه احراف الجزم وهو مختص بالاسم فكذا الجزم والاعراب يلزم تخلف المؤثر عن الاثر وفيه نظر اذ لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد ثبت بمؤثرات شيء الا ترى ان لن مثلاً مختص بالفعل واثرها وهو النصب ليس يختص به بل يدخل في الاسم بمؤثر آخر فيمكن ان يدخل الجزم في الفعل بمؤثر آخر عن حرف الجر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شبيهة كالنصب وانما اذا كان له مؤثر خاص فلا وهنا كذلك اذ ليس للجزم مؤثر سوى حرف الجر وقيل انما اختص الجزم لانه علم المضاف اليه وهو مختص به فكذا الجزم وفيه نظر لان الرفع والنصب علم الفاعل والمفعول وهما مختصان بالاسم فينبغي ان يختص الرفع والنصب به ايضا وليس كذلك فانهما يدخلان الاسم والفعل المضارع وقيل انما اختص الجزم لان الاسم اصل في الاعراب والمضارع فرع فخط اعراب الفرع عن اعراب الاصل يجعل ما هو اصل البناء اعراباً فيه وهو الجزم وضع الجزم لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلاثة وقيل انما اختص به الجزم لان الاصل في الاعراب وهو الاسم والمضارع فرع لقيه و الاصل في الاعراب هو الحركة فخط اعراب الفرع يمنع شيء مما هو الاصل في الاعراب فيه وخص الجزم بالرفع من الحركات لتوسط رتبة توقيته للاعتبارين وانما توسطت رتبة لان الرفع اقوى الحركات واتقلمها والنصب اضعفها واخفها والجزم توسط بينهما في القوة والضعف والثقل والخفة وانما اختص

التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل توجب الاتصال
بالفاعل فيتمنا فيان وفيه نظر لان الصفات تقتضي الفاعل ايضا ومع ذلك
يدخل التنوين فيها واجب بان اقتضاءها الفاعل فربما فلا يعتد به وقيل
لانما اختص التنوين به لانه ما للممكن وللعرض عن المضاف اليه واللفرق
بين المعرفة والنكرة في اسماء الافعال او داخله في جمع المؤنث بمقابلته
جمع المذكور وكل ذلك لا يتصور الا في الاسم والتنوين الذي هو عوض عن حرف
العمل في نحو جوار محمول على ما هو عوض عن المضاف اليه طرد الباب والكراد
بالشوين التنوين الذي لم يختص بالقافية وفيه احتراز عن تنوين الترتيب
والغالي فانها غير مختصان بالاسم ولما قيل ان يقول لم يحمل تنوين الترتيب
الغالي على التنوين المختص بالاسم طرد الباب كما حمل التنوين الذي هو
عوض عن حرف العلة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالعمل بالحمل في موضع
دون موضع تحكم على ان التنوين الترتيب عوض عن حرف العلة ايضا مثلها في
جوار وانما اختص الاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر بالاسم لانه
يستلزم معاقبة التنوين او في ما حكمه من نوني التثنية والجمع وهو مختص
في الاسم كما عرفت فكذا ما يعاقبه ولان الاضافة يستلزم التعريف والتخصيص
ان كانت معنوية والتخفيف يحذف التنوين او ما في حكمه ان كانت لفظية
وهذه اللوازم مختص بالاسم فكذا الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية
محققه في نحو الحسن الوجه ولم يتحقق فيه التخفيف بحذف التنوين او ما في
حكمه لانه محمول على ما يتحقق فيه التخفيف طرد الباب وفيه نظوه لانه على هذا
ينبغي ان يحمل عليه نحو الضارب الرجل لان ذلك يمتزلة الاستعارة من المستعير
والسؤال من الفقير فالاولى ان يقال ان التخفيف في نحو الحسن الوجه
حكمي حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجزمته والمضاف
اليه قائم مقام تنوين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه كان
حذف من المضاف لكان الجزمة ونحو الضارب الرجل محمول عليه طرد الباب
سياقي هذا البحث في موضع انشاء الله تعالى وانما اختص الاسناد اليه اي
الى الاسم اي كونه مسندا اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا
فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان قيل قوله ومن خواصه

لا يصح ان يكون خبرا عن قوله والاسناد اليه لان حكم الخبر ان يفيد بالافيد
 المبتدأ والاسناد عرض والعرض القائم بمحل لا يحتمل ان يقوم بمحل آخر
 فالاسناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره خصوصية كون الاسم مسندا
 اليه مستفادة من تقييد الاسناد بقوله اليه فلا فائدة في قوله ومن خواصه
 قيل ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشي مفيد
 بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون البعض كما يقال الانسان الكوفي كاتب
 بالامكان العام فالحكم بالكتابة انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة
 الانسان دون الصفة المستفادة من وصفه بالكوفي كما يقال مشي الانسان
 عرض عام والحكم بالعرض انما يصح باعتبار طبيعة المشي لا باعتبار طبيعة المشي
 المضاف الى الانسان فان المشي المضاف اليه خاصة لا عرض عام ومثل هذا
 الاعتبار في الكلام شائع فكذلك الحكم بالخصوص انما يصح باعتبار الطبيعة
 النوعية وهو الاسناد الى الشيء بدون الصفة المستفادة من اليه المختصة
 بالاسم عقلا وهي الاسناد الى الاسم فيفيد الخبر فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك
 في حد كثير من التركيبات فان قيل بعد تقييد الاسناد بقوله اليه لم يبق
 النوعية بل صار صنفية فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية
 وكذا وصف الانسان بالكوفي قيل لان اسم ذلك فان الصنفية اخص من النوعية
 مطلقا واخص يستلزم الاعمال والامكانات الصنفية متضمنة للنوعية
 لا محالة فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بان لا يلزم من الاسناد الى الاسم
 ان يكون خاصة البتة بل يحتمل ان يكون ذاتياله كما يوهم قول البعض فالاسم
 ما اذا ان يحدث عنه فكان ذكر الخبر قد ما وهو قوله من خواصه لرفع
 ذلك الوهم لان تقدير ما حقه التأخير يوجب الحصر فيفيد الخبر فاعرف
 كذلك يمكن ان يجاب بان كلمة من في الخبر للتبعية لصحة استعمال لفظ بعض
 مكانه فكان ذكر الخبر يفيد ان الاسم له خواص كثيرة غير منحصرة على هذه
 الخمسة فيفيد الخبر فافهم فان قيل للاسم خواص كثيرة فانه اختار هذه
 الخمسة بالذكري لكونها من معظمت الخواص لتضمن
 كل منها
 خواص كثيرة اذا اختصص الاسم متضمن لانواع التعريفات من

المضمرات والبهيمات والنادى واصناف الادم من لام الجنس والاستغراق
 والعهد وكذا يتضمن الميم كقوله عم ليس من امير لم يصيام في امسفر واقتصر
 الجري يتضمن اختصاص حروف الجر واختصاص التنوين يتضمن اختصاص
 اصنافها ومعانيها واختصاص الاضافة يتضمن اختصاص كونه مضافا او
 مضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص والتحقيق لما ذكره ونحو ذلك
 واختصاص المسند اليه يتضمن اختصاص كونه موصوفا وذا حال ومنعوكا
 وتميزا ونحو ذلك واختصاص اصناف المسند اليه فبالجرى ان يختارها بالذكر
 وانما قدم العلامات اللفظية وهي الادم والجر والتنوين لانها في الدلالة اظهر
 ثم قدم ما يدخله في الاول وهو الادم واخر ما يلحقه الاخر وهو الجر والتنوين
 ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركة وجودا فكذلك ذكر انتم قدم من المعنوية الاضافة
 لتضمنه العلامات اللفظية ايضا وهي الجر وحروف الجر ثم لما فرغ من تعريف
 الاسم وخواصه شرع في تقسيمه فقال وهو عرب ومبني اي الاسم ينقسم الى هذين
 القسمين انقسام الكل الى الجزئيات ثم العرب ماخوذ من الاعراب وهو الاظهار
 يقال اعراب الرجل عن حجة اذا اظهرها فالهجرة للتعدية والعرب ظرف اي
 محل اظهار العاني المقضية للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
 وقيل الاعراب هو ازالة الفساد يقال عربت معدلة اذا فسدت والهجرة
 للسلب والعرب ظرف ايضا اي محل ازالة الفساد والبنى ماخوذ من البناء
 المقصود منه القرار وعدم التغير ثم لما فرغ من بيان خصوه في النوعين
 شرع في تعريف كل واحد منهما فقال فالعرب المركب الذي لم يشبهه مبني
 الاصل الفاء للتفسير وقوله المركب كالجنس حيث يشتمل كل مركب وخرج
 به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الف ويا وقا وزيد وعمر وقوله الذي لم
 يشبهه مبني الاصل كالفضل حيث خرج عنه ما ناسب مبني الاصل وهو الحرف
 والفعل الماضي والامر غير الادم وهو المشهور وقيل الجملة ايضا وستعرف
 معنى مبني الاصل في تعريف المبني انشاء الله تعالى واصنافه المبني الى الاصل
 بيانته اي لم يشبهه مبنيها واصل البنيات وليس هو من قبيل اضافة المفعول
 الى مفعول ما لم يسم فاعله بمعنى لم يشبهه مبنيها اصله كما في زيد مضروب
 الغلام ولا من قبيل اضافة الى الظرف بمعنى لم يشبهه مبنيها في اصله كما

في تعريف
 العرب
 والبنى

شديد مضروباً بالذات لأن الأول يقتضي أن لا يكون مبنى الأصل مبنياً
 بنفسه بل يكون أصله مبنياً والثاني يقتضي أن لا يكون مبنى الأصل مبنياً
 الآن بل يكون مبنياً في الأصل وفي كلام من ذلك قساده لا يخفى وليس الأصل ههنا
 بمعنى القانون إذ لا معنى لقولك لم يشبه مبنى القانون واختلف المشاركون في
 تفسير المركب فقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً
 لأنه هو العلة للأعراب أدبه يحدث المعاني المقتضية للأعراب وفيه نظر لأنه
 على هذا يخرج المضاف إليه قبل التركيب اسنادي كما يقال غلام زيد
 يسكون الليم والدال لأنه غير مركب مع غيره تركيباً اسنادياً وهو معرب صرح به
 الرضي وقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع عامله فيتناول التركيب
 الاسنادي والتركيب الاضافي لأن المضاف عامل في المضاف إليه والحرف
 المقدور وفيه أيضاً نظر لأنه على هذا يخرج المبتدأ والخبر فان كلامه ما غير
 مركب مع عامله لأن عامله معنوي وأجيب عن الأول بان من قسر المركب
 بالذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً كان المضاف إليه قبل التركيب الاسنادي
 على قوله مبنياً ويشهد بهذا عبارة الوافية والركني ومن قسر بالذي ركب
 مع عامله كان المضاف إليه قبل التركيب الاسنادي على قوله معرباً لأنه ركب مع
 عامله وهو المضاف وعرف الأضافة المقدرة على حسب الاختلاف ويشهد
 بهذا لفظ الرضي وعن الثاني بأنه لما كان تأثير العامل المعنوي في المبتدأ والخبر
 مثل تأثير العامل اللفظي في غيرها جعل في حكم العامل اللفظي فكأنهما مركبان
 مع العامل حكماً واعتباراً فان قيل المركب الاسنادي من حيث هو هو مبنى
 حتى ذهب البعض إلى أنه من مبنيات الأصل فكيف عرف العرب بالمركب
 مع غيره تركيباً اسنادياً قيل ليس المراد بالمركب ههنا ما هو في مقابلة المبتدأ
 بل المراد به خبر المركب الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً أو ركب مع عامله
 فان قيل هذا الحد صادق على ما تضمنه مبنى الأصل كائن وعلى ما وقع
 مواقع كثرال وعلما اضيف إليه نحو يومئذ فان كلامه مركب مع غيره
 تركيباً اسنادياً ولم يشبه مبنى الأصل قيل المراد بقوله لم يشبه لم يناسبه بل لأنه
 حد المبنى وهو قوله ما تناسب مبنى الأصل والمناسبة يتناول المشابة و
 التضمن والوقوع وموقعه وما اضيف اليه فاق قيل قد يوجد في كثير من

ولا يمكن تركيبه مع العامل المعنوي

ان يختلف اشده باختلاف العوامل المراد باختلاف آخره اختلاف صفة
 والا فآخر للعرب ما في آخره من الحروف وهو لا يختلف واللام في قوله باختلاف
 العوامل للعللة او بمعنى الوقت وانما قيد اختلاف الآخر باختلاف العوامل
 لاخترازا عن اختلاف آخر غلامى بالياء فانه ليس من حكم العرب بل حكم العرب
 فيه وهو الاختلاف التقديري وقيل انما قيد به اخترازا عن اختلاف آخر
 من في من الرجل ومن ابيك ومن زيد فانه لا يكون من حكم العرب وفيه نظر
 لان المراد هنا بيان حكم الاسم العربى باللام لمورد التقسيم فالخروف خارج
 عن مورد التقسيم فلا حاجة الى الاخترازا عنه واجيب بان كلام الشارح مختل
 لمحتل ان يراد به من الاستقهاضية وهو الاسم فلا يرد من الاخترازا عنه لكونه
 سببيا لا معريا فان قيل حكم الشيء وهو الاثر الثابت بذلك الشيء واختلاف
 آخر العرب اثر العامل لا اثر العرب فكيف جعل الاختلاف حكم العرب قيل
 اضافة الحكم الى ضمير العرب بمعنى في كضرب اليوم اى حكم فيه ولا شك
 ان الاختلاف حكم في العرب او بمعنى اللام والاضافة بادنى ملازمة اى
 حكمه اختصاص بالعرب بملازمة الوقوع فيه والمراد بالحكم الخاصة
 دون الاثر فان قيل العوامل جمع واقوله ثلثة فيلزم منه ان لا يتحقق العرب
 الا باختلاف ثلثة عوامل والامر بخلافه قيل اللام للجنس لان اللام اذا دخل
 على الجمع ولم يكن ثم معهود يحل على الجنس فيبطل معنى الجمعية فان قيل
 جاءني زيد مثلا اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو عرب قيل
 المراد صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق
 على جاءني زيد اذا وقع في اول الامر انه يصح اختلاف آخره عند حصول
 اختلاف العوامل او يراد في كلا الموضعين حصول الاختلاف بالفعل و
 محل الخاصة على كونها مفارقة لا لازمة فلا يلزم وجود الاختلاف في جميع
 الاحوال او يراد باختلاف الثاني لوجود الملازمة بينهما اذا اختلاف العوامل
 يستلزم وجوده فكان من قبيل ذكر المعلوم وادادة اللازم وانما قال باختلاف
 العوامل ولم يقل لوجود العوامل لمشاكلته قوله ان يختلف وصنعة المشاكلة
 من محسنات الكلام وهو ان تذكر لفظا بصورة غيره لوقوعه في صحتة
 فيكون المعنى ان يختلف صفة آخره لوجود جنس العامل فلا يريد شي مما ذكر

بت
 فالحرف

العرب

نوع

فان

بينهما

وقوله لفظاً أو تقديراً تفصيل الاختلاف للعوامل أو الاختلاف الآخر فيكون
هذا من باب التنازع بين الفعل والمصدر وهما منصوبان على أنهما صفة
مصدر واحد وفاء أي اختلافاً ملحوظاً أو مقدر أو على أنهما خبر كان المحذوف
أي سواء كانت العوامل ملحوظة أو مقدرة والجملة من باب التذييل وهو
لتعقيب الجملة بجملة يشتمل على معناها للتأكيد فإن قيل ما بال الص جعل
اختلاف الآخر لاختلاف العوامل حكماً للعرب ولم يجعله حكماً كما جعله حكماً
سائر اللغات قيل لو جعل ذلك لزم الدور لأن معرفة اختلاف الآخر
يتوقف على معرفة العرب فلو عرف به يلزم الدور وهو باطل وأجيب بأن لا
نسلم أن معرفة اختلاف الآخر موقوفة على معرفة العرب إذ يجوز أن يعلم من
استعملت العرب قبل أن يعلم العرب أن هذا النوع من الألفاظ يختلف
آخراً باختلاف العوامل وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم أن العرب على أي
من هذا النوعين يطلق فإذا لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة العرب
لم يلزم الدور وفيه نظر لأن معرفة اختلاف الآخر إنما يحصل عن الاستدلال
إذا كان العرب مما يختلف آخراً لفظاً أما إذا اختلف تقديراً كعصافاً لا يحصل
معرفة ذلك وأجيب بأنه يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالواحد أو بالجمع أما
الأول فمثل جرسي فإنه لما عرفنا أن واحداً وهو جرسي يختلف آخراً باختلاف
العوامل استدل لنا على أن عدم الاختلاف في الجمع لأجل المانع وهو الألف و
على أن الاختلاف فيه متحقق تقديراً وأما الثاني فمثل جيلي فإنه لما عرفنا أن
جرسي وهو جملة يختلف آخراً باختلاف العوامل استدل لنا على أن عدم
الاختلاف في الواحد لأجل المانع وعلى أن الاختلاف فيه تقديري فإن قيل
لما أمكن معرفة اختلاف الآخر بالاستدلال أو بالاستدلال بالواحد والجمع فما
الاضطرار في إضافة اختلاف الآخر إلى اختلاف العوامل قيل إضافة إليه المدارية
فإن العامل مدار الاختلاف وجوداً وعدمه حيث يوجد الاختلاف عند وجود
العامل وينعدم عند عدمه والشيء إذا دار مع الشيء وجوداً أو عدمه يضاف إليه
وقبه نظر فإن المدارية قد وجدت في هذا والذات حيث يوجد اختلاف
الآخر عند وجود العوامل وينعدم عند عدمه مع أن اختلاف آخرها لا
يضاف إلى العامل عند الأكثر بل هما متساويان والاختلاف فيهما صيغ وضعي

على ما يأتي بيانه في اسماء الاشارة لثناء الله تعالى وآجيب بانه انما الايضاف
اختلاف آخرهما الى العامل مع وجود الدوران بناء على الواحد والجمع فان
واحد هما وهو هذا والذي وجهها وهو هؤلاء والذين لما لم يوجد فيهما
الاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع استدل لذلك على ان الاختلاف
في مشتقهما صيغتي وضعي غير مضاف الى العامل كالاختلاف في صيغة الصما
مثل انا واياي وقيل انما الايضاف اختلافهما الى العوامل بناء على بناءهما لانها
لما وجد مبنيان علمنا ان اختلافهما صيغتي وضعي غير مضاف الى العامل وفيه
نظر لان بناءهما مبني على عدم اضافة اختلافهما الى العامل فلو بني عدم
اضافة اختلافهما الى العامل على بناءهما لزم الدوران كما فرغ من بيان المغرب
وحكيم شرع في بيان الاعراب فقال الاعراب ما اختلف آخره بالضمير في آخر
عائد الى الاسم او المغرب وفي قوله بر الى ما والباء للسببية اي الاعراب شيء
اختلف آخر الاسم او آخر المغرب بسبب ذلك الشيء فان قيل يدخل في هذا المعامل
لان شيء اختلف آخر المغرب بسببه وكذا الاسناد وللمقتضي الاعراب قيل كلمة
ما عبارة عن حركة او حرف فيخرج الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب
السبب القريب وهو ما يكون سبباً بلا واسطة دون السبب البعيد وهو
ما يكون سبباً بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانها اسباب بعيدة لحصول
الاختلاف لان العامل سبب قريب لحصول الاسناد فهو سبب قريب لحصول
المقتضي وهو سبب قريب لحصول الاعراب وهو سبب قريب لحصول
الاختلاف فكان العامل سبباً له بواسطة واسناد سبباً له بواسطة
والمقتضي سبباً له بواسطة والاعراب سبباً له بلا واسطة وكان هذا قريباً
فان قيل اختلاف آخر المغرب لا يحصل الا بحركتين اذ الحركة الاولى لا يحصل
بسببها اختلاف آخر المغرب بل اختلاف آخر المبني لان الاسم قبل تحقق الحركة
الاولى مبني لامعرب فينبغي ان لا يكون الحركة الاولى اعراباً قيل المراد بالسبب
السبب القريب غير التام أي ماله نوع وتأثير التام فيدخل الحركة الاولى
لان لها نوع تأثير في اختلاف آخر المغرب لان الحركة الثانية لا توجب اختلاف
آخره الا بعد تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون
هما يتم به علة الاختلاف فيصدق عليها انها مما اختلف به آخر العرب لان الاسم

بعد تحققها معرب أي مركب لم يشبهه مني الأصل اختلافها آخر المعرب من
 السكون إلى الحركة وإن لم يكن الاسم معرباً في حال الأعراب أي في حال الاختلاف
 من السكون إلى الحركة ونظيره ما يقال أرضعت هذه المرأة هذا الشاب فإن
 هذا الكلام صادق وإن لم يكن الرضيع للشارب شتاً في حال الإرضاع فكذا
 به هنا يصدق على الحركة الأولى أنها اختلافها آخر المعرب من السكون إلى الحركة
 وإن لم يكن الاسم معرباً في حال الاختلاف من السكون فتأمل فانه دقيق وإذا
 عرفت هذا فاعلم أن الأعراب عند المص عبارة عما يتحقق به الاختلاف
 من الحركات والحروف وعند غيره عبارة عن الاختلاف اختصاراً لما
 اتفقوا على أن أنواعه الرفع والنصب والجر وإنما يتحقق بهما الاختلاف لأنها
 نفس الاختلاف وأحتم غيره بأن الأعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على
 الحركات بل الحركات ما به البناء فكذا الأعراب لا يقع على الحركات بل الحركات
 ما به الأعراب وقوله ليدل على المعاني المعتودة عليه غائبة الاختلاف
 أي ليدل الاختلاف أو ما به الاختلاف على المعاني المتداولة على ذلك المعرب
 أو على ذلك الاسم وهي القاعلية والمفعولية والإضافة إذ لو لا التباس بعضها
 ببعض وتخرج بهذا العلة حركة نحو غلامي لأنها مما اختلف به آخر المعرب
 لأن غلامي معرب على اختيار المص رح على ما يأتي لكنها لا تدل على معنى من
 المعاني المذكورة وإن جعلت العلة خارجة عن الحد وكان ذكرها الإشارة إلى
 علة وضع الأعراب في الأسماء يخرج حركة نحو غلامي باعتبار المحيثة فالحال ليست
 حاجي بها من حيث أنها تختلف بها آخر المعرب بل من حيث أنها توافق البناء
 ثم الاعتوار متعدي يقال اعتور الشيء وتعاوروه أي تدلولوه وعلى هذا يكون
 قوله المعتودة على صيغة اسم المفعول لأن المعاني متداولة على المعرب لا متداولة
 حيث تدلولها المتكلمة على المعرب وأن ثبت الرواية بكسر الواو ويحل على المجاز
 العقل نحو عيشة راضية أي راض صاحبها فيكون المعنى على المعاني المعتودة
 مظهرها أيها على المعرب ومظهر المعاني هو العامل ويمكن أن يراد في الاعتوار
 ههنا معنى الدخول على وجه التناوب أي المعاني الداخلة على المعرب على
 وجه التناوب أو يراد به الاعتراض أي المعاني المعتضة عليه ثم لما فرغ من
 بيان الأعراب شرع في بيان أنواعها فقال وأنواعه رفع ونصب وجر أي

بالألقا

المعرب

للأعراب قيل الباء للسببية والمراد به السبب البعيد يخرج الإسناد
 ليس بسبب بل هو شرط أولاته سبب قريب للحصول المعنى المقتضى بال
 بخلاف العامل فإنه سبب بعيد للحصول على ما بينا في حد الأعراب وفي
 نظر لأن السبب البعيد مجاز وإرادة المجاز في التعريف لا يجوز لأنه يورث
 التهمة في التعريف حيث يسبق الفهم عند الإطلاق إلى المعنى الحقيقي
 المجازي وجيب بانه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب البعيد
 ههنا أو يقال إن كلمة ما عبارة عن العامل أي عامل الاسم عامل بسبب
 يحصل المعنى المقتضى للأعراب فلا يرد الإسناد فإن قيل إن واخواتها
 عامل في خبرها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لأن الفاعلية
 في خبرها كونه جزء ثاني من الجملة وهو لم يحصل بان واخواتها بل يتحقق
 قبل دخولها قيل ليس الفاعلية في خبرها كونه جزء ثاني من الجملة فقط
 بل كونه جزء ثانيًا واقعًا بعد كلمة ثلاثية أو رباعية مقتضية للاسم
 وهو يحصل بان واخواتها والمفعولية في خبر كان وما ولا الشبهتين
 بليس واسم ان ولا التي لنفي الجنس وقوة بعد ما لا يتم بالرفع وهو
 حاصل لهذه العوامل إذ لو لم توجد لما كان خبرًا واقعًا بعد ما لا يتم بالرفع وهذا
 الجواب وإن كان مذکورًا من قبل لكنه ذكر في الحواشي ثمرة وهذا ذكره كذلك
 ابتداء الحواشي فإن قيل العامل في المبتدأ هو التجرد عن العوامل اللفظية لا
 ولا يحصل به فاعلية وهو كونه مسندًا اليه قيل لا نسلم أنه لا يحصل به فاعلية
 لأنه لو لم يكن مجردًا عن العوامل اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه
 الفاعلية البتة بل تلعبت به العوامل اللفظية فيتحقق في المبتدأ حينئذ
 ما يقتضى العوامل اللفظية البتة ولو لم يكن المبتدأ مجردًا عن العوامل
 اللفظية الإسناد فعدم تحقق الفاعلية فيه ظاهر كما يحتاج إلى البيان لأن
 الفاعلية فيه كونه مسندًا اليه ولا يتحقق ذلك بدون الإسناد أصلاً لأنه
 بدون الإسناد تعدد مثل الفاء وباء وعدد دال وزيد وعمر وهو في
 الأصوات التي لا تركيب فيها وحقها أن يتعلق بها غير معرفة كشاق وخ فلهذا
 أن الفاعلية في المبتدأ يحصل بالجموع أي بالتجريد والإسناد جميعاً
 أن الفاعلية فيه بدون التجرد لا يتحقق البتة بل قد يتحقق وقد لا يتحقق

ويدون الأسناد لا يتحقق أصلاً فاعلم أن المجموع مؤثر في حصول الفاعلية
 فيه ثم ما ذكر المصنف هنا فهو عامل الاسم ومعرفة عامل الاسم مسبوقة بمعرفة
 مطلق العامل إذ العلم بالمقيد مسبق بالعلم بالمطلق فنقول العامل المطلق
 ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فإن قيل ما زيد بالوجه المخصوص
 فإن أردت الوجه المخصوص على الإطلاق سواء كان أعراباً أو بناءً أو غير ذلك
 يلزم أن يكون يأتي ي زيد والياء في غلامى عاملاً وليس الأمر كذلك وإن
 أردت فجهما مخصوصاً من الأعراب يلزم الدور على قول من أخذ العامل في
 أخذ الأعراب قائلًا بأن الأعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل
 وإن أردت وجهها مخصوصاً من مقتضى الأعراب ياباه ذكر آخر الكلمة لأن
 الكلمة بتمامها موصوفة بالفاعلية والمفعولية والاضافة لا غيرها ويخرج
 عامل الفعل لأن عامله لا يوجب الفاعلية والمفعولية والاضافة قليل الراء
 به وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضى أو الشبه التام بالاسم فلا ياباه
 ذكر آخر الكلمة لأن ما اقتضاه المقتضى يتحقق في آخر الكلمة دون أولها و
 أوسطها فلا يلزم الدور ولا يخرج عامل الفعل لأن أعرابه مما اقتضاه الشبه
 التام بالاسم على ما عرف نقلنا فرغ عن بيان الأعراب وتقسيمه إلى الرفع
 والنصب والجزم في تقسيم آخر للأعراب باعتبار الحركات والحروف
 وبيان محالها وذلك ستة أقسام لأن الأعراب إما بالحركة أو بالحروف أو
 بالأعراب بالحركة أما مستوفى الحركات الثلاث أو الثاني أما محمول فيه
 الفتحة على الكسرة أو على العكس والأعراب بالحروف إما بالثلاث أو
 بالحرفين والثاني أما دفعه بالالف أو بالواو فهذه ستة أقسام شرع في
 بيانها على الترتيب فقال فالمراد المنصرف الفاء جواب شرط محذوف
 أي إذا عرفت هذا فنقول المراد المنصرف والمراد بالمراد ههنا ما يقابل التثنية
 والجمع دون الجملة والمضاف وفي تقييده بالمنصرف احتراز عن المراد الغير
 المنصرف كاحد والجمع المكسر المنصرف وإنما قيد الجمع بالمكسر احتراز
 عن الجمع السالم بالالف والتاء أو بالواو والنون وقوله المنصرف صفة
 أخرى للجمع وفيه احتراز عن الجمع المكسر الغير المنصرف كمصاييم وأقيل
 لو قال فالمراد والجمع المكسر المنصرفان لكان أخصر فما وجه العذر ولعله

الى الاطناب قيل انه وان كان انحصار الا انه لما كان يحتمل التغليب عدل عن
 الاطناب وقوله بالضممة خبر لقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر وقوله رفعا
 اما ظرف اي كائنان بالضممة وقت رفع العامل او حال اي كائنان حال كونهما
 مرفوعين او مصدر رفوعي اي يعربان بالضممة رفعا وتميز عن النسبة اي
 بالضممة رفعة وقوله والفتحة نصبا من باب العطف على مجولي عاملين
 مختلفين يتقدم الجرح ورغوى في الدار زيد والحجرة عمر وقوله والكسرة جرا
 كالفتحة نصبا للضممة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا
 بشرا كونها عربية او بنائية بخلاف الجرح عن التاء فانها القاب البناء
 والمراد بالضممة والفتحة والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا
 يلزم التكرار في قوله واللفظي فيما عداه وانما العراب المفرد المنصرف والجمع
 المكسر المنصرف بالحركات الثلاثة لان الاصل هو الاعراب بالحركات والاصل
 فيه ان يكون بالحركات الثلاث ولا مقتضي للعدول عنه وانما قدم الاعراب
 بالحركات الثلاث لاصلها فانه قيل قد شغل في هذه الضابطات وكلا الاسماء
 الستة لما مر ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التشبیه والجمع وكلا الاسماء
 مفرد ان بهذا المعنى فيصدق عليهما المفرد المنصرف مع ان اغرابهما ليس
 بالحركات الثلاث فينبغي ان يذكر قيد آخر لخراجها قيل المراد بالمفرد المفرد
 من كل وجه فيخرج به المشي والجموع وما الحق بهما وكلا الاسماء الستة
 ملحقات بالمشي على ما ستعرف او يقال اللام في قوله فالمفرد اما للجنس
 فيكون الجملة قضية ماملة ولا يلزم بل الحكم على الجنس بالاهاال الحكم على
 كل فرد لان القضية الماملة في قوة الوجبة الجزئية واما الاستغراق فيكون
 الجملة قضية مسورة كلية وهي توجب اشتمال الافراد لا اشتمال الجواهر
 وكلا الاسماء الستة معربان بالحركات الثلاث ايضا وان لم يكن كذلك
 في كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز بالقضية الماملة
 اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية بأسرها ولم يبق حكم كلاما ولا نون
 مال غير معرب بالحركة في حال من الاحوال فلا يتناول الاستغراق اصلا
 ولان الاستغراق لو كان موجبا لاشتمال الافراد دون احوالها لما احتج
 الى تفيد المفرد بالانصراف لان المفرد الغير المنصرف ايضا معرب بالحركات

الثالث وان لم يكن كذلك في كل حال واجيب عن هذا بان التقدير بالمنصرف
وان لم يكن محتاجا اليه البتة لكن المصنف انما ذكره لانه يفيد تأقيفا حسنا مع
الاعراب بالحروف لانه يفيد ان كل واحد من المعرب بالحركة على قسمين و
المعرب بالحروف على ثلاثة اقسام قد ذكره يدل على مناسط التقسيم ويمكن
الجواب عن اصل السؤال بان كالا والاسماء الستة خارجة عن قوله بالمفرد
اذ المراد بالمفرد المعرب بالحركة يدل لانه مورد التقسيم او عن قول المنصرف
لان الاسماء المعربة بالحروف لم توصف بالانصراف وعدم الانصراف بل
هي واسطة بينهما ما يشهد عليه كلام الزمخشري في الفصل والاسم المعرب
على نوعين نوع يستوي فيه حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى
المنصرف ونوع ينزل عنه الجر والتنوين ويسمى غير المنصرف فكلما فرغ من
بيان المعرب بالحركات الثلاثة شرع في بيان ما يعرب بالحركتين ويحمل فيه
الفتحة على الكسرة فقال جمع المؤنث السالم بالرفع على انه صفة جمع المؤنث
وليس باعراف من الموصوف لان المضاف الى ذى اللام في باب الصفة له
حكم ذى اللام عند سيديويه وهو الذي اختار للمصنف على ما سيأتي
في موضعه انشاء الله تعالى وفي هذا القيد احتراز عن جمع المؤنث المكسر
تحت جمع حمراء فان اعرابه بالحركات الثلاثة بخلاف جمع المؤنث السالم
فان اعرابه بالضمرة رفعاً والكسرة جرّاً ونصباً نحو جاثي مسلمات ورايت
مسلمات ومررت بمسلمات وانما حلت الفتحة على الكسرة فيه لانه فرع
لجمع المذكور السالم وقد حمل فيه الفتحة على الكسرة فتحل في الفرع ايضا
لثلاث لا يلزم تزيته الفرع على الاصل فان قيل الزية لازمة بعد لان الاصل
معرب بالحرف والفرع بالحركة قيل الزية يكون اعراب الفرع بالحركة متحولة
ضرورة لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخره بخلاف الاصل فانه يوجد
في آخره حرف العلة الصالحة للاعراب واقامتها مقام الحركات او يقال
الاعراب بالحروف في الجمع صار اصلا ممهلا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع
والاعراب بالحروف ايضا فرع فاعطى الفرع للفرع بحكم التناسب اصل
ممهلا عند هم فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها فان قيل اعراب بعض
جموع المذكورين ايضا بالضمرة والكسرة نحو سيلات وسفيلات فيما

فائدة تقييد الجمع بالموثقة قيل في الكلام حذف مصناف أي صيغة جمع
الموثقة السالم أو حذف معطوف أي جمع الموثقة السالم وما على صيغة
فلا يخرج ما جمع بالالف والتاء من جموع المذكور لأن صيغة صيغة جمع
الموثقة السالم في عرف النحاة وإن كان بالحقيقة جمع المذكور أو نقول أن
المصنف ربح لم يلتفت بالجمع بالالف والتاء من جموع المذكورين لقلة
مجي ذلك لأن ذابهم بيان ما هو الأغلب والأكثر لا ما هو الأقل ولا ندر
ونقول للمراد يجمع الموثقة السالم الجمع بالالف والتاء مجازا بطريق ذكر
الملزوم وإرادة اللازم لأن الجمع الموثقة السالم في عرف النحاة واقع على
الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكفي لصحة المجاز وبهذا
حصل التفضي عما قيل لو قال يجمع بالالف والتاء لكان أشمل وأما قد
جمع الموثقة على غير المنصرف مع ترك أحد الحركات فيها لأنه أكثر
خلافا للأصل من جمع الموثقة حيث ترك فيه إحدى الحركات مع التثنية
بجلاف جمع الموثقة حيث ترك فيه الحركة فقط وليأتي ذكرهما على ترتيب
الأحترار عنهما في قوله فالمفرد المنصرف ولأن غير المنصرف بمنزلة المتعدد
لأنه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا ثم لما فرغ من بيان ما يعرب بحركتين
ويجمل فيه الفتحة على الكسرة شرع في بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيه
الكسرة على الفتحة فقال غير المنصرف بالضمرة رفعا والفتحة نصبا وجرا
وأما حملت الكسرة على الفتحة فيه لأنه لما ترك جره بشبه الفعل باعتبار التثنية
كما استعرف حمل الجرح على النصب لمكان الشاكلة بينهما في الصورة ثم لما فرغ
من بيان ما يعرب بالحركة شرع في بيان ما يعرب بالحرف فقال أبوك و
أخوك وحموك بكسر الكاف لأنه خطاب الموثقة لأن الم أبوا الزوج ولوعبته
على حسب الاختلاف لا يضاف إلا إلى المرأة أي أبو زوجك وهنوك هذه
الأربعة منقوصات بالواو دل عليها تشبيهها بأبوان وأخوان وحموان و
هنوان وأصلها أبوا وأخو وحمو وهنو على وزن فعل بفتح الفاء والعين
وفوك هذا الجوف بالواو ولا مراهه واضله قوة على وزن فعل بفتح الفاء
وسكون العين دل عليه جمعه اقواه كثوب وأثواب فحذفت الهاء على
سبيل الشذوذ فاذا قطع عن الإضافة أبدلت الواو ميما قيل ثم وإذا

الضيف قبل فوك ودومال لضيف مقرون بالواوين واصله ذو وعلى وزن
 فعل يفتح الفاء والعين وإنما يضاف ذو إلى الظاهر دون الكاف لأنه لا يضاف
 إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة وقوله مضافة إلى غير ياء المتكلم بالنصب
 على أنه حال من قوله ابوك وخواته لأنه مفعول فعل الإعراب من حيث المعنى
 فيكون حالاً من مفهوم الكلام أو حالاً من ضمير قوله بالواو والعبارة
 شمولية على التقديم والتأخير والأفاحال لا يتقدم على العامل المعنوي
 وفي جعلها خبر كان المحذوف نظر لأن حذفه يغير حرف الشرط سماعي
 فلا يحل كلام المصنف عليه بالضرورة فلا يقال كانت ههنا محذوفة
 مع حرف الشرط أي انك انت مضافة فكان حذفه قياساً لا نأقول
 ليس الأمر كذلك بل حذفه مع ذكر حرف الشرط قياساً نحو أن خير أخير
 فمهما ليس كذلك وقوله بالواو خبر قوله ابوك وخواته أي كأنه
 بالواو رفعا والالف نصبا والياء جر إيان قيل قوله ابوك وأخوك إلى
 قوله بالواو والالف والياء من باب الحكم على جزئي والمقصود ههنا
 الحكم على الكل وهو الحكم على الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم
 سواء كانت مضافة إلى الاسم الظاهر نحو ابوك أو إلى الضمير الغائب نحو
 أبوه أو إلى الضمير المخاطب نحو ابوك والحكم على الجزئي لا يستلزم الحكم
 على الكل فكيف يتناول الحكم على ابوك وأخوك وهنوك وحموك وفوك ودو
 أخواته قيل المراد بقوله ابوك وأخوك وهنوك وحموك وفوك ودو
 مال الأسماء الستة المكبرة الموحدة للمضافة إلى غير ياء المتكلم هذه
 الألفاظ فإن قيل من أي نوع هذه الأرادة قيل اللفظ إذا أريد به مجرد
 اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهر مسماه بها كما عرف
 في رب رجل حاتم وكل فرعون موسى أي رب جواد وكل جبار قاهر عادل
 فيصحبان يا أول ابوك وأخوك إلى آخره بالصفة التي اشتهرت بها ويمكن
 أن يقدر مثل مضاف ويجعل الصفة التي اشتهرت بها وجه الشبه أي
 مثل ابوك وأخوك إلى آخره فيكون الحكم على الكل ثم الأسماء الستة في
 أعرابها وجوه منها أعرابها بالحروف الثلاثة إذا كان في آخره حرف يصلح
 للإعراب وذلك إذا كانت مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم وإنما عرّب

بعينه بالحروف الثلث لأنه الأصل ولما قد حصل المتنى وجميع المتكر
 رة ولا يقتضى للعندول عنه وتساها بالحروف فلان هذه الأسماء تشبه
 المثني في الدلالة على البرين من حيث أنها من الأسماء الإضافية فإن الأشخ
 يستلزم الابن وكذا البواقي وأمكن التكمل بالشبيه في هذه الحالة بوجود
 حروف العلة الصلغة لأقامتها مقام الحركات في آخرها في هذه الحالة معلما
 بخلاف ما أتى الأفراد والأضافة إلى ياء المتكلم لعدم الحروف الصالحة
 للأعراب في آخرها في هاتين الحالتين وكذا في حالة التصغير لأن آخرها
 في هذه الحالة حرف علة قبلها ساكن وهو في حكم الحرف الصحيح على ما عرف
 وأحرف الصحيح لا يصلح للأعراب فكذلك هذا وبخلاف تخويد وديم فإنه و
 ان كان يشبه المثني في الدلالة على البرين بسبب لزوم الأضافة لكن لا
 يوجد في آخره حرف يصلح للأعراب في حال الأفراد والأضافة حيث لا
 يعود حرف العلة فيهما في حالة الأضافة سيما حيث يقال يدك ودمك
 وكذا في سائر المحدثات والأخرفاء فإن قيل لما كان أعراب هذه
 الأسماء بالحروف لشبه المثني وجب أن لا يستوفى الحروف الثلث لئلا
 يلزم مزية الفرع على الأصل قيل لها وإن تفرغت على المثني في الأعراب
 بالحروف لكنها استوفت الحروف الثلث بناء على أصلها إذا كان كونها
 مشددة ولذلك قدمها على المثني فإن قيل ماذا ذكر الشيخ إن أعرابها في
 حالة الأضافة إلى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء فهو لا يمتنع من أن
 يحمل على الوجوب أو على الجواز فإن حمل على الوجوب يرد فوك وحنوك
 وحنوك فان أعرابها بالحروف في هذه الحالة جائز ولا واجب حيث يقال
 فمك وحنك وحمك كما يقال فوك وحنوك وحموك وكلاهما لغتان
 مشهورتان وإن حمل على الجواز يرد أبوك ولخوك وذو مال فان أعرابها
 بالحروف في هذه الحالة واجب أما على الاتفاق كما في ذو مال ولما على
 الصحيح كما في أبوك ولخوك قيل قوله بالواو والالف والياء محمول على
 الأمكان العام فيتناول الوجوب والجواز لأن الممكنة العامة هي التي
 يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب المخالفة للحكم فان كان
 الحكم في القضية بالاجباب كان مفهوم الأمكان العام ارتفاع الضرورة

عن جانب السلب لأن المخالف للإيجاب هو السلب وإن كان الحكم في
 القضية بالسلب كان مفهومه ارتفاع الضرورة عن جانب الإيجاب لأن
 سلب السلب هو الإيجاب فإذا قلت كل نار حارة بالامكان العام كان معناه
 أن سلب الحرارة عن النار ليس بضروري وإذا قلت لأشئ من الحار بارد
 بالامكان العام كان معناه أن إيجاب البرودة للحار ليس بضروري وقوله
 الشيخ أبو لؤلؤ وأخوه إلى قوله بالواو والالف والياء قضية موجبة فإذا
 حلت هذه القضية على الامكان العام كان مفهومها ارتفاع الضرورة
 عن جانب السلب فيكون معناه أن سلب أعراب هذه الأسماء بالحروف
 ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز ويمكن أن يحمل كلامه على الصحة
 دون الوجوب والجواز أي يصح بالواو والالف والياء فيتناول الوجوب و
 الجواز أيضاً فتفرع عن بيان ما يعرب بالحروف الثلث شرع في بيان
 ما يعرب بالحرفين ورفع بالالف فقال المشي وكلا وكلتا ولم يذكر
 لأنه فرع كلاف ذكر الأصل يعني عن ذكره وفيه نظر لأنه ذكر ثنتان مع أنه فرع
 اثنتان وأجيب بأن ذكره لتكته وهي أن حكم التذكير والتانيث في باب
 العدد لما كان على خلاف جميع الأشياء صرح بلفظ المذكور والمؤنث فيهما
 للتنبية على أن التذكير والتانيث فيهما على ما عليه جميع الأشياء كما في
 الواحد والواحدة على أنه مذكور في بعض الشيء متروكة في بعضنا قلنا
 إن تمنع صحة الأولى فلا يلزم علينا تصحيح كل نسخة على أن الذي حصل
 بالأصل فلا يتوجه نقضاً على أن هذا لا يرد على المناسبة وهو غير صحيح
 وقوله مضافاً إلى مضمحل عن كلاً وفيه اختراعا إذا كان مضافاً إلى
 مظهر فإن حكمه حكم العصا نحو جاءني كلاً الرجلين ورايت كلاً الرجلين
 وعبرت بكلاً الرجلين وقوله واثنتان واثنتان عطف على المشي وقوله
 بالالف والياء خبر قوله المشي وما عطف عليه أي كانت بالالف رفعاً
 والياء نصباً وجزا وأما أعرب المشي والمجموع بالحرف لأن كلاً منهما
 فرع الواحد والأعرب بالحرف فرع الأعرب بالحركة فتحقق المناسبة بينهما
 وبينه في الفرعية والحروف الصالحة للأعرب ثلثة فأعطى الالف للثنية
 تحققت وكثرة التثنية لأنها لا يختص بكود العقلاء ولأن الالف في

الفعل ضمير التثنية نحو فعلا ويفعلان او لوفوق آخر ضميرها في الفعل
 وهوها واعطى الواو والجمع لتقلها وقلها والجمع لانها تختص بذكر العقلاء
 اولان حصولها بجمع البشقيتين اولانها ضمير الجمع في الفعل نحو فعلوا
 ويفعلون او لوفوق آخر ضميره في الفعل وهوهم وفاخذها حالة الرفع
 فيها القوتها وبقي الحالتان في كل واحد منهما فاشتركت الياء للضرورة
 و الفرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح في التثنية لوفوق ما قبل
 الالف وكسر في الجمع لوفوق الياء ثم زيدت النون عوضا عن الحركة و
 التنوين الثابتين في الواحد هذا مذهب سيديويرة فان قيل حرف الاعراب
 فيها عوضا عن حركة الواحد فلو كان التنوين عوضا عنه بالزم تكرار العوض
 قيل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها اعراب فلا يلزم تكرار العوض
 او يقال النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه وحرف الاعراب اعراب
 الشئ والجمع لا عوض عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار العوض فصار
 اعراب الشئ بالالف رفعا والياء نصباً وجرأ والجمع السالم بالواو رفعا و
 الياء جرأ ونصباً فان قيل الدليل الذي ذكرته في اعراب الشئ والجمع
 بالحرف يوجد بعينه في المصغر والمنسوب والكسر ايضا لانها فرع المكبر
 والمنسوب اليه والواحد كما ان الاعراب بالحرف فرع فينبغي ان يعطى
 الفرع للفرع ههنا ايضا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب يقتضي
 اعرابها بالحرف لكننا تركنا العمل بالتناسب لضرورة عدم الحرف الصالح
 للاعراب في آخرها وقيل اعراب الشئ والجمع بالحرف لان في آخرها حرفا
 داخلا في التثنية والجمع وامتنع اعرابها بالحركة لفظا فاما ان يعربا بالحركة
 فقد يراى او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف لفظا
 اولى لانه اظهر في الدلالة من الاعراب فقد يراى وان كان بحركة ولا مانع فان
 قيل هذا الدليل بعينه يوجد في العصا فانه ايضا مسترددين ان يعرب
 بالحركة فقد يراى او بالحرف لفظا فينبغي ان يعرب بالحرف لفظا لانه في
 الدلالة اظهر من المقدروا ان كان بحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجد
 بعينه فيه لكن تحقق فيه مانع من جعل اعرابه بالحرف لانه لو جعل اعرابه
 بالحرف يلزم احد المحظورات الثلاث لان اعرابه بالحرف في يخلو اما ان

ن
 النون

يكون بالالف المفلوطة مع ترك التنوين فيلزم ترك التنوين من الاسم المتكسر
 ذا غير جائز وبالالف المفلوطة مع بقاء التنوين فيلزم التقاء الساكنين
 وهو ممنوع ايضا وبالالف المقدرة مع اثبات التنوين فيلزم خلاف
 اصلين الاعراب بالحرف وتقدير الحرف وقد ثبت عن تقدير الحركة فوقه
 في تقدير الحرف فاذا تحقق المانع عن الاعراب بالحرف اعربناه بالحركة
 تقدير ضرورة مع اثبات التنوين وحذف الالف لفظا الثلاثي
 ساكنان بخلاف المثني والجمع حيث لا مانع من اعرابها بالحرف لفظا
 فاعربناهما بذلك وقيل اعراب المثني والجمع بالحرف لانه وجد في آخر كل واحد
 منهما موضع حرفان اللتان على التثنية والجمع فلو جعلنا كل واحد من
 هذين الحرفين لكل واحد من المثني والجمع لزم الترادف وهو خلاف الاصل
 فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما المانع وجعلنا اختلافهما
 اختلاف الاعراب وبما يخص الالف بالمثني والواو بالجمع واشترك
 الياء قد مر وانما اعراب كلاهما مضافا الى مظهر بالحرف لانه موحد اللفظ مثني
 المعنى فعملنا بالاعتبارين في الحالتين فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية
 في حال الاضافة الى الضم واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ في
 حال الاضافة الى المظهر ولم يعكس لنا نسبة المضم مع المعنى في الخفاء ومع
 الاعراب بالحرف في العريضة ومناسبة المظهر مع اللفظ في الظهور ومع الاعراب
 بالحركة في الاصل لانه اذا اضيف الى مضمم يكون تأكيد للمثني البتة فحمل
 على متبوعه ولا ينافي اذا اضيف الى مثني مضمم متصل صار معه لامترا جريه
 كلمة واحدة فتقوى امر التثنية فيه لفظا ومعنى فاجري مجرى المثني في الاعراب
 وانما اعراب اثنان واثنان بالحرف في كل حال لشبههما بالمثني لفظا ومعنى
 اما لفظا فلوجود الالف والياء في آخرهما واما معنى فللدلالة على شيئين بخلاف
 كلاً فانه يشبه المثني معنى لالفاظ اعراب اعرابه في حال دون حال ثم افرغ
 عن بيان ما يعرب بالحرف ورفع بالالف شرع في بيان ما يعرب بالحرفين
 ورفع بالواو فقال جمع المذكور السالم وفي قيد المذكور احتراز عن جمع المؤنث
 السالم وفي قيد السالم احتراز عن جمع المنكسر نحو مسلمات ورجال والو
 جمع ذولا عن لفظه فان قيل قد قالوا لم يوجد في العرب كلمة اخرها واو بعد

اعرابها

ما اذا اضيف الى مضمم

ضمة وهذا اللفظ كذلك قيل الواو فيه في معرض التغير فلم يعتد به او
 يقال الواو فيه لما قام مقام الضمة صارت كأنها ضمة لا واو وعشرون
 واخواتها اي امثال عشرون ونظائرها من ثلثين الى تسعين والدة الامثال
 والنظائر بالاخوات على وجه الاستعارة الصريح بها بتشبيه النظائر
 والامثال بالاخوات وقوله بالواو والياء خبير قوله جمع المذكور وماعطف
 عليه اي كائنة بالواو رفعاً والياء نصباً وجرأ وقد تر الدليل على اعراب جمع
 المذكور السالم بالحروف وانما اعرب الواو بالحروف لانه يشبه جمع المذكور السالم
 لفظاً ومعنى اما القفا فليجوز ما يصلح للاعراب في آخره واما معنى فلان لانه
 على الافراد او لانه محمول على واحد وهو ذو طرد للباب وفي كمال الدليلين
 بطرأ الاول فلانه منقوض في نحو ادل وقلنس لوجود الشبه فيما ذكر
 فينبغي ان يحل على جميع المذكور السالم واما الثاني فلان الحمل دليل ضعيف
 والاعراب بالحرف حتم ثبت خلاف الاصل وماتت بخلاف الاصل لا يثبت
 بدليل ضعيف ولان الحمل لو كان حلة للاعراب بالحرف لوجب ان يحل ابائك
 واخوتك على ابوك واخوك فالقول بالحمل في بعض المجموع دون البعض
 تحكم محض واجيب عن الاول بان الواو في ادل وقلنس قد جعل باء على قاعدة
 التصريفية فالاعراب بالحرف كالجمع السالم لرفع الواو فيلزم قلب الياء ولو لم يكن
 تقبيلاً وفيه نظر لان الواو في معرض التغير فلم يعتد به ولان الواو قائمة مقام
 الضمة فصارت كأنها ضمة لا واو فلا يكون ثقباً كما قلتم في الووعن الثاني
 بان الاعراب بالحرف صار اصلاً ممدداً معتبراً في المجموع لكون كل واحد منهما
 فرداً فصار الاعراب بالحركة كأنه فرع فيها فجاز ان يثبت بدليل ضعيف وان العمل
 بالحمل في ابائك واخوتك غير ممكن لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخرهما فجاز
 الوجوب وجد في آخره حرف صالح للاعراب فامكن العمل بالحمل والاولى ان يقال
 ان الواو لم تجد في موارد استعماله الا معرباً بالحرف دعت الضرورة الى اعتبار
 يشبههم للجمع او الى حمله على واحد وان كان ذلك دليلاً ضعيفاً اذ لا وجه لاعرابه
 بالحرف سوى ذلك بخلاف ادل وقلنس وابائك واخوتك فانما لم تجد ها في موارد
 استعماله معبرة بالحروف فلم تقس الضرورة الى اعتبار الشبه والحمل على الواحد
 وانما اعرب عشرون واخواتها بالحرف لانه يشبه جمع المذكور السالم لفظاً ومعنى

ايضا على ما مر في اوقات قبل اعرب بعض جموع المثنثات ايضا بالواو والياء
 نحو سنان وشون وقلان وغيرهما من جموع المثنثات فما فائدة تقييد الجمع
 بالذكر قبل هذا على طريق جمع المثنث السالم فيحل على حذف مضاف اي
 صيغته جمع المذكر السالم او حذف معطوف اي جمع المذكر السالم وما على صيغته
 فلا يخرج ما جمع بالواو والياء من جموع المثنثات لان صيغتها صيغة جمع
 المذكورين في عرف النحاة وان كانت من جموع المثنثات او يقال ان الصنف لم
 يلتفت بالجمع بالواو والياء من جموع المثنثات لقلته وداهم المألوف بيان
 ما هو الاغلب او يقال المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو والياء والنون
 مجازا بطريق ذكر المذموم وازادة اللازم لان جمع المذكر السالم في عرف النحاة
 واقع على الجمع بالواو والياء والنون الملازمة العرفية يكتفى لصحة المجاز و
 بهذا سقط ما قيل لوقال الجمع بالواو والياء والنون كان اشبهل ثم لما فرغ
 عن تقسيم الاعراب الى الحركات والكحروف شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار
 ظهوره وعدم ظهوره فقال التقدير اي تقدير الاعراب على حذف المضاف اليه
 الاعراب التقديرية على حذف الموصوف وياء النسبة على خلاف القياس لقرينة
 قوله واللفظي اي الاعراب التقديرية المقدرة على حذف الموصوف على حذف
 الموصوف وجعل المصدر بمعنى المفعول وانما قدم الاعراب التقديرية على
 اللفظي لانه قليل فقد مر رؤسا الاختصار ولبنيانه وتعميم اللفظي في كل ما عداه
 وكلمة ما في قوله فيما تعدر مصدرية حيثئذ اي التقدير كائن في وقت تعدر
 تلفظ اعزابه بحذف المضافين من ضمير تعدر او موصوفة او موصولة والضمير
 في تعدر عائدا الى الموصوف والموصول اي في معرب او في المعرب الذي
 تعدر تلفظ اعزابه على حذف المضافين من ضمير تعدر وايضا كعصا الكاف
 في محل الجر على انه يدل من ما اي في مثل عصا او في محل الوقع على انه خبر مبتدأ
 المحذوف اي هو كعصا او في محل نصب على انه صفة مصدر محذوف اي
 تعدر امثل تعدر اعراب عصا ولا يمي مطلقا صفة زمان محذوف اي
 ما نام مطلقا اي في جميع الاحوال او صفة مصدر محذوف للتعدر المحذوف
 مضافا الى عصا اي كعزب اعراب عصا ولا يمي تعدر امطلقا من غير
 تقييد ببعض الاحوال والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور وبمثل غلامي كل معرب

بالحركة مصفا إلى ياء التكملة وإنما تعدد الأعراب في عصا التعدد والحركة على
 الألف وفي غلاني لأن ما قبل الياء يستحق الكسر قبل يحيى الأعراب لموافقة
 الياء لأن الأضافة سابقة على دخول العامل إذا لم يرد قبل الرفع فلما جاء
 الأعراب بالتركيب ودخول العامل ووجد في محله ما ينافي وجوده وجب تقديره
 أن لو أعرب ج بالحركة لفظاً لزم تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في
 حال الرفع والنصب ومما أثبت في حال الجزو وهما محال فاعربناه بالحركة تقديراً
 في جميع الأحوال وهو من ذهب المضرو وذهب قوم إلى أنه معرب لفظاً في حال
 الجزو إذ يمكن أن يجعل كسوته جزواً كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعاً لأعلى
 الفاعلية وأجيب بأنه يلزم توارد المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر
 واحد بخلاف الف التثنية وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين أحدهما
 لفظي وهو العامل والآخر معنوي وهو التثنية والجمع وذهب قوم إلى أنه مبني
 في الأحوال كلها لغاية امتزاجه بالمبني للأضافة إلى المبني واتصال الضمير و
 سكون حرف العلة وأجيب بأن الأضافة يمنع البناء لأنها نازلة منزلة التنوين
 المتأني له لكونه دالاً على امكانية الاسم فكذلك ما هو نازل منزلة وهو الأضافة فلا
 تؤثر في البناء الاثرى أنهم لن يبنوا المضاف من المنادي والمنقي بدلاً الذي تنفي الجنس
 مع أن العلة التي أوجبوا لها البناء في مقدهما قائمة بغير نظر لأن بعض البنات
 مضافات كحيث وأذ وغيرهما فأنها أضيفت إلى الجملة مع أنها مبنيّة وأجيب بأن
 الأضافة فرقت ما نعت لا رافعة يعني أن الشيء إذا كان معرباً قبل الأضافة فلا ضافة
 تمنع بناءه وأما إذا كانت مبنيّاً قبلها فهي لا ترفع بناءه والمبنيات المضافة من هذا
 القبيل فإنها كانت مبنيات قبل الأضافة فإذا أضيفت إلى الجملة المبنيّة فلا ضافة
 لا تمنع بناءها وأن أضافه للمبني نازلة منزلة التنوين المقدرة أي المفروضة و
 التنوين المقدرة لا تنافي البناء لعدم دلالتها على امكانية الاسم فكذلك الأضافة
 النازلة منزلتها لا تنافي بخلاف أضافة المعرب فإنها نازلة منزلة التنوين المحققة
 وهي تنافي البناء لدلالتها على امكانية الاسم فكذلك الأضافة النازلة منزلتها تنافيه
 فإن قيل أضافة المعرب قد يكون علة البناء كما في يوم ينفع ويومئذ فإن اليوم كان
 معرباً قبل الأضافة ثم صار مبنيّاً بالأضافة إلى الجملة ولو بواسطة كما في يوشذ
 فكيف تكون منافياً للبناء والشيء لا يكون علة ما ينافي قبل الأضافة متمم تأني

علة اخرى في البناء لا تأثير نفسها اذا كانت داعية اليه بنفسها وذلك لان الاضافة
 اذا كانت داعية اليه بنفسها كانت مقارنته له اذ العلة مقارنته تحكمها فكانت
 نازلة منزلة التنوين المقدرة فلا يكون مانعة له كما ان البناء المتقدم
 على الاضافة لا تمنعه الاضافة كذلك فان قيل فللمخضم ان يقول ان
 الاضافة في غلامي ايضا داعية الى البناء بنفسها فكيف يكون مانعة
 له قيل لان ان الاضافة فقط داعية اليه بل علة البناء كما قال المخضم هو
 المجموع المركب من ثلثة اجزاء الاضافة الى المبنى واتصال الضمير وسكون
 حرف العلة فكانت الاضافة الى المبنى جزء علة البناء والعلة اذا كانت
 ذات اجزاء لا يضاف الحكم الى جزء من اجزائها ولهذا لا يبنى غلام بهذا لان
 لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى و
 كذلك لا يبنى غلامك لعدم سكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى
 واتصال الضمير فحينئذ نظر لان الحكم اذا تعلق بعلة ذات اجزاء يضاف الى
 آخرها وجو داهي ما عرف والاضافة في غلامي اخرها وجود لان اتصال الضمير
 وسكون حرف العلة سابقان على الاضافة فينبغي ان يضاف الحكم اليها و
 اجيب بان لا يحتمل ان يكون هذا على اصطلاح الاصوليين دون النحاة فلا
 يكون حجة في النحو وفيه نظر لان الاصل بين الاصطلاحات لتوفيق مالم
 ينقل مخالفة بالتصريح وهنالم ينقل ذلك بالتصريح وقد ذهب قوم الى ان غلامي
 ليس بمعرب ولا يبنى لتوسط الحرف الاخرى لا امتزاج والاعراب والبناء من
 صفات الآخر والجواب ان توسط الحرف الاخرى يوجب انتفاء الاعراب والبناء في
 الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاءهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب اللفظ
 بالحركة تقديرا فالقول يكون غير معرب ومبني غلط وقوله واستثقل على بناء
 المجبول عطف على ما تعدد رأي التقدير كائن في وقت استثقال تلفظ اعرابه
 او في معرب او في المعرب الذي استثقل تلفظ اعرابه على نحو ما مر كقاص صفة
 مصدر مخذ وفي او خبر مبتدأ مخذ وفي اي استثقالا مثل استثقال تلفظ
 اعراب قاض وهو مثل قاض والمراد بمثل قاض كل اسم متمكن في آخره ياء قبلها
 كسرة وقوله رفعا وجرافان اي وقت رفع العامل وجره او حالان اي في حال
 رفع العامل وجره وانما استثقل الاعراب في قاض رفعا وجره الثقلماء على الياء

بالحركة مضافا الى ياء المتكلم وانما تعذر الاعراب في عصا لتعذر الحركة على
 الالف وفي غلامي لان ما قبل الياء يستحق الكسر قبل ياء الاعراب لواقعة
 الياء لان الاضافة سابقة على دخول العامل اذ المفرد قبل المركب فلما جاء
 الاعراب بالتركيب ودخول العامل ووجد في محله ما ينافي وجوده وجب تقديره
 اذ لو اعرس ج بالحركة لفظا لم يتحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في
 حال الرفع والنصب ومماثلان في حال الجزو وهما محال فاعربتاه بالحركة تقديرًا
 في جميع الاحوال وهو مذ هب الصوة ذهب قوم الى انه معرب لفظا في حال
 الجزو اذ يمكن ان يجعل كسرة جزو كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعًا والاعلى
 الضاعلية واجيب بانه يلزم نواردها في اللفظين وهما الياء والعامل على انه
 واحد بخلاف الف التثنية وواو الجمع حيث يلزم فيه نواردها في اللفظين من احدهما
 لفظي وهو العامل والاخر معنوي وهو التثنية والجمع وذهب قوم الى انه مبني
 في الاحوال كلها لغاية امتزاجه بالمبني للاضافة الى المبني واتصال الضمير و
 سكون حرف العلة واجيب بان الاضافة يمنع البناء لانهما نازل من منزلة التنوين
 المتنافي له لكونه دالا على امكانية الاسم فكذا ما هو نازل من منزلة وهو الاضافة فلا
 تؤثر في البناء الاثرى انهم لن يبنوا المضاف من النادى والمنفى بل لا يلقى النفي الجنس
 مع ان العلة التي اوجبوا لها البناء في مفرداتها قائمة وقية نظر لان بعض البنيات
 مضافات كحيث واذ وغيرها فانها اضيفت الى الجملة مع انها مبتدئة واجيب بان
 الاضافة فرضت مانعة لا رافعة يعنى ان الشيء اذا كان معرثا قبل الاضافة فلاضافة
 تمنع بناءه واما اذا كانت مبنيًا قبلها في لا ترفع بناءه والبنيات المضافة من هذا
 القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة البنيت فالامانة
 لا تمنع بناءها وان اضافة المبني نازلة من منزلة التنوين المقدرة اى المفروضة و
 التنوين المقدرة لا تنافي البناء لعدم دلالتها على امكانية الاسم فكذا الاضافة
 النازلة منزلتها لا تنافي بخلاف اضافة المعرب فانها نازلة من منزلة التنوين المحققة
 وهي تنافي البناء لدلالتها على امكانية الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلتها تنافيه
 فان قيل اضافة المعرب قد يكون علة البناء كما في يوم ينفع ويومئذ فان اليوم كان
 معرثا قبل الاضافة ثم صار مبنيًا باضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ
 فكيف تكون منافيا للبناء والشيء لا يكون حلتا ما ينافيه قيل الاضافة تمنع تأخير

حلة اخرى في البناء لا تأثير لنفسها اذا كانت داعية اليه بنفسها وذلك لا الاضافة
 اذا كانت داعية اليه بنفسها كانت مقارنته له اذ العلة مقارنته حكمها فكانت
 نازلة منزلة التنوين المقدرة فلا يكون مانعة كما ان البناء المتقدم
 على الاضافة لا تمنعه الاضافة كذلك فان قيل فللخصم ان يقول ان
 الاضافة في غلاي ايضا داعية الى البناء بنفسها فكيف يكون مانعة
 له قيل لان ان الاضافة فقط داعية اليه بل علة البناء كما قال الخصم هو
 المجموع المركب من ثلثة اجزاء الاضافة الى المبنى واتصال الضمير وسكون
 حرف العلة فكانت الاضافة الى المبنى جزء علة البناء والعلة اذا كانت
 ذات اجزاء لا يضاف الحكم الى جزء من اجزائها وهذا لا ينبغي غلام عند انتفاء
 لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى و
 كذلك لا ينبغي غلامك لعدم سكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى
 واتصال الضمير وفيه نظر لان الحكم اذا تعلق بعلة ذات اجزاء يضاف الى
 آخرها وجو داعي ما عرف والاضافة في غلاي اخرها وجود لان اتصال الضمير
 وسكون حرف العلة سابقان على الاضافة فينبغي ان يضاف الحكم اليهما و
 اجيب بان يحتمل ان يكون هذا على اصطلاح الاصوليين دون النحاة فلا
 يكون حجة في النحو وفيه نظر لان الاصل بين الاصطلاحات التوفيق ما لم
 ينقل مخالفة بالتصريح وهذا لم ينقل ذلك بالتصريح وقد ذهب قوم الى ان غلاي
 ليس بمعرب ولا مبني لتوسط الحرف الاخر بالامتزاج والاعراب والبناء من
 صفات الآخر والجواب ان توسط الحرف الاخر يوجب انتفاء الاعراب والبناء في
 الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاءهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ
 بالحركة تقديره فالقول بكونه غير معرب وبمبنى غلط وقوله واستثقل على بناء
 المجهول عطفا على ما تعدد رأي التقدير كاش في وقت استثقال تلفظ اعرابه
 او في معرب او في المعرب الذي استثقل تلفظ اعرابه على نحو ما ذكرنا من كفاضة
 مصدر رخذ وفي او خبر مبتدأ رخذ وفي اي استثقال امثل استثقال تلفظ
 اعراب قاض وهو مثل قاض والمراد بمثل قاض كل اسم ممتكن في آخره ياء قبلها
 كسرة وقوله رفعا وجرّا ظرفان اي وقت رفع العامل وجره او حالان اي في حال
 رفع العامل وجره وانما استثقل الاعراب في قاض رفعا وجرّا لشكلهما على الياء

بجذلاف النصب فانه يظهر ان الاعراب اللفظي اصل ولا مانع للنصب لمحضته
فيقال جاءني قاض ورايت قاضيا ومررت بقاض وقوله ونحو مسلم يحتمل ان
يكون مرفوعا ومنصوبا على انه عطف على قوله كقاض او على انه خبر مبتدأ وعطف
اوصفته مصدر وعطف ويحتمل ان يكون مجرورا على انه عطف على قاض ويكون
التقدير وكهو مسلم رفعا فان قيل فعلى هذا يلزم تكرار داة التشبيه وهو الكاف
والنحو قيل لا تكرار اذ التشبيه الاول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ جمعا
سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم واصله مسلموي فابدى لتالوا وياء
واو غت في الياء كما في هري واما استثقال الاعراب في مسلمي رفعا لان علامته الرفع
فيها الواو وقد ابدلت في حال الرفع بالياء لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما
بالسكون فلها لم يبق الواو لفظا قد رضرورة واما نصبر وجوه فلفظي لان علامته
الياء وهي ثابتة وبالدغام لا يخرج الحرف عن حقيقته اذ المدغم والمدغم فيه
حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة فالتقدير الحكم بتعدد الاعراب في عصا
وبالاستثقال في مسلمي غير متضم لان ان اعتبر التعدد والاستثقال بعد الاعلال
فلا شك ان اعراب مسلمي بعد الاعلال متعددا مستثقالا مثل اعراب عصا
حيث تعدد اللفظ بالواو بعد الاعلال وان اعتبر قبل الاعلال فلا شك ان اعراب
عصا قبل الاعلال مستثقالا متعددا مثل اعراب مسلمي وهذا ظاهر القول بالتعدد
في عصا وبالاستثقال في مسلمي تحكم محض قيل اعتبار التعدد والاستثقال اعتبار
التؤثر في تقدير الاعراب ولا شك ان التؤثر في تقدير الاعراب في عصا ما بعد
التعليل من التعدد وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال فان اعراب مسلمي في حالة
الرفع بالواو وثقله قبل الاعلال يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابها بالحركة
وثقله قبل الاعلال يوجب ابدال الواو بالالف لا الاسكان وتقدر بالحركة بل الوجوب
في تقديرها ما بعد الاعلال من التعدد فافهم فانه فرق دقيق ويمكن ان يجاب عنه
بان الاعلال على نوعين نوع سبق اعتباره على حالة التركيب الذي يبحث عنه النحاة
ونوع تاخر اعتباره عن حالة التركيب فالنوع الاول مثل عصا فان اعلاله لم يتوقف
على التركيب بدليل انه يعمل في حالة التعدد ايضا والنوع الثاني مثل مسلمي فان
اعلاله يتوقف على التركيب الذي يبحث عنه النحاة لانه مبني على اجتماع الواو و
الياء واجبة اعراسه حالة التثنية فالتقدير

الى شي امر يتعلق بالتركيب فمثل عصا بلغ النخاعة من واضع المفردات معللا
 بالبدال الواو والفاء لما استحق الاعراب بعد التركيب فقد تعد رقيه الاعراب اذ
 الالف لا يقبل الحركة فحكموا بتعد الاعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب
 او بعد بخلاف منبلي فانه بلغهم من واضع المفردات بالواو رفعا غير معلل
 بالبدال والادغام فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد امكن الاعراب فيه
 بالواو رفعا والياء نصبا وجر لان الرفع ثقيل فيه حالة الاضافة الى ياء المتكلم
 لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فحكموا باستثقال الاعراب فيه
 رفعا وجعلوه معللا بالبدال والادغام للوضع الكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت
 احدهما بالسكون يلزم قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء واما نصبه وجره فلفظي لما
 ثران علامتهما الياء وهي باقية بعد الادغام والله اعلم بالصواب ثم لما فرغ عن
 بيان الاعراب التقدير يري شرع في بيان الاعراب اللفظي فقال واللفظي كان فيها
 عدة اى فيما عدا ما تعددوا واستثقل وقيل الضمير عائد اليها بتاويل المذكور لان
 الضمير الواحد لا يعود الى الشئين وفيه نظر لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه
 باو يجب افراده لان الواحد لا يوزن غير معين يقال زيد او عمر وقائم ولا يقال اقائم
 فلا حاجة الى التاويل ثم لما ذكر غير المنصرف قبل من غير تعريف قصد الا ان
 تعريفه فقال غير المنصرف ما فيه علتان كلمة موصولة مبتدأ متقدمة الخبر
 او خبر غير المنصرف وهو مبتدأ وغير وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها في
 الابهام الا انه يصير معرفة عند اشتهاه بمغايرة المضاف اليه بان يكون له ضد واحد
 نحو عليك بالحركة غير السكون وهذا كذلك لان غير المنصرف له ضد واحد وهو المنصرف
 فتصير معرفة ويكون كلمة مانكرة موصوفة خبر او قوله غير المنصرف مبتدأ وخبر
 وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا اقل من التخصيص في نحو ولعبد مؤمن خير
 من مشرك لكنه ينتج تعريف الخبر فلا يكون ما ج موصولة وقوله علتان فاعل
 فيه لاعتماده على الموصول والموصوف ومبتدأ وفيه خبره والحيلة الظرفية او
 الاسمية صلبة او صفة وقوله من تسع صفة علتان اي علتان كانتان من تسع
 والتكثير في مقام العهد اذ التسع معروفة معينة لكن نكرها للتفخيم اي من تسع
 صفة لتفخيم شأها حيث بلغ قوة تأثيرها الى غاية صار الاصل وهو الاسم فرعا
 لفرعه وهو الفعل ومنعها يستحقه على الاختصاص وهو الجرح والتنوين وقوله

او واحدة منها تقوم مقامها عطف على قوله علتان والجواب الجواب ووصفة واحدة و
 الجملة الفعلية صفة بعد صفة اي ما فيه علة واحدة كانه من التسع يقوم مقام
 علتين وانما عدل عن تعريف للتقدمين وهو ما يختل عنه الجواب استوين لان
 الحكم باختزال الجواب والتونين يتوقف على منع الصرف فلو عرف به غير المنصرف لزم
 الدور وايجاب بان اختزال الجواب والتونين امر يعرف باستعمال العرب قبل ان يعرف
 غير المنصرف فلا دور فان قيل الحكم لا يثبت الا بعلة واحدة الا ترى ان الملك
 اذا ثبت بالاشرا لا يثبت بالهسته والوصية والارث وذلك لان علتين اما ان يكفى
 كل واحدة منهما للتاثير ام لا فان كانت تكفى لزم توارد الثورتين المستقلين على اثر واحد
 وان لم تكن كافية فليس بعلة تامة فكيف ثبت هذا الحكم وهو يمنع الصرف بالعتلين
 قيل كلام الشيخ ما ولي ما فيه حجة واحدة ذات جزئين على طريق ذكر الكل ^{١١} او محمول على حذف
 صفة اي ما فيه علتان ناقضتان فالعلة التامة تمنع الصرف
 متناهية الفعل وذلك لا يتحقق الا بجمع علتين فكان كل واحد منهما جزءا
 او علة ناقصة لاي احدى علتين معارضة باصالة الصرف فاذا وصلت بالاشرا
 تزجت وضارت تامة كذا قالوا وفيه نظر لان اشتراط علتين لا يخفى اما ان يكون
 للفرعية او يمنع الصرف لو اريد الاول لا غنى عن التاويل مجزئي علة وعتلين ناقضتين
 اذ الفرعية محتملتين فكل علة لكل جهة علة تامة فلا يلزم ما ذكرته وان اريد الثاني لزم
 تعريف الشيء بما يساويه بالمعرفة والجهالة لان منع الصرف يساوي غير المنصرف
 في المعرفة والجهالة فان قيل هذا الحد صادق على هند وسلاسل ومسلات
 علم امرأة حيث وجد فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامها مع العلم
 منصرفات قيل المراد علتان معتبرتان والعتلتان فيها غير معتبرتين لمعارض و
 مانع فان هذا وان وجد فيه علتان لكن خفة سكون الوسط يعارض ثقل الحد
 علتين وكذا سلاسل واخلاقا لا وان وجد فيه علتان لكن التناسب المقصود
 الا هم عند تم يعارضهما وكذا مسلمات علم امرأة وان وجد فيه علتان لكن الوقت
 بعدم انصرفات المقابلة المقصودة في النقول عنه لان التونين دخلت فيه
 بمقابلة نون ولزم قلب طبيعة النصب لان النصب في النقول عنه تابع للجزء وفي غير
 المنصرف على العكس ففوات المقابلة يمنع التونين ولزوم قلب طبيعة النصب
 يمنع الجري عارضتان كلتا علتين فعدم الحكم ههنا المانع وفيه نظر لا يخفى

اما ان يراد به علان معتبرتان للفرعية او لمنع الصرف او لا خزال الجروالتوين
 وعلى تقدير الاول لا يحتاج الى التاويل مجري على الثاني يلزم تعريف الشيء بما
 ليساويه وعلى الثالث يقع على المصنف على انه وهو لزم الد ورتما ذكر العلل
 التسع في حد غير المنصرف بجملة والتعريف الاجمالي فخل بالفرض شرع في بيانها
 مفصلة فقال وهي اي العلل التسع التي سبق ذكرها الفرعية الاسم او لمنع الصرف
 مذكورة في هذين البيتين وهما عدل وهو في كلام المصنف خبر لقوله وهي
 الخارج عن البيت اي وهي هذا المجموع وهذا اقتباس حيث جعل البيتين من كلامه
 ولم يصرح بكونهما من كلام الغير وفي كلام الشاعر بدل من قوله تسع المذكورة البيت
 الذي قبله وهو موانع الصرف تسع كلها اجتمعت ثمان منها فالصرف تصويبا
 او خبر مبتدأ محذوف اي وهي عدل ووصف واثبات ومعرفة بالتون والالا يستقيم
 الوزن وجملة ثم جمع ثم تركبش والنون زائدة بالرفع والنصب اما الرفع فعلى انه
 صفة النون يجعل لامها زائدة بدليل ذكر سائر العلل بكرة اي ونون زائدة او على انه
 بدل من النون يحدف موصوف اي والنون نون زائدة او على انه خبر مبتدأ
 محذوف اي والنون هي زائدة والجملة معترضة اوصفة النون يجعل لامها زائدة
 اي نون هي زائدة او يحدف الموصول اي والنون التي هي زائدة واما النصب فعلى
 انه حال مؤكدة من مضمون الجملة الاسمية وهي قوله وهي النون لان النون معدودة
 من عدل غير المنصرف مشبهة بكونها زائدة اذ لم يحقق الفرعية في غيرها وكانت
 الجملة السابقة متضمنة لمعنى الزيادة يصح قوله زائدة ان يكون حالا مؤكدة
 لتقدير مضمون تلك الجملة على نحو قوله من كان مشهورا بالشجاعة انا فلان
 رجلا شجاعا او على انه حال منقلبة عن النون اذ هي فاعل معنى لانه اذا قيل موانع
 الصرف كذا وكذا والنون زائدة اذ لا عامل فيها نصيبها وفيه نظر لان الاعراب المحكي
 انما يصح اذا كان معهودا كقولك رفعت زيدك بعد قولك هذا زيد اما اذا لم يكن معهودا
 فلم يصح لانه يفضى الى فتح باب العمل بان وسد باب التخطئة في الكلام العربي لان كل
 مرفوع ومنصوب ومجرور يميل حكاية الفاعلية والمفعولية والاضافة فوجب ان
 لا يكون تركيب من التركيب العربي بغير خطأ وكلمة من في قوله من قبلها الف بمعنى
 في لما عرف ان كلمة من تكون في الظروف بمعنى في ولا يدخل على قبل وبعد وعند
 ولدى ولد من حروف الجزا لا من قوله الف فاعل من قبلها لاعتباره على الموصوف

كما قيل ينهم الصرف كذا وكذا والنون زائدة تصغير على انه حكم
 كما قيل ينهم الصرف كذا وكذا والنون زائدة تصغير على انه حكم

او على ذي حال او مبتدأ ومتقدم او مخبر و الجملة الظرفية او الاسمية او حال
 وزن فعل وهذا القول تقريب اي القول بانها تسع مقرب الى الصواب وفيه
 احتراز عن قول من قال بانها عشرة وزاد شبر الف التانيث في ارطى علما وعن
 قول من قال بانها احدى عشر وزاد موازنة الجمع في سراويل وعن قول من
 قال بانها ثلثة عشر وزاد تكرار التانيث في حمراء وجبلى وتكرار الجمع في مساجد
 ومصاييم ومراعات الاصل فيخبر احمر علما وانما كان قول هذا الفرق بعيدا عن
 الصواب لما فيه من جعل التبع اصلا وباسر والقول المنظوم مقرب الى الحفاظ لما
 ان النظم ليس حفظا من النثر والقول بانها تسع تقريب لا تحقيق اذ العلة في التحقيق
 ثمانية لان الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث ملحقان بالالف التانيث
 المضارعة بينهما كما ان الف اللاحق في ارطى ملحق بالالف التانيث كذلك ثم لما فرغ
 عن بيان العلة التسع في البيتين شرع في بيان امثلة ما على ترتيب ذكرها في
 البيتين فقال مثل عمر مثال العدل و احمر مثال الوصف و طلحة مثال التانيث
 بالتاء والمعرفة و زيب مثال التانيث المعنوي والعرفه و آيما ذكر المثلثين لنوع
 التانيث اهتماما لثانها لظنة الاشتباه في اعتبار التانيث في المحنة مع التذكير
 الحقيقي ولذا لا يعتبر تانيث في تانيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة و ابراهيم
 مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعد يكرب مثال التركيب وعمران
 مثال الالف والنون ولحمد مثال وزن الفعل ثم لما فرغ عن تعريف غير المنصرف
 وبيان العلة والامثلة شرع في بيان حكمه فقال وحكمه اي حكم غير المنصرف ان
 الكسرة ولا تنوين كلمة ان مخففة من الثقلة وضمير الشأن اسمها وكسرة بالفتح
 على ان اسمها لا وخبره مخدوف اي الكسرة فير ولا مع اسمها وخبرها خبران المخففة
 وهي مع اسمها وخبر خبر قوله وحكمه ولا تنوين بالفتح عطف على كسرة ويجوز في قوله
 لا كسرة ولا تنوين خمسة اوجه على ما عرف في الاحول ولا قوة وانما لا يدخل في غير
 غير المنصرف الكسرة والتنوين لان شبر الفعل في الفرعتين لان الفعل له فرعية
 من جهة افتقاره الى الفاعل وفرعية من جهة اشتقاقه من المصدر وكذا غير المنصرف
 لان فيه علتين فكل علة فرع اصل لما عرف ان العدل فرع المحدث ولعنوه الوصف
 فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والمعرفة فرع النكرة والعجمة فرع العربية
 والجمع والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الالف التانيث ووزن الفعل

في الاسم فرع وزن الاسم فاعتبر الشبه فيهم الاعراب المختص بالاسم وهو الجرّ ما لم
 يدخل فيه ما يقوى جهة الاسم من الادم والاضافة وينع علامته التمكن وهو
 التنوين وانما لم يمنع في الاستشبه بفرعية واحدة حاصلة من ملّة واحدة اما ان المشابهة
 بالفرعية غير ظاهرة ولا قوة فاحتاجت في حصولها الى معاضدة ومعاونة لفرعية
 اخرى مثلها فان قيل قد يدخل الكسرة والتنوين في غير المنصرف مع تحقق الفريتين
 الحاصلتين بالعلتين كما في الضرورة والتناسب وكما في مسلمات علماء اللغويين عند
 من جعله غير منصرف فكيف يستقيم قوله وحكم ان لا كسرة ولا تنوين قيل انما
 لم يمنع الكسرة والتنوين فيها المانع يمنع اما في الضرورة والتناسب فتأخر لان
 الضرورة تبيّن الخطورات والتناسب المر مقصود اعم عند هم واما في مسلمات
 فلا يمنع توينه يفوت المقابلة المقصود في المنقول عنه ومنع جره بجملة على النصب
 بقلب تبعية اذ النصب فيه تابع ولا متبوع ولو قيل بانصرفه كما ذهب اليه البعض
 لا يرد شيء واذا غرقت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن غير المنصرف اختلاف
 مشهور قال قوم انه ممنوع تبعاً للتنوين وقال قوم انه ممنوع قصداً كالتنوين وذلك على
 الفريقين مذكور في البطولات وفي كلام الصنف اشارة الى اختيار مذهب الفريق
 الثاني حيث قدم الكسرة على التنوين ثم لما فرغ عن بيان حكمه شرع فيما هو ضده
 لان الشيء يتبين بضده فقال ويجوز صرف ابي صرف غير المنصرف للضرورة اي
 لا اضطراراً الشاعر لان الضرورات تبين الخطورات كقول امرئ القيس ^{شعر} ويوم دخل الحذاق
 غيرة قالت لك الويل انك برجلي وكقول صاحب المنظوم ثم قفاوى زفر
 بعد ما هو قول الشافعي وحده اول التناسب لان التناسب مقصود اعم عند هم مثل
 قوله تعالى سلاسل واشلالا وسعير اصرف سلاسل للتناسب اغلا لا
 وسعيرا وانما ذكر مثال التناسب دون الضرورة لشهرة نظائرها بخلاف نظائر التناسب
 فان قيل صرف غير المنصرف لاجل اضطرار الشاعر واجب ولاجل التناسب جائز
 حتى قرئ في قوله تعالى وسلاسل امنونا وغير ممنون فكيف يستقيم قوله ويجوز
 صرفه للضرورة والتناسب قيل المراد بالجواز ههنا الامكان العام فيكون معناه
 ان سلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب
 والجواز وقد مر تفسير الامكان العام في الاسماء الستة ونقول المراد بالجواز
 ههنا عدم الامتناع اي لا يمنع صرفه للضرورة والتناسب فيتناول الوجوب

س
 الالشيبة

س
 طيبة

والجواز أيضاً فإن قيل عدم الصرف عند المصنف عبارة عن وجود العلتين
 وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجبر والتتوين فالصرف عند عبارة
 عن انتفاء العلتين وعند غيره عن وجود الجبر والتتوين فإذا كان الصرف عند
 عبارة عن انتفاء العلتين فكيف أطلق الصرف ههنا على وجود الجبر والتتوين
 وما باله خالف المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم ههنا حيث أطلق
 الصرف ههنا على وجود الجبر والتتوين دون انتفاء العلتين لأن غير المنصرف
 عند الضرورة والتناسب يندخله الجبر والتتوين ولا يفتق في العلتين قيل
 يمكن أن يخل كلامه على حذف الصنفين أي يجوز جريان حكم صرفه وهو وجود
 الجبر والتتوين للضرورة أو للتناسب فلا مخالفة ويمكن أن يخل الصرف ههنا على
 معناه اللغوي دون الاصطلاحي فيكون المعنى ويجوز صرف هذا الحكم عند
 للضرورة أو للتناسب فلا مخالفة فعلى هذا كان الضمير في قوله صرفه حائلاً
 إلى الحكم دون غير المنصرف ويمكن أن يراد بقوله صرفه جبره وتتوينه مجازاً على
 طريق ذكر المألوم وإرادة اللازم فلا مخالفة بين كلامه وكلام المتقدمين
 فلماذا كرر في حد غير المنصرف أو واحدة منها تقوم مقامها ولم يبين أنه أثره على
 تقوم مقامها ما شرع في بيان ذلك فقال وما يقوم مقامها الجمع والفا
 الثاني أي العلة التي تقوم مقام العلتين لفرعية الاسم وللمنع الصرف
 سببان الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع والالف المقصورة والمدودة وإن
 يقوم الجمع مقام العلتين لأن صيغة منتهى الجموع لا تميز للجمع بحيث لا ينفك هذه
 الصيغة عن مجال تجعل لزومها بمنزلة جمع ثانٍ وكذلك الفاء الثانية إنما يقوم مقامها
 للزومها للكلمة أيضاً بحيث لا تنفك الكلمة عنها فيجعل لزومها بمنزلة ثانية ثانٍ
 لما بين العلل السبع مجتمعة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تأثيرها شرع في بيان ذلك
 قال العدل الفاء للتفسير واللام للعهد أي العدل الذي سبق ذكره محروجه
 عن صيغة الأصلية أي خروج الاسم عن صيغة أي هيئته الأصلية إلى صيغة أي
 هيئته أخرى والعدل يصدر ويجهل أي كون الاسم معد ولا ناسفه بالخروج
 دون الإخراج ولو كان بمعنى مصدر معروف لم يصح تفسيره بعدم التطابق
 المراد بخروج الاسم خروج مادة الاسم أو خروج معناه كذا في الحواشي أحسن كلمة
 أو في قوله أو خروج معناه لترديد في العبارة أي سواء أريد بخروج الاسم خروج

مادة الاسم أو خروج معناه نحو عمر مثلاً فإنه يصح أن يقال أنه قد خرج مادته وهو
 العين والياء والراء عن صيغة الأصلية وهي عامر إلى صيغة أخرى وهي عمرو وكذا
 يصح أن يقال أنه قد خرج معناه وهو العلمية عن صيغة الأصلية وهي عامر إلى
 صيغة أخرى وهي عمرو على هاتئنا أمثلة العدل فإن قيل هذا الحمد صادق على
 التغيرات التصريفية بتمامها قياساً أو زيادة قيل معناه خروج الاسم عن
 صيغته الأصلية خروجاً غير تصريفي أو خروجاً فيما يبحث عنه في نحو بقرينة
 أن المتكلم نحووي وكل متكلم يتكلم بأصطلاحه فيخرج التغيرات التصريفية
 بتمامها فإن قيل هذا الحمد يصدق على الترقيم والتصغير والتقدير ونحوها
 قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الأصلية خروجاً غير تصريفي لا بمعنى تخفيف
 فلا يرد الترقيم والتصغير ونحوهما أو يقال المراد بخروج الاسم خروج مادته عن
 صيغته الأصلية فيخرج الترقيم لأنه تغير المادة لا خروجها عن صيغته الأصلية و
 التقدير ليس بداخل في الصيغة فلا يصدق عليه خروج عن صيغته الأصلية
 وقوله تحقيقاً صفة مصدرية وفأي خروجاً محققاً وهو ما لا يقال بعد لست
 لضرورة منع الصرف ولا لتبني الأخوات ولا لتحقيق البناء بل بدليل آخر وقوله كذلك
 ومثلاً صفة أخرى للمصدر المحذوف أي خروجاً محققاً كما تخرج كخرج ثلاث و
 مثلاً أو خير مبتدأ محذوف أي وهو كخرج ثلاث ومثلاً فالهما معد ولأن عن
 ثلاثة ثلاثة لاستعمالهما بمعنى التكرار من غير تكرير في اللفظ وكذا أحاد وموحد و
 ثنائي ومتن وربع ولا غير على المختار وقيل إلى عشرة وعشر تمسكاً بقولهم
 خماسي وسداسي والجواب أن النسبة لفظية أي صورته لا معنوية وأخراً أنه
 معدول عن الأخويضم الهمزة أو عن آخر من يفتح الهمزة معدولاً لأنه جمع أخرى و
 هو تانيث آخر وهو فعل التفضيل وهو وما اشتق منه ما يلزم أحد الأمور
 الثلاثة اللام أو الإضافة أو من وتقدير الإضافة توجب التنوين أو البناء أو
 إضافة أخرى مثلاً نحو حينئذ وقيل ويأتيهم عدي وليس في آخر شيء من
 ذلك فتعين كونه معدولاً عن أحد الآخرين فإن قيل لو كان معدولاً عن الآخر
 لوجب أن يكون معرفته كالآخر إذا عدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى وهو
 نكرة يقال بطلاني رجال آخر قيل لأضير في اختلاف آخر والأخر ترفيقاً وتكريراً لبقاء
 أصل المعنى والتعريف أمر طاري، فلا يشترط بقاءه فإن قيل لو كان معدولاً

عن الآخر لوجب ان يكون مبنيًا للتضمن معنى اللام كاسم فانه معدول عن الاسم
فكان مبنيًا قيل اس معرفة فكان بناؤه باعتبار انه متضمن لمعنى اللام لا باعتبار
انه معدول عن الاسم بخلاف اخر فانه مذكور فكان معدولًا ومتضمنًا فلم يبين فان
قيل لو كان معدولًا عن آخر من لوجب ان يكون مبنيًا للتضمن معنى من مثل لا
رجل قيل انه ليس بمتضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيل فيه حيث جاء بمعنى
غيره فمعنى جاء لي زيد ورجل اخراي غير زيد وان كان معناه في الاصل اشد تلخراس
زيد في معنى من المعاني ولهذا وجبت المطابقة مع موصوفه افرادًا وتثنية وجمعًا
وتذكيرًا وتانيثًا يقال جاء لي زيد ورجل آخر ورجلان آخران ورجال آخر ولو كان
معنى التفضيل باقيا فيه لما ثني وجمع لان افعال التفضيل المستعمل بمن كان مفرد
مذكور الا غير فان قيل آخر يصح المصغرة جمع وتخريف المصغرة الممدودة مفرد ولا يجوز
ان يكون الجمع معدولًا عن المفرد فكيف يكون آخر معدولًا عن آخر من قيل آخر من
بمعنى الجماعة دون المفرد كافضل في قولك علماءنا افضل من علماءهم وأئمةنا اجمع من
مركب افعال التفضيل لو استعمل بمن كان مفردًا مذكورًا لا غير ثم اعلم ان بين العدل
والتضمن عمومًا وخصوصًا من وجهاً قد يوجد التضمن ولا يوجد العدل نحو لا
رجل فانه متضمن لمعنى من وليس بمعدول وقد يوجد العدل ولا يوجد التضمن
نحو آخر فانه معدول عن الآخر وآخر من وليس بمتضمن وقد يوجد التضمن
والعدل جميعًا نحو اس فانه معدول ومتضمن لدخول اللام في الهيئة وبقاء
معنى التعريف بعد العدل وقد لا يوجد شيء منهما نحو يوم الجمعة في صمت فانه
ليس بمعدول من صمت في يوم الجمعة لعدم كون في داخلته في الهيئة لجواز
الفصل بين الجار والمجرور بالحرف الزائد ولا متضمن لان معنى في يفهم بتقدير
لا ينفس قوله صمت يوم الجمعة وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجيم وسكون
الميم او عن جماعي او جمعاء وان لم يجمع جمعاء وهو ان كانت صفة كان حقها
ان يجمع على فعل كجمعاء وجمراء ان كانت اسماً لمحض كان حقها ان يجمع في
التكسير على فعال وفي التصحيح على فعلاوات كصحراء صحاري او صحراوات و
لما جاء فعل بضم الفاء وفيه العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكره فان قيل
هذا منقوض بمجموع المجموعات الشاذة كانيب وافوس اذ القياس انياب
واقواس على ما عرف ان الاجوف واويا كانا وايا ثانياً لا يجمع على افعال فبني

لأجل الشبهة في العدل ألا ترى أنك لو اعتبرت شبه الألف والتون في سكران
 بالفي التانيث في حمراء في حق منع الصرف كان باطلاً لأنه يستلزم الـ وهو متنع
 الاستلزامه متقدم الشيء على نفسه وهو محال والصواب ما ذكرنا أن تقدير العدل
 غير المحل على نحو حضار وطمار باعتبار كون كل واحد من أصلام الأعيان المؤنثة
 ثم لما فرغ عن بحث العدل شرع في بحث الوصف فقال الوصف شرطه في شرط
 الوصف في منع الصرف والمراد الوصف المانع من الصرف أن يكون في الأصل أي
 في الوضع ثم الوصف في الاصطلاح يطلق على معنيين أحدهما كونه تابعا لعل على
 معنى في متبوعه وثانيهما كونه ذا أعلى ذات باعتبار معنى هو المقصود وهو المراد
 ههنا وهذا أولى مما قيل كونه موضوعا لذات باعتبار المعنى المقصود لأنه حينئذ
 يكون الشرط للذات كونه مستغنى عنه لا فائدة في ذكره والراد أن يكون في الأصل جزءا
 أوهما وفيه احتراز عن قول من قال إن أفعى للحية واجدل للصقر وأخيل للطائر
 غير منصرف لتوهم الوصف الأصلي فيها على ما سنبين فإن قيل الوصف مؤثر في
 منع صرف ثلث وليس فيه وصفا أصلي لأنه وضع للعد دلا للوصف قيل الوصف
 فيه أصلي حكما لأنه يستعمل بعد العدل الأوصفا فكان موضوعا للوصف فكان في
 المنصرف للعدل والصفة الحكيمة فإن قيل الوصف مؤثر في منع صرف أجمع على
 قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح مع أن الوصف فيه ليس بأصلي
 لأنه وضع للتاكيد دون الوصف قيل الوصف فيه أصلي تقديره لأنه بمعنى الاجتماع
 فهو في الأصل وصف إلا أنه لا يجري على موصوفه فقد رفيه الوصف وأقائل أن
 يقول أنه في الأصل من أي الصفات أمن باب أفعال الصفة كاحمر حمراء لم من باب
 أفعال التفضيل كالأفضل والفضل لا يستقيم الأول لجمعه على الجمع ولو كان
 من باب أحرما جمع بالواو والنون بل كان جمعه بالنظر إلى أصله على جمع مثل
 سود ودهم وبالنظر إلى نقله إلى الاسم بغير الغلبة على الجامع مثل أسود وأدهم أما
 الجمعون فلا يجوز أن قبل الغلبة ولا بعدهما وكذا لا يستقيم الثاني لكون مؤنثا على
 فضلا ولو كان من باب أفضل لكان مؤنثا على جمعي كالفضل والآخرى أجيب بأنه
 يحتمل أن يكون من باب أحرما بدليل تانيثه على جمعاء إلا أن جمعه على الجمعون شاذ
 ويحتمل أن يكون من باب أفضل بدليل جمعه على الجمعون وعدم كونه من الألوان
 والعيوب ونحوها إلا أن تانيثه على جمعاء شاذ فكان غير المنصرف لوزن الفعل

الصفة التقديرية أما على قول من اعتبر التعريف التوكيدي فاجمع عند غير
 منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي كما يسمى في قوله المعرفه شرطه ان
 يكون علمية فان قيل الوصف مؤثر في اذير تصغير اذ ورجع دار مع ان الوصف
 فيه ليس باصلي لانه تصغير ما ليس فيه وصف اصلا بل باعتبار عارض التصغير
 قيل لما كان الوصف فيه بناء على قانون وضعي فكانه وضع للوصف اعتبارا له
 وكان غير منصرف بوزن الفعل والصفة الاعتبارية والقاء في قوله فلا نظره الغلبة
 بجواب شرط محذوف اي واذا كان كذلك فلا تضر الوصف غلبة الاسمية العارضة
 على الوصفية الاصلية لان العارض لا يعارض الاصل ولان معنى الغلبة تخصيص اللفظ
 لبعض ما وضع فلا يخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف وانما
 يخرج عن الوصف العام فلذلك اي فلاجل اشتراط كون الوصف في الاصل وعدم
 مضرة الغلبة اياه صرف اربع في مبرهت بنسوة اربع وان اجتمع فيه الوزن والوصف
 لعروض الوصف لان وضع العدد للخصوص فان قيل صرف اربع يجوز ان
 يكون لكونه قابلا للتاء لعدم كون الوصف الاصيل فكيف يصح هذا التعريف قيل
 المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي الاربعة تلحق التاء على خلاف القياس اذ
 القياس ان تلحق التاء للمؤنث دون المذكر وامتنع عن الصرف اسود وارقم اسمان
 للجنس السودا على سبيل الغلبة العارضة وادهم اسم للتقيد على سبيل الغلبة
 العارضة لاصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة لان اسود في الاصل بمعنى ذي
 اسود وارقم بمعنى ذي رقم وادهم بمعنى ذهية اي سواد فان قيل ما الم اعتمد الوصف
 الاصيل بعد غلبة الاسمية ولم يعتبر وها بعد العلمية في نحو احمر علم قيل لان
 العلمية وضع ثاب فوجب اعتبارها واذا اعتبرت ذهبت الوصفية للتضاد بينهما
 بخلاف غلبة الاسمية فانها عارضة فلا تعارض الاصل على ان غلبة الاسمية لا يخرج
 الصفات عن مطلق الوصف على ما مر بخلاف صيرورهما علم افاهما يخرجها عن
 الوصفية بالكلية فحاصل الفرق ان غلبة الاسمية لا تفك عن ملاحظة معنى الوصف
 وفي العلمية عدم ملاحظة غالبها فكم من اسود سمي يا حمر وبالعكس فان قيل
 ما وجه اجتماع التي التعليل في قوله فلذلك قيل القاء للنتيجة والادهم للتعليل
 لانها تدل على ابتداء صرف اربع وامتناع اسود وارقم وادهم على المشار اليه
 بلفظ ذلك هو اشتراط كون في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه وهذا الابتداء

اثر الاشتراط المذكور فيصير الفاء للنتيجة واللام للتعليل فعلى هذا كان قوله صرف
 راجع الى اشتراط كونه في الاصل وقوله امتنع الى عدم مضرة الغلبة اياه فيصير
 التقدير في صرف اربع في مررت بنسوة اربع لاجل اشتراط كون الوصف في الاصل
 وامتنع اسود وارقم وادهم لاجل عدم مضرة الغلبة اياه فيكون في قوله فلذلك
 لف وفي قوله صرف كذا وامتنع كذا لشرقا قيل كيف تمتنع اسود وليس فيه
 سبب سمو الوصف الاصيل لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود
 قابل للتاء حيث يقال للحية الالتي اسودة فكيف يصح التقريع الثاني قيل قد ذكرنا
 ان المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي اسود تلحق على خلاف القياس اذ القياس
 ان يقال في مؤنث اسوداء لكن التاء ملحقة بسبب غلبة الاسمية العارضة فلا
 عبرة لقبوله التاء ونقول المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتبار الذي امتنع
 عن الصرف واسود تمتنع عن الصرف باعتبار الوصف الاصيل وهو بهذا الاعتبار
 لا يقبل التاء اصلا حيث يجبي مؤنث بهذا الاعتبار اسوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة
 الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع عن الصرف فيحقق فيه الوصف
 ووزن الفعل وقوله وضعف عطف على قوله صرف اي لاجل اشتراط كون الوصف
 جزءا لاوها وضعف منع افقي من الصرف وهو اسم للحية واجدل اسم للصقر واخيل
 اسم للطائر الذي فيه سواد وبياض لتوهم الوصف فيها بناء على توهم اشتقاق افقي
 من الفعوة بمعنى الخبث واجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل من الخيلان يعني
 يحتمل ان يكون افقي مشتقا من الفعوة وهو الخبث فيكون افقي بمعنى الخبث
 وسمى الحية به لخبائثها واجدل من الجدل وهو القوة فيكون اجدل بمعنى القوي
 وسمى الصقر لقوته واخيل من الخيلان جمع خال كتيبان جمع تاج وهو ما يكون على
 الجسم من النقوط والنقوش فيكون اخيل بمعنى ذي خيلان وسمى الطائر الذي
 سمي ببلانة ذي خيلان اي ذي نقوط ونقوش فان قيل هذه الاسماء منصرفة
 عند المصنف كما هو من هب الجهم وولعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم
 فكيف قال وضعف منع افقي الى آخره بل الحق ان يقول صرف افقي او يقول وامتنع
 منع افقي قيل معناه وضعف منع من منع افقي من الصرف لان منعه بخالف
 قول الجهم هو فكان ضعيفا لثرا فرغ عن بحث الوصف شرعا في بحث التانيث
 فقال التانيث بالتاء الجار والمجرور صفة التانيث اي التانيث الكائن بالتاء

شرطه في منع الصرف العلمية أي علمية المؤنث أي كون المؤنث علماً قوله الثالث
مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله العلمية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ
الأول وإنما شرطت العلمية في التانيث ليصير التانيث لازماً للعلمية لأنه لو لم
يكن علماً كان ذلك التانيث في معرض الزوال فيكون معدوماً ومن وجبه فلا
يؤثر في منع الصرف ولا بد لمنع الاسم عن أصله وهو الانصراف من دليل قوي
وذلك هو التانيث من كل وجبه والعلمية توجب لزوم التانيث لأنه وضع ثان
مانع عن التغير كما عرف ولذلك صرف قائمة في مرتبة بأمرأة قائمة مع تحقق الوصف
والتانيث بالتاء من غير العلمية فإن قيل ما بالهم اعتبار اللزوم في علة منع الصرف
ولم يعتبر وإذا ذلك في علة البناء حتى بني لأجل واحد عشر وبأزيد ونحو ذلك
ضع عروض علة البناء مع كون البناء أعلى من منع الصرف في خلاف الأصل لأن
سلب اعراب الاسم بالكلمة أشد من سلب البحر والتوين قيل لأن علة البناء
قوية حتى أثرت مفرقة بخلاف علة منع الصرف فإنها ضعيفة حتى لا تؤثر بغير
معاينة ومعاونة وإنما قيد بقوله بالتاء احتراماً عن التانيث بالألف المدودة
والمقصورة كهماء وجلي فإن العلمية لا يشترط فيها لأن التانيث بالألف لازم
بدون العلمية فيقوم مقام علتين والتانيث المعنوي وهو الذي لم تظهر تأنيده
لأن ذلك أي كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية في منع الصرف لأنه لو لم يكن علماً
لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازماً والتانيث المعتبر هو
اللازم ولهذا صرف جريح في مرتبة بأمرأة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث
المعنوي من غير العلمية وكذا صرف أرنب مع تحقق وزن الفعل والتانيث المعنوي
من غير العلمية ثم لما شارك الشيم المؤنث المعنوي والمؤنث اللفظي في كونها
مشروطين فيهما العلمية وذكر ما هو المشترك بينهما وفتح من بيانه شرح في بيان
ما هو مختص بالمؤنث المعنوي فقال وشرط تختم تأنيده أي شرط وجوب تأثير
التانيث المعنوي وفيه إشارة إلى أن العلمية فقط شرط جواز تأنيده أما شرط
وجوب تأنيده فإن يكون مع العلمية الزيادة على الثلاثة أي ثلاثة أحرف أو تحرك
الأوسط أصنافه المصدر إلى الفاعل أو العجزة إنما اشترط في تختم تأنيده أحد هذه
الأمور الثلاثة لأن منع الصرف لأجل الثقل المحصل من تحقق علتين ولو لم يكن
أحد الأمور الثلاثة لكان المؤنث ثلاثياً ساكن الأوسط غير أعجمي فيكون في غاية

الخفة التي من شأنها ان يعارض ثقل احد السبين فتزاح تأثيره فاشتراط الخفة
 الامور ليكون المؤث ثقيلا فيخرج بثقله عن الخفة وثقل الامر الاول ظاهر وكذا
 الثاني لان حركة الوسط في حكم الطرف الرابع في افادة الثقل وكذا الثالث لان
 العجم ثقل على العرب ولتقابل ان يقول ما لرجل احد الامور الثلاثة شرط تحتم تأثير
 التانيث المعنوي ولم يجعل ذلك شرط العلمية التي فيه مع ان الخفة في مثل
 هند ورعد كما تعارض ثقل التانيث تعارض ثقل العلمية ايضا ولو جعل ذلك
 شرط تحتم منع صرف المؤث المعنوي لكان صواب اللهم الا ان يجاب بان العلمية
 سبب قوي حتى كانت سببا بنفسها في بعض المحال وشرطا في البعض واشتر
 منفردة في منع الصرف عند الكوفة فجاز ان لا يعارض الخفة ثقلها بخلاف التانيث
 المعنوي فانه سبب ضعيف فتعارض الخفة ثقلها فاشتراط تحتم تأثيره احد
 الامور الثلاثة وانما اختص تحتم تأثير المؤث المعنوي بهذا الشرط دون التانيث
 بالتمام لان التانيث بالتام مع العلمية واجب لتأثيره على كل حال لقوته بظهور علامته
 في اللفظ فان قيل تتابع الاضافات يخل بالفصاحة فكيف اورد المصنف في
 قوله وشرط تحتم تأثيره قيل انما يخل ذلك بالفصاحة اذا كان ثقيلا وههنا غير ثقل
 فلا يخل بها كما في قوله تعالى مثل داب قوم نوح فهند يجوز صرفه بخلافه عن جميع
 شرائط التحتم ولم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية وزينب اسم امرأة كند
 وسقرا اسم جند وماء وجود اسم اقيتين ممتنع خبر له وزينب وما عطف عليه
 ممتنع كل واحد منها عن الصرف لوجود شرط وجوب التأثير وهو الزيادة على الثلاثة
 في زينب ومترك الاوسط في سقرا والعجم في ماء وجود فان قيل شرط تأثير العجم
 العلمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد من هذين
 الامرين في ماء وجود فكيف يؤثر العجم فيها قيل ان احد هذين الامرين شرط
 كون العجم سببا مؤثرا في منع الصرف والعجم في ماء وجود غير معتبرة في كونها
 سببا مؤثرا في منع الصرف بل اعتبرت لترجيح امر التانيث والتقوية له اذ لو لاها
 لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقله ولا يلزم من كونها مرجحة
 مقوية كونها سببا مؤثرا في منع الصرف فالخاص ان تأثير الشيء على نوعين على
 طريق الشرطية كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي او على طريق السببية كما هو
 في ثلث والعجم في الاصحى الثلاثي الساكن الاوسط من القسم الاول اذ لو كانت

سبباً فيه لسمع خلو وط ونوح غير منصرفين في كلام فصيح أو غير فصيح ولم يسمع
فإن سمي برأى بالمؤنث المعنوي مذ كرفت طه الزيادة على الثلاث لتكون الحرف
الرابع في حكم تاء التانيث فقد سمي به مذ كرمصرف لفوات التانيث لفظاً
لكونه خالياً من علامة التانيث وحكم الفوات الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء
التانيث ومعنى لكونه اسم مذ كرم كما قال قيل ينبغي أن يكون غير منصرف لوجود
تاء التانيث حكماً لأن حركة الوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء
التانيث ولهذا قالوا في النسبة إلى حَيْلٍ حَيْلِيٍّ وحيلوي بحذف الألف وقبلها
ولم يجوزوا في نحو حباري إلا الحذف لوقوع الألف خامسة ثم إنهم جعلوا نحو
حباري بمنزلة حباري فلم يجوزوا فيه إلا الحذف وإن كانت الألف رابعة لتتزيل
حركة الوسط بمنزلة الحرف الخامس فهذا دليل على أن حركة الوسط في حكم الحرف
عند سمي قيل لم يعتبر به هنا بغيره الأوسط لأن اعتباراً بنائب الدائب بعيد
وعقرب إن سمي به مذ كرم متنع لوجود الزيادة التي في حكم تاء التانيث فإن
قيل نحو كلاب مؤنث معنوي ولو سمي به مذ كرمصرف مع وجود الزيادة وكذا
نحو رباب علم امرأة أيضاً مؤنث معنوي ولو سمي به مذ كرمصرف أيضاً مع وجود
الزيادة قيل المراد بالمؤنث المعنوي الذي لم يفتقر تانيثه إلى تاويل ولم يكن
منقولاً عن مذ كرم فيخرج نحو كلاب لأن تانيث الجمع بتاويل الجماعة لا بنفس اللفظ
فلا يعتبر تانيثه وكذا يخرج نحو رباب حيث كان في الأصل مذ كرم معني سحاب
ثم نقل منه وجعل علم امرأة فإذا جعل بعد علم وجعل لا يكون غير منصرف لأنه
يرجع بعد تسمية الذكر به إلى ذكره الأصلية ولم يعتبر التانيث المتخلل بين
الذكرين كما لم يعتبر الطهر المتخلل بين الدمين ثم لما فرغ من بحث التانيث
شرح في بحث المعرفة فقال المعرفة شرطها أن تكون علمية أراد بالمعرفة التعريف
إذا العلة المانعة للصرف هي التعريف المعرفة المعرفة هو الاسم الذي فيه
التعريف كما أن التكرة هي الاسم الذي فيه التذكير وأنت تعلم أن الاسم الذي
فيه التعريف ليس بعلة كما أن الاسم الذي فيه التانيث أو العجمة وهو المؤنث
والاجمعي ليس بعلة بل العلة هي التانيث والعجمة وإنما اختار المعرفة لموافقة
ما ذكر في التعداد وإنما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن ولقائل أن يقول
أن بناء النسبة مع التاء في قوله علمية تفيد معنى المصدرية أي كونه علماً

التحرك والزيادة لسمع نحو نوح ولو لم يسمع في كلام فصيح او غير فصيح
 كما سمع ذلك في نحو هني ودعد ولم يسمع فعله ان التحرك والزيادة في العجمة شرط
 تأثيرها وفي التانيث المعنوي شرط تختم تأثيره هذا على اختيار المصنف وعند
 غيره الزيادة او تحرك الاوسط شرط تختم تأثير العجمة كما انها شرط تختم تأثير التوث
 المعنوي وما ذهب اليه المصنف اصح فتوح منصرف لعدم تحرك الاوسط
 وعدم الزيادة على التثنية هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولو لم يند و
 دعد وشتر بفتح الشين والتاء اسم بقعة و ابراهيم مستنع كل واحد منهما عن
 الصرف لتحرك الاوسط في شتر والزيادة على الثلاث في ابراهيم ولو قال فتوح
 وفرند منصرف وشتر و ابراهيم مستنع لكان اولي ليكون نوح نظير فوات الشرط
 الثاني وتحرك الاوسط والزيادة على الثلاث وفرند نظير فوات الشرط الاول
 وهو كونه علمية في العجمة ففي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط
 الاول نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض بذلك نتيجة الشرط الثاني لانه مختلف
 فيه لان العجمة مع الثلاث في الساكن الاوسط مؤثرة عند البعض وغير مؤثرة
 عند البعض فان كنتيجة اهتماما لاشانه بخلاف الشرط الاول فانه متفق عليه
 لا تراخ فيه لاحد لان العجمة التكرية غير مؤثرة بالاتفاق فلم يصرح بذلك نتيجة
 لما فرغ من بحث العجمة شرع في بيان الجمع فقال لجمع شرطه في منع للصرف
 صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي اولها مفتوح وتالها الف بعد حاء
 حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وقيل هي الصيغة التي لا يجمع مرة اخرى يجمع
 التكسير ويجوز ان يجمع جمع السلامة نحو صولحيات جمع صواحب وقيل هي
 صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد ومصاييم فان قيل يخرج من هذا التفسير
 نحو ضارب وجعار واساود واناعيم فانها ليست على وزن مفاعل ومفاعيل
 بل وزن الاول فواعل ووزن الثاني فعال ووزن الثالث افاعل ووزن الرابع
 افاعيل مع ان هذه الجموع مؤثرة في منع الصرف واجيب بان المراد الوزن
 العروضي وهو المساواة في الحركات والسكنات لا التصريفي وهو تقدير الزائد
 بالزائد والاصلي بالاصلي فلا يخرج امثال هذه الجموع وقوله بغيرها حال
 عن صيغة منتهى الجموع اي حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغيرها والمراد
 بالهاء تاء التانيث اي بغير تاء التانيث لانها اطلق عليها لانهما تصير في

الوقف هاء وإنما اشترط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء لأنها ان كانت مع هاء
 كانت على زنة المفردات كقرازة تفران على وزن كراهية وطواعية فيدخل في قوة
 جمعيتها فتور فلا يقوم مقام العلتين فإن قيل لوقال بغير هاء وباء النسبة لكان
 اولى فيخرج مدائي اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى الجموع قيل انه
 ليس بجمع لافي الحال ولا في الاصل بل هو مع باء النسبة اسم بلد بعينه مفرد
 محض دائماً وإنما الجمع مدائن وهو لفظ آخر اذ لو كان جمعاً لورد في النسبة الى الواحد
 لما عرف ان الشيء اذا نسب الى الجمع رد الى الواحد فلفظ جمع ومعناه مفرد
 كالانصاري والاعرابي والانياري فلا حاجة الى اخرج بغير هاء فانه جمع
 وقيل يخرج مدائي بدلالة قوله بغير هاء لان تاء التانيث وباء النسبة من واد
 واحد من حيث ان تاء التانيث كما يبدل في المؤنث الحقيقي واللفظي كفاطمة و
 طلحة فكذلك باء النسبة يبدل في المنسوب الحقيقي واللفظي كبصري وكسبي و
 من حيث ان كل واحد منهما ما يكون فارقاً بين الجنس وواحد نحو ثمرة وثمر وروي
 ودوم ومن حيث ان كل واحد عمل الاعراب نحو بصري وقائمة ومن حيث ان
 كل واحد من المؤنث والمنسوب يصير بدخولها في فاعل المنسوف في النسب اليها
 ان المؤنث فرع المذكور وقيل المراد بالجمع الجمع بجميع حروف الواحد فيخرج مدائي
 لانه جمع ببعض حروفه حيث حذف عنه التاء التي في واحد وفي هذين
 الجوابين نظر لما ذكرنا انه ليس بجمع لافي الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض
 دائماً وإنما الجمع مدائن وهو لفظ آخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم
 قيل اشترط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظم في الاحاد
 حيث يرد عليه اكلب واحمال فانهما جمعان لا نظير لهما في الاحاد واجيب بان
 المراد عدم النظم في الاحاد من كل وجه ونحو اكلب واحمال فانهما جمعان لا نظير
 هما في الاحاد صورة الا انهما يأتان في قبول التصغير والتكسير على لفظ
 لانهما على صيغة القلة وجمع القلة في حكم المفرد في قبول التكسير والتصغير
 فلم يصدق عليهما عدم النظم في الاحاد من كل وجه كساجد مثال الجمع
 الذي بعد الف حرفان ومصابيح مثال الجمع الذي بعد الف ثلثة احرف
 اوسطها ساكن واما قرازة تفران جمع فزود وهي شئ من الشرط منصرف
 لغوات شرط تأثير الجمع بسبب التاء وإنما ذكر مثال انتفاء القيد الاخير وهو

في ثانياً لا يكون صيغة منتهى الجموع لكونه صيغة منتهى الجموع

قوله بغيرها دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وجر لشبه هذا
امثلة هذا وكثيرها وقلة امثلة ذلك وانما قال فمتصرف على صيغة المذكر فله
يقول فمتصرف مع وجود تانيث المبتداء وهو فزانة لان المراد به مجرد اللفظ وهو
مذكر فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون فزانة ههنا علما
فينبغي ان يكون غير متصرف للعلمية والتانيث وقد سمع ههنا منونا قيل
هو ههنا غير متصرف وتنويعه لما كثر مسماه والمنوع في غير المتصرف تنويع
التمكن لا تنويع المشاكلة فان قيل لما كان هو غير متصرف ههنا يصح الحكم عليه
بانه متصرف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ومسماه
منصرف اذ ليس فيه سبب سوى التانيث فان قيل التاء في فزانة عارضة او
العوارض تعتبر في حكم العدم فلم لا يعتبر هذا التاء في حكم العدم فلا يداخل
في قوة جمعيته فتورق فينبغي ان تؤثر صيغة منتهى الجموع مع التاء العارضة قيل
انما يعتبر التاء في حكم العدل لانها وان كانت عارضة لكن طائفة في تغير الاوزان
كما في وزن الفعل نحو بعلة فانه متصرف وان كانت التاء عارضة لما ان لها اسم
في تغير الاوزان على ان التاء في وزن فعالته موضوعه مع الكلمة لعدم استعمال
اشاعب وفرازن وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد الاطاحة بالحوار
المشكوك وذاستحيل ولذا لا يسمع الشهادة على النفي ما لم يكن مبنيا على دليل
بما لو كانا مستعملين لسمعا في موارد استعمالهما وسلم اليه معا حكما بانها غير
مستعملين فيكون هذا النفي مبنيا على الدليل فان قيل كلمة اما في قوله واما
فزانة لا يخلو اما ان يكون لتفصيل ما اجله كما هو اكثر استعماله لا اثر لولا الاستئناس
لا يستقيم الاول لعدم التعدد واما الثاني للتفصيل يجب تعدد وكذا التاء
لسبق كلام آخر واما الثاني للاستيناف يجب عدم سبق كلام آخر قيل فسر بعد
المشارحين الاستيناف بعد سبق الاجمال وهناك لك فيصح ان يكون الاستيناف
بمريد ههنا اشكال وهو ان صيغة منتهى الجموع بغيرها لا يؤثر فيها الا الجموع
وحضاجر علما للضبع اي الجنس الضبع وهي انثى الضبعان غير متصرف انة
مع انتفاء معني الجمع فيه والحكم ينتفي بانتفاء العلة المنصورة فينبغي ان
منصرفا فاجاب عنه باننا لا نسلم ان العلة هي الجمع متفنية فيرسل هي
اعتبار الانه اي لان حضاجر منقول عن الجمع لا تنفي الاصل جمع خضير

البطن سمي به الضبع لعظم بطنها على المباغرة فهو غير منصرف بالجمع الاصل
القائم مقام العلتين مع وسبود الشرط كما ان اسود اسم الحية غير منصرف بالوصف
الاصلي ولقائل ان يقول فعلى هذا يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف واجيب بان يمكن ههنا اعتبار مطلق الجمع بارادة في الحال
او في الاصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن اعتبار مطلقه ولقائل ان يقول ماله
اعتبر في حضاجر الجمعية الاصلية ولم يعتبر فيه التانيث مع العلمية لانه علم
للضبع وهي لا يطاق الاعلى الاثني والذي كرهت ان واجيب بان الجمعية اثبتت من
التانيث مع العلمية لان حضاجر غير منصرف معرفة ونكرة ولم يوجد في النكرة
العلمية بخلاف الجمعية فانها توجد في المعرفة والنكرة فالجاء ان حضاجر
غير منصرف بعد التثنية ايضا فلا بد من اعتبار سبب لا يزول بالتثنية وهو الجمع
ثم اعلم ان قوله وحضاجر مبتدأ وقوله غير منصرف خبره وقوله علم حال من
ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في
غيره فانه في حكم لا النافية حيث يجوز ان ازيد غير ضارب كما يجوز ان ازيد الاضارب
وما وقع في بعض الشروح انه مفعول اعني فقيه نظر لان النصب يتقدم على
الذي يعرف الا في مقام المدح او الذم او الترجيح والاختصاص وههنا لم يوجد شيء منها
وفي بعض النسخ وقع علم بالرفع فيكون بدلا او خبر مبتدأ محذوف اي هو علم
والجمله معترضة ثم ههنا سوال آخر وهوان هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع
او المنقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر اى عدم صرفه اكثر استعمالا
وهو من ذهب اكثر النحاة ليس بجمع ولا منقول عنه لانه مفرد مبتدأ وسراويل فاجاب
عنه بوجهين احدهما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ العجمي وقع كلام العرب
على موازنة اى ما يوازن اى يوافق في الوزن من العربية نحو انا عجمي وقناديل
لان الا عجمي خيل والد خيل لا يمان يلتحق بنوع والموازن بالالتحاق باليق والى
لان جنسه والد خيل يميل الى جنسه فيكون جمعا حكما وهذا قول سيدويه
ثانيهما ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ عربي جمع سر والى فقد يراى فضا
لان لما وجد غير منصرف وغرب من قواعد العرب ان هذه الصيغة لا تؤثر فيها
الا الجمع او المنقول عنه ولم يوجد شيء منها فيه فقيل انه جمع فقد يراى فرض انه
جمع سراويل واستعمل بمعنى السراويل او بقتامة كل قطعة من السراويل سر والى فخطا

لقاعدة العرب كقديرا العدل في عمره ثم اعلم ان قوله وسراويل مبتدأ وكلمة
 اذا في قوله اذا لم يصرح بالشرط وقوله وهو الاكثر جملة معية جنة وقوله فقد
 قيل جبر الشرط والجملة الشرطية خبر لقوله وسراويل وقوله اعجبي خبر مبتدأ
 محذوف اي هو اعجبي والجملة بتاويل هذا القول مفعول مالم يسم فاعله والا
 فمفعول مالم يسم فاعله لقيامه مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حمل
 على موازنة صفة الاعجبي او خبر بعد خبر مبتدأ محذوف اي هو اعجبي ثم حمل
 على موازنة وقوله عربي خبر مبتدأ محذوف اي هو عربي وقوله جمع سراويل
 خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف وقوله تقديرا مصدرا محذوف والفاعل اي التقدير
 تقديرا والمصدر لقليل اي قيل هذا القول قول لا يتقدروا فرض او مفعول له
 اي قيل جمع سراويل لفرض ذلك واذا صرف سراويل وهو الاقل كل عليه وهو
 الاكثر فلا استكمال ولا حاجة حينئذ الى الحمل والتقدير فان قيل يشك حينئذ
 منع مصابيح وقناديل من الصرف حيث وجد في الاحاد نظيرها والجمع مشروط
 بعدم النظر في الاحاد فكيف ينفي جنس الاشكال قيل خبر لا يند وفي اي فلا
 اشكال فيه اي في سراويل باعتبار انتفاء الجمعية والاشكال المذكور في مصابيح
 وقناديل لا فيه واما الجواب عن اشكال منع مصابيح وقناديل مشكل اللهم الا
 ان يقال ان مجيء المفرد على هذه الصيغة قليل غاية القلة اذ لم يعرف على هذه الصيغة
 مفرد سوى سراويل فلا يعيابه ولقائل ان يقول ان كلمة اذا تدل على انصرف
 سراويل كثير الوجود لانها تدخل على شرط كائنه مقطوع الوجود وليس الامر
 كذلك فلو قال وان صرف مكان واذا صرف المكان اولى ليدل على ان صرفه قليل
 الوجود لان كلمة ان تدخل على شرط مشكوك الوجود ونحو جوار والمراد بنحو جوار
 كل جمع منقوص على وزن فاعل سواء كان يائيا كجوار او واو ياكد واع ولم يتعرض
 الواوي لصيرورته بعد الاحلال مثل اليائي فنحو هذا الجمع رفعا وجبرا
 منصوبا على الظرفية اي في وقت الرفع والجرك قاض خبر لقوله نحو جوار اي
 مثل قاض في اسكان الياء لتقلها عليهم ما وحدثها الاجتماع الساكنين وتوحيده
 التنوين عنها لجبر النقصان وفي النصب كضوارب لحقته وهو غير منصرف
 في الاحوال الثلث عند الجمهور وهو اختيار المصنف لان الياء ثابتة تقديرا
 فيكون هذه الصيغة ثابتة تقديرا وذهب الزجاج الى انه منصرف في الرفع والجبر

والتنوين التمكن لا تتفاء صيغة منتهى الجموع لفظاً لا نصراً بعد الإعلال
 مثل كلام وسلام وهذا بناء على أن الإعلال مقدم على منع الصرف عنده
 عند الجهم ومنع الصرف مقدم على الإعلال ودلائل الفريقين مذكورة في
 المطولات ثم اختلف الجهم في أصله فقال أكثرهم أصله في الرفع والجرجاري
 وجرجاري منونين بناء على أن الأصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقلاً
 وحذفت للسالكين وجعلت التنوين التي كانت للتمكن عوضاً عن الياء المحذوفة
 واضمحلت عنها معنى التمكن وخلصت للتعويض فلم تسقط عن غير المنصرف إذا
 المنوع فيه تنوين التمكن دون العوض نظيره تاء أخت وبنت فانها كانت للتانيث
 حيث كان أصلها اخوة وبنوة بالتحريك فجعلت بعد حذف اللام عوضاً عنها
 حتى طولت في الخط ولا يصير في الوقت هاء وقيل أصله في الرفع جوارى مرفوعاً
 غير منون منع الصرف فاسكنت الياء استثقلاً وحذفت اكتفاء بكسرة ما قبلها
 كما في يدع اللاح وعوضت عنها التنوين فيلزم حذفها التلا يلزم الجمع بين
 العوض والمعووض وفي الجرجاري ممنوعاً عن الصرف فنزلت الفتحة الواقعة
 في موضع الجر مازلة للجر في الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوضت عنها
 التنوين وبعضهم يبقى التثنية في الجر نظراً إلى صورة الفتحة متمسكاً بقول الفرزدق ولو
 إن عبد الله مولى هجرته ولكن عبد الله مولى موالينا والصواب موال لأن العبارة
 المعنى بالصورة وهذا الفتحة جر معنى والبيت وارد على خلاف القياس أو جمول
 على الترخيم بأن كان أصله موال في يفتح ياء المتكلم فيخم موال بحذف اللام لأنها
 صارت آخر أطول منه بعد حذف الياء ثم اشبهت فتحة ياء في فصار موالياً
 وقد جاز الترخيم في غير المنادى لضرورة الشعر وقيل عوضت التنوين في
 الرفع والجر عن حركة الياء وحذفت للسالكين ثم لما فرغ عن بحث الجمع شرع
 في بحث التركيب فقال التركيب وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية
 أحد الجزئين فلا يرد اليهم وبصري علمان شرطه في منع الصرف العملية ليلزم
 التركيب أو ليتحقق السبب الثاني وإن لا يكون يضافاً لأن التركيب الإضافي
 يخرج الاسم إلى تصرف أو إلى حكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يؤثر في
 منعه ولا سند لأن التركيب الأساسي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع
 الصرف الملزوم للأعراب المنافي له فإن قيل كان الواجب أن يقول وإن لا يكون

باضافة ولا سناد ولا الجزء صوتا ومقتضما للحرف قبل العلمية ليخرج نحو سبوي و
 خمسة عشر علما قلت عدم اشتراط كون جزء الثاني صوتا ظاهرا لان مبنى وكلامنا
 في المعرب فتركه اعتمادا على ظهوره وخمسة عشر علما غير منصرف عند البعض يتايد
 التركيب فلعل المصنف اختار هذا المذهب ولذا لم يشترط عدم كون الجزء الثاني
 منضمنا للحرف وقوله مثل بعلبك خبر مبتدأ محذوف اي وهو مثل بعلبك
 فانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صتم واليك المكبر ثم جعل علم يلد بالشام
 نعتا فرغ عن بحث التركيب شرع في بيان الالف والنون فقال الالف والنون
 اذا كانا في اسم غير صفة فشرطه اي فشرط ذلك الاسم العلمية اي كونه علما
 ليتحقق السبب الثاني وليمتنع التاء فيتحقق الشبر بالقي الثانيث اوليا لم الزيادة
 بالعلمية كعمران اي مثل عمران او صفة عطف على قوله اسم اي واذا كانا في
 صفة فانتفاء فعلا نتر اي فشرطها انتفاء فعلا نتر لئلا ينتهي شبهها بالقي
 الثانيث بدخول التاء المتنوعة عنهما يعني كما ينتفي حمراء ينتفي سكرانة وقيل
 شرطها وجود فعلي بعد ان كان على فعلا نتر ليتحقق شبههما بالقي الثانيث
 باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ولينتهي فعلا نتر بوجود فعلي لان كل فعلا نتر
 محيي مؤنث فعلي لا يحيي مؤنث فعلا نتر وفيه نظر بوجوده الاول انه منقوص في رجل
 حيث ينتفي فيه فعلا نتر بدون وجود فعلي فلا حاجة الى وجود فعلي الانتفاء
 فعلا نتر واجيب بان نادر والنادر كالمعدوم على ان انتفاء فعلا نتر لعروض اختصا
 بالله تعالى والعارض غير معتبر والثاني انه لو كان المقصود من وجود فعلي انتفاء
 فعلا نتر فقد حصل هذا المقصود في رجل لا بواسطة وجود حي بل لانهم
 خصصوا هذه اللفظة بالله تعالى فلم يصحوم منه مؤنثا لاسن لفظه بالتاء ولا من
 غير لفظه اعني فعلي فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق والثالث اننا لانسلم
 ان وجود فعلي مطلوب لاجل انتفاء فعلا نتر بل هو مقصود بذاته لانه يحصل
 بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين التي الثانيث لاختلاف صيغتي
 المذكر والمؤنث واجيب عن هذا بان هذا الوجه وان كان يحصل بينهما مشابهة
 الا انه ليس وجه المشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه مثل تأنيده
 انتفاء التاء لا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان لاجد انتفاء التاء من
 غير وجود فعلي فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق وكلمة من في قوله

م
 لكسر

ومن ثم اختلف في رحمان للسيبعية وثمة فيم الشاء وتشديد الميم للاشارة
الى المكان وههنا اشارة الى المكان الاعتباري ويزاد فيه هاء السكت عند الوقف
ويكتب في الوصل ايضا مع الهاء لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها
على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب رة زيدا وقرع عمر ابا الهاء
لانك اذا وقفت عليها قلت رة وقرع ولذلك كتب ههنا مع الهاء وان لم يوقف
عليها وقولهم ثمه بالتاء من غلط العامة تاي لاجل ان بعضهم شرطوا في تأخير
الالف والنون انتقاء فعلاية وبعضهم وجود فعلى اختلف في رحمان حيث
يصرفه من اشتراط وجود فعلى لعدم رحي ويمنع من اشتراط انتقاء فعلاية لا انتقاء
رحماته وهو الوجه لان وجود فعلى ليس بشرط بالذات بل لاستلزامه انتقاء فعلاية
الذي هو شرط بالذات فلا يحتاج الى الغير ولان انتقاء فعلى في رحمان لا اختصاص
بالله تعالى وهو عارض فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس
على النظائر ودون في قوله دون سكران وندمان طرف اختلف يعني اختلف في
رحمان ولم يختلف في سكران وندمان بل اتفق على منع سكران لوجود الشرط على
كلا القولين لا انتقاء سكراته ووجود فعلى وعلى صرف ندمان لا انتقاء الشرط
على كلا القولين لوجود ندمانه وعدم ندمي واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او
في قوله او صفة فعل فظنوا انها لاحد الشرطين فيقتضى ان لا يتحقق الشرط و
هو الالف والنون الا في احد الشرطين اي في الاسم او في الصفة وليس الامر كذلك
بل يتحقق في كلا الشرطين اي في الاسم والصفة فكيف يصح التردد بين الشرطين
واجيب بانه تردد بين الشرطين باعتبار ما صدق عليه الشرط حيث لا
يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين لا باعتبار ماهية الشرط حيث اجتمع في
الكلي كلا الشرطين فيصح التردد ثم لما فرغ عن بحث الالف والنون شرع في
بحث وزن الفعل فقال وزن الفعل شرطه في منع الصرف ان يختص برباي شرط
اختصاص ذلك الوزن بالفعل بان لا يوجد في الاسم المنقول عن فعل او
انجمي فان قيل لا فائدة في هذا الخبر لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى الاسم
فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل و
فيه تكرار لا طائل تحت كذا فافاض الشئ الى الشئ المحرر بالنسبة بينهما ما دون
الاختصاص كما تقول زيدا وعمر واخوه واستأذنه وشوهم من الاضافات التي

لا يراودها الاختصاص والاضافة ههنا من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى
 الاسم كجود النسبة لا الاختصاص بدليل الشرط الثاني وهو وجود زيادة في
 اوله كزيادة الفعل اذ الاختصاص فيه لا نه قسم الاختصاص فيفيد الخبر فاعرف
 كثر مبني للفاعل مشددا وضرب مبني للمفعول مشددا وخففا وكذا استخرج
 واقتدر ونحوهما الم يوجد في الاسم الامنقولي من الفعل او عجميا نحو خصم وبقم
 او يكون عطف على قوله ان يختص به وقوله في اوله خبر يكون قد م على الاسم و
 هو قوله زيادة اي مزيد او على حقيقته وقوله كزيادة صفة زيادة اي كانت كزيادة
 الفعل وهي احدى حرفي اثنين نحو يزيد وتغلب ولحد ونرجس فالماصل ان شرط
 وزن الفعل في منع الصرف احدا الاثنين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة
 كزيادة الفعل في اوله ليتحقق الفرعية وانما قال او يكون في اوله زيادة كزيادة ولم
 يقل او يغلب فيه كما قاله البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله سبب الغلبة
 فلم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتمدة هي المبنية على السبب او يقال
 انما قال هذا دون ذلك ليكون الود غالبا في الفعل غلبة معتبرة غير انفاقية
 بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة الفعل في اوله فلا يريد وزن ضارب
 علما لان وزنه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة انفاقية غير مبنية
 على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يؤثر في منع الصرف وكو قال او يغلب فيه
 ورد ذلك لان وزن فاعل في الافعال اكثر من في الاسماء فلو كان يفسر الغلبة
 معتبرة لكان وزن الفعل معتبرا في ضارب علما ولم يعتبر بالاجماع فان قيل قد
 يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل ولا يوجد الغلبة كما في افضل فان وزنه ليس
 بغالب في الفعل لانه في الاسم ثلاثة انواع افضل التفضيل نحو افضل وافعل الصفة
 نحو احمر وافعل الاسم نحو ارب ولبدل واخيل وفي الفعل نوعان افعل للماضي ويا ب
 الافعال نحو اخرج وافعل المتكلم من المضارع نحو اقم فكيف يكون وجود زيادة في اوله
 كزيادة الفعل سببا للغلبة ودليلا لا عليها قيل ليس الامر كما زعمتم بل وزنه غالب في
 الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب وهو وجود زيادة كزيادة الفعل
 في اوله وبيان الغلبة ان افعل في الاسم ثلاثة انواع كما ذكرتم وافعل في الفعل خمسة
 انواع افعل التعجب نحو ما احسن زيد وافعل المتكلم من المضارع من ياب افعل
 الصفة نحو احمر من حمز محرو وافعل المتكلم من ياب اخر نحو اقم وافعل الماضي من

من باب الافعال مما جاء لا ابتداء الفعل غير مبني على ثلاثي نحو احمي واشفق وافعل الماضي
 من باب الافعال مما جاء لا ثلاثي نحو اخرج فافعل التفصيل يعارضه فاعل التعجب وافعل
 الصفة يعارضه فاعل المتكلم من بابيه فافعل الاسم الفاظ مخصوصة تعارضها
 افعل الماضي مما جاء في باب الافعال لا ابتداء الفعل فبقى فاعل المتكلم من
 المضارع من باب آخر وافعل الماضي من الافعال مما جاء لا ثلاثي سالما عن المعارضة
 فثبتت غلبة في الفعل فان قيل ظرفية الاول للزيادة مشكل لان اول احمد
 عين الزيادة فيلزم اتحاد الظروف والمظروف قيل ليس الامر كذلك بل بينهما
 عموم وخصوص من وجه فان الزيادة قد يكون في الاول وقد لا يكون وكذا الاول
 قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يصلح مظهروفا لا يخص او يقال معناه
 اول حروفه الاصول زيادة او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله غير
 قابل للتاء حال من ضمير المتصل في اوله اي غير قابل للتاء التانيث المتحركة و
 انما اشترط كونه غير قابل للتاء لانه ان قبلها خرج عن وزن الفعل فلا يتحقق
 شبهه فان قيل اسود قابل للتاء لمجي اسودة للجزئية الاثني مع انه ممنوع عن الصرف
 للوصف ووزن الفعل وكذا اربع قابل للتاء مع ان فيه وزن الفعل وانما يمنع
 عن الصرف لعدم سبب آخر قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي اسود يلحق التاء
 على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مؤنثه سوداء لكن التاء يلحقه بسبب غلبة
 الاسمية العارضة فلا عبرة بقبوله التاء وفي الازيعة ايضا يلحق التاء على خلاف القياس
 اذ القياس ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكر او نقول المراد بعدم قبول التاء عدم
 قبولها باعتبار الذي امتنع عن الصرف لا بجله واسود ممنوع عن الصرف باعتبار
 الاصل وهو بهذا الاعتبار لا يقبل اصلا حيث يجي مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما
 يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممنوع عن الصرف
 فتحقق فيه الوصف ووزن الفعل وهذا كما ذكرناه في بحث الوصف قياسا ومن
 ثم اي ولا جل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف للزوم وجود
 الشروط عند وجود الشرط وقد خرج الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة مع عدم
 قبول التاء فيوجد الشرط وهو الامتناع عن الصرف وفي جعل وجود الشرط
 علته للشرط نظر لان وجود الشرط لا يؤثر في وجود الشرط اذ الشرط يوجد
 بعلته عند وجود الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احمر الا

ان يقال ان شرط في حكم العلة كغيرها في الطريق فيؤثر في وجود الحكم وانصرف
يعمل مع الوصف الأصلي يقال جل يعمل اي قوي على العمل انما انصرف لزوم عدم
الشرط عند عدم الشرط لاسيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم
المشروط وقد عدم الشرط ههنا لان يعمل يقبل التاكيد فيكون حيث يقال فاقتر بعلة
اي قوتية على العمل فيعدم الشرط وهو الامتناع على الصرف اما اذا سمي به كان
غير منصرف لانه غير قابل للتاكيد حيث نذكره فيما فرغ عن بيان حلال منع الصرف شرع
في بيان ما ذهبنا اليه من هذا العلل بذهابها فقلنا ما فيه علمية مؤثرة كلمة ما
موصولة اي الاسم الذي او للمتنوع الذي فيه علمية مؤثرة اي موجبة مع غيرها
منع الصرف سواء كانت بطريق الشرطية كما في التائيد بغير الالف والعجمة و
التركيب والالف والنون اذا كانا في اسم او بطريق السببية كما في العدل ووزن
الفعل وفيه احتراز عن نحو مساجد وجراد وجبل اذا سمي بها فان العلمية غير
مؤثرة فيها لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان منع صرفها لاجل الجمع
الاقصى ولزوم التائيد لان الدال على الجمعية والتائيد هو لفظي يتحقق بعد العلمية
وقبلها فان قيل قد جعل الصنف من قبل التعريف مؤثرا والعلمية شرطيا وههنا
قد جعل العلمية مؤثرة ولم يقل ما فيه تعريف مؤثر فاهذا لا تناقض قيل انما جعل
العلمية ههنا مؤثرا اما بناء على اصطلاح غيره او على التجوز بارادة التعريف العلمي من
العلمية على ما روي في بحث المعرفة وكلمة اذا في قوله اذا تكر للشرط وهو الظاهر واللفظ
فان كانت للشرط كان قوله صرف جواب الشرط والجملة الشرطية وقعت خبرا لما
للموصولة وان كانت للظرف كان قوله صرف خبرا لما للموصولة وقوله اذا تكر للظرف
لقوله صرف اي الاسم الذي فيه علمية مؤثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيره
رب سعاد او قطام لقينته وتنكير العلم اما بتاويله بواجد من جنسه وذلك اذا
وقع في الشكرية الاتفاقية بان سمي جماعة بزيد مثلا فتقول كم من زيد لقينته
او رب زيد لقينته اما بتاويله باسم جنس وذلك اذا اشتهر صاحب بصفة من
الصفات فحينئذ جاز تاويله باسم جنس دال على تلك الصفة كما يقال لكل
فرعون موسى اي لكل جبار قهار مبطل عادل محق وكما يقال رب حاتم اي رب
جواد وانما صرف وقت تنكيره لما تبين اي لدليل ظهر قبل هذا بطريق الالتزام
من انما بيان ما اي من ان العلمية لا يتجاع مع حال كونها مؤثرة الا ما هي شرط فيه

كثرة ما عبادرة عن سبب منصوبه المحل على انه مستثنى مفعول لا يجمع اى لا
 يجمع سبباً من الاسباب حال كونها مؤثرة الاسباب هي اى العلمانية بشرط في ذلك
 السبب وهو الثانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في
 اسم وقوله لا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي بعد الاستثناء الاول اى لا
 يجمع مؤثرة غير ماهي شرط فيه لا العدل ووزن الفعل كغير واحد فانها لا يجمعها مؤثرة
 حيث امتنع عمر للعدل والعلمانية واحد لوزن الفعل والعلمانية مع انها ليس بشرط
 فيها حيث امتنع ثلث واحمر من غير العلمانية ثم قال وما فيه علمانية مؤثرة اذا نكر
 صرف كان لوهم ان يتوهم ان هذه الصنابطة ليست بكلمة مجوزان يفرض اسم
 يجمع فيه ثلث اسباب العدل ووزن الفعل والعلمانية فاذا نكر ذلك الاسم بقي فيه
 سببان العدل ووزن الفعل لما ان العلمانية ليس بشرط فيه حتى يتعدى المشروط
 عند عدم الشرط فدفع وهمه بقوله وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان
 لا اختلاف او ذاتهما فلا يكون الا احد هما اى فلا يوجد الا احد هما اذا المتضادان
 لا يجمعان فلا يبقى بعد التذكير سببان وفي هذا الاستثناء نظره ان قيل
 في معناه فلا يوجد سبب الا احد هما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في
 الخارج سبب غيرهما وان قيل في معناه فلا يوجد سبب منهما الا احد هما

معها

والظاهر كان استثناء الكل من الكل
 لان قوله احد هما لم ير ديه احد معين وهو ايضا بمعنى واحد منهما فيكون حاصل
 المعنى فلا يوجد سبب منهما الا سبب منهما او يمكن ان يقتدر بقرينة ما سبق
 فلا يوجد سبب غير ماهي شرط فيه الا احد هما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه
 نظر لان استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله غير
 ماهي شرط فيه ليس لا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل المعنى فلا يوجد
 سبب من العدل ووزن الفعل الا احد هما اى احد منهما واجيب بان مفهوم
 قوله غير ماهي شرط فيه عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد
 منه ههنا العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ و
 المقوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه خاصا لا ترى ان الرجل
 اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي لحوالي الا فلانة وفلانة وفلانة وفلانة صح

الاستثناء حتى لم تطلقوا واحد منهن مع انه استثناء الكل من الكل من حيث المعنى
 لأن ما صدق عليه قوله في ليس الا هذا الأربع المستثناة لكن جعل الاستثناء
 البعض من الكل باعتبار ان مفهوم قوله في عام يقتضون الاربع المستثنات و
 غيرها وان كان ما صدق عليه هي الاربع المستثنات فالجواب ان الاستثناء الكل من
 الكل لفظ باطل وحكمه صحيح وذلك لان الاستثناء لما كان تصرفاً في التكلم يشترط
 صحة التكلم لاحتمال الحكم فانهم فاذا نكر ذلك الاسم اي الاسم الذي كانت العلمية
 فيه مؤثرة بقي بلا سبب فيما هي مؤثرة فيه بطريق الشرطية حيث ينعدم الشرط
 عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب او على سبب واحد فيما هي مؤثرة فيه بطريق
 السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن الفعل وخالف سيديويه الاختصاص
 بنصب الاخفش لا غير في مثل احمر المراد بمثل احمر كل ما كان صفة في اصله مقترنة
 بسبب آخر في هذا الحكم مثل سكران كلما حال من معنى لما تلتزم في خلافه
 سيديويه الاخفش فيما يماثل احمر حال كونه علماً او تميز عن التام بالاضافة من ال
 عن الموصوف اي في علمه مثل احمر على نحو على التمرة مثلهما زبد اي على التمرة زبد مثلهما
 وليس به متعلق بقوله خالف لفساد المعنى حيث يلزم حينئذ خلاف سيديويه
 حال العلمية وليس كذلك بل الخلاف حالة التنكير دل عليه قوله اذا نكر فانه ظرف
 خالف سيديويه الاخفش في مثل احمر وقت تنكيره وذكر في بعض الشروح الاولى
 رفع الاخفش لان الاخفش ثلثة احدهما الاستاذ سيديويه وهو ابو الخطاب والثاني
 تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعدة والثالث قرينه وهو ابو الحسن علي بن سليمان
 والمراد هنا تلميذه كما صرح المصنف في شرح المفصل فلو نصب الاخفش كانت نسبة
 الى الفقه قصداً الى الاستاذ وهي غير ملائمة بربطه وفيه نظر لان نسبة المخالفة قصداً
 الى التلميذ ابعد من الملازمة لانها توجب لعقوب ولو كانت المخالفة لاظهار الحق
 لا باس بها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعاً
 في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافاً لابي يوسف بمعنى خالف
 ابو حنيفة ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافاً لابي حنيفة فارجح فلا وجه لما
 ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش بل الصواب هو النصب فعلى هذا
 يكون الكلام من حيث المعنى استثناء من الضابطة المذكورة كانه قال ومنافيه
 علمية مؤثرة اذا ذكر صرف الامثل احمر فانه اذا نكر بعد العلمية بقي سيديويه غير

منصرف اعتبار الصفة الأصلية بعد التذكير كما اعتبرت الصفة الأصلية في
اسوداسم الحية بالاتفاق والاختش لم يعتبرها لأن الساقط بالعلمية التي هي
وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار بخلاف اسوداسم الحية فالوصف فيه
معتبر عند لأن غلبة الاسمية عارضة فلا يعارض الأصل ولا غلبة الاسمية
لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية على ما اختلف ما لوجعل علما
فان يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جاز تسمية الاسود بالاحمر
وبالعكس واجيب باز الساقط لما منع يعتبر بعد زوال المانع والاختش ان
يقول ان الوصفية تزول بالعلمية المتصادمة بينها والعلمية لا تزول بالتذكير
لأن تذكير العلم اما بالشركة الاتفاقية فان يسمى جماعة باحمر او بان يجعل اسم
جلس نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى كلا التقديرين لا يرجع احمر
بعد التذكير الى معناه الأصلي وهو من له الحمرة فكيف يعتبر الوصف الأصلي
بعد زوال المانع واجيب بانه ليس المراد بالاعتبار ان الوصف يرجع بعد التذكير
بل المراد انه كالتأنيث لكونه أصليا مع زوال ما يضافه ولذلك قالوا في جمع
احمر حمر وان كان علما وفي احمد واحمد فلو لا اعتبار الوصفية فيه لما ساغ
لهم ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان سيديو ان كان فاعلا كما هو المختار كان
نصب قوله اعتبارا على انه مفعول له اي خالف سيديو الاختش لاجل اعتباره
الصفة الأصلية او على انه مبتدأ غرضه نسبة في مثل احمر اي خالف سيديو الاختش
من حيث اعتباره للصفة الأصلية او على انه حال يحذف مضاف اي خالف
سيديو الاختش حال كونه ذا اعتبار للصفة الأصلية او على انه ظرف زمان
لأن المصدر قد يجعل جينا اي خالف سيديو الاختش وقت اعتباره للصفة
الأصلية او على انه مفعول مطلق يكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة مثل
رجع القهقري او يحذف مضاف اي خالف سيديو الاختش مخالفة اعتبارا
للصفة الأصلية وازداف المخالفة الى الاعتبار من قبيل اضافة السبب الى
السبب وأن كان مفعولا كما زعم بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبارا يجوز
بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا لعدم اتحاد فاعل الفعل المعلن وفاعل
الفعل لول لأن المخالف حينئذ هو الاختش والمعتبر للصفة الأصلية وهو
سيديو وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون بدل اشتمال من قوله

الاستثناء حتى لم يتناول واحد منهم مع انه استثناء الكل من الكل من حيث المعنى
 لان ما صدق عليه قوله نسائي ليس الا هذا الارباع المستثناء لكنه جعل استثناء
 البعض من الكل باعتبار ان مفهوم قوله نسائي عام يتناول الارباع المستثناءات و
 غيرها وان كان ما صدق عليه هي الارباع المستثناءات فالاحصاء من الاستثناء الكل من
 الكل لفظا باطل وحكما صحيح وذلك لان الاستثناء لما كان تصرفا في التكلم يتلوه
 صحة التكلم لاحتمال الحكم فانهم فاذا تذكر ذلك الاسم اي الاسم الذي كانت العلمية
 فيه مؤثرة بقي بالاسباب فيما هي مؤثرة فيه بطريق الشرطية حيث ينعدم الشرط
 عند عدم الشرط فالاي يبقى فيه سبب او على سبب واحد فيما هي مؤثرة فيه بطريق
 السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن الفعل وخالف سيبويه الاخفش
 بنصب الاخفش لا غير في مثل احرمر المراد بمثل احرمر كل ما كان صفته في اصله مقرة
 بسبب احرمر فدل في هذا الحكم مثل مسكران ملها حال من معنى المبالغة اى خالف
 سيبويه الاخفش فيما يماثل احرمر حال كونه عالما او مميز عن التام بالاخصاف من ال
 عن الموصوف اى في علمه مثل احرمر على نحو على التمرة مثلها اى على التمرة زيد مثله
 وليس بمتعلق بقوله خالف لفساد المعنى حيث يلزم حينئذ خلاف سيبويه
 حال العلمية وليس كذلك بل الخلاف حالة التشكيك دل عليه قوله اذكر فانه ظر
 حال سيبويه الاخفش في مثل احرمر وقت تنكيده وذكر في بعض الشروح الاولى
 رفع الاخفش لان الاخفش ثلثة احد هما الاستاذ سيبويه وهو ابو الخطاب والثاني
 تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعد والثالث قرينه وهو ابو الحسن علي بن سيار
 والمراد ههنا تلميذه كذا صرح المصنف في شرح المفصل فلو نصب الاخفش كانت له
 الحق القصة قصد الى الاستاذ وهي غير ملائمة بربطته وفيه نظر لان نسبة الحق القصة
 الى التلميذ ابعد من الملازمة لانها توجب العقوق ولو كانت الحق القصة لظواهر الحق
 لا باس بها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا
 في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي يوسف بمعنى خالف
 ابو حنيفة ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابي حنيفة راجع فلا وجه له
 ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش بل الصواب هو النصب فعلى هذا
 يكون الكلام من حيث المعنى استثناء من الصابطة المذكورة كانه قال وما في
 علمية مؤثرة اذا ذكر صرف الامثل احرمر فانه لا تذكر بعد العلمية ببقية سيبويه غير

منصرف اعتبار الصفة الأصلية بعد التشكيك كما اعتبرت الصفة الأصلية في
 اسوداسم الحية بالاتفاق والاختش لم يعتبرها الا الساقط بالعلمية التي هي
 وضع ثاب ساقط عن درجة الاعتبار بخلاف اسوداسم الحية فالوصف فيه
 معتبر عند لان غلبة الاسمية عارضة فلا يعارض الاصل ولا غلبة الاسمية
 لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية على امر بخلاف ما الوجه علمها
 فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جاز تسمية الاسود بالاحمر
 وبالعكس واجيب باز الساقط لما منع يعتبر بعد زوال المانع ولا الاختش ان
 يقول ان الوصفية تزول بالعلمية المتضاد بينهما والعلمية لا تزول بالتشكيك
 لان تشكيك العلم اما بالشركة الاتفاقية فان يسمى جماعة باحمر او بان يجعل اسم
 جالس نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى كذا التقديرين لا يرجع احمر
 بعد التشكيك الى معناه الاصلى وهو من له الحمة فكيف يعتبر الوصف الاصلى
 بعد زوال المانع واجيب بانه ليس المراد بالاعتبار ان الوصف رجوع بعد التشكيك
 بل المراد انه كالتأنيث لكونه اصليا مع زوال ما يضاده ولذلك قالوا في جمع
 احمر حمر وان كان علما وفي احمد احمدا فلولا اعتبار الوصفية فيه لما ساغ
 لهم ذلك وانه اعرفت هذا فاعلم ان سيديويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان
 نصب قوله اعتبارا على انه مفعول له اي خالف سيديويه الاختش لاجل اعتباره
 الصفة الأصلية او على انه متيز عن نسبة في مثل احمر اي خالف سيديويه الاختش
 من حيث اعتباره للصفة الأصلية او على انه حال مجذوف مضاف اي خالف
 سيديويه الاختش حال كونه ذا اعتبار للصفة الأصلية او على انه ظرف زمان
 لان المصدر قد يجعل حينما اي خالف سيديويه الاختش وقت اعتباره للصفة
 الأصلية او على انه مفعول مطلق يكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة مثل
 رجوع القهقري او مجذوف مضاف اي خالف سيديويه الاختش مخالفة اعتبارا
 للصفة الأصلية واصنافه المخالفة الى الاعتبار من قبيل اصنافه السبب الى
 السبب وان كان مفعولا كما دعي بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبارا يجوز
 بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا لعدم اتحاد فاعل الفعل المعلن وفاعل
 المفعول له لان المخالف حينئذ هو الاختش والمعتبر للصفة الأصلية وهو
 سيديويه وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون بدل الاشتمال من قوله

سيبويه ايضا يهدف الضمير الى خالف الاختقش سيبويه اعتباره للتفتة الاسمية
 والجار والمجور في محل النصب على انه مفعول به لقوله اعتبارا او الالام مقوية
 للمعل وقوله بعد التذكير ظرف اعتبارا يعني ان سيبويه يعتبر الصفة الاصلية
 في مثل احر بعد التذكير في حال العلمية ثم هنا اشكال يرد على سيبويه في
 وجه المسئلة المذكورة وتقريره ان يقال انه اعتبار الوصف الاصل بعد التذكير
 وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حال العلمية لاصلته ايضا فيمتنع نحو حاتم
 من الصنف الاصل والعلية فاجاب عنه بقوله ولا يلزم ان سيبويه
 باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصل والاراد باب حاتم
 كما علم كان في الاصل وصفه بقاء علمية لما يلزم من اعتباره اعتبار متضادين
 وهو الوصف والعلية في حكم واحد وحدة فردية وهو منع صرف لفظ واحد
 وذا امتنع لان ان اعتبر كل ضد مؤثرا تاما لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان
 اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين لان علم الشيء اذا كانت ذات جزئين يلزم
 عند ثبوت اجتماع كلا الجزئين معا فيلزم مصاحبة الضدين في حكم واحد
 لا محالة فعدم اعتبار الوصف الاصل ههنا التحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين
 في حكم واحد وحدة فردية بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف فانه
 ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد لكنه وحدة نوعية وهو جائز ووجه التفاضل
 بين العلمية والوصفية ان العلم للخصوص والوصف للعموم فان قيل اعتبار الضدين
 في حكم واحد في حاتم انما يلزم لو كان امتناعه بالعلمية والوصفية القائمتين
 وايسر المدعى هذا بل المدعى ان سيبويه اعتبر الوصف الاصل بعد التذكير
 في احر وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حالة العلمية لاصلته ايضا فيمتنع
 نحو حاتم من الصرف للصفة الاصلية الزائلة والعلمية القائمة لما ان الوصف
 الاصل معتبر عند لاصلته وان كان زائلا كما في احر بعد التذكير وكما في اسود بعد
 غلبة الاسمية ولا تضاد بين العلمية القائمة والصفة الاصلية الزائلة اذ لا شاي في
 كون الشيء وصفا في الاصل وبين كونه علما في الحال فيجوز ان يعتبر في لفظ واحد
 الوصف الزائل والعلمية القائمة قيل سلمنا ان العلمية قائمة والوصف زائل
 لكن كون الوصف زائلا والعلمية قائمة ينافي في الاجتماع ولا ينافي في التضاد فحققت
 الضدية بينهما فلا امتنع نحو حاتم من الصرف لزم اعتبار الضدين في حكم

واحد لا محالة فان قيل قد جاء اعتبار المتضادين في حكم واحد كثير اكا اعتبار
 الحركتين المتضادين في حصول اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير
 العالم ونحو ذلك قيل الصفة والعلمية ليسا بعلمتين حقيقتين طبيعيتين بل
 الصنف بل هما علمتان جعليتان واعتباريتان لمنع الصرف واعتبار الضدين
 وجعلهما علمتين لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية كحصول
 الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير العالم
 ونحو ذلك اذ لا مرد للعقل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود
 التأثير الطبيعي اعتبارهما بدون التأثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار او
 يقال التغير والاختلاف وان كان كل واحد منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه
 متضمن لحكمين معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اخرى فيلزم من
 حيث المعنى اعتبار الضدين في حكمين لا في حكم واحد فان قيل قوله لما يلزم متعلق
 بقوله لا يلزمه والنفي اذا دخل على فعل في قيد بوجه ما توجه ذلك النفي الى ذلك
 القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا كقولك لم يأتك القوم اجمعون ولو بقي اصل الفعل
 ههنا مثبتا الفساد المعنى حيث يلزم منه ان يلزم سيبويه باب حاتقان لم يلزم اعتبار
 متضادين في حكم واحد وليس الامر كذلك قيل انه متعلق بنفي الفعل لا بالفعل والنفي
 اى انتفى لزوم باب حاتم على سيبويه لما يلزم من اعتبار متضادين فيصم المعنى
 وجميع الباب باللام والاضافة للام في الباب للعهد والباء للسببية متعلق
 بقوله يخبر اى جميع باب غير المنصرف بسبب لام التعريف والاضافة بخبر بالكسر
 الجملة خبر لقوله وجميع الباب اى يخبر بصورة الكسر لانه الكسر من القاب البناء
 فيستحيل الانحرار فلا بد من حذف او نحو ذلك فان قيل لا فائدة في قوله بالكسر اذ
 يكفي ان يقول وجميع الباب باللام والاضافة بخبر قيل ليس الامر كذلك بل هذا القيد
 مناط الفائدة ومدارها اذ غير المنصرف بغير لام واضافة بخبر لكن بصورة الفتحة
 وبعد اللام والاضافة بخبر بصورة الكسر نحو مرت بالاحمر ويعمرهم واختلف
 في تعليل انحرار بصورة الكسر فمن قال ان البحر والتوين كلاهما يسقطان عن
 غير المنصرف فصدق قال انما يخبر لان اللام والاضافة لكونها من معظم خواص
 الاسم يقويان جملة الاسمية ويتبعدان عن معنى الفعل فيضعف تأثير
 شبهه فصار الاسم منصرفا فيخبر بصورة الكسر وانما كانتا من معظم خواص

الاسم لأنها يمتزجا به امتزاجا تاما ويجعلان الاسم التكررة معروفة ويقومان مقام
 التنوين الذي له زيادة تنافر مع الفعل لدلالة التكرار على القطع عما بعده والفعل متصل
 بفاعله بخلاف حرف الجر وكونه مسندا اليه فانهما لا يمتزجان به امتزاجا تاما
 ولا يجدان في معنى الاسم شيئا ولا يقومان مقام التنوين فلم يعتد بهما فلم ينجر
 غير المنصرف بهما وان كانا من خواص الاسم ومن قال ان الجر يسقط عنه
 تبعاً للتنوين فقال انما يجوز لان الجر يسقط منه تبعاً للتنوين الساقط لشبه
 الفعل وهما لم يسقط التنوين لشبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبع
 الجر فبقى الاسم غير منصرف لبقاء السببين ثم لما فرغ عن تقسيم العرب بالمتباعد
 الانصراف وعدمه شرع في تقسيم آخر للعرب باعتبار اقسام الاعراب فقال
 المرفوعات هو ما اشتمل كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب والجملة الفعلية
 صفتها اي هو اسم معرب اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع والنواو
 الالف نحو جاءني زيد وابوه او الزيدان سواء كانت تلك العلامة لفظاً او تقديراً
 فيدخل الاعراب اللفظي والتقدير في اللفظ يشتملها دون المحلى اذا اعراب
 المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعة ومعنى الرفع المحلى انه في
 محل لو كان ثم معرب لكان مرفوعة قوله المرفوعات مبتدأ وهو ضمير المفضل
 لا محلى له من الاعراب وهو عائدا الى المرفوعات وانما ذكره ووجه مع ان المرفوعات
 جمع مؤنث نظراً الى خبر المرفوعات اولاً لانه عائدا اليها بتاويل كل واحد واحد
 الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه لان المرفوعات جمع المرفوع دون
 المرفوعة لان افرادها الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات
 غير العقلاء ايضاً نحو الجبال والاراسخات والكواكب الطالعات وانما اعاد الضمير
 الى المرفوع دون المرفوعات لان التعريف انما يكون للجنس والحقيقة دون الافراد
 وانما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع ولم يقل المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع
 مسائلها ويمكن ان يكون قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو كذا ذكر
 للمرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستأنفة لانه لما قال هذا ذكر المرفوعات فكان
 سائلاً قال ما المرفوعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية يحتمل ان
 يكون لطابقة الموصوف والياء للنسبة اي الموصوفة المنسوبة الى الفاعل فبدل
 المحققات ويحتمل ان يكون التاء والياء لاقادة معنى المصدرية اي كونه فاعلاً

حقيقة او حكما اليدخل المحقات وانما قال على علم الفاعلية ولم يقل على الرفع ليقين
الاعراب بالحرف ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجمالة وليس
الى اصاله الفاعل في باب الرفع كما هو الصحيح من المذهب فممنه الفاعل مبتدأ فقد
خبره والفاء للتفسير اي فمن ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل او من المرفوعات
الفاعل وقد كبره وتوحيده بما عرف من التاويلات في هو ما اشتمل وانما قدم
الفاعل على سائر المرفوعات لان اصل المرفوعات وسائر المرفوعات ملحق به على الصحيح
لان وضع الكلام للاخبار والفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملة في
الاخبار اذ الاصل ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له واذا كان الفعل هو الاصل
يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل ايضا يكون اصلا بخلاف المبتدأ فانه ليس
بهذه المثابة وكان عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي واللفظي اقوى من المعنوي
واذا كان عامله اقوى كان هو اقوى ضرورة ولان الفاعل اشد في باب الركينة
حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسد بخلاف المبتدأ وفيه نظر لان الركينة
لا ينافي الحذف الا ترى ان المبتدأ او الخبر ركنان وقد جاز حذفهما فقدم حذف
الفاعل لا يدل على ركينة فكيف يدل على كونه اشد في باب الركينة وكان رفع
الفاعل لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ فان رفعه قد ينسخ بدخول باب ان
وعلت وكان وفيه ايضا نظر لان رفع الفاعل قد ينسخ ايضا بدخول الحروف الزائدة
نحو كفي بالله وما جاءني من احب واجيب بان الزوائد كما لا يعتد بها وقيل اصل
المرفوعات المبتدأ او هو من ذهب سيبويه لا نرى باق على ما هو الاصل في المستند
اليه وهو التقدير ولا نرى يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتقا فان الخبر يصح اشتقاقه
وجوده على الصحيح نحو هذا الحجر وزيد قائم فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا
يحكم عليه الا بالمشتبك لان عامله لا يكون الامشتقا ولان المبتدأ يحكم عليه باحكام
متعددة في تركيب واحد نحو زيد عالم فاعل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان
حكمه واحد ليس الا وهو ما استند اليه الفعل وشبهه اي الفاعل اسم استند
اليه الفعل وشبهه كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل و
لقائل ان يقول قد يستند اليه معنى الفعل ايضا كالظرف نحو زيد في داره
عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج تحتها
هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصح في قوله في الحال

ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يندرج هنا
 ايضا او معناه واجيب بان العامل في الاسم الرفع بعد الظرف هو الظرف عند
 البعض لقيامه مقام العامل المعنوي المقدّر واليه ذهب المصنف وصاحب التلخيص
 اللغوي وعند الأكثرين هو الفعل المقدّر واسم الفاعل لا الظرف لانه جامد ولما
 كان مذهب المصنف هنا مخالفا لمذهب الجمهور لم يقل في تعريفه او معناه
 وانما قال او شبهه ليتناول زيد قايم ابوه وعمر وحسن وجهه وقدم عليه
 عطف على قوله اسند او حال بتقدير قد اى وقد قدم ذلك الفعل على ذلك
 الاسم وفيه احتراز عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لكنه مؤنث
 عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير وانه قيل بل اسند اليه ايضا
 الاسناد فيه متكرر حيث اسند الفعل اولا الى الضمير ثم بواسطة عود ذلك
 الضمير الى زيد اسند الفعل اليه ثانيا في تكرير الاسناد ويتقوى الحكم كذا في
 المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدّم عليه لدفع وهم من توهم ان الفعل فيه
 مسند الى ضمير زيد لا للاحتراز عنه فعلى تقدير تسليم ان الفعل فيه مسند
 الى الضمير فقط لا الى زيد وفي بعض النسخ وقع مقدم عليه مكان وقدّم
 وقوله على جهة قيامه به حال بعد حال اى واقعا على طريقة قيام ذلك الفعل
 بذلك الاسم وطريقة قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اى لا يكون على
 صيغة المجهول وفيه احتراز عن مفعول مالم يسم فاعله نحو ضرب زيد وزيد
 مضروب غلامه فانه مما اسند اليه الفعل او شبهه وقدّم عليه لكن لا على جهة
 قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يندرج الشيخ عبد القاهر والزمخشري في
 غيرها هذا التقيد في حد الفاعل لان مفعول مالم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم
 وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائما به لئلا يخرج نحو مات زيد
 وطال عمره فان الموت ليس بقائم بزيد وكذا الطول ليس بقائم بعمر ولكنهما
 على جهة انهما قائمان بهما فان قيل يدخل في هذا الحد تابع الفاعل بدلا وعطف
 نحو جاءني زيد اخوك وقام زيد وعمر وحيث اسند الفعل اليهما على جهة قيامه
 بهما قيل المراد في جميع حدود الرفع والتصويبات والمجرويات المذكورة
 غير التوابع بقريضة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه اللجريات فيكون المعنى
 ما اسند اليه الفعل بلا تبعية او غير تابع مثل قام زيد مثال الفاعل الذي اسند

اليه الفعل وزيد في بعض النسخ وزيد قائم ابوه ليكون مثالا للفاعل الذي
استند اليه شبه الفعل ثم لما فرغ عن بحث تعريف الفاعل شرع في بيان احكامه
فقال والاصل ان يلي الفعل اى الاولى ان يقارن الفاعل الفعل الذي استند اليه
بحيث لا يتخلل بينه وبين الفاعل شيء من المفاعيل ولو احقها لان الفاعل كالجزء
منه لان الفعل لا يفيد بدونه ولو قال والاولى ان يليه لكان اخصر وأوضح و
احسن اما الاول فلترك الفعل واما الثاني فلان الاصل يحتمل المعاني بخلاف
الأولى فانه لا يحتمل سوى معنى واحد واما الثالث فلمراعاة الاشتقاق وهي
من الحسنات على ما عرف في علم اليديع فلذلك الفاء للنتيجة واللام للتعليل
على ما عرف في بحث الوصف اى ولاجل ان الاصل في الفاعل ان يلي الفعل جاز ضرب
علامة زيدا بنصب علامة ووقع زيد اى جاز هذا التركيب لتقديم معاد الضمير
وهو زيد حكما لتقديم الفاعل رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وامتنع ضرب
علامة زيدا برفع علامة ونصب زيد اى وامتنع هذا التركيب للزوم الاضمار
قبل الذكر لتاخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصله تقدم الفاعل
عليه وهذا عند الجمهور بخلاف الاخفش وابن جني فانهما جوازاه فتمسكا
بقول الشاعر جزي ربي عني عدي بن حاتم جزي الكلاب العاويات وقد
فعل فان ضمير به عاندا الى عدي وهو متأخر والجواب ان الضمير للصدر
لا لعدي اى جزي رب الجراء لانه جزي المقدم عليه كقول الله تعالى اعدوا
هو اقرب للتقوى فان قيل قد جاء الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فقام له
باعتبار التفسير يزيد كما اعتبر في تنازع الفعلين عند اعمال الثاني قيل الاضمار
قبل الذكر بشرط التفسير يخفى بالعمدة والضمير في علامة مضاف اليه
وهو غير عمدة لا ترى انه لا يضر المفعول في الاول اذ العمل الثاني عند تنازع
الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل ان الضرورة قد دعت الى
الاضمار قبل الذكر في التنازع لشدة افتقار الفعل الفاعل ولا كذلك ههنا
اذا المفعول فضيلة فقيه نظره لان الفعل المتعدي في اقضاء الفاعل والمفعول
به سواء فانه كما يتوقف تصور ماهيته على الفاعل يتوقف تصور ماهيته على
المفعول به كالضرب مثلا فانه استعمال الآلة التاديب في محل قابل للايلاء و
هو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الآلة لا يتصور بدون ذلك المحل

غاية ما في الباب ان الفاعل ركن الكلام حيث يفوت بقواته والمفعول به لا يترك
 بركن فحققت الضرورة في كلتا الصورتين واجيب بان المراد بالضرورة
 ضرورة تصحيح الكلام دون ما ذكرته من الضرورة يعني الاضمار قبل الذكر
 في التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث وجدنا التنانع في كلام العرب
 فيحتاج في تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا توجد تلك الضرورة ههنا للصحة
 جعل ما روي على غير الاضمار قد لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان
 حكم آخر وهو وجوب تقديمه وتأخيره فقال واذا انتفى الاعراب فيهما اي في
 الفاعل والمفعول لفظا امتزى من حيث اللفظ والقرينة عطف على الاعراب
 اي واذا انتفى القرينة حالية كانت او مقالية على فاعلية احدهما ومفعولية
 الآخر نحو ضرب موسى عيسى واكرم هؤلاء هؤلاء او كان الفاعل مضمرا
 متصلا سواء كان المفعول اسما ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا متصلا
 نحو ما ضربت الاياك او مضمرا متصلا نحو ضربتك او وقع مفعوله اي مفعول
 الفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيدا لا عمر او بعد معناه اي معنى الا وهو انما
 فانه بمعنى الا في افادة القصر على ما هو المشهور وعند النحاة نحو انما ضرب زيدا
 عمرو انما بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط فكان في جعل انما بمعنى الا تساهل
 كون انما بمعنى ما والا اختيارا للصنف والا فالذكر في المفتاح وغيره هو ان انما
 متضمنة بمعنى ما والا لا انما بمعنى ما والا وقوله وجب تقديمه جزاء لقوله واذا انتفى
 مع ما عطف عليه اي وجب تقديم الفاعل على المفعول ما في الصورة الاولى اي
 في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فلم يخرج عن الالتباس بخلاف ما لو
 وجدت قرينة مقالية نحو ضرب سعدى موسى وضربت موسى سعدى او
 ضرب موسى العاقل عيسى العاقل بنصب العاقل الاول ورفع الثاني فان فيها قرينة
 مقالية وهي تذكير الفعل في المثال الاول وتأييده في الثاني واعراب الصفتين
 الثالث او حاليتين نحو اكل الكثرى موسى فان فيه قرينة حالية وهو عدم صلاح
 الكثرى للفاعلية فحينئذ لا يجب تقديم الفاعل لعدم الالتباس فان قيل
 قد اعتبر لزوم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقدّم المفعول على الفعل في هذه
 الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتدأ
 والجملة الفعلية خبره والثاني ان يكون موسى مفعول تقدم على الفعل وكذا في قائمه

زيد اجزا الوجهان احدهما ان يكون اقايم مبتدأ ومابعده فاعله الساد مسد
 الخبر والثاني ان يكون اقايم خبرا تاخر للبتدأ وكذا في غيرهما اما اجز في الوجهان
 والوجوه فلا بد من بيان الفرق بين صور الالباس وجواز الوجهين والوجوه
 قيل الفرق مبني على تمهيد اصل وهو ان احد الوجهين اذا كان على خلاف الاصل
 والاخر على الاصل فقصد المتكلم ما يخالف الاصل ملبس بمنع الالباس اذ السامع
 يحسب بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستقيم فيخل بالمقصود وان
 استويا اصالة ومخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما
 بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار
 فيكون جوازا من باب الاجمال دون الالباس والاجمال جائز والالباس ممنوع
 واذا عرفت هذا فاعلم انك اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية او
 مقالية وقصدت فاعلية عيسى كنت ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى
 تاخر الفاعل عن المفعول لكونه خلافا للاصل بل يسبق الى فاعلية موسى وانتالم
 المقصد فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف موسى ضرب عيسى حيث يجوز
 في موسى الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل اذ مفعوليته توجب تقدم المفعول
 على الفعل وهو خلاف الاصل وابتدائية توجب كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف
 الاصل في الخبر الافراد فيستويان في خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وكذا اقايم
 زيد حيث يجوز في اقايم الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل على ما سبقين
 ذلك في موضعه انشاء الله تعالى وعلى هذا فقس سائر الامثلة هذا هو الفرق
 بين جميع صور الالباس وجواز الوجهين والوجوه واما في الصورة الثانية
 اي في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فالان اتصاله مانع من تاخيره لامتناع
 الفصل مع الاتصال والمراد بتقدم الفاعل ان لا يتخلل المفعول بينه وبين الفعل
 فلا يلتقط بخوزيد ضربت واما في الصورة الثالثة اي في صورة وقوع
 المفعول بعد الا او معناها فلا تلو اخر الفاعل لا تقب القصر وذلك لان
 المقصود منه قصر الفاعل على المفعول فلو قدم المفعول على الفاعل لا تقب
 ذلك الى قصر المفعول على الفاعل اذ معني قولنا ما ضرب زيد لا عمر وازيد
 ليس ضارا بالاحكام والعرو فاما عمر وفجاز ان يكون مضروبا لغيره ويتقدم
 المفعول اي بقولك ما ضرب عمر والا الذين ينعكس نثر هذا اذا وقع المفعول

فقط بعد الأومعناهما إذا وقع بعد الأومعناهما كلاهما لم يقدم عمرو على زيد
نحو ما ضرب الأعمرو وزيد فإنه جائز عند الأخفش وبعد القاهر سواء قصد
استثناء عمرو وتقدير الأعمرو وعلى الفاعل بقرينة أو قصد استثناء امرين
من امرين أي ما ضرب أحد أحد الأعمرو زيد حيث لا يتقلب الاختصاص المقصود
وذلك لأن الاختصاص انما يقع فيما يلي الأقل وذكر الفاعل بعد هاء الاختصاص
يقع فيه فإذا قلت ما ضرب الأزيد عمرو فكانت قلت الضارب زيد لا غير
ولو ذكر المفعول بعد هاء الاختصاص يقع فيه فإذا قلت ما ضربت الأعمرو وزيد
فكانت قلت المضروب عمرو ولا غير وذهب الأكثرون إلى أنه لا يجوز ذلك
سواء قصد استثناء عمرو وتقدير الأعمرو على زيد أو قصد استثناء امرين
من امرين أما الثاني فالزوم استثناء شيئين من شيئين بأداة واحدة بال
عطف وهو لا يجوز لضعف الحروف وأما الأول فالزوم الالتباس بالثاني
ثم كما بين المواضع التي وجب فيها تقدير الفاعل على المفعول شرع في
بيان المواضع التي وجب فيها تأخيرها عنه فقال وإذا اتصل به أي بالفاعل
ضمير مفعول أي ضمير عائذ إلى المفعول نحو قوله تعالى وإذا أتيتك البراهيم فكبر
أو وقع الفاعل بعد الأنحو ما ضرب عمرو والأزيد أو بعد معناها أي معنى الأ
وهو أنما نحو ما ضرب عمرو وزيد أو اتصل به أي بالفعل مفعول أي مفعول
الفعل وهو أي الفاعل غير متصل بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني إلا أنت
وقوله وجب تأخير جواب الشرط السابقة أي وجب تأخير الفاعل عن المفعول
وأما في الصورة الأولى أي في صورة اتصال ضمير المفعول فالتحرر عن لزوم
الانضمام قبل الذكر وأما في الصورة الثانية أي في صورة وقوعه بعد الأ أو
معناها قليلا لا يتقلب القصر المقصود لأن المقصود منه قصر المفعول على
الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول لا يتقلب ذلك إلا قصر الفاعل على المفعول إذ
معنى قولنا ما ضرب عمرو والأزيد أن عمرو ليس مضروبا بالأزيد فاما زيد
فما كان يكون ضاربا لغيره ويتقدم الفاعل أي يقولك ما ضرب زيد الأعمرو ينكسر
نحو هذا إذا وقع مجرد فاعله بعد الأومعناهما إذا وقع بعد الأومعناهما كلاهما
نحو ما ضرب الأزيد عمرو فإنه جائز لبقاء الاختصاص المقصود على حاله وقيل لا
حاجة إلى هذا التقييد كما هو ظاهر لفظ المصنف لأن مثل هذا التركيب محمول

على كلامين فيكون عمراً معمول فعل محذوف ليس فيه تقديم الفاعل على المفعول
وأما في الصورة الثالثة أي في صورة اتصال المفعول لأن اتصال المفعول بالرفع
عن تأخيرها لنا فاة للاتصال الفعل وإنما قال وهو غير متصل احترازاً عما إذا
كان الفاعل متصلاً أيضاً مثل ضربتك فإنه يجب تقديم الفاعل على المفعول
على ما مر وقد يحذف الفعل كلمة قد للتقليل واللام للمعند أي قبل المحذف
الفعل الرفع للفاعل لقيام قرينة اللام بمعنى الوقت لا للعلته لأن قيام القرينة
شرط المحذف لا للعلته بل العلة الإيجاز والاختصار أي وقت حصول قرينة
ذاتة على المحذف وتعيين المحذوف وقوله جوازاً صفة مصدر محذوف أي
وقد يحذف حذفاً فاعلياً لا إيجازاً والاختصار مع حصول الفرض بالقرينة
كقوله زيد خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى المفعول أي هو مثل مقولات
وزيد بدل من المفعول أي كزيد والرفع محذوف وفي بعض النسخ في مثل زيد في
موضع كقوله زيد وهو ظرف لقوله جوازاً فعل هذا يكون زيد مضاف إليه
والرفع محذوف على التقديرين وقوله لمن قال الجار والمجرور صفة زيد وكلمة من
موصولة وقال صلة أي زيد المفعول الذي قال من قام كلمة من هذه استهامة
مبتدأة وقام خبره والجملة الاستهامة مفعول قال فزيد الواقع في الجواب فاعل
فعل محذوف أي قام زيد محذوف الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكورة في
السؤال فإن قيل لم يجعل من باب حذف الخبر يتقدير زيد قام لي مطابق
لجواب السؤال وهو من قام لأنه جملة اسمية فوجب أن يكون الجواب كذلك
لأن يكون ذلك لا يتقدير الخبر قيل لوجعل هذا من باب حذف الخبر مطابق
سؤال صورة ولا يطابق معنى لأن قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في
الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الأسناد فلا يطابق الجواب السؤال من
حيث المعنى أو يقال حذف الخبر يوجب حذف الجملة وحذف الفعل يوجب حذف
شرطها والتقليل في المحذوف أو لم يحذف الفعل كما يكون بقرينة السؤال المحذوف
كما في المثال المذكور يكون بقرينة السؤال المقدر كقول ضاردهم على في مرثية زيد
بن طه مثل قلبيك زيد ضارع لمصومته الواو في قوله ليليك ليست بدخلة في
البيت بل هي من عبارة المصنف اعطف مثال على مثال وهو ما غائب مبني
المفعول وقوله زيد غير منصرف العلمية ووزن الفعل مرفوع على أنه مفعول

ما لم يسم فاعله لقوله ليك وقوله ضارع فاعل فعل فاعل فاعل لا الشاعرا لما مر
 اليك بقوله ليك زيد اي على زيد حتى صيغة الجمل قول حرك السامع ان يسأل
 قال لا من يبيكه وجعل هذا السؤال المقدرا للحق فاجاب بقوله ضارع اي
 يبيكه ضارع اي عاجز عن خضوعه عند الخصومة فخذ فالفعل لذلك السؤال
 المقدر عليه واللام في قوله لخصومة بمعنى الوقت متعلق بقوله ضارع ان لم
 يعتمد بشئ لان الجار والمجرور يكتفي بالثمة الفعل اي يبيكه من يعجز عند
 الخصومة او بقوله يبيكه المقدر والمراد بالخصومة خصوصية غيره معناه
 خصوصية مع غيره وانما يبيكه وقت الخصومة لضعف حاله وقلة اخواته فان
 زيد كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء وقيل اللام للعلته ان زيد خصوصية
 غيره معه وفيه نظر لان الخصومة لا تصلح علته للبكاء بل العلة عجزه وقت
 خصوصية غيره اياه وكون زيد ظهير الضارعين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى
 الوقت على كلا التقديرين واجيب بان حمل اللام على العلة على تقدير ان يكون
 قوله لخصومة متعلقا بقوله ضارع لا بقوله يبيكه المقدر اي ضارع لاجل خصوصية
 غيره مع اي يبيكه من يعجز عند خصوصية غيره مع هذا البيت من كتاب سيبويه
 واخره ومختبط مما تنظم الطوائف قوله ومختبط عطف على ضارع اي يبيكه ضارع
 ومختبط وهو سائل العطايا من غير وسيلة وانما يبيكه مختبط لان زيد لا يملك
 السائلين من غير وسيلة وقوله مما تنظم الطوائف اي مما مثلك الحوادث ماله
 متعلق بقوله يبيكه المقدر او بقوله مختبط وكثرة من للسببية وما مصدرية
 والمضارع بمعنى حكاية حال ماضية والاطاحة هو الاهلاك والطوائف جمع
 مطيحة على خلاف القياس كلوا ثم جمع لتقته والقياس الطيمات والطيمات
 هي الحادثة المهلكة اي يبيكه مختبط لاجل اطاحة الطوائف ماله اي لاجل اهلاكه
 المهلكات ماله او متعلق بقوله ليك اي ليك زيد لاجل اطاحة الطوائف زيد
 اي لاجل اهلاك المهلكات زيد ومعنى البيت انه ينبغي ان يبكي على زيد كل ليل
 لا فاعله وكل فقير سائل احبته حوادث الزمان واهلكت ماله ولم يجد من يعجز
 فان زيد ناصر كل ذليل وجابر فقر كل فقير وقوله ووجوب عطف على قوله هو
 اي ويجوز حذف فاعله واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك فارجو
 اي مثل هذا الكلام وقوله احد مرفوع على انه فاعل فعل فاعل فاعل فاعل

استيجاراك وتقديره وان استيجارك احد من الشرين استيجارك
كل ما فسر فيه الحذف وفيما يجب فيه الحذف لئلا يلزم الجمع بين المفسر ومفسر
فان قيل فليكن الجمع بينهما كما في المفسر يأتي وأن وعطف البيان نحو رأيت
عنه ضربا الى اسناد ونحو قوله وفادينا ان يلا ابراهيم ونحو جاءني ابو الفضل زيد
قيل ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير للحذف وضم الجمع بين المفسر والمفسر
شبه ولم يصير هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر وحده وفاقلا يكون المفسر تفسيراً
للحذف ثم لما فرغ عز بحث حذف الفعل وحده شرع في بحث حذف الفعل
والفاعل جميعاً فقال وقد يحذفان معاً أي الفعل والفاعل لقيام قرينة نظيره
مثل نعم لمن قال لجار والمجر ووصفة نعم أي نعم الموقلة لمن قال او حال أي مثل نعم
موقلة لمن قال اقام زيد تقديره نعم قام زيد فحذف الفعل والفاعل بدلالة نعم
التي لتصديق ما سبق وحذف الجملة ههنا جائز لا واجب ونعم قرينة لاسد مسد
الجملة كذا قالوا ولقائل ان يقول ان سد الشيء مسد غيره قد يكون بان يفيد فائدة
كما في اقائه الزيدان ولا شك ان نعم تفيد فائدة الجملة المحذوفة فيكون السؤال
قرينة الحذف ونعم سادة مسد الحذف فينبغي ان يكون حذف الجملة ههنا
واجباً على ان الجملة لم تستعمل بعد حرف التصديق في موضع وذات المارة الوجوب
والجواب عنه ظاهر فليتأمل ثم لما فرغ عن بيان احكام الفاعل شرع في بيان
حكم آخره وهو الاضمار عند التنازع وذكر سائر احكام التنازع استطراداً فقال
واذا تنازع الفعلان اسما ظاهرا بعد أي بعد الفعلين قوله ظاهر مفعول
تنازع لان نازع متعد الى مفعولين نقول نازعته الثوب فيعدى تنازع الى
واحد فيكون من باب يتجاوزنا الثوب لا من باب تضارب زيد وقوله بعد هما
صفة ظاهر أي ظاهرا واقفا بعد هما وانما ذكر الفعلين لاصالة الفعل في العمل
والتنازع لا يختص بالفعل بل يجري في غيرهما من الصفات ايضا شوزيد ضارب
ومكرم عمر وابوبكر شريف وكرم ابوه وغير ذلك وهذا بيان لا قل ما يتحقق فيه
التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين بل يجري في اكثر منهما ايضا نحو ما جاء
في الصلوة الماثورة كما صليت وسليت وباركت ورحمت وترجمت على ابراهيم
فان هذه الخمسة تنازعت في على ابراهيم وانما قيل بالظاهر احترازاً عن المضمرة فان
التنازع لا يجري فيه بل يلحق بما يليه وليس فيه جواز اعمال كل واحد منهما فاذا

قلت ضربت واكرمت على صيغة التكلم وضرب واكرم على صيغة الغائب او ضربك
واكرمك على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين اتصل به ما يقتضيه ولا يمكن
اعمال احد هما فيما اتصل بالآخر لان المتصل يجب اتصاله بهما او بهما هو
كجزئية ولا يتصل بعامل آخر فلا يجوز في المتصل لم تجز في المنفصل طرد الباب
وانما قيل بقوله بعد هما لان الاسم الظاهر اذا كان متقدما او متوسطا يلحق
بالفعل الاول اذ يستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون فيه مجال نزاع
فلا يكون من هذا الباب كقولك زيداً ضربت واكرمت وضربت زيداً و
اكرمت فان قيل المتنازع لا يتحقق في تركيب ما عند احد لان البصريين ذهبوا
الى اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول وحذف المفعول ان استغنى عنه
ولا يظهر والكوفيون الى اعمال الاول واضمار الفاعل والمفعول في الثاني الا
ان يمنع مانع فيظهره على ما ياتي في المتن فكيف قال واذا تنازع الفعلان
الى آخره قيل المراد بالتنازع التنازع في القلب دون التركيب فيكون المعنى وقد
قصد توجه الفعلين الى اسم واحد في القلب دون التركيب والفاء في قوله فقد
يكون جواب اذا فعلى هذا يكون الفاء في قوله فان عملت للتفسير ويحتمل ان
يكون الفاء للتفسير والجزء محذوف فأتقن به واذا تنازع الفعلان ظاهر بعد هما
جازا اعمال كل واحد منهما وعلى هذا يكون الفاء في قوله فان عملت ايضاً للتفسير
ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير وجزاء الشرط قوله فان عملت الثاني الى آخره اي
وقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية اي فاعلية الاسم الظاهر وياء
النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اي في كونه فاعلا نحو ضربني واكرمني زيد
وقد يكون واقعا في المفعولية اي في مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا
نحو ضربت واكرمت زيداً وقد يكون واقعا في الفاعلية والمفعولية مختلفين
في الاقتضاء بان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والاخر مفعولية
معان نحو ضربني واكرمت زيداً وانتصاب قوله مختلفين على انه حال من الفعلين
المقدرين اللذين هما فاعل المصدر المضاف اليهما الدلول بالضمير
المستكن في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف
اي وقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية معا حال كون
الفعلين مختلفين في الاقتضاء فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك

المصدر فيفتح عامل الحال وصاحبها ولقائل ان يقول لو كان ذلك حالاً من
 الفعلين المقدرين وعامله المصدر والمداول بالضمير المستكن في قوله فقد
 يكون يلزم افعال الضمير العائد الى المصدر في الحال وصاحبها لان حاله رداً متنع
 ويمكن ان يجاب بان حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير فيكون
 حالاً من مفهوم الكلام وعامله المصدر والمفهوم من الكلام والحال يصح ان
 يكون عاملها معنوياً مفهوماً من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب
 افعال مفهوم الكلام لا من باب افعال الضمير ويمكن ان يقال انه خبر كان
 المحذوف اي ان كان الفعلان مختلفين عملاً بان كان احدهما واقعاً والاخر
 ناصباً وقوله ويختار البصريون بكسر الباء والقياس الفتح وكان الكسر لا يقع
 الفصل بين المنسوب الى المدينة وبين المنسوب الى البصرة بمعنى البحارة
 اي يختار النخلة المنسوبة الى البصرة افعال الثاني عطف على الجزاء المحذوف
 اي واذا تنازع الفعلان ظاهرهما بعد هما يجوز افعال كل منهما ويختار البصريون
 اي نخلة البصرة افعال الفعل الثاني مع تجوز افعال الاول فالاختلاف في الاختيار
 الاولوية دون الجواز واحتجوا بان الفعل الثاني اقرب الطالبيين الى المطلوب
 فهو على اخذ اقدروا بان افعال الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول
 هو خلاف الاصل اذ الاصل في المعمول ان يلي عامله وبإستفاضة الاستعمال
 على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء ومنه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه حيث
 اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول لقبل اقرؤه لاختيار ارضاء المفعول في الثاني عند
 افعال الاول ومنه قوله تعالى اتوني افرغ عكبر قطراً حيث اعمل الثاني اذ لو
 اعمل الاول لقبل افرغ لما من ومنه قول الشاعر ومكتامة كان متوقفاً
 جرى ثوبها واستشعرت لون مذ هب حيث اعمل الثاني والاقيل واستشعرت
 لما ذكرنا ومنه قول الآخر وقضى كل ذي دين فوق غزيره وغرة ممطول معنى
 غريمها حيث اعمل الثاني في كلا المصراعين اما في المصراع الاول فلانه لو
 عمل ذلك لقبل فوقاه لما فلنا واما في المصراع الثاني فلانه لو لا ذلك لقبل
 معنى هو غيرهما باظهار الضمير في معنى لانه صفة جرت على غير من هي له
 حيث وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم حيث استند اليه والصفة اذا جرت
 على غير من هي لها لم يوجب فيها ابراز الضمير اذ الم يضر على شريطة التفسير فلما لم يبرز

الصمير دل على انه قد عمل الثاني بخلاف ما لو كان الغريم معمولا لقوله معنى فانه
 لا يجب ابراز الضمير في مطلق لان وان كان صفة حرت على غير من هي له حيث
 وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم الا ان ضميره اضمير بشرطة التفسير لان
 الغريم تفسير لضميره فلا يجب فيه ابراز الضمير ويختار الكوفون اى نخاة
 الكوفة اعمال الفعل الاول مع تجوز اعمال الثاني واحتجوا بان الاول اسبق الطالبين
 فهو اولى باعطاء المطلوب وبان اعمال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر ولا
 كذا لك اعمال الاول فكان اولى ويقول امر القيس فلو انما السبعى لاد في معيته
 كفاني ولم اطلب قليلا من المال فان كفاني ولم اطلب تنازعاني قليل و
 عمل كفاني فيه حتى ارتفع بمر مع امكان اعمال الثاني وهو لم اطلب اذ لا تفاوت
 في النظم بين نصب قليل ورفع مع ارتكابه خلاف الاصل وهو حذف الفعل
 بالالتقاء فلو لا اعمال الاول مختار لما اختاره الشاعر اذ الفصيحة لا يختار الا
 الوجه المختار ولما اختاره دل على ان اعمال الاول هو المختار وجوابه يأتي في
 المتن ثم لما بين ان المختار اعمال الثاني عند البصريين واعمال الاول عند الكوفيين
 شرع في تفسير من ذهبهما وبين كيفية الاعمال فقال فان عملت الثاني
 الفاء للتفسير وانما بداء بتفسير اعمال الثاني لانه الاولى والاكثر استعمالا اى فاع
 عملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مقتضيا للفاعل
 او المفعول اضميرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل على وفق المظاهر
 اى على موافقة الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين في الافراد والتثنية والجمع
 والتذكير والتانيث نحو ضربتني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيد بن و
 ضربوني واكرمت الزيد بن وضربتني واكرمت هنداً وضرباني واكرمت هند بن
 وضربتني واكرمت هندات وقوله دون الحذف ظرف اضميرت اى دون
 حذف الفاعل لان حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله به ونحو
 الا اذا شد شي مسددا كما في ما جاءني الازيد وفي ضرب زيد على صيغة المجهول
 بخلاف الاضمار قبل الذكر فانه جائز في العمدة بشرط التفسير قل هو الله احد
 ونعم رجلا فان قيل لم يظهروا الفاعل في الاول عند اعمال الثاني لئلا يلزم الاضمار
 قبل الذكر وحذف الفاعل قيل لو اظهر ذلك لزم التكرار وهو قبيح فلا يصار
 اليه مع امكان الاضمار بخلاف الكسائي رحمه مفعول مطلق للفعل محذوف

أي يخالف بالأضمار دون الحذف خلافاً للكسائي فإنه يقول بحذف الفاعل
دون اضماره ثم راعى الاضمار قبل الذكر والجواب ان الاضمار قبل الذكر بشرط
التفسير في الجملة جائز نحو نعم رجلاً وقيل هو الله أحد بخلاف حذف الفاعل
بدون سد شيء مسد فانه لم يوجد في كلامهم اصلاً فان قيل قد جاء حذف
الفاعل بدون سد شيء مسد نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم
في الثاني وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما قام وما قعد الا ان انا حيث حذف الا انا
في الاول وهو الفاعل ونحو اضر بن من حيث حذف الفاعل وهو الواو ونحو اكرموا
القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظ التلا يلتقي ساكنان وان بقيت خطاً
لثلاث يلتبس الجمع بالواحد ونحو اطعمهم في يوم ذي مسغبة حيث حذف فاعل
للمصدر وقيل ان المصدر قاصر في العمل لا يجب فيه وجود الفاعل فقوله اطعمهم
في يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد لا من باب
حذف الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسبياً
بنسبياً والحذف في باب التنازع نسبياً منسياً ويظهر اثر الاختلاف بين القائلين
بالحذف في التثنية والجمع دون الواحد لكون الضمير بارزاً فيها ومستتراً
فيه فيقال في الاضمار ضرب ياني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون
وفي الحذف ضربني واكرمني الزيدان او الزيدون بخلاف ضربني واكرمني زيد
حيث لا يظهر اثر الخلاف فيه صورة بل معنى فان الفاعل في الفعل الاول مضمّر
مستتر عند القائلين بالاضمار وحذف عند القائلين بالحذف وقوله
وجاز جملة معترضة لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية اي وجاز اعمال الثاني
عند اقتضاء الاول الفاعل وقوله خلافاً للفراء مفعول مطلق اي يخالف
القول بالجواز خلافاً للفراء فانه منع جواز ذلك للزوم احد المحظورين الاضمار
قبل الذكر وحذف الفاعل وروي عن الفراء تشريك الرفعين والاضمار بعد
الاسم الظاهر كما في صورة تاخير الناصب يقال ضربني واكرمني زيد هو وضربني و
اكرمت زيد هو رواية المتن غير مشهورة عنه وقوله وحذفت المفعول عطف
على قوله اضرمت الفاعل اي وان اعلمت الثاني حذفت للمفعول ان قضى الاول
المفعول ان استغنى عنه هذا بشرط استغنى عن الجوامد لتقدم ما يغني عنه و
الحجاز والمجرور اعني عنه مفعول مالم يسهم فاعلمه اي حذفت للمفعول ان كانا

استغنى عنده بان لم يكن مفعولا لأفعال القلوب نحو ضربت وضربني زيد واعطيت
واعطاني زيد درهما لان المفعول فضيلة فلا ضرورة في اضممار قبل الذ كرفع
لذ كالتة الاسم الظاهر عليه وانما لم يذكر مثل هذا المفعول تحريزا عن سماجة
التكرار وانما يظهر ذلك تحريزا عن اضممار قبل الذ كفي الفضلة واما الاضممار
في قولهم ربه رجال افشاد ولا ظهرت اى وان لم يستغن عنه اى وان كان محال
يستغن عنه بان كان مفعولا ثانيا من باب علمت وكان الاول مذكورا لظهور
المفعول نحو حسبتى منطلقا وحسبت زيدا متعلقا فان حسبتى وحسبت
لما تنازعا في منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت وجب اظهار مفعول حسبتى
وهو منطلقا الاول لئلا يلزم الاقتصار على احد المفعولين ثم كما فرغ عن تفسير
مذهب البصريين وبيان كيفية اعمال الفعل الثاني شرع في تفسير مذهب
الكوفيين وبيان كيفية اعمال الفعل الاول فقال وان علمت الاول عطفت على
الشرطية السابقة وهي قوله فان علمت الثاني اى وان علمت الفعل الاول كما
راي الكوفيين سواء كان مقتضى الفاعل او المفعول اضمرت لفاعل في الفعل
الثاني اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر با الاتفاق نحو ضربت وضربني زيد
وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين واضمرت المفعول
ايضا في الفعل الثاني اذا اقتضى المفعول على القول المختار على وفق الظاهر
نحو ضربني وضربت زيدا وضربني وضربت زيدا وضربني وضربت زيدا
وانما اضمم المفعول في الثاني لان اضمماره ليس قبل الذ كالتعلق الاسم الظاهر
بالفعل الاول وهو مقدم على ما يضر في الفعل الثاني حكما فلا يجذف مع
امكان اضمماره الا ان يمنع مانع فظهر استثناء مفرغ اى اضمرت المفعول
على المختار في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضممار فيجئئذ وجب
اظهار المفعول وهو ما اذا كان مفعولا ثانيا من باب علمت مع ذكر المفعول
الاول غير الاول غير مطابق للظاهر مثل حسبتى وحسبتى ما متعلقين الزيدان
منطلقا فان حسبتى وحسبتى تنازعا في منطلقا فاعمل الاولى وهو حسبتى
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضر المفعول الاول في حسبتى
واظهر الثاني وهو منطلقين لما منع يمنع اضمماره وهو انه لو اضمم مفرقا خالف من
هو له وهو المفعول الاول وذا خير جائز لوجوب الحال وانما وهما فيما صدق عليه

في هذا الباب ولو اضمر مشني خالف المعاد وهو قوله منطلقا فلما امتنع الاضمار
 وجب اظهاره وان كان مطابقا لظاهر يضم نحو حسبني وحسبته اياه زيد
 منطلقا كما فرغ من ذلك شرع في جواب ما تمسك به الكوفيون يقول امر
 القيس من ان كفا في ولم اطلب تنازعا في قليل واعمل كفا في فقال وقول
 امر القيس فلما اسعي لادني معيشة * كفا في ولم اطلب قليل من المال *
 ليس منه القول بمعنى القول اي مقوله ليس من باب التنازع لفساد المعنى له
 لاجل فساد معنى البيت على تقدير توجههما الى قليل من المال حيث يلزم التناقض
 وخلاف المقصود لان كلمة لو يجعل المثبت من شرطه وجزائه وما عطف على
 احدهما منفيًا والمنفي من كل واحد من ذلك مثبت فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك
 فالأكرمان منفيان واذا قلت لو لم تكرمني لم اكرمتك فالأكرمان مثبتان
 فعلى هذا قوله فلما اسعي لادني معيشة يستلزم انتفاء سعيرة لادني معيشة
 اي انتفاء طلبه لقليل من المال لانه مثبت وقع في سياق لو وكذا قوله كفا في
 قليل من المال يستلزم انتفاء كفاية قليل من المال فلو كان قوله ولم اطلب
 متوجها الى قليل من المال كما زعموا يستلزم كونه طالبا لقليل من المال لانه
 صار مثبتا بالعطف على جزاء لو فيلزم من المصراع الاول ان لا يكون طالبا
 لقليل من المال ومن الثاني ان يكون طالبا له وهو تناقض بين وكذا يلزم من
 الاول انتفاء كفاية قليل من المال ومن الثاني ثبوت طلبه وهو غير مقصود
 ثبت ان الفعل الثاني غير متوجه الى ما توجه اليه الفعل الاول بل الاول متوجه
 الى قليل من المال والثاني متوجه الى الجهد المؤثر الجهد وبذلك لا لة البيت الثاني
 وهو قوله * ولكنما اسعي لجهد مؤثر * وقد يدل الجهد المؤثر امثالي * فيكون
 المعنى لو ثبت سعي لادني معيشة كفا في قليل من المال ولم اطلب الجهد المؤثر
 ولكنما اسعي لجهد مؤثر فلا يكون من باب التنازع اذ شرطه ان يكون الفعلان
 متوجهين الى شيء واحد قال الفارسي الواو في قوله فلم اطلب للمحال دون العطف
 فلا يصح الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا خلاف المقصود ويكون المعنى
 ما ثبت سعي لادني معيشة وما كفا في قليل من المال والمحال اني لم اطلب قليلا
 من المال فيكون من باب التنازع باعمال الاول وفيه نظر لان المال قيد العامل
 فيستلزم كون الشرط متروكا للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك

لتحقق السعي لا دنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقا سواء طلبه اوله
 يطلبه نعم يمتن ان يكون البيت من هذا الباب باعمال الاول وحذف المفعول
 من الثاني على غير المختار ان كان قوله ولم اطلب اعطفا على مجموع الجملة الشرطية
 دون الجزاء او كان اعتراضا حيث لا يكون حينئذ في سياق لو فلا يصير مثبتا
 فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امرء القيس مبتدأ وقوله
 ليس منه خبره وقوله كفاية في البيت جواب لو وفي الكفاية بدل من قول امرء القيس
 وبإضافة الفساد الى المعنى إضافة المصدر الى الفاعل مثله الصنف لما اخرج مفعول
 ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على جهة قيامه به شرعا في تعريفه مجرد
 على حذف فقال مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل لم يترك فاعله وانما لم
 يفصل بينهما كما فصل البتداء لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين
 فاعلا لكل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه كلمة كل لبيان الاطراد فلا
 يكون ذكره ههنا مستنكرا وقوله حذف فاعله صفة مفعول وهو تأكيد للضمير
 المستتر في قيم اى واقيم ذلك للمفعول مقام الفاعل وانما اكد لئلا يتوهم اسناد
 اقيم الى قوله مقامه فان قيل هذا المحذوف صادق على الربيع في قولهم انبت الربيع
 البقل حيث كان في الاصل مفعولا فيه اى انبت الله البقل وقت الربيع فهو مفعول
 حذف فاعله واقيم هو مقامه قيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا
 لصدق حذف الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول حذف فاعله ثم لما فرغ
 عن تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرعا في بيان شرطه فقال بشرطه اى شرط
 مفعول ما لم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل وصيغة الصفة
 الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل
 وغيرهما ما بنى للمفعول قيل في الكلام حذف معطوف اى الى فعل او يفعل ونحوهما
 ما بنى للمفعول او يقال المراد بقوله فعل ويفعل مجردا للفظ واللفظ لا ذاريد به مجرد
 للفظ يكون علما والعلم يعبر تاويله بصفة اشتهر بمسماه بها كافي لكل فرعون
 موسى اى لكل جبار عادل والصفة المشتهرة لشمى فعل ويفعل كونه ماضيا
 مجهولا ومضارعا مجهولا او كونه صيغة البنى للمفعول فيكون المعنى ان تغير
 صيغة الفعل الى الماضى المجهول والمضارع المجهول او ان تغير صيغة الفعل
 البنى للفاعل الى صيغة الفعل البنى للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول

ما لم يسم فاعله موهيا بان كل مفعول صالح لاقامته مقام الفاعل شرعي في
 بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع فقال ولا يقع المفعول الثاني
 من باب علمت مقام الفاعل لان المفعول الثاني مسند الى المفعول الاول
 اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون
 كلا الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد فان ضرب وان كان مسندا
 او مسندا اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام وكذا لا يقع المفعول الثالث
 من باب علمت مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت
 في كونه مسندا وكذا ثاني مقامي له عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه
 بخلاف اعلمت زيد هذا ذاهبة والمفعول له والمفعول معه كذلك اي
 المفعول له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من
 باب علمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما الاول فلان المفعول له جواب
 لم ويبطل السؤال عن اللمية قبل تمام الحكم وفيه نظر لان هذا الدليل يوجب
 ان لا يجوز اقامة المفعول له بعد اظهار اللام ايضا لان جواب لم وقد جاز ذلك
 بالاتفاق يقال ضرب العاديب وما يقال لا نسلم انه بعد اظهار اللام جواب
 لم ففيم وهاء لا يخفى لان المفعول له بلا لام انما يقع جوابا للام لكونه صالحا للجواب
 للمر ولا يتفاوت تلك الصلاحية بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب
 يصح جوابا لمن قال ضربت كما ان تاذيبا يصلح لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا
 بالبرهان وتعلل بعض الشارحين بازاء النصب فيما قصدت عليه مشعرا بالعلية
 فلو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية وفيه نظر لان يلزم من
 هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة تشعير بالعلية وليس الامر كذلك بل المنع
 مطلق ولا هذا الدليل يقتضي امتناع اقامة الطرف ايضا لان النصب فيما
 قصد ظرفية مشعير بالطرفية فلو اقيم مقام الفاعل فالتنصب والاشعار
 وقد صح ذلك يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو اسند
 اليه الفعل فلا يخلو اما ان يحذف الواو عند اسناد الفعل اليه لم لا فاحذف
 يتغير ماهية المفعول معه ويخرج عن كونه مفعولا معه وان لم يحذف يمتنع
 الاسناد اليه اذ الواو يمنع الاسناد اليه ثم كما بين المقاميل التي لا يقع موقع
 الفاعل شرعي في بيان ما يقع موقعه فقال واذا وجد المفعول به بلا واسطة في

يتحقق السعي لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقا سواء طلبه او لم
 يطلبه نعم يمكن ان يكون البيت من هذا الباب باعمال الاول وحذف المفعول
 من الثاني على غير المختار ان كان قوله ولم اطلب عطفا على مجموع الجملة الشرطية
 دون الجزاء او كان اعتراضا حيث لا يكون حينئذ في سياق لو فلا يصير مثبتا
 فلا يفسد المعنى فاذا انفرد هذا فاعلم ان قوله وقول امرء القيس مبتدأ ومفعول
 ليس منه خبره وقوله كفاية في البيت جواب لو وفي الكفاية بدل من قول امرء القيس
 باضافة الفساد الى المعنى اضافة المصدر الى الفاعل ثم المصنف لما خرج مفعول
 ما لم يسم فاعله عز تعريف الفاعل بقوله على جسة قياسه به شرع في تعريفه بجدة
 على حذف فقال مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل لم يذكر فاعله وانما لما
 يفصل بينهما كما فصل المبتدأ لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض الثوريين
 فاعلا لكل مفعول حذف فاعله واقم هو مقام كلمة كل لبيان الاطراد فلا
 يكون ذكره ههنا مستنكرا وقوله حذف فاعله صفة مفعول وهو تأكيد للضمير
 المستتر في اقيم اى واقم ذلك للمفعول مقام الفاعل وانما اكد لئلا يتوهم اسناد
 اقيم الى قوله بمقامه فان قيل هذا المحذوف صادق على الربيع في قولهم انبت الربيع
 البقل حيث كان في الاصل مفعولا في اى انبت الله البقل وقت الربيع فهو مفعول
 حذف فاعله واقم هو مقامه قيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا
 لصدق جد الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول حذف فاعله ثم لما فرغ
 عز تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال وشرطه اى شرط
 مفعول ما لم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل وصيغة الصفة
 الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو اقبل واستقبل
 وغيرهما ما بنى للمفعول قيل في الكلام حذف معطوف اى الى فعل او يفعل وبشرهما
 ما بنى للمفعول او يقال المراد بقوله فعل ويقبل بجى واللفظ واللفظ اذا ريد به مجرد
 اللفظ يكون علما والعلم يعبر تاويله بصفة اشتهر بماء بها كما في لكل فرعون
 موسى اى لكل خيار عادل والصفة المشتهرة لثبتي فعل ويفعل كونه ماضيا
 مجهولا ومضارعا مجهولا او كونه صيغة المبني للمفعول فيكون المعنى ان تغير
 صيغة الفعل الى الماضى المجهول والمضارع المجهول او ان تغير صيغة الفعل
 المبني للفاعل الى صيغة الفعل المبني للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول

ما لم يسم فاعله موهمايان كل مفعول صالح لا قامته مقام الفاعل شرعي في
 بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع فقال ولا يقع المفعول الثاني
 من باب علمت مقام الفاعل لان المفعول الثاني مسند الى المفعول الاول
 اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه مقامه كونه
 كالا اسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد فان ضرب وان كان مسندا
 او مسندا اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام وكذا لا يقع المفعول الثالث
 من باب علمت مقام الفاعل لان حكم حكم المفعول الثاني من باب علمت
 في كونه مسندا وكذا ثاني مقاميله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه
 بخلاف اعلمت زيد هذا ذهبة والمفعول له والمفعول معه كذلك اي
 المفعول له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من
 باب علمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما الاول فلان المفعول له جواب
 لم ويبطل السؤال عن اللزمية قبل تمام الحكم وفيه نظر لان هذا الدليل يوجب
 ان لا يجوز اقامة المفعول له بعد اظهار اللام ايضا لانه جواب لم وقد جاز ذلك
 بالا اتفاق يقال ضرب الناديب وما يقال لا نسلم انه بعد اظهار اللام جواب
 لم فغير وهاء لا يخفى لان المفعول له بلا لام انما يقع جوابا لانه كونه صالحا للجواب
 لزم ولا يتفاوت تلك الصلاحية بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب
 يصح جوابا لمن قال ضربت كما ان تاذيبا يصلح لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا
 بالبرهان وعمل بعض الشارحين بازالتصيب فيما قصد عليه من مشعر بالعلية
 فلو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية وفيه نظر لانه يلزم من
 هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة تشعر بالعلية وليس الامر كذلك بل المنع
 مطلق ولان هذا الدليل يقتضي امتناع اقامة الظرف ايضا لان التصيب فيما
 قصد ظرفية مشعر بالظرفية فلو اقيم مقام الفاعل فالتصيب والاشعار
 وقد صح ذلك يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو اسند
 اليه الفعل فلا يخلو اما ان يحذف الواو عند اسناد الفعل اليه ام لا فان حذف
 يتغير ماهية المفعول معه ويخرج عن كونه مفعولا معه وان لم يحذف يمتنع
 الاسناد اليه اذ الواو يمتنع الاسناد اليه ثم كما بين المقاميل التي لا يقع موقع
 الفاعل شرع في بيان ما يقع موقعه فقال واذا وجد المفعول به بلا واسطة في

الكلام مع غيره من سائر المفاعيل التي تقع موقعة وهي المفعول المطلق الذي
ليس للتأكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول بواسطة حرف جر معين له
أي تعين المفعول به لا قامت مقام الفاعل أي لاستناد الفعل اليه وإنما يعين له
لأن الفعل المجهول بني له واستند اليه حقيقة وإلى غيره من الماديات مجازاً و
لا يصار إلى غير الحقيقة مع إمكانها فإن قيل لا يترجى المفعول المطلق والزمان
على المفعول به باعتبار أن كل واحد منهما جزء من لول الفعل لأن الفعل يتختم
للمصدر والزمان وكذا المكان باعتبار أنه مستلزم من لول الفعل لأن كل مصدر
يستلزم المكان بخلاف المفعول به فإنه مقتضى من لول من حيث المصدر
يقتضي المحل من جهة الوقوع عليه ويستلزمه فإن الضرب في ضربت زيد
مثلاً وان استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل لكن باعتبار
المصدرية بل باعتبار الصفة التعديّة فإن نفس المصدر يمكن أن يكون بدون
المفعول به كالقيام والنعوذ وغيرهما من المصادق اللازمة فثبت أن احتياج
الفعل إلى هذه المفاعيل أشد من احتياجه إلى المفعول به فلم لا يترجى هي عليه
قيل إنما يترجى هي عليه لأن الفعل المجهول غير مبني لواحد من هذه المفاعيل فكان
واجباً عليها ولذلك تقول ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً
داؤه فتعين زيد الفاعل للتعليل وهذا تعليل على التمثيل المذكور لأنه إذا قيل
تقول كذا فتعين زيد فكانه كان مثاله كذا لأنه تعين فيه زيد كما توى مع وجود غيره
من المفاعيل التي تصلح للإقامة فإن قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله أمام
الأمير ظرف مكان وقوله ضرباً شديداً مفعول مطلق للنسوع باعتبار
الصفة وقوله في دأوه مفعول به بواسطة حرف الجر مع أن المفعول به بلا واسطة
حرف جر أقوم مقام الفاعل ولغائيل أن يقول أن قوله في الدأوه مفعول به بواسطة
حرف الجر على اصطلاح الجمهور وأما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث
جعل تقديره في شرط نصب المفعول فيه لا شرط نفس المفعول فيه فيلزم تكرار
نظير ظرف المكان وترتد نظير للمفعول به بالواسطة وإيضاً أنه كلام المصنف
غير مستظم فإن قوله إذا وجد وقوله تعين وقوله يقول أمور مستقلة وقوله فتعين
أي ما ضل الله لأن يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى يوم ينظر
في الصور فقريه سن في السموات والأرض فإن لم يكن تامّة لا ناقصة أي فإن لم

يوجد المفعول بلا واسطة في الكلام فالجميع سواء اى فجميع الفاعيل مستوية
في القامة لا استواء الجميع في عدم بناء الفعل المجهول له وكون الاسناد اليه هجاء
فان قيل في كلام الشيخ نوع اشكال وهو انه لو اريد جميع الفاعيل مع مفعول به
لا يستقيم لا يثبت على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ماسوى المفعول به ففيه سواء
مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد قيل المراد وان لم يوجد المفعول به فجميع ماسواه
سواء في جواز القامة وعند وجوده كانت سواء في عدم جواز القامة او يقال
المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يدكر في التركيب المذكور من الفاعيل سواء
وان وجد فجميع ما يدكر منها فيه ليس بسواء لترجح المفعول به ولو قال والا فاللواتي
سواء لكان اخصر لترك فعل الشرط واوضح لان لفظ الجميع يؤم خلافا المقصود
على ما عرف والمفعول الاول من مفعولي باب اعطيت والمراد بباب اعطيت كل
فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول كسوت اى المفعول الاول
الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى من المفعول الثاني
باقامته مقام الفاعل لان المفعول الاول من اعطيت زيد درهما فيه معنى الفاعلية
اذ هو عايط اى اخذ وكذا المفعول الاول من كسوت زيد خبيرة فيه معنى الفاعلية اذ هو
مكتسب وفي الثاني منهما معنى المفعولية لانه ماخوذ مكتسب ومافيه معنى الفاعلية
فهو انسب واليق باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند اللبس نحو اعطى زيد
عمرا فان كل واحد من مفعوليه يصلح ان يكون اخذ وماخوذا بخلاف اعطيت
زيدا درهما فان الثاني لا يصلح ان يكون اخذ بل تعين لكونه ماخوذا فلا لبس في
قامته ثم كما فرغ غرض بحث الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله شرع في بحث البتد
الخبر فقال ومنها البتد والخبر مبتدئ ومتقدم الخبر والجملة عطف على قوله
حسب الفاعل اى من الرفوعات المبتدئ والخبر انشأ الضمير ههنا لتأنيث العايد وذكر
ثم لتذكير الخبر وفي بعض النسخ ومنه المبتدئ والخبر اى وما اشتمل على علم
فاعلية المبتدئ والخبر وفي بعض النسخ المبتدئ والخبر فعلى هذا يكون المبتدئ
بتدء محذوف والخبر اى ومنها المبتدئ والخبر او ومنها انما حذف الخبر لكتفاء
بأذكر في الفاعل ولذلك حذف ذلك في سائر الرفوعات الا تية وانما جمع المبتدئ
الخبر في فصل واحد لكان التلازم بينهما على ما هو الاصل اذا الاصل فيهما
اذا كرر اى اذكر الاخر اما حذف احدهما فاختلاف الاصل ولا يفترا كما هي كون

عاملها معنويا وغير ذلك فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية وقوله
 المبتدأ مبتدأ وهو ضمير الفصل لا محل له من الاعراب وقوله الاسم خبر وقوله
 المجرد صفة الاسم وقوله عن العوامل متعلق بالمجرد وقوله اللفظية صفة العوامل
 اي العوامل النسوية الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات
 الى الكليات وعلى الاول يكون اللفظ بمعنى التلفظ اي العوامل النسوية الى
 تلفظ اللفظ ذلك العوامل فيكون العوامل ملفوظة وعلى الثاني بمعنى المنزلة
 اي العوامل النسوية الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة كلية والعوامل
 بعض جزئياتها وفي قيد الاسم احتراز عن الفعل فانه لا يقع مبتدأ والراد
 بالاسم اسم من ان يكون اسما لفظا او تقديرا قيد خل في نحو سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
 أُنذِرْتُمْ أَمْ لَا تُنذِرْتُمْ وَسَمِعَ بِالْمُعِينِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَنْهَى عَنْ ذَنْبِهِ
 منطلق وفي قيد المجرد عن العوامل اللفظية احتراز عن الاسم الذي يندخر فيه
 عامل لفظي وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يقصرها بآيات كان وان علت
 كما فسرنا العلامة مترجما لله ان يمشي في الفصل كنه حرف المبتدأ ووجه
 فيها محوى ان يطلق بخلاف جاز الله حيث قصد بيان ما هو المشترك بين المبتدأ
 والخبر فأنزلها الاسمان المجردان عن عوامل اللفظية للاسناد والمشاركة بينهما
 المجرد عن العوامل التي من شأنها ان تدخل عليه ما وهي الابواب الثلاثة وفروعها
 ليس الا ولا يرد على المصنف قولهم بحسبك فاعلم فان قولهم بحسبك مبتدأ
 وليس بمجرد عن مطلق العوامل اللفظية لان الياء زائدة والحروف الزوائد مما لا
 يعتد به وقوله مسند اليه حال من الضمير المستكن في قوله المجرد والجار والمجرور
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسند وهو تفاعل لانه حال معتمد على ذي الخلق
 وفيه احتراز عن خبر المبتدأ والقسم الثاني من المبتدأ فانه خارج من هذا
 القسم فان قيل ما الرأى بضمير الفصل في حد المبتدأ والخبر دون حد المفاعل
 ومفعول ما لم يسم فاعله قيل انفي في بعض النسخ ودل على الاستفاد من المقام
 لكان الاطراد والانعكاس وصريح بذلك في بعضهم ليكون صورة التصريح بالمراد
 على صورة الاكتفاء وقيل صرح بالحصر هنا وداعى من ثم ان اسم المفاعل مبتدأ
 وفاعله سب مسند الخبر كقائمة الزيدان لان مسند به لا مسند اليه ولا لاسم
 صفة وانعته بعد حرف النفي والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفصل يقتضي

قصر الخبر على المبتدأ دون العكس فاذا قلت زيد هو المنطلق كان الانطلاق
 مقصورا على زيد لان زيدا مقصورا على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرد
 عن العوامل اللفظية المستند اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام
 مقصورا على المبتدأ مقصورا على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا
 يحصل بضمير الفصل رد زعمه لان الاسم المذكور والصفة المذكورة مبتدأ
 بلا خلاف واجيب بانه قد يجيء لقصر المبتدأ على الخبر كما يقال الكرم هو التقوى
 ومنه قوله تعالى **وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** أي أولئك هم المقصرون على الفلاح
 منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتدأ مقصورا على الاسم
 المذكور والصفة فلا يكون المبتدأ غيره فيحصل به رد زعمه فان قيل التجريد
 عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن الثياب
 يقتضي سبق وجود الثياب ولم يوجد في المبتدأ عامل قط قيل سلمنا ذلك لكن قد
 ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحفار ضيق فم الركيزة والركيزة البير و
 قولك سحبان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى **أَمْثَلْنَا**
أَثْنَتَيْنِ وَأَخْيَيْنَا أَثْنَتَيْنِ بتسمية العدم الاصلي امارة وههنا من هذا القبيل
 فان قيل التجريد نفي الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل لا الاستغراق فيكون
 المعنى المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكل نفي العموم
 كقولك لم يبق كل انسان لا عموم النفي كقولك كل انسان لم يبق وقد عرفت ان نفي
 العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد نفي الحكم
 عن جملة افراده فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن
 شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قيل هذا انما يرا اذا
 كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول
 واذا النسبة ايجابية كقولك الجماد لا حي واثبات التجريد عن جميع العوامل بان
 لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لان نفي العموم فيكون المعنى هو لا اسم الذي
 لم يوجد فيه عامل لفظي او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط فيفيد
 نفي العموم ونفي العموم يحتمل شمول العدم والافتراق فتعين احد هما وهو شمول
 العدم بالدليل الخارجي كما في قوله تعالى **إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَنَّانٍ فُجُورٍ** وإن الله لا
 يحب كل فاكشتم ولا قطع كل حاكف ذلك الدليل ههنا شهرة الاصطلاح على

ان المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه عايل لفظي ويمكن ان يقال الاسم في قوله
 العوامل الخمسة دون الاستعراق فيبطل معنى الجمعية اي المبتدأ هو الاسم
 المجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكرنا أصلاً وقوله أو الصفة عطف
 على قوله الاسم اي المبتدأ هو الاسم المذكور أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي
 أو الف الاستفهام والمراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 بالجاردي غيرها كالنسوب نحو ما قرنتي اخوك وإنما قيد الصفة بكونها واقعة
 بعد هي ليحصل الاعتماد وفيه احتراز عن قولك قائم زيد فإن الصفة ليست
 بمبتدأة لعدم الاعتماد خلافاً للاختصاص والكوفيين وكلمة ولمنع الخلط دون
 الجمع وليست للشك والتشكيك فلا ينافي التعريف او هي لتقسيم المحدث
 دون الحد وضابطة تقسيم الحد ودان يذكروني صدر الحد ما يتناول كلا
 القسمين وهنا كذا لك فان قوله الاسم يتناول كلا القسمين اذ المراد بالاسم ما
 هو قسم الفعل كمدل عليه كادام الصنف في شرحه لا قسم الصفة كما زعم بعض
 الشارحين فان قيل ان اريد به قسم الفعل لا يحصل التقابل بين القسمين لظهور
 ان المراد قسم الصفة ليعمل التقابل قيل التقابل بين القسمين يحصل
 بالنظر الى المجموع او بقوله مسند اليه فان المبتدأ في القسم الاول مسند اليه وفي
 الثاني مسند اليه ولا يصح ان يراد قسم الصفة لان يزيد حيث ان تقسيم الحد اذ ليس
 في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وقوله رافعة حال من ضمير الواقعة
 اي حال كون تلك الصفة رافعة لظاهر بان كانت الصفة مفردة والظاهر
 الذي بعد هاشي او مجموعاً وانما قيد بالظاهر اجتزاً عن الصفة الواقعة لظهور
 نحو اوائمان الزيدان فانها رافعة لضمير عائلي الزيدان ولو كانت رافعة للظاهر
 لم يجز تشبيهها بالمعارف ان رافع الفاعل اذ اقدم عليه لا يشي ولا يجمع فكانت خبراً
 ليس الا فان قيل يخرج من هذا الحد مثل قائم انما فان الصفة رافعة للضمير
 مع انها مبتدأة قيل المراد بالظاهر معناه اللغوي وهو خلاف المستوفى فلا يخرج
 ذلك فان قيل الصفة الواقعة بعد هل الاستفهامية الرافعة للظاهر مبتدأة
 بالاعتماد على هل الاستفهامية نحو هل قائم زيد فلو قال بعد حرف النفي
 الاستفهام لكان اشمل قيل الصفة الواقعة بعد هل تختلفوا في ابتداء قال
 بعضهم انها مبتدأة وقال بعضهم انها خبر فالمصنف اختار الاول كان ذكره الف

است
 ابتداء

لاصالتها وان اختار الثاني كان ذكرها تقييدا واحترازا عن هل فان قيل البسطة
 الواقعة بعد لام الموصول الواقعة للظاهر مبتدأة ايضا بالاعية اذ على الموصول
 نحو قائم ابو زيد فلو قال بعد حرف النفي او الف لاستفهام اولام الموصول
 كان اشمل قيل انما لم يعتد بوقوع الصفة بعد لام الموصول لان هذا القسم من
 المبتدأ ضروري يصار اليه لعدم وجه آخر ولا ضرورة ههنا للزوم اعراب الصلته
 باعراب اللام الموصولة كاعراب ما بعد الا بمعنى غير باعراب توضيح ان حرف الاعراب
 ان يكون على الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف
 لا يحمل الاعراب نقل اعرابها الى صلته فاعربت باعرابها عازية كما ان الاسمية
 الكائنة بمعنى غير لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى ما بعد ها فاعرب
 باعرابها عازية مثل زيد قائم مثال القسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان
 مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد
 الف لاستفهام فالصفة في هذين المثالين مبتدأة وليس بمسند اليها و
 الزيدان فاعلها الساد مسند الخبر في تمام الجملة فان طابقت مفرداى فان
 واقعة الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف لاستفهام اسمها مفردا واقعا
 بعد ها بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع بعد ها مفردين جازا الامر ان
 احدهما كوز الصفة مبتدأة وما بعد ها فاعلها الساد مسند الخبر في تمام الجملة
 والثاني كون الصفة خبرا وما بعد ها مبتدأ بخلاف ما اذا طابقت مثني او
 مجموعا نحو قائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا
 فان قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجه آخر فلما
 جاز وجه آخر انتفت الضرورة قيل الضرورة ههنا على تقدير مخصوص لا مطلقا
 وهو على تقدير جعل الاسم الظاهر فاعلا لانك اذا جعلت الاسم الظاهر فاعلا
 فلا وجه في الصفة سوى رفعها على الابتدأ فحققت الضرورة فان قيل اعتبر
 منع تاخير المبتدأ في تحوزيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يجز يبتدأ وجهان
 ولم يعتد بالالتباس ههنا وجوز الوجهان ولا بد من بيان الفرق بين جميع صور
 الالتباس وجوز الوجهين قيل الفرق بينهما قد ذكرنا من قبل وهو ان احد الوجهين
 ان كان على خلاف الأصل فنقص ما يتجلف الاصل فليتبس بمنع الالتباس اذا
 السامع يحكم بما هو الاصل السابق ذهني اليه ولا يتامل ولا يستفهم فيجمل بالمقصود

٢
 الا

ملاحظة على الموصول

المؤمن والكافر إذا وصف بالمؤمن صار مخصوصاً وحصل فيه نوع
 تعيين وأرجل في الدار أم أمانة فان قوله أرجل مبتدأ وتخصص بالعالم بثبوت
 الخبر لا حد الجنسين عند التكلم لأن أم المتصلة للعادلة للفترة للسؤال
 عن التبعين بعد العلم بثبوت الخبر لا حد هما عند فاذ كان الخبر معلوماً
 صار بمنزلة الصفة إذا الصفة من شأنها أن تكون معلومة للسامع قبل
 اجرائها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه أن يكون مجهولاً قبل
 اجرائه على الخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها أخبار والأخبار بعد
 العلم بها صفات فصار المبتدأ كأنه تخصص بالصفة وقيل نظراً لأنه يلزم
 من هذا امتناع أرجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظ أم التي تدل على
 ثبوت الخبر لا حد هما عند التكلم فالأولى أن يقول المجوز لذلك وقوعها في
 سياق الاستفهام وذلك لأن النكرة في سياقها في تأويل المعرفة إذ المعنى هذا
 الجنس في الدار أم ذلك الجنس وليس المراد واحداً بعينه أو لا بعينه كذا في
 العباب وما أحد خير منك فان قوله أحد مبتدأ وعند بني تميم تخصص بصفة
 العموم لأن النكرة في سياق النفي تعم وقيل نظراً لأنه جمع بين الضدين لأن معنى
 العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل التخصص مع العموم وكيف يوصف
 باللفظ الواحد بالخصوص والعموم جميعاً وأجيب إنما يلزم الجمع بين الضدين
 لو اريد بالتخصيص هو التفرد الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك
 بل المراد تقليل السيوع والأهكام الحاصل في النكرات وهنا كذلك لأنه لما نفى
 عن كل واحد من جميع الناس أن يكون خبراً من المخاطب لم يبق السامع استثناءه
 لأن الاستثناء إنما يكون إذا أراد واحداً من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على
 السامع أن ذلك الواحد من هو بالتخصيص ههنا يحصل بالعموم بهذا الطريق
 فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم هذا التمثيل للمبتدأ على مذهب بني
 تميم لأن ما ولا المشبهتين باليمن لا يعلان عندهم على ما عرف وشرأهر إذا
 فان قوله شر مبتدأ وتخصص بالصفة المقدرة تقديره شر عظيم أهر الكلب
 شر خبير وذلك لأن الثبوت فيه للتعظيم فيدل على صفة أو تخصيص بكونه
 فأعلا في المعنى حيث كان في الأصل أهر شرأهر فيجعل شرأهر من الضمير المستتر
 في أهر والبدل من الفاعل فاعل معنى ثم قدّم ليفيد التحصيل لأن تقديره ما

التأخير بوجوب المحصر فيكون المعنى ما ههنا باب الاشراف اما قدروا التقدير
 التأخير مع انه وجب بعيد عن الفهم لصعوبة تصحيح وقوع النكرة مبتدأ وقد علم
 ان المهر للكلب بالتباح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون الجاني حبيبا او تاجرا
 او محبدا بخير مشقة وقد يكون شرا بان يكون الجاني لصا او عدوا والمهر له بباح
 غير معتاد يتشاور به ويخشى منه السوء وهذا لا يكون الا شرا فاعلى الاول يصح
 القصر بالنسبة الى الخبر وعلى الثاني لا يصح القصر لانه لا يكون الا شرا فقد
 الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لاحقير اهر ذاناب وهذا اعلى
 قول من قال بان التقيد بالوصف يدل على نفي ما عداه فخور رجل طويل جاني
 معناه لا قصير وقيل ان هذا القول انما يتكلم به الحرب اذا سمعوا هير كلبي
 وقتلا لا يفر في مثله الا السوء فكان مورده هير يتشاور به ويخشى منه
 السوء والمراد بدي باب الكلب وفي الدار رجل فان قوله رجل مبتدأ ومخصص
 به قد يراد الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لا نرا فيل في الدار علم ان ما بعده
 موصوف باستقراره في الدار فكانه مخصص بالصفت بخلاف نحو قائم رجل فانه
 لم يتعين لكونه حكما لجاز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدل لامته فلو قلنا بانه خبر
 يلزم الالتباس فلم يجز ذلك وفيه نظر حيث يصح اقامة رجل مع ان هذا الالتباس
 موجود فيه وسلام عليك فان قوله سلام مبتدأ ومخصص بكونه منسوبا الى
 المتكلم اذ معناه سلمت سلاما عليك فحذف فعله كما حذف افعال المصاد
 فصار سلاما عليك فعدل من النصب الى الرفع لقصد الاستقرار والدوام
 في الداء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما
 عليك لان سلمت معناه قلت سلام عليك كما ان سلمت معناه قلت سبحان
 الله وليت قلت ليك فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك
 في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتدأ ومنكر فاحتاج في تخصيصه الى تقدير
 آخر مثله وذلك الى تقدير آخر مثله الى ما لا يتناهي فيلزم التسلسل وانزعت
 ان تخصيصه لكونه في معنى سلمت سلاما عليك الاول لزم الدور حيث يحتاج
 سلمت سلاما عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك والمقول
 يحتاج في تخصيصه اليه واحتياج الخبر بوجوب احتياج الكل لكون الخبر محتاجا
 اليه واما التكرار فظاهر على القطن على ما يتناهي لانه لا يسلم ان معنى سلمت

قلت سلام عليك بل معناه سلمك الله او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج
الى تقدير آخر فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدرا سلمت
الذي معناه قلت السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام
عليك واقع عليك لان قوله سلام عليك مقول قولي فلا بد من ذكر خبر
قولي لئلا يكون مبتدأ وبلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى قولك
سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه
تعيين الخطاب بالارادة من اللفظ الصالح وقد رصاحب العباب سلمك الله
معرضا من تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد
استيفاء للمفعول مرة ثم كما فرغ من احكام المبتدأ وشرع في احكام الخبر فقال
والخبر اللام للعهد اي خبر المبتدأ قد يكون جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع
بالجملة ولان حد الخبر صادق عليها وفي كلمة قد إشارة الى ان الاصل في الخبر
الافراد لكونه احد جزئي الكلام ثم قوله والخبر مبتدأ وقوله قد يكون جملة خبر
فيصله مثالا لوقوع الخبر جملة والمراد بالجملة مطلقا سواء كانت خبرية او انشائية
وهو الصحيح وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين الخبر لا يكون جملة انشائية
بدون تاويل فظهر الجملة الخبرية مثل زيد ابوه قائم زيد مبتدأ وابوه مبتدأ
ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول وزيد قائم ابوه
زيد مبتدأ وقائم فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر المبتدأ الاول ونظير
الجملة الانشائية قوله تعالى بل انتم لامر حبايبكم وقولك نعم الرجل زيد على قول
من جعل الخصوص بالمدح مبتدأ متقدم والخبر وعند المخالفين الجملة
الانشائية انما يقع خبرا بالتاويل اي بل انتم مقول في حقكم لامر حبايبكم وزيد
مقول في حق نعم الرجل وفيه تعسف واذا كان الخبر جملة فلا بد من عائد
يعود من الجملة الى المبتدأ لان الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها فاذا
تعلق بشئ يحتاج الى عائد اي الى رابط يربطها ضميرا كان ذلك الرابط او غيره
كاللام في نعم الرجل فانه اما الاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض والخبر
مشتمل على الخصوص وغيره فخرى اشتمال الجري الذكرا اللفظي واما التوقيف
المعهود كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو الخصوص فلا حاجة الى الضمير
كوضع المظهر موضع المضمرة في نحو قوله تعالى الحاقرة ما الحاقرة وككون الخبر

تفسير المبتدأ في قوله تعالى قل هو الله أحد ثم قوله بد مفتوح لأنه اسم لا
لنفي الجنس وقوله من عائد خبره وزعم بعض الشارحين أن أجار والمجرور
متعلق بقوله بد وخبره محذوف تقديره لا بد من عائد فيها وفيه نظر لأنه
على هذا يصير قوله بد مضارعاً للضاف فيكون منصوباً لمفتوحاً على نحو
لا حافظة للقرآن عندك والبد هو الفراق أي لا فراق من عائد وقد يحذف
العائد بقرينة نحو البر الكريستين والسمن منوان بد رهم أي الكرمه والنون
منه بقرينة أن بائع البر والسمن لا يسعر غير ذلك ومنه المحذوف في المثال
الاول حال من الضمير المستكن في بستين وأحال وإن لم يتقدم على العامل
المعنوي إلا أنها إذا كانت ظرفاً تقدمت عليه حيث اتسع في الظرف ما لا
يتسع في غيره وفي المثال الثاني في محل الرفع على أنه صفة الرفع وهو منوان
أي منوان كائنان منه ولذلك صح وقوع منوان مبتدأ وما وقع ظرفاً
فالأكثر أنه مقدّر بجملته أي الخبر الذي وقع ظرفاً مخوًز في الدار وعبر
من الكرام فالكثر النجاة على أنه مقدّر بجملته متعلق بفعل محذوف من الأفعال
العامّة لأن الظرف عليه وذلك لأن الأصل في العمل الفعل فتقديره
عاملاً في الظرف أخرى ولا تذا وقع صلة بقدر بجملته لا محالة فكذلك إذا
وقع خبراً ولأن الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامل فيجعله فرع الفعل
الذي هو الأصل في العمل أولى من جعله فرعاً لفرعه وقال الكوفيون هو مقدّر
باسم الفاعل فتقديره زيد في الدار زيد حاصل في الدار لأن الأصل في الخبر
الأفراد ولأن المقدّر لو كان فعلاً لأفاد مخوًز في الدار التقوى وليس كذلك
ولأن المقدّر خال عن الضمير لا يتقبله إلى الظرف والقول بخلو الاسم عنه أولى
من القول بخلو الفعل عنه ثم قوله ما مبتدأ وقوله ظرفاً حال وقوله فالأكثر
مبتدأ وثان وقوله أنه مقدّر بجملته خبر المبتدأ الثاني يحذف على أي على أنه
لأن حذف حرف الجر من أن وإن قياسي مستمر والجملته خبر المبتدأ الأول
وأنما دخلت الفاء في الخبر لأن المبتدأ متضمن لعني الشرط لكونه موصولة
بفعل فإن قيل ما معنى الباء في قوله بجملته وما معنى قوله مقدّر بجملته و
المقدّر هو بجملته الخبر الذي هو ظرف قيل للمقدّر بمعنى المفروض وقوله
بجملته حال أي فالأكثر أنه مفروض ملتبصاً بجملته ثم اختلفوا في الخبر قال

بعضهم الخبر هو الفعل المقدّر لا الظرف السامسدة وقال بعضهم هو
 الظرف السامسدة وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا
 اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدّر الى الظرف او محذوف مع
 الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل عن الفعل واليه يشير كلام صاحب
 اللب والالباب وقال السيرافي انه محذوف مع الفعل واليه يشير كلام الم
 فاعرف ثم لما قال اوله ان اصل المبتدأ التقدير في بيان موجبات
 تقديمه وتأخيره فقال واذا كان المبتدأ مشتقاً على ما له صدر الكلام
 كما لاستفهام نحو من ابوك والشرط نحو من يكرمني فالي اكرمه وضمير
 الشأن نحو هو زيد منطلق ودخول لام الابتداء على المبتدأ نحو زيد منطلق
 والتعجب نحو ما احسن زيد ثم قوله ما موصولة او موصوفة وقوله صدر
 الكلام فاعل الظرف وهو قوله ما له او مبتدأ متقدم الخبر وليجمل صلة
 او صفة ومن في قولك من ابوك مبتدأ وابوك خبر فان قيل من نكرة و
 ابوك معرفة ولا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة قيل من نكرة
 ظاهراً ومعرفة معني لان معناه اهذ ابوك ام ذلك او ازيد ابوك ام عم
 ام غيرهما مثل قولهم ما رايتهم منذ يوم الجمعة فان منذ مبتدأ مع كونه
 نكرة ويوم الجمعة خبر مع كونه معرفة لان منذ معرفة من حيث المعنى وانكار
 نكرة من حيث الظاهر لا معناه اول المدق التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة
 او كانا معرفتين اي او كان المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد منطلق او المتلقي
 زيد او كانا نكرتين متساويين في رتبة التخصيص نحو افضل منك افضل
 مني فان افضل منك مبتدأ وافضل مني خبره وكلاهما متساويان في
 رتبة التخصيص لان كلامهما افعال التفضيل مع من وانما لم يقل او متساويين
 وان كان موصوفه مؤنثا لما ان تانيث لفظ النكرة غير مرتب على التذكير
 فلا يجب مراعاته فان قيل لوقال او كانا متساويين يتناول التساوي في
 التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطناب
 قيل لوقال ذلك يوهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف كما اشتراط
 التساوي في رتبة التخصيص وليس كذلك فان قولك زيد منطلق احدهما
 معرفة بالعلمية والاخر باللام وكذا زيد ابوك احدهما معرفة بالعلمية

والأخيراً لإضافة وقد وجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر فصرح بقوله
أو كانا معرفتين مخترعاً عن هذا الوهم وتنبهنا على وجوب التقديم في
المعرفتين مطلقاً أو كان الخبر فعلاً كعطف على قوله أو كانا معرفتين
واللام للعهد أي أو كان خبر المبتدأ فعلاً للمبتدأ مخوفاً فإن قام
خبر وهو فعل المبتدأ وقوله وجب تقديم خبره جزء الشرط السابقة أي
وجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذه المواضع كما في الأول فلئلا يبطل
صدارته ولا يرد زيد من أبوه لتصدر من على خلت فلا يبطل صدارته وأما
الثاني والثالث فلئلا يلتبس المبتدأ بالخبر وأما إذا لم يلتبس بأن قامت قرينة
على تعيين المبتدأ فلا يجب التقديم نحو بنو فانيوا بناً وبناتنا بنوهن ابنا
الرجال الأبعد فإن بنو ابنا متبداً وبنونا خبر لا نه لوجعل بالعكس
لا ثقل المعنى لأن ابناً الأبناء منازلون منزلة الأبناء لأن الأبناء منازلون
منزلة ابناً الأبناء وكذا قولهم أبو خيفة أبو يوسف فان قوله أبو يوسف
مبتدأ وأبو خيفة خبره لأن أبا يوسف منزل منزلة أبي خيفة لأن أبي خيفة
منزل منزلة أبي يوسف وذهب الإمام فخر الدين الرازي رح إلى أن تقديم
المبتدأ في نحو زيد النطاق والمنطلق زيد ليس بواجب لأن الاسم متعين
المبتدأ بتقديم أو تأخر لا يبدل على الذات والصفة الخبرية لا تهافتل على
المعنى النسبي المشروط في الخبر فلا يلتبس المبتدأ بالخبر وهذا ليس بسد يد
لأن الخبر يصح أن يكون جامداً أو مشتقاً في الصحيح مع أن الجامد لا يدل على
المعنى النسبي ولأن الاسم يصح وقوعه خبراً بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدأ
بمعنى الذات الذي اتصف بكذا فالمنطلق زيد بمعنى الذات اتصف بالانطلاق
منه بزيد وأما الرابع فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فإن قيل الخبر في أقايم
زيد فعل المبتدأ ولم يجب تقديمه قيل المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
دون اللغوي وأما لم ليس بفعل اصطلاحي وفيه شبهة فإن قوله له ياتى
هذه الإرادة فالأولى أن يراد به الفعل اللغوي في ضمن الاصطلاح فيخرج
أقائم زيد فإن قيل الخبر في قولك الزيدان يقومان فعل المبتدأ ومع أنه
لم يجب تقديم المبتدأ بل جاز يقومان الزيدان لعدم الليس لأن الفاعل
هو الضمير المتصل في يقومان فلا يصح الزيدان فاعلاً إذا الفاعل واحد

ليس الا قيل المراد بالفعل الفعل المفرد فيخرج الزيدان يقومان لان الخبرين
 جملة وفيه نظر لانه على هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه الصابطة فان قام
 مع فاعله جملة واجيب بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام وينجز الزيدان
 يقومان او يقال معناه اذا كان الخبر فعلا لاجلته باعتبار الصورة فيخرج
 نحو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف زيد قام فان الخبر
 فيه فعل لاجلته صورة اذا التزم بالمتكسر امر اعتباري لا صوري فاذا جعل
 اين في اين زيد خبرا مفردا مع ان فيه ضمير استكن انتم كما فرغ عن بيان
 موجبات تقديم المبتدأ وشرع في بيان موجبات تاخيرها فقال واذا انجز
 الخبر المفرد ما له صدر الكلام والاستفهام ونحوه نحو اين زيد فان اين خبر
 مفرد مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان قيل الخبر في اين زيد
 جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فلا اكثر انه مقدور بجملة فكيف قال انه خبر مفرد
 قيل جوابه ما تر من ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة اذا التزم بالمتكسر
 امر اعتباري لا صوري او كان الخبر ظرفا صحيحا الى الابد والتكرار ونحوه
 له مثل في الدار رجل فان قوله في الدار خبر تخصص المبتدأ وهو رجل بتقدري
 او كان متعلقه ضمير في المبتدأ اي المتعلق الخبر ضمير كاش في المبتدأ
 يتصل بالمبتدأ وضمير يعود الى الخبر والمراد بمتعلق الخبر متعلقه السادس
 مثل على التمرة مثلها زيد فان قوله مثلها مبتدأ وقد اتصل بضمير عايد
 الى متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور يحصل او حاصل الذي في خبر
 وهذا المتعلق سادس الخبر او يقال الخبر هو مجموع قوله على التمرة ومتعلق
 الخبر هو التمرة فقط تعلق الجزء بالكل والضمير المتصل بالمبتدأ عايد الى التمرة
 الذي هو متعلق الخبر وقوله زيد تميز عن التامة بالاضافة نزاع عن الوصف
 اي حصل او حاصل على التمرة زيد مثلها في المقدار وانما قال هذا الكلام لان
 التمرة توكل في العرب مع انه زيد فالاسم اليهم المحتاج الى التميز هو المثل لا الجاه
 او كان الخبر خبرا عن ان اي عن مفرد ان المفتوحة بان تقع ان مع اسمها
 وخبرها الماولة بالمفرد مبتدأ مثل عندي انك قائم فان ان المفتوحة
 اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدأ وعندي خبر اي عندي قيامك وقول
 وجب تقديم خبره جزاء لقوله واذا انضم مع عطف عليه اي وجب تقديم

الخبر على المبتدأ في هذه المواضع أما في الأول فقلنا لا يبطل صدارته ولا يرد عليه
 زيد ابن ابنة لتصد رابن على خيلته فلا يبطل صدره وأما في الثاني فقلنا لا يبقى
 المبتدأ بلا تخصيص وأما في الثالث فقلنا لا يلزم الاضمار قبل الذكر وأما اذا
 لم يلزم ذلك وذلك اذا لم يستد متعلق الخبر مستد فلا يجيب التقدير كما
 في قولهم على الله عبد متوكل فان قوله عبد وان كان مبتدأ اتصل به ضمير
 عائذ الى متعلق الخبر وهو الله لتعلق الجار والمجرور بقوله متوكل الذي هو
 خبر لكن لم يجيب تقدير الخبر حيث لا يلزم الاضمار قبل الذكر لعدم سد متعلق
 الخبر مستد وأما في الرابع فقلنا لا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة اللهم الا اذا لم
 يلتبس محو لولا انك قائم بحق لكان كذا وقد يتعد الخبر كلمة قد للتقليل او
 للتحقيق اى قد يتعد دخبر المبتدأ فيكون اثنين فصاعدا وذلك اى التعدد
 جائز وواجب فالجائز ان تم المعنى بدونه مثل زيد عالم عاقل فان زيد مبتدأ
 تعد دخبره وقد تم المعنى بدونه والواجب ان لم يتم المعنى بدونه ونحو الخيل
 نعلوها مض والابلق اسود ابيض وهما عالم وجاهل ثم لا فرغ عن بيان احكام
 يختص بكل واحد منهما شرع في بيان ما يتعلق بهما فقال وقد يتضمن المبتدأ
 معنى الشرط وهو كون الثاني ملازما للاول وقيل كون الاول سببا للثاني
 ويرد عليه قوله تعالى وما يكمن من نعمة فمن الله فان قوله وما مبتدأ متضمن
 بمعنى الشرط وقوله فمن الله خبره اى ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من
 الله تعالى مع ان النعمة التي حصلت بالخاطبين ليست بسبب الصدود
 النعمة من الله تعالى بل الاثر على العكس فان صدورها من الله تعالى بسبب
 لا يصالحها والتصاقها بهم الا ان يراد السببية للحكم به والاختيار عنه اى ما
 حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انما صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة
 التي حصلت بهم سبب الحكم والاختيار بكونها صادرة من الله تعالى والثاني
 في قوله فيصم دخول الفاء في الخبر الغاء للعطف وهو معطوف على قوله
 يتضمن واللام في الخبر للهداية فيصم دخول الفاء الجزائية في خبر المبتدأ
 اذا قصد سببية الاول للثاني او ملازمة الثاني للاول والا فلا قيل اذا
 قصد السببية او الملازمة فالفاء واجب في الخبر ليدل على قصد السببية
 والملازمة واللام يجوز ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على هذا وانما قال فيصم

ولم يقل فوجب لأن قصد السببية ولللازمة في حيز الجواز دون الوجوب أو
 يراد بقوله يصح لا تمتنع والصحيح أن الفاء عند قصد السببية أو اللازمة جازية
 لا واجبة لأن الخبر كالجزء فمن حيث أنه ليس جزء الشرط حقيقة جازية
 منها مع قصد السببية أو اللازمة نحو الذي يأتيني لدرهم وذلك أي
 المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط هو الاسم الموصول أي الاسم الذي وصل
 بفعل أو ظرف أو النكرة للوصوفة بهما أي والنكرة التي وصفت بالفعل
 أو الظرف ولقائل أن يقول ينبغي أن يقول والنكرة الموصوفة به لأن العائد
 إلى المعطوف والمعطوف عليه بكامله أو يفرغ يقال زيد وعمر وقائم ولا
 يقال قائمان إلا أن يحمل على حذف المضاف من المضمراي الموصوفة
 بإحدهما أي بإحد المذكورين نظير الموصول مثل الذي يأتيني أو في
 الدار فله درهم الفاء جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وقوله أو
 في الدار ليس بترديد بين الشرطين بل هو من باب عطف عبارة على عبارة
 أي يقال يأتيني أو يقال في الدار مكان يأتيني ومثل نظير النكرة الموصوفة هو
 وكل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم أي يقال يأتيني أو يقال في الدار موضع
 يأتيني فإن قيل عبارة الشيخ يشير إلى أن المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط متحصر
 في هذين القسمين أي في الاسم الموصول بفعل أو ظرف وفي النكرة
 الموصوفة بهما لأن تعريف السند والسند إليه يقتضي الحصر والمبتدأ
 الدخيل عليه إما نحو أما زيد فمنطلق والمبتدأ المتضمن لمعنى حرف الشرط
 نحو من يأتي فله درهم وما علمت اليوم فانت تجزى به غدا والمبتدأ الموصوف
 بالاسم الموصول بفعل أو ظرف كقوله تعالى قل أن الموت الذي تقرؤون منه
 فإنه ملاقيكم من هذا الباب أيضا فكيف يستقيم الحصر قيل كلامنا
 فيما إذا دخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط والفاء في القسمين
 الأولين لحرف الشرط لا لتضمن المبتدأ معنى الشرط أما الأول فظاهر
 لأن إما حرف الشرط وأما الثاني فلأن كل واحد من من وما يتضمن
 معنى حرف الشرط ويجري فيه أحكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع
 اللزوم والجواز والامتناع في مظاهرها وجعل الماضي مستقبلا حتما
 جزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فإنه لا يلزم

في غيره الفاء وان كان جملة اسمية لما ذكرنا ان قصد السببية والملازمة
 امر مجاز لا واجب ولا يجعل الماضي بمعنى المستقبل حتما بل يجوز فيه كلا
 الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين الاولين في هذا الباب ليس
 بسديد واما القسم الثالث فملحق بالموصول بفعل او ظرف فصح المحصور
 ليت ولعل اذا دخلا على المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط مانعان دخول الفاء
 في الخبر بالاتفاق اى باتفاق النحويين فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني
 او في الدار فله درهم وكذا لا يقال ليت او لعل كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم
 ثم انهم بعد ما اتفقوا على كونهما مانعين دخول الفاء اختلفوا في تعليل فعمل
 بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد بطل
 لازم الشرط وهو الصدرة بدخولها فبطل الشرط لان الشيء يمتنع بانتقاء
 لازم وعمل بعضهم ان الفاء انما يدخل لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد
 بطل ذلك بدخولها لان الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير
 وجود المبتدأ وهما غير ان الجملة من القطع الى الشك لا فادتهما التمني و
 الترجي فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء في الخبر
 بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق من
 بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا فالمعنى ليت ولعل من بين الحروف
 المشبهة بالفعل مانعان بالاتفاق فان قيل ما وجه تخصيص بيان الاتفاق
 ما بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان بالاتفاق
 قيل وجه التخصيص ان باب كان وعلمت لا يفارق بعضهما بعضا في المنع
 والاتفاق بخلاف الحروف المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض
 والحق بعضهم انهما اى الحق بعض النحويين وهو سيديويه ان المكسورة
 المشددة بليت ولعل في منع دخول الفاء في الخبر لبطان صدرة الشرط
 بدخولها خلافا لالاخفش فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تغير معنى الشرط بل
 يؤكد ونقل بعضهم الخلاف على العكس والصحيح الجواز بدليل قوله تعالى
 ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم يؤوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله
 تعالى قل ان الموت الذي تقررون منه فانه ملائمتكم واجاب عنه المانع بان
 الفاء في مثل هذا لايات ليست بجارية بل هي زائدة او هي للتعليل و

المخبر محمد وف بدليل تركها مع أن بعض الآيات تخوف قوله تعالى إن الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات لهم أجرهم عند ربهم وقوله تعالى إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري
 من تحتها الأنهار فيكون التقدير في الآية الأولى
 أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الأنهار فيكون التقدير في الآية الأولى
 لهم عذاب جهنم وفي الآية الثانية قل إن الموت الذي تفرون منه لا يفتنكم
 الظاهر منه لأنه ملائكم وفي هذا الجواب وهاء لا يخفى لأن حملها على
 الزيادة على خلاف الأصل فلا يحمل عليه بلا مانع وضرورة وأن حملها
 على التعليل بإبائه السوق والذوق وتركها مع أن في بعض الآيات لا يوجب
 كونها مانعة ولا يدل على كونها زائدة أو للتعليل لأن دخولها في المبتدأ الذي
 تضمن معنى الشرط في حيز الجواز لا في حيز الوجوب فإن قيل كما اختلف في أن
 المكسورة اختلف في أن المفتوحة وفي كان ولكن فما وجه تخصيص أن المكسورة
 ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في أن المكسورة يرجع بدليل الاستعمال
 القرآني فيها ففيها خلاف الاختلاف وفي غيرها اختلاف فبين في أن
 المكسورة أن أحقابها قول البعض على خلاف الأكثر كذا قيل فقيه نظير
 لأنه يمكن أن يكون الحاق أن المفتوحة وكان ولكن أيضا قول البعض على خلاف
 الأكثر فلا وجه لتخصيص أن المكسورة ببيان الاختلاف وأجيب بأنه وجه
 الاستعمال القرآني في أن المكسورة هو غير ما فعل القول بالمنع على أنه مرجع
 وقيه أن الفاء في الاستعمال القرآني يحمل الزيادة والتعليل وأجيب بأنه
 خلاف الظاهر فلا يحمل عليه بدون ضرورة ثم لما فرغ عن بيان ذكر المبتدأ
 والمخبر شرع في بيان حذفها وقد يحذف المستند لقيام قرينة اللام
 بمعنى الوقت أي وقت حصول قرينة لفظية أو عقلية جوازا صفة مصدر
 محذوف أي حذف فاجاز الألباز والاختصار مع حصول الفرض بالقرينة
 كقول المستعمل خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول أي نظيره مثل
 مقول طالب الهلال أو رافع الصوت عند رؤية الهلال الهلال والله أي
 هذا الهلال والقرينة حال ترى الناس الهلال فإن هذا الكلام إنما يقال إذا
 اجتمع الناس للنظر إلى مطلع الهلال فلا حاجة إلى المبتدأ ولو ذكره كان
 عبثا للاستغناء عنه بالقرينة فإن قيل لم لم يجعل من باب حذف المخبر

دون

فقال

بتقدير المبالغة هذا قيل لأن المقصود نفس المبالغة لا تعينه بالاشارة وإنما اتى
 بالقسم لئلا يتوهم أن آخر المبالغة ساكن لأجل الوقف وحينئذ لا يتعين أن يكون
 مرفوعاً بل محتمل أن يكون منصوباً على تقدير إربصروا وإنما خص القسم جرياً على
 عادة العرب فإن عادتهم أن يذكر القسم في كلامهم كثيراً فإن قيل كما جاء حذف
 المبتدأ بطريق الجواز جاء حذفه بطريق الوجوب كما في المخصوص بالمدح
 والذم نحو نعم الرجل زيد ونس الرجل عمرو وبتقدير هو زيد عند من ذهب إلى
 أن المخصوص خبر مبتدأ محذوف وكما في الصفة المقطوعة بالرفع نحو الحمد لله
 الحميد أي هو الحميد وإنما وجب حذف المبتدأ ههنا ليعلم أن النعت كان
 في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم فلو ظهر المبتدأ لم يتبين
 ذلك وكما في زيد الخبز آكله بنصب الخبز إذا لم يكن ضميراً ناصب للخبز تكون
 اسم الفاعل الذي بعده مشتغلاً عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعاً
 بأنه خبر زيد والتقدير زيد آكل الخبز آكله وإذا كان هو خبزاً لا يجوز أن يكون
 آكله أيضاً خبراً للاستغناء عن المبتدأ وعنده لا يجوز أن يكون تأكيداً للخبر المحذوف
 لأن المؤكد لا يحذف فيكون خبر مبتدأ محذوف ضرورة أنه لو لم يحذف المبتدأ
 لا يكون في رفع آكله وجراً وإنما لزم حذف المبتدأ ههنا لئلا يتوهم أنه كلام آخر
 غير مفسر فلم يذكر هذا القسم اعني حذفه بطريق الوجوب قيل حذفه بطريق
 قليل جاء في مواضع معدودة فلم يذكره الحاقاً للقليل بالمعدوم فكان لم يحج
 وزعم البعض أن حذفه بطريق الوجوب لم يحج في كلامهم وعليه يكون المبتدأ
 زكناً في الكلام وحذف الركن غير شائع وهذا ليس بسد يد لأن الركنية لا تشاء
 وجوب الحذف بموجب ألا ترى أن الخبر ركن في الكلام أيضاً وقد يجب حذفه
 ثم لما فرغ من بحث حذف المبتدأ شرع في بيان حذف الخبر فقال قد يحذف
 الخبر جوازاً أي حذفاً جائزاً القيام قرينة ونظيره مثل خرجت فاذا السبع فإن
 السبع مبتدأ وخبره محذوف أي فاذا السبع موجود أو حاصل والقرينة المحذوف
 هذا الخبر هي إذا المقابلة فانه لا ظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود و
 الحصول ولا يصح أن يكون إذا خبراً لأنه ظرف زمان عند الزجاج وهو اختيار العامة
 وهو لا يصلح خبراً عن الجثة والعامل فيه معنى المقابلة والفاء للعطف أو
 معطوف على قوله خرجت ففاجات زمان السبع موجود وللمجمل المضاف إليها

الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وقال ابن درستويه
 هو مبتدأ ولا خبر له لكونه بمعنى الفعل كقائمه الزيدان بمعنى يقيم الزيدان فغنى
 ضربي زيدا قائما ضربت زيدا قائما وهو ضعيف ايضا لانه لو كان كذلك لسم
 الكلام بضربي او بضربي زيدا بغير ذكر الحال وليس الامر كذلك ثم المراد بمثل
 ضربي زيدا قائما كل مبتدأ كان مصدرا بصورة او بتاويله مضافا او منسوبا
 الى الفاعل او الى المفعول او الى كليهما وبعد حال مفردة او جملة نحو ضربي زيدا
 قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او قائمين وضربك زيدا قائما او قائمين
 وان ضربك زيدا قائما او قائمين ومضاربتنا زيدا قائما او قائمين تكون المضاف
 للمشاركة ضمنا فكان ضمير المتكلم كناية عن الفاعل والمفعول جميعا وكما في
 تفصيل مضافا الى ذلك المصدر نحو اكثر شربي السوق ملتوتا ولخطب ما يكون
 الامير قائما اي اقصم اكون الامير حاصل اذا كان قائما وانما يجب حذف الخبر
 في مثله لسد الحال سدا على ما قدمنا ومثل كل رجل وضعيته فكل مبتدأ
 مضاف الى رجل وضعيته معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبره محذوف
 تقديره كل رجل وضعيته اي حرفته مقترنان ومتقارنان وانما وجب حذف
 الخبر هنا المحصول القرينة وقيام غيره مقامه لان الواو العطف بمعنى مع فيدل
 على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان خبر الخبر وهو وضعيته قائم مقام الخبر
 وقيل حذف الخبر هنا غالب لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقترنان خبر
 المبتدأ ثين فلا يسد المبتدأ والثاني وهو قوله وضعيته سدا اذا المبتدأ ولا يكون
 سدا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر المحذوف
 من حيث ان الخبر المحذوف خبر المبتدأ الاول فيجب حذفه من هذا الوجه لان
 حيث انه خبر المبتدأ الثاني ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشيء مسد
 من كل وجه والا فلو ان يقدر الخبر مقرا ويعطف وضعيته على ضميره ويكون
 تقديره كل رجل متقارن هو وضعيته والمراد بمثل كل رجل وضعيته كل مبتدأ
 عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع وانما وجب حذف الخبر في مثله لاختلاف
 التي بمعنى مع عنه وسد هامسده وقال الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يمتد
 عنه الخبر زعماء منهم ان الخبر هو قوله وضعيته لان الواو بمعنى مع ولو قيل
 كل رجل مع صيغته لم يحتمل الى تقدير الخبر فكذا هذا والجواب بان جعل الواو

بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الأصلي وبقاء العطف الأصلي يمنع جعله خبراً
لأن الخبر لا يعطف على مبتدأ فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر
بخلاف مع ضيغته فإن مع ظرف حقيقة قائمه مقام متعلقه وهو كاشف
يحتاج إلى تقدير الخبر ومثل لعرك لا فعل كذا العمر بالفتح والضم البقاء لا
انراسته عمل في القسم بالفتح حتى لا يجوز غيره لا يشار إلى الخف فيه لكثرة دوران
الحلف به على السنه وذاك لك حذف الخبر وتقديره لعرك أي بشاؤك قسي
أو ما القسم به واستعماله في القسم على وجهين بغير اللام أو باللام فإن لم تأت
باللام نصبت نصيب المصادر وقلت عرك لا فعل كذا ومعنى عرك احلف
ببقائك وإذا دخلت عليه اللام دعت بالابتداء وقلت لعرك لا فعل كذا أو
اللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف وإنما وجب حذف الخبر لوجود
القرينة والسادس لأن القسم بـ وهو لعرك يدل على خصوصية هذا
وإن جواب القسم قائم مقام الخبر والمراد بمثل لعرك لا فعل كذا كل مبتدأ
يكون مقسماً به ثم لما فرغ عن بحث المبتدأ والخبر شرع في بحث خبران و
أخواتها فقال خبران وأخواتها عطف على أن أي خبران وخبر أخواتها أي
أمثالها واشتباها من الحروف المشبهة بالفعل وهي أن وكان ولكن وليت و
لعل قوله خبران مبتدأ ومحمد وف الخبر بقرينة ما سبق أي ومنه خبران و
أخواتها وقوله هو المسند بعد دخول إحدى هذه الحروف ابتداء كلام
أو يقال أن قوله خبران مبتدأ وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فضل
وقوله بعد ظرف المسند وأحترز بقوله المسند عن كل ما هو ليس بمسند
ويقوله بعد دخول هذه الحروف عن غير خبران وأخواتها فإن قيل يلزم
في هذا الحد يضرب في أن زيد يضرب أبوه فانه مسند بعد دخول أن مع أنه
ليس بخبران بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند إلى اسم أن فيخرج
ذلك لأنه ليس بمسند إليه بل إلى فاعله فعل هذا يكون قوله بعد دخول هذه
الحروف تأكيد حيث خرج هذا القيد ما أخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف
فإن قيل يدخل في هذا الحد حسناً في أن رجلاً حسناً قائم وهو صفة اسم أن لا
خبرها قيل المراد بالمسند المسند إلى اسم أن بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد
ذلك مثل أن زيد قائم فإن قائم مسند بعد دخول أن وإنما قدم خبران على

فيه قد يكون محذوفاً والزموا كما في اللازم النصب ويكون النصب في اللفظ بلا واسطة
 البتة فقد مر على المفعول له الذي جاز ذكره الواسطة في جميع افرادة ثم قد مر على
 المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة ايضا وهو اي المفعول المطاق
 اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه كلمة ما عبارة عن حدث لان ما فعله
 فاعل فعل هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو تر يا وحدث لا فانه مفعول مطلق
 وليس بحدث لان معنى الترتب التراب ومعنى الجندل الحجر وهما اسماء عين تد
 اجيب بان حدث حكما لان قوله لم تر يا وحدث لا دعاء وفي الد دعاء لم يرد بهما المعنى
 الحقيقي بل اريد المعنى المجازي وهو لهما لان الدعاء يستدعي الفعل فليمرنا
 مجرى المصدر فاذا قال الدعي تر يا وحدث لا فكانه قال هذكت هالكا بالتراب
 والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضرب ضربا على صيغة المجهول فانه
 مفعول مطلق ولم يفعل الفاعل اذ المصدر مجهول بل فعله مفعول فعل مذكور
 وكذا يرد عليه مات موتا وجسم جسمته وشرف شرفا فان كلا منها مفعول مطلق
 وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول لما قام
 مقام الفاعل اخذ حكمه فكانه فاعل حكما وعن الثاني بان الفاعل لما كان قابلا للثبوت
 والجسامته والشرف عند فاعلا لهما حكما ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب ضربا
 فانه مفعول مطلق ولم يفعل فاعل الفعل بل فاعل الصفة واجيب بان المراد
 بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاحي الذي هو قسم الاسم اي
 هو اسم حدث فعل فاعل حدث مذكور فيتناول الفعل الاصطلاحي والصفة
 ويرد على قوله مذكور قوله تعالى فضررب الرقاب من حيث ان فعله غير مذكور واجيب
 بانه مذكور تقديره اذا التقدير فاضرربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله بمعناه ضربته
 سوطا فانه مفعول مطلق وليس ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه واجيب بان
 اصله ضربته ضربا بالسوط او ضربته ضرب سوطا فكان ما فعله فاعل فعل
 مذكور بمعناه تقديره فاطر لك ان جميع الفاظ هذا الحد واقع على التسامح وان
 الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي من
 ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد لانه صدق على نحو كرهت كراهتي اذ قصد
 كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا واجيب بانه يخرج باعتبار حيثية وقوع الفعل
 اي ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه حيثية فيخرج ذلك

هو المير فصل والسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد ظرف الاستدليل واخر بقوله
هو السند اليه هما ليس بمسند اليه ويقول بعد دخول ما اي بعد دخول ما
ولا عن غير اسم ما ولا والراد بالسند اليه الذي اسند اليه خبره بلا تبعية بل
ذكر التوابع بعد هذا فلا بد خل في الحد ابوه في ما زيد ابوه قائم حيث لم
يسند اليه خبر ما اد الخبر مجموع الجملة فخل في هذا يكون قوله بعد دخولها
تأكيد حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخولها ما وكذا لا يدرى هل
في ما زيد اخوك قائما لانه تابع اي بدل من قوله زيد نحو ما زيد قائما ولا
رجل فصل منك قائما الى بالنكرة لان لا تعامل في النكرة بخلاف ما فان تعامل
في النكرة والمعرفة وهو في الاشاذ اي اجراء حكم ليس او عمل ليس او التشبيه
بليس في الاشاذ لقصور شبهها بليس لان ليس لنفي الحال ولا لنفي الاستقبال
في الصانع والحال في الاسم فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر
شعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح + ثم لا فرغ عن المرفوعة
شرع في بيان المنصوبات فقال المنصوبات هو ما استعمل اي ايهم او عرب
استعمل على علم المفعولية فقوله المنصوبات مبتدأ وهو ضمير فصل لا عمل له
من الاعراب وقوله ما استعمل خبر ويجوز ان يكون قوله المنصوبات خبر مبتدأ
محل وف والتقدير بهذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما استعمل جملة مستأنفة
لانه لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سائلا سال بها المنصوبات فقال هو ما
استعمل على علم المفعولية وهو النصيب والالف والياء نحو رايت زيدا او اياه
او الزيد بن والتاء في المفعولية بحيث ان يكون لطابقة الموصوف والياء
للنسبة اي الخصلة المنسوبة الى المفعول فيدخل المحقات وانما قدم المنصوبات
على الجوريات لكثرها ولحققة النصيب فمنه المفعول المطلق مبتدأ مقدم
الخبر والفاء للتسيرا اي فيما استعمل على المفعولية او فمن المنصوبات المفعول
المطلق سمي مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف سائر المفاعيل وانما
قدم المفاعيل على سائر المنصوبات لانها اصل المنصوبات وسائر المنصوبات
مخوصة بآدم منها المفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف
بخلاف المفعول برفا انه قد يقيّد بالحرف فاخوه عنه ثم قد مر على المفعول
بغيره والمفعول له والمفعول معه لان كلاهما مقيد بالحرف جميعا لكنه في المفعول

فانما
المنصوبات
هي التي
تأتي على
علم المفعولية

فيه قد يكون محذوفاً وما كماله إلى اللازم النصب ويكون النصب في اللفظ بلا واسطة
 البتة فقد مر على المفعول له الذي جاز ذكره الواسطة في جميع أفرادها ثم قد مر على
 المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة أيضاً وهو أي المفعول المطابق
 اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه كلمة ما عبارة عن حدث لأن ما فعله
 فاعل فعل هو الحدث ليس إلا لكن يرد عليه نحو تر يا وجند لا فإنه مفعول مطلق
 وليس بحدث لأن معنى الترتب التراب ومعنى الجندل الحجر وهما اسماء عين تد
 اجيب بأنه حدث حكماً لأن قولهم تر يا وجند لا دعاء وفي الد عار لم يرد بها الغنة
 الحقيقي بل يريد المعنى المجازي وهو كماله لأن الدعاء يستدعي الفعل فليبرأ
 مجرى المصدر فإذا قال الداعي تر يا وجند لا فكانه قال هلكت هادك بالتراب
 والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضرب ضرباً على صيغة المجهول فإنه
 مفعول مطلق ولم يفعل الفاعل إذ المصدر مجهول بل فعله مفعول فعل مذكور
 وكذا يرد عليه مات موقاً وجسم جسمته وشرف شرفاً فان كلاً منها مفعول مطلق
 وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكور وأجيب عن الأول بأن المفعول لما قام
 مقام الفاعل أخذ حكمه فكانه فاعل حكماً وعن الثاني بأن الفاعل لما كان قابلاً للوقت
 والجسمته والشرف عد فاعلاً لها حكماً ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب ضرباً
 فإنه مفعول مطلق ولم يفعل فاعل الفعل بل فاعل الصدقة وأجيب بأن المراد
 بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاحي الذي هو قسم الاسم أي
 هو اسم حدث فعله فاعل حدث مذكور فیتناول الفعل الاصطلاحي والصفة
 ويرد على قوله مذكور قوله تعالى قُضِيَ الرِّقَابُ من حيث أن فعله غير مذكور وأجيب
 بأنه مذكور تقديره إذا التقدير فاضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله بمعناه ضربته
 سوطاً فإنه مفعول مطلق وليس ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وأجيب بأن
 أصله ضربته ضرباً بالسوط أو ضربته ضرب سوطاً فكان ما فعله فاعل فعل
 مذكور بمعناه تقديره فاضربوا جميع الفاظ هذا الحد واقع على التسامح وأن
 الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي من
 ذلك ويرد على هذا الحد أنه غير مطرد لأنه صدق على نحو كرهت كراهتي إذا قصد
 كونه مفعولاً لا مفعولاً مطلقاً وأجيب بأنه يخرج باعتبار حيثية وقوع الفعل
 أي ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك

معنى ولم المعنى لا يجبر عن التجرية وفيه احتراز عن نحو ما سيري الاسير سيرا
 فانه لم يصح تصبيرة او وقع المصدر مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه وانما لم يذكر
 هذا القيد اكتفاء بما ذكره او لا وانما جمع بين الصوابطين وان كان كل واحد
 منهما صابطة على حدة لا اشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو
 ما انت الاسير وما انت الاسير البريد هذان مثالان لوقوع المصدر مثبتا
 بعد نفى داخل الى اخره اى ما انت الاتيسير سيرا ويقال هذا للمسافر الذي
 لا يزال يسافر وما انت الاتيسير سيرا البريد اى الاتيسير سيرا مثل سيرا البريد
 والبريد البغلة المرتبطة في الرباط تغريب دُم بريدك ثم سمي بالرسول المحمول
 عليها ثم استعمل في اتني عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون المراتب
 ويقفون البغال فيها ويقطعون اذنانها وكانت موفوفة فيها لاجل اصحاب
 الحاجات والمراد بالبريد ههنا المسرع من بلاد الى اخره لاداء الرسالة يقال له
 بالفارسية بيك وانما اورد نظيرين لان الاول نظير المصدر والتكرار الثاني
 نظير المصدر والمعرفة ففيه تنبيه على ان الحكم لا يفتقر بين المصدر والتكرار
 المعروف وانما انت سيرا مثال وقوع المصدر مثبتا بعد معنى نفى داخل الى
 اخره اى ما انت الاتيسير سيرا وزيد سيرا سيرا مثال وقوع المصدر ومكررا
 اى زيد يسير سيرا فان قيل المصدر في قوله تعالى اذا ذكرت الارض ذكادكا
 وقع مكررا ولم يحدف الفعل قيل هذا الخيدف فيما اذا وقع المصدر والتكرار
 في موضع الخبر عن اسم لم يصلح ان يكون خبرا عنه والمصدر في الآية وان
 وقع مكررا لكن لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ وانما واجب حذف
 الفعل في الصوابطين لوجود القرينة والسادس الخدوف اما القرينة في
 الصابطة الاولى في ما المشبهة بليس فانها يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا
 فعل هذا المصدر واما السادس مسد الخدوف فهو المصدر الاول وكلمة او
 في قوله او وقع مكررا مانعة الخلودون الجمع بدليل قولهم ما انت الاسير اسيرا
 ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع وقع المصدر وفيه حال كونهم
 تفصيلا لا ثم مضمون جملة متقدمه اى سابقة على المصدر وفي قيد الاثر
 احترازا يقع تفصيلا للمضمون جملة دون اثر مضمونها بخو زيد يسافر سفر
 القرية او البعيد وفي قيد الجملة احترازا اذا وقع تفصيلا لا اثر مضمون مفرد

يجوز زيد يسافر سفراً قريباً أو بعيداً كذا قيل وفيه نظر لأن المصدر في هذا
 المثال تفصيل لا أثر مضمون قوله يسافر وهو مع الضمير جملة لا مفرد بل
 الأولى ان يقال في المثال لزيد سفر فاما يصح صحة أو يفتنم اغتنما أو لا زيد
 ضرب فاما يتأدب زيد بالضرب تأدياً أو تهلك هلاكاً وفي المتقدم
 احتراز عن المتأخرة نحو ما يتأدب زيد بالضرب تأدياً أو يهلك هلاكاً فاضراً
 وأما تمثون مثلاً أو تفدون فداء فشد وأقال بعض الشارحين التفصيل إنما
 يكون للجملة المتقدمه لأن الفصل لا يكون متأخراً عن التفصيل فذكر قوله
 متقدمه متروك وفيه نظر لأن التفصيل قد يكون لا أثر مضمون جملة
 متأخرة أيضاً وحينئذ لا يجب المحذوف فلا بد من قيد متقدمه لتحرز عنه
 وذلك ما ترثي قوله أمّا يتأدب زيد بالضرب تأدياً أو يهلك هلاكاً فاضراً
 على ان التفصيل قد يكون متقدماً على الفصل أمّا اللاهتة بام بشأنه ولو عايت
 للسمع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم فان قوله من البيان
 بيان لقوله ما لم نعلم قد علم عليه رعاية للسمع وأجيب بان الكلام في مثل هذا
 الموضع محمول على التقدير والتأخير فيكون ذلك التقدير في حكم التأخير
 مثل قوله تعالى حتى إذا أحسبهم فتناءً والأوثاق أي السلاسل والأغلال
 فاما متأخراً وإما فداءً فقوله فاما متأخراً فاما فداءً وقع تفصيلاً لا أثر
 مضمون جملة متقدمه لأن قوله فتناءً والأوثاق جملة متقدمه ومضمونها
 شد الأوثاق وأثر الأوثاق ذلك التفصيل وهو القتل أو الاسترقاق أو المن
 أو الفداء فوجب حذف فعلهما أي فاما تمثون منا واما تفدون فداءً والفداء
 مصدر الشلا في من فدى أي يفدي مثل الكتاب وأما واجب حذف الفعل
 في هذه الصورة لشد الجملة المتقدمه من مسد المحذوف لمناسبة الهمزة
 انه تفصيل لا أثر مضمونها ومنها أي ومن تلك المواضع ما وقع أي موضع
 وقع فيه المصدر والتشبيه أي لأجل تشبيه شيء بذلك المصدر والتشبيه
 هو الدلالة على مشاركة امر في معنى وفيه احتراز عن نحو مرت بمر فاذا له
 صوت صوت حسن فان الصوت الثاني ليس للتشبيه بل هو يدل من الأول
 علاجاً حال أي حال كون ذلك المصدر دالاً على الحدوث كالفعل وفيه احتراز
 عن نحو مرت بمر فاذا له زهد زهد الصلحاء أو علم علم الفقهاء فان الواجب

في
 قوله
 فاما
 فتناءً
 والأوثاق
 أي
 السلاسل
 والأغلال

م شد

فيه الرفع لفقدان المعالجة الدالة على الحدوث لأن الزهد والعلم يمدح به فلا
يدل على الحدوث بعد جملة ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو صوت زيد
صوت حار فان صوت حار مصدر وقع للتشبيه دالا على الحدوث
لكنه ليس بعد جملة مشتملة صفة جملة على اسم متعلق مشتملة بمناه
صفة اسم اي مشتملة على اسم كائن بمعنى المصدر وفيه احتراز عن نحو
مرت بزيد فاذا له صفة صوت حار فان الصفة ليس بمعنى الصوت وعلى
صاحبه عطف على اسم اي ومشتملة على صاحب ذلك المصدر وهو الذي
صدر منه ذلك المصدر وفيه احتراز عن نحو مرت بالبلد فاذا به صوت
صوت حار لعدم اشتمال الجملة على صاحب المصدر وهو الذي قام به
المصدر والوجه فيه الرفع على الوصف او على البدل نحو مرت بزيد فاذا له
صوت صوت حار فتوله صوت حار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
وهي قوله لم صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشملة
على صاحب الصوت وهو الذي صدر منه الصوت وهو الضمير في له لا نرا
راجع الى الشخص الذي صدر منه الصوت فوجب حذف فعله اي يصوت
صوت الحار بمعنى يصوت صوتا مثل صوت الحار وصراخ عطف على الصوت
الاول اي فاذا له صراخ الشكلي اي يصرخ صراخ الشكلي بمعنى يصرخ
صراخا مثل صراخ الشكلي الصراخ هو الصوت والشكلي المرأة التي مات ولد ها و
انما اورد مثالين لان المصدر الاول مضاف الى الذكرة والثاني الى المعرفة ومنها
اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع فيه المصدر وحال كون ذلك المصدر
مضمون جملة لا محتمل لها غيره الجملة صفة جملة اي لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك
المصدر واو غير ذلك المضمون وفيه احتراز عما سياتي في الضابطة الايتية نحو قوله اي
فلان على الف درهم اعترافا فالف درهم مبتدأ وعلى خبره وله متعلق الخبر وعلى
العكس واعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله على الف درهم لا مضمون
الاعتراف ولا محتمل له سواء فوجب حذف فعله اي اعترفت بهذا الف اعترافا
والاعتراف الاقرار بالشئ من معرفة وفي بعض النسخ وقع عرفا مكان اعترافا
وهو اسم من الاعتراف وهو ينصب نصب المصادر ويهي هذا المصدر وتوكيد
لنفسه اي تقريره لانه لا اتحاد مدلول المصدر والجملة ومنها ما وقع مضمون جملة

أي من تلك الواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه مضمون جملة لها محتمل
 غيره الجملة صفة جملة أي لتلك الجملة محتمل غيره لها المصدر أو غير ذلك
 المضمون مثل زيد قائم حقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
 لأن مضمونه الصدق والحق ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل فوجب
 حذف فعله أي الحق هذا الكلام وهذا الخبر حقا أي صدقا ويسمى هذا
 المصدر بتوكيد لغيره أي تقرير لغيره اللام هنا للتعليل دون الصلة و
 المضاف محذوف أي توكيد للجملة لدفع غيره وهو الكذب والباطل ولاجل
 احتمال غيره بخلاف اللام في قوله لنفسه فإنه صلة التوكيد ويمكن أن يكون
 اللام هنا أيضا للصلة لأن قوله زيد قائم حقا محكم وزيد قائم محتمل للحكم
 بغير المحتمل وصفاً وإن اتحد مراد فيكون المعنى ويسمى توكيد للمغايرة وصفاً
 ومنها ما وقع مشني أي ومن تلك الواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه
 ذا الأعلى التكرير والتكفير مثل ليك أي التبت لطاعتك الباء بعد الباء أي أقوم
 لطاعتك أقامة بعد أقامة أي مرة أخرى أي مراراً وسبعديك أي أسعدك
 أسعداً بعد أسعاد أي أعينك أعانة بعد أعانة والصادر في هذا الباب سماعية
 وإن كان المحذف قياساً لأنه مبني على ضابطة كلية ثم كما فرغ عن بحث المفعول
 المطلق شرع في بحث المفعول به فقال المفعول به الجار والمجرور في الأصل كان
 مفعول مالم يسم فاعله بقوله المفعول لأن معناه الذي فعل به وصار لأن جزء
 الاسم المصطلح عليه والظهير الجور عائد إلى اللام الموصولة في المفعول وكذا
 المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل
 ولم يذكر الاسم هنا الكفاء بما سبق فإن قيل يخرج من هذا الحد بعض أفراد
 المفعول به نحو خلق الله العالم وما ضربت زيداً فإن العالم وزيد كل منهما مفعول
 به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع الوقوع عليه حقيقة أو عبارة
 بأن جعلت عبارة كعبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة قيد ذلك فإن العالم
 وزيد وإن لم يكن فيهما حقيقة الوقوع إلا أنه جعلت العبارة في التقدير كان الفعل
 وقع عليهما كذا قيل وفيه نظر لأن هذا مسلم في خلق الله العالم لا في ما ضربت
 زيداً فإنه عبارة عدم الوقوع لا عبارة الوقوع وإنما عبارة الوقوع ضربت زيداً
 وأجيب بأننا لا نسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع في الاصطلاح كما أن ضربت زيداً

عبارة الصدور في الاصطلاح فافهم وقبل ان معنى قوله ما وقع عليه الفعل
 ما يتعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفسيا كان او اعتبارا فلا يخرج ذلك فان العالم
 وريدا مما يتعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما فان قيل ما وقع واردة
 التعلق حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم
 الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن تعلقه
 به بحيث لا يعقل الا به فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم
 دعوى الوضع او بيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفسك عن التعلق فكان التعلق
 لازم للوقوع فذكر لزوم واذا دللنا ان قيل ان اريد بالوقوع التعلق يخرج
 من التحديد في ضربت زيد حيث لا يتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف
 عليه تصور الضرب على البدلية وان لم يتوقف عليه بالتعين فان قيل يداخل
 في التحديد المفعول فيه الزمان لان الزمان مما يتعلق به الفعل بحيث لا يعقل الا به
 قيل الزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه وجود
 الفعل لازما كان او متعد يا لا يعقل ماهيته بخلاف المفعول به فانه مما
 يتوقف عليه تصور ماهية الفعل المتعدي كضربت زيد فان الضرب يستعمل
 التثنية في محل قابل للايلاء وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك
 الالة فلذا لا يتصور بدون ذلك المحل اويقال انه يخرج بقيد الحيثية فانها
 ملحوظة في جميع الحد ودلاسيما الحد والنحوية فيكون المعنى هو ما ذكر بحيث
 وقع عليه فعل الفاعل والمفعول فيه الزمان لم يذكر بحيث يقع عليه فعل الفاعل
 ولما قيل ان يقول لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان
 اختصارا لان يقال التصريح في مقام التعريف انشأ نحو ضربت زيد مثال المفعول
 به ثم لما فرغ من تعريف المفعول به شرع في بيان احكامه فقال وقد يتقدم
 على الفعل اي قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لانه معمول قوي
 تعلقه بعامله فيتعلق به متقدما ومتاخرا الا ان يمنع مانع كوقوعه في حيز
 وغير ذلك واما خص الفعل لاصالته وان كان التقدّم لا يختص بالفعل
 بل يجزى في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع او اراد بالفعل العامل او في الكلام
 حذف معطوف اي على الفعل وغيره من عوامله مثل زيد اضربت وبعرو
 ضربت ثم لما فرغ من بيان بعض احكام المفعول به شرع في بيان حكم آخر فقال

فان قيل ما وقع عليه الفعل
 هو الذي يتعلق به الفعل
 فافهم

ن
 خبر ان

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة
 دالة على الحذف وتعين المحذوف جواز اى حذف جازا كقولك زيد ان قال
 الجار والمجرور صفة زيد اى زيد المفعول لمن قال من اضرب مفعول قال تقديره
 اضرب زيد فحذف الفعل بقرينة السؤال وجوبا عطفا على جواز اى ويجوز حذف
 الفعل حذفاً واجباً في اربعة ابواب وفي بعض النسخ في اربعة مواضع مكان
 ابواب وفي المحصر على اربعة نظر لتحقيق وجوب الحذف في المنصوب على الاغراض
 بتقدير نحو الزم وحافظ نحو شاك والنج والصلوة الصلوة وكذلك في المنصوب على
 المدح والذم او الترحيم بتقدير اعني نحو الحمد لله الحميد واتاني زيد الفاسق و
 برزت به السكين الاول سماعي حبتد وخبر اى الباب الاول سماعي اى
 مقصور على السماع وانما قدم السماعي على القياسي لانه اقل منه مثل قول العرب
 اخر او نفسه اى اترك امرئ مع نفسه اى اترك كل امرئ مع نفسه ومثل قوله تعالى
 انتم خيركم اى انتموا يا معشر النصاري عن التثنية اى عن قولكم ان الله
 ثالث ثلثة واقصد واخيركم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصدر
 محذوف اى انتماء خيركم وفيه نظر لانه غير مطرد في نحو قولهم انتم امرأ قاصدا
 لان قوله امرأ لا يحتمل ان يكون صفة لانه اسم جنس فتعين انه مفعول به لفعل
 محذوف اى انتم عن الافراط والتفريط وايت امرأ قاصدا اى متوسطا بين الافراط
 والتفريط اى بين الغلو والتقصير وقال الكسائي هو خيركم المحذوف اى
 انتموا عن التثنية يكن انتماء خيركم وفيه ايضا نظر لان حذف كان بلا حرف
 شرط شاذ فلا يحتمل عليه مع امكان الوجه القياسي وانما اخر هذا النظم
 ان كان عظيم القدر لانه من القرآن لان له مساسا من وجه دون وجه مما نحن
 بصددده على ما بينا من الاختلاف ومثل قول العرب اهلا وسهلا اى ايت
 اهلا لا اجانب ووطيت سهلا من اليلاد لا خزنا المحزن بفتح الحاء وسكون
 الزاء المكان النخس والصلب هذا الكلام يقول الزور والضيف للزائر والضيف
 لتطيب قلبه واصابة الأتس من جهته يعني انا من اهلاك وايت اهلا لا اجانب
 ومنازل لك سهل لئلا مشقة عليك في منزلي ثم لما فرغ عن السماعي شرع
 في القياسي فقال الثاني اى الباب الثاني من الابواب الاربعة التي تجب فيها حذف
 الفعل الناصب للمفعول به المنادى وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء

ويخفض النادى باللام الاستغاثة والتعجب او التهديد بحمل الكلام على حذف
المعطوفين ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف اى بنحو لام الاستغاثة
اى باللام يدخل النادى وقت الاستغاثة مثل يا يزيد ووقت التعجب نحو يا
للام مع كونه مفردا معرفة مخروجة عن تأثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم
يدخل الجار ولان ياء مدار شبه النادى بالحرف ويدخل اللام صلا النادى
بعيد عن مدار الشبه وهو يا ولان النادى يخرج عن الافراد بالتركيب مع
اللام وفي الكل نظرا اما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه
الفعل ولهذا كان الاسم غير منصرف يدخوله نحو مريت باحمد فكيف يخرج
عن تأثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم يدخوله ليخرج عن تأثير شبه
الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل فانقول
مخروجه عن شبه الحرف يدخول الجار دون شبه الفعل تحكم بعض على ان اللام
الجار كثر ما تدخل على الاسم المبني ولم يصرمعربا يدخولها كقولك هذا
المال خمسة عشر رجلا وهو كذا الرجال واما الثاني فلان لام الاستغاثة قد
تدخل على كاف الخطاب الذي هو نادى مستغاث نحو يا لك لزيد فقام ان
النادى المستغاث المظهر قائمه مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرته
بعيد عن مدار الشبه يدخول اللام واما الثالث فلان المفرد ههنا بمقابلة
المضاف والمضارع ويا يزيد بهذه المثابة فلا يخرج النادى عن الافراد بالتركيب
مع اللام على ان التركيب مع الجار غير معتبر جاز الفصل بينه وبين الجار واللام
الزائد في السعة بخلاف التركيب من المضاف والمضاف اليه وقيل انما اعرب
النادى بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن الغاؤه وان كان
زائداً وقية ايضا نظر لانها انما يمكن الغاؤه في العربيات دون البنيات بدليل
انه يصح جثتك من قبل ومن بعد وانما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تكثر
اذا دخلت على الاسم الظاهر لان النادى واقع موقع كاف الخطاب واللام الدخلة
على الضمير كانت مفتوحة نحو لك ولم فكذلك اذا دخل على ما هو واقع موقعه
لذا بعيت على الكسر اللام الثانية نحو يا يزيد لعمر ويا لله للمسلمين واما الغاؤه
اللام من بين الحروف للاستغاثة والتعجب لان المستغاث مخصوص من

جث

بين امثاله بالدعاء وكذا التعجب منه مخصوص بالاستحصار لغرضه ثم هذه
 اللام تتعلق بادعوى المقدور وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها
 لا تزداد الا في موضع الاستغاثه او التعجب او التهديد سماعاً وبيّنه النادى
 لا يماق فيها اى الف الاستغاثه لموافقته الالف مثل يازناده وكذا يضم و
 يكسروا والاستغاثه وياءها اللاحقين لذى اللبس كما في الندوب نحو يا
 منهرنى المسهى منه وياء مكسبه فى السهى بمنك فلا لام فيه حينئذ اى حين
 اذا دخلت الالف مخدراً عن الجمع بين حرفي الاستغاثه وعن الجمع بين العوض
 والعوض منه لان اللام عوض عن الالف كذا روي عن الخليل واما قد م بيان
 البناء والمخفض والفتره على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب وطلب
 الاختصار بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد المعرفه
 من كل وجه والمستغاث سواء كان مع لام الاستغاثه او مع الفها كذا في
 الشرح ويرد عليه النادى التعجب منه والمهمل دلالة ما سوى المفرد المعرفه
 والمستغاث وليس من التصويين فالاولى ان يقال ان الضمير عائد الى
 المفرد المعرفه من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثه ونحوها او الف
 الاستغاثه فلا يرد النادى التعجب منه والمهمل وما سواهما النكرة موصوفة
 او غير موصوفة والمضاف والمضارع له مثل يا عبد الله نظير المضاف ويا
 طاباً جبالاً نظير المضارع المضاف والراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير
 مضاف يتعلق به شيء هو من تمام معناه اما معمول الاول كالمثال المذكور
 في المتن واما معطوف عليه على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً
 لثنائي واحد نحو يا ثلثه وثلثين علماً او لا وما صفة هي جملة او ظرف نحو يا
 حافظاً لا تشنى وشاعر الاشاعر اليوم مثله ولا ياتخذه من ذات عرق فان
 كلاً من ذلك مضارع المضاف بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فانه
 نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلاً صالحاً فان قيل ما الفرق
 بين الموصوف بصفة هي مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف
 في كون الاول نكرة وكون الثاني معرفة مضارعاً للمضاف مع ان كلاهما
 موصوف بصفة قيل الفرق ان النادى في نحو يا رجلاً صالحاً هو الموصوف
 بقطع النظر عن الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون

من تمام السادى فلا يحصل التعيين ولا يفيد التعريف بخلاف النادى
 الموصوف بالجملة والظرف فان النادى فيها هو الموصوف بالوصاف
 المذكورة والوصف فيها سابق على النداء ذكر للتاكيد فكان من تمام
 النادى لا وصفه فيحصل التعيين ويفيد التعريف فاعرف فأنه قد
 دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الا
 الستة المعروفة فكيف عمل قوله تعالى في قوله جبالا قيل المعتمد لا يذ
 ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون مقدرا وهما مقدرا
 يارجل الطالع جبالا او يا انسانا طالع جبالا كذا قيل وفيه نظرا
 يدخل في باب يارجل اصالحا فانه تكرة وذلك معرفة بدليل تعري
 عند غير الكسائي يقال يا طالع جبالا الظريف بخلاف يارجل
 تكرة بدليل امتناع تعرف صفة لا يقال يارجلان الصالح ويمكن
 انه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل تعرف صفة وا
 يا ايها الطالع جبالا ففى اى الاختصار ثم جبالا واللام لثلاث
 اللفظية يفسر نصب طالع لكونه مضارعا للمضاف على انه يحتمل
 هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون على اسم
 ون الاعتماد و يارجل لا غير معين الجار والمجرور حال من قول
 حال كونه مقولا لرجل غير معين كما فى قول الاخفش هذا
 وانما اخر مثال التكرة عن مثال المضاف والمضارفة لان التكر
 المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر بخلاف المضاف والمضارفة
 خرجا عنه بقيد الافراد المقدم ثم لما فرغ من بحث النادى شرع في
 نوابغه فقال ونوابغ النادى المبني امرا عن نوابغ النادى
 ان كانت غير البدل والمعطوف غير دى اللام في لا تكون الامتناع
 المضاف والتكرة او مجرورة كنوابغ النادى المستغاث باللام واللام
 المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع نوابغه وغير
 لا صفة لازمة الرفع ولا نصب كما سيجي وقوله المفردة مرفوعة على انه
 لقوله نوابغ والبراد بالمفرد المفردة من كل وجه وفيه احتراز عن النواع
 والمضارعة لها وقوله من التاكيد صفة نوابغ اى النوابغ الكا

احوال من الضمير في المفعلة أي كائنة من التأكيد والمراد بالتأكيد التأكيد
 المعنوي لأن التأكيد اللفظي حكمه في الغالب حكم الأول اعراباً وبناءً وقد
 جاء اعرابه رفعا ونصباً كقول الشاعر: يا في قاسطار سطر سطر انه
لقائل يا نصر نصر نصر وهو غير غالب ويحتمل ان يكون المختار عند المصنف
 اعرابه رفعا ونصباً كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التأكيد ولم يقيد بالفتح
 فقال من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف المحتنع
 مجرور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف وفاعله قوله دخول ياعليه
 أي المعطوف بالحرف الذي يمنع دخول ياعلى ذلك المعطوف وهو المعطوف
 باللام وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف غير المحتنع دخول ياعليه وهو المعطوف
 بغير اللام نحو يازيد وعمرو ومن المعطوفات فان حكمه وحكم البديل حكم
 المنادى المستقل كما سيجي وقوله ترفع خبر لقوله تنوابع المنادى أي ترفع
 تلك التوابع حملاً على لفظة أي لفظ المنادى لشبه الضمة بالرفع في العروض
 والاطراد أما الاطراد فلانه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما
 يقال كل فاعل مرفوع وأما العروض فلان ضمة المنادى عرضت بدخول
 ياعليه عرضتها في الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لا يدل من رافع
 وبهنا أي شيء هو قيل رافعه يالانها لما شبهت ضمة المنادى بالرفع في
 العروض والاطراد شبه موجب الضمة وهو يال بالرفع في كون اثر كل عارضاً
 ومطرراً ولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء فظهر في التابع لاحتياج
 إلى المؤثر وتنصب تلك التوابع حملاً على محله أي محل المنادى لأن محله
 لتصب على المفعول فان قيل انهم بنوا صفة اسم لا التي لتفي الجنس لبناء
 موصوفها نحو لا رجل ظريف فلم يبين صفة المنادى لبنائه قيل العلة في بناء
 الصفة في لا رجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادى
 لمكان الفصل بالام التعريف ولا نه وجب بناء الصفة في لا رجل ظريف كون
 الصفة هي المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه
 البناء اليها فافترا ونظير الصفة مثلاً يازيد العاقل بالرفع ويازيد العاقل
 بالنصب ونظير التأكيد ياتميد لجمعون واجمعين ونظير عطف البيان يا
 غلام بشر وبشر او نظير المعطوف بالحرف المحتنع دخول ياعليه نحو يازيد

والمجارات والمجارات وإنما اقتصر المصنف على نظير الواحد للاختصاص
 ونظر نظير الصفة من بين التوابع رد القول من قال ان المنادى لما قام
 مقام المظهر والمظهر لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف فرفع الصفة
 عنه على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه بتقدير اعني والصحيح جواز
 الصفة لانه وان وقع موقع المظهر لكنه ما خرج عن كونه ظاهراً لقيلابين
 جواز الوجهين في توابع المنادى المبني شرع في بيان الاختلاف الواقع
 في اختيار احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع
 دخول يا عليه فقال والتحليل ابن احمد استاذ سيدي في المعطوف المذكور
 اي المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فيختار الرفع المجلة خبر لقوله
 التحليل اي يقول باولوية الرفع وإنما يختار الرفع لانه منادى ثان معنى لانه
 ايضاً مطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعولان الواو قامت مقام يا لانه
 يقتضي الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره في اختيار
 فيه حركة هي اثر ياتينها على انه منادى ثان معنى ولم يبين لان الادم تمنع
 دخول يا عليه صريحاً وابوعمر بن العلاء فيختار النصب لانه لا يميز
 لا تباشره بالحقيقة فامتنع فيه حركة هي اثر ياتينها فيه حركة هي اثر ادعولان
 لا اثر يا وابوالعباس المبردي يقول ان كان المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه
 كالحسن في جواز نزع الادم منه وقيل في كونها علماً اذا لام ويدخل نحو الرجل
 علماً على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول فكما لتحليل
 خبر مبتدأ محذوف اي فهو كالتحليل في اختيار الرفع والمجلة جزء الشرط
 الشرطية خبر لقوله وابوالعباس وإنما اختار الرفع في مثل الحسن لان الادم
 لما كانت في معرض النزع فلم يمتد بها اولان الادم في العلم لا معنى لها فلا
 يعتد بوجودها والافكا في عمرو اي وان لم يكن المعطوف الذي كوكا المحسر
 بان لم يجوز نزع الادم منه او بان لم يكن علماً اذا لام فهو مثل ابي عمرو في اختيار
 النصب وبسياق هذه الاعلام من لطائف هذا الكتاب ثم لما فرغ من بحث
 التوابع المفردة شرع في بحث التوابع المضافة فقال والمضافة تنصب اي
 توابع المنادى المضافة اضافة معنوية تنصب لانها لو وقعت مناداة لا يميز
 فيها الا النصب لذل اذا كانت تابعة لان التوابع لا تكون اقوى من مشهورها

تقول في الصفة يا زيد صاحب القوس ويا بشير ذا الجعة والجمعة بالضم الشعر
الشعر الذي يكون مستقل من الاذن وفي التأكيد يا خال نفسه وفي عطوف
اليان يا غلام ابي عيد الله وفي المعطوف بالحرف يا بكر وعبد الله وانما
قيدها بالضافة بالاضافة المعنوية احترازاً عن اللفظية فان حكمها
وحكم التوابع المضارعة للضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية
في حكم الانقصال والتوابع المضارعة للضاف مفرد حقيقة وصورة
فتقول يا زيد المحسن الوجع بالرفع والنصب وكذا تقول يا زيد خير من
عمر وبالرفع والنصب قال الشاعر يا صاح يا ذا الضمار العنيس فان اسم الإشارة
وضوفاً منادى مفرد معرفة والضمائر فروع على انه صفة ذوات ان كان مضافاً لان
الاضافة اللفظية في حكم الانقصال والتقدير يا ذا الضمار عنسه والضمائر عن
الضمير بالضم وهو المزال يقع على الناقصة والجمل والعنيس بالفتح الناقصة الصلبة
اي الشديدة فان قيل ما لهم اعتبروا في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية
والمضارعة للضاف حكم الضافة اذا وقعت مناداة حتى ارجوا فيها النصب
وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة
بالاضافة اللفظية مضافة صورة وغردة حكماً والمضارعة للضاف مضافة
حكماً ومفرقة حقيقة وصورة فعملوا بالاعتبارين في الحالين وعلى ان تحقق
وجع عدم الفس في كل منهما والبدل من المنادى المبني والمعطوف على المنادى
المبني غير ما ذكر صفة المعطوف او بدل منه اى غير المعطوف الذي ذكر من
قيل اى غير المتمتع دخول يا عليه بان لم يكن ذالاً من حكمه اى حكم كل واحد منهما
حكم المنادى المستقل اعراباً وبناءً فتقوله والبدل مبتدأ وحكمه مبتدأ ثان
وقوله حكم المستقل خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول
وما عطوف عليه وقوله مطلقاً ظرف اى زماناً مطلقاً اي سواء كانا مفردين
او مضافين او مضارعين للضاف او تكثران او مختلفين لكونهما في حكم
تكرير الفاعل تقول في البدل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمر ويا زيد طالعاً جليلاً
ويا زيد رجلاً صالحاً وفي المعطوف يا زيد وعمر ويا زيد واخا عمر ويا زيد
وطالعاً جليلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً فان قيل ما الفرق بين المعطوف على
المنادى المبني وبين المعطوف على اسم لا المبني في ان الاول يجب فيه البناء وان

والمجارات والمجارات وإنما اقتصر المصنف على نظير الواحد للاختصار وإنما
 ذكر نظير الصفة من بين التوابع رد القول من قال إن المنادى لما قام
 مقام المظهر والمظهر لا يوصف فكذلك المنادى لا يوصف فرفع الصفة
 عنه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه بتقدير اعني والصحيح جواز
 الصفة لأنه وإن وقع موقع المظهر لكنه ما خرج عن كونه ظاهراً لأنه لما بين
 جواز الوجهين في توابع المنادى المبني شرع في بيان الاختلاف الواقع
 في اختيار أحد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف المتمنع
 دخول يا عليه فقال والتحليل ابن أحمد استاذ سيدي في المعطوف المذكور
 أي المعطوف بالحرف المتمنع دخول يا عليه فيختار الرفع الجملة خبر لقوله
 التحليل أي يقول بأولوية الرفع وإنما يختار الرفع لأنه منادى ثان معنى لأنه
 أيضاً مطلوب أقباله بحرف نائب مناب ادعولان الواو قامت مقام يا لأنه
 يقتضي الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره يا فيختار
 فيه حركة هي إثرياً تنبيهاً على أنه منادى ثان معنى ولم يبين لأن اللام تمنع
 دخول يا عليه صريحاً وأبو عمرو بن العلاء يختار النصب لأن اللام
 لا تباشره يا حقيقة فامتنع فيه حركة هي إثرياً فيختار فيه حركة هي إثرياً
 لا إثرياً وأبو العباس المبردي يقول إن كان المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه
 كالحسن في جواز نزع اللام منه وقيل في كونه عالماً إذا لم ويدخل نحو الرجل
 عالماً على الأول دون الثاني ونحو النعم يدخل على الثاني دون الأول فكذلك التحليل
 خبر مبتدأ محذوف أي فهو كالتحليل في اختيار الرفع والجملة جزاء الشرط و
 الشرطية خبر لقوله وأبو العباس وإنما اختار الرفع في مثل الحسن لأن اللام
 لما كانت في معرض النزع فلم يعتد بها أولاً لأن اللام في العلم لا معنى لها فلا
 يعتد بوجودها والافكاكي عمرو أي وإن لم يكن المعطوف المذكور كالحسن
 بأن لم يحذف نزع اللام منه أو بيان لم يكن عالماً إذا لم فهو مثل أي عمرو في اختيار
 النصب وسياقه هذه الأعلام من لطائف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن بحث
 التوابع المفردة شرع في بحث التوابع المضافة فقال والمضافة تنصب أي
 توابع المنادى المضافة إضافة معنوية تنصب لأنها لو وقعت مناداة لا يجوز
 فيها إلا النصب ولذا إذا كانت تابعة لأن التوابع لا تكون أقوى من متبوعها

تقول في الصفة يا زيد صاحب الفرس ويا بشر ذا الجعة والجمعة بالضم
الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وفي التأكيد يا خالد نفسه وفي عطوف
البيان يا ذلام ابني عبد الله وفي المعطوف بالحرف يا بكر وعبد الله وانما
قيدنا المضافة بالاضافة المضمومة احترازاً عن اللفظية فان حكمها
وحكم التوابع المضارعة للمضاف حكم المرفوع عند المحققين لان اللفظية
في حكم الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف مفردة حقيقة ووضوطة
فتقول يا زيد المحسن الوجه بالرفع والنصب وكذا تقول يا زيد خير من
غيره وبالرفع والنصب قال الشاعر يا صاح يا ذا الضمار العنيس ^و فان اسمك لا مثارة
وهو ذاتي مفردة معرفة والضمار مرفوع على انه مضافة وان كان مضافاً لان
الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والتقدير يا ذا الضمار عن نفسه والضمار عن
الضمير بالضم وهو له زال يقع على الناقصة والجمل والعنيس بالفتح الناقصة الصلابة
اي الشديدة فان قيل ما لهم اعتبروا في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية
والمضارعة للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت مفردة حتى اوجبوا فيها النصب
وحكم المفرد اذا وقعت تامة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة
بالاضافة اللفظية مضافة وضوطة ومفردة حكماً والمضارعة للمضاف مضافة
حكماً ومفردة حقيقة وضوطة فعملوا بالاعتبارين في الحكمين وعليك ان تحقق
ونصر عدم العكس في كل منهما والبدل من المنادى المبني والمعطوف على المنادى
المبني غير ما ذكر صفة المعطوف او بدل منه اي غير المعطوف الذي ذكر من
قيل اي غير المتنوع دخول يا عليه بان لم يكن ذالام حكمه اي حكم كل واحد منهما
حكم المنادى المستقل اعراباً وبناءً فقوله والبدل مبتدأ وحكمه مبتدأ ثان
وقوله حكم المستقل خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول
وما عطف عليه وقوله مطايعاً ظرف اي زماناً مطايعاً اي سواء كانا مفردين
او مضافين او مضارعين للمضاف او تكررتين او مختلفتين لكونهما في حكم
تكرير العامل تقول في البدل يا زيد زيد ويا زيد اطعمه ويا زيد طالعاً جلاً
ويا زيد رجلاً صالحاً وفي المعطوف يا زيد وعمره ويا زيد واخاه عمره ويا زيد
وطالعاً جلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً فان قيل ما الفرق بين المعطوف على
المنادى المبني وبين المعطوف على اسم لا المبني في ان الاول يجب فيه البناء وان

الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب الاغراب رفعا ونصباً مثل كلاب وابن انا
 قيل جوابه يأتي في موضعه انشاء الله تعالى ثم لما فرغ من بحث التوابع التي
 وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال والنابذ الذي
 هو العلم موصوف بآبن اي بلفظ آبن ومؤنث وهو ابنة حال كون ذلك الآبن
 مضافا الى علم آخر يختار فتحه اي فتم النابذ الذي هو العلم المذكور لموافقة
 حركة الآبن وقصد التخفيف لكثرة استعمال العام وطول الكلام ويسقط
 حينئذ الف آبن ومؤنثه خطأ فنقول يا زيد بن عمرو ويا هندا بنت بشر وفي
 قوله يختار فتحه اشارة الى جوار البناء على الضم ايضا وانما قيد بقوله الى علم احتراز
 عن نحو يا زيد بن اخينا ويا هندا بنت عمنا فانه يبقى على الضم ولا يسقط حينئذ
 الف آبن ومؤنثه خطأ ثم لما فرغ من التوابع الصورية والعنوية شرع في بحث
 التوابع الصورية فقال واذا نودي بالمعرف باللام اي واذا قصد ندائه وتظهير
 قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اي اذا اردت قراءته قيل يا ايها الرجل
 بتوسط اي وهاء التنبيه ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط
 اي وهذا جميعا والرجل صفة هذا وهذا صفة اي اشارة اسم الاشارة لا تأتي
 في الابهام بل اي او غل في الابهام لتناول المفرد والثنائي والجمع والمذكور والمؤنث
 بلفظ واحد فان قيل الجملة الشرطية لا يتم لان الشرطية كلي يتناول نداء المعرفة
 باللام اي معرف كان نحو الرجل والغلام والانسان ونحوها والجزء جزئي وظاهر
 ان الجزئي لا يدرى على الكلي حيث يلزم ملزومية الكلي للجزئي قيل الكلام ممول
 على حذف المعطوف اي قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل و
 نحوها وعلى الجواز لان المراد بقوله يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل
 هذه كالألفاظ واللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعام يصح تأويله
 بصفة اشتهر بها صاحبه نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار قاهر عادل ونحو
 الاهمية البليغة للمطبي اي لا داعي فيكون المعنى قيل كلام وسط فيه اي مع
 التنبيه وكلام وسط فيه اسم الاشارة وكلام وسط فيه كلام من فيكون
 الشرط والجزء كلتيهما قيم الشرطية ولا يلزم ملزومية الكلي للجزئي وانما وسط
 اي اسم الاشارة يخرجنا عن اجتماع التي التعريف صورة وان كان في أحد
 من الفائدة ما ليس في الآخر فان قيل الجزع عن ذلك يحصل بتوسط أحدهما

فلا حاجة الى اليهم الثاني في ياء يهذ الرجل قبل اليهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه
 لكن في اتيان مبهمة بعد مبهمة وتأخير البيان فائدة وهي زيادة التشويق و
 التوجع في البيان بزيادة التشويق والتأخير فيه والتزموا اي التزم النحاة
 رفع الرجل في مثل ياء يهذ الرجل ويأهذ الرجل وان كان صفة وكان حقه
 جواز الوجهين كما امر لانه المقصود اي لان الرجل هو المقصود الاصل بالنداء
 الا اي واسم الاستادة بل هما وسيلتان لنداءه الاتري انك لو حذفت الرجل
 بطل النداء ولو حذفت الظريف لم يبطل فالترمواد فعه تبيينه على انه منادى
 حقيقة وان كان صفة لأي صورة فان قيل فلي هذا يصدق عليه خذ اليد دون
 الصفة قيل انه مقصود واقعا لا لفظا حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود
 وذكر بحيث انه بيان المعنى في المتبوع لا بحيث انه متادى مستقل فلا ثبت بدليته
 على ان البدل في حكم تكرير العامل فلو كان الرجل بدلا لزم دخول ياء في المعرفة باللام
 حكما فظهر انه ليس ببدل وتوابعه مجرور ومعطوف على الرجل اي التزم النحويون
 رفع توابع الرجل مفردة كانت او مصنفة ياءها الرجل الكريم وياءها الرجل صامح
 الفرس لانها اي لان توابع الرجل توابع اسم معرب ترفع فيكون كمتبوعها لا
 يازيد الظريف فانه تابع مبني فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب
 قد يحمل على اللفظ وقد يحمل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع وظهرا
 بل يجوز ان يكون المتبوع منصوبا والتابع منصوبا او مرفوعا جملا على اللفظ و
 المحل كما في ان زيد قائم وعمرو وان يكون المتبوع مجرورا والتابع مجرورا او
 منصوبا كما في اعجبنى ضرب زيد وعمرو وكما في قوله ويد هين في نجد وغرورا
 غائرا وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومجلا قيل معناه توابع معرب المحل له
 سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظا ومجلا فالمتبوع هذا لا باعتبار
 تعدد اعرابه معربا لان معرب واحد بخلاف توابع الرجل ههنا فانه توابع معرب
 واحد فلا يتبع غير اعرابه او يقال ان احداً المقدمتين من الدليل مخدوف
 اي لانها توابع معرب وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعرابه لا محال
 انك الاعراب وقالوا يا الله يقطع الهمة خاصة هذا جواب سؤال يرد
 على القاعدة المذكورة او هو من حيث المعنى مستثنى من القاعدة
 وهو الوجه وانما استثنى منها الوجهين احدها ان التوسيط فيه

منتهى لأن أيا يستلزم التعدد وهذا التنبيه والله تعالى يتعالى عن ذلك التعدد وهذا
 الإشارة للحسية والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على الجوز كما في
 ذلكم الله وفي كان مجهولا على أي طرف الباب والثاني أن اللام فيه ليست للتعدد
 بل صارت جزء الكلمة العلمية وكانت في الأصل عوضا عن همزة إلى فاضم في
 جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر مجالا للضم فإن اللام فيه وإن صارت جزء
 الكلمة العلمية لكانت في الأصل ليس بعوض عن شيء وبخلاف الناس فإن
 اللام فيه وإن صارت جزء الكلمة بكونها عوضا عن همزة إناس بضم الهمزة
 لكنه ليس بعلم فإن قيل فعلى هذا الوصل الناس علم الواجب صحة أن يقال
 يا الناس وليس ذلك بصحيح بدليل قوله خاصة قيل أن العلمية لا يوجب
 هجران أصله بالكلمة لأنه بعد العلمية يستعمل بمعناه الأصلي أيضا وهو
 جماعة الأناسي استعما لأشياء بخلاف يا الله فإن علمية توجب هجران
 أصله بالكلمة لأنه بعد العلمية لم يستعمل بمعناه الأصلي أصلا وهو مطلق
 المعبود حقا كان أو باطلا فافترا وقوله خاصة مصدر أقيم مقام الحال من
 يا الله أي حال كونه قد خص بذلك القول خصوصاً كما فرغ عن بحث
 المنادى غير المكرر شرع في بحث المنادى المكرر فقال ولك أصل الخطاب
 أن يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهنا كذلك أي جاز لك أو جائز لك
 في مثل قول جرير يا عيم يتم عدي لا أبالكم لا يلقينكم في سورة عمر في
 كور فيه المنادى في حال الإضافة التضم فاعل جاز المقدر أو مبتدأ متقدم
 المخبر أي يجوز لك أو جائز لك التضم والنصب أي ضم الأول ونصبه كما التضم
 فعلى أنه منادى مفرد معرفة وأما النصب فعلى أنه مضاف إلى عدي المذكور
 ويتم الثاني تأكيد لفظي ولما كان حكم التأكيد اللفظي في الأغلب حكم المنادى
 المذكور في الأعراب والبناء كما حذفت التنوين من الثاني وإن لم يكن مضافا
 فإن الأول محذوف والتنوين للإضافة وإنما جاز الفصل هنا بين المضاف
 والمضاف إليه مع أنه لا يجوز الفصل بينهما إلا في ضرورة الشعر بالظرف
 خاصة لأنه لما كروا اللفظ الأول بالافتقار صار الثاني هو الأول فكان لا فصل
 بينهما ويطأ جاز ضرب ضرب زيد عمر أو هذا مذهب سيدي ووالجليل
 وذهب المبرد إلى أنه مضاف إلى عدي المحذوف لدلالة الثاني عليه تقديرا

يا تيم عدي تيم عدي على نحوين ذراعي وجهته الأسد اى بين ذراعي الاسد
 ويسمى الأسد فعل هذا كانت الاضافة الثانية تأكيداً لفظياً للاضافة الاولى
 هذا هو الظاهر ولا يجوز في تيم الثاني الا النصب لان التيم الاول ان كان مضموماً
 على انه منادى مفرد معرفة كان الثاني تابعا مضافا فكان نصيباً وان كان منصوباً
 على انه منادى مضاف الى عدي المنادى كورا والمخدوف كان الثاني تابعا للمنادى
 المضاف فكان نصيباً ايضاً والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه أربعة
 اوجه اخذها في كلامي بسكون الياء واصحاب الفتح لان الاسم الذي بني على حرف
 واحد كان مفتوحاً كما في الخطاب والسكون للتخفيف لكون الحرف علة والثاني
 يا غلامي بفتح الياء على الاصل والثالث يا غلام مجذوف الياء والاكتفاء بالكسر
 لكثرته ووجه والرابع يا غلاماً بقلب الياء الفاء والكسرة فتحة مخففة الالف والفتحة
 او يجرى في الياء وتقوم ياء الالف عنها وتشد فيها يا غلام مجذوف الالف والاكتفاء
 بالفتح فالحاصل ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه تراكب مفتوح
 الياء وتساكنها ويجرى وقها ومقلوب الياء الفاء بالهاء ووقها اى ويكون بالحاق
 هاء السكت في الوقف لبيان حرف المد وهي الالف فيقال يا غلاماه كذا في بعض
 الشروح وقيل معناه ويكون بالحاق هاء السكت في الكل وقفاً وهو الصواب
 لان هاء السكت كما يجي لبيان الالف يجي لبيان الحركة بان يزداد في آخر الكلمة
 في الوقف مجازاً فيقال يا غلامية ويا غلامية ويا غلاماً ويا غلاماً ثم قوله
 وباللهاء وقفاً عطف الجملة الظرفية على الجملة الفعلية اى المضاف الى ياء المتكلم
 يجوز فيه كذا يجرى بالهاء وباللهاء في الوقف او خبر مبتدأ عند وف اى وهو
 باللهاء في الوقف او متعلق بفعل عند وف اى يوقف عليه باللهاء وقفاً
 فيكون قوله وقفاً لا اوطراً او مصدراً للفعل الجذوف وفي اكثر النسخ
 لم يذكر الثاني وهو بفتح الياء فيكون المعنى يجوز فيه هذه الثلاثة كما جازى
 غلامى بفتح الياء وانما شبهت تلك الثلاثة بـ لا الاصل وقالوا يا ابي ويا ابي
 يعنى اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم لفظاً واما يجوز فيه ما جازى في
 سائر الاسماء المضافة اليها نحو يا غلامى مع زيادة وجوه اخرى كثر استعمال
 ذلكها وورد السماع على ذلك فقالوا يا ابي ويا ابي على القياس وقالوا
 يا ابي ويا ابي بـ لا الياء تاء على غير القياس وقوله فتح او كسر اى

حال كونها مفتوحين وسكونين أما الفتح فلموافقة حركة الياء المبدل من
 التاء إذا الأصل في الياء الفتح على ما مر وأما الكسر فلموافقة طبيعة الياء المبدل
 التاء منه إذا الكسرة يناسب الياء فالفتح لكونها بدلا من حرف متحرك بالفتح
 لواء الكسر لكونها بدلا من حرف يناسب الكسرة ويجوز فيها ضم التاء أيضا
 لأجرائها المجرى للمفرد ولم يذكر هذا القلتة أحسن أن التاء فيها للتأنيث مع
 كونها عوضا عن الياء ولهذا فية ما قبلها ويوقف عليها بالجار والمطوّل
 وإن كانت للتأنيث لكونها عوضا عن الياء كما طولت تاء بنت ولخت وإن
 كانت للتأنيث لكونها عوضا عن الواو لكن تاء بنت وامت يصير في الوقف
 هاء بخلاف تاء بنت وخت فإنها لا تصير في الوقف هاء وذلك لأن أصل
 هذه التاء أي تاء اخت وبت أصلها عوض عن الواو الأصلية وأصل
 تلك التاء زائدة لأنها عوض عن الياء الزائدة فيفترقان وذكر في تفسير
 البيان أن تاء التأنيث في آية للمباليغ كعلامة وبالألف عطف على
 مخذوف أي وقالوا يا آيت ويا آمت بغير الألف وبالألف فقالوا يا آيت ويا
 آمت يا بادل الياء تاء والغامرة فيكون فيه جمع بين البدلين وذلك جائز
 قيل هذه الألف الف الاشتباع دون الياء حال أي قالوا ذلك متجاوزين
 عن الياء يعني لم يقولوا يا آيت ويا آمتي مخذوف عن الجمع بين البدل والبدل
 منه لأن التاء فيها عوض عن الياء ويا ابن أم ويا ابن عم خاصة أي من خاصتي
 مثل يا غلامي في جميع وجوه يعني إذا كان المنادى المضاف لفظ ابن مضاف
 إلى أم وعم مضافين إلى ياء التكلم جاز فيه ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء التكلم
 من الوجوه فقالوا يا ابن أمي ويا ابن عمي بالسكون ويا ابن أمي ويا ابن عمي بالفتح ويا
 ابن أم ويا ابن عم مخذوف الياء والاكتفاء بالكسر ويا ابن أم ويا ابن عم يا بادل الياء
 الغامع زيادة وجه آخر بحيث لم يقولوا يا غلام مخذوف الألف والاكتفاء بالفتح
 الأعلى وجه السد وذوقوا يا ابن أم ويا ابن عم مخذوف الألف والاكتفاء بالفتح
 لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف وإنما قال خاصة لعدم جواز
 ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء التكلم بل على ما جاز في غير المنادى المضاف
 إلى ياء التكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو يا غلامي ونحوي وذلك لأنها أكثر
 استعمالا لكثرة يا غلامي فعومل معاملة بخلاف غيرها فإنه لم يكن كذلك فلم

في اعتبارها فلا يقال يا ابن عمي ويا ابن خالي الوجوه المذكورة لا في التأنيث
 في التأنيث في التأنيث في التأنيث في التأنيث في التأنيث في التأنيث في التأنيث

يعامل معاملة تسمى لما كان الترقيم من خصائص التذرع شرع في بيانه فقال
وترقيم المنادى جائز في سعة الكلام أي من غير ضرورة وفي غير ضرورة
منصوب على أنه مفعول له أي الترقيم في غير المنادى جائز لضرورة الشعر ولا
يسم فيه الرفع لأنه حينئذ يكون المعنى والترقيم في غير المنادى ضرورة ولا
معنى له كذا قيل فإن قيل لا يصح النصب فيه أيضاً لأن شرط حذف الاسم في
المفعول له أن يكون فاعله وفاعله واحد وهذا ليس كذلك لأن المضطر
الشاعر فاعله وجواز صفة الترقيم قيل أنه مفعول له لفعل الترقيم دون جوازه و
التقدير يفعل الترقيم في غير المنادى للاضطرار أي لا يضطر الشاعر والمترحم
والمضطر واحد ويمكن دفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف بجذوف مضاف أي
هو في غيره ان ضرورة وهو خبر على المبالغة على نحو زيد عدل فاذا خبرته
لم يصح منع دفعه كما ظن بعض الشارحين وهو أي الترقيم حذف في آخره
أي أخيراً لا تخفيفاً مفعول له أي لأجل التخفيف فإن قيل هذا الحد يصدق
على نحو يد ودم وقاض وداع قيل معناه حذف في آخره تخفيفاً للقانون
تصريفه وسماع لغوي أو يزداد بالحذف في آخره في حال التركيب دون الأفراد
فلا بد حذفاً لا آخر في يد ودم ونحوها ثم لما فرغ عن تعريف الترقيم شرع في بيان
شرطه فقال وشرطه أي شرط جواز الترقيم في المنادى أن لا يكون المنادى مضافاً
لأن آخر المضاف وسط حكم والترقيم يختص بالآخر والمضاف إليه غير المنادى فلا
مساع للترقيم في آخره ويأصاح في صاحبه شاذ ولا يكون مستغاثاً ولا مندوباً
لأن المطلوب فيهما مند الصوت ولهذا زيد في آخرهما ألف لظهور الاستغاث والتفجع
والحذف ينافي به ولم يذكر المندوب لأنه غير المنادى عند المصنف بدليل أنه
عرف المنادى على أنه يخرج منه المندوب لأنه غير مطلوب الإقبال ولا يجوز ترقيم
غير المنادى في السعة فلا حاجة إلى ما ذكرنا من أن يكون جملة نحويات باط
شراوياً يرق بخبره لأن الأعلام المنقولة عن الجملة تحكي كما هي ثم لما فرغ عن بيان
شرطه العدلي شرع في بيان شرطه الوجودي فقال ويكون أي وشرطه أن
يكون المنادى إما علمائاً أو على ثلاثة أحرف أما كونه علمائاً فعدم الاستنباه
فيه لشهرته بخلاف غير العلم وأما كونه زائداً على الثلاثة فأنه لا يلزم إخلال
لبنية وأجاز الكوفيين ترقيم الثلاثي المتحرك الأوسط نحو باع في عمر لقيام

حركة الوسط مقام الحرف الزائد كما في منع الصرف بحسب وهو ضعيف لأن
 جعل الحركة منزلة الحرف غير مطرد في كل مكان والالكان مثل هذا و
 غلبت مخاسيا وليس كذلك وأجاز بعضهم ترخيم الثلاث في الساكن الأوسط
 أيضا نحو يازي في يازيد لأن الأخلال ثبتت بعارض الترخيم فلا يعتبر وهو
 اضعف من ذلك وأما بناء التانيث فحينئذ لا يشترط العلمية ولا الزيادة
 على الثلاثة نحو يابته علما أو غير علم لأن الأخلال البنية حينئذ لو كان
 لكان من قبل الواضع لأن تاء التانيث ليست بداخلية في البنية بل هي كلمة
 أخرى فالأخلال ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضا كذلك فلا يشترط الزيادة
 على الثلاثة ولا العلمية لعدم الاشتباه حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح قبله
 على الترخيم مجذوف التاء وإن لم يكن علمًا لأنه لما فرغ من بيان شرائط الترخيم
 شرع في تفسير كميته المحذوف فقال فإن كان في آخره أي في آخر الاسم الذي
أريد ترخيمه زيادتان في حكم الواحدة صفة زيادتان كانتان في حكم الواحدة
 بأن يكون ذلكتان مع المعنى واحد يعني اجتلبتاد فعة واحدة لمعنى واحد
 وفيه احتراز عن نحو أرطاة فإن التاء والالف ذلكتان ولكنهما ليستا في حكم
 الواحدة لأن الالف زيدت أولا للالحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال
 يارط في أرطاة فإن قيل حكم الواحدة في الزيادتان وليست الزيادتان في حكم
 الواحدة فكيف يستقيم الظرفية قيل هو ظرف اعتباري لا حقيقي والعبارة
 محمولة على القلب كاسماء وزنه فعلاء واصله وسما من الوسامة فقلت
 الواو همزة كما في أحد وأبنة ففي آخره زيادتان وهي الالف والهمزة في حكم الواحدة
 وكذلك الالف والنون في مروان يعني الالف والهمزة في الاسماء زيدت تامعا
 للمعنى التانيث والالف والنون في مروان زيدت تامعا للمعنى التذكير وكذلك الالف
 النسبة في بصري والالف والنون في زيدان والواو والنون في زيدون و
 الالف والتاء في هذات يقال فيها يا ائتم ويا ترو ويا تبصر ويا زيد ويا زيد ويا
 هذات أو عطف على قوله زيادتان أي أو كان في آخر الاسم الذي أريد ترخيمه
 حرف صحيح قبله أي قبل ذلك الحرف مدة والمدة حرف علة ساكنة حركتها
 قبلها أي وافقها والمكراد بالمدة ههنا المدة الزائدة لتلايد نحو مختاد فإنه لو رخم
 لا يحدف منه الراء لأن الالف أصيلة وهو الأكثر والواو للمحال أي والحال إن الاسم

الذي في آخره حرف صحيح قبله مدة أكثر من أربعة أحرف نحو منصور وعمار و
 ادريس وفيه احتراز عن نحو سعيد وعاد فإنه لا يحذف منه ما حرفان لئلا يلزم
 الخلال البنية بحذف الحرفين وقوله حذف فتأجزأ الشرط أي حذف الحرفان
 فإذا رخم نحو منصور وعمار وادريس قيل يا منص وياعم ويادرفان قيل يدخل
 في هذا القسم أسماء ومروان أيضا لأن في آخرهما حرف صحيح قبله مدة فما وجه
 ذكر القسمين قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه إذ ربما يصدق القسم
 الأول دون الثاني ويصدق الثاني دون الأول كنصور وربما يجتمع
 كاسماء ومروان فلذلك لم يكتف بدكر أحد القسمين وإن كان الاسم الذي أريد
 ترخيجه مركبا غير المركب الأصافي والاسنادي كعبلبك وخمسة عشر علمين
 حذف الاسم الأخير فيقال في بعلمك يا بعلم وفي خمسة عشر يا خمسة لنزل
 الاسم الأخير منزلة ثاء التانيث في كوطها كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من
 الكلمة وإن كان الاسم المرخم غير ذلك أي غير ما فيه زيادتان في حكم الواحدة
 وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة أحرف فحرف واحد أي
 فالحذف منه حرف واحد لحصول المقصود وعدم ما يوجب حذف أكثر من
 حرف واحد وأما التي ههنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا مستمرا فيقال
 في حارث يا حار وهو أي المحذوف للترخيم من أي منادى كان في حكم الثابت
 أي الموجود على الاستعمال الأكثر فيبقى ما قبله كما كان فيقال القاء للتعليل أي
 لأنه يقال أو جواب شرط محذوف أي وإذا كان كذلك فيقال أو للعطف على
 الاسمية السابقة ما قبله بالفعلية كأنه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال يا حار
 بكسر الزاء في يا حارث ويأثموا وبوا وسأكنه بعد ضمة في يأثموا ولو جعل المحذوف
 منسيا والواو آخر الواجب قلبها ياء وكسر ما قبلها الوقوع ظرفا بعد ضمة
 كادل ويأثموا وبوا ومفتوحة بعد فتحه ولا تقلب الواو الفتحا وانفتاح ما
 قبلها لتحقيق المانع وهو وقوع الساكن بعدها وهو الألف المحذوف الذي
 في حكم الثابت وتوالم يكن في حكم الثابت لقلب الواو ألفا ولقيل يا كرا لا ارتفاع
 المانع وقد يجعل الرخم أو ما بقي بعد الحذف اسمًا براسه أي اسمًا مستقلا
 بنفسه غير مبني على ما كان يجعل المحذوف نسيما منسيا كأنه لم يحذف عنه
 شيء فيكون له في بنائه وإعلاله وتصميمه حكم نفسه الأصل فيقال يا حار

يندبهم في يا حارت سلى اسمهم براسه كأنه اسم مفرد معروفة فيهم وما بني في يا
 تمود لانه لما جعل متواسما براسه صارت الواو طر قابعة صمته فالجرم قلت
 ياء وكسر ما قبلها كادل ويا كروا في يا كروا لان لما جعل كروا سمي براسه يرتفع
 مانع الاحلال وجود وقوع الساكن بعد الواو فان قلبت الفاء المتحركة وانفتح
 ما قبلها وقد استعملوا اي استعمل العرب صيغة النداء اي حرف النداء
 وحى يا فقط في المندوب اي في الاسم الذي يندب مسماه اي يبكي عليه
 لا شتر اكهما في الاختصاص يكون كل منهما مدعو او هو اي المندوب الاسم
 المتفجع عليه اي الاسم الذي يتفجع اي يتخزن لاجله بيا او وانجارا والمجرور
 المتفجع عليه والباء للاتصاق اي المتفجع عليه الملتصق بيا او وا في جعل
 الباء للسببية او الاستعانة فنظر لان يا والواو ليسا بسببين للتفجع اذ لا تاثير
 لهما فيه فلا يكون للسببية وان بقاء الاستعانة تدخل في الترفيع نحو
 كتبت بالقلم ولايتوهم كون يا والواو للتفجع فان قيل لم يذكر المتفجع منه نحو
 واويلاه واما معيبتاه واخزناه واحسرتاه ونحو ذلك فلو قال ثل التفجع
 عليه او منه بيا او والكان اولى قيل هو داخل في التفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره
 على حدة واختص المندوب بواي محتمل ان يكون الباء داخلة في المختص به ان
 المختص بيا اي انفردوا بالندوب يعني لا يدخل واغير المندوب ويحتمل ان
 يكون الباء داخلة في المختص به دون المختص كما هو الاصل اي انفرد المندوب
 بواي محتمل ان يكون نصا على المندوب بخلاف يا فانها ليس بنص عليه فكانت
 المندوب به قليلا وحكمة اي حكم المندوب في الاعراب والبناء ميزان اي
 من حيث الاعراب والبناء مثل حكم المندوب اي حكم اعراب المندوب وبني
 مثل حكم اعراب المندوب وبني لانه لما جرى مجرى المندوب صيغته جرى مجراه
 في احكامه ولا شتر اكهما في الاختصاص يكون كل منهما مدعو اي ان
 كان المندوب مفردا معروفة يضم وان كان مضافا او مضارعا ينصب ولا يقع
 نكرة لانه لا يندب الا المحروف وكذلك توابعه كتوابع المندوب ولك زيادة
 الالف اي جائز لك او جاز لك زيادة الالف في اخره اي آخر المندوب سواء
 كان مع يا او وا المد الصوت المطلوب في النندبة فقول ريادة الالف مبتد
 مقدم الخبر او فاعل جاز المقدر واصنافه الزيادة الى الالف من باب اضافة

المفسد رأى المفضول فان خفت بزيادة الالف اللبس اى لبس ذلك اللفظ
 بغيره عند نسبتها الى غيرها من حروف المد مناسبا لما في آخر الاسم من
 كثرة او ضمة فاذا نبت غلامك بخطاب المؤنث قلت واغلامك بـ يا
 اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب
 المذكر فزيدت الياء المناسبة لحركة الكاف واذا نبت غلامكاه بخطاب
 الجمع قلت واغلامكوه بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم
 لبس خطاب الجمع بخطاب التثنية فزيدت الواو المناسبة لحركة الميم
 اذ الميم اصل الضمة وقيل فزيدت الواو المناسبة للجمع ولك الهاء في
 الوقف اى جاز لك او جائز لك زيادة الهاء اى هاء السكت لبيان حرف
 المد وهي الالف في الوقف لافى الدرج واختير الهاء مع زيادة الالف والواو
 والياء فيقال وازيد واغلامكوه واغلامكاه فالهاء مبتدء متقدم
 الخبر او فاعل جاز المقدر وقوله في الوقف ظرف قوله لك او ظرف جاز
 المقدر او ظرف الزيادة المقدرة المضافة الى الهاء ولا يندب الا المعروف
 مستثنى مفرغ اى لا يندب اسم الا الاسم المشهور والمعلوم وهو الذي
 يعرف ذاته ومسماه سواء كان علما او غير علما فلو كان علما غير معروف
 لم يحز ندرته ولو كان معروفا غير علمه حاز ندرته فلك ذلك جاز وامن حفر
 يورثه زماه لانه بمنزلة واعبد المطلباء من حيث انه حافرها وقد اشتهر
 بذلك اشتهار العلم وذلك لانه اذا كان معروفا كان النادى معدودا في
 ندرته والتفجيع عليه لان ندرته لاظهار الجرح والالم يندب وذلك يحصل بالعرف
 فلا يقال وارجله لرجل غير معين اى فلا يقال هذا اللفظ وامتنع عطف
 على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال لانه نتيجة لما سبقت فلو عطف هذا
 عليه لزم ان يكون هذا نتيجة لما سبق ايضا وليس كذلك اى امتنع هذا القول
 وهو وا زيد الطويله بالحقاق الف الندبة في صفة المندوب لان الف الندبة
 انما يلحق الاسم التفجيع عليه وهو قد تم بالموصوف والصفة ليست من جنسه
 بل هي اسم اخر جئ للتوضيح ولا يباع غير ما خرج بالموصوف حيث جاز الفصل بغير
 الظرف بينهما في سعة الكلام كقوله تعالى وايه لقسم تو تعلمون عظيم فلو الحق
 ذلك في الصفة الحق في غير المندوب فلا يقال وا زيد الطويله بل يقال وا زيد

الحويل بخلاف المضاف اليه حيث الحق الف التند بتره يقال والامير المؤمنين
 واعبد الطلبة لان المضاف والمضاف اليه يجعلا دالين على السمي بمجمله
 فالمضاف اليه مع المضاف كدال ريد لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل
 بينهما في السعة واما قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم يرفع قتل ونصب
 الاولاد ويجز شركائهم والفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف اليه
 وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم فيارد على الشذوذ خلا قال يونس
 اي يخالف هذا القول يونس خلا فافانراجاز الحاق علامته التند بتره في
 صفة التند وبها كالمضاف اليه لان الاتحاد بين الصفة والموصوف معنى
 لا يقصر في ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك
 لان الصفة عين الموصوف لان الطويل في قولك زيد الطويل عين زيد و
 زيد في قولك غلام زيد غير الغلام والامتزاج العنوي اقوى من الامتزاج
 اللفظي فلما جاز الحق فيما كان مغايرا له معنى باعتبار الامتزاج اللفظي
 فلان يلحق فيما كان عينه باعتبار الامتزاج العنوي بالطريق الاولى
 جوابا بان الحاق امر لفظي والامتزاج اللفظي في المضاف لا في الصفة ويجوز
 حذف حرف التند ولقيام قرينة الامع اسم الجنس ظرف اي في جميع الامتزا
 نماه مقدانته اسم الجنس او حال اي في جميع الاحوال المقدان مع اسم الجنس
 غير اي والمراد من الجنس ما لا يكون بالالف واللام اي ما كان نكرة قبل التند
 لان نداء لم يكن كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف التند لم يسبق الذهن
 الى انه منادى فيلبس المنادى بغيره ولان المعروف للجنس هو حرف التند
 فلو حذف لزم لبس المعرفة بالنكرة ولان يافيه نائبة عن اللام في التعريف فلو
 حذف يلزم فيه حذف النائب والمنوب ولقال ان يقول فعلى هذا يلغى ان
 لا يجوز حذف حرف التند وفيما يجوز حذف حرف التند فان حذف التند من نائب المنوب
 فاذا حذف حرف التند لزم حذف النائب والمنوب اللهم الا ان يقال ان
 حذف حرف التند ليس من باب حذف النائب والمنوب بل من باب التقدير
 كما في الستلني المفرغ نحو ما جاء في الازيد والامع اسم الاشارة لانه كما سمي
 الجنس في الابهام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يارب رجل وبهذا والامع
 الاستغانة والتند بتره لان المطلوب فيهما امتداد الصوت لظهور الاستغانة

والتفخيم والحذف ينافيها وأعلم أن حرف النداء يجوز حذفها من العلم وأي
 والمضاف ومن الموصولة مثل قوله تعالى يُؤَسِّفُكَ عَنْ هَذَا أي يا
 يوسف بقريبتك المقام ومثل أيها الرجل أي يا أيها الرجل لأن صيغة أيها
 يختص بالنداء ومثل من لا يزال محبباً الحسن إلى أي يا من لا يزال ومثل قوله
 تعالى وَبَيْنَا أَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا خَيْرٌ وفي الآية خَيْرٌ ياء رنانة وشذ قولهم
 أصبح ليل وقولهم افتد مختوق وقولهم اطرق حسوا أن النعامة في القرى
 هذا جواب سوال يرد وهو أن ليل في قول العرب باسم جنس مع أنهم حذفوا
 منه حرف النداء وكذا مختوق وكذا ذكرنا وجوابه أنه شاذ لا يقاس عليه ومعنى
 أصبح ليل أدخل في الصباح بالليل أو صبحاً أي بالليل فلهذا دخل اللد خول
 أو الصيرورية هذا في الأصل قول المرأة التي طرقتها المرأة القليس مستغيثة
 إلى الليل بالاقصد لتخلص منه ثم صار مثلاً يضرب في شدة طلب الشيء
 ومعنى افتد مختوق افتد نفسك يا مختوق أي أعط الفداء وخلص نفسك
 يا مختوق أي يا من عصرت خلقك الغم هذا مثل في التحرير على تحليل النفس
 من الشدائد ومعنى اطرق كرا الخفض عنقك يا كروان لتصاد فان من هو
 الكروانك وهو النعامة قد صيد وحل من البدن إلى القرى وقيل معناه أسكت
 وانظر إلى الأصل يا كروان فان من هو أعلى وأقوى منك قد صيد وحمل
 من البدن إلى القرى يقال اطرق الرجل إذا سكت ونظر إلى الأرض والكروان
 طائر ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقيقة العرب يصاد به الكروان
 وذلك لأن الكروان يخاف من النعامة إذا لم ير النعامة يمشي على هيبته ممد
 عنقه ويرفع رأسه فإذا رآه يلتصق بالأرض كيلاً تراه فصار مثلاً يضرب
 فيما إذا المرء شخصاً ضعيفاً بالانقياد إذا انقاد من هو أعلى وأقوى منه
 وفي كراشد وذبلثة أوجع حذف حرف النداء من اسم جنس وترخييم غير
 العلم وجعل الرخم اسماً برأسه على ما سبق بيانه وقد يحذف النادى لقيام
 قرينة الدلالة على حذفه وتعيينه جوازاً أي حذف جازاً مثل قراءة الكسائي
 أيا اسجد وأفانه يخفف الأعلى أنه حرف تنبيه ويقف على يا وهو حرف نداء
 ويبتدئ اسجد وأبضم الهمزة فعلى هذا القراءة كان النادى محذوفاً أي
 ألا يا قوم اسجد وأنقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف قراءة

في زيد اجبت عليه لانه لازم معناه لان كونه محبوسا لاجل ربه يستلزم كونه
 مالا بسا ولا زما له فالخاص ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قد ر
 وان لم يمكن فان امكن تقدير معنى الفعل المفسر قد ر وان لم يكن قد ر
 لازم معنى الفعل المفسر ويختار الرفع فيه اشارة الى جواز النصب ا
 يجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور اعني الاسم الذي بعده فعل
 او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء اي يكون ابتداء وعند عدم
 اي عند انتفاء قرينة خلافه اي خلاف الرفع وفيه نظر لان انتفاء قرينة خلاف
 الرفع يجب الرفع لا انه يختار واجيب بان المضاف محذوف اي عند عدم
 قرينة خلاف اختيار الرفع من قرائن وجوب النصب واختياره ومساواة
 الرفع وجوب الرفع لان اذا عدم قرائن خلاف اختيار الرفع كان الرفع واجبا
 نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينة جواز كل
 واحد منهما لكن قرينة خلاف اختيار الرفع منتفئة وقرينة اختيار الرفع
 متحقق وفي السلامة عن الحذف اذ في النصب يلزم حذف الفعل المضاف
 والاصل عدم الحذف او عند وجود قرينة اقوى منها اي من قرينة
 خلاف الرفع يعني يوجد قرينة الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع اقوى من
 قرينة خلافه كما في المقارن مع غير الطلب نظير قوله عند وجود اقوى
 منها نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمه فان الجملة الفعلية السابقة
 قرينة النصب لان على تقدير النصب يكون عطف الجملة الفعلية على
 الفعلية فيناسب الجملة وانما التي تضمنت معنى الابتداء وقرينة الرفع
 لانها تضمنتها معنى الابتداء ولم يلاصقها فعل فلا يليقها اللفظ الا الاسم
 لكن قرينة الرفع اقوى لسلامته عن الحذف الذي يلزم في النصب فكان
 الرفع مختارا واما قيد بقوله بغير الطلب احترازا عن اما مع الطلب
 نحو رايت القوم فاما زيدا فلا تكرر فان في هذه الصورة يختار
 النصب لان قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضته لزوم
 كون الانشاء خبرا لان الحذف كشيء شاذ ووقوع الانشاء خبرا بعيد
 جدا حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خبرا بديون تاويل فكان قرينة
 النصب اقوى منها فاختير النصب لان من ابتلى بيليتين يختار اهورها

مسلا من الخبر ان الحذف كشيء شاذ ووقوع الانشاء خبرا بعيد

فإن قيل ذكر الطلب يتناول الأمر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء
وغيرها وأحكام مخصوص بالأمر والنهي والدعاء فقط فكيف أطلق الطلب
قيل شرط ما اضمر عامله على شريطة التفسير إن يصح تسليط المفسر على ما
قبله وغير الأمر والنهي والدعاء يعتنع تسليطها على ما قبلها تتضمنها صدد
الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة إلى التقييد فإن قيل
لو قال كما تم مع الخبر لكان اخصر فما وجه الاطناب قيل لأن في قوله غير
الطلب إشارة إلى انتفاء المعنى المؤثر في اختيار النصب لأن المعنى المؤثر في
اختيار النصب بعد أنما هو الطلب حيث يلزم في الرفع وقوع الطلب خبراً
كما بينا وهذا المعنى منتفٍ ههنا أي في غير الطلب فاختيار الرفع وإذا
للمفاجأة عطف على أمّا أي وكذا المفاجأة نحو خرجت فإذا أزيد لقيته فإن
الجملة الفعلية السابقة للنصب وإذا المفاجأة التي تقع بعدها الجملة
الاسمية غالباً قرينة الرفع لكن هذه القرينة أقوى للسلامة عن الحذف
فاختيار الرفع فإن قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف أن إذا المفاجأة يلزم
بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا رجاءها لا لزومها وهذا تناقض قيل
إداه بالزوم الغلبة أو اللزوم الاستعجال الاعتباري المبني على الترجيح لا اللزوم
الحقيقي فلا تناقض أو يقال إن القياس يقتضي وجوب الرفع بعد إذا
المفاجأة للزوم الجملة الاسمية بعد ههنا في غير هذا الموضع لكن النصب في
هذا الموضع إنما جاز بناءً على السماع ويختار النصب مع جواز الرفع في
الاسم المذكور بالعطف أي يعطف الجملة التي وقع فيها الاسم الذي بعده
فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره على جملة فعلية للتناسب بين
الجمليتين أي بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها نحو خرجت
فزيد لقيته فإن السلامة عن الحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية
قرينة النصب وقد ترجحت هذه القرينة لأن الحذف وإن كان خلاف الأصل
لكنه كثير شائع بخلاف المخالفة بين الجملة في الاسمية والفعلية فإنها قليلة
جدد فاختيار النصب ويختار النصب مع جواز الرفع في الأسماء الذي وقع
بعده حرف الاستفهام نحو أزيد ضربه ويعد حرف النهي نحو ما زيداً ضربه
وبعد إذا الشرطية أي المنسوبة إلى الشرط نحو إذا زيداً ضربه يضربك

وان قيل على تقدير النصب والعطف على الصغرى يلزم حذف الفعل
وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان الرفع واجبا
للاستمرار عن الحذف قيل قد عودت سلامة الحذف بقرب
المعطوف بها عليه على تقدير النصب فاستوى الوجهان كذا في الشرح وفيه
نظر لانها اذا عطف على الكبرى فهي ايضا قريبة غير مفصولة بربط
المعطوفة والمعطوفة عليها بشئ آخر فلا يتفاوتان قربا وبعدا اجيب بان
سلامتنا انهما لا يتفاوتان قربا وبعدا باعتبار عدم الفاصل لكن معنى
العطف اعادة الكلام على كلام سابق فيعتبر في العطف ابتداء الكلام
السابق لانهما في مسافة ابتداء المعطوف عليه ان كان فرسيا فقرية
وان كان بعيدا فبعيد وان كان انتهاء المعطوف عليه متصل غير
مفصل في كلا الصورتين والاولى ان يقال ان قصد العطف على
الكبرى اختيار الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى
فحينئذ لا يتخلو اما ان رفع على ان عطف اسمية على فعلية ونصب على ان عطف
فعلية على فعلية وفي كلا الوجهين خلاف الاصل اذ في عطف الاسمية على
الفعلية لزم عدم التناسب بين الجمليتين وفي عطف الفعلية على الفعلية
لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب لان الحذف
كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل الوجود في كلام العرب والحذف
الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي هو قليل الوجود
فاختير النصب ولم يعتبر هذا المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار لان
ان فل لا يصح العطف على الصغرى في المثال المذكور لا بشرط صلاحية
المعطوف على الخبر ان يكون خبرا وهما ليس كذلك لان الجملة اذا وقعت
خبرا وجب فيه الضمير العائد الى مبتدئ وليس في المعطوف ههنا ضمير
يعود اليه اذ التقدير واكرمتم عمر واقبل هذا بعض التركيب وتمايز
ان يقال زيدا قام وعمر واكرمتمه عنده او في داره او نحو ذلك وانما ذكر
بعض التركيب ولم يذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها
جملة فعلية وتوضيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه
على علم السامع على ان المناقشة في المثال ليس من دأب المحصلين

ويجب النصب في الاسم المذكور بعد حرف الشرط سواء كان صريحا
كما في ان ولو غيرا ما او تضمننا كما في متى وايضا وحيثما الا اذا لم يكن راسخا
في الشرط كما في الشرطية وحيث وانما يجب النصب بعد هـ لان الشرط
يستلزم الفعل وذلك لان الشرط لا يدخل فيها كان فيه احتمال وتردد
وما ذلک الا في الافعال بخلاف ما افانها وان كان حرف الشرط الا ان
الرفع يختار بعد هـ على ما تقدم وبعد حرف التخصيص وهي هـ لا
والاولى ولو ما وانما يجب النصب بعد هـ الاختصاص بها بالفعل لانها
وضعت للثبوت والتوحيج على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى
الحث والتخريض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها
اسم وجب ان يقدّر فعل ناصب له يفسره ما بعده لئلا يخرج عن
وضعها وهو اختصاصها بالفعل نحو ان زيد اضربتك ضربا مبرحا مثال
حرف الشرط اي ان ضربت زيدا اضربتك والا زيد اضربتك مثال
حرف التخصيص اي الا ضربت زيدا ضربتة ولكن مثل ازيد ذهب
به ونحو خبر ليس اي ليس هذا التركيب من باب ما اضمرا عامله على
شريطة التفسير لان شرطه لوسط الفعل الواقع بعده او مناسبه عليه
النصب وهذا ليس كذلك لان ذهب به على بناء لفظ الماضي المجهول لو
سلط على زيد لم ينصب هو زيد وكذا لوسط مناسبه واذا كان كذلك
فالرفع مبتدأ محذوف الخبر او فاعل فعل محذوف اي فالرفع واجب
او يجب الرفع على الابتداء وكذلك اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله
تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في الزبر ليس من باب ما اضمرا عامله
على شريطة التفسير وفي وجوب الرفع لانه لم يتحقق فيه معنى التسلط
لان لوسط عليه قوله فعلوا فسين للمعنى حيث يصير المعنى فعلوا
كل شيء في الزبر اي في كتب الحفظ وهي صحف اعمالنا وهم لم يفعلوا
فيها شيئا فيكون كل شيء مبتدأ وفعل وصفة لشيء وفي الزبر خبرا
والمعنى وكل شيء هو مفعولهم كائن في الزبر وهو المقصود ونحو
عطف على قوله وكل شيء اي وكذلك نحو قوله تعالى الزانية والزانية
في وجوب الرفع فاعل وان كل واحد منهما الفاء بمعنى الشرط عند

ابى العباس المبرد يحتمل ان يكون قوله ونحو مبتدء وقوله الفاء مبتدء
 ثانى وقوله بمعنى الشرط خبر المبتدء والثانى والجملة خبر المبتدء الاول
 وعند ظروف لقوله بمعنى الشرط لان ظروف مستقل ويحتمل ان يكون
 قوله ونحو عطف على قوله كل شئ فعلاؤه وقوله الفاء مبتدء وقوله
 بمعنى الشرط خبر والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية والزانية
 الزانية اى ومثل قوله اذ يد ذهب به قوله تعالى الزانية والزانية
 فاجلدوا فى اية له ليس من هذا الباب اى من باب ما اضر عامله
 على شريطة التفسير وان كان جميع شرائط هذا الباب حاصلة فيه
 فيه لان اسم بعد فعل مشغول عنه بما تعلق بضميره لان قوله فيها
 صفة لقوله كل واحد وقد تحقق فيه معنى التسليط لان ما بعد الفاء
 قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وَرَبِّكَ فَكَيْفَ فَيَنْبَغِي ان يختار فيه النصب
 لوجود قرينة اختيار والنصب وهو الطلب الا ان القراء السبعة لما اتفقوا
 فيه على الرفع ولم يقرء بالنصب الا اذا تحتمل النجاة لاحراج عن الضابطية
 المذكورة اى ضابطية ما اضر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق
 القراء على غير المختار من حيث ان الرفع فى الطلب غير مختار على ما تقدم
 والا يلزم كون الطلب خبرا بلا تاويل فقال ابو العباس المبرد الفاء بمعنى
 التسليط وليست بزائدة لان اللام فى قوله الزانية والزانية بمعنى التى والتى
 والمبتدء اذا كان موصولا صلتها فعل بضم معنى الشرط فلم يكن من هذا
 الباب لامتناع تسليط ما بعد الفاء لجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على
 انه مبتدء متضمن بمعنى الشرط وقوله فاجلد واخبره بتاويل مقول اى
 التى زنت والتى زنى مقول فى حقها الجلد واكل واحد منهما مائة
 جلد بخلاف الفاء فى نحو وربك فكبر فانها زائدة وما بعد ها يعمل فيما
 قبلها والكلام جملتان عند سيبويه ظروف المفهوم الكلام اس
 حكم يكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتدء ونحو
 قوله والزانية عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانية فيما
 سبقت على حكم او خبر مبتدء محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير
 هذا بيان حكم الزانية والزانية وقوله فاجلد وبيان حكمها وهو مبتدء

كلام والفاء فيه عند زائد أو للتفسير فيمتنع التسليط لأن جزء جملة
 لا يعمل في جزء جملة أخرى فلا يدخل في الضابطة المذكورة وفيه نظر لأن
 حل الفاء على الزيادة لا يليق بجزالة نظم القرآن وحملها على التفسير غير
 ظاهر لأنه غير محتاج إليه والألف المختار بالنصب أي وإن لم يحمل على ما حل
 البرد وسيدويه بأن يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان
 النصب مختاراً كما في القراءة الشاذة لوجود الطلب الموجب لاختيار النصب
 لكنه ليس بمختار ولا يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل
 الكلام على ما حل من كون الفاء بمعنى الشرط أو كون الكلام جملةتين ليمتنع
 التسليط لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها وكذا جزء جملة
 لا يعمل في جزء جملة أخرى هذا دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثناء
 والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه ليس بمختار سلب التالي وهو
 كون النصب مختاراً فيلزم سلب التقديم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر
 وسلب انتفاء الحمل على ما ذكر اثباته على نحو قولك إن لم يكن الشمس
 طالعة فالليل موجود لكن الليل ليس بموجود فالشمس طالعة فان
 الاستثناء ههنا وهو قولك لكن الليل ليس بموجود سلب التالي وهو
 وجود الليل فيلزم سلب التقديم وهو انتفاء طلوع الشمس إثباته الباب
 الرابع من الأبواب الأربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به
 التحذير وإنما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الفرصة في
 ذكره واقتضاء المقام حذفه لأن ذلك يقال فيما إذا كانت البلية مشرفة
 والوقت ضيق والقاتل يخاف أن يشتغل بأظهار الفعل يقع المحذوف
 في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر المحذوف منه ثم الرابع اسم فاعل
 ببيان الحال أي رابع الأربعة المذكورة التحذير أو للتصريح أن يريد بالنسبة
 إلى الثلاثة السابقة أي رابع الثلاثة المذكورة أي مصير الثلاثة المذكورة
 أربعة التحذير وهو في الأصل مصدرية صار في الاصطلاح اسماً النوع
 من أنواع المفعول به وهو معمول أي مفعول به يتقدمه رائق وخو
 من أحد روبا بعد وجانب واجتناب وفي تقدير رائق سماجة إذا لا
 يقال اتقيت زيداً من الأسد بمعنى تحيته ولو قال يتقدمه رائق أو بعد كان

الأولى تتخذ يرأسها بعد انتصاب تتخذ يرأسها على أنه مفعول مطلق و
 كلمة ما موصولة أو موصوفة والطرف صلة أو صفة والجملة صفة
 لقوله معمول أي حد ذلك المعمول تتخذ يرأسها من الاسم الذي أو
 من اسم ثبت بعد ذلك المعمول وأما مفعول له للتقدير أو لقوله
 ذكر الحد وفي أي ذكر ذلك المعمول الحد تتخذ يرأسها بعد وأما
 ظرف إذا المصدر قد يجعل حيناً أي قد ووقت تتخذ يرأسها المعمول
 بعد وفي قوله بتقدير اتق احتراز عن المعمول الذي لم يمكن
 بتقدير اتق مخوذين في جواب من قال من اضرب فإنه ليس من
 هذا الباب بجواز ذكر فعله وفي قوله مما بعد احتراز عن المعمول
 الذي بتقدير اتق لكن لا للتخذ يرأسها بعد نحو أياك في جواب من
 قال من اتقى فإنه ليس من هذا الباب بجواز ذكر فعله أو ذكر الحد
 منه مكرراً دوى قوله ذكره على لفظ المصدر والماضى المجهول وفي
 كلتا الروايتين نظراً أما الأولى فلأن التخذ يرأسها لنوع من أنواع المفعول
 به والدكر ليس بمفعول به وهو الحد ومنه المذكور مكرراً وأما الثانية
 فلأنه ليس فيما مر ما يعطف عليه الفعل ولأن المعطوف بأو إذا كان
 مخالفاً للمعطوف عليه في الفعل والاسم أو كان فيه زيادة على قدر صفة العطف
 يكون أو اضرابية بمعنى بل نظير الأولى نحو أنا مقيم أو امشي فإنه بمعنى بل
 امتسى ونظير الثاني ما قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطعم من هم إثم أو
 كفؤاً إذ لو قيل أو لا تطعم كفؤاً للتغير المعنى أو بمعنى بل لأن أظهر الفعل
 في المعطوف زائد على قدر صفة العطف وههنا الوعطف قوله أو ذكر على
 قوله معمول مخالف المعطوف عليه في الفعل والاسم فيكون بمعنى بل و
 حينئذ يفسد المعنى وهذا ظاهر لا يحتاج إلى البيان ويمكن تصحيح كلتا
 الروايتين أما الأولى فلأن المصدر إن كان على لفظ المصدر المرفوع كان
 المذكور بمعنى المفعول أي أو مذكور الحد ومنه مكرراً وهذه الإضافات من
 باب جرد قطبفة إذ الأصل أو محد منه مذكور مكرراً فكان عطفاً على
 قوله معمول فإن قيل لو كان عطفاً على قوله معمول لزم أن لا يكون
 القسم الثاني معمولاً بتقدير اتق على قضية كلمة أو التي توجب التقابل بين

المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من القسمين معمول
بتقدير يأتى قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد
وهو قوله يأتى يراد ما بعده فان التحذير في القسم الثاني وان كان معمولاً
بتقدير يأتى لكنه ليس بمحد وما بعده وان كان على لفظ المصدر
المنصوب كان عطفاً على قوله يأتى يراد به جعل كل واحد من المصدرين
حينئذ أى قدر وقت يأتى يراد به معمول مما بعده او وقت ذكر المحذو منه
مكرراً وأما الثانية فلان الماضى المجهول يمكن ان يكون عطفاً على
فعل ناصب لقوله يأتى يراد به ذكر المحذوف ان كان ذلك مفعولاً له
او حذف المحذوف ان كان ذلك مفعولاً مطلقاً أى سواء ذكر ذلك
المعمول بمحد يأتى يراد ما بعده او ذكر المحذو منه مكرراً او حذف ذلك
المعمول يأتى يراد ما بعده او ذكر المحذو منه من نوعيه مكرراً والجملة ان
اعني حذف ر و ذكر مع معدومهما في محل الصفة لقوله معمول فان
قيل الجملة الثانية ليس فيه ضمير يعود الى المعمول فكيف يكون
صفة له قيل الرابطة للجملة الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من
البيانية وهو قولنا من نوعيه ويمكن ان يكون عطفاً على قوله يأتى يراد به
جعل المصدر حينئذ وتزيل الفعل منزلة المصدر بحيث يأتى أى قدر وقت
يأتى يراد به معمول مما بعده او وقت ذكر المحذو منه مكرراً ويمكن ان يكون
عطفاً على الجملة الظرفية المقدرة بالفعلية وهي قوله بتقدير يأتى أى
ثبت بتقدير يأتى وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار
لقيد وهو قوله يأتى يراد ما بعده والا لزم ان لا يكون القسم الثاني بتقدير
تأتى وفي قوله او ذكر المحذو منه مكرراً اجتزأ عن قوله الطريق من
غير التكرار فانه ليس من هذا الباب نحو اياك والاسد هذه انظير
بقسم الاول فاصله اتفك والاسد الا ان ضميري الفاعل والمفعول
اذا كانا شيئا واحداً فيجب ابدال الثاني بالنفس في غير افعال القلوب
فصار يأتى نفسك والاسد فلم يحدف اتى لضيق المقام حذف
النفس لزال ضرورة اجتماع ضميري الفاعل والمفعول فابدل
التصل بالمتصل لعدم ما يتصل به وقوله والاسد معطوف على

فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وليس هو مفعولاً فيه لفعل الصوم
 قيل يخرج ذلك بقيد الكيفية لأنها منظورة في جميع الحد ودلالة
 الحد ودلتها فتكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور و
 الصوم في المثال المذكور لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم أو يقال
 معناه ما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لأن فعل الصوم ليس
 بعامل فيه كذا قيل ولقائل أن يقول فعلى هذين الوجهين كان ذكر
 قوله مذكور مستغنى عنه إلا أن يحمل على التأكيد ثم لا يفرغ عن
 تعريف المفعول فيه شرع في بيان شرط نصبه فقال وشرط نصبه
 أي نصب المفعول فيه تقدير لا أنها إذا ظهرت لزم الجرحان في حرف
 الجرواء حرف الجر غير شائع وفيه إشارة إلى أنه إذا ظهرت تخويل
 خرجت في يوم الجمعة كان مفعولاً فيه لكنه ليس بمنصوب وهذا عين
 المصنف حيث عرق المفعول فيه على نمط يدخل ذلك فيه وذهب
 الجمهور إلى أن تقدير في شرط المفعول فيه وإذا ظهرت كان مفعولاً
 به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه إذا المفعول فيه عند من هو القدر
 وبقي من زمان أو مكان فعل فيه فعل مذكور وظروف الزمان كلها
 سواء كان مبهماً ومحدوداً وسواء كانت معرفة أو نكرة تقبل ذلك أي
تقدير في أو النصب بتقدير في نحو سرت حيث أو حين تعودك وخرجة
 يوماً أو يوم الجمعة إضافة الظروف إلى الزمان من باب أبواب السامر
 وأسورة الذهب بمعنى من أي الظروف التي هي الزمان وكلها تأكيد
 الظروف واللام في الزمان للجنس أي ظروف هذا الجنس وكذا اللام
 في المكان وذلك مفعول تقبل وفاعله ضميره العائد إلى الظروف
 ولجملته خبر لقوله وظروف الزمان وظروف المكان أي ظروف الدنيا
 هو المكان أن كان مبهماً أي أن كان من الجهات الست وما الحق
 بها على تفسير المصنف قيل النصب بتقدير في نحو جلست مظفر
 والأفلا أي وإن لم يكن مبهماً فلا يقبل النصب بتقدير في فإذا يقال
 صليت المسجد بل يقال صليت في المسجد وذلك لأن المبهمة من ظروف
 الزمان جزء من قول الفعل كالمصدر فيصير انتصابه بالأسطة

كالصديق والحدود ومنها المحمول عليه لاشتراكهما في الذات أي في
 الزمانية والمبهم من المكان محمول على البهم من الزمان أيضا لاشتراكهما
 في الوصف أي في الابهام ولم يحمل المكان الحد ود على الزمان البهم
 لاختلافهما في الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان البهم
 مع اتحادهما في الذات لأن المكان البهم محمول على الزمان البهم
 فأوحى على المكان الحد وكان بمنزلة الاستعارة من المستعير
 والسؤال من الفقير وفسر البهم من ظروف المكان عند الأكثين
 من المتقدمين وهو الذي اختاره المصنف بالجملات الست مائة
 معرفة أوكرة وهي أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وذلك
 لأن قولك جلست خلف زيد مثلاً يتناول جميع ما يقابل ظهره
 إلى انقطاع الأرض وكذا البواقي وقصر البعض المبهم من ظروف
 المكان بما هو النكرة منها ويخرج منه غلفك وأمامك فإنه منصوب
 على الظرفية بالاختلاف وأنه معرفة والبعض بما هو غير المحصور منها
 ويخرج منه نحو فرسم فإنه منصوب على الظرفية بالاختلاف وأنه منصوب
 لأنه مقدّر بآثني عشر ألف خطوة والبعض بما له اسم باعتبار ما لم
 يدخل في مسماه كالقوى مثلاً فإن هذا الاسم يطلق على هذا المكان
 بالإضافة إلى تحت وكذا غيره من الجملات ولا شك أن الترتيب غير داخل
 في معنى القوى وكذا غيره ويتبدل في هذا التفسير فخر عند ولدي لأن
 اسم عند ولدي لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف إليه
 وهو ليس بداخل في مسماه فلا حاجة إلى التحل والافعال أكثر من
 المصنف بالجملات الست ورده عليه عند ولدي ولفظ مكان وما بعد
 دخلت فانهما قبل النصب بتقدير في على الظرفية مع انه انما الجملات
 فأجاب عن كل من ذلك بقوله وحمل عليه أي على المكان البهم وهي
 الجملات الست عند ولدي وشبههما نحو دون وسوى نحو جلست
 عند زيد ولدي زيد وأعطيت زيداً دون عمرو ودرهما وجاء القوم
 سوى زيد لأنهما أي الابهام عند ولدي وكذا ما هو يشبههما أي
 اشتبهتهما بالمكان البهم فإن قولك جلست عندك لا يتناول مكاناً

الذي ضربت لأجله وضربت واعبني التأديب فانه فعل لأجله فعل مذكور
وهو الضرب وان قصد شرط الحيثية او يراد فعل العامل لاستغنى عن
قيد مذكور ايضا والحق ان يقول ما فعل لأجله مضمون عامله ليدل
الفعل وشبهه لان مضمون العامل اعم وليخرج نحو كرهت التأديب
الذي ضربت لأجله وضربت واعبني التأديب لان ضربت ليس بعامل
في التأديب واجيب بان المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوي وهو
الحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج نحو كرهت التأديب الذي
ضربت لأجله بقصد الحيثية وفيه نظر لان الفعل عند الاطلاق
يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي فايدة اللغوي اجماع في
التعريف فالحق ان يقول مضمون عامله ليتناول كلا القسمين
في اول الوهلة من غير تأمل في القرائن وان قيد الحيثية يعني عن
قيد مذكور خلافا للزجاج اي لابي اسحاق الزجاج اي يخالف هذا
القول الزجاج خلافا للجملة معترضة للتنبيه على بيان الخلاف
فانه اي فان المفعول له عند اي عند الزجاج مصدر ومن غير لفظ
الفعل للنوع بقرينة ناديا وجبنا مثل رجع القهقري وكره وجهان
احد هما ان قولك ضربته ناديا بمعنى ادبته بالضرب ناديا وقوله
عن الحروب جبنا بمعنى جبنت في القعود عن الحروب جبنا او بمعنى
ضربته ضربت ناديا وقعدت قعودا جبنا وقيل لا يقال قعودا جبنا
الايجاز وفيه نظر لان الجبنا سبب للقعود واصنافه السبب الى السبب
ليس بمجازية كصلوة الظهر وتاينهما ان المفعول له علة المصدر فيقام
مقامه كما اقيمت الة المصدر ومقامه في ضربته سوطا بمعنى ضربته
ضربا بسوطا او بمعنى ضربته ضربت سوطا والجواب عن الاول بان
صحة تاويل نوع بنوع لا يد رجه في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل
الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول به من حيث ان معنى جار
زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت زيد ضربا احدثته
ضرب زيد عن غير ان يخرج عن حقيقةهما وعن الثاني الجواب بان
الالة لازم للفعل من العلة لا يحتاج اليها اذا تاحيث لا يتصور الكتابة

بدون القلم ولا الضرب من غير آلة من سوط ونحوه ولا الحجر من غير قاء
 وكذا أسائر الأفعال المتعلقة بالآلات بخلاف العلة فإن الفعل لا يحتاج
 إليها إذا تحقق العيث أي لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له
 مستند على الفعل لاستلزامه فلا يلزم من إقامته ما هو لازم للفعل من
 العلة إقامتها ثم لما فرغ من تعريف المفعول له شرع في بيان شرط
 نصبه فقال وشرط نصبه أي نصب المفعول له تقدير اللام لأنها إذا
 ظهرت لزم الجرو وفيه إشارة إلى أنه إذا ظهرت نحو جئتك للتمن كان
 مفعولا له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار المصنف يدل عليه حذف
 لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب
 الجامع للشرائط وإنما يجوز حذفها أي تقديرها فيكون قوله حذفها
 من باب وضع المظهر موضع المضمرة وإنما عبر عن التقدير بالحذف للتشبيه
 على جريان الاصطلاح باطلاق كلاً اللفظين أي لا يجوز حذف اللام عن
 المفعول له إلا إذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلن أي المحذوف
 فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما إذا كان عيناً وعما إذا كان
 فعلاً لغير فاعل الفعل المعلن فينبغي أن يجب إظهار اللام نحو جئتك
 للتمن أو لجيتك أي وإذا كان مقارناً أي للفعل المعلن في الوجود
 أي المحذوف زمان المفعول له وزمان الفعل المعلن وفيه احتراز عما إذا لم يكن
 مقارناً في الوجود فينبغي أن يجب إظهار اللام نحو أكرمك اليوم لوعدي
 بذلك أمس وإنما اشترط حذف اللام عنه هذه الشرائط لأن المفعول
 له عند استيعاج هذه الشرائط يشبه المفعول المطلق فإنه فعل لفاعل
 عامله ومقدار عامله في الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق
 المفعول المطلق بخلاف ما إذا اختلف شيء منهما ولأن أكثر علل الأفعال
 كذلك في وجودها يكون ظاهراً في العلية موافقاً لما هو الغالب فيستغنى
 عن إظهار اللام بخلاف ما إذا اختلف شيء منها كذا ذكر المصنف في شرح
 الفصل وفيه نظر لأنه يشترط حذف اللام عنه أن يكون نكرة لأنه يشبه
 الحال والتميز وهما نكرتان وردبان أمخاره في قول الشاعر
 الكريم أمخاره * وأعرض عن شتم اللئيم تكملاً * معروفة وقد حذف

الذي ضربت لأجله وضربت وأعجبني التاديب فإنه فعل لأجله فعل مذكور
وهو الصرب وان قصد شرط الكيفية أو يراد فعل العامل لاستعنى عن
قيد مذكور أصلاً والحق ان يقول ما فعل لأجله مضمون عامله قيد
الفعل وشبهه لأن مضمون العامل اعم ويخرج عن كرهت التاديب
الذي ضربت لأجله وضربت وأعجبني التاديب لأن ضربت ليس بعامل
في التاديب وأجيب بان المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوي وهو
المحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج عن كرهت التاديب الذي
ضربت لأجله يقصد الكيفية وفيه نظر لأن الفعل عند الإطلاق
يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي فإرادة اللغوي الهمام في
التعريف فالحق ان يقول مضمون عامله ليتناول كلا القسمين
في اول الوهلة من غير تأمل في القرائن وان قيد الكيفية يغني عن
قيد مذكور خلافاً للزجاج أي لابي اسحاق الزجاج أي يخالف هذا
القول الزجاج خلافاً للجملة معترضة للتبسيه على بيان الخلاف
فان رأى فان المفعول له عند أي عند الزجاج مصدر ومن غير لفظ
الفعل للنوع بقرينة تاديباً وجبناً مثل رجع القهقري وله وجهان
أحد هما ان قولك ضربته تاديباً بمعنى ادبته بالضرب تاديباً وقد
عن الحروب جبناً بمعنى جبلت في القعود عن الحروب جبناً أو بمعنى
ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبناً وقيل لا يقال قعود جبناً
الاجازاً وفيه نظر لأن الجنب سبب للقعود واصافة السبب الى السبب
ليس بمجازية كصلوة الظهور وتأييدها ان المفعول له علة المصدر فيقام
مقامه كما اقيمت الة المصدر مقامه في ضربته سوطاً بمعنى ضربته
ضرباً بسوطاً أو بمعنى ضربته ضرب سوطاً والجواب عن الاول بان
صحة تاويل نوع بنوع لا يدرجه في حقيقة الأثرى الى صحة تاويل
الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول به من حيث ان معنى جاء
زيد راكباً جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت زيداً ضرباً بالحدث
ضرب زيد عن غير ان يخرجاً عن حقيقة ما وعن الثاني الجواب بان
الآلة لازم للفعل من العلة لا احتياجه اليها ذاتاً حيث لا يتصور الكتابة

يدون القلم ولا الضرب من غير التمسك بسوط ونحوه ولا النحر من غير قدام
 وكذا اسائر الأفعال المتعلقة بالآلات بخلاف العلة فإن الفعل لا يحتاج
 إليها ذاتا لتحقيق العيش أي لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له
 مستند في الفعل لاستلزامه فلا يلزم من إقامته ما هو لازم للفعل من
 العلة إقامتها ثم لما فرغ من تعريف المفعول له شرع في بيان شرط
 نصبه فقال وشرط نصبه أي نصب المفعول له تقدير اللام لأنها إذا
 ظهرت لزم الجرح وفيه إشارة إلى أنه إذا ظهرت نحو جئت لك لست من كان
 مفعولا له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار المصنف يدل عليه حذف
 لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب
 الجامع للشرائط وإنما يجوز حذفها أي تقديرها فيكون قوله حذفها
 من باب وضع المظهر موضع المضمرة وإنما عبر عن التقدير بالحذف للتنبيه
 على جريان الاصطلاح باطلاق كالألفظين أي لا يجوز حذف اللام عن
 المفعول له إلا إذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلن أي المعلن
 فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما إذا كان عيناً وعما إذا كان
 فعلا لغير فاعل الفعل المعلن فينبغي أن يجب إظهار اللام نحو جئت لك
 لست من والمحيط أي أي وإذا كان مقارنا له أي للفعل المعلن في الوجود
 أي المعلن زمان المفعول له وزمان الفعل المعلن وفيه احتراز عما إذا لم يكن
 مقارنا له في الوجود فينبغي أن يجب إظهار اللام نحو أكرمك اليوم لوعدي
 بذلك أمس وإنما اشترط حذف اللام عنه بهذه الشروط لأن المفعول
 له عند استيعاج هذه الشروط يشبه المفعول المطلق فإنه فعل لفاعل
 عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق
 المفعول المطلق بخلاف ما إذا اختلف شيء منها وإن أكثر علل الأفعال
 كذلك فوجودها يكون ظاهرا في العلوية موافقا لما هو الغالب فيستغنى
 عن إظهار اللام بخلاف ما إذا اختلف شيء منها كذا ذكر المصنف في شرح
 المفصل وفيه نظر لأنه يشترط حذف اللام عنه أن يكون تكرة لأنه يشبه
 الحال والتميز وهما تكرران ورد بان ادخاره في قول الشاعر
 الكريمة ادخاره + وأعرض عن شتم اللئيم تكميا + معروفة وقد حذف

عنه اللام فيكون هذا الشرحة عليه ثم في قوله وانما يجوز حذفها إشارة
 الى جواز اظهار اللام مع حصول هذه الشرائط لكن ينبغي ان يظهر اللام
 مع التذكير ضعيف وقيل هو غير جائز ثم لما فرغ عن بحث المفعول لم
 شرع في بيان المفعول مع فتال المفعول مع الضرف مفعول ماله
 يسم فاعله والضمير عائذ الى اللام الموصولة وقوله المفعول مع ما
 مبند بمحذوف الخبر اي ومنه المفعول مع بقرينة ما سبق او خبر
 محذوف المبتدأ اي هذا بيان المفعول مع فيكون قوله هو اسم مذكور
 استئناف او مبتدأ خبره اسم مذكور وهو ضمير فصل اي المفعول
 معه هو الذي يذكر بعد الواو التي بمعنى مع وفيه احتراز عن سائر
 المفاعيل لمصاحبة معمول فعل اصنافه المصدرة الى المفعول وفيه
 احتراز عن نحو كل رجل وضعته فان ضيعته مذكور بعد الواو التي
 بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل وانما لم يقل لمصاحبة فاعل فعل
 كما قال الآخرون ليقنوا ما ذكر لمصاحبة المفعول فهو حسبك وزيد
 درهم فان قوله وزيد مفعول معه وان لم يكن بمصاحب للفاعل بل
 مصاحب للمفعول لان معناه كفاك وزيد درهم ومنه قول الشاعر
 اذا كانت الحبياء وانثقت العصاء فحسبك والضحاك سيف مهند
 اي اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعة كفاك والضحاك سيف مهند اي
 مطبوع من حديد الهند وقوله لفظا او معنى خبر كان المحذوف اي
 سواء كان الفعل لفظيا او معنويا فان قيل يدخل في هذا المحذوف
 في نحو ضربت زيد وعمر واذا كان الواو بمعنى مع وهو معطوف على
 المفعول به اتفاقا لا مفعول مع فيل معناه وهو مذكور بعد الواو
 لمصاحبة معمول فعل وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه
 لم يقصد فيه هذه الحيثية وانما عدل عن المفعول مع الى العطف في
 هذه المسئلة فان كان اللفظ التفسير وكان ناقصة او تامة اي فان وجد
 الفصل اللام للبعد اي الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول مع
 معموله لفظا خبر كان او حال اي لفظيا او ملفوظا او تميزاى من حيث
 اللفظ وجاز العطف عطف جملة على جملة او حال بتقدير قدان وقد جاز

العطف أى عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل فالوجهان جازان
 العطف وكونه مفعولا معه إذا ما منع من واحد منهما مثل خبر مبتدأ
 عند وى فى نظيره ثابت فى مثل جئت أنا وزيد بالنصب والرفع
 والنصب على أنه مفعول معه والرفع على العطف وجواز العطف فيه
 لتأكيد الضمير الرفع المتصل بالمتفصل والاعتين النصب أى و
 أن يجوز العطف فيما يكون الفعل لفظا على معمول الفعل تعين النصب
 على أنه مفعول معه حيث لا وجه سواء مثل جئت وزيد امتنع فيه
 العطف لعدم تأكيد الضمير الرفع المتصل بالمتفصل فتعين
 النصب على أنه مفعول معه وإن كان تاما ترى وإن وجد الفعل معنى
 حال كمنه أو تميز أى من حيث المعنى وجاز العطف عطف على
 كان أو حال أى وقد جاز العطف أى عطف ما ذكر بعد الواو على ما
 قبله بأن لم يمنع عنه مانع تعين العطف لتعين النصب مثل ما زيد
 وعمر وكلمة ما استفهامية مبتدأ وزيد خبره أى أى شئ حصل
 لزيد وأما تعين العطف فيه ليكون العامل حينئذ لفظيا وهو اللام
 فى المثال لأن العطف فى حكم تكرير العامل فلا حاجة إلى جعله معولا
 للعامل المعنوي الذى هو عامل ضعيف فلا يصار إليه بلا حاجة
 وذهب الزمخشري إلى أن العطف مختار والاعتين النصب أى وإن لم
 يجوز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على أنه مفعول معه
 لتعين العطف فيجب الرجوع إلى تقدير ما يستقيم مثل مالك وزيد
 كلمة ما استفهامية مبتدأ ولك خبره أى أى شئ حصل لك مع
 زيد وما شأنك وزيد ما استفهامية وشأنك خبره أى أى شئ امرك
 مع زيد وأما الجزع العطف فى المثالين لأن الكاف ضمير مجرور ولا
 يجوز العطف على ضمير المجرور بلا إعادة الجار وأما تعين النصب على
 المفعول معه إذا وجه له سواء فإن قيل لم لا يكون قوله وزيد فى المثال
 الثانى عطفًا على الشأن قيل لأنه خلاف المعنى أى حينئذ ما شأنك
 ونفس زيد وسؤال السائل عن شأنهما لا عن شأن أحدهما ونفس
 الآخر وقوله لأن المعنى ما تضمنه دليل على كون المثال الثانى من باب

اعاد ال المعنوي وانما خضع هذا المثال بالذليل دون الاول لان دلالة
 الطرف على معنى الفعل ظاهر ولا كذلك لفظ الشأن لان اسم لا يلزم
 تضمنه لمعنى فعل بل يتضمن معنى الفعل بقرينة الشأن لان معنى الفعل
 والصنع فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام
 يدل ان على الفعل ثم لما فرغ من بيان المغايل الخمسة شرع في بيان
 المحققات بها وهي الحال والتميز والمستثنى والمنصوب بلالاتي للشيء
 الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فشرع الآن في بيان الحال فقال
 الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به وفيه احتراز عما الين هيئة
 وعن التميز فانه يبين الذات لا الهيئة وكلمة اولم الخلودون الجرم فيقع
 الحال عن الفاعل والمفعول به جمعا وتقريرا نحو ضربت زيدا راكبين ولقمة
 مصعدا ومنه راى اى كان احدها مصعدا اى مرتفعا الى موضع مرتفع و
 الاخر منهد راى نازلا من موضع مرتفع وقوله لفظا او معنى تفصيل
 الفاعل والمفعول به بعد تمام الحد فلو قلت زيدا قائما اخوك لم يجز
 لعدم الفاعلية والمفعولية في زيد لا لفظا ولا معنى فان قيل قد يقع
 الحال عن المفعول معه نحو جئت انا وزيدا راكبين قيل انما يقع الحال
 عنه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به لمصاحبة اياها في صدور
 الفعل عنه ووقوعه عليه فان قيل قد يقع الحال عن المفعول المطلق
 نحو ضربت الضرب شديدا قيل الحال من غير الفاعل والمفعول لا يقع
 الا يجعله في معناهما فلا يقال ضربت الضرب شديدا لا ابتداء ولا احدث
 ضرب شديدا فيكون حالا عن المفعول به فان قيل قد يقع الحال عن
 المضاف اليه نحو قوله تعالى قل بل نعيم علة ابراهيم خفيفا وقوله الخبيث
 احذكم ان ياكل ثم اخير ميتا قيل
 المضاف اليه انما يجوز اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به بحيث لو حذف
 المضاف اليه واقام المضاف مقامه لاستقام المعنى كما في الايتين فان لو
 قيل بل نعيم ابراهيم خفيفا لاستقام المعنى وكذا لو قيل وان ياكل الخادميتا
 لان اللحم بعض اخيه فيكون المضاف اليه في مثل هذا الموضع في حكمه
 المضاف فيكون فاعلا او مفعولا به حكما فان قيل يدخل في الحد صفة

لا

فان

الفاعل والمفعول به نحو جاء في زيد الركب ورايت زيدا الركب فانها ايضا
 بين هيئة الفاعل والمفعول به قيل معناها تبين هيئة الفاعل وقت
 صدور الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فتخرج
 الصفة لدالاتها على هيئة الموصوف مطلقا غير مقيد بوقت الصدور
 والوقوع او يقال انها تخرج بقيد الكيفية فانها دالة على هيئة الذات
 مطلقا لا من حيث انه فاعل او مفعول به بخلاف الحال فانه دالة على
 هيئة الذات من حيث هو فاعل او مفعول به مثل ضربت زيدا قائما
 مثال الحال عن الفاعل والمفعول اللفظيين لان قائما يحتمل ان يكون
 حالا عن التاء وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا عن زيد وهو مفعول
 به لفظا وزيد في الدار قائما مثال الحال عن الفاعل المعنوي وفيه نظر
 لان قائما حال من ضمير المستكن في قوله الدار لما عرف ان ضمير الفعل
 ينتقل الى الطرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظي مثل قولك
 زيد خرج قائما اللهم الا ان يجاب بان الطرف المستقر معنوي لما فيه
 معنى الفعل فيكون الضمير المستكن فاعلا معنويا بخلاف الفعل
 فانه حامل لفظي فكان الضمير المستكن فيه فاعلا لفظيا وهذا اذيل
 قائما مثال المفعول المعنوي اذ المعنى اشير الى زيد قائما لبيان ان الفاعل
 والمفعول قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا شرع في بيان ما يكون يشبه
 الفاعل والمفعول اللفظيين والمعنويين فقال وقام لها اي عامل الحال
 الفعل لانه الاصل في العمل نحو ضربت زيدا قائما او شبهه اي شبه الفعل
 لكان التشبيه ونعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر نحو
 زيد ذاهب ركبا وزيد مضروب قائما وزيد حسن ضاحكا وهذا
 يسر الطيب منه رطبا وضربني زيدا قائما او معناه اي معنى الفعل ونعني
 بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف
 المستقر واسم الاشارة وحرف النداء والتمني والتدجي والتشبيه وغير
 ذلك مما يدل على معنى الفعل نحو زيد في الدار قائما وكان اسد صائلا
 والحال من المنادى مختلف فيه فاجازه البعض منهم المبرد واستقيم

وهذا من زيد قائما وعليه من زيد الكيا ويا زيد قائما وليست عند بي قائما وليست عند بي قائما

الآخر منهم المأزني والعامل المعنوي لا يعمل في خير الحال والظرف تشبيها
 فرغ عن تعريف الحال وما يعمل فيها شرع في بيان شرطها ومثال وشرطها
 ان تكون نكرة اي شرط الحال كونها نكرة لثاذا بالصفة في حالة النصب
 نحو ضربت زيدا الراكب وحملت حالة الرفع وانجز على حالة النصب طردا
 للباب ولان النكرة اصل والغرض يحصل منها فالتعريف زائد على
 الغرض وصاحبها معرفة اي صاحب الحال معرفة لانه محكوم عليه في
 المعنى فكان اصله التعريف كالابتداء ولا ثاذا كان نكرة كان بيانها بابوصف
 اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال لانه لزم الاتخاذ بالموافقة بين
 الحال وصاحبها في جميع الاحوال ففي جعلها حالا ايقاع الخالفة في الاعراب
 بين الحال وصاحبها في بعض الاحوال في جعلها صفة كذلك اذ الصفة
 على وفق الموصوف في الاعراب جزما ومعلوم ان في ابيات الموافقة والحرية
 عن مخالفة دخول في حد المناسبة ثم قوله وصاحبها مرفوع على انه مبتدأ
 وقوله معرفة مرفوع على انه خبر والجملة عطف على الجملة السابقة ولا
 يستقيم ان يكون قوله وصاحبها مجرورا عطفا على الضمير المنصل في
 قوله وشرطها وقوله معرفة منصوبا عطفا على قوله نكرة لان تعريف صاحب
 الحال ليس بشرط بل غالب بدليل قوله غالباً فان هذا قيد راجع الى تعريف
 صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب وهو ظرف متعلق بمعلوم
 قوله وصاحبها معرفة اي يتعرف صاحبها معرفة اي يتعرف صاحبها في غالب
 الاستعمال او صفة مصدر شذوف او زمان شذوف اي يتعرف صاحبها
 تعرفا غالباً او زمانا غالباً او اما قال غالباً لان صاحبها قد يشي نكرة عند
 تقديم الحال عليه كما ذكر في المتن وعند كونه نكرة موصوفة او مضافا
 الى النكرة نحو مرتت برجل عالم قائما ومرتت بفلام رجل مليحا وغير ذلك
 مما يوجب تخصيص النكرة وارسلها العراك ومرتت به وجهه ونحوه متاويل
 جواب سوال وهو ان العراك في قول الشاعر ارسلها العراك ووجهه في
 قولك مرتت به وجهه حالان وهما معرفتان فاجاب بان كل واحد منهما
 متاويل بالنكرة وفي ما ويلها وجهان احدهما انها محالان نكرتان بمعنى
 وان كانا معرفتين لفظا والتقدير وارسلها مع نكرة ومرتت به موصولة

اى منتهى والشأن انهما مصدران اقيهما مقام الحال والتقدير ولو سلم ما يستلزم
 العراك ومنه ردت به منتهى اى ينفرد انفراداً والحالة حال وتام البيت ^{فصل}
 وارسلها العراك ولم يزد هاء ولم يشفق على نقص الدال والركب بالارسال
 هنا الايزاد والضمير المستكن فى ارسلا للغير وهو الحجار والمراد هنا حجار
 الوحش والكبارز للآتين وهو جمع آتان وهو اثني الحجار والعراك مصدر
 عارك يعارك معاركة وعراك وقيل اصله مصدر اعترك يعترك اعتركا
 الا انه جاء فيه الاعراك ايضا والعراك والاعتراك الازدحام والازد هو الطرد
 يعنى رائدن والاشفاق الخوف والضمير المستكن فى قوله ولم يزد ولم يشفق
 عائدا الى الغير ونقص الدال عبارة عن عدم تمام الشرب يقال نقص شئ
 نقصا اذا لم يتم مراده وكذا البعيد اذا لم يتم شربه والدال يكسر الدال وهو
 ان يشرب البعيد ثم يرد من العطن الى الخوض ويدخل بين بعيرين
 عطشانين يشرب منه ماء عساه لم يكن يشرب يعنى ارسل حمار الوحش
 الآتين الى الماء معا تركه اى نرد حمة واحدة ولم يطردها ولم يخفان لا
 يتم شرب منه بعضهما بالمزاحمة والازدحام والضمير فى قوله ونحوه راجع
 الى كل واحد من المثالين اى ونحوه من الاحوال التى جاءت معروفة ظاهرة
 بخلاف قولهم جاؤا قضمهم بقضيضهم فانه متاويل بالنكرة ايضا اى جاؤا كثيرا
 وذلك ان القضم الحصى الكبار والقضيض الحصى الصغار فعنى جاؤا
 قضمهم بقضيضهم الكبريم مع اصغرهم وهو حال بمعنى جميعا وقاطبة
 وقيل القضم هو الكسر والتفريق وهنا بمعنى القاض اى الكاسر والقضيض
 بمعنى المقفوض اى المكسور يعنى جاؤا اكثر من مزدحمين بحيث يكسر
 بعضهم بعضا لكثرة وازدحامهم فكان بعضهم كاسرين وبعضهم مكسورين
 نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فانه ايضا متاويل بالنكرة اى سائر
 وجه الارض لكثرتهم وذلك لان الجماء بالمداسم بمعنى المجموع من الجم
 وهو الجمع والغفير بمعنى الغافر وهو الساتر من الغفر وهو الستر
 لغفير صفة الجماء كانت قلت مررت بهم جأمين غافرين اى جامعين
 قاديهم وعشائرهم سائر من وجه الارض لكثرتهم فان كان صاحبها
 اى صاحب الحال نكرة مختصة وجب تقديمها اى تقديم الحال على

صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها فيقول جاء في ركبنا رجل بخلاف ما اذا
كان صاحبها نكرة مختصة بنحو جاء في رجل كريم ركبنا رجل لم يجب تقديمها
ولئلا يلتبس بالصفة في التصيب نحو رايت رجلا ركبنا ثم قدمت في سائر
الاحوال طرد الباب وفي كلا الدليلين بحث اما الاول فان صاحبها المنكر
قد تخصص بتقديم الحكم مرة فلا يحتاج الى تخصيصه بتقديم حكم آخر
الا ترى انه وقع فاعلا والفاعل محكوم عليه والاصل فيه التعريف فلو لم يكن
مثل هذا المنكر مختصا بتقديم الحكم لما صح وقوعه فاعلا يؤيد ما ذكر
المصنف في شرحه في بيان تخصيص البتة في قوله في الدار رجل ان الخبر في
معنى الصفة لا نأخذ حكمنا عليه قبل ذكره فلم يأت الابدان ان صار كانه من شئ
الا ترى ان الفاعل لما كان الحكم عليه مقدر ما جاز معرفة ونكرة الى هذا لفظه
وما ذكر في العباب ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة قبل الحكم بحكم
من الاحكام نكرة بخلاف الراجع اليها وهي مختصة بحكم من الاحكام نحو
جاء في رجل فضربه فانه معرفة لان هذا الضمير هذا الرجل الجائي دون
غيره الى هذا كلامه وما ذكر في الرضي الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة به
فهو معرفة بنحو جاء في رجل فضربه والاف ونكرة كما ربه في رجلا لانه لم
يخصص المنكر الموعود اليه بحكمه ولا انتهى لفظه وهذا كله دليل على ان
الفاعل المنكر قد يتخصص بتقديم الحكم عليه فمن انكر هذا التخصص فهو
متعنت واما الثاني فلانه اذا التبس بالصفة فليجز الوجهان كونه حالا وكونه
صفة كما جاز كونه ذاحال ومبدل لانه عند تقديم الحال اي في قولك رايت
راكبا رجلا وكما جاز كونه حالا وتميزا في طاب زيد فارسا واجيب عن هذا
بان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح
الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقديم
لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذاحال فللتشكيك واما كونه مبدل لانه
فلكونه في حكم التنحية والتكرار فيستويان في كونها على خلاف الاصل فلا
يلزم اللبس وبخلاف الوجهين في طاب زيد فارسا لاستوائهما في كونها
على الاصل ولا يتقدم الحال على العامل العنوي اي عامل معنوي كان
عند سيويو لكونه ضعيفا فلا يقال قائما في الدار ولا قائما لك درهم الا اذا كان

العامل المعنوي ذا الحدين اي دالا على الحدين تعلق به الحال ان لم يلزم
 ان يلي كالأحد منهما بمتعلقه اي بحد ثخرنوزيد قائما كعمر وقاعدان فان
 العامل في الحالين معنى التشبيه وهو ما يدل على حد ثين حدث المشبه
 وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي على طرفين والقيام تعلق بحد
 المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق بحد المشبه به فيجب ان
 يليه وهو عمر وقضية كون قوله كعمر وعاملا في الحالين لكن في قائما باعتبار
 حدث المشبه به وهو معنى التشبيه بالشيء وقال الاخفش يجوز تقديم
 الحال على العامل المعنوي اذا كان العامل المعنوي ظرفا او جارا مجرورا بشرط
 ان يكون المبتدأ مقدما على الحال نحو زيد قائما في الدار وامام مع تاخيره
 فوافق سيبويه في النعم فلم يجوز ايضا قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد
 بخلاف الظرف الذي لم يقع حالا فانه يتقدم على العامل المعنوي نحو زيد
 اليوم في الدار وكل يوم لك ثوب ثوب مبتدأ ولك خبره وكل منصوب
 على الظرفية والعامل فيه لك واما جاز تقديمه لان الظرف اتسع فيه لا
 يتسع في غيره لكثرة دوره في الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر مبتدأ
 محذوف اي وهو ملتبس بخلاف الظرف والحجة معترضه وقيل انها حال
 حال من فاعل لا يتقدم اي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها
 ملتبس بخلاف الظرف وفيه نظر لان الحال قيد العامل فيلزم ان يتقيد عدم
 تقدم الحال على العامل المعنوي بخالفة الظرف والحال لا يتقدم على العامل
 المعنوي مطلقا اللهم الا ان يقال انه حال دائمة وهي لا يقبل التقييد ولا
 على الجور وعطف على قوله على العامل المعنوي ولا دائمة لتأكيد النفي بقوله
 تعالى غير المغنوب عليهم ولا الصالحين اي ولا يتقدم الحال على صاحبها
 الجور فلا يقال مرت ذاكته يهتد ولا رابعا يزيد في الاصح ظرف لقوله
 لا يتقدم على الجور واما لا يتقدم عليه لانه ان تقدمه فان وقع بعد
 الجار لزم الفصل بين الجار والجور وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع
 وهو الحال حيث لا يجوز وقوع التبوع وهو ذو الحال لان الجور لا يتقدم
 على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضي
 ان لا يتقدم ذاكبا على جاءني في جاءني ذيل لانه تابع لزيد وزيد لا

حدث المشبه به وهو معنى التشبيه

وقول
 لا يتقدم
 على الجار

يتقدم على جاءني فليفت يتقدم تابعه عليه واجب بان الفاعل من حيث
 هو مسند اليه محله قبل الفعل الا انه لا يجوز تقدمه بعد ارض الالتياس
 بالمبتدأ بخلاف المجرور فان محله بعد الجار فكذا محل تابعه واجاز ان
 ليس ان تقدم المحال على صاحبها المجرور فتمسك بقوله تعالى ومما
 انزلناك ان كافرة للناس فان كافرة حال من الناس المجرور والمعنى وما
 ارسلناك الا للناس كافرة والجواب ان كافرة حال من الكاف وقية نظرا لان
 الكاف مذكور والكافرة مؤنث والمحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبه و
 اجيب بان التاء فيه للمبالغة لا للتأنيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك
 الا كافرة اي مانعة للناس عن الشرك والكبائر وذكر صاحب الكشف
 ان انتصاب كافرة على المصدر اي ما ارسلناك الا رسالة كافرة للناس اي
 عامة شاملة لهم ثم الاختلاف في تقدمه على المجرور بحرف الجر اما
 المجرور وبالاصناف فلا يجوز تقدم المحال عليه بالاتفاق نحو زيد ضارب
 هند قائمة ثم لما كان اكثر النجاة شرطوا في المحال ان يكون مشتقة وما
 وجد واغير مشتقة اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع في رد قولهم
 وكل ما دل على هيئة كلمة كل مبتدأ وما موصوفة وما بعد صفة اي
 وكل لفظ دل على هيئة مشتقا كان او غير مشتق صح ان يقع حالا
 الجملة خبر لقوله كل اي صح وقوعه حالا لصيدق اسم المحال عليه لان
 المحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك فلا حاجة الى ما
 ذهبوا مثل قولهم هذا يسر الطيب منه رطبا فان يسرا ورطبا وقعا
 حالان لان التما على هيئة البسرية والرطوبة مع انها ليسا بمشتقين
 معناه هذا التمر المشار اليه مفضل حال كونه يسرا على نفسه حال كونه
 رطبا ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البسرية
 ومفضل عليه باعتبار حالة الرطوبة ولا يبعد ان يكون الشيء الواحد
 مفضلا باعتبار ومفضلا عليه باعتبار ولو لا الاختلاف الاعتبارين
 لما جاز ذلك ثم انهم اختلفوا في عامل في يسرا بعد ما اتفقوا على ان العامل
 في رطبا الطيب قال بعضهم العامل فيه اطيب وهو الاصح فان قيل اسم
 التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيد منك احسن

فكيف يتقدم ههنا قيل ان في الحال اختصاصا بعمل العامل الضعيف فيها
 متاخرا عنها كالظروف توسعا وانما الخالعامل ههنا لان اسم التفضيل عامل
 ذو حدثين اى دال على حدثين حدث للفضل وحدث للمفضل عليه
 اعنى التفضيل والتفضيل على الشيء لاشتماله على معنى التفضيل وهو
 نسبة يقتضي طرفين وقد ذكرنا من قبل ان العامل اذا كان ذا حدثين
 وتعلق به الحال ان يلزم ان يلي كل واحد منهما بمعلقة اى بمحدث والبسرة
 تعلق بحدث الفضل فيجب ان يليه وهو حدثا والرطوبة تعلق بحدث
 المفضل عليه فيجب ان يليه وهو ضمير منه المتضمن لذكر المفضل
 عليه في حين كون اطيب عاملا في الحالين لكن في بسرا باعتبار حدث
 المفضل وهو معنى التفضيل وفي رطبا باعتبار حدث المفضل عليه
 وهو معنى التفضيل على الشيء وعلى هذا كما منعناه هذا التمر المشار اليه
 اطيب حال كونه بسرا من نفسه حال كونه رطبا وقال بعضهم العامل فيه
 اسم الاشارة وهو فاسد بوجهين الاول انه لو كان كذلك لتقيدت
 الاشارة بحال البسرية لان الحال قيد العامل فلا يستقيم ان يقال
 هذا الكلام الا في حال البسرية وليس كذلك بل لو قيل عند كون
 المشار اليه رطبا او تمرالكان مستقيما والثاني انه لو كان كذلك
 لكان بسرا من تميز هذا بقبي اطيب عاملا في رطبا وحدث فيكون اطيبته
 باعتبار حالة واحدة وهى حالة الرطوبة لان البسرية لم يتعلق باطيب فكانه
 قال هذا التمر المشار اليه في حال البسرية اطيب من نفسه حال كونه رطبا
 فيلزم تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وقال بعضهم العامل فيه
 كان الحد وقر التامة والمعنى هذا اذا وجد بسرا اطيب منه رطبا وانما
 كانت تامة لعدم شئ بسرا ورطبا معرفة ولو كانت ناقصة لمجازا استعملها
 معرفة وهو فاسد بالوجهين المذكورين ايضا تامل وتعرف نقلا فرغ عن
 بيان الحال المفردة شرع في بحث الجملة الواقعة جالا فقال وقد تكون
 الحال جملة خبرية لان بيان الهيئة كما يكون بالمفردة يكون بالجملة وانما قيد بالخبرية
 لان الانشائية لا يقع حالها ولا صفة ولا صلة وكذا لا يقع خبرا عند البعض
 بدون تاويل لان الانشائية لا تثبت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء

انما الاعداد على حدثين

العامل في
 التميز
 التميز
 التميز
 التميز
 التميز
 التميز
 التميز

فرع ثبوته في نفسه مثلاً بين ان الحال يكون جملة وهي متنوعة قد تكون
 اسمية وقد تكون فعلية اما مصدرية بالمضارع او بالماضي وكل واحد
 منهما مثبت او منفي اشرح في تفصيلها وبيان ان اي جملة يجب فيها
 الواو واي جملة يمنع فيها الواو واي جملة يجتمع فيها الامران فقال و
 الاسمية بالواو والضمير اي الجملة الاسمية التي وقعت حالاً ملتبساً
 بكلاً الرابطين نحو جاءني زيد وابوه قائم وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة
 من حيث هي مستقلة فاذا تعلقت بشئ يحتاج الى رابط وانما احتاجت
 الى الواو لان الاسمية تأتي عن وقوعها حالاً لانها لدلتها على الثبوت والعدم
 خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الاستقبال وعدم التقرر فاحتاجت الى
 زيادة رابط وهو الواو لانها الموضوع للربط لكونها للجمع او بالواو وحدها
 تخولقيته وانجيش قام وايتته والشمس طالعة لان الحال في المعنى ظرف
 اذ المعنى لقيته في حال قدوم انجيش وايتته في حال طلوع الشمس فكما
 جاز ان تخلو الظرف عن الضمير جاز ان تخلو الجملة الواقعة حالاً عن الضمير
 ولقائل ان يقول للحال ما بين هيت الفاعل او المفعول به وهي في هذين
 المثالين لم تبيين هيت شئ منهما واجيب بانها تبيين هيت الفاعل اذ المعنى
 لقيته مقارناً بقدوم انجيش وايتته مقارناً بطلوع الشمس او يقال انها لما
 بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم الفاعل فكانها تبيين ذاته
 فهي مبينة لهيته لان الفاعل فاعرف او بالضمير وحده على ضعف يتعلق
 بقوله او بالضمير يعني الاقتصار على الضمير ضعيف نحو كلمته فوه الى في
 ومنه قول الشاعر وكولاجنان الليل ما تب عاثر الى جعفر سر باله لم يرق و
 انما ضعف ذلك لان الضمير رابط عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالية
 مع تحقق ما ياباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها
 لانها دلت على ارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية
 التي تقع حالاً مستقلة اما اذا وقعت حالاً مؤكدة فلا يجوز فيه الواو بل يجب
 فيه الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون كجملة تقع تأكيداً لاخرى
 والمضارع المثبت الواقع حالاً ملتبس بالضمير يعني الجملة الفعلية المنبهة
 بالمضارع المثبت الواقعة حالاً ملتبس بالضمير وحده حال بتاويل منفردا

او مفعول مطلق اي يتقدم بالضمير وانفراد الجملة حال نحو جاءني زيد
يضرب غلامه لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول
صفة غير ثابتة مقارنة للعامل واما الدلالة على حصول صفة غير ثابتة
فلاكونه فعلا مثبتا والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت واما المقارنة
فلاكونه مضارعا والاصل فيه الحال والاستقبال مجاز على الاصح فاجري
هجره في الاستغناء عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده والاولى ان
يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا ويتقدم به معنى فيتمتع
دخول الواو فيه مثله واما ما جاء مع الواو من قوله تعالى اكثروا الناس
بالبر وتسنون انفسكم ومنه قول بعض اصحاب العرب قيمت واصك
وجهمي افرغ واضرب وجهه فمحمول على حذف المبتدأ اي وانتم تسنون انفسكم
وانا اصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضا وما سواها
بالواو والضمير اي ما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت من
المضارع النفي والماضي المثبت والنفي ملتبس بالواو والضمير جميعا
او باحد هما بلاضعف وقل فيه ترك الرابطين وانما جاز فيه الجمع بين
الرابطين والاقصا على احد هما اما المضارع والماضي النفيان فلان
فيهما جهمتين جمة من غير اسم الفاعل النفي وجمة من الفعلية فاذا اعتبرت
الجهمتان جئ بهما معا واذا اعتبرت جمة الاول وحده جئ بالواو وحدها
واذا اعتبرت الثاني جئ بالضمير وحده واما الماضي المثبت فبدلت به مخالف
الحال وبواسطة قد المقربة الى الحال يوافقها باعتبار المخالفة جئ بهما
معا وباعتبار الموافقة جئ باحد هما ولا بد في الماضي المثبت الواقع حالا
اي في الجملة الفعلية المصدرة بالماضي المثبت من لفظ قد سواء كانت
ظاهرة او مقدرة يعني لا يقع الماضي المثبت حالا الا ان يكون ذلك الماضي
قريبا من العامل مقرونا بعلامة القرب لفظا او تقديرا لان الماضي الواقع
حالا سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءني زيد ركب ابوه كان الركوب
مقدما على الجي وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالزمتم قد
المقربة الى الحال لتقريب الى زمان العامل فيحدد زمانها حكما لان القريب
من الشيء في حكم المقارن له ولذا لا يصح وقوع الماضي حالا فيها لا يصح استعمال

قد لا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا وقال فلا أبوم وقد قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كذا عدم القرب وعدم استعمال صحة قد اللهم إلا
 بناويل ويجوز حذف العامل أي عامل الحال إذا دلت القرينة عليه حاله
 كانت أو مقالية وإضافة المحذف إلى العامل إضافة المصدر إلى المفعول
 كقولك للمسافر أي إن يريد السفر استأجر مهندياً أي اذهب حال كونك
 مدلولاً على الطريق المستقيم الموصل إلى المقصد فحذف اذهب بقرينة
 حال مخاطب ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة وهي التي تؤكد ما في
 الجملة السابقة من المعنى الذي هو موجود في الحال وأما واجب حذفه
 عاملها لأن الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهار
 اذ لو ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة مثل زيد أبوك عطوفاً فانه
 حال مؤكدة لما في الجملة السابقة من معنى العطف لأن من لوازم الأبوة
 أي زيد أبوك أحق عطوفاً أي انبته والضمير راجع إلى الأبوة أي أثبت
 الأبوة حال كونه عطوفاً قال صاحب المفتاح أحق التقديرات غندي إن
 بقدر يحيى عطوفاً فإن قيل قائماً في قوله تعالى شهد الله أنه لا اله إلا
 هو والذين كفروا أولوا العلم قائماً بالقسط وقوله مديري في قوله تعالى
 ولما سد يرين حال مؤكدة ولم يحذف عاملها قيل قد اختلفا النحاة
 في أن الحال المؤكدة هل تكون مفعولة لمضمون الجملة الفعلية أم لا قال الجمهور
 لا يكون وقال بعض المحققين تكون إلا أنه لا تحذف في تلك الفعلية عاملها
 فذهب المم إلى أن كان كذهب الفريق الأول كان الضمير في قوله ونزلها
 حائلاً إلى المؤكدة بدون حذف أي وشرط الحال المؤكدة أن تكون مفعولة
 لمضمون أي لفهوم جملة اسمية فلا يرد الأتيان لأن الحال فيها غير مؤكدة
 لعدم الإسمية وإنما هي حال دائمة فعلي قولهم يكون الحال الدائمة واسطة
 بين النسقطة والموكدة إذا النسقطة متجدة لا تقر مضمون ما قبلها سواء
 كانت ما قبلها مفعولاً أو جملة اسمية أو فعلية والموكدة تقر مضمون جملة
 اسمية والدائمة تقر مضمون جملة فعلية وإن كان كذهب الفريق
 الثاني كان عائداً إلى الموكدة مع حذف مضافين منه أي وشرط وجوب
 حذف عاملها أن تكون مفعولة لمضمون جملة اسمية وأما حذف المضاف

بالالة ذكر هذا الكلام عقيب بحث وجوب حذف عاملها فلا يريد الايتان
 لان الحال فيها موكدة ولم يوجد شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسمية
 فعلى قولهم لا واسطة بين التنقلة والموكدة نظر المراد بالجملة الاسمية الجملة
 الاسمية التي عقد لها من اسمين لا عمل لها في الحال بل في شيء آخر ثم لما
 فرغ عن الحال شرع في بيان التميز فقال التميز مبتدء وصاحب خبره او
 مبتدء محذوف الخبر اى من المنصوبات التميز او خبر محذوف والمبتدء اى
 هذا بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع الا في ما خبر مبتدء
 محذوف اى هو ما يرفع الابهام المستقر اى الثابت في الوضع وفيه احتراز
 عن الصفة التي ترفع الابهام عن المشترك نحو ريت عيناً جارية فان قوله
 جارية ترفع الابهام عن قوله عيناً لانه يحمل الجارية والباصرة وغيرهما لكنه
 غير مستقر في وضعه لان العين لم يوضع مبهمة بل نشأ في الاستعمال
 بالنسبة الى السامع باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع واختلاف
 عن ذات فيه احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن هيئته لا عن الذات
 والمجاد والمجرو وبتعلق بقوله يرفع اى يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو
 عندي رطل زيتا فان قوله زيتا يرفع الابهام عن ذات رطل او عن ذات مقدرة
 اى عن ذات نشأت عن جملة نسبة في جملة او شبهها او في اضافته نحو قولك
 طاب زيد نفسا فان نفسا يرفع الابهام عن ذات مقدرة اذ الابهام في طاب
 ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهمة هو الامر
 المقدر فان المعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا
 فالمبهمة في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وقوله نفسا تفسير
 المنسوب اليه المجهول لا النفس النسبة لانهم قالوا بانه تميز عن النسبة
 نظراً الى ان الابهام ناشئ عن جملة النسبة وكذلك قولك زيد طيب نفسا
 واعجبني طيبه نفسا ولقائل ان يقول يدخل في هذا الحد صفة المبهمة نحو
 رابت هذا الرجل وعطف البيان نحو جاءني زيد ابو عبد الله والبدل من
 ضمير الغائب او مبهمة اخرى نحو ضربت زيدا او ضربت هذا زيدا والمجورور
 في خاتمة فضاة وغير ذلك مع ان كلامنا ليس بتميز وان اجيب بان
 المعنى ما يذكرك بحيث يرفع الابهام المستقر وانما يذكرك بهذا الحيثية فلا

بيد خل في المحل فلا نسلم ذلك في صفة المبهمة وحطف البيان والمجور في خاتمة
 فضة وآل اجيب بالتزام ان المجور في خاتمة فضة يتميز وان كان مجرورا
 بالاضافة لا يلزم في التميز ان يكون انما منصوبا بل قد يكون مجرورا بالاضافة
 وسائر ما ذكر من توابع والقصود هنا غير التوابع بل لا لذكر التوابع بعد
 ذلك لصناع قهيد المستقر لاخراج الصفة لمجربها بما ذكر فالاول اي ما يرفع
 الابهام المستقر عن ذات المذكورة يرفع عن مفرد تام بالتثوين لفظا او
 تقديرا او بنون التثنية او بنون يشبه نون الجمع او بالاضافة واللام المبهمة
 ما يقابل النسبة في الجملة او في شبهها او في الاضافة ثم ما يرفع الابهام عن
 مفرد قد يكون عن مفرد مقداره صفة مفرد وهو ما يعرف به قد رالشيء
 هو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس غالباً مفعول مطلق او
 ظرف اي يرفع عن مفرد مقداره فعلاً غالباً او زماناً غالباً اما في العدد
 صفة لقوله مفرد اي مفرد كائن اما في العدد هذا من باب ظرفية الجزئي للكي
 نحو عندى عشرون درهما تميز يرفع الابهام المستقر عن ذات المذكورة
 هي مفرد مقداره وهو العدد هذا مثال العدد والتام بنون يشبه نون الجمع
 وانما مثل عشرون درهما دون احد عشر درهما ليكون مثالا لمرين العدد
 والتام بالنون وسياتي بيان العدد او ذكر تميز العدد واما في غيره اي في
 غير العدد مع كونه مقدارا نحو عندى رطل زيتا مثال الكيل والتام بالتثنية
 والرطل نصف من بقمه الرء وكسرها والكسر هو الاصح والمراد بالرطل ما يكال
 به لا النسبة المخصوصة وهو مبهم وقوله زيتا يرفع الابهام وعندى متون
 سمنها مثال الموزون والتام بنون التثنية والنون تثنية سمنها وهو راف
 المذ وعلى التمرة مثلها زبد مثال المقياس والتام بالاضافة وقوله مثلها
 مبتدأ وقوله على التمرة خبر واجب التفيد لانه معاد الضمير في المبتدأ
 معنى هذا التركيب قد ذكرنا في الرفوعات فيفرد التميز عن المفرد وجوبا
 ان كان ذلك التميز جنسا فيقال عندى رطل او رطلان او رطلان زيتا
 لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمع وكذا بالجنس
 هنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة على القليل والكثير كالماء والثرية
 والتمر والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع مستثنى مخرج

التوابع

من

والمراد بالانواع ما فوق الواحد أي يفرد في جميع الاوقات الاوقات قصد الانواع
 المختلفة في يجوز ان يثنى لقصد النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع المختلفة
 فيقال عندي رطل زيتين او زيتونان واستثناء قصد الانواع دون قصد
 الافراد نظراً لانه اذا قيل طاب زيد جلستين يقع الجسيم يجوز باعتبار قصد
 الافراد كما يجوز جلستين بكسر الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال الا ان يقصد
 الانواع او الافراد لكان اولاً ويمكن ان يجاب بان حكم ذلك يفهم بالدلالة
 لما جاز التثنية والجمع بقصد الانواع فلان يجوز بقصد الافراد اولاً لان
 كل ما جاز في الاعتم جاز في الاخص لوجود الاعم في الاخص ويجمع التميز و
 يثنى جوازاً في غيره اي في غير الجنس فيقال عندي عدل ثوباً وثوبين او
 اثواباً وأما ترك ذكر التثنية لان المراد بالجمع الجمع اللغوي فيشمل التثنية
 والجمع الاصطلاحي اذ معنى الجمع لغة يشتمل لهما ولان حكم التثنية يفهم
 بدلالة قوله ويجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى ثراً ان كان الاسم المميز
 المفرد المقدر ملتبساً بتنوين لفظاً لا بتقدير او بنون التثنية جازت
 الاضافة البيانية الى التميز لحصول الغرض بها وهو البيان مع الحفزة بترك
 التنوين والنون فيقال عندي رطل زيت وسوا من وأما التثنية الاضافة في
 ثلثة رجال او مائة رجل طابا للتحقيق بترك التنوين لكثرة استعمال العدد والافعال
 وان لم يكن المميز ملتبساً بتنوين اي بنون التثنية بل بنون التشبيه فنون الجمع او بالامتنان
 نحو عشرون درهما ومدان عسلاً فلا يجوز الاضافة اما في الاول فلان النون لا
 يجزأ اما ان يحذف عند الاضافة او لا فان لم يحذف يلزم بقاء فان يشبه التثنية
 نون الجمع وان حذف يلزم حذف نون وضعت مع الكلمة واما ما جاء من نحو عشر
 ودرهم وستون فذلك قليل جداً لكن يرد عليه الاضافة في نحو الزيدون حسنا وجر
 فان المميز لم يكن ملتبساً بتنوين ولا بنون التثنية وقد اضيف الى وجه واجب
 بان كلامنا في تميز المفرد وهو تميز النسبة واما في الثاني فلا يلزم اضافة المضاف
 فان قيل هذه الشرطية اعني قوله والافعال غير مستقيمة لان المميز المفرد كان
 ملتبساً بنون الجمع جازت الاضافة نحو ستون ودرهم وستون رجل في ستون درهم
 وستون رجلاً فان قيل مجئ التميز عن مفرد تام بنون الجمع قليل لان الغالب في
 التميز عن المفرد فيما كان من المقادير في غير هاتين قليل جداً لا يعاب به وعن غير

مقداره عطف على قوله عن مفرد ومقدار في الاول عن مفرد ومقدار او غير مقدار مما
 هو مفرد ليست بيكل او وزن او عدد او مساحت او مقياس مثل خاتم حديد
 فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقضى متميزا بين بالاضافة الى
 نوعه والكفوض اكثر اى خفض التميز عن غير المقدار بالاضافة اكثر استعلا
 من النصيب لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب
 التميز لان الاصل في اليهات المقادير في اولى بالتميز الذي نصبت على كونه
 متميزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذه المثابة لان ايهامه ليس كايهام المقادير
 فهو اولى بالجزر لكونه علم الاضافة ليس بنص على كون المضاف اليه متميزا والثاني
 اى ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة يرفع عن ذات نشأت عن
 نسبة حاصلة في جملة فعلية او عن نسبة حاصلة في ما ضاهاها من الضاهية
 وهي المتأخر اى فيما يشابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو كحوض ممتلئ ماء
 واسم المفعول نحو الارض منجورة عيوننا والصفة الشبهة بخوزيد حسن وجه
 واسم التفضيل بخوزيد افضل ابا فان هذه الصفات مع ضمائرها ليس بجملة
 لكن يستأجرها لانه منسوب الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله نحو طاب زيد
 نفسا مثال التميز الذي وقع بعد الجملة وهو من الالف الفاعل اى طابت نفس زيد
 وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلمنا مثال التميز الذي وقع بعد ما ضاهاه الجملة
 او عطف على قوله في جملة اى او عن ذات نشأت عن نسبة حاصلة في اضافة
 نحو اعجبني طيب ابا وابوة ودارا وعلمنا مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة و
 هو غير صفة وانما اكثر امثلة ما يضاهاه الجملة والاضافة اشارة الى كثرة اصناف
 التميز حيث يكون اسما المنتصب عنه او متعلقة عينا او مرئيا من الامور الاضافة
 او غيرها فالاب يحتمل ان يكون له ويحتمل ان يكون متعلقه وهو عين اصنافي و
 الابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اصنافي والدار عين غير اصنافي و
 العلم عرض غير اصنافي وانما يخص مثالي الفرع اعني ما يضاهاه الجملة والاضافة بين
 اصناف التميز ليتدل به على ذلك في الاصل اعني الجملة لانها اصل في النسبة والله
 دره فارسا مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة وهو صفة فأنقلها للمصنف
 ذكره هذا المثال مثلا للتمييز عن النسبة في الاضافة ولصاحب الفصل ذكره
 مثلا للتمييز عن المفرد قيل لاختلاف الوجهين في الضمير في دره وان كان بينهما

ممتلى

ليست

لا يعرف المقصود منه كضمير يرفع رجلا ونحوه رجلا وساء مثلا كان التميز عن
 المفرد كما ذهب اليه صاحب الفصل لان الضمير يرفع نكرة يحتمل ان يكون المراد
 منه رجلا او امرأة او صبيا او حرا او عبدا وان كان متحينا معلوما يعرف المقصود
 منه يرجوعه الى سابق معين معلوم كان التميز عن النسبة في الاضافة كما ذهب
 اليه المصنف ثم الدخول في اللغة اللبني وفيه خيد كثير للمعرب اذ به معاشهم فارتد
 به الخيراى لله خيره فارسل الى الله خير فرسيت وهذا القول انما يستعمل في التميز
 اى الخير الصادق والمدح ليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى اى
 لله ما صدر عن المدح من خير ثم ان كان التميز عن النسبة اسما اى غير صفة
 يصح جعله لما انتصب عنه الجملة الفعلية صفة لقوله اسما اى اسما يصح جعله اسما
 لما انتصب التميز عنه وعبرة عنه وهو ما نسب اليه عامل التميز كزيد في طاب
 زيد ايا وجعله منتصبا عنه من باب الجاز لان التميز لم ينتصب عنه لكنه لما كان
 سببا لتصب حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه سمي منتصبا عنه مجازا لو يكن
 ان يحمل الكلام على حذف المضاف من ضمير عنه اى لما انتصب التميز عن عامله
 كزيد في المثال المفروض جاز ان يكون له الجملة جزءا للشرط اى جاز ان يكون التميز
 اسما لما انتصب عنه وعبرة عنه ولتعلقه اى لتعلق ما انتصب عنه والافه
 تتعلق اى وان لم يصح جعل التميز اسما لما انتصب عنه فهو اى التميز اسما لتعلق
 ما انتصب عنه مثال الشرطية الاولى طاب زيد با فان قوله ايا يصح ان يجعل اسما لزيد
 بارة عنه ويترجم بقولنا خوش زيد از آن روى كه او را يدرست ومثال الشرطية الثانية
 طاب زيد علما فان قوله علما يصح ان يجعل اسما لزيد فتعين كونه اسما لتعلقه
 فان قيل الشرطية الاولى منقوضة بقولك نفسا فى طاب زيد نفسا فان يصح ان
 يجعل اسما لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما لتعلقه قيل لانه ذلك
 لان نفسا يجوز ان يجعل اسما لما انتصب عنه ولتعلقه اى طاب زيد من حيث
 انه نفس من النفوس او من حيث ان له نفسا من النفوس فتعلقت به فتبين ان كل
 موضع يصح جعله اسما لما انتصب عنه جاز فيه كالا لافه من كونه له وكونه لتعلقه
 وان كل موضع لم يصح جعله اسما لما انتصب عنه تعين كونه لتعلقه قال الشيخ
 الاستاذ فذاه نفسي وروحي هذا المريد كره كثير من الشارحين وهو حسن
 بديع وتحمل الشارحون في تصحيح الشرطيتين بامور لا يعم كل من ذلك عن اشتباه

مخبر بهت زيدا از آن روى كه او را يدرست وجميع ان يجعل اسما لتعلقه وجميع ان يجعل اسما لتعلقه

فقال بعضهم ان كلام التعيم محمول على حذف المعطوف في الشرط اي ثم ان كان
 اسمها يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه جاز ان يكون له ولتعلقه فلا يرد
 طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه لتعلقه وفيه نظر لانه على هذا يصير الشرط
 والجزاء واحدا واجيب بان اختلاف الشرط والجزاء باعتماد الحيثية لان
 الصحة في جانب الشرط باعتبار حيثية الافراد او حيثية غير التميز والجزاء في
 جانب الجزاء باعتبار حيثية التركيب او حيثية التميز فيكون المعنى بقران كان
 اسمها يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه افرادا او غير تميز جاز كونه كل واحد
 منهما متركبا او تميزا ولقائل ان يقبل مع هذا التكليف والتحمل لا يستقيم كلام
 الشيخ بعد لانه لو حذف المعطوف يندرج ذلك المعطوف المحذوف في الشرط
 الثانية ايضا فيصير المعنى وان لم يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه وهو
 فاسد حيث لا يترتب عليه قوله فهو لتعلقه اذ نفى المجموع كما يكون بنفي كل
 جزء يكون بنفي البعض اي بعض كان والنفي في الشرطية شيان صلاحية له
 وصلاحية لتعلقه ولا شك انه على تقدير انتفاء هذا المجموع ينشئ صلاحية
 لتعلقه لا يترتب عليه صلاح كونه لتعلقه فيطابق فيهما ما قصد اي فيطابق
 التميز في الصورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتشبيه والجمع اي ان كل
 المقصود الافراد يؤول باليفراد وان كان المقصود الشئ يؤول به وان كان المقصود الجمع
 يؤول به الا ان يكون التميز جنسا استثناء مفرغ اي فيطابق التميز في الصورتين
 ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التميز جنسا يقع على القليل والكثير
 نحو طاب زيد علما ينفرد لما امر ان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة
 الى تنبيه وجمعه الا ان يقصد الانواع استثناء مفرغ ايضا والمراد بالانواع
 ما فوق الواحد اي يفرد التميز اذا كان جنسا في جميع الاوقات الا وقت قصد
 انواع المختلفة في يطابق ما قصد من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد
 علما وعلما ولقائل ان يقول لما قال فيطابق فيهما ما قصد كان كل واحد
 من هذين الاستثناءين مستغنى عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس وان
 ان قصد النوعان فالشئ وان قصد الانواع والجمع فالتميز على كل تقدير
 مطابق لما قصد وان كان التميز عن النسبة صفة بان كان اسم فاعل او مفعول
 او صفة مشبهة او اسم تفضيل كانت له اي كانت تلك الصفة صفة له

انتصب عنه لان الصفة تستدعي موصوفا فالذي كودا ولي بان يحمل الصفة عليه
 فاذا قيل طاب زيد والد كان الوالد هو زيد ولا يحتمل ان يكون له والد بخلاف
 الاسم نحو طاب زيد ابا قاتر يحتمل ان يكون الاب هو زيد ويحتمل ان يكون له
 اب كما بينا وكانت طيبة عطف على له والطبق بمعنى المطابق كالجنس بمعنى
 المجانس والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابهة اى وكانت تلك الصفة
 مطابقة للمتصّب عنه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها
 حاملة لضميره فيقال طاب زيد وارسا وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون
 خوارج واحتملت الحال عطف على قوله كانت لداى واحتملت تلك الصفة
 الحال لان المعنى كما يستقيم على التميز يستقيم على الحالية نحو طاب زيد
 فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا ولا يتقدم التميز على عامله
 اذا كان له العامل اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي زيتا رطل ولا سمنا
 منوان ولا درهما عشرون لانه عامل ضعيف فلا يعمل مؤخرا ولا اصحرا اى اصح
 المذهب ان لا يتقدم التميز على الفعل ايضا مع قوته في العمل وذلك لان
 التميز بيان والبيان قبل الاجمال متنع ولان التميز ان كان معمولا بفعل
 فهو ضعيف العمل فلا يعمل مؤخرا وان كان معمولا للفعل فهو من حيث
 المعنى فاعل الفعل نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه وفي كلا الليلين بحث اما
 الاول فلان البيان قد يكون مقدما على الاجمال للاهتمام بشاره ورعاية السمع
 كما قال صاحب التخصيص وعلم من البيان ما لم نعلم فان قوله من البيان بيان
 لقوله ما لم نعلم قدم عليه لرعاية السمع واجيب بان الكلام في مثل هذا الموضع
 محمول على التقديم والتأخير فيكون ذلك التقديم في حكم التأخير واما الثاني
 فلان هذا الدليل يقتضي امتناع تقديم التميز الذي هو فاعل من حيث المعنى
 اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقوله تعالى وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَامْنَعْنَاهُ
 فُجْرًا عِيُونِ الْأَرْضِ فلا يقتضي امتناع تقديمه واجيب بان التميز الذي
 هو مفعول من حيث المعنى وان لم يكن فاعلا للفعل الذي يعمل فيه لكنه فاعل
 لمطاوع ذلك الفعل كانه قيل وَفَجَّرْنَا عِيُونًا الْأَرْضَ ففتجرت عيونها بخلاف
 الما زني والمبرد اى لابي عثمان المازني وابي العباس المبرد وهو تلميذ لابي عثمان
 المازني وهو تلميذ لابي الحسن الاخفش الذي هو تلميذ سيديو يرو وهو اسنا

البصرة فانها اجازة تقدم على العامل اذا كان معالوا سما الفاعل او المفعول
 ووافقه القراء وهو تلميذ الكسائي وهو استاذ كوفرة لحد القراء السبع نظر الى
 قوة العامل واستدل لا يقول الشاعر الفصيح بشعر الحجر سلى بالفراق جيبها
 وما كاد نسا بالفراق تطيب وجه الاستدلال ان في كاد ضمير الشأن لتذكيره
 وفي تطيب ضمير سلى لتأنيده وتطيب خبر كاد اي وما كاد الشأن تطيب سلى
 نسا بالفراق فقدم نسا على تطيب والجواب ان المروي في تطيب الياء التثنية
 فلم يكن البيت دليلا قطعيا لهم بجواز ان يكون الضمير في كاد وتطيب للحبيب
 ونفسا ميمزاة من نسبة كاد وهو العامل فيه ويطيب خبر كاد اي وما كاد الحبيب
 نفسا يطيب بالفراق اي وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفراق فلما احتمل
 هذا الوجه لا يتعين الاستدلال وان كان المروي فيه التاء الفوقانية فيحتمل
 ان يحمل على هذا الوجه ايضا ويكون التانيث باعتبار النفس وما كادت نفس
 الحبيب عليها على اضممار الشأن في كاد وحذف خبر كاد وهو تطيب مقدم على
 وتفسيره المذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب الى سلى اي وما كاد الشأن
 تطيب سلى نسا بالفراق فلا يكون التميز مقدما على العامل فلما احتمل هذا
 الوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية التاء الفوقانية ايضا فلا يعجز النساك
 به ثم لما فرغ عن التميز شرع في المستثنى المنصوب وذكر سائر احكام المستثنى
 استطرادا فقال المستثنى متصل ومنقطع وبمهي منفصل ايضا وانما
 قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه لانه صار في الاصطلاح كالستركة
 بينهما وها حقيقتان مختلفتان لان احدهما يخرج عن متعدد والاخر غير يخرج
 فلم يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما ولقائل ان يقول يمكن جمعهما في تعريف
 جامع بينهما بان يقال هو المذكور بعد الاغبر الصفة واخواتها والحبيب بانه
 وان امكن ذلك الا انه ليس فيه فائدة معتد بها لانه تعريف باعتبار اللفظ دون
 الحقيقة فان قيل تقسيم المستثنى الى هذين القسمين لا يخلو اما ان يكون من
 باب تقسيم الكل الى الاجزاء او تقسيم الكلي الى الجزئيات لا يستقيم الاول لان
 المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع وكذا الثاني لانه
 لا يكون لفظ المستثنى متواطيا اي كلياً يصدق على كل واحد منهما على السوية
 لا مشتركاً وقد سبق انه صار في الاصطلاح بمنزلة المشترك قيل يمكن ان

التميز

الاستثنى

يكون من الأخير ويراد بالاستثنى ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم الجاز
 وهو المذكور بعد الألفاظ لما قبلها نفيًا وإثباتًا ويمكن أن يراد به اللفظ الدال
 على المستثنى لأم دلالة وبالتصل والتفصيل من دلالة فيكون حمل المتصل بالقطع
 عليه من باب حمل المدلول على الدال لأن لفظ المستثنى دال على هذين
 المعنيين وفيه نظر لأن الضمير في قوله وهو منصوب عائذ إلى قوله المستثنى و
 أنت تعلم أن المنصوب هو مدلول لفظ المستثنى لا لفظ المستثنى وأجيب بأنه
 على هذا التقدير يمكن أن يراد بالاستثنى اللفظ وبضميره ما هو المشترك بين
 القسمين على طريقة صنعة الاستخدام أما على التقدير الأول فلا استخدام
 في الكلام أصلاً فالمتصل الفاء التفسير وهو مبتدأ وخبره قوله المخرج أي الاسم
 المخرج عن متعدد داخل عن غير المخرج عن شيء ويرد عليه أن الإخراج لا يكون
 إلا من متعدد فيكون قوله من متعدد مستند ركاً وأجيب بأنه وإن كان مستنداً
 لكنه ذكره لبيان التفصيل وهو قوله لفظاً وتقديرًا فانه تفصيل المتعدد
 ومثال المتعدد لفظاً نحو جاء في القوم الأزيد ومثال التعدد نحو ما جاء في الأ
 زيد وقوات الأيوم كذا والباء في قوله بالأ واخواتها متعلق بالمخرج أي بواسطة
 الأواخوات أي اخوات الأوهي غير وسوى وحاشا وليس ولا يكون وفيه
 احتراز عن مخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحوه فجاء في القوم استثنى عنهم
 زيداً واستثنى عنهم زيداً فانه ليس بمستثنى اصطلاحاً وإن كان مخرجاً عن
 متعدد والزم أن لا يغير الصفة إذا ما بعد الأ التي للصفة ليس بمستثنى كقوله تعالى
 لو كان فيهم الهمة إلا الله لفسد كاف القليل الاستثناء المتصل مشكل لأنك إذا
 قلت جاء في القوم الأزيد فزيد الإيجاز ما أن يكون دخلاً في عموم القوم أم لا فإن
 كان دخلاً يكون المخرج منسباً إليه فإخراجه بنفي المخرج عنه يكون كذا وتناقضاً
 وهو باطل لأن هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو يتعالى أن يوجد في كلامه
 الكذب والتناقض وإن لم يكن دخلاً فيهم فيحقق الإخراج عن المتعدد وهو
 شرط في ذكر المصنفين أنه داخل فيه من حيث الأفراد واللفظ فإخراجه عن التركيب
 والحكم لأن الاستثناء بيان التغير وكل كلام الحق يأخذه بيان التفسير توقف
 حكم صدره على آخره كما في ضرب زيداً رأسه وأعجبني زيداً عليه فلا يلزم شيء
 مما ذكره لاختلاف الجهة والقطع مبتدأ وخبره قوله المذكور أي الاسم المذكور

بعد ها اي بعد الاخير الصفة واخواته غير يخرج عن متعدد نحو ما جاء في القوم
 الاحرار انما كان المستثنى في اعرابه مشتملا على خمسة اضرب شرع في بيان
 كل واحد منها على التفصيل فقال وهو منصوب في عود الضمير تفصيل ان
 اريد بالمستثنى المذكور لفظه وكان محل المتصل والمنقطع عليه محل الدلول
 على الدال كان الضمير عائدا الى المستثنى واريد ما هو المشترك بين المتصل والمنقطع
 على سبيل عموم المجاز لا لفظه وكان في الكلام من المحسنات صنعة الاستحسان
 وان اريد به ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز كان الضمير عائدا
 اليه ولم يكن في الكلام الاستحسان وقد سبقت الى هذا التفصيل اشارة وقيل
 الضمير عائدا الى المستثنى المذكور يقطع النظر عن كونه متصلا ومنفصلا وقد
 نظر لانه يلزم عموم الشريك وهو غير جائز واجيب بانه ليس من عموم قيد الشريك
 بل من قبيل عموم المجاز حيث يراد به ما هو اعم من المتصل والمنقطع اذ كان المستثنى
 واقعا بعد الاخير للصفة احتراز عن الا التي للصفة فانه لا يجب النصب بعدها
 اذ ما بعد ها تابع لما قبلها في الاعراب نحو جاء في رجال الازيد ورايت رجلا لا
 ذيدا ومردت برجال الازيد وفيه نظر لانه لا حاجة الى هذا القيد ههنا لان قوله
 وهو راجع الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان والا التي للصفة لا يستثنى بها فلا
 يكون المذكور بعدها مستثنى فلا يحتاج الى اخراجه اللهم الا ان يقال انه قيد
 واقعي لا احترازي او يقال انما اخرج مثل هذا ملاحظة لصورة الاستثناء في
 كلام موجب تام فيخرج نحو قرأت اليوم كذا على صيغة الجہول ورفع اليوم فانه
 وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتمام والمراد بالموجب ههنا ما ليس بنفي ولا
 ولا استفهام نحو جاء في القوم الازيد وفيه احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب
 لان ليس ج واجب النصب بل يحتاج والنصب والبدل ان كان تاما ويعرب
 على حسب العوامل ان كان ناقصا على ما سيجي او مقدما عطف على قوله بعد
 الا اي واذا كان المستثنى مقدا على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب
 او غيره نحو جاء في او ما جاء في الازيد احد والجار والجور اعني منه مفعول تام
 يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير للجور وعائد الى الا الوصول في المستثنى
 او منقطع عطف على قوله مقدا ما اي او كان المستثنى منقطع عا عن المستثنى
 منه بان كان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه سواء كان في كلام موجب

او غيره وانما وجب النصب في المستثنى في المواضع الثلاثة المذكورة لاستحقاق
 النصب لشبهه بالفعل فكونه فضلة ولشبه الخاص بالفعل معه للتعلم
 بوانسطة الخرف مع امتناع البديل في هذه المواضع اما في ما وقع بعد الا
 في كلام موجب فلان البديل في حكم تكرير العامل وعلى تقدير تكريره يلزم
 الايجاب في المستثنى والمستثنى منه فصاعداً معنى قولك جاء في القوم الازيد
 جاء في القوم الا جاء في زيد وهو عكس الغرض وخلاف المقصود المتصور
 الاخبار عن عجي القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث يمكن فيه تكرير
 اصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى
 منه ولان البديل منه في حكم التخيير فيكون المستثنى في حكم التفرع وهو
 ممتنع في الايجاب لعدم استقامته المعنى بانه ان القوم لو سقط في جاء في
 القوم الا زيد بقي جاء في الازيد وهو باطل لان معناه جاء في جميع الناس
 الا زيد وهو محال وفي كلام الدليلين نظراً اما الاول فلا نالنا سلم لزوم الايجاب في
 المستثنى والمستثنى منه حيث يمكن تكرير العامل النفي بقرينة ان الا بعد الايات
 بوجوب النفي وذلك لان حكم ما بعد ها هنا الف ما قبلها بالانفاق كما في قرأت
 الا يوم كذا فانه في تقدير ما قرأت الا يوم كذا عكس الغرض وخلاف المقصود اما الثاني
 فلا يلزم بوجوب الابدان فيما يصح فيه التفرع في الايجاب كما في قولك قرأت زيد ايام
 الاسبوع الا يوم كذا وليس كذلك واما فيما اذا كان المستثنى من غير ما قد امتنع
 تعدي البديل على البديل منه لانه تابعة ولا يجوز تقدير التابع على المتبوع واما
 في النقطه فلا بد لو كان بديلاً فلا يخفى اما ان يكون بديل الكل او بديل البعض او بديل
 الاشتمال او بديل الغلط والكل منتفان اما الاول والثاني فلا تنهما لا يتحققان
 بدون اتحاد الجنس اي بدون المجانسة بين البديل والمبديل منه ولا اتحاد
 بينهما في النقطه واما الثالث فلا يتحقق بدون الملازمة بين البديل والمبديل
 منه ولا ملازمة بينهما في النقطه اذ لا يمكن ان يشتمل البديل على المتبوع ولا يشتمل
 البديل على البديل واما الرابع فلعدم وقوعه في كلام القصاص وفيه نظر لان النفي
 يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال في الدليل على
 امتناع ابدال النقطه انه لو كان في الايجاب نحو جاء في القوم الاحجار يلزم الايجاب
 في المستثنى والمستثنى منه لانه في حكم تكرير العامل فيصير معناه جاء في القوم

الاجاء في حجاز وهو خلاف الغرض ولو كان في التثنية نحو ما جاء في القوم الاجاء
لزم الغلط في العامل والعمول جميعا حيث يكرر فيه اصل العامل و
يترك التثنية العارض لثلاث لزم التثنية في المستثنى والمستثنى منه في لزم الغلط
في العامل والعمول جميعا حيث يصير معناه ما جاء في القوم الاجاء في حجاز
والغلط في هذا البديل في العمول فقط فاعرف قوله في الاكثر ظرف منصوب
للمقدر المحل المنسحب على قوله اذا كان منقطعا بواسطة العطف اي وهو منصوب
اذا كان منقطعا في قوله اكثر التثوين وهو خبر مبتدئ ومحمد وف اي جوازي
النصب في المنقطع في الاكثر والجملة اعتراضية للتنبيه على الخلاف وانما
قيد المنقطع بقوله في الاكثر احتراز عن قول بعض النحاة فانهم يجوزون فيه
الرفع على البديل تمسكا بقول الشاعر ^{شعير} وبلد ليس لها انيس الا اليافير
والا العيس + فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا يتناولها لاختلاف الجوز
والجواب ان جعل مستثنى متصلا على وجه الاستعارة حيث شبه اليافير
والعيس بما يكون موصفا للجوارهما هذه المكان فكانا موصوفان او يقال ان
مستثنى مفرغ وعامله محمد وف تقديره ليس لها انيس وليس فيها الا
اليافير والا العيس او كان عطف على كان الاول اي وهو منصوب اذا كان
واقعا بعد خلا وعد في الاكثر لكونها ناصبين عدا بنفسه وخلا بعد
الاتصال بجرف من والمستثنى بعدهما مفعول به نحو جاء في القوم خلا زيدا
وعدا عمرا وانما قال في الاكثر احتراز لمن قول بعضهم فانه يجوزون الجوز
بهما لانهما حرف جر عند من قال السيراني لم اعلم خلا في جواز الجر بهما الا ان
النصب بهما اكثر او كان بعد ما خلا وما عدا وانما لزم النصب بهما التعيين
فعلية بهما بما المصدرية نحو جاء في اخوتك ما خلا زيدا وما عدا عمرا وهما في
الكلام في محل النصب على الظرفية اي وقت خلوصهم او خلوص محبة من زيد و
وقت مجاوزتهم او مجاوزة محبة من عمر واوروي ابن البتاء عن الاخفش الجر
بجعل ما زيدا لا مصدرية وروى ذلك عن الجزي في اي ولعل هذا لم يثبت
عند المصنف ولم يعتبر خلا فحق لم يقل في الاكثر وبعد ليس ولا يكون
لكونهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبير نحو جاء في القوم ليس زيد زينا
اهلك لا يكون بشر او هما في التركيب في محل النصب على الحالية ولزم انهما

اسمها في باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مصناف الى ضمير المستثنى منه
 اى ليس بعضه ثم زيد كما لزم اضمار فاعل خلا وعدا ثم لما فرغ عن بحث المواضع
 التي يجب فيها نصب المستثنى شرع فيها يجوز فيه النصب ويختار البديل فقال
 ويجوز فيه اى في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البديل اى بديل
 البعض اذ البديل بعد الا لا يكون الا كذلك فيهما بعد الكلمة ما موصوفه او
 موصولة اى في مستثنى وقع بعد الا او في المستثنى الذي وقع بعد الا في
 كلام غير موجب وذكر المستثنى منه الجملة الفعلية وقعت حاله بتقدير
 اى وقد ذكر المستثنى منه وفي بعض النسخ والمستثنى منه مذكور فالجملة
 الاسمية حال ايضا مثل قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا بالنصب على الاستثناء
 والاقليل بالرفع على البدلية من الواو في فعلوا وفي قوله بعد الاحتراز
 عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا او عدا
 وليس اولا يكون او غيرا وسوى ونحو ذلك وفي قوله في كلام غير موجب
 ترا ع

وقع في كلام موجب

فانه منصوب وجوبا كما هو في قوله وذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر
 المستثنى منه وانما يرجع على حسب العوامل كما ياتي فان قيل يدخل في
 هذه الضابطة المستثنى للمقدم على المستثنى منه والمستثنى المنقطع مع
 انه لا يجوز فيهما الوجهان بل يجب النصب كما امر قيل معناه ويجوز النصب
 ويختار البديل في مستثنى متصل متأخرا وفي المستثنى المتصل المتأخر
 بعد الا بدلالة تشييل المصنف بقوله ما فعلوه الا قليل ودلالة ما تقدم وانما يجوز
 فيه النصب ويختار البديل اما النصب فعلى الاستثناء المتصل بالنصب
 على التشبيه بالفعل واما اختيار البديل فلانه مقصود في الكلام بخلاف ما اذا
 كان منصوبا بحيث يكون ج فضلا فان قيل يدل البعض يجب فيه ضمير
 عائذ الى البديل منه ولا ضمير ههنا قيل يدل البعض اذا كان بعد الا لا يجب
 الضمير بقربته الاستثناء المتصل لا فادته ان المستثنى بعض المستثنى منه
 كذا في العباب فان قيل البديل تابع مقصود مما نسب الى المتبوع دون
 المستثنى في الكلام الغير الموجب اذا كان بدلا كان كلا واحد من التابع و

المتبوع مقصود والتابع مقصود بالنسبة الثبوتية والمتبوع مقصود بالنسبة
 السلبية لأن حكم ما بعد الألف ما قبلها بالاجماع قيل تعريف البديل المحمول
 على حذف المضاف أي تابع مقصود بأصل ما نسب إلى المتبوع ولا شك أن
 النسبة الثبوتية أصل والنسبة السلبية عارضية والبديل هنا مقصود بالنسبة
 الثبوتية أو يقال التعريف بحسب الأثبات فأمّا السلب المحمول عليه فأن قيل
 فلم ضعف النصب في نحو لا اله الا الله مع انه مستثنى بعد الا في كلام غير محذور
 وذكر المستثنى منه قيل لا نه يومه وجه امتناعاً وهو لا يدل من لفظ اله وإنما
 امتنع الابدال من اللفظ لأن المستثنى من النفي إثبات فلوايدل من اللفظ لزوم
 حمل الا في الاثبات فيكون بديلاً من محله لأن محله الرفع على الابتداء وما ملأ من
 وكذلك قولك لا رجل في الدار الا زيد ثم كما فرغ عن بحث الموضع التي يجب
 فيه النصب ويجوز فيه الوجهان شرع في بيان ما يجوز فيه ألا وجه الشك فقال
 ويعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور في
 هذا المستثنى مفرغاً للتفريغ العامل الذي قبله ولا وعدم استغناء المستثنى
 منه والحسب القدر أي ويعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذي قبله
 الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعني يرفع المستثنى اذا كان العامل بافتخار
 ما جاء في الازيد وينصب ان كان العامل ناصباً نحو ما رايت الازيد ويجوز اذا كان
 العامل جازاً نحو ما مررت الا يزيد وفي القسم الأخير نظر لأن قوله يزيد مجزوء
 بعامله لا بعامل المستثنى منه فكيف يكون مثلاً لما يعرب على حسب عوامل
 المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب على حسب عوامله سواء كانت
 عوامل المستثنى منه كما في المتألفين الاولين او كما في المثال الأخير فان قيل
 اذا كان المستثنى منه مذكوراً يرضى معرباً على حسب العوامل يقال ما جاء في احد
 الازيد وما رايت لحدث الازيد وما مررت باحد الا يزيد فما وجه تخصيص
 القسم بكونه معرباً على حسب العوامل قيل معناه ويعرب على حسب العوامل
 بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبديل فيما اذا كان المستثنى منه
 مذكوراً معرباً يتبع البديل منه بخلاف المستثنى المقتض فأنزلناه
 رأيم هذا مقام رسمي باسم حقيقة او مجازاً على حسب الاختلاف
 على حسب اقتضاء العوامل بلا اعتبار تبعية فان قيل اذا كان عامل
 منه حرف مجازاً تدويراً في البديل كقوله لا اله الا الله يستضيء به الموضع

منه حرف جر جاز تكريره في البديل ايضا نحو ما مررت باحد الا يزيد فمنه النوع من
 البديل معرب بعامله بلا تبعية ايضا كما ان المستثنى المفرغ في قولك ما مررت
 الا يزيد معرب بعامله بلا تبعية قليل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية
 البتة اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبديل المذكور وان عرّب بعامله لكنه
 ليس ذلك البتة بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعرابه
 بتبعية لان تكرير عامل البديل منه في البديل المذكور جائز لا واجب فاعرف والواو
 في قوله وهو للحال اي والحال ان يكون ذلك المستثنى منه واقعا في غير الواجب
 وانما اشترط ليقيد الكلام والاستثناء وانما ترك مفعوله لانه مثل قالان
 يعطى ويمنع والمعنى ليحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه لا يقدر الا
 عاما من جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا في المنفى نحو ما ضربني الا زيد
 اي ما ضربني احد الا زيد اذ عدم ضرب جميع الناس ممكن بخلاف جاءني الا
 زيد يتقدر بجاءني كل واحد الا زيد فانه ممتنع لانه لا يقيد لمكان الاستحالة
 ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص وكذلك ضربني الا زيد يتقدر
 ضربني كل واحد الا زيد فانه قليل لا يجوز ذلك عند قيام القرينة على الخاص
 كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاءني الا ابنك فان
 المعنى جاءني جميع اهل بيتك الا ابنك وايضا لا يجوز ذلك على وجه مبالغة الغلو
 كقولك خفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطفة التي لم تخلق قبيل لانه
 عدم الجواز على هذين الاعتبارين لانه راجح حينئذ في صورة الاستقامة
 وقيل نظر لان منع المصنف مطلقا على ان صاحب الفتح قد صرح بعدم
 صورة الاستثناء المفرغ عند قيام القرينة على تقدير الخاص الا ان يستقيم
 المعنى مستثنى من فعل يفهم من التقيد بقوله في غير الواجب اي لا يعرب على
 حسب العوامل في الواجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى في الواجب
 بان يكون الحكم ثابتا في العام يعرب في الواجب ايضا مثل قرأت الا
 يوم كذا اي قرأت في جميع الايام الا يوم السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فان
 القراءة حكم يصح ان يشبث في جميع الايام وكنى قطعت الرجاء الا من الله تعالى
 اي قطعت الرجاء من كل واحد الا من الله ومن ثم الاشارة الى المكان الاعتبار
 اي من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ على حسب العوامل بعدم الايجاب

واستقامة المعنى في الإيجاب لم يجوز أنزاله إلا عما لا يستثناء من الوجوب
 لأن ما في زوال النفي وثلاث أيت فيه معنى النفي والنفي إذا دخل على النفي صار معناه
 الإيجابات ويكون المعنى زيدا يذهب على جميع الصفات إلا على صفة العلم ولا يستثنى
 ذلك لمكان الاستثانة فإن قيل وبما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه
 في غير الموجب أيضا نحو مامات الأزيد وما خلق الأبتز فالنفي والاثبات
 سببان في ذلك فينبغي أن يدرأ الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الإيجاب
 قيل لعله اعتبر الغالب إذا الغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على عدم
 العموم وفي النفي عكس فكان قيل إفادة أصل المعنى متحققة في الإيجاب و
 النفي على العموم والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها و
 ليس ذلك من وظائف النفي الآتري انه يجوز قولك رايت بجر من المسك و
 لقيت الغنقاء والسماء تحتنا والارض فوقنا ونحو ذلك وإن لم يطابق الواقع
 فينبغي أن يجوز جاءني الأزيد وضربني الأزيد كذلك نفي قوله ما زال زيد إلا
 عالما يتأويل هذا التركيب أو هذا الكلام فاجعل لم يجوز وإذا تعدل بالبدل على
 اللفظ الجار والمجرور وأما متعلق بالحمل المحذوف أي وإذا تعدل بحمل البدل على
 اللفظ أي لفظ المستثنى منه وأما حال عن البدل أي وإذا تعدل بالبدل محمولا
 على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع أي يحمل أو محمول على الموضع أي على محل
 المستثنى منه عملا بالمختار على تعدد الأماكن مثل ما جاءني من أحد الأزيد فاستدل
 بدل محمول على محل من أحد لأنه مرفوع المحل على أنه فاعل ولا أحد فيها أي في المار
 الأزيد فانه بدل محمول على محل اسم لا التي لنفي الجنس لأنه مرفوع المحل على الاستثناء
 وما زيد شبهة الأشيء فانه بدل محمول على محل خبر ما التي بمعنى ليس لأنه مرفوع المحل
 على أنه خبر مبتدأ أي ما زيد شيئا الأشيء حقيق لأن التأكيد للتحقير وزيد في بعض
 الذين لا يعيبه أي لا يبالي به ولا يلتفت اليه وهو صفة شيء وإنما وصف المستثنى
 بقوله لا يعيب به لم يكون المستثنى معيار المستثنى منه وهذا أي تعدل بالبدل
 في الأمثلة الثلاثة المذكورة لأن كلمة من لا يزداد بعد الإثبات فالمستثنى من
 النفي إثبات ولو ابدل قوله الأزيد في المثال الأول من لفظ أحد المجرور بمنزلة
 لزم زيادة من في الإثبات لأن البدل في حكم تكرير العامل وهذه الكلمة الواقعة
 لا يزداد في الإثبات على أصح المذاهب فتعين ابدال من محل أحد إذا محله المرفوع على

الفاعلية وعامله الفعل دون من الزائدة وما ولا عطف على قوله من أي ولا ت
 ما المشبهة بليس ولا التي لنفي الجنس لا تقدر أن أي لا تضمنان عاملتين تميز
 أو حال أو المفعول الثاني لقوله لا تقدر أن على تضمين التقدير بمعنى يجعل أي لا
 يجعلان عاملتين بعد أي بعد الأثبات لانهما أي لأن ما ولا المذكورتان عملتا
 حيث عملتا للنفي أي لأجل النفي لأنه عملته حمل لأعلى أن وجزء عملته حمل ما على ليس
 لما عرف أن لا التي لنفي الجنس إنما تعمل لأنها تقيض أن لأنها التأكيد النفي كما أن
 أنه لتأكيد الأثبات فحمل عليه حمل النقيض على النقيض وما إنما تعمل لأنها
 شبيهة بليس في النفي والدخول على الأسمية فحمل عليه حمل التطير على التطير فثبت
 أن النفي علة حمل لأعلى أن وجزء عملته حمل ما على ليس وهو علة منحصرة له وقد
 انتقض ذلك النفي بالآتي المثال الثاني والثالث لأنها بعد النفي يوجب الأثبات
 وانتفاء العلة المنحصرة يوجب انتفاء الحكم فلا يدل قوله لا لا زيد في المثال الثاني
 من لفظ أحد كانت لا عاملة في البديل النصب وأن لم تعمل في البديل منه البني فلينم
 عملها في الأثبات لما ذكرنا أن البديل في حكم تكرير العامل وكذا لا يدل قوله لا شيء
 في المثال الثالث من لفظ شيء كانت ما عاملة في الأثبات فتعين البديل من
 المحل إذ حمل البديل منه في المثال الثاني الرفع على الابتداء وفي الثالث الرفع على
 الخبرية وعاملها معنوي وهذا بخلاف ليس زيد شيئاً لا شيئاً حيث يجوز البديل
 من اللفظ لأنها أي لأن ليس عملت للفعلية أي لكونها فعلاً لا للنفي فلا اثر
 فيها لنقض معنى النفي النقض هنا مصدر مبني للمفعول أي لا متقاض معنى النفي
 بالبقاء الأمر العامة هي لأجلها متعلق بمفهوم قوله فلا اثر أي انتفى اثر نقض
 معنى النفي لبقاء الأمر التي عملت ليس لأجل ذلك الأمر وهو الفعلية وإنما ابن زهير
 العامة لأنها صفة جارية على غير ما هي له وهذا انتفى ومن ثم الإشارة إلى المكان
 الاعتباري أي من أجل أن ليس عملت للفعلية وأنه لا اثر لنقض معنى النفي في
 انتقاض عملها جاز ليس زيد الأقامة بالنصب على أنه خبر ليس مع انتقاض
 نفيها بالبقاء الفعلية بخلاف ما زيد الأقامة حيث لا يجوز الأقامة انتقاض
 عمل ما بانتقاض النفي الموجب لانتقاض الشبه بليس ثم قوله ليس زيد الأقامة
 بتأويل هذا الكلام أو هذا التركيب فاعل جاز ثم لرفع عن ذلك شرع في
 بيان المواضع التي يجب فيها الجر فقال ونحفظ أي المستثنى من محفوض و

في بعض النسخ ويخفف بعض غير وسوى وسواء لا صفة لان كلامها لازم لا صفة
 ثم قوله سوى مقصور وفيه لثان كسر السين وهو المشهور وضمتها لسواء حمدا
 بفتح السين وحماها غير منونين على الحكاية وان فرتما لباذانيم وبعد حاشا
 لكونه حرف جر في الاكثر اى في قول اكثر النحويين وانما قال في الاكثر لاختلاف
 قول المبرد فانه على قوله قد يكون فعلا بمعنى جانب كما في الدعاء المنقول اللهم
 اغفر لي ولين سمع دعائي حاشا الشيطان ثم لما ادخل كلمة غير في الاستثناء
 هو لم يتمكن لا بد له من الاعراب شرع في بيان اعرابه فقال واعراب غير مستثنى
 فيه اى في الاستثناء كاعراب المستثنى بالاى مثل اعراب الاسم الذي استثنى
 بالا على التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالامن وجوب النصب في
 المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجواز دمج اختيار المبدل في غير
 اللوجب التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص فوجاء في القوم غير زيد
 وما جاء في غير زيد احد وما جاء في القوم غير جارا بالنصب وما جاء في احد
 غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاء في غير زيد على تقدير
 وانما اعراب غير اعراب المستثنى بالا لانها استعمل بمعنى الا كان ما بعده
 مستثنى فيستحق ما بعده اعراب المستثنى وهو يستحق عن اعرابه لانه له
 وجه اخر لاجل الاضافة وغيره لا وجه لا اعرابه في الجري ان يثر اى يعود ما بعده على
 قريبه المحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنى فان قيل لم يبين غير كونه
 بمعنى الحرف قيل الاضافة المانعة للبناء ثم لما ذكره في الاستثناء يان ان ذلك
 بطريق الشفاعة دون الاضافة فقال وغير مبتدأ وتاويل لفظ غير وخبره قوله
 صفة في الاصل اذ هو بمعنى مغاير يقال حرمت برجل غير زيد اى مغايره حملت
 على كلمة الا الضمير للصفة او لغير بتاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه
 الفعلية صفة لقوله صفة او مستانفة لانه لما قال هو صفة كان سابقا لاقال
 فكيف يكون استثناء فقال حملت على الا في الاستثناء حال اى حال كون الا
 في الاستثناء او تميزاى من حيث انها واقعة في الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام
 اى حملت على الا وشاركت في الاستثناء فالاستثناء محل الشك فكان ظرفا
 حملت الا صفة مصدره وحذف اى حلالا مثل حمل الا عليها اى على غير في اللفظ
 حال او تميزا وظرف على طريقة قوله في الاستثناء اذا كانت تابعة لمجموع منكورا

ظرف لقوله حملت الاى كما حملت الاعليها فى الصفة اذا كانت الانابعة لجمع منكور
 اى واقعة بعد جمع منكور غير محصور اى غير متحقق تناول المستثنى وعدم تناوله
 وانما حملت الاعلى الصفة حينئذ لتعذر كلا النوعين من الاستثناء اذ التصل يلزم
 دخوله جزما والمنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور غير المحصور يتناول جماعة
 غير معينة لا يخرج فيها تناول المستثنى ولا عدم تناوله فتعذر فيه كلا النوعين
 من الاستثناء وفى قوله لجمع منكور احتراز عن الجمع المعروف حيث يراد به الاستغراق
 او العهد فان ريد به الاستغراق يعلم التناول حتما وان ريد به العهد يعلم عدم
 التناول جزما فلم يتعذر الاستثناء وفى قوله غير محصور احتراز عن العدد ودخول
 على ما يراه الواحدا لانه حينئذ لم يتعذر الاستثناء مثل قوله تعالى لو كان فيهما الهة
 الا لله لفسدت اى لو كان فى السماء والارض امر الهة او اثر قدرة الهة غير الله
 لمخرجنا عن هذا النظام فالآية واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهو قوله
 الهة فحملت على الصفة بمعنى غير وفى هذه الصانبة نظر طردا وعكسا اذ ربما يتعذر
 الاستثناء فى المحصور ايضا نحو جاءنى مائة رجل الاريد فانها تابعة لجمع منكور
 محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله فيها ورع بما لا يتعذر
 فى منكر غير محصور نحو جاءنى رجال الاحاد والصحة الاستثناء المنقطع لكون
 المستثنى خلاف جنس المستثنى منه فالاولى ان يدل بالحكم على تعذر الاستثناء
 لاعلى كونه جمعا منكورا غير محصور اللهم الا ان يقال انهم ليعتبر والغالب اذ
 الغالب عند وجود هذا الشرط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة الاستثناء
 وضعف حمل الاعلى الصفة فى غيره اى فى غير الجمع المنكور المذكور نحو قول
 الشاعر وكل اخ مفارقة اخوه + لعمري انك الا الفرقدين فان لم يتعذر ههنا
 الاستثناء لاستغراق كل اخ ومع ذلك حمل الاله على الصفة اى غير الفرقدين اذ
 لو كان الاعلى حقيقة يقال الفرقدين لانه مستثنى من كلام موجب وفى
 البيت ضعفان آخران أحدهما توصيف المضاف دون المضاف اليه والقياس
 بتوصيف المضاف اليه لانه مقصود وكل جئى لا حاطة افراده والثانى الفصل بين
 الصفة والموصوف بالاشبه وهو مفارقة اخوه ثم ما فرغ عن بحث اعراب غير
 شريع فى بيان اعراب سوى وسواء فقال واعراب سوى وسواء النصب بناء
 على الظرف اى على انهما ظرفا مكان من حيث العين لانك اذا قلت جاءنى القوم

على ما لا أثر وعلم يبين غير ذلك

سوى زيد كانك قلت جاء في القوم مكان زيد أي بدل له وظرف صار استثناء لأن
البدل والبدل متلازمان فكان أخرجه زيد من المحي فكأنه قيل جاء في القوم ولم
يجي مزيد والذي يدل على الظرفية وقوعهما صلة للوصول تقول رايت الذي سؤلك
كما تقول رايت الذي عندك وكل ظرف لم يلزم الظرفية لا يقع صلة وإنما قال على
الأصح نفي القول من يجري مجرى غير في جواز وقوعها غير ظرف فيميزون في
السعة مرتب بسؤلك وجاء في سؤلك تقريرا فخرج عن الاستثنى شرعا في خبر كان
ولخواتها فقال خبر كان مبتدأ محذوف الخبر لقريته ما سبق أي ومنها خبر كان
واخواتها أي واحد اخوات كان واستعرفها في قسم الفعل وقوله هو السند بعد
دخولها ابتداء كلام أي دخول كان أو واحد اخواتها في قوله السند احتراز عن كل
ما هو السند اليه وفي قوله بعد دخولها احتراز عن خبر المبتدأ والمفعول الثاني
من ياب علبت ونحو ذلك فأنقيل يدخل في هذا الحد يضرب في نحو كان زيد
يضرب أبوه فانه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة
فيل المراد بالسند السند إلى اسم كان فيخرج ذلك لأنه ليس بمسند اليه بل إلى
فاعله فأنقيل يدخل في الحد صلحا في نحو كان زيد رجلا صلحا وهو صفة خبر
كان لا خبرها قيل المراد بالسند السند إلى اسم كان بلا تبعية بدليل ذكر التوابع
بعد ذلك مثل كان زيد قائما فان قائما مسند بعد دخول كان وإنما ذكر خبر
كان ولخواتها في المنصوبات ولم يذكر اسمها في الرفعوات لأنه فاعل لا ملحق بقلم
يدكره على جهة بخلاف خبرها فانه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره على جهة
وقال بعضهم ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل لانثناء لازم الفاعل نحو
تمام الكلام به وأمره أي حكم خبر كان وشأنه كخبر البتة في أقسامه وأحكامه و
شروطه ويتقدم معرفته ظاهرة الأعراب أي يتقدم خبر كان واخواتها على اسمها حال
كونه معرفة ظاهرة الأعراب لعدم اللبس لاقترانها بالقريته وهي النصب بخوات
النطق زيد بخلاف ما إذا لم يكن ظاهرة فحينئذ لا يتقدم على اسمها بدو وقريته
للازدوم اللبس بخواتها موسى عيسى وبخلاف خبر البتة فانه إذا كان معرفة
ظاهرة الأعراب فانه لا يتقدم على البتة لمكان اللبس وقد يحذف ما ملأه أي
عامل خبر كان دون اخواتها عند قيام قريته وإنما اختصت كان بالحي وكذا
ولا يحذف ذلك الا في مثل قولهم الناس محزونون بأعمالهم ان خيرا وخيرا وان شبرا

لا
في
الكتاب
في
الكتاب

في
الكتاب

فشرای انکان علمهم خیر افجراؤمهم خیر وانکان علمهم شر افجراؤمهم شر فخذ فی کان
واسمها الدلالة حرف الشرط التي لا يليها الا الفعل عليه وحذف المبتدأ ايضا
للدلالة الفاء التي في جواب الشرط عليه لاقتضاءها جملة اسمية ويجوز في مثلها اي
في مثل هذه الصورة او في مثل هذه المسئلة وهو كل موضع يحتمل ان الشرطية
اسم وجزاؤها بالفاء وبعد ها اسم مفرد اربعة اوجه الاول نصب الاول والثاني
يتقدیر كان مع الاسم في الموضعين اي كان علمهم خيرا فيكون جزاؤم خيرا والثاني
رفعها يتقدیر كان مع الخبر في الاول وتقدیر المبتدأ في الثاني اي انکان في علمهم
خير فجزاؤمهم خير والثالث نصب الاول ورفع الثاني اي انکان علمهم خيرا فجزاؤمهم
خير والرابع رفع الاول ونصب الثاني اي انکان في علمهم خير فيكون جزاؤمهم خيرا

اليه خبر ان فاقبل يد خل في الحد اخاك في ان زيد الخاك في الدار فانه مسند اليه
 بعد دخول ان قبل المراد الذي اسند اليه خبره بلا تبعية بل ليل ذكر التوابع
 بعد فيخرج ذلك لان التابع اى يدل من قوله زيد مثل ان زيد اقام فان زيد
 مسند اليه بعد دخول ان وانما انتصب اسم ان واخواتها المشبهة بالمفعول
 في وقوعه بعد ما يقتضي ما وراء الرفع لا في كونه فضلة حيث يشترك
 فيه الحال والتميز والمستثنى المنصوب ثم لا فرغ عن اسم ان واخواتها شرع
 في المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال المنصوب بلا التي لنفي الجنس قوله
 لنفي الجنس صلة التي والوصول مع الصلة صفة لا اى المنصوب بكلمة لا التي اى
 الجنس اى لنفي حكم الجنس وانما يقل لان اسمها على الاطلاق ليس من المنصوبات
 بل قد يكون مبتدأ نحو لا رجل في الدار وانما يقل المنصوب من المفعول به والمنصوب
 بكان واخواتها والمنصوب بان واخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبني لان المراد
 بالمنصوب اعم من ان يكون منصوباً فقط او قد يراد بالوجه والمبني من المفعول به
 وخبر كان واسم ان منصوب محال فتكون من المنصوبات بخلاف المبني من اسم
 فانه ليس بمنصوب محال عند سيدينا واتباعه فلا يكون من المنصوبات ومما
 بعضهم الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب لانها تعمل عمل ان وعمل اسمها اليه
 رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتدأ محذوف الخبر وقوله هو مسند اليه
 استئناف وفيه احتراز عما لم يكن مسند اليه وقوله بعد دخولها ظرف الاستدراك
 فيه احتراز عن المبتدأ وسائر اصناف المسند اليه من غير دخول النافية للجنس
 وقوله يليها الضمير المستكن عائد الى المسند اليه والبارز الى اى يلى المسند
 اليه لا والجملة الفعلية اما حال من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها او
 حينئذ لا يجب ابراز الضمير وان كان جارياً على غير ما هو له لان الاولى فعل اليه
 اليه وقد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حاله عند عدم اللبس لاجتماع
 الموصوفين تانيها وتذكير نحو هندا زيد تضرير بخلاف ما لو كانت الصفة جارية على
 غير ما هي له حينئذ لا يجب ابراز الضمير نحو هندا تضرير هي فالاحصل ان الضمير اذا
 اسند اليه صفة حرت على غير من هي له وجب ابراز الضمير في صورة اللبس وغيره
 نحو زيد عمر وضار به هو وهندا زيد وضار به هي اما اذا اسند اليه فعل جرى على
 غير من هو له وجب ابراز الضمير عند اللبس نحو زيد عمر ويضر به هو وعند عدم

لنفي الجنس

وان كان

نحو سند زيد تضرير وقوله نكرة حال من ضمير المستكن في يليها أي حال كونه ذلك
 المسند اليه نكرة وكذلك قوله مضافا أي حال كون ذلك المسند اليه مضافا أو
 مشبها بـ أي بالمضاف في تعلق شيء هو من تمام معناه واحتراز بقوله يليها نكرة
 عما يكون مفصلا بينهما وبين لا وعما يكون معرفة نكرة فحينئذ يجب الرفع والتكرير
 بقوله مضافا أو مشبها بـ عن النكرة المفردة فانها مبتدئة والمراد بالسند اليه الذي
 اسند اليه خبره غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحد أبوه في لاجل
 أبوه قائم حيث لم يسند اليه خبر لا إذ الخبر مجموع الجملة وكذلك لا يدخل غلامه في لا
 غلام رجل غلاما حسنا عندك لا نه تابع مثل لأعلام رجل خريف فيها نظير المضاف
 وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك نظير التشبيه بالمضاف
 ثم كما فرغ عن تعريف المنصوب بالاشرع في بيان فائدة القيود المذكورة في ذلك
 التعريف فقال فإن كان اسم لا التي لنفي الجنس مفردا أي غير مضاف ولا مشبها
 به ولا يجوز أن يكون الضمير عائد إلى المنصوب بالاحتياط لا يستقيم الجمل لأن المنصوب
 باللائس بمفرد ولا يترتب على هذا الشرط قوله فهو مبني لأن هذا الضمير حينئذ
 كان عائدا اليه أيضا فيقصد المعنى يل الضمير ان عائداً إلى اسم لا المذكور حكما إذ
 المطلق مذكور بدلالة المقيد أي فاسم لا مبني على ما ينصب به الفعل مسندا إلى الضمير
 أي على ما ينصب هو به أو إلى قوله بـ أي على ما يقع النصب به والأول أصوب لأن اسم
 لا تنصب إذا كان نكرة مضافا أو مشبها بـ أي على ما تنصب هو به حالة الأعراب من
 حركة أو حرف على ما بينا يعني أن كان نصبه بالحركة بني عليه نحو لا رجل في الدار وإن
 كان نصبه بالحرف بني عليه نحو لا غلامين ولا ناصرين في الدار والنون في الشئ و
 المجموع لا تمنع البناء على الصحيح كما في يا زيدا ويا زيدا ون وذهب المبرد إلى إعرابها
 مستنداً إلى أن النون فيها بمثابة التنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين ثم أعلم
 أن نصب اسم لا لنفي الجنس قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون
 بالالف نحو لا أبا رجل فيها ولا أباه وقد يكون بالياء نحو لا غلامي رجل فيها وبناء
 اسم لا لا يكون إلا بالفتحة والياء وذلك لأن بناء ما إذا كان مفردا أو الأسماء الستة
 إنما يكون إعرابها بالالف نصباً إذا كانت مضافة أو مشبهاً بالمضاف ولما بني لقض
 من الاستغراقية لأن نحو لا رجل في الدار مبني على سؤال كانه قيل هل من رجل في الدار
 قيل لا رجل في الدار أي لا من رجل فيها وإن كان اسم لا معرفة أو مفصلاً بينهما الظرف

مفعول مالم يسم فاعله اى ما يسم لا وبين لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير نحو
لا زيد في الدار ولا عمر ولا في الدار رجل ولا امرأة اما الرفع في المعرفة فلا متنازع انك لا
لانها تنفي الجنس وذلك لا يتحقق الا في التكرار وكما الرفع في المفصلة فلضعف عما
لكونها عاملة لجلها على ان فلا يؤتى مع الفصل فاذا لم يكن مؤثرا فيها رجع الى اصلها
وهو الرفع على الابتداء وكما التكرير فله طابقة السؤال لان قوله لا زيد في الدار ولا عمر
جواب من قال ان زيد في الدار ام عمر وقوله لا في الدار رجل ولا امرأة جواب من قال
اى الدار رجل ام امرأة ومثل قولهم قضية ولا ايا حسن لها متاؤل جواب سؤال
ان يقال ايا الحسن معرفة لكونها علما فانه كنية على ابن الخطاب ولا رفع فيه ولا تكرير
فاجاب بانه متاؤل بالنكرة اى بتقدير المثل اى هذه قضية ولا مثل اى حسن لها
وهو في المعنى نكرة مخدفة المضاف واقیم المضاف اليه مقامه وبصفة اشهر معنى
هذا العلم بجاى هذه قضية ولا حاكم لها وذلك لان عليا راض كان مشهورا بالجمهورية
قال ما قصاكم علي ونظيره قوله لكل فرعون موسى اى لكل جبار قاهر عادل في كل
هذه قول الصحابة كانوا يقولون عند القضاء معناه هذه قضية ومشكلة لا يطبق
بالحكم فيها غير ابي الحسن رضى او معناه هذا حكم وليس ابو الحسن حاضرا فيه وفى مثل
لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كبر النكرة مع لا من غير فصل يجوز في المعطوف
والمعطوف عليه خمسة اوجه الاول فتحها اى فتح الاسمين اى المعطوف والمعطوف
عليه على ان لا فيه المنفى المجلس والثاني فتح الاول على ان لا فيه المنفى الجنس
نصب الثاني على ان لا فيه زائدة لتأكيد المنفى وانه معطوف على لفظ الاول المشافهة
فتح النصيب في العروض والاطراد كضمة المنادى اما الاطراد فلا نرى ان
يقال كل اسم لامفردة نكرة مفتوح كما يقال كل مفعول منصوب واما العروض
فالان فتح اسم لا عرضت بدخول لا عليه عروضها في المفعول بدخول العاقل
والثالث فتح الاول على ان لا فيه تنفى الجنس وفتح اى رفع الثاني على ان لا فيه
زائدة لتأكيد المنفى وانه معطوف على محل الاول لان محله الرفع على الابتداء والرابع
رفعها اى رفع الاسمين على عديم البناء والحمل على الابتداء لطابقة السؤال لانه
حينئذ جواب من قال احوال لتالام قوة فرقهما في التكرار الغير المفصول لانه
السؤال وان كان فيه مخالفة قياسية والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى
ليس وهذا ثابت على ضعف لان عمل لا بمعنى ليس ضعيف لقصور شب

به على ما سبق ذكره وفيه الثاني على ان لافيه الجنس فان قيل ما له ترك الوجه
 السادس الذي ذكره الزمخشري في الفصل وهو فتح الاول على ان لافيه
 لنفي الجنس ورفق الثاني على ان لافيه بمعنى ليس قيل لان هذا الوجه وجه
 ستقيم لانه باعتبار الصورة عين الوجه الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجه
 لازدادت الوجوه على الستة لان النصب فيه في الثاني محتمل ان يكون المحمل
 على اللفظ ويحتمل ان يكون زايدة لتأكيد النفي او يكون لا بمعنى ليس ثم
 قيل في تفسير قولنا الاحول ولا قوة الا بالله مرفوعا الى رسول الله عليه السلام
 الاحول من معصية الله تعالى الا بعصيته ولا قوة على طاعته الا بعون اللطاي
 لا يجوز لنا من معصية الله الطاعة ولا طاعة لنا في طاعة الله الا بتوفيقه و
 اذا دخلت الهزمة على الالف لنفي الجنس لم يتغير العمل اي لم يتغير قاتر لاف في السبوع
 ولا في التابع لان الهزمة لا يبطل عمل عامل ولا رجل في الدار ولا غلام رجل
 فيها بخلاف ما اذا دخل الجار عليه فانه يتغير العمل نحو اذيتني بلا جرم ووجه
 بلا مال فان قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وقولك لا
 رجل في الدار مبني فكيف يقال لم يتغير العمل قيل المراد بالعمل ههنا العمل
 اللغوي وهو التأثير دون الاصطلاح او المراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا
 كما في لا غلام رجل او شبهها كما في لا رجل فان فتحه يشبه النصب في العروض
 والاطراد واما قول الشاعر لا رجلا جزاه الله خيرا فتقديره لا تروني او
 همول على الضرورة ومعناها اي معنى الهزمة الداخلة على لا استغناء
 نحو الاماء فاشربه والعرض نحو لا تنزل بنا فحسن اليك فان قيل ذكر لا تدلي
 ان لاف في العرض يختص بالفعل فكيف يدخل ههنا على الاسم قيل ان المصنف
 لعله خالف في ذلك والتمني نحو لا اتيان منك فتسروا وفيه قول الشاعر
 شحوا السبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى خمرين ججاج ونحو ههنا
 كما في التقدير وغيرها ثم اعلم ان نحو العرض والتمني من مولات الاستفهام
 وجعل سيدي به التمني مغيرا الحكم التابع حتى منع حمله على المحل يجعل الاسم
 مفعول التمني والمصنف اختار قول الماذني والمبرد كما اختاره الجزولي
 ثم لما فرغ عن بحث اسم لا شرع في توابعه فقال ونعت اسم لا السبي الاول
 بالرفع على انه صفة النعت مفردا حال من ضمير قوله المبني اي حال كونه النعت

مفردا يلية حال متزاد فترامت دخلت اى حال كون النعت مفردا يلى المبني من
غير فصل بينهما مبني حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما يعنى انهما
على شئ واحد ولمكان الاتصال بينهما ماد الكلام فى النعت الغير المفصول
ولتوجه النفي اليه لان الصفة هي المنفية من حيث المعنى ومعرب رفعا حملا على
محملة ونصباً حملا على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب فى العروض والاعراب
كحركة المنادى وقوله رفعا ونصباً مصدران نوعيان ليقوله معرب او منصوب
على نزع الخافض اى معرب برفع ونصب مثل لا رجل ظريف ظريفاً فتقوله ظريفاً
بالفتح والرفع والنصب وفى قوله البني احتراز عن نعت المعرب فانه معرب رفعا
ونصباً نحو لا غلام رجل ظريف فيها لكون منعوتة معرباً وفى قوله الاول احتراز
عن النعت الثانى فصاعداً فانه معرب رفعا ونصباً وليس بمبني نحو لا رجل
ظريف شريف فى الدار ولتقابل ان يقول ان قوله يلية يعنى عن قيد الاول
فى قوله مفردا احتراز عن المضاف والمشبّه به فانه معرب لا غير نحو لا رجل حسن
الوجه عندي ولا رجل احسن منك عندي لان اسم لاوهى اذا كان مضافاً اليه
به لا يكون الا معرباً فتابعه اذا كان مضافاً او مشبّه به كان اولى بالاعراب وفى قوله
يلية احتراز عن المفعول بينهما فانه معرب نحو لا غلام فيها ظريف لان الفاعل
يمنع جعل الموصوف والصفتين شيئاً واحداً والاى وان لم يكن النعت كذلك
بان كان نعت المعرب او غير اول او مضافاً او مشبّه به او مفعولاً فالاعراب
مبتدأ ومحدث والخبر والجملة جزء الشرط اى فالاعراب واجب رفعا ونصباً
لعدم علته البناء حينئذ كما ذكرنا نحو لا غلام رجل ظريف فى الدار ولا رجل
كريم فيها ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل خيرا منك فى البلد ولا رجل
فى الدار كريم ثم لما فرغ عن بيان حكم النعت المبني شرع فى بيان حكم المفعول
عليه فقال والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز اى حمل العطف على اسم
لا المبني على لفظه وعلى محله جائز يعنى يجوز ان يكون منصوباً حملاً على لفظه
ومرفوعاً حملاً على محله هذا اذا كان العطف نكرة اما اذا كان معرفة وجب
رفعه بحمله على المحل نحو لا غلام لك والفرس لعدم تأثيره النافية للمجئى فى
المعرفة فوجب حملاً على المحل ومحملة الرفع على الابتداء وعامله معنوي وتظهر
حمل العطف على اللفظ وعلى المحل ثابت فى مثل قول الفرزدق فى مدح حبيبة

الملك بن مروان لا باب وابتاوين مثل مروان وابنه + اذ هو بالجد ارتدى وتنازل
 فقولوا ابن يجوز بالنصب والرفع حملا على اللفظ والمحل ولا يجوز في العطف والبناء
 المكان الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالعطف ولم يجعل في حكم
 المستقل كما زيد وعمر ويطنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي
 يزداد فيه لا كثيرا نحو لاحول ولا قوة ولا بيع فيه ولا خطبة ولضعف تأثير لاحتى
 يجوز في اسمها الرفع عند التكرير بذلك بدون التعريف كما ترى لاحول ولا قوة و
 يجب عند التعريف والفصل وبدون التكرير والتعريف والفصل يجوز ذلك
 ايضا عند المبدء بخلاف يافان قيام الذاكر حكم النعت والعطف دون حكم سائر
 التوابع قيل لان حكم سائرهما لانص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
 توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل ايا بال اثبات الالف ولا غلامى له ولا
 ناصري له يحذف النون جائز مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف والتشبيه
 لا اب له ولا غلامين له ولا ناصرين له على البناء على ما ينصب به كذا هو القياس
 تشبيهها له بالمضاف مفعول له للفعل المفهوم اى اخبر تشبيهها للمثل لا اياه ولا
 غلامى له ولا ناصري له بالمضاف ومفعول مطلق اى شبه تشبيهها بالمجمل معلقة
 اى لكونه مشبها بالمضاف لشاركته له اى لشاركته مثل لا اياه ولا غلامى له ولا ناصري
 له بالمضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف وهو الاختصاص ولذلك كان محريا
 لان الاضافة مانعة للبناء فكذا ما يشابهها فكان كل منها معربا فكان اثبات الالف
 فى لا اياه علامة للنصب وحذف النون فى لا غلامى له ولا ناصري له لتشبهه
 بالاضافة ومن ثم اى ولا جل ان جواره للتشبيه بالمضاف للشاركة فى اصل معناه
 وهو الاختصاص لم يحذف لا اياه فيها ولا غلامى له ولا ناصري فيها لعدم مشاركتها
 بالمضاف فى اصل معناه وهو الاختصاص وليس نحو لا اياه ولا غلامى له ولا ناصري
 له بمضاف الى الله لقساد المعنى على تقدير كونه مضافا لانه لو كان مضافا لكان
 معرّفة فيلزم الاستواء بين المعرّفة وهو لا اياه وبين النكرة وهو لا اب له فى
 المعنى وهو فاسد لا ممتنع الاتحاد معنى اللفظين مع اختلافهما تعريفا وتنكيرا
 وفيه نظر لان الاستواء بينهما فى المعنى باعتبار وقوع النكرة ههنا على المعين
 لعدم تعدد لا اب والاستواء بينهما فى المعنى بعادى وقوع النكرة على المعين
 لا يستلزم الاتحاد بينهما فى الوضع والممتنع الاتحاد بينهما وضعيا لا استواء بينهما

بعارض الآتية وجهك وجهك متساويان في المعنى بعارض وقوع النكرة
على المعين لعدم تعدد وجه الخطاب وإن كانا مختلفين وضعا وكذا رأسك
ورأسك وقلبك وقلبك وصدرك وصدرك وجاء في رجل حوزيد
وهو ذلك على أن امتناع الاتحاد بين المعرفة والنكرة أيضا ممنوع لأن ذلك يمنع
الموافقة بين المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك وجهك ورأسك ورأسك
وإن كان كلاً منهما يقيد التعريف وإن كان متساوياً من حيث اللفظ
نعم يمنع الاتحاد بينهما إذا كان من كل وجه وذلهم ممنوع إذا اتحد ههنا
من وجه وهو أن كلاً منهما يقيد الاختصاص بخلاف السببية فإنه ذهب
إلى أن كل واحد من قوله أباً وخالاً وناصري مضاف إلى الياء واللام واللام تأكيد
الإضافة ولتأكيد اللام المقدرة ولأنه حق لا من صورة النكرة وهو الذي
اختاره صاحب الفصل ولأنه في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك
ووجهك ورأسك ورأسك وغير ذلك فإن قيل لو كان متساوياً لزم عمل في
للمعرفة بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قيل إن كان معرفة لكن يشترط
النكرة بصورة الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام فلا يلزم الرفع والتكرير
ويحذف كثيراً أي يحذف اسم لأحد فكثيراً عند قيام قرينة قياساً على حذف السند
لأنه هو البتة في الأصل كما في نحو لا عليك أي لا بأس عليك والقرينة ههنا دخول
الألف الحرف هذا الكلام يقال لمن يخاف امرأته كما فيج عن اسم لا شرع في بيان تخبر
ما ولا بمعنى ليس فقال خبر ما ولا الشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة
الاسمية قوله خبر ما مبتدأ محذوف الخبر أي منه خبر ما ولا وقوله هو السند به
دخولها أي دخول ما ولا ابتدأ كلاماً لم يبتدأ خبره السند وهو فصل وأخبر بقوله
السند عما هو مسند إليه ويقوله بعد دخولها عما إذا كان مسنداً بغير دخولها كما
للسند وهو محذوف فأنقل يدخل في الحد يضرب في ما زيد يضرب أبوه وأنه مسند بعد
دخول ما وليس بخبر ما بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالسند الذي لسند إلى اسم ما
ولا فيخرج ذلك وفيه نظر لأنه على هذا تقع قوله بعد دخولها مستدركا فالدلالة
يقال أنه يخرج بقصد المحيثة حيث لم يقصد في أسنده كونه بعد دخولها فأنقل
يدخل في الحد يضرب في نحو ما زيد رجلاً يضرب مع أنه ليس بخبر ما بل يضرب خبرها
قيل المراد بالسند الذي هو غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد ما فتخرج ذلك لأنه تابع وما

بمعنى خبر ما ولا الشبهتين بليس

الى انتصاب خبره واولا في التانيث باعتبار الخبر وهو لغة اهل الحجاز وعند بني تميم
 هو الابدان اذ التماس في العامل ان يختص بالقبيل الذي يجعل فيه من الاسم والفعل
 ليكون متمكنا بثبوته في مركزه كالجواز والكوازم وما ولا لا يختصان بقبيل واحد
 بل يدخلان في الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا شبههما بليس المختص بقبيل
 واحد وهو الاسم ثم لما فرغ عن بيان علمهما شرع في بيان ما يبطل به علمهما فقال
 واذا زيدت ان مع ما بان زيدت بيان ما واسمها التأكيد النفي نحو ما ان زيد قائم
 وانما قيد بما لانها لا توافد مع لا بالاستقراء وانتقض النفي بالالموجبة للاثبات
 بعد النفي او تقدم الخبر اى خبرها على اسمها نحو ما زيد الا قائم وما قائم زيد
 يبطل العمل اى علم ما ولا وفيه نظر لان الشرط الاول مقيد بما واحد ها فلا يترتب
 عليه حكم كليهما فالاولى ان يقال معناه بطل عمل ما حصل فيه شيء من ذلك كما
 في صورة زيادة ان فلان فصل بان ما ومنعوطها مع ضعفه في العمل واما في
 صورة تقديم الخبر فلتغير الترتيب المألوف مع ضعفها في العمل واما في صورة
 انتقاض النفي بالافان علمها باعتبار الشبه بليس وذلك الشبه مبني على النفي فينتفى
 بانتفاء النفي اذ الحكم ينتفى بانتفاء علته المنصورة او جزئها وتقل عن يونس جواز الاعمال
 مع الانتقاض تمسكا بقول الشاعر شعروا بالدهر لا يجمعونا باهله وما صاحب
 الحاجات الامعاء باء واجيب بان ليس في البيت تنصيص على الاعمال لجواز ان يكون
 مجعونا محمولا على حذف الفعل اى وما الدهر الا يشبه مجعونا فايكون مفعولا لا خبرا
 او محمولا على حذف المضاف اى وما الدهر الا دوران مجنون وعلى جعل معذبا بمصدر
 ميمي او جعل التركيب من باب ما زيد الاسيذا اى وما الدهر الا يد ورد دوران مجنون
 وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا ثم لما فرغ عن بيان ما يبطل به علمهما شرع
 في بيان ما يبطل به علم ما عطف على خبرها فقال واذا عطف عليه اى على خبرها ولا
 بموجب بكسر الجيم اى بحرف مثبت اى بحرف يفيد اثبات النفي كبل ولكن فانها
 تفيد ان الاثبات بعد النفي فالرفع اى رفع المعطوف واجب بالحل على فعل الخبر
 اذ محل الرفع في الاصل على الخبرية لبطان علمها لانها علمتا المشافهة ليس في النفي
 وقد بطلت بانتفاء النفي فيبطل علمها نحو ما زيد قائما بل قاعد ولا لجل قائما لكن
 قاعد ثم لما فرغ عن المنصوبات شرع في الجوريات فقال الجوريات مبتدأ وخبر
 مبتدأ معذوف اى هذا ذكر الجوريات وهو ما استعمل فصل او مبتدأ وما خبر

الجوريات او خبرت هو اسم او معرب اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والياء وهما
 المضاف اليه كل اسم شبه اليه شيء بواسطة حرف الجر اى حرف كان مما يلا به المحل وانما قال
 كل اسم تنبيه على ان المضاف اليه لا يكون سماً او نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين ويؤم
 ينهم في الصور ويتأويل المصدر اى يوم نفع الصادقين ويوم النعم في الصور فيكون المراد
 بالاسم علم من ان يكون حقيقة وحكما وانما قال اي بينهما على ان المضاف قد يكون اسماً
 وقد يكون فعلاً نحو غلام زيد وميرت يزيد وانما ما يزيد وانما قال بواسطة حرف الجر
 احترازاً عما نسب اليه شيء لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول به بلا
 واسطه وقوله لفظاً او تعدى را خبر كان المحذوف قرأى ملفوظاً كان ذلك الحرف محذوفاً
 بنيد وانما ما يزيد او مقدر نحو غلام زيد وخاتمة فضة او تميز اى بواسطة تلفظ
 حرف جر او تعدى و قال صاحب الرضي انه حال اى حال كون ذلك الحرف ملفوظاً
 او مقدر او غير نظر لان وقوع المصدر حالاً سماعي لا قياسي واجيب بان وقوعه حالاً
 سماعي عند سيويو وعند البرد قياسي فهذا محمول على مذهبهم وقيم نظراً لذلك
 لبس بقياسي عند مطالع بل لو كان المصدر من انواع عامله حتى جزأنا في زيد
 سرعة ولم يجوزنا ثاني زيد ضحكاً وهمناً ليس كذلك واجيب بان العامل ههنا
 الواسطة لا نرى معنى التوسط ولا شك ان المصدر ان المذكور ان من انواع التوسط
 لان توسط حرف الجر قد يكون لفظاً وقد يكون تعدى او قوله مراد حال اى حال كون
 ذلك المقدر مراداً اى ظاهراً اى مجرداً ما بعده وقيم نظراً لأنه على هذا يلزم التوسط
 لاخذ المضاف اليه في تعريف الجرور واخذ الجرور في تعريف المضاف اليه واجيب
 بان تعريف الجرور بما ذكر لفظي لا حقيقي فلا توقف ولا دور وفي قوله مراداً احترازاً
 عن خصوصية يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم اليه بالحرف المقدر وهو في لكنه
 غير مراد اذ لو كان مراداً الظاهر اثره وهو الجر ويظهر من هذا الكلام ان الجر المضاف اليه
 في قوله غلام زيد وخاتمة فضة بواسطة حرف الجر المقدر المراد كما هو مذهب الجمهور
 فان قيل يخرج من هذا المحذوف نحو الوجه ما اضيف الى الفاعل من حيث ان العامل
 ليس من مدخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها قيل انه من باب الاضافة الى
 المشبه بالمفعول يدل ان فاعل الحسن مضمرة كما قال المصنف في الصفة الشبهة
 ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها والا فنيها ضمير الموصوف فلو كان من باب الاضافة
 الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وانما اضيف الحسن الى الوجه مع انه ليس بفاعل له

لا لما احتيج الى تبين محل الحسن اضيقا اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البيانية
 كما في خاتمة فضة لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتمة هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل
 في نحو الحسن الوجه بعد الاضافة واضمار الفاعل خرج عن حيثية كونه فاعلا لفظا
 لانه لا يلزم تعدد الفاعل فلا ضمير في تقدير حرف الجر فيه او يقال يمكن ان يقدر
 فيه اللام الزائدة لضرورة تصحیح الجر اذا الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لا
 معناها والا كانت معنوية ولا شك ان الفاعل عن مداخل حرف الجر الزائدة كقولهم
 وكفى بالله شهيدا او يقال ان نحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتمة فضة في تقدير من حيث
 ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتمة هو الفضة او يراى بتقدير حرف الجر حقيقة واحكاما
 فالتقدير الفاء للتفسير اى تقدير حرف الجر شرطية اى شرط تقديره ان يكون المضاف
 اسما لا فعلا بخلاف تاليف الترف حيث لا يشترط فيه ان يكون المضاف اسما نحو مئزر يزيد
 فقولهم التقدير مبتدأ وقوله شرطية مبتدأ ثان وقوله ان يكون المضاف اسما خبر المبتدأ
 الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول اى شرط كون المضاف اسما مجردا تنوينه مفعول مالم
 يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة لقوله اسما والعبارة محمولة على القلب والقلب مقبول
 عند السكاكي مطلقا سواء متضمن نكرة لطيفة او لا اى مجردا هو عن تنوينه وما يقو
 بمقامه من نوعي التنفية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن
 الوجه وضارب زيد وضارب زيد ولا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين لاجل
 اللام لاجل الاضافة ولتأمل ان يقول يشكك ذلك في نحو الحسن الوجه فانه جائز لاتفاق
 مع سقوط التنوين لاجل اللام لاجل الاضافة واجيب بان المراد بكونه مجردا تنوينه لاجل
 الاضافة حقيقة او حكما فلا يرد ذلك حيث حذف ما اضيفت اليه فاعله الذى كالجزئية
 اذا اصل الحسن وجمعه والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف
 فكان حذف من المضاف لما كان الجزئية فالتقدير يشكك ذلك في نحو الضارب الرجل فانه
 جائز اتفاقا وان لم يكن مجردا تنوينه لاجل الاضافة قيل القياس يقتضى عدم جواز لكنه
 انما جازحه لاجل الحسن الوجه على ما ياتي فكان في حكمه فالتقدير يشكك ذلك في نحو حكمه رجل
 وضاربك وحواليج بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى تجرد لاجل الاضافة قيل المراد
 بالتنوين اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وهي مجردة عن التنوين التقديرى ولقد روى كالمف
 عندكم وهي اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تنفيد معنى
 فى المضاف تعريف او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ اى ثابتة فى اللفظ دون

المعنى فالمعنوية أي فالإضافة المعنوية أن يكون المضاف غير صفة متضافة إلى معمولها قوله
 مضافة صفة قوله فيكون المضاف غير صفة متضافة إلى معمولها يشير إلى أن المضاف إما غير صفة
 أي اسم جامد نحو غلام زيد وقيام عمر أو صفة لكنها مضافة إلى غير معمولها نحو كريمة البلد فإن
 الكريمة صفة غير مضافة إلى معمولها فإن البلد ليس بمعمولها إذا لا يقال كريمة البلد بل يقال كريمة
 في البلد وكذلك مصارع مصر فإن مصارع صفة غير مضافة إلى معمولها فإن مصر ليس بمعمولها
 وكذلك الإضافة في هذا ضارب زيد أمرس فإن المضاف إليه ليس بمعمول المضاف فكان في
 قوله غير صفة احتراز عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه لا المضاف صفة وفي قوله مضافة
 إلى معمولها احتراز عن خروج مصارع مصر وكريمة البلد لا المضاف صفة مضافة إلى غير معمولها
 فأن قيل إن حال قوله أن يكون المضاف غير صفة على قوله فالمعنوية لا يستقيم لأن الإضافة المعنوية
 هي إضافة غير الصفة أو الصفة إلى غير معمولها لا كوز المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها
 قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من المبتدأ والخبر أي فعلا متبعا للمعنوية كوز المضاف كذا
 أو المعنوية ذات كوز المضاف كذا ثم لما فرغ من بيان الإضافة المعنوية شرع في بيان إسماء
 فقال وهي أي الإضافة المعنوية أما بمعنى اللام فيماد جنس المضاف وظرفه أي في المضاف
 إليه الذي عدل جنس المضاف وظرفه أعني إذا لم يكن المضاف إليه من جنس المضاف لا ظرف
 وهو ما كان المضاف إليه مباين للمضاف نحو غلام زيد وأخص منه مطلقا نحو يوم الجمعة
 وعلم الفقه لم يعمى من في جنس المضاف أي في المضاف إليه الذي هو جنس المضاف
 إذا لم يكن المضاف إليه جنسا للمضاف أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتمة
 فضة فإن الخاتمة قد يكون من فضة وقد لا يكون وكذلك الفضة قد يكون خاتما وقد لا يكون
 بخلاف ما إذا لم يكن كذلك بأن يكون بينهما مباينة أو كالمضاف أعني من المضاف إليه
 مطلقا في حينئذ يكون الإضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الأحد وعلم الفقه فإن بين
 الغلام وزيد تباين وبين اليوم والأحد عموم وخصوصا مطلقا فإن اليوم قد يكون
 أحدا وقد لا يكون والأحد لا يكون إلا يوما وكذا بين العلم والفقه فإن العلم قد يكون قهرا
 وقد لا يكون والفقه لا يكون إلا علما فاما إذا كان المضاف أخص من المضاف إليه مطلقا
 كاحد اليوم أو مباين له كليث أسد فالإضافة متمتع ومأذون فانهنا إن المراد بكوز المضاف
 إليه جنسا للمضاف أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض المحققين
 من أن المراد بكوز المضاف إليه جنسا للمضاف أن يصح إطلاق المضاف إليه على المضاف وعلى
 غيره أيضا كما يصح إطلاق الفضة على الخاتمة وغيره فيكون الإضافة في بعض المقام بمعنى

اللام حيث لم يصح إطلاق المضاف اليه على المضاف إذ الراد بالقوم الكل والكل لا يطلق
على بعضه وكذا الأضافة في ربيع القوم وثلاثة زيد ووجهه والأضافة في يوم الأحد
وعلمه الفقه وجميع القوم وعن زيد وطور سيناء وسعيد كثر أيضاً بمعنى اللام حيث
لم يصح إطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج إلى البيان أو بمعنى في
في ظرف رأى في المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان أو ظرف
مكان نحو ضرب اليوم وقتيل كوبلا وهو قليل أي كون الأضافة بمعنى في قليل في الاستعمال
والأولى أن يجعل الأضافة إلى الظرف أيضاً بمعنى اللام كما ذهب اليه بعض المحققين لأن أدنى
ملازمة واختصاصه يكفي في الأضافة بمعنى اللام كما في سائر أضاف الأضافة بآدى ملازمة
ليكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملازمة الوقوع فيه كقولك كوكب الخوار
سبيل أي كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملازمة أنها تشيع التهيأ في التهيأ لاسباب الشتاء
عند طلوعه لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة التهيئة للامور في أحيانها فاعرف اختصاص
الأضافة المعنوية على الأقسام الثلاثة المذكورة استقر رأيي لأعقلي وأكلاً لزيد الأقسام على
الثلاثة وقيل إنما انحصرت على هذه الأقسام الثلاثة لأن هذه الأضافة إما تخصيص المضاف
بالمضاف اليه أو تبينه بظرفية المضاف اليه للمضاف وهذه الحروف وضعت لهذه
المعاني فكانت هي العينة للتقدير مثل فلام زيد مثال الأضافة بمعنى اللام وخاتمة فضة
مثال الأضافة بمعنى من وضرب اليوم مثال الأضافة بمعنى في فالتقيل الأضافة اللفظية
أي منحصرة على هذه الأقسام الثلاثة فخصارب زيد وحسن الوجه وسارق الليلة فواجب
تخصيص الأضافة المعنوية بها قليل حرف الأضافة في الأضافة اللفظية غير منحصرة في الثلاث
المذكورة بل يقدر بحسب اقتضاء تعدي اسم الفاعل والمفعول كالي في بالغ البلد و
عند عدم اقتضائه كما في حسن الوجه وضارب زيد يقدر باللام الزائدة لضرورة تصحيح
الجر كما ذكرنا أن الأضافة الصورية تستدعي صورة اللام لا معناه وألا كانت معنوية
أو يقال لا نسلم أن حرف الأضافة مقدّر فيها بل نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد فتقدير
اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتمة فضة في تقدير بمن ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب
اليوم في تقدير يرفي فبلى هذا يراد بتقدير حرف الجر في تعريف المضاف اليه حقيقة أو حكماً
وعم بعض الشارحين أن هذا على مذهب الجمهور وهو الذي اختاره المصنف أما على مذهب
من قال لا يعمل في المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة إلى تقدير حرف الجر وفيه نظر
لأن الاسم على ما قال أبو علي لا يعمل في هذا الباب لأنها تارة عن حرف الجر فإذا لم يكن حرف الجر

مقدرك كيف يوجب الامور حتمية فيمكن ان يعالج عند بيان عمل الجوازات لغيره لا يخاف
 تجريد عن التورين والالتزام بالاضافة حقيقة او حكم او تفيد الاضافة المعنوية
 سواء كانت بمعنى الادم او بمعنى من او بمعنى في تعريفها مع للعرف اي تعريف المضاف
 مع المضاف اليه المعرف نحو غلام زيد لسرية التعريف اليه عن المضاف اليه لكان الاضافة
 حلا لا مزيج بينهما وان الخفاف اليه منزل منزلة تنوين المضاف الذي لا يتصور فيه التسمية
 فيبيان يسمي اليه تعريف المضاف اليه كسرية الشايف في قوله لم سقطت بعض المضاف
 فيراد المضاف المهور فاذا قلت غلام زيد يراد به وضع غلام لمزيد من خصوصية زيد
 لما يكون اعظم خلافا له واشهر رسم يكونه غلاما له او معبودا بينك وبين المالك بحسب
 المناج اول الذهن وجب لغير معين على خلاف وضع الاضافة الا في غير ذلك فانها
 لا تعترف ان وان اضيف الى المعرفة لتوكلها في الابهام اللهم الا ان يكون المضاف اليه ضم
 واحد فقط او مثل مشتهر فحينئذ يتعرف لعدم الابهام نحو عليك بالحر كره في السكون
 بولان مثل جاتر والاف في حبك وشرطك وكفيك ونحوها فانها ايضا لا تعرف لكونه
 بمعنى الفعل اي بمعنى كفاك والاف في واحد امر ونسج واحد وهو عبد يظن عند البعض
 خلافا لا اكثر لانه يتناول كريمة ولهم يقال فلان واحد ام اي كريمة وفلان عبد يظن
 اي لثم فكان نكرة وتعلل بعضهم بعود الضمير المضاف اليه الى المضاف وقيل نظرا
 عند التعليل يوجب ان يكون نحو فلان صد ربله وطير قبيلته كذلك ولم يقل
 احد وتفيد تخصيصا مع النكرة اي مع المضاف اليه النكرة نحو فلان رجل وذلك لان الادم
 الى النكرة تفيد تقليل الشيوع فانك اذا قلت غلام كان شاعرا في امته فاذا قلت غلاما
 زال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان يكون غلاما امرأة فحصل التخصيص
 وقل الشيوع الثابت في النكرة وشرطها اي شرطا لاضافة المعنوية تجريد
 المضاف من التعريف لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه
 المعارف فان قيل التجريد يقتضي سبق الوجود ولم يكن في نحو غلام زيد
 تعريف حتى جرد منه قيل الراد بتجريد المضاف من التعريف لخلووه من
 حقيقة بان كان ذالام في حذف الابهام او حكما فيا قول بالنكرة او حكما كما في
 غلام زيد بتزويل الممكن منزلة التحقق كقولهم ضيق فم اكر كره وسبحان الذي لما
 جسم البعوض وكتر جسم القليل وانما اشترط التجريد منه لئلا تصعب الاضافة لاد
 المعرفة لواضيغت الى النكرة بان قيل الغلام رجل لكان طلبا للادنى وهو التخصيص

مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة نحو الغلام زيد التعريف
المعرفة وتحصيل الحاصل وهو محال فلما لم يقد الاضافة تعريف ولا تخصيصا
كانت ضائعة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه اعرف من المضاف فاضافة
المعرفة تفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه في التعريف فيصير ذو
اللام اذا اضيف الى العلم والضمير في حكمه فلا يكون ضائعة ولا يلزم
تحصيل الحاصل قيل هذه فائدة تابعة فلا يعتد بها من اصل التعريف او يقال لما
استغنى عن زيادة المرتبة في الاضافة الى المساوي حمل عليه صورة الاضافة الى الاعراب
نحو الغلام زيد والغلام كطرد الباب فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة و
بين جعلها علما في نحو النجم والصق والفردق وابن رلان وابن كراع في لزوم
تعريف المعرفة مع اختلاف جمعي التعريف وازدياد المرتبة اذا كان امضاف
اليه اعرف فما بالهم جوزه وهذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان
المعرف باللام والاضافة نحو الفردق وابن رلان انما جعل علما ليقصد
بذلك العلم التعريف ويكتفى بالتعريف الاصل باللام والاضافة لان التعريف
في العلم بالقصد لا بالالته وخلع التعريف القصد يمكن لا في غير وضعي فجاز
للمتكلم تغيير ما يحصل يقصده فلا يلزم تعريف المعرفة باللام فانه لا لته
دون القصد ولا يمكن خلع التعريف منها مع قيامها الا انه وضعي فلا مجال
للمتكلم في تغييره فلا يجوز اضافة المعرفة باللام لانه يستلزم تعريف التعريف
ولهذا المعنى جوزه وانما الاعلام لا مكان خلع التعريف عنها ومتعواذاء
المعرف باللام لامتناع ذلك ولقائل ان يقول فماذا لم يحجز اضافة الاعلام
بخلع التعريف العلمي او لاكتفاء بالتعريف الاصل بالاضافة ولما اذا جوزه
نداء المضاف وهو معرف بالاضافة وخلع التعريف الاضافي عن الاضافة مع
قيام الاضافة غير ممكن واجيب عنه بان الاضافة على الاطلاق ليست
بموجبة للتعريف الاضافي وضعا كاللام فكانت قاصرة لم يقو قوة الالته
الموضوعة لهذا المعنى فصحوا بين حرف النداء والاضافة دون اللام لانه
يلزم التسوية بين القوي والضعيف وما اجازة الكوفيين من هذا تجدي
المضاف من حرف التعريف في كل عدد مضاف الى معد ونحو الثلاثة
الا ثواب وشبهه نحو الخمسة الدبراهم والمائة الدينار متمسكين بان

المضاف والمضاف اليه واحد في ماصد قاعليه فان الخمسة هي المضاف والمضاف اليه
 كان المضاف في الاعداد هو المضاف اليه كانا بمنزلة ذات واحد فاصح
 التعريف في المضاف بواسطة المضاف اليه اذا المعرف شرط ان يكون مغايرا
 للمعرف فاذا اراد التعريف ادخل حرف التعريف في الجزء الاول لانه محصل
 التعريف لان المقصود تعريف العدد دون المعد ودحا في خمسة عشر ولم
 يخل الثاني عنه لانه المقصود بالذات في الحقيقة اذ المقصود الاصل المميز
 دون العدد وهذا اعني التمسك بالاتحادية ما في ماصد قاعليه غير صحيح
 لانه يلزم جواز الخاتمة الفضة ايضا بوجوه الاتحادية ما في ماصد قاعليه
 فان الخاتمة هو الفضة ولم يقل بجوانه احد ثم قوله ما يستدأ وخبره قوله
 ضعيف اي ما اجازة الكوفيون من كذا فهو ضعيف لانه خلاف القياس
 وخلاف استعمال الفصحى كما اخلاف القياس فلما ذكر من لزوم تحصيل
 المحاصل واما اخلاف استعمال الفصحى فلما ثبت منهم من عدم استعمال
 اضافة العدد الى المعد ودمع اللام كقوله الفرزدق شاعر لا زال منذ
 عقيمت يده ازاره قبحا وايدرك خمسة اشياء وغير ذلك واما ما في
 المحديث قوله عليه السلام ما سلف بالالف دينار فحسب على اليد دون
 الاضافة فليفرغ عن بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اضافة اللفظية
 والاضافة اللفظية ان يكون صفة وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة مضافة الى معمولها اراد بالمعمول ان يكون مجرورا بالفتا ويرفع
 او منصوبا بمعنى وفي قوله ان يكون صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام
 زيد فانه اضافة معنوية وفي قوله مضافة الى معمولها عما اذا كانت الصفة
 مضافة الى غير معمولها نحو مضارع مصر وكريم البلد وضارب زيد اسم
 فانه اضافة معنوية اعلم ان حمل قوله ان يكون صفة على قوله اللفظية
 لا يستقيم الا بحذف المضافات من المبتدأ والخبر اي علامة الاضافة
 اللفظية تكون المضاف صفة واللفظية ذات كون للمضاف صفة فحذف
 زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه اضافة الصفة المشبهة
 الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة الى لفظية لانها ابداعا ملة
 كذا اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى فاعلها السبي ابداعا لفظية بجوانه

عملها فيه مطلقا سواء كان بمعنى الاستقبال نحو زيد مستعود وجهه او
 بمعنى الماضي نحو زيد خارج ابوه افسس وذلك لان في مشابهة الفعل يكفي
 الرفع لشدة الاختصاص به واما اضافتها الى المفعول فاما يكون لفظية
 اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال ولا تقيد الاضافة اللفظية فائدة الا
 تخفيفا في اللفظ اي في لفظ المضارع يحدف التثوين ويؤني التثنية و
 الجعم حقيقة او حكما كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والتخفيف يحدف
 التثوين المقدرة نحو حواج بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما
 اذا المقدر كما لم يفظ ولا تقيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانقضاء
 لان ما هو محروس في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه
 وضارب يد فان قيل يريد عليه مررت برجل ضارب امرأة فانه اضافة
 لفظية وقد افادت تخصيصا فكيف يصح الحصر قيل انها لم تقيد
 تخصيصا عند الاضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف مررت بغلام رجل
 فان الاضافة تقيد تخصيصا عند الاضافة فان قيل ما فائدة قوله في اللفظ
 قيل فائدة الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق المقابل بين الاضافة
 اللفظية والمعنوية صريحا ومن ثم اى من اجل ان الاضافة اللفظية لا تقيد
 الا تخفيفا جاز مررت برجل حسن الوجه بحصول المطابقة بين الصفة و
 الموصوف تنكير بحيث لم تقيد الاضافة اللفظية تعريفا ولو افادت التعريف
 لامتنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل كثر اشارة الى الحصر المذكور وجواز
 هذا الكلام يثبت على عدم افادة التعريف لاعلى الحصر المذكور حيث لا تعلق
 له لعدم افادتها التخصيص قيل كلمة ثم ههنا اشارة الى ما هو المفهوم من
 الحصر المذكور كما قال لا تقيد الا تخفيفا فهم منه انها لا تقيد تعريفا
 ولا تخصيصا ههنا تعريف على انها لا تقيد تعريفا اي من اجل ان الاضافة اللفظية
 لا تقيد تعريفا جاز هذا الكلام وامتنع مررت بزيد حسن الوجه بحصول
 المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة
 لان الاضافة اللفظية لا تقيد الا تخفيفا ولو افادت التعريف لجاز ذلك
 بحصول المطابقة بينهما وجاز الضارب زيد بحصول التخفيف يحدف ثو
 التثنية والضاربون زيد بحصول التخفيف يحدف ثو الجعم وامتنع الضارب

المضافات والمضاف اليه واحد فيما صدق عليه فان الخمسة هي الذين ارفلما
 كان المضاف في الاعداد هو المضاف اليه كانا بمنزلة ذات واحد فلم يحصل
 التعريف في المضاف بواسطة المضاف اليه اذ المعروف شرط ان يكون مغايراً
 للمعروف فاذا اراد التعريف ادخل حرف التعريف في الجزء الاول كما نرى محل
 التعريف لان المقصود تعريف العدد دون المعد ودخا في خمسة عشر ولم
 يخل الثاني عنه لانه المقصود بالذات في الحقيقة اذ المقصود الاصل المسمى
 دون العدد وهذا اعني التمسك بالاتحاد بينهما فيما صدق عليه غير صحيح
 لانه يلزم جواز الخاتمة الفضة ايضا بوجوه الاتحاد بينهما فيما صدق عليه
 فان الخاتمة هو الفضة ولم يقل بجوانبه احد ثم قوله ما مبتدأ وخبره قوله
 ضعيف اي ما اجازه الكوفيون من كثرة وضعيف لانه خلاف القياس
 وخلاف استعمال الفصحى كما اخلاف القياس فلما ذكر من لزوم تحصيل
 الحاصل واما خلاف استعمال الفصحى فلما ثبت منهم من عدم استعمال
 اضافة العدد الى المعد ودمع اللام كقوله الفرزدق شجر لا زال بين
 عقبت بداه ازاره فبما وادرك خمسة الاشياء وغير ذلك واما ما في
 الحديث قوله عليه السلام ما سلف بالالف دينار فحصل على المبداء دون
 الاضافة ثم لما فرغ عن بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اضافة اللفظية
 والاضافة اللفظية ان يكون صفة وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة مضافة الى معمولها اراو بالمعمول ان يكون مجروراً بالفتا ورفوعاً
 او منصوباً بمعنى وفي قوله ان يكون صفة باحترانها اذا لم يكن صفة كغلام
 زيد فانه اضافة معنوية وفي قوله مضافة الى معمولها عما اذا كانت الصفة
 مضافة الى غير معمولها نحو مضارع مصر وكريم البلد وضارب زيد اس
 فانه اضافة معنوية اعلم ان محل قوله ان يكون صفة على قوله اللفظية
 لا يستقيم الا بخلاف المضافات من الهدى والخبر اي علامة الاضافة
 اللفظية كون المضاف صفة او اللفظية ذات كون للمضاف صفة
 زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه اضافة الصفة المشبهة
 الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة باب اللفظية لانها ابداء عامة
 كنا اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى فاعلها السبي ابداً اللفظية بجوانبه

عملها فيه مطلقا سواء كان بمعنى الاستقبال نحو زيد مسعود وجهه
 بمعنى الماضي فهو زيد خارج ابوه امس وذلك ان ادنى مشابهة الفعل يكفي
 لرفع لشدة الاختصاص به واما اضافتها الى المفعول فانما يكون لفظية
 اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال ولا تقيد الاضافة اللفظية قائدة الا
 تخفيفا في اللفظ اى في لفظ المضاف بخلاف التثنية ويؤني التثنية و
 حجم حقيقة او حكما كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والتخفيف بخلاف
 التثنية المقدرة نحو واه بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما
 ذا المقدركا للفظ ولا تقيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقديرها انضما
 لان ما هو مجرور في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه
 ضارب يد فان قيل يرد عليه مررت برجل ضارب امرأة فانه اضافة
 لفظية وقد افادت تخصيصا فكيف يصح الحصر فقيل انها لم تفد
 تخصيصا عند الاضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف مررت بغير رجل
 ان الاضافة تقيد تخصيصا عند الاضافة فان قيل ما فائدة قوله في اللفظ
 بل فائدة الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق التقابل بين الاضافة
 لفظية والمعنوية صريحا ومن ثم اى من اجل ان الاضافة اللفظية لا تقيد
 الا تحقيقا جاز مررت برجل حسن الوجه بحصول المطابقة بين الصفة و
 الموصوف تنكير حيث لم تقيد الاضافة اللفظية تعريفا ولو افادت التعريف
 لا منع لعدم المطابقة بينهما فان قيل كذا اشارة الى الحصر المذكور وجواز
 هذا الكلام يثبت على عدم افادة التعريف لاعلى الحصر المذكور حيث لا تعلق
 له لعدم افادتهما التخصيص قيل كلمة ثم هن اشارة الى ما هو المفهوم من
 الحصر المذكور كذا لما قال لا تقيد الا تخفيفا فهم منه انها لا تقيد تعريفا
 ولا تخصيصا هذا تعريف على انها لا تقيد تعريفا اى من اجل ان الاضافة اللفظية
 لا تقيد تعريفا جاز هذا الكلام وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لانه
 المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة
 لان الاضافة اللفظية لا تقيد الا تخفيفا ولو افادت التعريف لجاز ذلك
 بحصول المطابقة بينهما وجاز الضارب زيد بحصول التخفيف بخلاف
 التثنية والضاربون زيد بحصول التخفيف بخلاف نون الجمع وامتنع الضارب

ريد لعدم حصول التحقير هذه الاضافة فاذا التوبن حذف لاجل اللام
 فلم يحصل بالاضافة تحقير وكذا امتنع الحسن وجهه والحسن بالاضافة
 وبحذف ذلك لعدم التحقير مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى التكرار
 فان قيل لم يحصل الضارب زيد على ضارب زيد كما حصل الضارب على
 ضارب قيل لم يحصل على ذلك لم يبق لاشتراط التحقير فائدة في صورة مما
 خلافا للعرض اي يخالف هذا القول خلافا للفرأفة انه اجاز ذلك قوله بتقديم
 الاضافة على اللام فحصل التحقير في الاضافة قبل ادخال اللام التعريف
 واجب بان الاضافة على هذا تكون ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء
 فيلزم بعد ادخال اللام عليه عدم بقاءها والرجوع الى النصيب الذي هو
 الاصل لروال ما عرضت الاضافة لاجل بيان ان الاصل في ضارب زيد هو
 النصيب وانما عرضت الاضافة لاجل التحقير فاذا زال التحقير باذخال اللام
 لزم ان يترك الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول بتأخر اللام المتقدمة
 لفظا وحسب مجرد الدعوى لمخافة الظاهر وضعف قول الاعشى عن الواهب
 المائة الهجان وعبد هاهن وذو ارجى خلفها اطفالها يكون هذا الكلام
 باعتبار عطف قوله وعدمها على قوله المائة من باب الضارب زيد والحسن وجهه
 اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبد هاهن وان كان قوله الواهب المائة من باب
 الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه على ما ياتي عليه فان قيل المعطوف في
 حكم المعطوف عليه فيما يجب يتنعم ويلزم امتناعه دون ضعف قيل لما كان
 التابع بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في التابع كما في رب نشاة وسخلةا ويا زيد
 والحارث ونحو ذلك حيث لا يجوز رب سخلتها ويا الحارث لا امتناع دخول
 حرف النداء على ما في الآلة واللام وامتناع دخول رب على المعرفة احتمل
 الجواز كما ذهب اليه سيديون في حكمه لضعفه دون امتناعه ولقائل ان يقول
 لما كان المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المعطوف عليه لزم ان
 لا يحكم بضعفه ايضا كما لا يحكم بضعف المتالين المستتمدين ولو حكم
 بضعفه لزم ان يحكم بضعفها ايضا لانهما مثلها فما الترتيب ان يحكم بضعفه
 دونها واجيب بان عدم الضعف في يا زيد والحارث باعتبار ان حرف
 النداء ضعيف في اداة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف على النداء محلي

مراد

يتحمل

يتحمل

باللام او باعتبار ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف
عليه والتجريد عن اللام يختص بالمنادي لثلاثية التثنية التثنية التثنية فلا يتعد
الى ما عطف عليه وعدم الضعف في ريب شاة وسخلة باعتبار ان
الاضافة في حكم الانفصال لعدم قصد التعيين اى ريب شاة وسخلة لها
فيكون دخول ريب عليه او باعتبار ان الضمير في سخلتها نكرة لان عائد الى
نكرة غير مخصوصة بحكم من الاحكام كالضمير في ريب رجلا بخلاف ما اذا كان
عائدا الى نكرة مخصوصة بحكم من الاحكام نحو جاء رجل فضرته فانه معرفة
لان الضمير عائد الى هذا الرجل الجائي دون غيره كذا في الرضي والعباب
ثم ضعف هذا الكلام على تقدير جرحه وعينه ما اذا نصب حملا على عمل
المائة او على انه مفعول معه فلم يكن ضعيفا فاذا عرفت هذا فلنرجع الى
حل البيت فنقول قوله الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول به
اي الذي يهب المائة الهجان وهي النوق البيض وهي صفة المائة او بدل
منه وقوله وعبد ما عطف على المائة اى عبد تلك المائة والمراد بعبدها
راعيها على الاستعارة اذ الراعي قائم بخدمة المواشي كما ان العبد قائم
بخدمة المولى او على الحقيقة والاضافة بادنى ملازمة ككوكب الخرقاء و
خذ طرفك وقوله عودا حال اى حال كون تلك المائة حديثا الساج قد
ترجى اى تساق وانما جاز الضارب الرجل جواب سوال وهو ان يقال جاز
الضارب الرجل مع انتقاء التحفيف لزوال التثنية باللام دون الاضافة
فاجاب بان القياس كان يقتضى عدم جواز ذلك انما جاز حملا على الوجه
المختار في الحسن الوجه وهو جرح الوجه بالاضافة للقيدة للتحفيف بحيث
الضمير من الفاعل الذى هو كاجز منه اذ الاصل الحسن وجهه ووجه
الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معترفين باللام
كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا قولا
باستغناء الاضافة اللفظية عن التحفيف وانما قال على المختار لان فيه وجهين
اخرين وهما رفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه
كون الجرح مختارا للوجه في الصفة المشبهة لانتفاء الله ثم قوله حملا مفعولا
للفعل المفهوم اى انما جرحه حملا او لقوله جاز يجعله مصدرا محمولا ولا

■
نہ

لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل الفعل المعلن وفاعل المفعول له
لان الحامل التجوي والجار هذه المسئلة المذكورة وانما حال الضاربك
شبهه نحو الضارب جواب سوال النحر وهو ان يقال جاز الضاربك ومثله
على الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام دون الاضافة
هذا فيس قال اي في قول من قال وهو سيبويه ومن تابعه انه اي ان الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه حينئذ لا يحتاج جوازه الى حمل
فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز على ضاربك
واضافة تفيد حذف التنوين للقدرة اذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير
ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من
التقدير فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدركا المنقوط ووجه المحل
ضاربك كما في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط
التنوين في ضاربك لاتصال الضمير دون الاضافة وهلا قيل انها سقطت
للاضافة حتى كان التخفيف فيه محذوف التنوين المحققة قيل لو سقطت
لكان ينبغي ان يتصور الانفصال كما في ضارب زيد ولما لم يتصور الانفصال
علم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة فكان التخفيف فيه محذوف
التنوين المقدرة ولا يضاف موصوف الى صفة لئلا يلزم بالجمع بين
الحدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان تكون تابعة للموصوف
في الاعراب فلو كانت مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف
في الاعراب فيؤدي الى ان تكون مجرورة ومرتفعة وهو باطل ولان الموصوف
يلزم ان يكون اخص او مساويا والمضاف يلزم ان يكون اعم او مساويا ولا
يجوز ان يكون اخص او مساويا على ما سبق ذكره ولا يضاف صفة الى
الى موصوفها لان اضافتها الى موصوفها يستلزم تقدم الصفة على موصوفها
او تأخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما مستعان ومثل مسجد الجامع و
جانب الغربي موصولة الاولى وبقلة الحكماء جواب سوال يرد على قوله
لا يضاف موصوف الى صفة وهو ان يقال ان الجامع والغربي والاولى
والحكماء صفات حيث يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى

البقعة المحمقة وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب بان ذلك متاويل بحذف
 الموصوف من المضاف اليها في مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة
 كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة
 الساعة الاولى وبقعة الحجة المحمقة وانما اضيفت البقعة الى الحجة لانها تنبت
 من الحجة وانما اوصفت هذه الحجة بالمحمقة لانها تنبت في مسيل الماء فعلق
 السيل فكان نبتا مسيل الماء محققا منها ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
 جواب سوال يرد على قوله ولاصفة الى موصوفها وهو ان يقال ان البحر والاخلاق
 صفتان للقطيفة والثياب حيث قال قطيفة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا
 الى موصوفها فاجاب بان ذلك متاويل بحذف الموصوف من المضاف وايراد
 المضاف اليها من مثل ذلك الموصوف للحذف لبيان المضاف وتلخيصه حيث
 يبقى معها بعد حذف موصوفها فاصلة قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف
 الموصوف فبقى الصفة مهمتها يحتمل ان يكون صفة لموصوف اخر فاضيفت
 الى ما كان موصوفا للتخصيص والبيان بقطم النظر عن كونه موصوفا وهذا كما
 قيل في قول النابغة بنهم والمؤمن العائلات الطير مسجها ركبان مكة
 بين الغيل والسند ان الطير بيان وتلخيص العائلات بقطم النظر عن كونه
 موصوفا لا نقد ليم الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيفة و
 اخلاق ثياب من باب اضافة الاعم الى الاخص تلخيصا وبياناً مثل خاتمة
 فضة لامن باب اضافة الصفة الى موصوفها هكذا ما ذكر في الخواشي و
 توضيح ان الجرد ليس صفة للقطيفة وكذا الاخلاق ليس صفة للثياب وان
 كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف
 استعمل الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف فصارت الاستعمال كأنه
 غير صفة بمنزلة خاتمة ثم حصل الابهام وهو ان الجرد من اي جنس هو وان
 الاخلاق من اي جنس هي مثل خاتمة في انه من اي جنس هو فاضافوا الى
 جنس الذي تبين به كما اضافوا خاتمة الى فضة وهو ما كان موصوفا لها في
 الاصل تلخيصا وبياناً فالانظر الى انها اضافة الصفة الى موصوفها فقالوا
 جرد قطيفة واخلاق ثياب فحصل التأويل ان جردا واخلاقا بعد حذف
 موصوفها متاويلانها غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى موصوفها

فانما صفتين

موصوفها فافادها مقادير

فَإِنْ قُلْتَ لِمَا كَانُوا مُحْتَاجِينَ إِلَى آتِيَانِ الْمَوْصُوفِ رَفْعًا لِأَهْمَامِ فَلَمْ يَبْقَ
 الْكَلَامُ عَلَى أَصْلِهِ كَمَا يَكُونُ لِمَنْزِلَةِ الْحَدِّفِ تَمَّ الزُّدُّ قُلْتَ هَذَا الْاِحْتِيَاجُ شَاكِلٌ وَأَمَّا عَرَضُ
 بَعْدَ طَوْلِ الْعَهْدِ الْمُنْسِي لِلْوَصْفِ وَالْحَدِّفِ وَأَمَّا عِنْدَ قَرَبِ الْعَهْدِ بِحَدِّفٍ
 الْمَوْصُوفِ فَأَمَّا كَانَتْ الْأَدْعَاءُ مُتَعَادِلَةً بِالْمَوْصُوفِ فَلَمْ يَبْقَ الْأَهْمَامُ أَذْكَاءَ
 حَقِّي لَوْ كَانَ الْأَهْمَامُ أَوَّلَ وَهَلْ لِمَا غَايَرِ الْكَلَامِ عَنْ أَصْلِهِ فَإِنْ قُلْتَ بَعْدَ رَفْعِ الْأَهْمَامِ
 هَذَا رَفْعُ الْكَلَامِ إِلَى أَصْلِهِ قُلْتَ لِأَنَّ الصِّفَةَ كَمَا نَحْرَجَتْ بِهَذَا الْأَسْتِعْلَاءِ عَنْ
 كَوْنِهَا صِفَةً فَلَمْ تَحْتِجْ إِلَى الْمَوْصُوفِ بَلْ حَتَّاجَتْ إِلَى الْمُبَيِّنِ وَالْبَيَانِ بِالْإِضَافَةِ
 هُوَ الْأَصْلُ فَتَمَّ الْجُودُ بِمَعْنَى الْجُودِ وَهُوَ الْعَرَبِيَّانِ وَالْقَطِيفَةُ كَسَاءٌ لَمْ يَخْلُصْ كِتَابُهُ
 مَعْنَى قَطِيفَةٍ جُودَ قَطِيفَةٍ مَتَعَبِرَةٍ بِجُودَةٍ عَنِ النِّجْلِ أَيْ دَهَبَ خَمَلُهَا مِنْ كَثَرَةِ اخْتِلَافِ
 وَالْإِخْلَاقِ بِفَتْحِ الْهَمْزِ جَمْعُ خُلُقٍ بِفَتْحَيْنِ وَلَا يُضَافُ اسْمُ مَعَاتِلٍ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ
 أَيْ لِمَا يَصِيرُ مُضَافًا إِلَيْهِ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ فِي الْعُمُومِ طَرَفٌ لِقَوْلِهِ مِمَّا تَلَّ أَبَ
 مِمَّا تَلَّ بِرَفْعِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ بِأَنْ يَصْدُقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ
 الْأُخْرَى يَحْتَاجُ إِلَى إِضَافَةِ اسْمَيْنِ الْمَتَالَيْنِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ إِلَى الْأُخْرَى سَوَاءً
 كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ كَانَسَانِ وَنَاطِقٍ أَوْ مُتَرَادِفَيْنِ كَلَيْتٍ وَاسْدٍ مِثَالُ الْمُتَرَادِفَيْنِ
 مِنْ الْأَعْيَانِ وَخَبَسٍ وَمَنْعٍ مِثَالُ الْمُتَرَادِفَيْنِ مِنَ الْمَعَانِي وَلَا يُقَالُ لَيْتُ الْأَسْدُ
 وَلَا مَنْعُ الْخَبَسِ فَإِنْ قِيلَ قَدْ جَاءَ إِضَافَةُ اللَّيْثِ إِلَى الْأَسْدِ بِضَمِّ الْهَمْزِ وَسُكُونِ السِّينِ
 فِي قَوْلِ كَعْبٍ زَهْرِي لَيْثُ الْأَسْدِ قِيلَ هُوَ مُتَاوِلٌ مَعْنَاهُ لَيْثٌ كَامِلٌ مِنْ بَيْنِ
 اللَّيْثِ بِحَيْثُ أَنَّهَا لَيْثٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ اللَّيْثِ كَمَا يُقَالُ هُوَ لَمْ يَخْلُصْ
 الْخَوَاصُّ وَاشْتَرَاكَ الْأَشْرَافُ لِعَدَمِ الْقَائِدَةِ الْمُطْلُوبَةِ مِنَ الْإِضَافَةِ وَهُوَ التَّعْرِيفُ
 وَالتَّجْهِيصُ لَا مُشْتَرَاكَ كَوْنِ الشَّيْءِ مَعَهُ فِي النَّفْسِ وَهَذَا الْقَيْدُ اعْنَى قَوْلَهُ لِعَدَمِ
 الْقَائِدَةِ عَلَيْهِ لِمَا يَقْتَضِيهِ قَوْلُهُ لَا يُضَافُ أَيْ مَنَعَتْ إِضَافَةُ اسْمِ مِمَّا تَلَّ لِلْمُضَافِ
 إِلَيْهِ لِعَدَمِ الْقَائِدَةِ وَلَا يَفْسُدُ الْمَعْنَى بِتَوَجُّهِ النَّقْلِ إِلَى الْقَيْدِ وَبَقَاءِ أَصْلِ الْفِعْلِ
 مُشْتَبَاهًا وَهَذَا بِخِلَافِ كُلِّ دَرَاهِمٍ وَعَيْنِ الشَّيْءِ الْكَلَامُ لِلْعَهْدِ أَيْ عَيْنَ ذَلِكَ الشَّيْءِ
 فَإِنَّهُ الْقَاءُ لِلتَّعْلِيلِ أَيْ فَإِنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لَا يَمَّا تَلَّ الْمُضَافُ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ بَلْ
 يَخْتَصُّ فَإِنَّ الْكُلَّ أَعْمُ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالْعَيْنِ أَعْمُ مِنَ الشَّيْءِ لِأَنَّ الْكُلَّ قَبْلَ الْإِضَافَةِ
 جَازٍ أَنْ يَكُونَ دَرَاهِمٌ أَوْ دَنَائِرٌ أَوْ غَيْرُهَا وَالْعَيْنُ قَبْلَ الْإِضَافَةِ يَحْتَمِلُ الْمَوْجُودَ
 الْمَعْدُومَ وَبَعْدَ الْإِضَافَةِ يَخْتَصُّ الْكُلُّ بِالْدَّرَاهِمِ وَالْعَيْنُ بِالْمَوْجُودِ لِأَنَّ الشَّيْءَ

سب
شاعلة

ووجه
الاستدلال

لا يطلق الا على الموجود فكان المضاف عاما والمضاف اليه خاصا فلا يكون من باب
 اضافة احدى المتماثلين الى الاخر وقولهم سعيد كزى ونحوه مما اضيف الاسم
 الى اللقب كزيد بنظر وقيس فقهر جواب ما يقال ان سعيدا يماثل كزى في
 المفهوم من حيث انهما علمان لشخص واحد وتقدير الجواب انه متاؤل
 بارادة المفهوم او المسمى بالاول واللفظ او الاسم بالثاني فاذا قلت جاءني
 سعيد كزى فكانت قلت جاءني مفهوم هذا اللفظ ومسمى هذا الاسم اى
 سعيد المسمى باسم كزى فهو في الحقيقة اضافة الشئ الى غيره لان مفهوم اللفظ
 غير اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم ثم قوله وقولهم مبتدأ وقوله متناول خبره
 وقوله سعيد كزى مفعول قولهم او بدل منه واذا اضيف الاسم الصحيح الى الاسم
 في كلام النحاة ما ليس في اخره حرف علتة نحو غلام وثوب ودار وغير ذلك لان
 يحتمل يقع من اواخر الكلام او المحقق به اى بالصحيح والمراد بالمحقق بالصحيح ما
 اخره واو او ياء قبله ساكن كد لو وظبي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
 بعد السكون لا يشقل فيها الحركة لعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولا حرف
 العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا
 يشقل عليها الحركة بعد السكون يعنى في ابتداء التلغظ اية حركة كانت لقوة
 المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة يقع عليها بعد استراحة اللسان فيحتمل
 كل حركة نحو وصول ويسير ووقاية ونحو ذلك فكذلك بعد السكون لا يشقل عليها
 الحركة اية حركة كانت وقوله الى ياء المتكلم متعلق بقوله اضيف وقوله كسر اخره
 جزاء لقوله واذا اضيف اى كسر اخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل
 الياء لموافقة الياء نحو غلامى ودلوى وظبي والياء مفتوحة الجملة الاسمية
 حال او عطفت الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت في الثانية على نحو لا يالف الدائم
 المضروب صريحا لكن يميز عليها وهو منطلق فان الجملة الاسمية وهي قوله وهو
 منطلق مخطون على الجملة الفعلية وهي مز عليها بارادة الثبوت في الثانية ولو
 لم يرد الثبوت لكان المعنى لكن يميز عليها وهو من
 لان الانطلاق هو المروى فكذلك ههنا يراد بالثانية الثبوت فيحس عطفت الاسمية
 على الفعلية وانما فتحت الياء لان الاصل في الكلمة التى على حرف واحد هو الحركة
 املا يلزم الابتداء بالسكان حقيقة ككاف المشبهة وواو العطف وفاء او حكا

الضرورة ولا ضرورة في الأضافة فأبقاء الميم عند الأضافة غير فصيح وإذا قطعت
 هذا الأسماء عن الأضافة قيل أخ وأب وحم وهن ونمر مثل يدي وديم محذوف
 لاماتها وجعل الأعراب على عيناها أو ما هو يدل من العين وجاء آخر دون أب
 كدلو مطلقا فيقال هذا أخ وأخوك ورأيت أخا وأخوك ومررت بأخ وأخوك
 وجاء أنا وأخا كعصا مطلقا فيقال هذا أب وأبنا وأخاك ورأيت أبنا وأخا
 أو أباك وأخاك ومررت بأبا وأخا وأبأك وأخاك ويقال في تثنية ما أبوان و
 أخوان وفي جمعها أباء وأخوة وجاء في تثنية ما أباب وأخان وفي جمعها أبون و
 أخون وجاء أب وأخ مشددين وجاء لك وأخك معربين بالحركة مضيا فين
 إلى غير آء المنكح ثم قوله في مجزئ بفتح الفاء وضما وكسرها وفيها الفاء أفصح منها
 أي من صحتها وكسرها لا لأنه في الفاء عليها وفي بعض النسخ لم يذكر قوله منها
 وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضما مطلقا وقيل التشديد فيه مبني على
 الضرورة وليس لغة فيه وجاء مقصورا مع التثنية في الفاء مطلقا وجاء
 لتباع الفاء الميم في حركات الأعراب وجاء حم مثل يدي أي حكمه مثل حكم يدي
 في حذف اللام وجعل الأعراب على العين وخاء في كونه مهموزا مع باب الحركات
 الثلاث ودلوى في كون آخره واوا خالصة وعصا في كونه مقصورا مع باب الحركات
 التقديرية مطلقا متعلق بالكل أي في حال الأفراد والأضافة فإذا كان مثل
 يد يقال هذا حم وأحمك ورأيت الحم وأحمك وإذا كان مثل خبي يقال هذا حم
 وأحمك ورأيت حماء وأحمك ومررت بحما وأحمك وإذا كان مثل دلو يقال
 هذا حموا وأحموك ورأيت حموا وأحموك ومررت بحموا وأحموك وإذا كان
 مثل عصا يقال هذا حماء وأحمك ورأيت حماء وأحمك ومررت بحماء وأحمك وقد
 جاء مثل رشاء مطلقا فيقال هذا حماء وأحموك ورأيت حماء وأحمك ومررت
 بحماء وأحمك وجاء هن مثل يد مطلقا أي في الأفراد والأضافة فيقال هذا
 هن وأهناك ورأيت هنا وهناك ومررت بهن وهناك وجاء هن بتشديد
 النون مطلقا ودلوى يضاف إلى مضمير بل يضاف إلى اسم الجنس الظاهر لإيه
 وضع ليتوصل به إلى جعل اسم الجنس صفتا لاسم نحو مررت برجل ذي مال و
 الضمير ليس باسم جنس ولا يقطع ذو عن الأضافة لوضعها الألفة للأضافة
 إلى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا إلى مضمير نحو اللهم صل على محمد وآل

على
 حمك
 حماءك

والجملية الثانية تابعة لتأكيد وليس بأعراب سابقة قيل هذا تعريف التوابع من التوابع
 إذ البحث في قسم الاسم فليخرج ذلك أو نقول المراد بأعراب سابقة على تقدير أن يكون لم
 أعراب ولو فرضا فلا يخرج فإن قيل يخرج من قوله بأعراب سابقة جاز في هؤلاء الرعا
 قيل المراد ما هو أعراب لفظا ومجلا فلا يخرج ذلك فإن قيل يخرج من قوله بأعراب
 سابقة يازيد يرفع العاقل ولا رجل ظرفا يصب ظرفا قيل المراد ما هو أعراب
 حقيقة أو حكما وضمته يازيد وفتحة لا رجل أعرابا حكما من حيث انهما يشبهان
 الأعراب في العروض والأطوار ثم لما فرغ من بيان التوابع شرع في تقسيمها وهي
 خمسة النعت والعطف بالحرف والتأكيد والبدل وعطف البيان فقال النعت
 وإنما قدم النعت لكثرة جهات تبعته لأنه يتبع المنعوت في الأعراب والتعريف والتشبيه
 والأفراد والتثنية والجمع والتذكير والثاني بخلاف سائر التوابع قوله قائم جلس
 من حيث أنه يدل على سائر التوابع وفصل من حيث أنه يخرج عنه غير التوابع يدل
 على معنى حاصل في متبوعه مطلقا نعم السارحون أن في قوله يدل على معنى في
 متبوعه احتراز عن سائر التوابع وفي قوله مطلقا احتراز عن الحال لأن معنى قول
 مطلقا أي غير مقيد بحال صدور الفعل عنه أو حال وقوعه عليه والحال وإن
 دل على معنى في متبوعه لكن مقيد بحال صدور الفعل عنه أو حال وقوعه عليه
 وفي كل منهما نظرا لما الأول فلان التأكيد في مثل نحو جاءني القوم كلهم اجمعون
 لا يخرج عنه لأنه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوع وأما الثاني
 فلأن الحال قد خرج بقوله تابع فلا حاجة إلى إخراج بقوله مطلقا فلا ولأن
 يقال في قوله يدل على معنى في متبوعه احتراز عن سائر التوابع سوى نحو
 جاءني القوم اجمعون وفي قوله مطلقا احتراز عن نحو جاءني القوم اجمعون
 معناه أي غير مقيد بحال النسبة والتأكيد في نحو جاءني القوم اجمعون وإن
 دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن مقيد بحال النسبة قال
 شيخنا فاحفظ فهذا مما سحر به خاطري قال بعض السارحين أن هذا القيد
 لرفع توهم من يتوهم أن الحال داخل في التوابع لا الاحتراز عنه فإن قيل
 يدل على ذلك في الحد بدل الكل وعطف البيان نحو جاءني ضد يقك أن كان
 بدلا أو عطف بيان وكذا يدل على ذلك في الابدال نحو أعجبتني زيد علمه ونحو
 ذلك قيل إن مثل ذلك يخرج باعتباره الحية أي ذكر بحيث يدل على معنى في

متبوعه بخلاف البدل المذكور فإنه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه بل ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكر بهذه الحثية بل ذكر بحيث يوضح متبوعه فافهم فإن قيل يخرج من هذا الصفة السببية نحو جاء في رجل حسن غلامه فإن حسنا نعت مع أنه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقيا او سببيا وفائدة ترى فائدة النعت تخصيصا وتوضيحا للتخصيص عند الحاجة عبارة عن تقليل الشيوخ والابهام الحاصل في التكرار نحو رجل عالم فإن قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فاذا وصفته بعالم نزلت الشيوخ والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعالم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان قوله زيد كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفت بالتاجر رفعت الاحتمال وقد يكون النعت مجرد الشاعى لمحض الشاء من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب بذلك الوصف قبل ذكره كقوله بسم الله الرحمن الرحيم أو مجرد الدم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو مجرد التوكيد اذا دل الموصوف على معنى ذلك الوصف بالنص من مثل نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت مؤكدا اذا الوحدة يفهم بالشاء في نفخة وقد يكون النعت الكاشف نحو الجسم الطويل العريض الخفيف كذا والفرق بين النعت المؤكد والنعت الكاشف ان النعت المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت كأمس الدار والواحدة ونفخة واحدة وحسن ليسن وعذاب شديد وشمس منير ويبدى رفيع والنعت الكاشف يكشف تمام ماهية المنعوت كالأمثال المذكورة ولم يذكر النعت الكاشف الحاقا له بالنعت المؤكد وقد يكون النعت التعميم لا شقاع التخصيص بنوع ذون نوع نحو كان ذلك في وقت من الاوقات أى يقصد فيه مجرد كونه وقتا لا امرا زمانا على ذلك مركب في وقت الصبح او وقت الظهر وكذا نحو جاء في رجل من الرجال أى يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا امرا زمانا على ذلك من كونه عالما او شاعرا ثم لما كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا واليه ذهب الزمخشري والمالكي وما وجدوا غير مشتق اولود بالمشتق وتكلفوا في تأويله شرع المصنف في رد قولهم قال ولا فصل أى ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا كعالم وعاقل

في يوم من الايام أى يقصد فيه مجرد كونه يوما لا امرا زمانا على ذلك من كونه يوم الخميس او يوم الجمعة والا نحو كان ذلك

او غيره اى غير مشتق لان المعنى من النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا
 المعنى كما يحصل بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن لما
 كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحاة ان الاشتقا
 شرط حتى اولوا غيرهم بالمشتق واختار المصنف ان لا يفرق بين ان يكون مشتقا او
 او غير اذا كانت وضعه قيد لكونه غير مشتق اذا كانت وضع غير المشتق لغرض المعنى
 اى للدلالة على المعنى عموما اى وضعاً عاماً او دالة عامرة يعنى في جميع الاستعمالات
 مثل تمبي وذى مال تقول جاء رجل تمبي او ذومال فان كل واحد منهما يدل
 على معنى في متبوعهما في جميع الاستعمالات او خاصاً اى وضعاً خاصاً او دالة
 خاصة يعنى في بعض الاستعمالات كائى واسم الجنس واسم الانثى لا تخومرت
 برجل اى رجل اى رجل كامل فائى انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة
 المنكرة في موضع المدح ولم يدل في قولك اى رجل عيناك ومرت بهذا الرجل
 فان اسم الجنس انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للبهيم وذلك المعنى
 تعين حقيقة الذات فان قيل اسم الجنس يدل على الذات دون المعنى قيل ان
 المبهمة يدل على الذات فتعين دلالة اسم الجنس على المعنى ولهذا لم يوصف
 المبهمة الا باسماء الاجناس ومرت بزيد هذا ومرت بغلام زيد هذا ومرت
 بغلامك هذا ومرت بغلام هؤلاء هذا فان اسم الإشارة انما يدل على معنى في
 متبوعه اذا وقع صفة لعلم او للمضاف الى العلم او الى المضمرا الى مثله وكلية صفة
 في قولك هذا زيد وتوصفت المنكرة بالجملة الخبرية وهى الجملة التى يحتمل الصدق
 والكذب نحو مرت برجل قام ابوه وابوه قائم لان الدلالة على المعنى في متبوعه
 كما يوجد فى المفرد كذلك يوجد فى الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية احتراماً عن الجملة
 الانشائية كالامر والنهي والاستفهام والتمنى وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبر او
 لاصلة ولا حالية ولا بدون تاويل لان الانشائية لا تثبت لها فى نفسها اثبات الشئ
 للشئ فعدم ثبوته فى نفسه ولا توصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا يقال مرت بزيد
 قام ابوه او ابوه قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف بها المعرفة وانما كانت الجملة
 نكرة لان الجملة التى لها اهل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذى
 بسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسب التذكير لان لافضل
 فى الحكم ان يكون مجهولاً يفيد السامع ويتبين ان يكون هذا من قال ان الجملة نكرة

ن
عامابش
خصوصاً

والعلم

كذا في الرضي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للتكرار ليحصل الربط بينهما ويوصف
 بحال الموصوف أي بحال قائمة بالموصوف نحو مرت برجل حسن فالحسن حال قائمة
 بالرجل ويوصف بحال متعلقة أي بحال قائمة بمتعلق الموصوف نحو مرت برجل
 حسين غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف فذا علم أن متعلق
 الموصوف هو الذي بينه وبين الموصوف علاقة افتراضية من نسب كمرت برجل
 قائم أبوه أو ملك كمرت برجل حسن غلامه أو مخالطة كمرت برجل طويل ثوبه
 أو بعيدة كمرت برجل قائم غلام أبيه فالأول أي النعت بحال الموصوف يتبعه
 أي يتبع الموصوف في الأعراب رفعاً ونصباً وجزاً والتعريف والتذكير والأفراد والتثنية
 والجمع والتذكير والتأنيث المكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدق عليه
 وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب أربعة الأعراب والواحد
 من التعريف والتذكير والآحاد من الأفراد والتثنية والجمع والآحاد من التذكير
 والتأنيث والثاني أي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه أي يتبع الموصوف في
 الخمسة الأول والجمع الأول إلى أن يراد بالخمسة الأول الرفع والنصب والجر والتعريف و
 التذكير ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب اثنين الأعراب والواحد من التعريف
 والتذكير وفي الباقي أي باقي الأمور المذكورة من الأفراد والتثنية والجمع التذكير
 والتأنيث مع الفاعل الظاهر الذي بعده كالفاعل مع الفاعل الظاهر الذي بعده
 في المطابقة في التذكير والتأنيث ونعين الأفراد لأن النعت في هذا القسم يشبه
 الفعل من حيث أن كلامهما مستند إلى ما بعده فكما أن الفعل يجب تذكيره إذا
 كان الفاعل مذكراً ويجب تأنيثه إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ويجب إفراده إذا
 كان الفاعل مظهر امتثالي أو مجموعاً فكذلك النعت بالنسبة إلى ما بعده بخلاف الخمسة
 الأول فقول مرت برجل قائمة جاريتها وبأمة قائم غلامها وبرجلين قائم أبوهما
 وبرجال ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريتي وقام غلامها وقام أبوهما وذهب
 غلامهم ومن ثم بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره أي ولاجل كون النعت في
 هذا القسم في باقي الأمور المذكورة كالفاعل حسن قام رجل فاعده غلامه بأفراد
 النعت وإن كان فاعله جمعاً كما حسن قام رجل يقعد غلامه وضعف قام رجل
 فاعده غلامه كما وضعف قام رجل يقعدون غلامه لأن النعت مع فاعله في
 هذا القسم كالفاعل مع فاعله والفعل إذا استند إلى الفاعل الظاهر لا يتنى ولا يجمع

او غيره اى غير مشتق لان المعنى من النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا
 المعنى كما يحصل بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن لما
 كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحاة الاشتقا
 شرط حتى اقولوا غير المشتق واختار المصنف انه لا فرق بين ان يكون مشتقا او
 او غير ما اذا كان وضعه قيد لكونه غير مشتق اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى
 اى للدلالة على المعنى عموما اى وضعاً عاماً او دالة عامة يعنى في جميع الاستعمالات
 مثل تمبي وذى مال تقول جازم رجل تمبي او ذومال فان كل واحد منهما يدل
 على معنى في متبوعهما في جميع الاستعمالات او خاصا اى وضعاً خاصا او دالة
 خاصة يعنى في بعض الاستعمالات كاتى واسم الجنس واسم الانثى لا يورث
 برجل اى رجل اى رجل كامل فائى انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة
 النكرة في موضع المذموم ولم يدل في قولك اى رجل عندك وورثت بهذا الرجل
 فان اسم الجنس انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للبهيم وذلك المعنى
 تعين حقيقة الذات فان قيل اسم الجنس يدل على الذات دون المعنى قيل ان
 المبهيم يدل على الذات فتعين دلالة اسم الجنس على المعنى ولهذا لم يوصف
 المبهيم الا باسماء الاجناس وورثت بزيد هذا وورثت بغلام زيد هذا وورثت
 بغلامك هذا وورثت بغلام هؤلاء هذا فان اسم الانثى انما يدل على معنى في
 متبوعه اذا وقع صفة لعلم او للمضاف الى العلم او الى المضاف الى مثل كشم صفة
 في قولك هذا زيد وتوصف النكرة بالجملة الخبرية وهى الجملة التى يحتمل الصدق
 والكذب نحو ورثت برجل قام ابوه وابوه قائم لان الدلالة على المعنى في متبوعه
 كما يوجد فى المفرد كذلك يوجد فى الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية احتراماً عن الجملة
 الانشائية كالامر والنهي والاستفهام والتمنى وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبر ولا
 اصلية ولا حالاً بدون تأويل لان الانشائية لا تثبت لها في نفسها واشياء الشئ
 للشئ فرع ثبوته في نفسه ولا توصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا يقال ورثت بزيد
 قام ابوه وابوه قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف بها المعرفة وانما كانت الجملة
 نكرة لان الجملة التى لها اهل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذى
 بسبب من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التذكير لان الاصل
 في الحكم ان يكون مجي ولا يفيد السامع ويتبعى ان يكون هذا من قال ان الجملة نكرة

عاماً

خصوصاً

والعلم

كذا في الرضوي ويلزم التفسير في الجملة التي تقع صفة للذكورة ليحصل الربط بينهما ويوصف
 بحال الموصوف أي بحال قائمة بالموصوف نحو مريت برجل حسن فالحسن حال قائمة
 بالرجل ويوصف بحال متعلق أي بحال قائمة بمتعلق الموصوف نحو مريت برجل
 حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالخلاص وهو متعلق الموصوف نداء علم أن متعلق
 الموصوف هو الذي بينه وبين الموصوف علاقة أمّا قرينة من نسب كمررت برجل
 قائم أبوه أو مملكت كمررت برجل حسن غلامه أو مخالطة كمررت برجل طويل ثوبه
 أو بعيدة كمررت برجل قائم غلامه لاسية فالأول أي النعت بحال الموصوف يتبعه
 أي يتبع الموصوف في الأعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتذكير والأفراد والثنائية
 والجمع والتذكير والثانية المكان الاتحاد بين الصفة والموصوف في ماصد فاعليه
 وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب أربعة الأعراب والواحد
 من التعريف والتذكير والواحد من الأفراد والثنائية والجمع والواحد من التذكير
 والثانية والثاني أي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه أي يتبع الموصوف في
 الخمسة الأولى أراد بالخمسة الأول الرفع والنصب والجر والتعريف و
 التذكير ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب اثنين الأعراب والواحد من التعريف
 والتذكير وفي الباقي أي باقي الأمور المذكورة من الأفراد والثنائية والجمع والتذكير
 والثانية مع الفاعل الظاهر الذي بعده كالفاعل مع الفاعل الظاهر الذي بعده
 في المطابقة في التذكير والثانية وتعين الأفراد لأن النعت في هذا القسم يشبه
 الفعل من حيث أن كلا منهما مسند إلى ما بعده فكما أن الفعل يجب تذكيره إذا
 كان الفاعل مذكراً ويجب تأنيثه إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ويجب إفراده إذا
 كان الفاعل مظهر امتثالي أو مجموعاً فكذلك النعت بالنسبة إلى ما بعده بخلاف الخمسة
 الأولى فمقوله مريت برجل قائم جاريتيه وبأمة قائم غلامها وبرجلين قائم أبوهما
 وبرجل ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريتيه وقام غلامها وقام أبوهما وذهب
 غلامهم ومن ثم بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره أي ولاجل كون النعت في
 هذا القسم في باقي الأمور المذكورة كالفاعل حسن قام رجل قاعد غلامه بأفراد
 النعت وإن كان فاعله جمعاً كما حسن قام رجل يقعد غلامه وإن وضعف قام رجل
 قاعدون غلامه كما ضعف قام رجل يقعدون غلامه لأن النعت مع فاعله في
 هذا القسم كالفاعل مع فاعله والفعل إذا اسند إلى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع

انما لم يمتنع كحوار كونه من باب اكلوني اليراعيث ويجوز من غير ضعف قام رجل
 قعود علما انه بجمع النعت مطابقا للفاعل لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه
 لم يجمع ولجيشه على صيغة لا توازي الفعل في حر كاته وسكاته بخلاف قاعدون
 فانه يوازي الفعل في حر كاته وسكاته والمضمر لا يوصف بشي لان قائما الصفة
 في المعارف التوضيح وضمير المتكلم والمخاطب اعرف للمعارف فتوضيحا بتخصيص
 المحاصل وحمل عليها ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذائم
 وغيرهما طرقا للباب ولا يوصف برأي لا يوصف بشي بالمضمر لان الموصوف اعرف
 من الوصف او مساو له ولا شئ اعرف من المضمر ولا مساو له حتى يوصف به ولا ي
 المضمر اذا وقع صفة موصوفا لا يخلو اما ان يكون مضمرا او غير لا يستقيم الاول
 اذا المضمر بمعزل من الموصوفية على ما بينا وكذا الثاني لان غير ما دونه في التعريف
 فلا يقع موصوفا له لان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساو لهما
 قال الشيخ والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرف اعرف اي اكمل لغيره
 من صفة او مساو لها في رتبة التعريف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فان قيل يشكل
 هذا الاصل في نحو جاءني زيد صدقتك عند سيديوب لان المضامير الى ضمير
 المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مررت بهذا عند البئر لم
 لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مررت بالرجل الذي قام
 ابوه عنده الكوفيين لان الموصول اعرف من المعرف باللام عندهم قيل اذا وجد الاعرف
 في مذهب انه وقع صفة لغير الاعرف فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لاصفة
 فتبدل يترك في المثال الاول بدل عند سيديوب لاصفة وكذا اسم الاشارة في المثال
 الثاني بدل عند ابن السراج لاصفة وكذا الذي في المثال الثالث عند الكوفيين
 ويمكن ان يحمل الذي على المعرف باللام للموافقة في الصورة لكون الموصول المصلحة
 بمعنى المعرف باللام فان الذي قام بمعنى القائم ويمكن ان يحمل الاخص والمساو
 على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ما يطلق عليه لفظ الموصوف يكون من اراد
 ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساو يا فتناول الكلام الموصوف المعرف والمتكرفلا
 يرد ما ذكرته تكن يرد قولهم حيوان ناطق ان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا
 مساو بل الصفة اخص وكذا يرد قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس باخص من
 الصفة ولا مساو بل كل واحد منهما اعم من وجه واخص من وجه اذ ليس كل حيوان

ابيض ولا كل ابيض حيوان اللهم الا ان يقال ان الموصوف انما يكون موصوفا
بعد التوصيف فالحجوان بعد التوصيف بالنطاق مساو للنطاق وبعد التوصيف
بالابيض اخص من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص اوليا للواقع
اذ لا يمكن التخلّف عن هذا الاصل ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالضا
الى مثله اى من اجل ان شرط الموصوف ان يكون اعرف او مساويا لم يوصف
ذو اللام اى ما فيه لام التعريف الا بمثله اى بذى اللام نحو جاء فى الرجل العالم
او بالضاف الى مثله اى الى ذى اللام سواء كان بالا واسطة نحو جاء فى الرجل
صاحب الفرس او بواسطة نحو مرت بالرجل صاحب كجام الفرس انما لم يوصف
بغيرهما لان غيرهما من المعارف اعرف منه البتة فلو وصف ذو اللام بغيرهما
من المعارف كانت الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيويو وهو الذى
اختاره المصنف وهذا بناء على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه
عنده وتمرر بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز مرت بالرجل صاحب
وصاحب هذا وهذا بناء على ان تعريف المضاف الى اى معرفة كانت او لم تعرف
جميع المعارف عندهم وامثلة المذكورة على ما ذكر المصنف فحمولة على البدل
فان قيل ان ذى اللام يوصف بالموصول بالاتفاق لقوله تعالى قل ان المولى الذى
نقررت منه فكيف يصح المحصر قيل ان الموصول فى حكم ذى اللام وان كان
تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك فى الصورة او لكونه

منع الصفة
ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب ويمكن ان يحمل الاخص والمساوى على
اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقربا
يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فيتناول الكلام للمعرف والمنكر لكن يرعى قولهم
حيوان ناطق فان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا مساويا بل الصفة اخص منه
فالظاهر ان المراد بالاخص والمساوى ما ذكرنا اولامنه وكذا يرد عليه قولهم حيوان
ابيض فان الموصوف اخص من الصفة ولا مساويا بل كل واحد منهما اعم من وجه
واخص من وجه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان بل بعض الحيوان ابيض
وبعض الابيض حيوان اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف
فالحجوان بعد التوصيف بالنطاق مساو للنطاق وبعد التوصيف بالابيض اخص

من الأبيض وحينئذ يكون قوله والموصوف المحض أو مسأوب بيان للواقع إذا لم يكن
 تختلف الموصوف من هذا الحكم لا بيان اشتراط كون الشيء موصوفاً وتنازل أن يقول
 أو لم يبدأ بالخص والمساوي على اصطلاح أهل المنطق لا يتنى عليه قوله ومن ثم لم يوجب
 ذو اللام الابتداء بالمضاف إلى مثله فإن العالم في قولك جاءني الرجل العالم اخص
 من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر أن المراد بالاختصاص والمساوي ما ذكرناه أولاً وإنما
 التزم جواب ما يقال لما استوى ذو اللام والمضاف إلى ذي اللام في مرتبة التعريف
 بالاسم الإشارة التزم وصفه بذي اللام دون المضاف إلى ذي اللام أو هو جواب
 ما يقال إن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام لكونه أعرف من ذي اللام
 فينبغي على الأصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف اخص أو مساوياً أن يجوز
 وصفه بالمضاف إلى ذي اللام كما يجوز وصفه بذي اللام لانسوائهما في رتبة
 التعريف قياساً على وصفت ذي اللام حيث يجوز وصفه بذي اللام وبالمضاف
 إلى ذي اللام وتقدير الجواب أنه التزم وصف باب هذا أراد بباب هذا اسم الإشارة
 بذي اللام وبألفي والتي المحمولين على ذي اللام للصورة أو كونها مأمرة الصلة بغير
 ذي اللام للامها م أي لا يهاهم المقتضى لبيان الجنس وذلك
 اعني بيان الجنس لا يتصور بامم الإشارة أخيراً يهاهم ولا بالمضاف إلى شيء من
 المعارف لأنه اكتسب البيان من المضاف إليه فلو اكتسب اليهم البيان منه كان
 كالاستعارة من المستعير والسؤال من السائل المحتاج والضمير والعلم بمعزل
 عن كونها موصوفين لشيء لفقدان معنى الوصفية فيهما أو هو الدلالة على المعنى فليبق
 لبيان أنه ذو اللام وما الحق به من الذي هو التي وإنما يقتضى اليهم بيان الجنس لئلا يهم
 الذات فيقتضى صفة تعيين ذاته ويدل على ذاته والأسماء الدالة على الذات هي أسماء
 الجنس ومن ثم رأى ومن أجل أن المقصود من صفة اليهم بيان الذات وكشف
 الجنس ضحفت مرتبة بهذا الأبيض وامكان الصفة ذا اللام من حيث أن الأبيض
 عام لا يختص بجنس واحد لأنه يوجد في الأجناس لكثرة فلا يكون فيه بيان
 الجنس وحسن مرتبة بهذا العالم لأن العلم يختص بجنس واحد وهو الأنس
 فيبين بمراد إنسان ويدين الجنس ثم لما فرغ من التعت شاع في بيان العطفت
 بالحرف ويبي عطفت النسق أيضاً فقال العطفت بالحرف تابع مقصوداً بالنسبة
 مع متبوعه وأحضر بقوله تابع مقصوداً بالنسبة عن غير المبدل من التوابع لأنها

في
 بيان
 الجنس
 العالم
 ٢٥٠

غير مقصود بل متبوعاتها ويقوله مع متبوعه عن البدل لأنه مقصود دون متبوعه
 فإن قيل من هذا الحد العطف بيل نحو جاءني زيد بل عمر وفان عمرو ليس مقصودا
 بالنسبة مع متبوعه لأن كلمة بل الاضراب عن الاول والاثنان الثاني والاضراب
 لا يحيا مع القصد قيل المراد بكونه مقصودا اعم من ان يكون مقصودا ابتداء او
 انتهاء والمعطوف عليه بيل مقصود ابتداء والمعطوف بهما مقصود انتهاء فتبين
 الراي فكلاهما مقصودان بهذا الطريق هذا هو الفرق بين المعطوف بيل وبين
 بدل الغلط لأن متبوعه غلط غير مقصود اصلا اي لا ابتداء ولا انتهاء لأنه يفتي
 على ما سبق اللسان بخلاف متبوع المعطوف بيل فانه مقصود ابتداء فاذا قلت جاءني
 زيد بل عمر وكنت قاصدا للاختصار يعني زيد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك فخصر
 عنه الى عمر وفقول بل عمر واما اذا قلت مررت برجل حمار فكنت قاصدا للاختصار ويد
 فسبق لسانك على مرور رجل فان قيل غير من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو جاءني
 زيد لا عمر وفان العطف ليس بمقصود بالنسبة قصد بهما المتبوع بل المتبوع مقصود
 بالنسبة الايجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو ما جاءني زيد لكن عمر وفان
 المتبوع مقصود بالنسبة السلبية والتابع بالنسبة الايجابية قيل معناه تابع مقصود
 باصل النسبة ولا يلزم قصده بكنيسة النسبة من السلب والايجاب فلا يرد شيء ثم
 لما فرغ من حد العطف شرع في بيان شرطه فقال ويتوسط بينهما اي بين العطف
 وبين متبوعه اي متبوع العطف احد الحروف العشرة وسباني بيان الحروف
 العشرة في قسم الحروف مثل قام زيد وعمر وقمر وقام مقصود بالنسبة مع متبوعه
 ويتوسط بينه وبين متبوعه الواو واذا عطف المظهر على الضمير المرفوع المتصل أكد
 بمنفصل اي بضمير منفصل نحو ضربت انا وزيد عطف على تاء الضمير بعد تأكيد
 بمنفصل وانما أكد بمنفصل لان الضمير المرفوع للتصل غير مستقل بنفسه اذ هو
 بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف مستقل بنفسه والمستقل اقوى وغير المستقل
 اضعف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع من التابع
 ومزية التابع على المتبوع وهو كبير فاكد بمنفصل لحدوث فيه جهة من الانفصال
 فيكون عطفه على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل
 وجه ولتقابل ان يقول هذا منقوض في البدل والتأكيد وعطف البيان حيث
 جاز ان يكون كلامها مستقلا ومتبوعاتها مضمرة مرفوعة متصلا كالتأكيد في المثال

المذكور في المتن والبدل في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا على قول من قال
 ان الذين ظلموا ابدل من الضمير البار في اسروا وعطف البيان في قولك زيد جاء
 ابو عبد الله عطف بيان للضمير المسكن في جاء في فيلزم مزية التابع على المتبوع
 وانحطاط المتبوع من التابع واجيب بان التأكيد وعطف البيان وان كانا مستقلين
 لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيتبعان الضمير
 المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف فانه
 مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما
 كالعطوف لكن متبوع غير مقصود بحيث انه في حكم التخيير فهو متبوع لفظا لا معنى فلا
 ضير في انحطاط هذا النوع من المتبوع عن التابع واستقلاله تابع مع جزئية بخلاف
 العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يسوغ انحطاطه عن التابع أو يقال لا ضير
 في استقلال التأكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانها لما كانا غير مقصودين
 بالنسبة كانا منخططين عن متبوعهما وانحطاطهما في عدم القصد بعراض
 استقلالهما وكذا لا ضير في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل لان متبوعه
 وان كان متبوعا لكنه منخط في حكم التخيير فتعارض هذه الجهة جهة المتبوعية
 فلا يستقيم انحطاطه بجزئيته مع استقلاله تابع وفي العطف التابع والمتبوع
 مقصودان أو يقال انما جاز تأكيد الجزء والبدل منه وعطف بيانه دون
 العطف عليه لتحقيق الفرق بين العطف عليه وبين تأكيد البدل منه ان التأكيد
 وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغايرين لمتبوعهما والبدل وان كان
 مقصودا لكنه غير مغاير لمتبوعه فيتأق انحطاطهما عن متبوعهما فلا ضير في
 استقلالهما مع جزئية متبوعاتهما بخلاف المعطوف فانه مقصود ومغاير للمتبوع
 فاستقيم استقلاله مع جزئية متبوعه وان قيل لما كان التأكيد غير مقصود ولا مغايرا
 للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تأكيد الضمير الرفوع المتصل بالعين والنفس بال تأكيد
 بمفصل اذ لا ضير في استقلاله مع جزئية متبوعه قيل انما لم يجز تأكيد الضمير
 الرفوع المتصل بالعين والنفس لبعده التأكيد بمفصل مع عدم القصد والمغايرة
 لخوف اللبس بالفاعل لانهما يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر
 جاء عينه فلو جعلنا تأكيد المتصل المستكن بغير التأكيد بمفصل لا للنبس
 التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب نفسه وبشر جاء هو عينه بخلاف كل و

اجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس وانما قال
على المرفوع المتصل احترازا اذا عطف على المنصوب المتصل او على المرفوع المنفصل
فانه يجوز مطلقا سواء اكد بمنفصل او لا نحو ضربتك ونريد ما جاء في الا انت
ونريد بخلاف المرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد الا ان
يقم فصل استثناء مفرغ اى اكد بمنفصل في جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل
بين المعطوف وبين المعطوف عليه فيجوز ترك اى ترك التاكيد بمنفصل مثل ضربت
اليوم ونريد فانه عطف على الضمير المتصل في ضربت وهو التاء بدون التاكيد
بالمنفصل لكان الفصل انما يجوز ترك التاكيد في صورة الفصل لطريقتان
حدوث فتور في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية
التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع
لمعارضته هذا الفتور واذا عطف على الضمير للجور ومعيد الخافض سواء كان الخافض
حرف جزاء مضافا نحو ضربت بك وبزيد وبمرتبة بعلامك وغلام زيد وانما وجب إعادة
الخافض لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة لان الضمير للجور وكما يجوز من الجار
لشدة اتصاله بالجار من حيث انه لا يفصل عن الجار اصلا فلو عطف عليه بدون
اعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل لم يؤكد بضمير المنفصل لئلا
يلزم العطف على جزء من كل وجه كما قلتم في العطف على المرفوع المتصل قيل تاكيد
الضمير للجور غير ظاهر لا احتياجا الى استعارة الضمير المرفوع للضمير للجور وان
يقال ضربت بك انت ونريد اذ لم يوجد الجور وضمير منفصل كما وجد للمرفوع
المتصل واما قراءة حمزة شأء لو لم يرد الا ارحام بالجر عطف على الضمير للجور
في قوله به فشاذ وقيل الواو في قوله ولا ارحام القسم دون العطف فان قيل فما تقول
بعد اعادة الخافض انقول الجار والجور وعطف على الجار والجور وما تقول الجور وعطف
على الجور وقيل الجور وعطف على الجور والعامل مكرر لكن اختلفوا في جزاء المعطوف
فقيل جره بالجار الاول والجار الثاني كالمعدوم معنى بدليل قولهم المال بيني وبينك
فان ضمير الخطاب لما عطف على ضمير المتكلم للجور وعيد الجار وهو بين وجعل كالعامة
معنى ليتحقق اضافتين الى المتعدد لما عرف انه لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جرد
المعطوف بالجار الثاني فانه ليس باقل من الجار الثاني والحرف الزائدة في نحوثة انهم
السلام وكفى بالله فانها لا تكفي مع زيادتها وهو الاصح والمعطوف في حركة

المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ولذلك ضعف الواجب المائة الحجاء وعيد ما هو
كما الضارب الرجل وزيد يكون باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل
يمتنع هذا دون ذلك والفرق بينهما ان الضمير في الاول شائد الى المائة وفي معرفة
باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواجب المائة بخلاف زيد
في الثاني حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فان قيل هذا الاصل في المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ينتقض في كثير من المواضع مثل لا رجل و
زيد ويا زيد وعبد الله حيث بني المعطوف عليه واخر المعطوف فلو كان المعطوف
في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمها اعرابا وبثاء ومثل يا زيد والحارث وحمود
يا علي المعطوف عليه للتجرد عن اللام ولم يصح دخولها على المعطوف لعدم تجرده عن
اللام ولو كان المعطوف في حكم للمعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث يلزم دخولها
في المعطوف باللام ومثل زيد شجاع وغلाम حيث يشتمل المعطوف عليه للضمير
وخلافه المعطوف ونحو ذلك قيل للمعطوف في حكم المعطوف عليه الا انه يختص
بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غير كبتاملا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله فان
البناء في اسم لا التي لتفي الجنس لتضمن معنى من الاستغراقية وذا يختص باسم لا
المشكوك فلا يتعدى الى ما عطف عليه وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كات
ادعوك وذا يختص بالمنادى المفرد المعرف فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف
اذ الاضافة تمنع البناء وكالتجرد عن اللام في نحو يا زيد والحارث فان التجرد عنها
لرفع اجتماع التي التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى عطف عليه كاشت
الضمير في زيد شجاع وغلाम ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر يقتضي كون
الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجود السبب وعدمه بان يوجد سبب
البناء او سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون
المعطوف فحينئذ لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان
المعطوف في حكم المعطوف عليه لوجب ان يمتنع نحو رب شاة وسخلة لا امتناع
دخول رب على الحارث قيل الاضافة في سخلتها في حكم الانفصال لعدم قصد التقييد
اي رب شاة وسخلة لها او محمول على بكارة الضمير على سبيل الشذوذ في مثل
زيد رجلا ونحوه رجلا وفيه نظر لان بكارة الضمير شاذ ليس بقياسي وما ثبت

بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره فكيف يصح قياسه على ربه رجلا ونعم رجلا ومن ثم
 اى ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع له مجزئ ما زيد
 بقائه ولا ذاهب عمر ولا الرفع اى رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمر وهو مبتدأ فيكون
 فيكون عطف جملة على جملة ولا يجوز النصب والجو بالعطف على معمولي عامل واحد
 اى يعطف ذاهب على قائما اوقامه وعطف عمر على زيد لا امتناع عمل لاني خبر صا
 المتقدم وقال بعض الشارحين بما لم يجز النصب والجو لانه لو نصب او جر
 عطفا على الخبر المنصوب او المجرور لزم في المعطوف عدم ماوجب في المعطوف عليه
 وهو الضمير العائد الى اسم ما يكون خبرا مشتملا عليه وفيه نظره لا يرجح ان
 يكون هذا بعض التركيب كما قلتم في زيد قام وعمر واكرمه على تقدير العطف على
 الصغرى وتامة ان يقال ولا ذاهب عمر وعنده او في داره فلا يلزم ما ذكرتم
 وجيب بان عدم جواز النصب والجو على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب واما
 على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازه واما جاز الذي يطير فيغضب
 زيد الذي باب جواب سوال وهو ان يقال ان قوله يطير في هذا الكلام صلة الذي
 وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب زيد فاجاب باننا
 جاز هذا الكلام لانها اى لان القاء في قوله فيغضب قاء السببية لا العاطفة
 كما قيل وفيه نظره لان قاء السببية عاطفة ايضا كقولك اطعمته فاشبعته سقيته
 فاروته فيكون فيغضب معطوفا على يطير وان كان المعطوف عليه سببا للمعطوف
 فكيف يصح ان يكونا عاطفة وقيل انها قاء السببية وكفى لها رابطا لانها توجب
 سببية الاول للثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظره لان القاء لم تعد من الروابط
 فكيف يكفي بها رابطا هنا والا ولى ان يقال انها قاء السببية وهي وان كانت للسببية في
 عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فتكفي بالربط في احدهما عن الربط
 في الاخرى نظير الرابط في الاول الذي الذي يطير فيغضب زيد الذي باب فالمعنى الذي
 يطير فيغضب زيد الذي باب والذي يغضب زيد يطير انه الذي باب ونظير الرابط
 في الثانية يقال الذي يطير الذي باب فيغضب زيد في زيد خبر الذي وفاعل يغضب
 الضمير المستكن فيرى فيغضب هو زيد واذا عطفت على معمولي عاملين مختلفين
 لم يجز في صورة ما يجوز في الدار وعمر وان الحجرة وان زيد في الدار وعمر وان الحجرة
 لان الواو حرف ضعيف فلا تقوم مقام عاملين مختلفين فتعمل عملها وان الواو

٢٥٤
 ٢٥٤

ما جاء هذا الكلام

ما جاء هذا الكلام

في ان زيد في الدار وعمر في الجحرة اذا قام مقامان ومقام في فقد وقع بين في وبين
 محروم فاصل اجبي اذ التقدير في عمر وان الجحرة وانما قال عاملين مختلفين
 احتراز اعم اذا عطف على عامل واحد فانه جائز انما فاقضوا ضرب زيد عمر ولو بشر
 خالدا لعدم المايخ المذكور فان قيل لا يعرف الاستعمال اذا والماضي جهة حسن
 لان استة الما يدل على وجود العطف على معولي عاملين مختلفين فكيف يترتب
 على وجود العطف عدم الجواز فالصواب ان يقال ولم يحز العطف على معولي
 عاملين مختلفين قيل في استعمال اذا والماضي ههنا اعتبار لطيف وهو الاشارة
 الى ان العطف على معولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه وان ادعى المحقق
 غلطة وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذا لك اني بهذه العبارة و
 لم يقل ولم يحز العطف خلافا للفرق فانه جوزه مطلقا قياسا على العطف على
 معولي عامل واحد الاستثنى مفرغ اي لم يحز في صورة ما الا في صورة تقديم
 الجور على الرفوع والمنصوب كما في نحو في الدار زيد والجحرة عمر وفانه جائز وهو
 مذهب الا علم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف فالجحرة
 عطف على الدار والعامل فيه في وعمر عطف على زيد والعامل فيه لا يتبدل والجور
 مقدم على الرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وانما حاز العطف في هذه الصورة
 لانه مسموع من العرب كما في قول الشاعر **شعر** كل امرئ تحسب ان امرئ
 ونا رتوقد بالليل نارا فان قوله ونا عطف على امرئ الجور والعامل فيه
 كل وقوله ونا عطف على امرئ المنصوب والعامل فيه تحسب ونجا في مثل وما
 كل سوداء ثمرة ولا بيضاء تنجمه فان قوله بيضاء عطف على سوداء الجور و
 العامل فيه كل وقوله تنجمه عطف على ثمرة والعامل فيه ما فاقصر الجواز على صورة
 السماع لان ما خالف القياس يقتصر على صور السماع ولم يسمم الا في صورة تعدد
 الجور وبه خلافا للسيبويه فانه منع مطلقا واليه ذهب البصريون المتقدمون و
 حمل الامثلة المذكورة على حذف المضاعف وابقاء المضاعف اليه على اعرابه والتقدير
 اكل نار توقد بالليل نارا ولا كل بيضاء شجرة هذا على نحو ما جاء في بعض النسخ **شعر**
 عرض الدنيا والضمير في الاخرة بالجور وعرض الاخرة لابقاء المضاعف اليه على اعرابه
 وان كان شاذ لكن حذف المضاعف في مثل هذا الموضع فيما اذا كان لفظ المضاعف
 المحذوف مذكورا سابقا مضاعفا الى شيء اخر قياسا على انما فرغ من العطف بالجور

شرح في بيان التأكيد فقال التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اى شأنه في النسبة اى
 نسبة الحكم الى المتبوع نحو جاءني زيد نفسه وعينه فان قولك جاءني زيد قبل ذكر
 نفسه موجبة نسبة الفعل الى نفس زيد ويجمل ان يكون نسبة الى غيره مجازا و
 هو متعلقه وهو غلام زيد ورسوله ومكتوبه فاذا قلت نفسه قررت نفس زيد
 في نسبة الفعل اليها والشمول اى شمول نسبة الفعل الى المتبوع نحو جاءني القوم
 كلهم فان قولك جاءني القوم قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة الى جميع
 القوم لكن يجمل ان يكون المراد اكثر القوم مجازا بطريق اطلاق اسم الكل على
 البعض فاذا قلت كلهم قررت امر القوم في الشمول والاحاطة وقوله في النسبة تميز عن
 نسبة في اضافة الامر الى المتبوع اى يقرر امر النسبة المتبوع او شموله او تميز عن الذات
 المذكورة التامة بالاضافة وهو الامر واحترز بقوله تابع عن غير التابع ويقول يقرر
 امر المتبوع من سائر التتابع سوى الصفة المؤكدة فانها تقرر امر المتبوع ايضا وذلك
 في عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير المؤكدة ظاهرة وكذا في البدل لانه
 متبوعه مخفي غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقوله ان البدل للتقرير معنا
 انه لتقرير ما صدق عليه البدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة
 المؤكدة فانها ايضا تقرر امر المتبوع نحو فتحة واحدة والواحد واسم البدل فلا يخرج
 بهذا القيد ويقول في النسبة والشمول عن الصفة المؤكدة لان تقريرها في المعنى
 الافرادى لا في النسبة والشمول هذا هو الفرق بين التأكيد وبين الصفة المؤكدة
 و الفرق المصنف بين ما بان تقرير الصفة المؤكدة بالتضمن وتقرير التأكيد بالمطابقة
 وفيه نظر لان اجمعون في قولك جاءني القوم كلهم اجمعون ايضا يقرر امر
 المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه يدل على الشمول والاجتماع وهذا
 يدل على الاجتماع فقط فينبغي ان لا يكون تأكيد على ان الصفة الكاشفة ايضا تقرر
 امر المتبوع بالمطابقة فينبغي ان يكون تأكيدا لفرق الصحيح هو ما ذكرنا او لا فان
 قيل قد ذهب الزجاج والمبرد الى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو محتمل
 فيمنع قولهم جاءني القوم اجمعون ان محييه كان محتملا فقد افاد هذا ما لم يفد
 الكلام الاول لان الكلام الاول لا يفيد الا الشمول فقط فكيف يكون تأكيد عند
 بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاءني القوم جميعا قيل كونه دالا على
 صفة الاجتماع لا ينافي كونه دالا على الشمول مقررا له وتقرير الشمول بكلهم

لاينا في تقايره باجمعون واتباعه لانه قد تقرر الشئ مراراً ولئن سلمنا انه يدل
 على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول اصلاً فنقول المراد تقرير امر المتبوع في
 نفس الشمول او صفة واحجوعون تقرره امره في صفة الشمول وهو الاجتماع فان قيل
 يخرج من هذا التعريف ان ان زيداً قائم لعدم التقرير في النسبة والشمول قيل
 هذا التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي فلا خير في خروج التاكيد
 الحرفي وفيه نظر لان قوله يجري في الالفاظ كلها يشير الى ان هذا التعريف
 لحس التاكيد سواء كان اممياً او فعلياً او حرفياً واجيب بان المراد تقرير
 امر المتبوع في نفس النسبة او صفتها وان المكرر لا مقرر صفة نسبة الجملة
 وهي كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية فالنسبة الاسمية هي التي يتكررها
 السامع والطلبية هي التي يطلبها السامع تكون متداخلة فيها ولا ابتدائية هي التي
 لا تكررها السامع ولا يطلبها بل هو خال الذهن عنها ويمكن ان يحجب التعريف
 لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي
 يرجع الى حس التاكيد دون التاكيد المحدود فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ
 كلها على دخول التاكيد الحرفي في المحدود فان قيل يصدر عن هذا الحد على نحو
 ما يريد وقد ذكر صاحب الفصل انه يدل قيل لو كان ذكر زيد الثاني بحيث
 يقرر امر زيد الاول في النسبة فلا شك انه تأكيد وان كان ذكر زيد الاول بحيث يكون
 توطئة لذكر غير ثم يرد المراد بقصده دون غيره فذكره ثانياً بهذا الطريق ولا خير
 في كون الشئ الواحد مقصوداً وغير مقصود لا اختلاف الزمان فافهم فان قيل
 ما لصاحب المفضل جعل يا زيداً زيداً وجعل رأيت زيدا تأكيداً
 قيل ان باب الاخبار يجوز فيه التسامع والتجوز فيجوز فيه التاكيد للايدان بانه
 لا تسامع فيه بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسامع فيه لان المنادي لا ينادي
 شخصاً الا بعد ان يتصور من ذلك الشخص امر اريد عو الى ندائه فلا يتسامع في ذلك
 لثلاثت غرضه كما فرغ من تعريف التاكيد شرع في تقسيمه فقال وهو لفظي و
 معنوي فان قيل لا يجوز ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرفت اللفظي
 بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو اللفظ المكرر لا التكرير قيل لفظ التاكيد يسعمل
 لعين معنى التابع المذكور وبمعنى التقرير فاراد لفظ التاكيد المذكور المعنى الاول
 وبالضمير المعنى الثاني وهو من باب صفة الاستخدام فعلى هذا يكون معنى قوله وهو

بالفاظ التقرير المعنوي ملتبس بحريكات مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى
 التاكيد المذكور ويحل قوله تكرير لفظ الاول على ما به تكرير اللفظ الاول ويحل قوله
 بالفاظ مخصوصة على حقيقة اى التاكيد المعنوي كائن بالفاظ مخصوصة فاعرف
 فاللفظي تكرير اللفظ الاول اى التقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول اى التاكيد اللفظي ما
 به تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد فان قيل ان اريد بالتاكيد تكرير اللفظ الاول
 بعينه يخرج منه ضربت انت وضربت انا وضربت اياك وجاءت ويايت وليث واسد
 اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلا منهما تأكيد لفظي وان اريد تكرير
 اللفظ الاول حقيقة او حكما بايقاع المراد لا يخرج ذلك لكن يدخل البصحب و
 الكهوت وابيعون لترادفها وهو تأكيد معنوي لا لفظي قيل المراد الاخير وترادف هذه
 الالفاظ ممنوع على ما سبقته ولما قيل ان يقول كما لا ترادف بين ابصع وابيع كذلك
 لا ترادف بين خبيت ونبئت لان نبيتا ما اخوذ من نبئت الشرى استخرجه فكوت
 ابصع وابيع تأكيد معنوي او كون خبيت ونبئت تأكيد لفظيا مشكلا اللهم الا ان يمنع
 كون نبيتا تأكيد بل يجعل نبيتا صفة اخرى لموصوف خبيتا فليتاما قيل ان
 الضمير المرفوع المنفصل في ضربت اياك بدل لا تاكيد بخلاف الضمير المنفصل
 نحو ضربت انت فانه تأكيد قالوا ان الضمير المتصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا بال
 مرفوع كضربت انت وضربت بك انت ولو قلت ضربت اياك وضربت بك اياك
 كان بدلا لا تاكيدا كذا في المفتاح قال صاحب الرضي وهو عيب لعدم الفرق بين
 الضميرين في المثالين والفرق بينهما ان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل
 في نبئت استيناف التعلق كذا في المستوفي شرح المفتاح ويجري التاكيد اللفظي
 في الالفاظ كلها او في الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات العقيدية
 وغيرها نحو جاءني زيد زيد وضرب ضرب زيد وان زيد قائم وهذا رجل
 ظريت رجلا ظريت وهذا غلام زيد غلام زيد وقد ترادف في التاكيد اللفظي حرف عطف
 نحو والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يخرجون
 بما آتوا ويحبون ان يجهلوا كما يفعلوا فلا تحسبنهم بمفارقة من العذاب فان قوله
 فلا تحسبنهم تأكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرأت الكتاب سورة سورة
 وجاء ربك والملك صفا صفا ونبئت له حسابة يا با وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس
 من باب التاكيد ولا من شئ من التوابع وجعله قايما غلط وانما هو تكرير المعنى

والثاني غير الأول ومعنى وأعراب الأول والثاني أعراباً لنا وإنما بلفظ واحد أي
 قرأت الكتاب مسوقاً أو جازماً بك والملك مصنفين وبنييت لرحسأه مبوباً و
 مفصلاً وجاء القوم مثلثين وإنما ظهر الأعراب في موضعين تحذف عن الترجيح بلا
 مرجح والمعنوي بالفاظ محصورة أي والتقرير المعنوي كل ملتبس بجزئيات معددة
 أو على حقيقة أي التأكيد المعنوي بالفاظ معددة وفي بعض النسخ وقع مخصوصة
 مكان محصورة وهي أي تلك الألفاظ المحصورة نفساً وعيناً وكلاهما معناه اثنتان وكلمة
 واجمع واكتع واسع وابضع بالصاعد المعلقة وقيل بالضاد العجمة كذا في الرضي ثم التثنية
 الأخيرة مؤكداً لا يجمع وقيل لا يصح لها مفردة كحسن بمس فان قوله ليس لا معنى لها
 مفردة بل يضم إلى حسن لتزيين الكلام لفظاً والتقوية معنى وقبل اكتع من حركه كشيخ
 أي تام وابضع من بصيع العروق أي سأل وابتم من البتم بفتحين وهو طول العنق
 مع شدة مقرر والجامع بينهما الوكادة والظهور فالأولان أي النفس والعين
 يعبران أي يقعان على الواحد والثنى والجمع والمذكر والمؤنث أي يكونان كليهما كل واحد
 منهما ملتبسين باختلاف صيغتهما وضميرها بحسب المؤكد نحو قولك في المذكر
 الواحد جاء زيد نفسه وفي المؤنث الواحد جاءتني المرأة نفسها وفي تثنية المذكر
 والمؤنث جاء في الزيدان والمرئتان أنفسهما وإنما قيل في التثنية بصيغة الجمع للاحاقما
 بالجمع لكونها أقل للجمع وبعض العرب يقول في التثنية نفساهما وعيناهما وأكاد الأول
 وفي جمع المذكر العاقل جاء في الزيدون أنفسهم وفي جمع المؤنث وفي غير العاقل من المذكر
 جاءتني النساء والأفراش أنفسهن والثاني أي كلاهما المسمى بالنفس والعين أولين
 سمي الثالث ثانياً فقال والثاني للثنى تقول في المذكر المشى نحو جاء في الرجلان كلاهما
 المؤنث المشى جاءتني المرأتان كلاهما والباقي بعد التثنية المذكورة وهو الكل واجمع
 إلى ابضع لغير الثنى مما هو جمع حقيقة نحو جاء في القوم كلهم اجمعون أو حكماً إذا كان
 مفرداً إذ الجزاء يصح افتراءها خساً أو حكماً نحو قرأت الكتاب كله واشترت العبد كله
 باختلاف الضمير دون الصيغة في الكل تقول قرأت الكتاب كله وقرأت القصيدة كلها
 واشترت العبيد كلهم وتزوجت النساء كلهن وباختلاف الصيغ دون الضمير
 في الكلمات البواتي تقول في المذكر الواحد اجمع واكتع وابتم وابضع وفي المؤنث
 الواحد والجمع بتأويل الجماعة جمعاء كتمام تتماماً بصعاء وفي جمع المذكر اجمعون
 اكتعون ابتعون ابضعون وفي جمع المؤنث اجمعن وكنعن وبتعن وبضع وأجاز الألف

الاجتماع وجمعاوات وهو غير مسموع ولا يؤكّد بكل واجمع الاشياء و اجزاء مفردا
كان او جمعا فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فيتناول الافراد ولا اجزاء اي ذوا امور
متعددة يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء حسبها نحو الرجال والقوم او حكما نحو العبد
فانه يصح افتراق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع ولا يفترق
اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالجميع والذات فاجزائه كومت القوم كلهم تأكيد
القوم هذا نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم يصح افتراق اجزائه اي افراده
في الحس وهو زيد وعمر وبكر وغيرهم واشترت العبد كله تأكيد العبد هذا نظير
ذي اجزاء يصح حكما لان العبد يصح افتراق اجزائه في حكم الشراء لانه يجوز شراء نصفه
او ثلثه او ربعه بخلاف جاء في زيد كله فانه لا يصح لعدم صحته افتراق اجزائه زيد
حسا وهو ظاهر ولا حكما في حكم الشيء لانه لا يمكن شئ زيد نصفه او ثلثه او ربعه
انما اشترط ذلك لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا في ذي اجزاء يصح افتراقها
حسا او حكما وهما تارة لان من فاعل يصح او مفعولان مطلقان كضربته سوطا
اي يصح افتراقها حسا او حكما او خبر كان المحذوف اي سواء كان افتراقها حسيا
او حكما او حالان بحيث مضاف اي يصح افتراقها احسا او حكما وغير ذلك واذا
أكد الضمير المرفوع المتصل اي واذا اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان
مستكنا او بارعا بالنفس والعين أكد او لا بمنفصل اي بضمير منفصل بشرط
بالنفس والعين بخلاف كل واجمع وانواته مثل ضربت انت نفسك تأكيد لتمام
الضمير بعد تأكده بمنفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما أكد بمنفصل لما تضمن
قبل ان النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عنده
فلو جعلنا تأكيد المتصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل لزم التباس التأكيد
بالفاعل في مثل زيد ضرب نفسه وبشر جاء عنده فلما لزم في هذه الصورة اي فيها
أكد الضمير المتصل المستكن بهما التزموا فيما لا يلزم ذلك ايضا اي فيها اذا أكد
المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضرباها انفسهما وضربواهم
انفسهم طردا للباب بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى
التأكيد لعدم اللبس واكتفى وانواته اي اخواته اي مثلام ونظيره وهما ايتع وايصح
اتباع لا يجمع التبع الا فلا يقدم عليه القاء للتبعية اي فلا يقدم اكتبه واتباع في
ايصح على اجمع تكونها اتباعا لم يقدم اكتبه على الخيرة في القصص ثم ايتع على ايصح

عند الزمخشري وتبعه المصنف فيقال جاء في القوم كلهم اجمعون اکتعوا بعتون
 اصعون وعند البغدادی والجزمی يقدم ابصع على البع وقال ابن كيسان
 استدأ بآيتين شئت بعد اجمع وذكر هادوس ضعيف اي ذكر اکتع وابتع وابتع
 دون اجمع ضعيف للزوم ذكر التواضع بدون ذكر الاصل تماماً فرغ عن التاكيد شرح
 في بيان البديل فقال البديل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع وانه اى دون المتبوع
 وهو طرف او حال اى متجا وزاعن المتبوع احترز بقوله تابع مقصود بما نسب
 الى المتبوع عن سائر التواضع سوى العطف بالحرف وبقوله دون عن العطف بالحرف
 فان قيل يصدق هذا الحد على المعطوف بل لانه تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع
 وانه قيل معناه تابع مقصود بما نسب الى المتبوع وانه ابتدأ ويقام فلا يصدق
 الحد عليه لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف
 فكلاهما مقصودان بهذه الطريق نزلنا فرغ عن تعريف البديل شرع في تقسيمه فقال
 وهو اى البديل اربعة انواع احدها بديل الكل من الكل وثانيها بديل البعض من
 الكل وثالثها بديل الاشتمال ورابعها بديل الغلط الاضافة في بديل الكل والاعتر
 بمعنى من اى بديل هو كل المبدال منه وبديل هو بعض المبدال منه وفي بديل
 الاشتمال بمعنى اللام اى بديل يختص غالباً باشتمال البديل على المبدال منه نحو
 سلب زيد ثوباً واشتمال المبدال منه على البديل نحو كذا ثوبك عن الشهر
 الحرام قتال فينبه قل يقال في الآية وفي بديل الغلط اضافة المسبب الى السبب
 لان الغلط مسبب لذكر البديل اى بديل ذكر لاجل الغلط كذا قيل وفيما اختلاف
 كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها اضافة
 المسبب الى السبب وبعضها الى غيرهم وفيه نظر لان المضاف ههنا واحداً المضاف
 اليه مختلف كالاضافة في غلام زيد وعمه وبكر وخالد وكالاضافة في خاتم
 ذهب وقضبة وصرصا وحديد فيكون الاضافة ههنا واحدة كالاضافة في
 الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة كيف تكون بمعنى الحروف المختلفة لا ان يقال
 المضاف مقدار في كل مضاف اليه باعتبار العطف والمقدار كالمفوظ فيكون
 الاضافة متعددة تقديراً وحكماً فالظاهر ان الاضافة في الجميع مطردة بمعنى
 اللام ليكن بادنى ملا يستراى بديل يختص بان ينصب الى الكل وإلى البعض
 الى الاشتمال وإلى الغلط فاعرفت في النوع الاول مدلوله اى بديل الكل ودلوله

الاول اى مدلول المبدل منه نحو جاءني زيد ابوك او اخوك فأت قيل ان قولك
 اخوك يدل على اخوة المخاطبة ولا يدل عليها زيد فكيف يكون مدلول اخيك عين
 مدلول زيد ولأن مدلوله لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيداً لا بداً لا قيل مراده
 انهما متحدان فيما صدق عليهما اى يطلقان على ذات واحدة والنوع الثاني اى مدلول البعض
 جزءه اى جزء مدلول الاول اى جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيداً باسمه والنوع
 الثالث اى بدل الاشتراك بينه اى بين المبدل وبين الاول اى بين المبدل منه
 ملازمة اى تعلق بغيرهما اى بغير الكلية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه واعجبني
 زيد علمه ولتقابل ان يقول في اطلاق قوله ملازمة بغيرهما يدخل بعض افراد
 الغلط نحو ضربت زيداً غلامه او حماره لوجود الملازمة بين المبدل منه والمبدل
 بغير الكلية والجزئية فالاول ان يقال المراد بالملازمة بين المبدل والمبدل منه
 بحيث توجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل اجمالاً فيبقى النفس عند
 ذكر المبدل منه منتظرة لبيان ذكر البدل نحو اعجبني زيد علمه بحيث يعلم ابتداءً
 ان يكون زيد معجباً باعتبار صفاته كالعلم والوجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار
 ذاته فخص من نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالاً وكذا في
 سلب زيد ثوبه بخلاف نحو ضربت زيداً حماره او ضربت زيداً غلامه لان نسبة
 الضرب الى زيد تامة اى غير محتملة لا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من
 باب بدل الغلط فافهم والنوع الرابع اى بدل الغلط ان تقصد اليه بكسر
 الصاد من باب ضرب يضرب اى ان تقصد الى البدل بعد ان غلطت اى بعد
 غلطك بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه نحو اعجبني زيد حماره او غلامه انما
 قال بعد ان غلطت بغيره ولم يقل بعد ان غلطت بالمبدل منه ولا بالمشروع لان
 المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلاً منه ولا متبوعاً بل بحيثية كونه
 غلطاً فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه ولتقابل ان يقول لا يستقيم
 حل القصص اليه من بدل الغلط لان بدل الغلط ليس عبارة عن القصد اليه
 بعد غلطات بغيره واجيب بان في العبارة تسامحاً والمعنى والرابع يحصل بان تقصد
 اليه اذ خلفت حروف الجر من ان وان كثيراً متتابعاً ويكون ان اى يكون البدل والمبدل
 من في الانواع المذكورة اربعة انواع معرفتين نحو ضربت زيداً اخوك ومكرتين
 نحو جاء من اجل غلامك ومختلفتين نحو بالناسية ناصية كاذبة وجاء من اجل غلامك

زيد فهذه اربعة اقسام والمبدل ايضا على ما ذكرنا لربعة اقسام قصير هذا ولاقسام
 الاربعة يضرب تلك الاقسام الاربعة فيها ستة عشر قسما واذ كانت البدل تنكرة
 بالنصب على انه خير كان اى واذا كان البدل تنكرة مبدلة من معرفة وفي بعض النسخ
 هو مرفوع على انه فاعل كانت تامة اى واذا وجد تنكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى
 تلك التنكرة واجب كما قال البعض وظاهر لفظ الكتاب يشير الى هذا وحسن كما
 قال البعض واليه ذهب الزمخشري مثل قوله تعالى بِالنَّاصِيَةِ كَاذِبَةٍ كاذبة فان
 قوله ناصية تنكرة ابدلت من المعرفة وهي الناصية فوصفت بصفة كاذبة وذلك لان
 البدل هو المقصود بالنسبة فلولم تنعت تلك التنكرة لكان المقصود منخطا عن غير
 المقصود من كلوجه فاقى بالنعت ليتخصص التنكرة وتقرّب من المعرفة لان التنكرة
 بعد المعرفة ابهام بعد البيان من كلوجه فاقى بالنعت ليتخصص بالتنكرة وبمثل الابهام
 وليشيد البدل بواسطة النعت ما لم يفد المبدل منها العرب فلا يكون المقصود
 انقص من غير المقصود فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قُلْ مَوْلَاهُ أَحَدٌ فان قوله
 احد بدل من الله في بعض الوجوه ولم يوصف بشيء وبقوله تعالى خَيْرٌ تَزِيلُ اليك كتاب
 من السما العزّيز العليم الى قوله شَدِيدُ الْعِقَابِ فان قوله شديد العقاب بدل من
 الله وهو تنكرة لان الاضافه ظرفية ولم يوصف بشيء ونحو قوله مررت بزيد ضارب
 ابوه فان ضارب بدل من زيد وهو تنكرة واجيب بان كل من ذلك بدل على التسامح
 وبالحقيقة حوصفة البدل والتقدير قل هو الله والى احد والمشد يد العقاب مررت
 بزيد رجل ضارب ابوه ويمكن ان يحمل الاول على تقدير مصفة من نحو احد عظيم او احد
 لا شريك له او غير ذلك ويمكن ان يجعل قوله بِالنَّاصِيَةِ قوله احد وقوله لَهُ الْبَصَرُ
 اعتراض ويمكن ان يحمل ذلك على قوله يُنِى عَلَى الْقَارِى فانه يجوز ترك الوصف اذا
 استفيد بالبدل ما لم يستفد بالمبدل منه نحو مررت بالانسان رجل وفوقه
 المقدر من طوى اسماء اللواذى بل بمعنى المكرة فتدريسه لانه قدس مرتين وان لم يكن
 كذلك لا يجوز ترك الوصف عند وايضا نحو مررت بزيد رجل ثم النعت انما يجيب
 اذا ابدلت التنكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غير من لا بدل فانه لا يجيب النعت
 نحو مررت بزيد حملا ونحوه ويكونان اى البدل والمبدل منه في الاقسام الاربعة
 ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمّن من نحو الزيد ون لقيتهم ايامهم ومثل ذلك نحو
 بنحو ضربك اياك وفيه نظر لا لا لايضا ان اياك بدل بل هو تأكيد لصدق حد

التأكيد عليه مثل انت في ضريت انت واجيب يا ناقد بيتا من قبل ان الضمير
 المتصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا بمنفصل مرفوع فاذا قلت ضريتك اياك
 كان بدلا لا تأكيد لان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل في نية استئناف
 التعليل وقيل ان الثاني ان ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة كان بدلا وان ذكر
 بحيث يكون مقصودا الامر الاول في النسبة يكون تأكيد والحديثات معتبرة في الحدوث
 ومختلفين نحو اخوك ضريت زيدا واخوك ضريت زيدا اياه باعادة الضمير اليه
 الاخ الذي هو زيد ومثل الشارحون بنحو ضريت زيدا اياه وفيه نظر لا يصدق
 عليه حد التأكيد واجيب بما مر من الوجهين في ضريتك اياك وهذا اربعة اقسام
 فيصير الاقسام بضرب هذه الاربعة في تلك الاربعة ستة عشر قسما ولا يبدل
 اسم ظاهر من مضمير بدل الكل فلا يقال ولي المسكين ولا بك زيدا الا من الغائب
 مستثنى من قوله مضمير اي لا يبدل الظاهر من مضمير اي مضمير كان بدل الكل الا من
 الضمير الغائب فانه يبدل الظاهر منه بدل الكل نحو ضريت زيدا وآمنتم ببدل
 ظاهر من مضمير متكلم ومخاطب لا يصير المقصود انقص ذلك لمر من غير المقصود مع
 الاتحاد ما صدق عليه يكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب فان
 فيها ما كالاظهار وبخلاف غير بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد فيما صدق عليه
 وافادة البدل ما لم يقده المبدل منه فيجوز بنحو ضريتني راسي في بدل البعض موجبة
 على في بدل الاشتمال واتيتني غلامي في بدل الغلط وقال مالك الضمير الواجب الاستئناس
 في الفعل وتفعّل وافعل لا تبدل عنه بدل ما سواه كان بدل الكل او غيره استقباحا
 لا بدال الظاهر عما لا يقع ضميرا بارز او لا ظاهرا فقط ثم لما فرغ عن البدل شرع في عطف
 البيان فقال عطف البيان تابع غير صفة يوضعه متبوعه احترز بقوله غير صفة عن
 الصفة وبقوله يوضعه متبوعه عن البدل وعطف النسق والتأكيد فاذا قيل جاءني
 زيد ابو عبد الله فقوله ابو عبد الله ان ذكر بحيث انه يكون مقصودا بالنسبة يكون
 بدلا وان ذكر بحيث انه يوضعه متبوعه يكون عطف بيان مثل قول اعرابي حيث اتى
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال ان اهلي بعيد واني على ناقرة دبراء عجقاء نعباء
 فقال عمر رضي الله عنه ما من نقب ولا دبر فاطلق الاعرابي الى اهله فقال اقسم يا لله
 ابو حفص عمر ما ان بهما من نقب ولا دبر اغفل اللهم ان كان فجرة فقوله عمر
 عطف بيان لقوله ابو حفص وهو كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه

والجواب ان

فان

وقصله من البدل صفة الفصل اى فرق عطفت البيان الكائن من البدل لفظا
 انما قيد بـ لان الفرق بينهما معنى مطرد وذلك بما عرفت في الحد من ان البدل
 مقصود بالنسبة وذكر البدل منه للتوطئة وعطفت البيان غير مقصود بها وانما
 المقصود بها المتبوع وذكره لايضاح البدل المتبوع في مثل قول المراد انما البدل التارك
 البكري بشره عليه الطير ترقبه وقوعه اى فوق الطير في الهواء فينظر موته فان قوله
 بتر عطفت بيان للبكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل مقصود في حكم تكرير
 العامل فيكون المعنى التارك بشره فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد والمراد بقوله
 في مثل كل ما كان عطفت بيان من المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة
 باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك البكري بشره وكما يظهر الفرق في هذه الصورة
 يظهر في البناء ايضا نحو با غلام زيد ان جعل زيد بدلا لا يجوز فيه الا الصم لان البدل
 في حكم المستقل مطلقا وان جعل عطفت البيان يجوز فيه الرفع والصب على ما عرفت
 البناء ايضا قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زيدا
 بني فاطمة وكان اسمها عائشة فان اراد عطفت البيان صح النكاح فان الغلط وقع فيما
 هو ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما مقصود
 بالنسبة نعم لما فرغ من المعربات شرع في المبنيات فقال المبني ما ناسب منه الاصل
 اى ما ناسب المبني في اصل وضعه وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وهو المشهور
 وقيل الجملة ايضا وذلك لان المراد بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه
 لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب
 لانها بذاتها لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها قلنا كذلك لكنها تكسب اعراب
 المفرد لقيامها مقام المفرد فخرجت عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبني
 الاصل كالحرف والماضي والامر بغير اللام لا يكون لها اعراب لالفاظ ولا تقديرا ولا جملة
 فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم تخرج عن شبهها بمبني الاصل بل هي مبنية
 قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقضت مناسبتها بالاضافة اليها وجوبا وجوب
 البناء كاذوا واذا وحيث وجواز جواز البناء كالיום والليلة والحين والوقت والمراد
 بالمناسبة المناسبة المعتبرة اى ما ناسب اليه في اصل وضعه مناسبة معتبرة وفي
 هذا القيد احتراز عن المناسبات التي لم تعتبر لضعف او معارض كمناسبة غير
 المنصوت فعل الماضي في القريعتين ومناسبة اى الحروف مع لزوم الاضام المانعة

للبناء وقد ذكرنا بنايتها في تعريف الحرب على الاستقصاء والمراد بالمناسبة اعم من
 ان يكون بوجه قريب اي بلا واسطة نحو نزال او بعيد اي بواسطة نحو فساق وانما
 اثر المناسبة على مشابهة لبنائها ما تضمنه معنى مبني الاصل كاتين وما قام مقامه كضد
 غير ذلك ثم قلنا المناسبة ليست اوجه على ما سبق ذكره في حد العرب فان قيل مبني
 الاصل نوع من الانواع المبني واخذ النوع في تعريف الجنس بوجوب الدور قيل هذا
 تعريف المبني من الالهام لا تعريف مطلق المبني فلا دور او ما وقع حال كونه غير مركب
 تركيباً اسنادياً فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب الاسنادي مبني فيكون السكون في
 غلام زيد سكون بناء وقيل معناه اي غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا قبل
 التركيب الاسنادي معرب لا مركب مع عامله هو المضاف او حرف الاضافة المقدم
 ويسكونه سكون وقت لا سكون بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف الحرب نحو اب
 ونحو التجديد نحو زيد عمر وكذا الخ والحق الاضواء التي لا تركيب فيها وكلمة وانفتحت
 الخلودون الشك فلا ينافي التعريف فان قيل في اي حد يدخل نحو غاف في قولهم
 غاف صوت الغراب وليس فيه مناسبة مبني الاصل ولا عدم التركيب قيل هو داخل
 في الحد الثاني والمراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكماً وهو غير مركب حكماً
 بناء على قصد المشاكلة المسمى الواقع غير المركب حقيقة وحكمه اي حكم المبني ان
 لا يختلف افعاله اي هيئته افعالاً لا اختلاف العوامل فان قيل حكم الشيء هو الاثر الفاعل
 بابك الشيء وعدم اختلاف افعاله مبني الاصل لا اثر المبني قبل ادراك الحكم
 الخاصية اي خاصة عدم اختلاف هيئته افعاله اختلاف العوامل فان قيل قوله لا اختلاف
 العوامل لا يتناول ان يتعلق بمعنى النفي وهو عدم الاختلاف والفعل النفي وهو
 لا يختلف لا يستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل ليس بعلة لعدم
 اختلاف افعاله واما الثاني فلان النفي اذا دخل على فعل فيه قيد بوجه ما توجه النفي
 الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل مثبتاً فلو بقي اصل الفعل ههنا مثبتاً لفسد المعنى
 حيث يلزم منه ثبوت اختلاف افعاله مبني عند عدم اختلاف العوامل قيل يمكن ان
 يتعلق بالفعل النفي والفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جائز الثبوت لا
 واجب الثبوت وثبوت اختلاف افعاله مبني عند عدم العامل في المبني جائز الثبوت
 نحو من الرجل ومن زيد ويمكن ان يكون اللام بمعنى الوقت اي وقت اختلاف العوامل
 فيصير ان يتعلق بمعنى النفي ايضاً فلا يرد توجه النفي الى القيد والقبالة اي لقاد البناء

والرجل المحضر في الذنوب ولم يصرح بقصد تفخيم ذلك الرجل بذكره فيه، والاولا
 مستتر انا في انكنا الضمير في رتبة جلا وللقابل ان يقولوا اذكر لتر من وجه عدم
 التصريح لا يطردي في باب التنازع نحو اكرمني وضربت زيداً على مدح حسب
 المصيرين لعدم قصد التفخيم والتعظيم فالاول ان يقال لم يصرح بقصد الايهام
 تفخيماً او التحزر عن لزوم التكرار فلو اخرج عن تعريف الضمير شريح وتقسيمه فتعال
 وهو اي الضمير قسمان متصل ومنفصل والمنفصل المستقل بنفسه في التناظر اي
 الذي يقع التناظر به منفردا في الاصطلاح م اي مكان
 كالجزء لما قبله وبكيفية حروفه وانما قيدنا بقولنا في الاصطلاح اذ ضم التناظر للضمير
 المتصل البارز منفصلاً ايضاً وانما قال في التناظر احتراز عن الدلالة على المعنى فان
 المنفصل والمتصل كلاهما مستقلان بنفسه في الدلالة على المعنى لاتهما اسمان كاسم
 ما يكون مستقلاً بنفسه في الدلالة على المعنى ولم يذكر هذا التقيد في بعض النسخ وهو
 اي الضمير باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلاثة مرفوع ومنصوب ومجرور فالاولان
 اي المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل لا يجوز ان يكون قول متصل ومنفصل
 خبر القول فالاولان لان الخبر اذا كان مستقياً يجب ان يكون مطابقاً للمبتدأ او لا مطاب
 قهما فعمل على ان خبر مبتدأ محذوف اي فالاولان كل واحد منهما متصل ومنفصل و
 الجملة خبر المبتدأ الاول او بدل من الخبر المحذوف اي فالاولان كل واحد منهما متصيان
 متصل ومنفصل او على تقدير الخبر الجاد اي ضمير متصل وضمير منفصل ولا يلزم
 المطابقة والثالث اي المجرور متصل فقط اذ لا يسوغ المنفصل الاعتذار المتصل و
 ذلك اما بتقدير الضمير على عامله او بالفصل بين الضمير وعامله او محذوف عامله وكل
 ذلك مستنع ههنا اما الاول فلانه يلزم تقدير المجرور على الجار والمجرور واما الثالث
 فلانه يلزم حذف الجار وابقاء المجرور وكل ذلك مستنع فان قيل الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه بالظرف في الشعر في الظاهر جائز كقولهم انا في الحرب من لا اخالكم
 فلم لا يجوز ذلك في الضمير جرياً على سائر الاطراد قيل الفصل بينهما وان جاز بالظرف
 في الشعر لكنه مستنع عند ازيد اوجه اخرى بواسطة اتصال الضمير بذلك اي الضمير
 خمسة انواع المرفوع المتصل والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب
 المنفصل والمجرور المتصل الاول اي مثال النوع الاول من الانواع الخمسة وهو
 المرفوع المتصل ضمير ضرت على صيغة الماضي العرو وضررت على صيغة المجرور

والتصريح غير المستقل بنفسه في التناظر بربا الذي لا يصح التناظر به منفردا في الاصطلاح
 ما ما يتناول اذ لم يلزم الفصل بين الم

وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات ولا لعب والواو في الزيدان
او ضاربون حرفان زيد تا علامته للثنى والجمع كاللاعب والواو في الزيدان الزيدان
وليسا ضميرين بدليل اختلافهما بالعامل نحو جاء في الضاربان والضاربون واليت
الضاربين والضاربين وميرت بالضاربين والضاربين ولا يسوغ المنفصل الى
لا يجوز اتيان الضمير المنفصل الا لتعذر المتصل فتستثنى مفرغ واللام بمعنى
الوقت اي لا يسوغ المنفصل في جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على
حقيقتها اي لا يسوغ المنفصل لاجل شيء الا لاجل تعذر المتصل وذلك لان فهم
الضمير للاختصار لانها كنيات والاصل في الكلام الصريح والكنية خلا للاصل
فالعدول عنها لا يكون الا للاختصار والمتصل اخصر من المنفصل لكونه اقل حروفا
من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يسوغ المنفصل اذ لا يسوغ العدول عن الاصل
الا عند تعذره فلا يقال ضرب انت ولا ضربت اياك لعدم تعذر المتصل وذلك
بالقديم اي تعذر المتصل كائن بسبب تعذر الضمير على عامل نحو اياك ضربت
لان اذ تقدم على عامل لا يمكن ان يتصل بالاول اذ الاتصال انما يكون باخر العامل
اذ المتصل كالجزم منه او بالفصل بين الضمير وعامل لغرض لا يحصل الاثر اذ
لو حصل لغيره لم يتحقق تعذر الاتصال نحو ما ضربك الا انا وانما تعذر المتصل
بالفصل اذ الفصل تنافي الاتصال وبترك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل
الا به او بالحدوث اي يحدث عامله لانه لما حدث عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل
به نحو اياك والشراو يكون العامل معنويا اي يكون عامل الضمير معنويا وهو لا يتصل
نحو انا زيد او يكون عامل حرقا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لفوت ما يتصل به اذ
الضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا
او مجرورا ساجاز اتصاله بالحرف نحو اني وانك ولي ذلك ثم قوله والضمير مبتدأ و
قوله مرفوع خبره والجملة حال ولا يحتاج الى ضمير لان الجملة في مثل هذا المواضع اجريت
مجري الظروف كما في قولك لفتيتك والجميش قادم اي وقت قدوم الجميش او بكونه اية
يكون الضمير مسند اليه اي الى ذلك الضمير صفة اي اسم فاعل واسم مفعول او صفة
مشبهة جرت تلك الصفة على غير من هي له اي على غير الذي تلك الصفة كافتة له نحو
هند زيد ضاربة هي هند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربه خبر المبتدأ الثاني
وهي فاعل ضاربه فهي ضمير اسندت اليه ضاربه وهي صفة جرت على غير من

هي لموافاتها جرت على زيد حيث وقعت خبر الـ وهي صفة لزيد
 حيث قام الضرب بها فبرز الضمير وانما وجب ابراز الضمير حيث نشد للحصول اللبس في بعض
 الصور بخون زيد عمر وضار به هو حيث لا يعلم ان الفاعل زيد والمضرب عمر واوعى على
 ابراز الضمير ليدل على انفصال الذي هو بخلاف الأصل على عود الـ الى البعيد الذي هو
 بخلاف الأصل ولما حصل اللبس في هذه الصورة وجب ابراز الضمير وحل صورة
 عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طرد الباب كما في هذا زيد ضار به هي فانه
 يعلم ان الضار به هذا والمضرب زيد وهذا عند البصريين واما الكوفية فلا يلزم ابراز
 في صورة عدم اللبس قياسا على الفعل فان قيل ما الفرق بين الصفة التي جرت على غير من
 هي لم وبين الفعل الذي جرم على غير من هو لم حيث وجب ابراز الضمير في الصفة مطلقا
 عند البصريين وحل صورة عدم اللبس على صورة اللبس وفي الفعل اقتصر ابراز الـ على
 صورة اللبس بخون زيد عمر ويضربه هو بخلاف هذا زيد تضربه حيث لا يجب تضربه
 هي لعدم اللبس ولم يحل فيه صورة عدم اللبس على صورة اللبس طرد الباب قياسا
 حل صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الصفات دون الافعال تخصيصا للفرق
 بينها وبين الافعال في تحمل البناء ولم يعكس لان الفعل اول بالتحقيق وذلك
 باستتار الضمير فيه ثم الحكم لا يختلف في المسئلة بين الصفة الجارية على غير من هي لم وبين
 الصفة الجارية على غير ما هي لم لكنه ذكر الأصل وهي من المتحقق بالعقل لا نقلا فرفع عن
 بيان مواضع تعذر الاتصال شرع في بيان امثلتها على الترتيب فقال مثل ما ياك جرت
 مثال التقدم على عامله وما ضرب له الا انا مثال الفصل لغرض وإياك والشر مثالا
 حذف العامل اذا صلح اتق نفسك والشر اى اتق نفسك ان تتعرض للشر واتق الشر
 ان يهلكك على ما سبق بيان في التحذير وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت
 قائما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع وهذا زيد ضار به هي مثال الضمير الذي
 اسندت اليه صفة جرت على غير من هي لم فانه اسندت اليه الضار به الجارية على
 زيد حيث وقعت خبر الـ وهي صفة لزيد حيث قام الضرب بها واما الاختار بالتمثيل
 صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لو عكس نثر الضمير بالبارز
 في المثال فاعل لا تأكيد والا لكان داخل في صورة الفصل لغرض وقيل هو تأكيد الضمير
 المستكن في ضار به لكنه تأكيد لا اتم لا فاعل يدل على المزيد من العزوف الضار به هو
 نحن حيث جمع الضار بهون فلو كان نحن فاحالا لضعفت جمعا لانه كالفعل والفعل

اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعفت قام رجل قاعدون علما انه على ما عرفت
 من قبل ومنه وي عن الزنجشري الزيدون العيون ضللتهم نحن بافراد الصفة وعلى هذا
 يكون الضمير البارز فاعلا كما قيل واذا اجتمع ضميرتان وليس احدهما مرفوعا ^{والاول} والآخر
 اى والحال انه ليس احد الضميرين ضمير مرفوعا فان كان احدهما اى احد الضميرين
 اعرف من الآخر وقد متراى قد مت الا عرفت فلك الخيار في الثاني اى في الاتصال
 الضمير الثاني وانفصاله نحو الدرهم اعطيتك واعطيتك اياه وضربك وضربك يالك
 اجتمع في المثالين ضميرتان كلاهما غير مرفوع لضميهما في اعطيتك وخبر الاول ونصب
 الثاني في ضربك واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتك وباء التثنية في ضربك
 وقد م الا عرفت فيهما فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال وانما اورد مثالين
 ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والآخر
 مجرورا فان قيل قد سبق ان لا يسوغ المنفصل الا بالتعذر المتصل فهنا لا يخلو
 اما ان تعذر الاتصال اولا اذا احدهما النقيضين واقعة لا محالة فان تعذر وجب ان
 يتعين الاتصال فما وجد الخيار قيل تعارض فيه جهة التعذر وعدمه اما جهة
 التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة لفظا بين الضميرين وعامله وقد عرفت ان
 الفصل يتا في الاتصال واما جهة عدم التعذر فباعتبار عدم الفصل حكما لما
 ان تلك الفضلة ضمير متصل والفصل بما هو متصل غير محتمل فيكون هذا الفصل
 كلا فصل فلما تعذر فيه جهةان جوهري الوجهان توفيقا بين الوجهتين وانما قال وليس
 احدهما مرفوعا احترازا عما اذا كان احد الضميرين مرفوعا فهو اكرمك لا خير عند
 وجب الاتصال اذ الضمير المرفوع كالجزم من الفعل فكان له يتحقق الفصل اصلا
 اللفظا ولا حكما فيجب الاتصال وانما قال فان كان احدهما اعرف احترازا عما اذا
 تساويا نحو اعطاه اياه واعطيت اياه حيث يجب الاتصال في الاصح للتجزئة عن
 تقدم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح وليكون الاول راجحا على الثاني الاتصال
 ولا يستنكف الثاني عن الحق بمثل من كل وجه وفيه نظر لان المفعول الاول في باب
 اعطيت راجح على الثاني معنى لان في الاول معنى الفاعلية وفي الثاني معنى المفعولية
 فهو يستحق التقديم نظر الى الترجيح المعنوي فلا يلزم تعديم احد المتساويين على
 الآخر من غير ترجيح ولا يستنكف الثاني عن الحق بمثل من كل وجه ولا يحتاج الى
 ترجيح بالاتصال وانما قال وقد متراى احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخر نحو اعطيت

يتعين الاتصال وان لم يتعذر وجب ان

تعار

اياك حيث يلزم انفصاله لانه لو قيل اعطيتهم لك لزم تاخير الاعرف عن غيره وهو
 خلاف الأصل فوجب انفصاله ليكون التكلم معناه وراي تاخير الاعرف باعتبار
 الصورة ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على وجه خلاف الأصل وعلى سبيل
 فيه تجوز الاتصال في اعطيتهم لك لان الثاني وان كان الاعرف لكن الاول فيه معنى
 الفاعلية هو مستحق التقدير نظر الى الترجيح المعنوي باعتبار المقام الغني عن
 الترجيح اللفظي والا فهو متفصل اي وان لم يكن احدهما اعرف او كان احدهما
 اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما فالثاني متفصل لاخير لما بيننا نحو اعطيتهم اياك
 اجتمع فيه ضميران وليس شي منهما مرفوعا واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب لكنه
 لم يكن مقدما او اعطيتهم اياه اجتمع فيه ضميران متساويان وليس شي منهما مرفوعا
 والاختار في خبر باب كان الاتصال يعني اذا وقع خبر كان ضميرا جازا اتصالها نحو
 كنت لانه بعد دخول الفاعل عليه اشبه المفعول والفعل اذا كان ضميرا وجب
 انفصاله ضرورة بتمه وجاز انفصاله نحو كنت اياه لانه في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ
 اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان عامله معنوي لكن الحقيقة راجحة على الشبهة
 لاختار الثاني والاكثر انه اذا كني عن الاسم الواقع بعد لولا الامتناعية وعسى
 ان وقع بعد لولا ضمير مرفوع متصل فيقال لولا انت لولا اي لولا انت لولا انت لولا
 انتم لولا انت لولا انتم لولا انتم لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا
 وعسى بعف التأءاه اي عسيت عسيت عسيت عسيت عسيت عسيت عسيت عسيت عسيت عسيت
 عسا عسا عسا عسا عسا عسا عسا عسا عسا عسا عسا عسا عسا عسا عسا عسا عسا عسا
 ما بعد لولا مبتدأ او ما بعد عسى فاعل والمبتدأ اذا كان ضميرا وجب انفصاله
 لان عامله معنوي ولا يصل في الفاعل اذا كان ضميرا يجب ان يتصل بفعله لانه
 كالجزء من الفعل ولقاتل ان يقول لولا قال لولا انا وعسيت بعف التأءاه الى اخرها
 لكان اول لان المتكلم مقدم على المخاطب والغائب قيد خل مادونه في قوله الجز
 بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم في قوله اياه لانه في اول المخاطب لا في
 اخره فيكون العبارة قاصرة عن ذكره اللهم لانه ان يقال انما اختار ضمير المخاطب
 لانه متوسط وخير الامور واسطها وجاء بعد لولا وعسى ضمير متصل يقال
 لولاك وعساك الى اخرها اي لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك
 لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك

وهو بعد ضمير مرفوع

دعائي وربما يطرأ للباب فأن قيل قد يدخل الكسرة في الفعل نحو تضرع بين و
لم يكن الذين كفروا وقل الحق قيل المراد بالكسرة الكسرة التي في الآخر لزوما
بجلائل كسرة تضرع بين لأنها في الوسط وبجلائل كسرة لم يكن الذين وقل الحق لجر
بانضمام كلمة مستقلة منفصلة فيكون عارضا محضاً ولهذا لا يعود المحذوف فيها
بجلائل الحركية الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولنا وضربني فأن قيل كيف يستوي
بين قولنا وضربني مع أن ضمير قولنا فاعل وضمير ضربني مفعول والفاعل بمنزلة
الجزء للفعل والمفعول فضله واتصال ضميره دون اتصال ضمير الفاعل فتقبل
سلمنا أن ضربني دون قولنا لكنه فوق لم يكن الذين وقل الحق لأن الحركة فيها أصلية
باتصال كلمة متصلة كما في قولنا فلا يكون عارضا محضاً بجلائل الحركة في المثالين
المضروبين حيث حصلت الحركة فيهما بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضا محضاً
فاعرفت وأما تركت النون في قولهم عسا يجلأ على لبي في الترجي والأكثر عساني مع النون
وأما تركت النون في قول الشاعر **عندي بقوسي كعبد الطيس**
أذهب القوم الكرام ليسني **جلأ على لبي** وأجاز الكوفيون ترك النون في فعل
التعجب فقالوا ما احسن وما اجمل بترك النون وانت مع النون فيه أي في المضارع
ولدت وان واخواتها مخير فانت مبتدأ ومخير خبره وهذا الخطاب لمخاطب غير معين
واللام في النون للعهد وفيه صفة النون أي انت مع نون الأعراب الكاشفة في المضارع
ومع لدت وان واخواتها سوى ليت ولعل وهي ان وكان ولكن مخير بين أتيان
النون وتركها تقول يضرباني ويضربوني ولذا في التشديد واني واني وكأني
ولكنني ويضرباني ويضربوني ولذا في التخييف واني وكأني ولكنني وأما
استثنى ليت ولعل من اخوات ان لعدم التخيير فيهما لأن التخيير يوجب استئصال
الجانبين ولا يستوي الجانبان فيهما بل الأتيان في ليت والترك في لعل مختار كما
قال الشيخ من بعد واختار في ليت وعكسها في لعل فهذا الكلام دليل خروجه
عن التخيير لعدم استواء الجانبين فيهما اللهم إلا أن يقال التخيير لا يوجب استئصال
الجانبين بل جوازهما ورحمان أحدهما لا ينافي في التخيير باعتبار أصل الكلام فيكون
صورة اختيار الأتيان كما في ليت واختيار الترك كما في لعل قسماً من صورة التخيير
فلا يدل كلام الشيخ بعده على خروجه ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة إلى
الاستثناء مهمنا وأما خير فيهما بين الأتيان والترك أما الأتيان فالحق فظرة على الحركات

البنائية في غير لدن وعلى السكون البنائي الذي هو الأصل في البناء في لدن وأما الترك
ففي غير لدن للتحيز عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها ظاهر وأما في المضارع
مع نون الاعراب فيند حقوق نون الثقيلة وفي لدن فلكونه اسما مستغنيا عن هذا
النون فان قيل اجتماع النونات في ان وان وكان مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قيل
اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما كما في لعل لان اللام تشبه النون
لقربها في الحزب ولكونه محمولا على لغاتها وهي لعن وعن وإن وكما في ليت لكونه محمولا
على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع وهو اجتماع النونات وتحقق الداعي الى اتيانها
وهو قصد المحافظة على حركاتها البنائية والحمل على الاخوات خلاف الأصل اختيار
فيه الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل اجتماع
اللامات اذ ليس بين اللام الأولى والاخيرين الأحرف واحد وهو العين اختيار فيه الترك
ويختار حقوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان استعلا فيقال ليتنى اذ لا يلزم
فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يحدث النون في ليت الا
لضرورة الشعر نحو قول ابن الجليل كنية جابر اذا قال ليتنى اصابه واقعد بعض مالي
وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب فيقال متى وعني بالشد يد وقد لي وقطني معنى
حسبي اى كفاني والاتيان في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللازم الذي
هو الأصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست بأصل
في البناء والترك فيها قياسا على حقوق الساكن الظاهر نحو من ابنك ومن الرجل وعكسها
اى عكس ليت لعل اى يختار فيها تركها فيقال لعل لثقل تكرار اللامات وكثرة الحروف
وتحكم تجل بنون وجيم مفتوحتين ولا م ساكنة وهو معنى حسب حكم لعل فيقال
تجلى بمعنى كفاني كراهة لام ساكنة قبل النون ويتوسط بين المبتدأ والخبر
قبل دخول العوامل اللفظية عليها في نحو كان وان علمت واخواتها وفروعها
من نحو ما ولا المشبهتين بليس وبعد ها اى بعد دخول العوامل اللفظية صيغة
مرفوع منفصل نحو زيد هو القائم وكنت انت الرقيب وانه هو الجفوف الرحيم وعلت
زيدا هو القائم وما زيد هو الكريم وأما قال صيغة مرفوع منفصل ولم يقل ضمير
مرفوع منفصل لمكان الاختلاف في كونه ضميرا على ما سديين ولا يمكن الاختلاف
في كونه صيغة مرفوعة فان قيل يلزم في المبتدأ والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز لانها
قبل دخول العوامل عليها مابتدأ وخبر حقيقة وبعد دخولها مجازا من تأنيده

دعاني ورماني طرد الباب فان قيل قد يدخل الكسرة في الفعل نحو تضرين و
 لم يكن الذين كفروا و قيل الحق قيل المراد بالكسرة الكسرة التي في الآخر و
 بخلاف كسرة تضرين لانها في الوسط وبخلاف كسرة لم يكن الذين و قيل الحق ليعود
 بانضمام كلمة مستقلة منفصلة فيكون عارضا محضاً ولهذا لا يعود الحذف فيها
 بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقوله وضربني فان قيل كيف يستوي
 بين قولوا وضربني مع ان ضمير قولوا فاعل وضمير ضربني مفعول والفاعل بمنزلة
 الجزء للفعل والمفعول فصلة واتصال ضميره دون اتصال ضمير الفاعل فيقول
 سلمنا ان ضربني دون قولوا لكنه فوق لم يكن الذين و قيل الحق لان الحركة في حاصلة
 باتصال كلمة متصلة كما في قولوا فلا يكون عارضا محضاً بخلاف الحركة في المثالين
 المضروبين حيث حصلت الحركة فيها بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضا محضاً
 فاعرفت وانما تركت النون في قولهم عسايج لعل على الجعل في الترحي والاكثر عساني مع النون
 وانما تركت النون في قول الشاعر **عندي بقوسي كعدبد الطيس**
 اذ ذهب القوم الكرام ليسي **جلا على العلي واجاز الكوفيون ترك النون في فعل**
التعجب فقالوا ما احسن وما اجمل بترك النون وانت مع النون فيه اي في المضارع
 ولدت وان واخواتها مخير فانت مبتدأ ومخير خبره وهذا الخطاب للمخاطب غير بعيد
 واللام في النون للبعد وفيه صفة النون اي انت مع نون الاعراب الكائنة في المضارع
 ومع لدت وان واخواتها سوى ليت ولعل وهي ان وكان ولكن مخير بين اثبات
 النون وتركها تقول يضرباني ويضربوني ولدتني بالتشديد وانني وكانني
 ولكنني ويضرباني ويضربوني ولكني بالتخفيف واني وكانني ولكنني وانما
 استثنى ليت ولعل من اخوات ان لعدم التخيير فيهما لان التخيير يوجب استواء
 الجانبين ولا يستوي الجانبان فيهما بل الاثبات في ليت والترك في لعل محض كما
 قال الشيخ من بعد ويختار في ليت وعكسها في لعل فهذا الكلام دليل خروجه
 عن التخيير لعدم استواء الجانبين فيهما اللهم الا ان يقال التخيير لا يوجب استواء
 الجانبين بل جوازهما ووجهان احدهما لايتا في التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون
 صورة اختيار الاثبات كما في ليت واختيار الترك كما في لعل قسماً من صورة التخيير
 فلا يدل كلام الشيخ بعده على خروجه ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى
 الاستثناء ههنا وانما خير فيها بين الاثبات والترك اما الاثبات فالحق ان على الحركات

عندي بقوسي

اجمل اجمل

البنائية في غير لدن وعلى السكون البنائي الذي هو الأصل في البناء في لدن وأما الترك
ففي غير لدن للتحرز عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها ظاهر وأما في المضاع
مع نون الاعراب فعند حقوق نون الثقيلة وفي لدن فلكونه اسما مستغنيا عن هذا
النون فان قيل اجتماع النونات في ان وان وكان مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قيل
اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما كما في لعل لان اللام تشبه النون
لقرنها في المخرج ولكونه محمولا على لغاتها وهي لعن وعن وان وكما في ليت لكونه محمولا
على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع وهو اجتماع النونات وتحقق الداعي الى اتيانها
وهو قصد المحافظة على حركاتها البنائية والحل على الاخوات خلافا لأصل الاختيار
فيها الا تياتي ولما ازداد المانع في لعل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل اجتماع
اللامات اذ ليس بين اللام الأولى والاخيرين الاحرف واحد وهو العين اختيارا في الترك
ويختار حقوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان استعمالا فيقال ليتنى اذ لا يلزم
فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضمين وقال سيديوي لا يحدث النون في ليت الا
لضرورة الشعر نحو قول ابن الخليل كنية جابر اذا قال ليتنى اصادفه واقعد ببعض مالي
وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب فيقال متى وعني بالتشديد وقد لي وقطني يعني
حسبي اي كفاني والياتي في من وعن وقد وقط لمحافظة على السكون اللام الذي
هو الأصل في البناء بخلاف الحركة اللانزمت حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست بأصل
في البناء والترك فيها قياسا على حقوق الساكن الظاهر نحو من ابنك ومن الرجل وعكسها
اي عكس ليت لعل اي يختار فيها تركها فيقال لعل لثقل تكرار اللامات وكثرة الحروف
وحكم تجل بنون وجيم مفتوحتين ولا م ساكنة وهو بمعنى حسب حكم لعل فيقال
تجلي بمعنى كفاني لكرهته لام ساكنة قبل النون ويتوسط بين المبتدأ والخبر
قبل دخول العوامل اللفظية عليها في نحو كان وان وعلمت واخواتها وفروعها
من نحو ما ولا الشبهتين بليس وبعد ها اي بعد دخول العوامل اللفظية صيغة
مرفوع منفصل نحو زيدا هو القائم وكنت انت الرقيب وانه هو الخفوف من الرفع وعلمت
زيدا هو القائم وما زيد هو الكريم وأما قال صيغة مرفوع منفصل ولم يقل ضمير
مرفوع منفصل لما كان الاختلاف في كونه ضميرا على ما سئلتين ولا يمكن الاختلاف
في كونه صيغة مرفوعة فان قيل يلزم في المبتدأ والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز لانها
قبل دخول العوامل عليها مابتدأ وخبر حقيقة وبعد دخولها مجازا من التسمية

الشيء باعتبار ما كان قيل الجمع بينهما جائز باختلاف الجملة بيان ان عدم جواز الجمع
 بينهما للتناقض ولا ينافي عند اختلاف الجملة اي عند اختلاف القرائن كما يقال لا تنكح
 ما تنكح ابوك عقدا او وطيا فان اردت بقوله ما تنكح الحقيقة بقرينة قوله وطيا والمجاز بقرينة
 قوله عقدا وان كانوا اخوة زكالا لا يمتنع عند من جواز الجمع بينهما حيث اردت
 بالاخوة الاخوة والاحوات بقرينة قوله بعد هار جالا ونساء فكذا ههنا يراد
 بالمبتدأ والخبر الحقيقة بقرينة قوله قبل العوائل والمجاز بقرينة قوله وبعد ههنا
 ويمكن ان يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدأ
 المسند اليه المظهر وبالخبر المسند له المؤخر بالرتبة او يراد بالمبتدأ الجزء الاول من
 الجملة الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها او نحو ذلك مما يصح او يقال ان الاشكال
 اما يتوجه اذا كان الظرف اعنى قوله قبل العوائل وبعد ههنا صفة المبتدأ
 والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال اصلا كما ان
 الظرف في قولك رايت الشاب في شياء به وصبا به متعلق بقوله رايت وليس
 بصفة للشاب فعلى هذا يكون المبتدأ والخبر على الحقيقة في فهم وانما نعين
 صيغة المرفوع لانها دال على الخبرية لان مرفوعة كثيرة في كلامهم وانما نعين
 صيغة المرفوع المنفصل لانها حرف موضوع على صورة الانفصال واسم مبتدأ
 والمبتدأ اذا كان ضميرا كان حقه الانفصال وقوله مطابق للمبتدأ صفة اخرى
 اي مطابق له في الافراد والتسمية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب
 والغيبة نحو من يد هو القائم والزيد انهما القائمان والزيد ون هم القائمون
 وهند هي القائمة وان ترين انا اقل منك وكنت انتك الرقيب وانك
 هو الغفور الرحيم وانما كان مطابقا للمبتدأ لكونه عبارة عنه وقوله
 ويسمى فصلا الجملة صفة اخرى اي يسمى تلك الصيغة فصلا وانما يتوسط
 هذه الصيغة بين المبتدأ والخبر لتفصل تلك الصيغة بين كونها لغتا وخبرا
 اوليفيد نوعا من التأكيد هذا صلة التوسط لا صلة التسمية لان هذا الغرض
 لا يحصل بالتسمية وجب التسمية غير مذكور في المتن ثم قال التحليل وسبب
 انما يسمى فصلا لان يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس
 في حيز الاول وليس من صفاته ومنماتة وقال المتأخرون انما يسمى فصلا
 لان يفصل اي يفرق بين الخبر والنعت وما له كلا الوجهين واحد وانما الفرق

في العبارة وهذا التسمية عند البصريين والكوفيون يسمونهم بما ذكرناه
 يحفظ ما بعد عن النقط عن الخبر مثل عماد البيت والضمير في قوله كونه
 عائدا الى الخبر دون المبتدأ وان كان المذكور سابقا للمبتدأ والخبر لتعيينه
 بالقرينة اذ هو المتعين لصلاحيته التفت دون المبتدأ ويمكن ان يعاد الضمير
 الى ما بعدا بمعونة المقام اي يبين كون ما بعدا وانصبابا فتعالى امر حال او
 خبر لكونه فأنقل الاحتياج الى الفصل اما يكون اذا اتحد اعراب المبتدأ و
 الخبر وكان المبتدأ ظاهرا لحصول اللبس نحو زيد هو القاتل او اما اذا اختلفت
 اعرابها نحو ان زيدا هو القاتل وكان زيد هو القاتل او كان المبتدأ ضميرا نحو
 كنت انت الرقيب ورائه هو الغفور الرجيم فلا احتياج اليه لعدم اللبس
 قيل لما حصل اللبس في بعض الصور على صورة عدم اللبس على صورة اللبس
 طرق الباب وشروطه اي شروط هذا التوسط وشروط الفصل وشروط المذكور
 من الصيغة ان يكون الخبر اي خبر المبتدأ معرفة او ملحقا بالمعرفة مثلا
 او فعل من كذا واما شرط ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه
 اذا كان الخبر معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالتعريف فلا يحتاج الى
 الفصل وافعل من كذا ملحقا بالمعرفة لا متناع دخول اللام فيه لقيام من فيه
 مقام اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال زيد الافضل من عمر واجاز ابو عثمان
 المازني وقوعه قبل المضارع لمشاكلة الاسم المعرفة في امتناع دخول اللام فيه
 كقوله تعالى وما سرُّك اولى بك هو بيور واجيب بان لا يتعين في الآية كونه فصلا
 لاحتمال ان يكون مبتدأ وما بعده خبره او تأكيد لما قبله كما في قوله تعالى ورائه
 هو اضعفك واكبر ولا انه هو امات واخي مثل كان زيد هو افضل من عمر
 وهذا مثال كون الخبر افضل من وانما ذكر مثال كون الخبر افضل من كذا بعد
 دخول العامل دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر قبل العوامل مع انهما
 اصلان لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما لرفع اللبس بخلاف كون الخبر افضل كذا وكون
 الخبر بعد العوامل فانها فرعان لعدم الاحتياج فيهما الى الفصل لعدم اللبس فيهما
 غالبا فاختار بالتمثيل الفرعين ليستدل به على الاصلين بخلاف ما لو عكس وكان
 كون الخبر معرفة وكون الخبر فعل العوامل مستغنيان عن المثال لكثرة تماثل
 الفرعين فانها يحتاجان الى المثال لقلة تماثلهما ولا موضع لراي لا محل لضمير الفصل

من الاعراب عند التحليل لا ترفع عند حروف على صيغة الضمير وضع للفصل بتغير
بتغير المبتدأ فيكون بمنزلة كات الخطاب في ذلك ذلك كما ذكرتم وقار الخطاب انت
انتم انتم فكما ان هذه الحروف لا محل لها من الاعراب فكذلك هي وتعد بعضهم
اسم متعلق ليس بمفعول ولا عامل واستبعد التحليل العادة الاسم وقوله عند
التحليل متعلق بقوله له لكونه ظرفا مستقرا في لاموضع كاش له عند التحليل ومتعلق
بمعنى التقي أي استقى الموضع له عند التحليل وبعض العرب يجعله أي ضمير الفصل
مبتدأ أو ما بعده خبره يجوز ان يكون قوله خبره بالرفع فيكون قوله ما بعده مبتدأ
وقوله خبره خبره والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب فيكون ما بعده عطف على
اول مفعولي يجعل أي بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ويجعل ما بعده خبره
فلا ينصب في كنت انت الرقيب وعلت زيد هو المطلق وبعضهم يجعل هذا الضمير
تاكيدا لما قبله ويرد بان يجوز دخول لام الابتداء على هذا الضمير ولو كان تأكيدا لما
جاز ذلك قد خول اللام منع كونه تأكيدا وبعضهم يجعله تابعا لما بعده في الاعراب
وترد بان كون الشيء تابعا لما بعده ليس بمعهود في كلامهم على انه يقتض بقوله كنت
انت الرقيب فان الرقيب منصوب وانت ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا
لما بعده لوجب اختلافا واختلاف المتبوع فوجب ان يقال كنت اياه الرقيب وكذا
ينقتض بنحو كان زيد هو القائم وعلت زيد هو المطلق فانه لو كان تابعا لما بعده
لوجب ان يقال واياه المطلق اذ المتبوع منصوب فيجب ان يكون التابع ضمير منصوبا
وهذا يقتض شوجه على من يجعله تأكيدا لما قبله ايضا لان لو كان تأكيدا لما قبله لوجب
ان يقال ان زيدا اياه القائم وعلت زيدا اياه المطلق لان التاكيد ابدأ يتبع المؤكد
للختم ان يقول هذا من باب استعارة الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما في خبرك
انت وانما تعينت الاستعارة لما امر ان الضمير المرفوع ادل على الخبرية لان مرفوعة كثيرة
في كلامهم فذكرنا في بيان ضمير الفصل شرح في بيان ضمير الشان والقصة فقال
ويقدم قبل الجملة ضمير غائب مرفوع على امر صفة ضمير ليس في ضمير الشان والقصة
يقسم الجملة صفة اخرى لقوله ضمير اي لسمي ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا
كقوله تعالى قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثا كقوله تعالى او لم تكن تعلم انه
ان يحكم على اني يا رب اقول اي اولم تكن القصة وانما يقدم هذا الضمير للتعظيم و
الاجلال لان ذكر الشيء مبهم اثر ذكره مفصلا يوجب في النفس تعظيما واجلالا

الثلاث فبوت الكلام من السامع عند غفلته وإنما يسمى هذا الضمير ضمير الشأن و
 القصة لأنه عائد إلى ما هو المعهود في الذهن من شأن الواقعة وقيل إنما سمي
 ضمير الشأن لأن هذا الضمير لا يجوز دخوله إلا في كلام له شأن عظيم فلا يقال هو
 زيد قائم إلا إذا كان قيام زيد امر أعظم له وقع في قلوب الناس ويختار ثانياً
 هذا الضمير ليجوع إلى القصة إذا كان في الجملة المفسرة مؤثراً غير فضل لقصد المنا
 لا لقصد أنه راجع إلى ذلك المؤثر كقوله تعالى فإنها لا تفي إلا بصاً وإن قيل قوله قبل
 حشوا لا فائدة فيه إذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب قيل يمكن أن
 يراد بقوله يتقدم بغض معناه لأن معنى التقدم الوقوع مقدماً وأريد به هنا مجرد
 الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة كما في قوله تعالى سبحان الذي أشرى عبده كمالاً
 حيث أريد بالأسرى مجرد الأذهاب لا الأذهاب بالليل بدلاً لقوله ليلاى
 ويقع قبل الجملة ضمير غائب ويمكن أن يقال القبلية أن استفيد بقوله يتقدم لكنه
 صرح به لتأكيد التقدم لأن تقدم الضمير على معاده غير ظاهر فبالجواب أن يؤكد
 وقوله يفسر صفة بعد صفة لقوله ضمير غائب أى يفسر ذلك الضمير بما بالجملة
 بعده الظرف صفة الجملة أى بالجملة الكائنة والواقعة بعد أى بعد ذلك الضمير
 وإنما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لأنه عائد إلى الشأن والقصة وذلك لا
 يكون إلا جملة والقراء يجوز تفسيره بالمقر المأول بالجملة نحو كان قائماً الزيدان و
 إنما قال بالجملة دون بهما مع أن الموضع موضع الضمير يتقدم المتأخر لزيادة التمكن
 في الذهن لأن عود ضمير الشأن إلى الجملة خلاف ما عليه شأن الضمير فكان من
 مضان التأكيد وإنما ذكر قوله بعده مع أنه مستتر بك بقوله ويتقدم الجملة
 لمكان التأكيد لما هو ويكون منفصلاً ومتصلاً ومستتراً وبارزاً فقولاً يكون
 منفصلاً ومتصلاً تقسيم ضمير الشأن والقصة وقوله مستتراً وبارزاً تقسيم
 المتصل أى يكون ذلك الضمير منفصلاً ومتصلاً مستتراً كان ذلك المتصل أو
 بارزاً على حسب العوامل أى انفصاله واتصاله مستتراً كان أو بارزاً على حسب
 العوامل فإن كان عاملاً معنوياً بأن كان الضمير مبتدأ كان منفصلاً لفوات ما
 يتصل به نحو هو زيد قائم وإن كان عاملاً لفظياً فإن كان صالحاً لاستتار الضمير
 كان مستتراً نحو كان زيد قائماً وألا بارزاً أى ان كان الضمير منصوباً وعاملاً
 فعل أو حرف كان الضمير بارزاً نحو ظننته زيد قائماً وأنه زيد منطلق فقولاً

المذكور ولقائل ان يقول لا يستقيم جعل قوله ذا خبر القوله وهي اذ لم يعطف على
 ذا غيره من سائر اسماء الاشارة فلا يصح حمل ذا على الضمير العائد الى اسماء الاشارة
 ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على تاويل وتسامح وذلك بوجه احدها ان قوله هي
 مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة بعده مبنية والثاني ان قوله وهي
 مبتدأ وذا خبره محذوف المعطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للذا خبر مبتدأ
 محذوف اي وهو المذكور ولم يشأ كذا والثالث ان قوله هي مبتدأ وقوله ذا مبتدأ
 ثان محذوف الخبر اي وهي منها ذا والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله للذا خبره
 والاربع ان قوله هي مبتدأ وذا مبتدأ ثان وللذا خبره ذا والجملة خبر المبتدأ الاول
 محذوف الضمير اي وهي ذامنهما المذكور ومحذوف الموصول فيما عطفت اي وهي ذا المذكور
 والذي لم يشأ وقوله ذان وذين بدل من الموصول المحذوف فافهم ثم اختلفت في
 ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية كهو وهي ومن وما فلا يحتاج الى
 بيان اصله وقد بان احكام الاسماء المتمكنة غالبية في هذه الكلمة حيث يختلف
 صيغته تذكيرا وقائنا وافرادا وتنثية وجمعها حيث يقال في المذكور ذا وفي المؤنث
 ذي وفي المثنى ذان وفي الجمع اولاء وهذا اية التصرف والتمكن وغلبة احكام الاسماء
 المتمكنة والتصرفة يمنع كونها ثنائية لان بناء الاسم المتكبر لا يكون اقل من القدر
 الصالح فلا بد من بيان اصل وقيل اصله ذو وقيل بالواوين فحذف الثانية اعتبارا
 اي بغیر علت موجبة وقلبت الواو الاولى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وبني لمشابهة
 الحروف في الافتقار فذهب التوطين للبناء فصا وذا وفيه نظر لان لو كان اصله
 ذو ولو وجب ان يكون تنثيته ذو وان بعضه وان تنثية عصا واجيب بانه انما لم يقل
 تنثيته ذو وان فرقا بين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان المثنى في غير المتمكن صيغة
 مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذيين باليتين فحذف
 الياء الاخيرة اعتبارا وقلبت الواو الاولى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وفيه نظر لانه
 لو كان اصله ذيين لوجب ان يكون تنثيته ذيين كرحيان تنثية رحي وقيل اصله
 ذوي بفتح العين فحذف الياء وقلب الواو الفاء وقيل اسم الاشارة بالواو
 والالف زائدة ولم يشأ اي مثنى ذان رفعا وذين نصباً وجزا واختلعت النحاة
 في مشأه فذهب الاكثر الى بناءه لقيام علت البناء وهي مشابهة الحرف في الاحتياج
 وقيل معرب لان اخره يختلف باختلاف العوامل والاو اصل لان بناء الواحد و

ساخته

الجميع اعني ذوا هؤلاء شأنا صديق على بناء الشئ وعلى ان اختلافه صيغتي وضعي
غير مضاف الى العامل كاختلاف صيغ الضمائر مثل انا واياي فيكون ذلك صيغة
مربوطة للشئ المرفوع غير مبنيّة على الواحد وذو صيغة مربوطة للشئ المنصوب كانا
واياي وكذا الخلاف في اللذان والذين وقد سبق ذكره في حكم العرب والمؤنثات
وفي وته وذو وذو وذو وتحي قلب ذال ذاتا في تأو وقلب الالف ياء في ذي
وهاء في ذه وبالجعم بين القلبين في تي وتر يعنيان ذال المقلب تاء والفتح قلب
ياء في تي وهاء في ته وبالجعم بين البديلين في ذي وتحي يعنيان الفتح قلب هاء
وياء ولتشاء اي المشئ المؤنث تان رفعا وتين نصباً وجزا على الخلاف المذكور في
ذان وذو وبجعمهما اي جمع المذكر والمؤنث عافلا كان او غير عاقل او لا معدا و
قصرا اي سواء كان ممد وذا او مقصورا والمقصور يكتب بالياء وقد ينون الممد
المكسور كصبر وان كان أوله معرفته وصبر منونا كره لا فائدة البعد وتنزيله
بالبعد منزلة النكرة ويلحقها او يدخل في اول اسماء الاشارة حرف التنبيه وهي
الهاء لان الاشارة بلايم تنبيه المخاطب او لا يقال هذا وهذا وان وهاتا وهاتان و
هؤلاء ويتصل بها اي يتصل باو اخر الاسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على
اجوال الخطاب من الافراد والتنشئة والجمع والتذكير والتأنيث اذ انك ذاتكما
ذاكروا تان كما تانك ذاواك والمذليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر موقفا
فيه نظرا لان ضمير افعل ايضا امتنع وقوع الظاهر في موقعه لان استنار ضمير الفاعل
فيه لازم واجيب بان وان امتنع ذلك لكن لما وجد فيه دليل الاسمية وهو الاستاء
اليد فيحكم باسميته وهي خمسة في خمسة اي حروف الخطاب خمسة وهي ك كما كرون
كما كرون في خمسة اسماء الاشارة وهي ذاوذا وناو نانا واولاء فيكون الجميع بغير
اسماء الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة خمسة وعشرين لفظا والقياس
يقضي ان يكون حروف الخطاب ستة واشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة
فتم لفظ الحرف يذكروا ويؤنث وهما اعتبارا للتذكير ولان اشتراك العدد لما عرفت ان الاثنين
العدد من الثلاثة الى العشرة على عكس تانث جمع الاشياء وهي اي تلك الخمسة
والعشرون ذاك الى ذاك لكن كلمة الى ههنا اسقاطية ومعناه ذاك وما سواه الى
ذاك فلا يخرج ما بعد هاء عن حكم ما قبلها وذاك وما سواه الى ذاك يمكن تخفيف النون
وتشد يدها قال الله تعالى فذا ذاك بوجهها ان من يرتبك وجهه القشد يدسند كره بعد

استظهر وكذلك البواقي اى تاك الى تاكن وكذلك مسأولها وتاكن الى تاكن
 واو لك الى او لك و يقال ذ القريب اى المشار اليه القريب وذلك للبعيد
 اى المشار اليه البعيد وذلك للمتوسط اى المشار اليه المتوسط اى الذي بين
 القريب والبعيد وأما قال هكذا للناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة
 المسافة وكثرة الحروف وأما الخرد ذكر المتوسط عن الطرفين والظاهر ان يذكر
 في الوسط لتوقف معرفة على معرفة الطرفين وأما حال المصنف الفرق الى غيره
 حيث قال ويقال ذ القريب اه ولم يقل ذ القريب اه لانه لما رأى كثرة تخلف هذا
 الفرق باستعمال ذ امكان اخويه وبالعكس لم يتخذ مذهبهم وأحال الى غيره فقال
 ويقال وتلك وتلك وتاكن مشد دتين واو لك مثل ذلك خبره قوله وتلك
 وما عطف عليه اى لفظ تلك وما عطف مثل لفظ ذلك في افادة البعد وقال
 الا انه ليسى لافرق بين تشديد النون وتخفيفها قربا وبعدا والحقا فرقا
 ذلك مذهب المبرد وجه التشديد ان احدى التونين فيهما تون التنثية و
 الاخرى بدل من اللام المحذوفة في الواحد عند المبرد وعوض من الالف
 المحذوفة عند غيره لان الالف فيهما الف التنثية لالف الواحد وانتصاب
 قوله مشد دتين على انه خبر كان المحذوفة اى ان كانتا مشد دتين وفيه نظر
 لان حذف كان بدون حرف الشرط سماعي وقيل انه حال من ذاك و
 تاكن المحكوم عليهما بماثلة ذلك فيكونان فاعلين معن وفيه ايضا نظر لان
 معنهما مماثلة في مثل ذلك عامل معنوي والحال لا يتقدم على العامل المعنوي
 وأما تشديد التاء وتشديد اليم وهما بضم الهاء وتخفيف النون وهما بفتح
 الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا فلمكان اى فلاشارة
 الى المكان خاصة اى اخصه خاصة اى خصوصا والجملة مؤكدة يعنى ان
 هذه الاسماء الثلاثة للاشارة الى مكان خاصة اى لا يشار بها الى غير المكان
 لكن هنا يشار بها الى المكان القريب وهما وهنا الى المتوسط ونه وهما
 مشددة وهنا الى البعيد وأما قولهم قال كذا فلاشارة الى المكان لا اعتبار
 الموصول بنى الموصول لانه يقتصر الى الصلة فاشبه الحرف في الافتقار الى الغير
 ما لا يتم جزء من الكلام اى مبتدأ وخبر او فاعلا او نحو ذلك وانتصاب على التميز
 اى لا يتم جزئية أو حال ولا يتم حال كونه جزء من الكلام الا بصلة وعائد مستثنى

على
 عيني

على
 عيني
 دمن وقت لا

مفتوح أي لا يتم بشيء إلا بصلة وعائد فان قيل ان اريد بالصلة الماخوذة في
تعريف الموصول اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاستكمال في الحد وان اريد
الاصطلاحية فما ان يؤخذ الموصول في تعريفها بان يقال الصلة هي الجملة التي لا يتم
المنية للموصول او لم يؤخذ بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية وعلى الاول يلزم انه
اذا مراد بالموصول الاصطلاحي وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة وليس
كذلك قيل المراد بالاصطلاحى وليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة فيه
من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى تفسير اخر من غير ان يعود الى الحد ودحتى
يلزم الدوام كما يتم العالم من قام به العلم ثم قال العلم صفة يتجلى بها المذكور لمزقاة
هي مر كذا ههنا قال الموصول ما لا يتم جزءه الا بصلة فترس الصلة تسوله وصلة
جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه ولا يلزم منه ان يسمى كل جملة
خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزء به ومنها بدلالة التفسيرين
فافهم وقال المصنف اريد بالصلة الصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه
اذا مراد بالموصول الاصطلاحي وفيه نظر لان له لولم يرد الاصطلاحية لا يتم الحد
ويلزم الاجمال والاستكمال في الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم
اقل جملة كما قال الزمخشري جريا على اصطلاحهم فيقتضي ان قل الكلام فان قيل
الموصول كما لا يتم جزء من الكلام الا بصلة وعائد فوجاء في الذي قام ان ذلك
لا يتم فضلة في الكلام الا بما هو ضرر في الذي قام ابوه فواجبه تخصيص الجزئية
قبل الجزاء اعم من الركن فيقتول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن
ركنا يفوت الكلام بقوته فان قيل لو قال ما لا يتم جزءه الا بجملة خبرية وضمير له
لكان انحصرا ووضح قيل انه سلك طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب
البلاغة او يقال انه قصد بيان انهم المصطلح عليه لتلك الجملة ولذلك الضمير
وقيل انما قال بصلة احترازا عن الاسماء التي يتم جزء من الكلام بدون صلة نحو
زيد ورجل وانما قال وعائد احترازا عن بعض الظروف المضاف الى الجملة كحيث
واذا واذا هذه الاسماء لما يتم جزءه الا بصلة بعد ما لکنها لا يحتاج الى عائد
وليس بموصول في الاصطلاح وفيه نظر لانه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية
لا يحتاج الى اخرجها الى قيد اخر لان جملة لا تسمى صلة اصطلاحاً ولما سمي
بجملة ما كنهه كان قوله وعائد احترازا عن الموصول المحرف وهو ان وصار

من السنة
٢٩٠

كي المصدريات واذا اريد بها الاسم بدلا للمورخ التقسيم كان ذلك خارجا عنها
 وصلته اى صلة الموصول جملة خبرية معلومة مضمونها للخطاب وانما وجب
 ان يكون صلته جملة لان وضع الذي والتي ومثناها ومجموعها لغرض وصف
 المعارف بالجميل فحال اخواتها عليهما وانما وجب ان يكون تلك الجملة خبرية لان
 الانشائية لا تثبت لها في نفسها واثبات الشئ للشئ وثبوتها في نفسه وانما وجب
 ان يكون معلومة للخطاب قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شأنها ان تكون
 معلومة للخطاب قبل اجرائها على الموصوف فلا يقال جاءني الذي قام الا لمعرف
 قيامه وجهل بجيدته فان قيل الموصول معرفة فكيف تبين بالجملة وهي نكرة على
 ما عرفت قيل لا ضمير فيه اذ قد تفيد النكرة ما لا تفيد المعرفة والعائد ضمير له
 اى الموصول وانما احتاج الى عائد ليربط الصلة بالموصول والا لكانت اجنبية غير
 مفيدة وصلة الالف واللام وهما المختصران من الذي والتي صارتا بمعناهما
 للتخفيف اسم فاعل او مفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمرقوعهما جملة وان
 لم تكونا بمعنى الفعل لما صح وقوعهما صلة وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل و
 المفعول لان اللام الموصولة بالحقيقة اسم موصول وهو انما يدخل في الجملة لكنها
 يشبه اللام الحرفية اعني لام التعريف صورة وهو انما يدخل المفرد فجعلت صلتها
 ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا لاصفة مشبهة لتقتضا
 مشابقتها بالفعل ولا اسم تفضيل لانه ليس بمعنى الفعل بسبب الزيادة ولا مصدر
 لانه لا يقدر بالفعل الابتصانه وهو معها بتقدير المفرد وكان عني الاعراب ان
 يكون على اللام الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف
 لا يحتمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها واعربت باعرابها كما في الالكافنة بمعنى الغير
 هو على ما مر في باب الاستثناء ف قيل جاءني الضارب ورايت الضارب ومررت
 بالضارب وهي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللتان لثنى
 المذكر واللتان لثنى المؤنث مطلقا بالالف رفعها والياء نصبها وخرا والاولى على وزن
 الفعل والهاضي واللتان كلاهما بجمع المذكر واللاتي واللاتي واللاتي واللاتي
 كلاهما بجمع المؤنث ومن وما وهما بمعنى الذي يستوي فيهما المفرد والثنى والجمع و
 المذكر والمؤنث غير ان من يختص بذوي العلوم وما لغيرها بطريق الحقيقة وقد يستعمل
 احد منهما مكان الاخرى جازا واي للمذكر بمعنى الذي كقوله تعالى ايتهم اسئد

على الخمر عتيقاً وآية الموت بمعنى التي نواتقهن لحسن من عند عندني وندوا الطائفة
 أي ذوالنسوبة إلى بني طي أي ذوالتي يستعملها بنو طي بمعنى الذي والتي نذر أعلم
 أن ذوبحى لمعنيين بمعنى صاحب كما مر في الأسماء الستة وبمعنى الذي والتي في
 لغته بني طي وهو المراد هنا والفرق بينهما أن الأول معرفة وهذه مبنية لا يتغير لقوله
 جاءني ذوقام ورايت ذوقام ومررت بذوقام ويستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد
 والمثنى والجمع والغائب والحاضر لقوله محاذون لأن تغير بعض ما صبحتوه لتحديد
 للعظم ذوقام فذوقام أي للعظم الذي اتقاه وذكوله الآخر **شعر** فإن الماء ماء أبي
 وجدتي ويبري ذوقحرت وذوطويت أي التي حفرتها والتي طويتها وذابعدت
 الاستفهامية عوماً ذاصنعت أي أي شيء الذي صنعتها وكذا بعد من الاستفهامية
 عوم من ذاكرمت وقيل أن ذا من الموصولات مطلقاً والآلف واللام عطف على ما
 ذكر من الموصولات فإن قيل قوله والآلف واللام يوهمان كلاهما موصول وليس
 الأمر كذلك بل مجموعهما موصول قيل الجمع يحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع
 كما قال ومجموعهما والعائد المفعول يجوز حذفه إذا كان مفعولاً لقوله تعالى أخذنا
 الذي بعث الله رسولاً أي بعث الله رسولاً وانما جاز حذف مثل هذا الضمير
 لحصول العلم به لكونه محتاجاً إليه حيث يحتاج الموصول إليه فيدل على الجذات ويحذف
 أن المحذوف ضمير لا ظاهر مع كونه فضلة بخلاف ما إذا المرئى الضمير محتاجاً إليه
 حيث لا دليل حينئذ على حذف الضمير لحصول الغرض وهو الاختصار ويجوز
 الظاهر الذي هو الأصل فلا حاجة إلى حذف الضمير الذي هو خلاف الأصل
 وذلك بأن لا يكون عائداً إلى الموصول نحو سمع الله لمن حده وأعاد إليه ضمير
 آخر أيضاً كما عرفت نحو الذي ضربت عنده خلاصة موصولة صلة اللام الموصولة
 لعدم ظهور الموصولية فيها فالضمير أحد دلالة موصوليتها وبخلاف ما إذا كان
 في الصلة ضمير الفاعل إذا الفاعل لا يحذف فالحاصل أن العائد إلى الموصول غير إلا
 إذا كان فضلة ولا يكون ضمير سواء يجوز حذفه لانه الموصول عليه بخلاف ما
 إذا كان ضمير سواء نحو الذي ضربت عنده خلاصة وبخلاف العائد إلى غير الموصول
 نحو سمع الله لمن حده فإن الضمير عائداً إلى غير الموصول فلا يجوز حذفه متوياً حيث لا يدل
 الموصول على المحذوف لاستغنائه عنه فإذا قال سمع الله لمن حده قاصداً قوله لمن
 حده على ما هو شأن من يقصد اتباع السنة كان هذا غير جائز من جهة النحو للزوم

حذف الضمير المستغني عنه مراداً فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن فينبغي ان يفسد
 الصلوة كما جاء في بعض الروايات وتختلف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولة
 فيها والضمير احد دلالات موصوليتها فان قيل اي حاجته الى دلالة الموصول عليه
 فلم لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان في الصلة ضميران او كان الضمير عائداً
 الى غير الموصول قيل ان الضمير وان كان فضله لا يجذف لان الاضمار خلاف الاصل
 وانما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف ليستوى الظاهر والضمير فلا حاجة
 الى ابرئها من مخالفتي الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار
 بحذف الظاهر الذي هو الاصل لكنه اذا احتج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى
 الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الاصل وهما الاضمار والحذف
 فعلى هذا التحقيق ظهران اللام في العائد للعهد اي العائد الذي لا يتم الموصولة لانه
 يخرج العائد الى غير الموصول والعائد اليه المتعدد واما قيد العائد بالمفعول فيخرج
 عنه العائد الذي هو فاعل يخرج العائد الذي هو مبتدأ وقد جاء حذفه اذا كان
 خبره غير جملة في صلة اي مطلقاً نحو قوله تعالى اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الزَّحْرِ عَيْنًا اَيُّهُ
 اَشَدُّ وفي صلة غيره عند طولها كقوله تعالى وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ اِلَهُ فِي الْاَرْضِ
 اِلَهُ اَيُّ الَّذِي هُوَ فِي السَّمَاءِ الحذف العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليها
 فافائدة قيد المفعول ثم اعلم ان العائد المفعول يجوز حذفه الا اذا كان العائد
 ضميراً منقصباً واقعا بعد الا نحو الذي ما ضربت الا اياه فيجوز حذفه لا يجوز حذفه
 اذ لو حذف لا يعلم انه حذف ضمير منقصل بعد الا يجوز ان يكون المحذوف ضميراً
 متصلاً قبل الا ويجوز حذفه بفوت الغرض الذي لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف
 ههنا للمانع واذا اخبرت عن شيء هو جزء جملة بالذي او بالتي الباء للاستعانة اي
 باستعانة كلمة الذي وليست بصلة الاخبار لان الذي مخبر عنها لا يخبر بها
 صدر منها الجملة الفعلية مع ما عطف عليه جزاء الشرط فان قيل الجزاء يجب ان يكون
 متاخراً عن الشرط وههنا قد تقدم على الشرط قيل معناه واذا اردت ان تخبر عن شيء
 باستعانة الذي وهذا الشرط مقدم على الجزاء لا محالة اي وقعت كلمة الذي في
 صدر الجملة وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع الذي قصد الاخبار عنه ضميرها
 اي لكلمة الذي واخبرته خبراً عنه اي اخبرته المخبر عنه حال كونه خبراً عنه اي عن
 الذي فاذا اخبرت القاء للتفسير او للتعليل اي فاذا اردت الاخبار عن زيد من

الاصول

م وقيل نظر لانك يخرج العائد الذي هو فاعل

بجاءت

م او باستعانة الذي

ضرب زيد بالذي الجار والمجرور صفة زيد أي عن زيد الكائن من ضرب زيد أو كلمة
 من تبعية أي عن زيد الذي هو بعض هذا التركيب قلت الذي ضربته زيد بقصد
 الذي وجعل الضمير في موضع زيد وتأخير زيد خبر الذي وكذلك أي مثل الذي
 الألف واللام في الجملة الفعلية المتعرفة خاصة أي خضت الألف واللام بالجملة الفعلية
 خاصة أي خصوصاً ليحتمل ما وصلتهما وهي اسم الفاعل والمفعول من الفعل الذي في
 الجملة الفعلية فلا يصح بناءها من جملة اسمية فإذا أخبرت عن زيد من ضربت
 زيداً بالالف واللام قلت الضار به أنا زيد وإذا أخبرت عن زيد من قام زيد بهما
 قلت القاهر زيد وإذا أخبرت أمرتها أي من الأمور المذكورة أي شرط من الشروط
 المذكورة وهي تصديق الذي وجعل الضمير موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه
 خبر لها تعدد الأخبار المذكورة وهو الأخبار بالذي ومن ثم أي من أجل أنه
 إذا تعدد أمر منها تعدد الأخبار امتنع الأخبار بالذي في ضمير الشأن خوשו
 زيد قائم حق العبارة أن يقول ومن ثم امتنع عن ضمير الشأن لأن ضمير الشأن
 مخبر عنه لا مخبر فيه إلا أنه جعل الخبر عنه ظرفاً على الاستماع على نحو اليأس في الصدق
 وأنا في حاجتك وإنما امتنع الأخبار بالذي عن ضمير الشأن لامتناع تأخير خبرها
 عن الذي بان يقال الذي هو زيد قائم هو لا يستلزم التقدم على الجملة
 المفسرة وإنما بدأ بالتفريع من الأخير لا الأول اخذ فيه عن الترتيب وفي الموصوف
 والصفة فلا يجوز في ضرب زيد العاقل أن يخبر بالذي عن زيد ولا عن العاقل
 لامتناع جعل الضمير في موضع واحد منهما لأنه لو جعل في موضع الموصوف
 بان يقال الذي ضرب هو العاقل زيد لزم وقوع الضمير موصوفاً ولو جعل في
 موضع الصفة بان يقال الذي ضرب زيد هو العاقل لزم وقوع الضمير صفة
 وقد عرفنا أن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ثم الأخبار عن الموصوف إنما يمنع
 إذا كان بين الصفتين ما إذا كان مع الصفة تغير مبتدئ نحو الذي ضربته
 زيد العاقل وفي المصدر العامل فلا يجوز في عجيبت من دق القصص الثوب
 أن يخبر بالذي عن الدق لامتناع جعل الضمير في موضعها لأنه لو جعل الضمير
 في موضعها بان يقال الذي عجيبت منه القصص الثوب دق لزم إعمال الضمير وهو
 مستنع ثم الأخبار عن المصدر العامل إنما يمنع إذا كان بينه وبين المعمول ما إذا
 كان مع المعمول فلا يمتنع نحو الذي عجيبت منه دق القصص الثوب وفي الحال

فلا يجوز في نحو جاءني زيد ركباً ان يخبر بالذي عن قوله ركباً الامتناع جعل الضمير
 في موضع لا نه لو جعل في موضع ركباً يقال الذي جاءني زيد هو ركباً لزم
 وقوع الضمير حالاً وهو مستقيم لما عرفت ان الحال لا يكون معرفة وفي الضمير المستحق
 لغيرها اي لغير كلمة الذي فلا يجوز في زيد ضربته ان تخبر بالذي عن الضمير العائد
 الى المبتدأ الامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته هو هذا
 الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدأ عن العائد وان عاد الى المبتدأ ان لم يخلو
 الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع وفي الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق
 لغيرها فلا يجوز في زيد ضربت غلاماً ان تخبر بالذي عن غلامه لامتناع تصدير الذي
 لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته غلامه فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو
 المبتدأ عن العائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية انواع فيه احتراز عن ما الحرفية كما
 النافية والمصدرية والكافة اي ما المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي لان ما جزئي
 والاسم كلي اي ما الذي هي من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحروف انواعه ستة موصولة
 بمعنى الذي نحو اعجبتني ما صنعت اي الذي صنعت واستنفها فية نحو وما تالله بميمية
 يا موسى وبشر طية نحو ما نصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مرت بما يعجبك
 اي شئ يعجبك وما بحرف كقول الشاعر **فما شئ** رما يكره النفوس من الامر
 له فرجة كحل العقال وما في البيت يحتمل ان يكون كافتة اي ما نعتة عن العمل
 مبنية لدخول رب على الفعل كقوله تعالى **رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ آكَلُوا ثَمَارًا** او كونها
 موصوفة بمفعول شئ والعائد محذوف اي رب شئ يكرهه النفوس لانها لو كانت كافتة
 لا بد لها من حذف مفعول يكره حينئذ وكان تصدير الكلام ورم بما يكره النفوس
 شيئاً من الامر حينئذ يلزم حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والمجرور
 هو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكره
 المصنف في شرحه وفيه نظر لانه لا يمتنع ان يكون من متعلقة بقوله يكره وهي التي
 كما في اخذت من الدارهم شيئاً فلا حاجة الى حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور
 مقامه فالاولى ان يقال ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصوفة وان يكون كافتة والمتأخر
 يصلح محتملاً لكن يرد عليه ان المثال وان يصلح محتملاً لكن غير المقصود اذا كان مساوياً
 للمقصود كان قبيحاً وان كان راجحاً كان الجرم وقد فم بان جعلها موصوفة راجحة فهذا العمل
 رب على باب الكثرة وهو كونها غير مكفوفة وغير راجحة على الفعل واقامة بمعنى الشئ

وان عاد الى المبتدأ ان لم يخلو الموصول عن العائد

مسكونا عند اني على الناس في معنى الشيء مع ما عدا سيوية نحو قوله تعالى لا تشبهوا
 الضميمة ذات قبحها كحي واما سميت تامة لانها لا يحتاج الى صلة وصفة وصفة نحو
 اكرمته بوجه ما اي بوجه ابي وحده وقيل هي حرف زائدة وقائدها الالهان فاكيد
 التكدير وعظيما نحو لا م ما غلبت او تحقيرا نحو اعطيت عطيتها او تزجرا نحو ضرب
 ضربا ما واما ذكر انواع ما في الموصولات لانها ليس لها باب على نحو ما في موافقة
 لما الموصولة لفظا فليتها في ضمن ما الموصولة ومن كذا لك اي مثل ما في نحو ما
 الا في التامة والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة خلافا لاي على فالوصولة
 نحو اكرمته من جاءك اي الذي جاءك والشرطية نحو من تصرب اصره
 والاستفهامية نحو من غاب عليك ومن ضربت والوصولة بالمفرد نحو قوله وكفى بنا
 فضلا على من غيرنا حيث السق حثنا اي على شخص غيرنا وبالجمله نحو من
 جاءك قد اكرمته وباء من وما الموصولتين لشبه الحرف والافتقار الى الاستفهام
 والشرطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشرط وبقاء التامة والصفة لمشاهاتهما
 الموصولة لفظا واتي للمذكور معنى الذي واية للثبوت بمعنى التي كمن في وجهها
 تكونان موصولتين نحو اضرب ايهم وايتن لقيت واستفهاميتين نحو اتهم اخوك
 وايتن احثك وشرطيتين نحو ايا ما تذا غوافله الاسماء الخمسة واية طريقة سلكت
 سلكت وموصوفتين نحو ايتها الرجل وبهايتها المرأة ولا يعرفون كونهما موصوفتين
 في غير هذا المقام واحاز الا حفس كونهما موصوفتين في غير هذا المقام ايضا نحو مرت
 ماي محس اليك فان قيل قوله كمن ويشير الى عدم كونهما صفتين لعدم من في كنه
 ثابت بالاتفاق نحو مرت برجل اي رجل وامرأة اية امرأة اي رجل كامل وامرأة كاملة
 قيل لعل الشيخ ادر جبر في الاستفهام لان اصلها صفتين هو الاستفهام كانه اذا
 قيل مرت برجل اي رجل فكانه قيل مرت برجل عظيم لهيئة ففسال عن شأنه
 ويقال اي رجل فنقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم فاعرب باعراب الموصوف فعلى
 هذا كان ستيها من في حق شدة الوجوه الاربعة واستفهام التامة والصفة فيكون
 لتبديدها تامة ويحتمل ان يكون التشبيه في ضمن شدة ما ثبت فيه دون استفهام اي
 فيكون التشبيه قاصدا ولا يردحجها ما صفتين دون من فان قيل اللفظ اذا ريد
 واللفظ يكون علما فيكون اية هها علما فيلزم ان يكون غير منصرفة لوجوه
 والتأيت وقد نقل هها متونا قيل هو غير منصرفة وتوينة لمشا كل مسماه

اني
 على
 الناس
 في
 معنى
 الشيء
 مع
 ما
 عدا
 سيوية
 نحو
 قوله
 تعالى
 لا
 تشبهوا
 الضميمة
 ذات
 قبحها
 كحي
 واما
 سميت
 تامة
 لانها
 لا
 يحتاج
 الى
 صلة
 وصفة
 وصفة
 نحو
 اكرمته
 بوجه
 ما
 اي
 بوجه
 ابي
 وحده
 وقيل
 هي
 حرف
 زائدة
 وقائدها
 الالهان
 فاكيد
 التكدير
 وعظيما
 نحو
 لا
 م
 ما
 غلبت
 او
 تحقيرا
 نحو
 اعطيت
 عطيتها
 او
 تزجرا
 نحو
 ضرب
 ضربا
 ما
 واما
 ذكر
 انواع
 ما
 في
 الموصولات
 لانها
 ليس
 لها
 باب
 على
 نحو
 ما
 في
 موافقة
 لما
 الموصولة
 لفظا
 فليتها
 في
 ضمن
 ما
 الموصولة
 ومن
 كذا
 لك
 اي
 مثل
 ما
 في
 نحو
 ما
 الا
 في
 التامة
 والصفة
 فان
 من
 لا
 يكون
 تامة
 ولا
 صفة
 خلافا
 لاي
 على
 فالوصولة
 نحو
 اكرمته
 من
 جاءك
 اي
 الذي
 جاءك
 والشرطية
 نحو
 من
 تصرب
 اصره
 والاستفهامية
 نحو
 من
 غاب
 عليك
 ومن
 ضربت
 والوصولة
 بالمفرد
 نحو
 قوله
 وكفى
 بنا
 فضلا
 على
 من
 غيرنا
 حيث
 السق
 حثنا
 اي
 على
 شخص
 غيرنا
 وبالجمله
 نحو
 من
 جاءك
 قد
 اكرمته
 وباء
 من
 وما
 الموصولتين
 لشبه
 الحرف
 والافتقار
 الى
 الاستفهام
 والشرطيتين
 لتضمن
 حرف
 الاستفهام
 والشرط
 وبقاء
 التامة
 والصفة
 لمشاهاتهما
 الموصولة
 لفظا
 واتي
 للمذكور
 معنى
 الذي
 واية
 للثبوت
 بمعنى
 التي
 كمن
 في
 وجهها
 تكونان
 موصولتين
 نحو
 اضرب
 ايهم
 وايتن
 لقيت
 واستفهاميتين
 نحو
 اتهم
 اخوك
 وايتن
 احثك
 وشرطيتين
 نحو
 ايا
 ما
 تذا
 غوافله
 الاسماء
 الخمسة
 واية
 طريقة
 سلكت
 سلكت
 وموصوفتين
 نحو
 ايتها
 الرجل
 وبهايتها
 المرأة
 ولا
 يعرفون
 كونهما
 موصوفتين
 في
 غير
 هذا
 المقام
 واحاز
 الا
 حفس
 كونهما
 موصوفتين
 في
 غير
 هذا
 المقام
 ايضا
 نحو
 مرت
 ماي
 محس
 اليك
 فان
 قيل
 قوله
 كمن
 ويشير
 الى
 عدم
 كونهما
 صفتين
 لعدم
 من
 في
 كنه
 ثابت
 بالاتفاق
 نحو
 مرت
 برجل
 اي
 رجل
 وامرأة
 اية
 امرأة
 اي
 رجل
 كامل
 وامرأة
 كاملة
 قيل
 لعل
 الشيخ
 ادر
 جبر
 في
 الاستفهام
 لان
 اصلها
 صفتين
 هو
 الاستفهام
 كانه
 اذا
 قيل
 مرت
 برجل
 اي
 رجل
 فكانه
 قيل
 مرت
 برجل
 عظيم
 لهيئة
 ففسال
 عن
 شأنه
 ويقال
 اي
 رجل
 فنقل
 الى
 الصفة
 وجعل
 بمعنى
 عظيم
 فاعرب
 باعراب
 الموصوف
 فعلى
 هذا
 كان
 ستيها
 من
 في
 حق
 شدة
 الوجوه
 الاربعة
 واستفهام
 التامة
 والصفة
 فيكون
 لتبديدها
 تامة
 ويحتمل
 ان
 يكون
 التشبيه
 في
 ضمن
 شدة
 ما
 ثبت
 فيه
 دون
 استفهام
 اي
 فيكون
 التشبيه
 قاصدا
 ولا
 يردحجها
 ما
 صفتين
 دون
 من
 فان
 قيل
 اللفظ
 اذا
 ريد
 واللفظ
 يكون
 علما
 فيكون
 اية
 هها
 علما
 فيلزم
 ان
 يكون
 غير
 منصرفة
 لوجوه
 والتأيت
 وقد
 نقل
 هها
 متونا
 قيل
 هو
 غير
 منصرفة
 وتوينة
 لمشا
 كل
 مسماه

والمنوع في غير المنصرف بتووين التمكن لا تووين المشاكلة وقد سبق مثل هذا الكلام في
قولهم وأما قرآنهم فمصرف وهي معرفة أي كلمة أي الموصولة معرفة وحدها حادثة وأول
المتحركة أي منفرد أو مصدق قائم مقام الحال أي ينفردها أفرادها والجملة حال فإن قيل
سائر أنواع أي وإثمة سوى كونها موصوفتين أيضا معرفة فلا وجه لتخصيص كونها
موصولتين قيل أفرادها في الأعراب بالنسبة إلى أنواع الموصولات لا مطلقا أي في
معربة من بين الموصولات وحدها أي لا يشاركها من الموصولات في الأعراب غيرها
وذلك للزوم إضافة المانعة عن البناء لنزولها منزلة التووين المنافي للبناء كونها
دالة على إمكانية الاسم فكذلك ما هو نازل منزلة وهو الأضافة ولا يرد نحو حيث فإنها
لازم الأضافة إلى الجملة مع أنها مبنية لأن الأضافة اعتبرت ما نعت لا رافعة ووجهه
قد سبق في بحث غلامي ولا يرد نحو يومئذ ويوم ينفخ الصور والصادقين ويوم ينفخ الصور
فإن الأضافة داعية إلى البناء فكيف يكون مانعة لأن هذه الأضافة من حيث أنها
إضافة إلى الجملة وإلى الألف المضاف إلى الجملة داعية لما عرفت أن الجملة يشبه مبنيا لأصل
كما أنها من حيث أنها قائمة مقام التووين مانعة فيجوز البناء توفيقا بين وجهتي كونها
داعية وما نعت إلا إذا حذف صدر وصلتها أي صلة أي في حيث يشيخون إن يبنى على
الضم إن كانت مضافا نحو قوله نعم كنز عزم من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عيسى
أي لنزع من كل طائفة من طوائف البغي والفساد الذي هو أشد على الرحمن في
الطغيان والعلو والكفر فتعذر بدأي في إدخاله في النار وذهب الكوفية إلى أنها معرفة
مبنية استقامية لا موصولة ومن كل شيعة متعلقة بالنزع ومن للتبعية والجملة
صفة شيعة بتأويل مقول فيهم لأن الجملة الانشائية لا تقع صفة وجملة يونس على
التعليق بالاستفهام ويلزم عليه التعليق في غير أفعال القلوب وهو من خصائصها
وقية اختصاص التعليق بما ليس من هب يونس فلا يلزم عليه ذلك وقيل الأخفش
على زيادة من في الأبيات كما هو مذهب فيكون كل شيعة مقعولا وجعل إثم مستأ
وإنما بنيت بعد حذف صدر وصلتها لأن البناء كان صفة أشياءها وأمثالها العجز
سائر الموصولات لشبهها بالحرف في الافتقار وهذا إنما منع عن صفة أشياءها
للإضافة المانعة البناء فإذا حذف صدر وصلتها ازداد شبهه بالحرف لا زيدا اتفاقا
بعدم صدر وصلته التي هي مبنية وموضحة لمعارض هذا الوجه جهة إضافتها
فخادم مبنيا لأن ما هو صفة الأشياء يميل إليه كل شيء يادني سبب فيه وفيه أنه

منقوض بما اذا كان غير متصان وقد حذف صدر رسلته نحو اضرب اينا افضل اے
هو افضل حيث وجد ان ديا دافتقاره بحذف صدر رسلتها ولم يبين لانه لم يسمع الا
منصوبا وانما ينبغي على الضم لانه لما تمكس فيه نقصان بحذف بعض ما يوصح ويبيّن وهو
الصلة قائما بالمبينة للوصول جبر ذلك النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات
كما قيل في قبل وبعد لكن لما تمكس فيها نقصان بحذف ما اضيف اليه جبر ذلك النقصان
بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيديون الارباب بعد حذف صدر رسلتها انضم
لغة جيدة قال الجري خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب
ايتم افضل الانصوب او في ما فاصنعت كذا من ذا كومت وحمات احدها اي
احد الوجهين ما الذي اي افادة معنى الذي يكون ذا موصولا وما استفها ما بمعنى اي
شيء اي اي شيء الذي صنعت وجوابه اي جواب ما فاصنعت على هذا الوجه رفع
اي مرفوع او ذورفع على انه خبر المبتدأ المحذوف فالتقدير في قوله الاكرام في جواب من
قال ما فاصنعت اي الذي صنعت الاكرام والوجه الاخر اي شيء اي افادة معنى اي
شيء يكون ما ذا بمنزلة اسم واحد بمعنى اي شيء كانه قيل اي شيء صنعت فيكون ما
ذا منصوبة المحل على انه مفعول به بقوله صنعت وجوابه اي جواب ما فاصنعت على
الوجه نفسه اي منصوب او ذورفع على انه مفعول به فاذا قيل الاكرام في جواب ما
فاصنعت كان للعنى صنعت الاكرام وقد قرئ قوله تعالى قل العفو في جواب ما ذا
يففون بالرفع والنصب فالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي الذي يففون العفو
والنصب على المفعولية اي يففون العفو وعفو المال ما يفضل عن النفقة اسماء
الافعال بنيت لقيامها مقام الامر والماضى كما اشار اليه الشيخ بقوله ما كان بمعنى
الامر والماضى كلمة كان هذه يحتمل الوجه الاربعه وهي ان يكون ناقصة على
اصلها او تامة بمعنى صار او زائدة اي ما كان كائنا بمعنى الامر والماضى او ما وجد
بمعنى الامر والماضى او بمعنى الامر والماضى قدّم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعنا
ويرد عليه ان اسماء الافعال قد تكون معنى المضارع مثل ان بمعنى اتخير واو بمعنى اوتى
فكيف يصح الحصر واجيب بان اصلها كونهما بمعنى قضيحت وتوجعت وان عبرت
بالمستقبل مجازا فلا يرد نقضا فان قيل نحو الضارب اسم بمعنى الذي ضرب فينبغي
ان يكون اسم فعل قيل معناه ما كان بمعنى الامر والماضى وضعا وان صدر بمعق
الماضى تعارض حقوق اسم وفيه نظر لان اسم الفعل لما كان بمعنى الامر والماضى وضع

الامر والماضى

صدق عليه حد الفعل لا نزل على معنى في نفسه معتونا بأحد الأربعة الثلاثة
 وضعاً واجباً بانها وضعت أولاً اسماً لانها في الأصل اما مصدر او ظرف او جار
 مجرور ووضعها بمعنى الأفعال وضع ثانياً وهو وضع اعتباري استعجالي فانها
 استعملت بمعنى الأفعال بعد النقل فلم يتناول تعريف اسم الفعل نحو الضارب
 امس لعدم الوضع الثاني له ولم يخرج عن الأسماء لتحقيق الوضع الأول فيه فافهم
 فان قيل لم عرف ان هذه الكلمات ليست بالأفعال قيل بالدليل وذلك
 لان صيغها مخالفة لصيغ الأفعال ولان بعضها يتون عند التكثير نحو مائه و
 صمير واو وبعضها تدخل فيه الادم وبعضها منقول عن المصدر والظرف
 والجار والمجرور كرويد فانه منقول عن المصدر لان في الأصل تصغيراً واداء
 تصغيراً للترخيم مجذفات الزوائد كقوله نعم اكملهم رويداً وروءاءك فانه منقول
 عن الظرف وعليك فانه منقول من الجار والمجرور وهذا دليل ظاهري اسميتها
 يشبه ان يكون مصدر او لم يثبت استعمال مصدرها نحو وشكان بمعنى سرح و
 شبتان بمعنى افترق وهيئات بمعنى بعد ونزال بمعنى انزل فان هذه الكلمات
 يحتمل ان يكون منقولاً عن المصادر لان وشكان وشبتان على وزن ليلان اصله
 لويان وهو مصدر دلوى يلوي على جحد ضرب يضرب وهيئات على وزن قوفاة
 وهو مصدر فوقى ونزال على وزن ذهاب وهو مصدر ذهب فيحمل ما هو
 منقول على الاحتمال على ما هو منقول على اليقين وجعل الكل منقولاً نحو رويد
 زيد اي امله نظير ما يكون بمعنى الامر وهو متعد والمفعول عنه في مستعمل
 وهيئات ذلك اي بعد نظير ما يكون بمعنى الماضي وهو لازم والمفعول عنه فيه
 غير مستعمل وانما اختار هذين المثالين ليشير الى تقسيم اسماء الأفعال الى ما
 كان بمعنى الامر والماضي والى ما كان متعديما ولا زماً والى ما كان المفعول عنه
 فيه مستعملاً ولا وفي محل هذه الأسماء من الأعراب مد هيأتان احدهما الرفع
 على الابتداء فيكون مع فاعلها التساد مسند الخبر جملة كاقائمة الزيدان على اي
 وفيه نظر لان معنى الفعل يمنع الابتداءية واجباً بالانتماء ان هذا النوع من
 المبتدأين اينا في معنى الفعل لكونه مسنداً لا مستنداً اليه الا ترى ان قائماً في قوله
 اقامت الزيدان مبتدأ وفيه معنى الفعل لانه بمعنى يقوم الزيدان والثاني النصب
 على المصدر فهو زيداً مثلاً في فقد زار وزياداً وذاً ثم جندت الفعل وصغر

اراد ان يغير الترجيم بحذف الزوائد وقية فظ لا يستدعي تقدير الفعل
 قبلها فلا يكون حينئذ اسما للأفعال والحق انه لا محل لها من الاعراب
 لصيرورتها بمعية الفعل واخذها حكمه وفعال يستدعي اي ما يوازيه فعال
 بمعنى الامر الجار والمجرور وصفة فعال اي فعال الكائن بمعنى الامر من الثلاثي الجار
 والمجرور اما صفة الامر اي بمعنى الامر الكائن من الثلاثي او حال من ضمير تبت
 قياس وهو خبر لقوله فعال اي قياسي لو ذوق قياس ومجيء فعال بمعنى الامر من كل
 ثلاثي قياسي عند سيبويه يعني ان كل فعل ثلاثي يصح ان يشتق عنه فعالا بمعنى
 الامر كفعال الكائن بمعنى انزل وضرب بمعنى اضرب واكال بمعنى كل وكذا بمعنى
 اكتب وعلام بمعنى اعلم وفي غير الثلاثي سماع لمرات الاقراء وغيرهم وعند
 المبرد مجيء فعال مطلقا سماعي وعند الاخفش مجيئه مطلقا قياسي ثم اعلم
 ان فعال التي بمعنى الامر من اسماء الأفعال وسائر اقسامها ليس منها وفعال مبتدأ
 مصدره حاله عن ضمير قوله مبني ولا يجوز ان يكون حالا عن فعال لا لانه ليس
 بفاعل ولا مفعول به معرفة اي علما المعاني كفي اد علم الفجرة او الفجر وهما
 من المعاني وانما قلنا انه مصدر لان العدل تغيير الصيغة بدون تغيير المعنى
 فيكون معنا المصدر وانما قلنا انه معرفة بدليل قولهم فجار القبيحة
 واما لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة صفة عطية
 على قوله مصدره اي صفة مخففة بالنداء مثل يا فاساق ويا خيات وغير
 مختصة مثل جنار للشمس وحلاق للمنية وقوله مبني خبر لقوله وفعال
 اي فعال مصدره وصفة مبني وانما بني فعال التي هي مصدر معرفة وصفة
 المشابهة لاي مشابهة فعال التي هي مصدر معرفة او صفة لفعال التي بمعنى
 الامر عدلا ونزلة تميزان اي لمشابهة عدله ونزلة لعدل فعال بمعنى الامر و
 زنته او حال اي حال كونه معدلا وصاحب زنته فعال يعني كما ان فعال بمعنى
 الامر معدول عن الامر فكذا فعال مصدره معدول عن المصدر المعرفة وصفة
 معدول عن فاعله وعلما الاعيان الجار والمجرور وصفة قوله علما وقوله مؤنثة
 صفة اخرى لقوله علما اي علما كاشفا للاعيان مؤنثة معنويا واللام في قوله للاعيان
 للجنس يطل بمعنى الجمع اي علما للعين المؤنثة المعنوي فلا يرد ما قيل ان قطام
 ليس علما للاعيان بل علما للعين فلا يصح التثنية وقية احتراز عما اذا كان علما

البعير كجاءوا أو في قوله وعلى إذا اختلف على قوله مبني للعطف على قوله مبني السابق الواقعة
 خبر المبتدأ وهو قوله فعال ولا يجوز أن يكون قوله علما خال عن فعال المقدم بواسطة
 العطف لأنه ليس بفاعل ولا مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبني في الجواز
 معرب في تميم يجعلها بمعنى خبر واحد أي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وإن
 تعلق بكل من قوله مبني في الجواز ومعرب في تميم لزم توارده العامين على معمول واحد
 وإن تعلق بأحد هما لزم تخلوا الآخر عن التعلق بهذا الحال كقظام وغلاب مبني في
 الجواز لما تر في فجاء وفساق أي لشأبهته بفعال التي بمعنى الأمر عدلا ونهية ومعرب
 في تميم أي في استعمال بني تميم لجيء في استعمالهم معربا على حكموا ولأن الحد الثقل
 لا يؤثر في البناء لضعفه إلا ما كان في آخره رأى في الأكثر اسم كان وقوله في آخره خبره
 والجملة صلة أو صفة ما وما منصوبة المحل على الاستثناء من الموجب لأنه مستثنى
 من قوله وفعال علما للاعيان لأنه بمعنى كل ما يوازن بفعال فيكون علما فيستثنى
 منه ما يخرج عن حكمه وهو الاختلاف في بناءه وأعرابه بين أهل الجواز وجميع بني تميم
 وفي بعض النسخ إلا ما آخره رأى بدون كان وفي فانه مبني باتفاق أكثر بني تميم
 لأنه لم يعرف إلا مبنيًا ولعل ذلك بناء على ثقل الراء التي هي من حروف التكرير
 فوجب التخفيف فيه باللام التوهي لا تحصل بدون البناء على الكسر نحو حضار علم
 كوكب وطا راسم المكان المرتفع وكرا راسم بحرنة تسحر لها النساء أزواجهن ونحو
 ذلك الأصوات وهي ليست بأسماء لعدم كونها ذاتا بالوضع وذكرها في باب الأسماء
 المبينة لأجرائها مجراها وأخذها حكمها وبنت بحريها مجرى ما لا تركيب فيه من
 الأسماء نحو نريد عمرو وعدد عدنان وإنما قال الأصوات ولم يقل أسماء الأصوات
 لأن المطلوب بيان الأصوات مما يصوت به الإنسان بهيمة كخ عند اناخة البعير
 أو تشبه بغيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان الأسماء الدالة على الأصوات
 من نحو فخ صوت اناخة البعير وفخاق صوت الغراب كل لفظ حكى به صوت وليس
 المراد به حكاية الصوت في نحو فخاق صوت الغراب لأنه اسم للصوت ولا استواء القسمين
 فيه حيث يقال أيضا فخ صوت اناخة البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما
 يشبه به انسان بصوت غيره من بهيمة أو طائر أو غيرها أي لفظ صوت به مثل صوت
 بهيمة أو طائر أو غيرها كما يفعل بعض الصائدين عند الصيد لئلا يفر الصيد
 الصوت والتصويت بمعنى واحد يقال قد صات الشيء يصوت صوتا وكذلك

(ج)
 الجواز
 الجواز

صوت الانسان تصويها او صوت به الحاء والمجرور مفعول بالمرسم فاعله اے
كل لفظ صوت بذلك اللفظ للبهائهم لرجحها او دعائها او خشبها او حبها او غير
ذلك مثل عدس زجر للبهائهم ودعاء للغم وهم خشب للكلب اى طرده لم يسمع حشا
للابل والغرض بهذا التصويت انتياد اليهائهم عند سماع هذه الاءات وذلك
لاجراء الله تعالى العادة بذلك فان قيل لم لم يذكر هنا قسما ثالثا وهو ما هو صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوني صوت للتعجب يقال وني ما اغفلت اى
التعجب من كمال اغفلته قال الله تعالى وني كانه لا ينطق الكفر وني اى ما انشبه
الكمال بان الكفرين ينالون الملاحم وكاوه صوت المتوجع اى اتوجع ونحو
ذلك قيل لان حكمه يعلم بالذلة لانه اولى الاقسام وذلك لان هذين القسمين
لما كانا ملحقين بالاسماء المبنيّة لم يجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كان
كون ذلك القسم ملحقا بها اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغير
او يقال فى الكلام حذف معطوف اى او صوت به للبهائهم او غيرهما فلا يخرج
ما صوت به لتعجب كوني او توجع كاوه والحذف بقرينة ان هذا القسم اولى
الاقسام فالاول اى المحكى به صوت كغاق حكاية عن صوت الغراب بان صوت
به انسان تشبيها بالغراب والثاني اى ما صوت به اليهائهم كخمشة مشددة اى
مخففة صوت عند اناخه البعير المركبات اللام للعباد اى المركبات المذكورة
من قبل اى فى حصر الاسماء المبنيّة كل اسم ركب من كلمتين اى مركب من
كلمتين او حاصل من اجتماع كلمتين وجعلها كلمة واحدة بالامتزاج وفى محل
كل اسم على المركبات نوع تسامح اى المركب كل اسم من كلمتين وانما قال من كلمتين
ولم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو بخت فخر لان ثاني الجزئين فعل لا اسم لكنه
يخرج منه علم مركب من مهملتين نحو جسق فسق علما لان المهمل ليس بكلمة لعدم
الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو سيدويه لان ثاني الجزئين صوت
لا اسم وفيه نظر لانه لو لم يكن اسما فما هو ان قيل ان حرف فهو قول لم يقل به
احد وان قيل ان لم يكن باسم ولا فعل ولا حرف لعدم كونه اى بالوضع بل قيم
رابع فيخرج من كلمتين ايضا اذ الكلمة لا يكون الا اسما او فعلا او حرفا فلو قال من
لفظين لكان اولى ليقنال نحو سيدويه وجسق فسق علما ويمكن ان يراد بالكلمتين
اللفظان على طريق ذكر الاختص وامرارة الاعر ويمكن ان يقال كلا مناهى المركب

تا
ك
تا

ركب

الذي سبب بناء التركيب وسيبويه ليس كذلك فكان خارجا عن البحث فلا حجة
 الى الخراج عن هذا التحريف ليس بينهما نسبة الجملة صفة كلمتين اى ليس بين
 تلك الكلمتين نسبة لان نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة
 افادة معنى فيخرج منه تأبط شرا وعبد الله ويزيد والنجم انما فان قيل شرا
 مبنى فكيف يحترز عنه قيل الكلام ههنا في المركب الذي سبب بناء التركيب هو
 ليس كذلك فان تضمن الجزء الثاني من المركب حرفا بنيا اى بنى الجزاء على الفتح
 الاول لكونه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس محل للاعراب والثاني لكونه متضمنا
 للحرف كخمس عشرة فان اصله خمسة وعشر فحذفت الواو وقصد التزميم الاسمين
 وتركيبها واحادي عشر ففتح الياء لبناء صد ورمع ادا المركبة على الفتح خمسة وهو
 الاقصم وجاز سكون الياء تخفيفا وكذلك الحكم في ياء ثمانى عشر على ما ياتي في اخواتها
 اى اخوات حادي عشر الى تاسع عشر ولقائل ان يقول ان بناء حادي عشر واخواتها
 مشكل لان الجزء الثاني لا يتضمن الحرف لان معناه واحد من احد عشر وهذا
 المعنى لا يستقيم بتقدير حادي عشر ويمكن ان يجاب عنه بان حادي عشر بمعنى
 واحد وعشر فثرا اذاريد بيان حاله ومزجه في التعدد غير المركب المذكور مع بقاء التركيب
 الى واحد من احد عشر بمعنى واحد من احد وعشر بتغير الجزء الاول وهو
 الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد الى صيغة الحادي فانه مقلوب من
 الواحد بدليل امثلة اشتقاقه فاخوت الواو عن الدال وقد مت الحاء على
 الالف فصار الحاد وثم قلبت الواو ياء كما قلبت في الداعي وفي الثاني عشر الى
 التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم اشتقاقه معنى الواحد والعطف بعد التغير اذا
 الاعراب والبناء في المنقولات باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه
 ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال المتعدد بني للجمع على الذي
 لبيان ذلك المتعدد وفي حادي عشر محمول على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات
 هذا الا اثني عشر تستثنى من قوله بنيا لان اخواتها لان اثني عشر ليس من اخوات
 حادي عشر اى بنى الجزاء الا اثني عشر فانه لا يبنى فيه الجزاء بل يبنى الثاني ويحذف
 الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعطي
 لرحم المضاف والاعراب الثاني اى وان لم يتضمن الثاني حرفا عرب الجزء الثاني
 لعدم سبب بناء مع امتناعه عن الصرف لوجود السببين اى العلمية والتركيب

كجعلك وبني الجوزة الاول على الفتح في الاصح اي اصح الوجوه لتوسط المانع عن الاعراب
 وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الحزء الاول مضافا الى الثاني مع
 امتناع الثاني عن الصورت لوجود السببين وقيل مع انشاء افعال الكنايات اي بعض
 الكنايات اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلان كنايتين عن الاعمال
 وهن وهنت كنايتين عن الاجناس فانها معربات فكل الكنايات الفاظ مبنية تعبر بها
 عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم لما يجعله مبنيا على الخطاب اولسيان هذا
 حاصل ما ذكر المصنف في شرحه وفيه نظر لا يخرج من هذا التعريف كره وكذا لا يخرج
 غير معتبر بهما عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم وانما لم يعرف الكنايات في المتن و
 اكتفى بذكر الحزبات لانها معدودة منحصرة ومعلومة بالتعيين فلا حاجة الى تعريفها او
 من جزئياتها كره وكذا العدد دصفت كذا اي كذا الكائن للعدد اوصفت كره وكذا الكائن
 للعدد وجا كذا كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت اي كذا
 ونحوها وكيت وذيت للحديث والقصه ولا يستعملان الا مكررتين تقول كان بيني و
 بين فلان كيت وكيت اذيت وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصه
 واصلاهما كيت وذيت بالتشديد فحفظا وانما بنيت الكنايات لتركيب كذا عن سببين
 الكاف وذا وتضمن كره الاستفهامية حرف الاستفهام وتعمل الخبرية على مذهب اليعاقبة
 نفیضا لكونها للتكثير وتكون رب التقليل او على الاستفهامية لانها مثلها في اللفظ
 وحمل كيت وذيت على الجمل المكنى عنها بهما وهي تشبه مبتدأ اصل على ما عرف فكلم الاستفهام
 اي ذالتر على الاستفهام مميزها اي مميز كره الاستفهامية منصوب على التمييز مفرد
 نحو كره درهما عندك وكره رجلا ضربت فكم مبدأ او مميزها مبتدأ ثان ومنصوب
 خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول والخبرية اي مميز كره الخبرية مبتدأ
 والا لم يسم الجمل مجرور على الاضافة مفرد مرة ومجموع اخرى نحو كره رجلا ورجالا عندك
 وانما كان مميزا للاستفهامية منصوبا مقربا ومميزا للخبرية مجرورا ومجموعا لانها لما
 حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان احدهما
 المضافات الى المميز وثانيهما المميز بالمنصوب ففرق بين كره الخبرية والاستفهامية حيث
 اعطيت الاستفهامية حكم العدد والمميز بالمنصوب فنصب مميزها واعطيت الخبرية حكم
 العدد المضافات الى المميز فخفض مميزها الى الاساقفة فلما حملت الخبرية على العدد
 المضافات وهو نوعان مضافات الى الجمع وهو من الثلاثة الى العشرة ومضافات الى الواحد

وهو المأثرة والالت جري فيه حكم كليهما وإنما لم يفرق بينهما بالعكس لأن الاستفهامية
لما حلت على العدد وحلت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من أحد عشر
إلى تسعة وتسعين دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير
وهو المائة وما فوقها الثلاثين لا يلزم الترجيح بلا مرجح والمتوسط راجح لأن خير لا مولى وسطها
ولأنه كثير والخبرية لما حلت على العدد المضاف لانهما فقيضة رتب فكان الجرب بعد ها
اليق والجري فتر الجرب بعد الخبرية إنما يجب إذا لم يفصل بينهما وبين مميزاتهما بشي فان فصل
بينهما فالمختار والنصب حملا على الاستفهامية إذا لا يمكن الأضا فتر مع الفصل تقول كم في
الدار رجلان قيل قد قالوا ان كم الخبرية لا إنشاء التكنيز فوجه الجمع بين كون كم
خبرية وكون جملتها انشائية والتنافي بين الخبر والانشاء ظاهر ولهذا يجري التصريح
والتكذيب في الخبر دون الانشاء قيل لا تنافي بينهما لاختلاف الجحمة فحكم رجل ضربت
اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب ولهذا يقال له كذبت فاضربت
كثيرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت الضرب كما لو قال ما اكثرهم صبح ان يقال
ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجب من كثرتهم فاختلف جهتا الانشاء والخبر ولا
تنافي مع اختلاف الجحمة وقد خل كلمة من البيانية فيهما أي في مميزاتهما الاستفهامية
ومميزات الخبرية كقوله تعالى وكلم من قرئ به واذ كان الفصل بينهما وبين مميزات الفعل
متعدي وجب دخولها لئلا يلتبس مميزاتها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى وكما امكننا
من قرية وكما اتيهم من آية بينة ولهما أي لكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام أي
لا يعمل فيهما ما قبلها من الفعل فالتعنان فاعلتين وصفتين لأن الفاعل والصفة
واجب التأخير وإنما استحققتا الصد لأن الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية
يتضمن بدء الانشاء في التكنيز كما ان رتب يتضمن الانشاء في القليل والحاصل على
الاستفهامية وكلاهما الضمير عائدا إلى كم الاستفهامية والخبرية فان قيل لو قاطعتا
لكانا فوق لتأنيث الاستفهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير اليهما بتاوير التأنيث
أي كلا واحد من كم الاستفهامية والخبرية وكلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم
الخبرية يقسم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا أي يقع مرفوعا محذورا وكذا منصوبا ومجرورا فانشاء
في تفسير كونها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة فقال فكل ما بعد الفاء للتفسير و
كلمة ما منصوبة وفي كونها موصولة نظر لأن الموصولة مرفوعة وكلمة كل اذا دخلت على
المعرفة اوجبت اسما طرة لأجزاء دون الأفراد وحينئذ لا يستقيم المعنى وذلك ظاهريكون

كجعلك وبني الجزاء الأول على الفقر في الأصحة أي أصبح الوجوه لتوسط المانع عن العمل
 وعدم الراسطة بين الأعراب والبناء وقيل يعرب الجزء الأول مضاًفاً إلى الثاني مع
 امتناع الثاني عن الصروت لوجود السبين وقيل مع انضواء الكنايات أي بعض
 الكنايات إذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلان كنايتين عن الأعداد
 وهن وهن كنايتين عن الأجناس فأنها معربات فلهذا الكنايات الفاظ مبنية تعتبرها
 عن شئ وقع مفسراً في كلام متكلم لما يجعله سبباً على الخطاب أو لنسبها له هذا
 ما قبل ما ذكر المصنف في شرحه وقيل نظر لا يخرج من هذا التعريف كروكنا لان
 غير معتبر بها عن شئ وقع مفسراً في كلام متكلم وإنما لم يعرف الكنايات في المتن و
 اكتفى بذكر الجزئيات لأنها معدودة مخصوصة معلومة بالنعين فلا حاجة إلى تعريفها أو
 من جزئياتها كروكنا للعدد دصفة كذا أي كذا الكائن للعدد دوصفة كروكنا للكائن
 للعدد دوصفاً كذا كناية عن غير العدد دتخرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت والأحد
 ونحوها وكيت وذيت للحديث والقصة ولا يستعملان إلا مكررين تقول كان بيني و
 بين فلان كيت وكيت وذيت وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة
 وأصلهما كئت وذيت بالتشديد تخففاً وإنما بنيت الكنايات لتركيب كذا عن مبنين
 الكاف وذات لقمن كروكنا الاستفهامية حرف الاستفهام وتحت الخبرية على مذهب أبي
 نقيضها لكونها للتكثير وكون رب للتقليل أو على الاستفهامية لأنها مشبهة في المنظر
 وتحت كيت وذيت على الجمل الممكن عنها بما وهي تشبه مبنياً لأصل على ما عرفت فلهذا الاستفهام
 أي ذال على الاستفهام مميزها أي مميز كروكنا الاستفهامية منصوب على التمييز مفرد
 نحو كروكنا عندك وكروكنا أضررت فكم مبتدأ أو مميزها مبتدأ ثان ومنصوب
 خبر المبتدأ الثاني والجمل خبر المبتدأ الأول والخبرية أي مميز كروكنا الخبرية بجذ المضان
 واللام ليعلم الجمل مجرور على الإضافية مفرد مرة ومجموع أخرى نحو كروكنا رجل أو رجال عندك
 وإنما كان مميز الاستفهامية منصوباً مفرداً ومميز الخبرية مجروراً ومجموعاً لأنها لما
 حملنا على العدد باعتبار كونها كنايتين عنه أخذنا حكم العدد وهو نوعان أحدهما
 المضاف إلى المميز وثانيهما المميز بالمنصوب ففرق بين كروكنا الخبرية والاستفهامية حيث
 أعطى الاستفهامية حكم العدد المميز بالمنصوب فنصب مميزها وأعطى الخبرية حكم
 العدد المضاف إلى المميز فنقص مميزها على الإضافة ولما حملت الخبرية على العدد
 المضاف وهو نوعان مضاف إلى الجمع وهو من الثلاثة إلى العشرة ومضاف إلى الواحد

كجعلك وبني الجزاء الأول على الفقر في الأصحة أي أصبح الوجوه لتوسط المانع عن العمل

كروكنا لان

هو المأثرة والالفة جرى فيه حكم كليهما وإنما لم يفرق بينهما بالعكس لأن الاستفهامية
لما حملت على العدد وحملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من أحد عشر
إلى تسعة وتسعين دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير
وهو المائة وما فوقها الثلاث يلزم الترجيح بلا مرجح والمتوسط واضح لأن خير الأمر وسطها
ولأنه كثير والخبرية لما حملت على العدد المضاف لأنها تقيضة رتب فكان الجواب بعد هذا
اليق والآخرى ثم الجواب بعد الخبرية إنما يجب إذا لم يفصل بينهما وبين مميزها بشي فإن فصل
بينهما فالجواب والنصب حملا على الاستفهامية إذا لا يمكن إلا ضا فتر مع الفصل تقول كم في
الدار جلا فإن قيل قد قالوا إن كم الخبرية لا إنشاء التكثير فواجب الجمع بين كون كم
خبرية وكون حملتها انشائية والتنافي بين الخبر والانشاء ظاهر ولهذا يجري التصديق
والتكذيب في الخبر دون الانشاء قيل لا تنافي بينهما لاختلاف الجهة نحو كم رجل ضربت
أخبار يضرب كثير من الرجال وإنشاء لا استكثار الضرب ولهذا يقال له كذبت فأضربت
كثيرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت الضرب كما يقال ما أكثرهم صبح ان يقا
ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجب من كثرتهم فاختلفت جهتا الانشاء والخبر ولا
تنافي مع اختلاف الجهة وقد دخل كلمة من البيانية فيهما أي في مميز كم الاستفهامية
ومميز كم الخبرية كقوله تعالى وكثير من قريية وإذا كان الفصل بينهما وبين مميزها أفضل
متعديا وجب دخولها التلايلتيس مميزها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى وكثيرا
من قريية وكثيرا منهم من آية بيينة ولهما أي لكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام أي
لا يعمل فيهما ما قبلها من الفعل فلا تقعان فاعلتين وصفيتين لأن الفاعل والصفة
واجب التأخير وإنما استحققتا الصد لأن الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية
يتضمن معنى الانشاء في التكثير كما أن رتب يتضمن الانشاء في التقليل والحاصل على
الاستفهامية وكلاهما الضمير عائد إلى كم الاستفهامية والخبرية فإن قيل لوقا وظلتاها
لكن أوفى لتأنيدها الاستفهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير إليهما بتا وبإلتذا
أي كلاهما من كم الاستفهامية والخبرية وكلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم
الخبرية يقع مرفوعا ومنسوبا ومجرورا أي يقع مرفوعا محذورا وكذا منصوبا ومجرورا وانفتح
في تفسير كونها مرفوعة ومنسوبة ومجرورة فقال فكل ما بعد الفاء للتفسير و
كلمة ما موصوفة وفي كونها موصولة نظر لأن الموصولة مفعلة وكلمة كل إذا دخلت على
المعرفة أوجب اسماطة الجراء دون الأفراد وحذفنا لا يستقيم المعنى وذلك ظاهرا كون

موصوفة والخبر في بعده ما انفك إلى ما في كل لفظ من كرم الخبر وما الاستفهامية وقد بينا
 فعل غير مشتغل عما في غير معرض عن كرم سبب تعلقه بخبره أو متعلقه كان منصوبا
 خبره كان عائدا إلى قوله كل ما بعده اسمه ومنصوبا خبره والجملة خبر المبتدأ وهو كل ما
 بعده وإنما كان منصوبا لتوجه الفعل إليه وعمله فيه نحو لا على حسب رأي حسب العام
 وذات أي على حسب ما يقتضيه العامل يعني أن اقتضى العامل مفعولا به كان منصوبا
 على ذلك نحو كرم رجل القيت وكرم غلام اشتريت فإن كان ظرفا كان منصوبا على ذلك
 نحو كرم يوم السبت وكرم يوم صمت وإن اقتضى خبرا كان منصوبا على ذلك نحو كرم رجل
 كان من جاءك وكرم رجل كان من حضرك وإن اقتضى مفعولا كان منصوبا على ذلك
 نحو كرم ضربا ضربت وكرم ضربته ضربت وفي قوله غير مشتغل عنه فظروا أن اشتغال الفعل
 عن كرم سبب تعلقه بخبره أو متعلقه لا يمنع انقضاها على شريطة التفسير وتسلط
 مثل ذلك الفعل عليه إذا شك في جواز النصب في نحو كرم رجلا أو رجل ضربته على شرط
 التفسير بتقدير كرم رجلا أو رجلا ضربت ضربته وكذا في نحو كرم رجلا أو رجلا ضربت غلاما
 لأن الناصب في صورة شريطة التفسير إذا اقتضى المفعول المصدر بقدر مؤخر أو لا فالتقدير
 في اشتراط هذا القيد لا تنقاه اللهم إلا أن يقال إن اشتراط هذا القيد لا تنقاه على
 سبيل الوجوب والنصب في نحو كرم رجلا أو رجل ضربته جائز لا واجب بل الرفع على
 الابتداء أولى لسلاطة عن الحذف فيراد بقوله منصوبا كونه منصوبا على سبيل الوجوب
 ويرد عليه أن قوله ولا فرغ يفتقنه وجوب الرفع فيما إذا كان بعد فعل مشتغل عنه
 بخبره أو متعلقه فكيف جازا الوجهان في المثال المذكور ويدفع بأن المراد بقوله منصوبا
 الوجوب ويقول ولا فهو مرفوع إلا مكان العام المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل
 في قوله ولا فهو مرفوع نحو كرم رجلا أو رجل ضربته أو يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل
 عنه لفظا أو تقديرا فلا يرد نحو كرم رجلا أو رجل ضربته لأن التقدير كرم رجلا ضربت
 ضربته لما ذكرنا أن الناصب في صورة شريطة التفسير إذا اقتضى المفعول المصدر
 بقدر مؤخر أو لا فالتقدير كرم رجلا أو رجل ضربته أو يقول ولا فهو مرفوع على
 معنى وإن لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا فمرفوع أو يقال إنما قيد به احترازا عن نحو
 كرم رجل أو رجلا ضربته إذا جعل كرم مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه
 كل ما قبله ما موصوفه لا موصولة لما في كل لفظ من كرم الاستفهامية والخبرية حروف
 جزاء وشرائط ونحوها لا إضافة الحاصلة بواسطة الحروف الجاز والفعلية والتقدير في نحو

بكم درهما اشتريت العبد وبكم رجل مريت وغلام بكم رجلا ضربت وعبدكم بكم رجلا اشتريت
 فان قيل كرم يدخل على الصدق فاذا دخل عليه الجار والمضاف لا يكون دخالا في الصدق
 قيل اذا دخل الجار والمضاف عليه انتقل الصدق منها الى الجار والمضاف ان كان الاتحاد
 والجزئية بين الجار والمجروم والمضاف والمضاف اليه والا فرفع اي وان لم يكن بعده
 فعل فاصب غير مشتغل عنه بضميره او بمتعلقه ولا قبل جارا ومضاف فرفع لان اذا
 لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا قبل جارا ومضافا كان مجررا من
 الحوامل اللفظية فيكون مبتدأ وخبر فان قيل يمكن ان لا يكون بعد فعل غير مشتغل عنه
 بضميره او متعلقه بل مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كرم مجردا عن الحوامل
 اللفظية بل يكون الناصب مضمرا على شريطة التفسير نحو كرم رجلا او رجل ضربت
 فيكون منصوبا على شريطة التفسير لا مرفوعا قيل معنى قوله فرفع انه يرفع على الوجوب
 مرة كما في كرم رجلا او رجل غلامك وعلى الاول مرة اخرى كما في كرم رجلا او كرم رجلا ضربه
 او ضربت غلامه فان الرفع في مثل ذلك اولى بسلامته عن الحذف وقوله فرفع
 خبر مبتدأ محذوف اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن كرم الاستفهامية والخبرية ظرفا
 نحو كرم رجلا قام او قائم لصدق حد المبتدأ عليه وخبر ان كان كرم الاستفهامية و
 الخبرية ظرفا نحو كرم يوم سيرك وكرم يوم سيرك لصدق حد الخبر عليه ويعلم كونه
 ظرفا بالمميز ان كان المميز ظرفا فظرف والا فلا وقيل في الكلام حذف مضاف اي مبتدأ
 ان لم يكن مميز كرم الاستفهامية والخبرية ظرفا وخبر ان كان مميزا ظرفا فان قيل هذا
 الاصل منقوض بنحو كرم يوم او كرم يوم سيرك فان ليس بخبر مع كونه ظرفا قيل المراد
 بالظرف الظرف المستقر فلا يرد ذلك لان ظرف ملغى او يقال معناه مبتدأ ان لم يكن ظرفا
 وليس ما بعده ما يصلح للابتداء فلا يرد ذلك وان كان ظرفا لكن ما بعده صالح للابتداء
 وقيل نظر لان على هذا ينقض بمثل كرم رجل او كرم رجلا غلامك فان ما بعده صالح للابتداء
 وليس بمبتدأ بل هو خبر له وكرم مبتدأ او اجيب بان ما بعده وان صلح للابتداء آية لغة
 لكن كرم متعين للابتداء آية اصطلاحا لان المبتدأ اذا تضمن صدر الكلام تعيين
 للابتداء اصطلاحا على ما عرفت فيمن ابوك عند سيدي ويركك اي مثل كرم في
 محل الاعراب اسماء الاستفهام والشرط نحو ومن واما واين ومتى فان كان بعدها
 فعل غير مشتغل عنها بضميرها او متعلقها كان محلها النصب نحو من ضربت وما
 صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع وان كان قبلها حرف جزاء ومضاف

من وما واين ومتى
 من وما واين ومتى
 من وما واين ومتى
 من وما واين ومتى

فخلها الجرح فوجهن مررت وغلام من حضرت ومن تموا ترير وغلام من قنبر اخبر
 وان لم يكن بعد ما فعل غير مشغل عنه ولا قبله حارا ومساب فحمل اسماء الاستفهام
 الرفع على الابداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال
 وابن قيامك ومحل اسماء الشرط على الابداء فقط نحو من ياتي فهو مكرم ونما نقول مؤا
 لا نفسكم من خير نبي ووعده الله ولا ياتي فيها الخبرية فلا يقع بعدها الا الفعل
 وهو لا يصح الابداء وهذا علم ان الشبر في اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي
 اسماء الشرط في بعض الوجوه وفي تمزك عمرك يا جبري وخالته قد عادت حلب
 على عشاري، ثلثة اوجه البيت للفردق يحجر حريرا اي جاء في تمزك الذي احتمل
 الاستفهام والخبر واحتمل حذف الميز ثلثة اوجه النصب على ان كمر استفهامية والجرح
 على انها خبرية وعلى حذف الميزين الوجهين يكون كمر مبتدأ اولك طرف مستقر صفة لقوله
 عمة وقد حلبت على عشاري خبره والرفع على ان عمة مبتدأ اولك طرف مستقر صفة
 لها فيكون المبتدأ أكثر تخصصا بالصفة وحذف ميم كمر وقد حلبت على عشاري
 خبرها وعلى هذا الوجه تكون كمر استفهاما او خبرا وقع مصدرا لكان الميز المحذوف
 حلبت او ظرفا ان كان الميز المحذوف مرة اي كمر حلبية او كمر مرة عمة لك يا جبري وخالته
 قد عادت قد حلبت على عشاري وبهذا ظهر ان تسمية عمة تميزا ليس باعتبار الوجه الثالثة
 بل باعتبار نصبها وجوها فقط فزان نصبت عمة نصبت خالته وقد عادت وان رفعتها
 رفعتها وان جرحها جرحها كما تكون لها بعين لها تكون خالته عطفها عليها وقد عادت صفة
 لها ويحتمل ان يكون صفة خالته وان يكون صفة عمة وخالته يتناول كل واحدة منهما
 لكن جرحها في صورة النصب لا يغير منصرف ويمكن رفعها على ان خبر المبتدأ او حذفها
 يكون قد حلبت صفة او حالا ونصبها على انها حال من ضمير لك والفد عام المرأة التي
 اعوججت نسفها من كربة الحلب او غيره والعشار بكسر العين جمع العشاء على وزن
 علماء وهو التي اتى على حملها عشرة اشهر فكم الخبرية تدل على عمة وخالته الخالته
 عشاره والاستفهامية تدل على كمرتها بحيث خرج عدد هاء من علمه واحتاج الى
 الاستفهام مع ان هذا الاستفهام يتضمن التكرير وهو محل الخطاب على الاقرار
 بما يعرفه كقوله تعالى انك تشرع لك صدك وتضمن ايضا ادعاء وضوح الامر
 بحيث يقتربه الخصم عند الاستفهام عنه وتشكيل عمة انا للتحقير او لتشكيل الفخيم
 وفي ذكر اللام في لك تخصيص الشناعة ببيان اختصاص مشاركة النية والخالته والجملة

الوجه

١٥١

الذاتية اعني يا جري معترضة متضمنة لا يقاس بسامع ما ذكره والتصريح بتوجه
 الشبهة اليه وفي قوله قد عاذم لها بسوء الخلقة اوصيرونها بكثرة جلب عساة
 وانما ذكر الجلب لان رخذ سمه الموائني وهي ابلغ في الذم من خذل الانسان وجلب
 العشار يدل على واد هذا الفعل مدة طويلة لان العشار يتاذى من الجلب ولا يطيع
 الا لمن التمر واعتياده جلبه فيدل جلبها العشار استداقته هذا الفعل منها والقة
 العشار بها لان العشر بها واستعمال علي يدل على جلبها عساره ومع كراهة ذلك
 واستنكاف من خذل متما وهذا كما يقال باع القاضي عليه داره في دينه كانه يستنكف
 ان يجلب امثاله عساره وقد يحذف المميز اي ميزها عند قيام قرينة في مثل
 كم مالك مثال حذف ميز كم الاستفهامية اي كم درهمها مالك وكم ضربت مثال
 حذف ميز كم الخبرية اي كم مرة ضربت الظروف وتستعرف وجربتها منها اي من
 الظروف ما قطع عن الاضافة كلمة ما عبارة عن ظرف اي ظرف قطع عن الاضافة
 المضاف اليه وهو مقصود من وى اما اذا حذف نسبا اعربت المضاف مع التثوين
 نحو ربنا قبل كان خيرا من قبل اي ربنا خيرا من متقدم كقولك وبعد تقول
 جئتكم من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت وامام وقد مر
 في آراء وعلقت واسفل ودون واول بمعنى قبل ومن اول بمعنى فوق تقول آتيت من
 اول اي من فوق وكذا تقول ابتداء بهذا الاول بضم الهم اي اول فعلك اي قبل
 فعلك واذا حذف المضاف اليه نسبيا قلت جئت من قبل بالجرو والتثوين وابتداء
 او لا بالنسب والتثوين اي اول فعلك اي قبل فعلك وسهوت الظروف المقطوعة
 غايات لان ثمانية الكلام في النطق كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف المضاف اليه
 صحت غايات في النطق بها انتهى الكلام وانما بنيت هذه الظروف لتضمن معجزات
 الاضافة وتشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه فان قبل الحاجة ثابتة على
 قد تير ذكر المضاف اليه ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكره قيل نعم
 لكن الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذا فبناءه لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه
 معارضا لذلك المانع واختيار الضم بحذف النقصان حيث تمكن فيه فقطع بحد
 المضاف اليه فيحذف ذلك النقصان بالضم لكونه اقوى الحركات واجرى مجراه اي
 مجرى الظروف المقطوع عن الاضافة في حذف المضاف اليه والبناء على الضم لاخير
 وليس غير حسب وان لم يكن ظرفا اي لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب لا بهام

جاء

ن
ع
ل
ا

غير حيث لا يتعرف بالاضافة وكثرة الاستعمال في حسب تقول جاء في زيد لا غير او
ليس غير او فحسب ومنها اى من الظروف المبنية حيث وانما بنى حيث للزوم
اضافتها الى الجملة وهي تناسب مبنى الاصل ولا يضافت الا الى جملة مستثنى مفرغ
اى لا يضافت حيث الى شئ الا الى جملة اسمية كانت او فعلية لا تحتاجها الى
جملة تبين معناها كاحتياج الموصول الى المالا يتم الابهل انها موضوعه لمكان
يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث جلس زيد او حيث جالس اى مكان جلوس
زيد وانما قيد بقوله في الاكثر استعمالا لانه قد جاء اضافتها الى مفرغ كقول الشاعر
اماترى حيث سهيل طالعا تجما يضيئ كالشهاب ساطعا ومنها اى من
الظروف المبنية اذ للمستقبل اى للزمان المستقبل الجار والمجرور اما صفة
اى اذ الكائن للمستقبل او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اى وهي للمستقبل
نحو اذ يقوم زيد واذا دخلت على الماضي يجعله معنى المستقبل نحو اذ اقام زيد و
قد استعمل في الماضي نحو قوله تعالى حتى اذ اسأوى بين الصدد فين قال انفقوا
حتى اذ ابلغ مغرب الشمس وله نظائر كثيرة وفيها اى في اذ بمعنى الشرط فلذلك
اى لاستعمال اذ فى الشرط اختيار بعد ها الفعل اى بعد اذ افعلى ماضى مجهول
من الاختيار اى ولذلك قيل باولوية الفعل بعد ها اذ الشرط يقضى الفعل
لكن لما كان غير وضعى في الشرط لم يجب الفعل بعد ها بل جعل مختارا ونقل عن
المبدء اختصاصها بالجملة الفعلية وقد يكون اذ المفاجأة اى لوجود الشئ فجأة
اى دفعة اى يكايك المفاجأة والفجاء مصدر مهمون اللام من باب المقابلة معناه
كسى را ناگاه دگر رفتن والفجاء بالضم ناگاه وسيد من باب فتم وسمع فيلزم
المبتدأ بعد ها اى بعد اذ المفاجأة في استعمال غالبها نحو خرجت فاذا زيد
بالباب ومنها اى من الظروف المبنية اذ للماضى الجار والمجرور اما صفة اذا
او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اى اذ الكائن للماضى اى وهي كائن لماضى
اى للزمان الماضى نحو جئت اذ قام زيد واذا دخلت على المستقبل تجعله بمعنى
الماضى نحو جئت اذ يقوم زيد اى قام وقد يقع بعد ها اى بعد اذ الجملتان اى الجملة
الفعلية والاسمية نحو اذ قلم زيد واذا زيد قائم لان الزمان الماضى والماضى مستقر
ثابت والمستقر الثابت من صفات الاسم فتناسب الاسمية لثباتها والفعلية لكونها
تبع للماضى فصحت اضافتها اليها ومنها اى من الظروف المبنية اى وفى المكان

صفة او خبر مبتدأ أي الكائنان المكان او هما كائنتان المكان استقهما ما وشرطا
انصب استقهما ما اما على انه تميز أي من حيث الاستقهما أي الاستقهما عن المكان
او حال أي حال كون المكان ذا الاستقهما او ظرف أي وقت استقهما وانما بينا لتضمن
حرف الاستقهما والشرط نحو ابن زيد وابن تكن اكن واكني يكون لي ولد والى تذهب
اذ هب ويجيء الى بمعنى كيف كقوله تعالى فأتوا آخركم إلى شئكم ولا يجرى بمعنى
الابعد فعل الامر كذا في الرضوي واذ اجنهي بها كانت بمعنى اين لا غير ومتى
للزمان فيهما أي في الاستقهما والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وانما
بني لتضمن معنى حرف الشرط او الاستقهما وآيان للزمان الجار والمجرور صفة
آيان أي آيان الكائنة للزمان او خبر مبتدأ محذوف أي هو الزمان استقهما ما
عن الزمان المستقبل بخلاف متى فانه اعم واجازت المجازاة به بعض المتأخرين
وهو غير مسموع من العرب وانصب استقهما ما على انه تميز أي آيان للزمان من
حيث الاستقهما أي للاستقهما عن الزمان او ظرف أي وقت استقهما
او حال أي حال كون الزمان ذا الاستقهما

وأيضا بني القدر من حيث الاستقهما

يختص بالامور العظام كقوله تعالى يسألونك عن الساعة آيا ن قرئها وآيا ن
يوم الدين وآيا ن يوم القيمة كقوله تعالى اصله أي أو ان فحذفت الهزة مع الياء
الاخيرة فبقى أيوان فادغم بعد القلب وقيل اصله أي ان فحذفت بحذف
الهزة التي قبل الالف مع بقاء الالف وفيه نظر لان الان غير مستعمل بلالام
بل هو موضوع من اول احوال مع اللام وذلك ليس للتعريف ولهذا بني
لتضمنها حرف التعريف واجيب بان عدم استعماله مع اللام لا يمنع تقديره لاصل
كذلك وقيل زيد في اين تشديد واللف فوثره فعال وفيه نظر لان ايز للمكان
وايان للزمان فكيف يكون ذلك اصل هذا واجيب بانه محتمل التغير معنى بعد
التغير لفظا فان كثير من الاسماء والحروف يتغير معانيها بعد تغير الفاظها
وكيف للحال أي الكائنة للحال او هي كائنة للحال استقهما ما وقت استقهما ما
من حيث الاستقهما او حال كون الحال ذات الاستقهما وانما عُدَّ كيف في الظروف
بناء على انه هب الاخفش واما عند سيبويه في اعم غير ظرف بل ليل ايدا الاستقهما
منها نحو كيف انت اصبح ام سقيم ولو كان ظرفا لابت منها الظروف نحو متى
جئت اليوم احد ام يوم السبت والاخفش يقول معناها كيف انت في حال

الصحة أو في حال السقم بأبدال الطرف أو يقال إنما عدّه في الظروف لأنه بمعنى على
 أي حال هو من السقم أو الصحة أو غيرهما والحال والطرف متقاربان وإنما ينبغي لتضمن
 حرف الألف فيهما رمد ومند أي ومنها مذ ومنذ وإنما قدّم رمد مع كونه فرعاً للمند
 لأن رمد مقصور منه لكونه أخف من رمد وإنما ينبغي لتضمن معنى الألف أنه كان معنى
 مذ يوم الجمعة أول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة أو للتشبيير بالغايات في
 القطع عن الألف في المنوية إلا أنها لم تحيئاً الألفيين لأنها أبداً مقطوعتان عن
 الألف في المنوية بخلاف الغايات أو للحمل على من ومنذ حرفين وقوله بمعنى أول المدة
 أما صفة أي مذ ومنذ الكائنان بمعنى أول المدة أو خبر مبتدأ محذوف أي وهما
 كائنان بمعنى أول المدة يعني أنهما بعينين أحدهما معنى أول المدة فيليهما المقرد
 المعرفة أي يقتربان وهما أو يتصل بهما أو يقع بعدهما المقرد المعرفة الواقعة خبراً عنهما
 لا المتنى ولا المجموع ولا النكرة نحو ما رأيت مذ يوم الجمعة بالرفع أي أول مدة
 عدم رؤيتي يوم الجمعة وأما المقرد فلأن أول المدة امر واحد لا يكون سيدتين أو
 استياء وأما المعرفة فلأن الوقت المحمول لا يتأكل كل امر معلوم لأن كل واحد يعلم أن
 استقله رؤيتي كان من وقت ما لا محالة ولا فائدة في ذكره فلا بد من التعيين والمعرفة
 هو الأصل في التعيين والمعرفة هو الأصل في التعيين فلا يجوز العدول عنه إلى النكرة
 المختصة وقل المتنى نحو ما رأيت مذ اليومان للذات صاحبتا فيهما وكذا النكرة المختصة
 نحو ما رأيت مذ يوم لقيتني كحصول التعيين وهو المقصود وثانيهما بمعنى الجميع أي
 جميع المدة فيليهما الزمان المقصود بالعدد معرفة كانت أو نكرة أي يقع بعدهما
 الزمان الذي قصد هو مع عدد أي المدة التي قصدت هي مع عدد قالوا بمعنى
 مع حتى لو كان مقصوداً من جميع المدة التي استقت فيها الرؤية يومان قيل رأيت
 مذ يومان أي جميع مدة عدم رؤيتي يومان وذلك لأنه لما قصد بيان جميع المدة
 لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد ولقائل أن يقول إن
 المقصود بيان جميع المدة وذلك لا يستلزم العدد لصحة رأيت مذ يومان هذا
 أو شهرناً وأجيب بأن المراد عدد الأفراد أو عدد الأجزاء أما الجميع يستلزم ذلك
 فلا يرد ما ذكرته وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن المثقلة بعدهما نحو ما فرحت
 ذهابك وما فرحت مذ ذهبت وما فرحت مذ أتت ذاهب فيقدر زمان مضاف
 لصحة الحمل فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك بمعنى أول

مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفي ما فرحت منذ ذهب منذ زمان ذهب
 باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم يفتح في الصبح وفي ما فرحت منذ انك ذاهب منذ
 زمان انك ذاهب بمعنى زمان ذهابك فان قيل المراد كراهية الخفة نحو ما فرحت
 منذ ان ذهب قيل لعلة ادراجها في ذكر ان بارادة ان مخففة او مشددة معاً
 او ادراجها في ذكر الفعل بارادة الفعل مجرد او ان مع المصدرية وهو اي
 كل واحد من منذ ومنذ مبتدأ خبره ما بعده وضحة وقوعها مبتدأ ان
 لتاويلها بالمعربة اي بالاضافة لكونها ايجبة او المدة او جميعها خلافاً
 للزجاج فانه يجعلها بعد هاء مبتدأ وها خبر ان مقدان اي يوم الجمعة اول
 المدة ويومان جميع المدة لانها تكرتان وما بعد هاء معرفة او نكرة مختصة بتقديم
 الحكم والجواب ما ذكرنا من التاويل بالمعربة وانتصاب خلافاً على انه مصدر اي
 يخالف هذا القول خلافاً للزجاج والجملة معترضة لبيان المخلاف ومنها اي من
 الظروف المبينة لذى ولذلك بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها لغات
 غيرها وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لذن بفتح اللام وسكون النون ولذن
 بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولذن بضم اللام وسكون الدال وكسر
 النون ولذن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولذن بفتح اللام وسكون الدال
 ولذن بضم اللام وسكون الدال ولذن بفتح اللام واصل اللغات لذن بفتح اللام
 وضم الدال وسكون النون كما ان عضداً بفتح العين وضم الضاد اصل لغاته
 فاسكن العين بلا نقل ضمة الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال فتحا وكسرا
 او حركت النون كسرا او حذفت النون واسكن العين بنقل ضمة الى الفاء فحركت
 النون كسرا او حذفت النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ
 وقم هذه اللغات بترتيب اخر وهو هكذا لذ بفتح اللام وضم الدال ولذن بفتح
 اللام وسكون الدال ولذن بضم اللام وسكون الدال ولذن بفتح اللام والدال و
 سكون النون ولذن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولذن بضم اللام و
 سكون الدال وكسر النون ولذن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم غير
 بحدف النون من اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او
 بنقل او بتجريك العين فتحا وكسرا للساكنين بعد اسكانها بغير نقل او كسرا
 بعد اسكانها بنقل او بتجريك النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل فتا مل

ون
 مختصة

ضمتها

الصحة أو في حال السقم بإبدال الظروف أو يقال إما عاده في الظروف لأنه بمعنى على
 أي حال صوم السقم والصحة أو غيرهما والحال والظرف متقاربان وإنما ينبغي للظهور
 حرف الاستفهام ومنذ ومنذ أي ومنها منذ وأما قدم منذ مع كونها فرعا للمند
 لأن المند مقصور منه كونه أخف من مند وأما بديا النظم معنى الأضافه لأن معنى
 بد يوم الجمعة أول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة أو للتشبيير بالغايات في
 القطع عن الأضافه المنوية ألا انها لم تحييا الأبدانيين لأنها أبدا مقطوعتان عن
 الأضافه المنوية بخلاف الغايات أو للحمل على مذ ومنذ حرفين وقوله بمعنى أول المدة
 أما صفة أي مذ ومنذ الكائنتان بمعنى أول المدة وأخبر مبتدأ محذوف أي وهما
 كائنتان بمعنى أول المدة يعني لهما بعديين أحدهما بمعنى أول المدة فيلزم المفرد
 المعرفة أي يقترب بهما أو يتصل بهما أو يقع بعدهما المفرد المعرفة الواقعة خبرا عنهما
 لا المتني ولا المجموع ولا النكرة فهو ما رأيت مذ يوم الجمعة بالرفع أي أول ملة لا
 عدم رؤيتي يوم الجمعة وأما المفرد فلأن أول المدة امر واحد لا يكون تسعين أو
 اشياء وأما المعرفة فلأن الوقت الجرم لا يتأكل كل امر معلوم لأن كل واحد يعلم أن
 انقضاء رؤيتي كان من وقت ما لا محالة ولا فائدة في ذكره فلا بد من التعين والمعرفة
 هو الأصل في التعين والمعرفة هو الأصل في التعين فلا يجوز العدول عنه إلى النكرة
 المختصة وقل المتني نحو ما رأيت مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما وكان النكرة المختصة
 نحو ما رأيت مذ يوم لقيتني بالحصول التعين وهو المقصود وثانيها بمعنى الجميع أي
 جميع المدة فيلزم الزمان المقصود بالعدم معرفة كانت أو نكرة أي يقع بعدهما
 الزمان الذي قصد هو مع عددا أي المدة التي قصدت هي مع عدد فالأمر بمعنى
 مع حتى لو كان مقصوده أن جميع المدة التي استفت فيها الرؤية يومان قبل ما رأيت
 مذ يومان أي جميع مدة عدم رؤيتي يومان وذلك لأنه لما قصد بيان جميع المدة
 لابد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد ولقائل أن يقول إن
 المقصود بيان جميع المدة وذلك لا يستلزم العدد لصحة ما رأيت مذ يومان فذا
 أو شهرنا وأجيب بان المراد عدد الأفراد أو عدد الأجزاء أي الجميع يستلزم ذلك
 فلا بد ما ذكرتم وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن المقتلة بعدهما نحو ما فرحت مذ
 ذهابك وما فرحت مذ ذهبت وما فرحت مذ أتاك ذاهب فيقدر زمان من زمان
 لصحة الحمل فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك بمعنى أول

مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفي ما فرحت منذ ذهبت منذ زمان ذهبت
 باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم تيق في الصور وفيما فرحت منذ انك ذاهب منذ
 زمان انك ذاهب بمعنى زمان ذهابك فان قيل المراد كمال الخفة فهو ما فرحت
 منذ ان ذهبت قيل لعلمه ادرهما في ذكر ان بارادة ان مخففة او مشددة معاً
 او ادرهما في ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا وان مع المصدرية وهواي
 كل واحد من منذ ومنذ مبتدأ خبر وما بعده وصحة وقوعها مبتدأ ان
 لتاويلها بالمعرفة اي بالاضافة لكونها بمعنى اول المدّة او جميعها خلافاً
 للزجاج فانه يجعلها بعد هاء مبتدأ وهما خبران مقدّمان اي يوم الجمعة اول
 المدّة ويومان جميع المدّة لانها انكرتان وما بعد هاء معرفة او كرامة مختصة بتقدّم
 الحكم والجواب ما ذكرنا من التاويل بالمعرفة وانصباب خلافاً على انه مصدر اي
 يخالف هذا القول خلافاً للزجاج والجملة معترضة لبيان المخلاف ومنها اي من
 الظروف المبينة لندى ولكن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها لغا
 غيرها وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لكن بفتح اللام وسكون النون ولدت
بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولدت بضم اللام وسكون الدال وكسر
 النون ولكن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولكن بفتح اللام وسكون الدال
ولكن بضم اللام وسكون الدال ولكن بفتح اللام واصل اللغات لكن بفتح اللام
 وضم الدال وسكون النون كما ان عضداً بفتح العين وضم الضاد اصل لغاته
 فاسكن العين بلا نقل ضمة الى الفاء فالتي ساكنان فحركات الدال فتحو وكسرا
 او حركات النون كسرا او حذف النون واسكن العين بنقل ضمة الى الفاء فحركات
 النون كسرا او حذف النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ
 وقع هذه اللغات بترتيب اخر وهو هكذا لكن بفتح اللام وضم الدال ولكن بفتح
 اللام وسكون الدال ولكن بضم اللام وسكون الدال ولكن بفتح اللام والدال و
 سكون النون ولكن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولكن بضم اللام و
 سكون الدال وكسر النون ولكن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم غير
 بحذف النون من اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او
 بنقل او بتحويل العين فتحوا وكسرا للساكنين بعد اسكانها بغير نقل او كسرا
 بعد اسكانها بنقل او بتحويل النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل فتأمل

ن
 محضه

ضمتها

ثم اعلم ان لدى بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لتأثر الا ان يقال بني لدن واخواته
 سوى لدى لتسببها بالحرف وهي من في لزومها معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من
 عند ولذا يلزمها من لفظا او تقدير لا وجعل لدى بمعنى عند بغير معنى الا ابتداء عليه
 طردا للباب وقيل بني لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الا لتأثر
 لانها بمعنى من عند وجعل لدى التي بمعنى عند عليها طردا للباب وفيه نظر لانه
 يوجب ان لا يبنى عند اظهار من في نحو من لدى لعدم التضمن حينئذ وقيل بني لدى
 بالحكم على الد الموضوعه وضع الحرف وكذا سائر لغات وفيه نظر لان وضع بعض اللغات
 وضع الحرف مبني على بناء وعدم التصرف فيه فلو بني بناءه على وضعه وضع الحرف
 لزوم الدور واجيب باننا سلمنا ان بناءه مبني على وضعه وضع الحرف ولكن لا نسلم
 ان وضعه وضع الحرف مبني على بناءه وعدم التصرف فيه بل مبني على شبهه بمن في
 لزوم معنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى من وهو الا ابتداء على ما اثر فلا يلزم الدور
 والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل لمخضوع حقيقة او حكما فنقول عندي
 مال سواء كان المال حاضر اقربا عندك او بعيد عندك لكن في جرحه **ان**
 فكانه حاضر قريب عندك بخلاف لدى فانه يستعمل للمخضوع الحقيقة فلا نقول
 لدى مال الا ان يكون حاضر اقربا عندك ومنها اي من الظروف البينية قط بفتح
 القاف وضم الطاء المشددة وفيها لغات وهي قط بضم القاف والطاء المشددة المضمومة
 وقط بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقط بضم القاف وفتح التاء المشددة وقط
 بفتح القاف وضم الطاء المخففة وقط بضم القاف والطاء المخففة المضمومة وهي لماض
 المنفي عموما بمعنى ما رأيت قطاي ما رأيت في جميع الازمنة الماضية والماضي المنفي اعم
 من ان يكون لفظا او معنى كقوله الشاعر جئت بمدق هل رايت الذئب قط وقد
 يستعمل في الاثبات نحو كنت اراه قطاي دائما فاما الماضي ان كان صفة الزمان
 الزمان الماضي فاسناد المنفي اليه مجاز عقلي من باب الاسناد الى الظروف اي للزمان
 الماضي الذي فقي شيء فيه وان كان صفة العامل اي العامل الماضي اي عامله واخص
 منفي نحو ما رأيت قط فاسناد المنفي اليه ظاهر وكذا الكلام في قوله وعوض للمستقبل
 المنفي اي عامله يكون امرا مستقبلا متفيا عموما لا اراه عوض اي لا اراه في جميع
 الازمنة المستقبلية بني عوض لتضمن معنى حروف الاضافه ولشبه الحرف في الاحتياج
 الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ للمعنى عوض للعائضين بدليل استعماله

الحقيقة
 المستقبل
 المستقبلي المنفي
 ما للزمان

كان لك واعراب حينئذ مثل قبل وبعد ولذا لك بنى على الضم كقبل وبعد والعا^ض
 اربا في على وجه الارض اى وقت بقاء الباقيين وبقاء قط لتضمن معنى لام الاستغراق
 واختيار الضم للحمل على عوض ولو قال ومنها قط وعوض لماضي والمستقبل المنفيين
 على وجه اللفظ والنشر لكان احسن لتضمنه احد الوجهة المحسنة وسلامته عن
 تكرير لفظ المنفي لكنه لما كان مما يحتمل الجمع بين الماضي والمستقبل في كليهما عدل
 عنه الى التكرار والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناءها اى يجوز بناء تلك
 الظروف على الفتح نحو يوم ينفع في الصور ويوم ينفع الصادقين صدقهم ويومئذ
 وحينئذ اذ المعنى يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وانما جاز بناءها لا بالجملة
 مبنية من حيث هي حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان
 المراد مبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا و
 لامضافا اليها والجملة كذلك فانها بنفسها لا يحتاج الى الاعراب لانها لا تقع فاعلة
 ولا مفعولة ولا مضافا اليها بذاتها لكن لما كان اكتساءها الاعراب لقيامها مقام
 المفرد اخرج عن كونها مبنية الاصل لانها هو مبني الاصل كالحروف والماضي والامر
 بغير اللام لا يكون لها الاعراب لالفاظها ولا تقديرها ولا جملا ونحو مريت برجل ضرب
 محروم الحمل فيه الجملة لا مجرد الماضي فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم يخرج
 عن شبهها مبني الاصل لانها تشبه مبني الاصل في عدم وقوعها فاعلة ومفعولة
 ومضافا اليها بل هي مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقضى مناسبتها
 بالاضافة اليها ولو بواسطتها كما في اذ المضاف الى الجملة جواز البناء واختيار الفتح
 للحققة ثم اعلم ان جواز البناء في الظروف انما يكون في المضافة الى الجملة جوازا كيوم و
 ليلة وحين ووقت وزمان اما الظروف المساقاة اليها وجوبا مثل اذ واذا وحين
 ولما كان بناءها واجبا واجبا على ما عرفت وكذا لك اى مثل الظروف المذكورة في
 جواز البناء على الفتح مثل وغيره ما اى مقرونا مع ما وان وان يعنى اذا انصيف
 مثل وغيره الى ما الى ان الحفظة او الى ان المثقلة يجوز بناءها على الفتح مثل الظروف
 المذكورة كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وكقول الشاعر **شعر** لم يمنع
 الشرب منها غير ان نطقنا الحامة في غصون ذات اوقال بجمع وقل وهو شجر
 المقبل وهو شجر معروف وفي الكلام قلب اى في اوقال ذات غصون وانما قلب
 لضرورة الشعر والحامة عند العرب ذات طوق كالفاختة والقري ونحوهما

وكنقولك لم ينعني من الجحوس غير اريك قائم بقيمتك في المثال الاول لاضافته الى ما
 انك وغير في المثال الثاني لاضافته الى ان نطقك وفي المثال الثالث لاضافته الى
 انك قائم واما بنا لاضافته الى الجملة صورة وشبهها بالظروف لادبها بالاحتياط
 الى المضامين ليدل على الابهام واما ذكر بناءهما في بحث بناء الظروف وان لم يكونا من
 الظروف فصلا لكونهما متشابهين بالظروف لتركبا قسم الاسم ولا الى المعرفتين
 وبتن احكام قسميه شرع في تقسيم الآخر للاسم باعتبار وضعه لمعين او غير معين
 فقال المعرفة وما وضع لشيء بعينه الجوار والمجرور صفة شيء اى شيىء ملتبس بعينه اى
 لشيء معين قبله به لاحتراز عن التكرار فانها لم يوضع لشيء معين اعم من ان يكون
 فردا معينا كزيد والرجل المعهود خارجي واناوات وهو اوجنسا معينا كاسامة
 فانه علم بجنس الاسد وكالاسد محلى بلام الجنس وجماعة معينة من كل فرد احلس
 او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا
 الحد المضمرات والبهائم لانها ما وضع لشيء معين لانها كليات الوضع لان انا
 مثلا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاستدانة الى كل
 شيء قيل معناه ما وضع للوقوع على شيء معين في التركيب اى في الاستعمال فتدخل
 المضمرات والبهائم لانها وان كانت كليات الوضع لكنهما جزئيات الاستعمال فان انا
 في التركيب لا يستعمل الا لشكل معين وانت لا تستعمل الا لمخاطب معين وهذا لا
 يستعمل الا لشار اليه معين او يقال معناه ما وضع لشيء معين بوضع جزئي كالاعلام
 والمضمرات والبهائم او بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والتدأ ولا يرد
 نحو وجهك وراسك فانه تكرر مع انه يقع على شيء معين لعدم تعدد وجه للمخاطب
 وراسك وان وضع امثاله لغير معين وان وقع على معين بعارض توجد وجه للمخاطب
 وراسك وكذا لا يرد نحو ادخل السوق مع رايك باللام العهد الذهني فانه معرف مع انه
 يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ولهذا توصف بالجملة
 نحو ولقد اتى على اللثيم يستبني لما قران المراد بتي معين اعم من ان يكون فردا معينا
 كزيد والرجل المعهود خارجي او حقيقة معينة مثل اسامة والاسد اذا كان محلى بلام
 الحقيقة ولا شك ان المعرفة بلام العهد الذهني وضع للوقوع على حقيقة معينة مثل
 اسامته وان كان الفرد غير معين اذ هي المعهود بينك وبين مخاطبك في الذهن او يقال
 انه في حكم التكرار لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف بالجملة فليكن خارج من الحد

لا
 ك
 ك
 ك

خارجا

فيه نظراً لانه لو كان في حكم النكرة لما جرى عليه احكام المعرفة من وقوع مبتدأ أو ذا
 نال ووضعه للمعرفة وموصوفها ونحو ذلك وذلك لان المعرفة باللام العهد الذهبية
 وضوع لشئ معين فان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس اي الماهية المعينة و
 وقوعه على فرد غير معين بعرض يحق القرينة كاللخول مثلاً فان اللخول في ماهية
 لسوق من حيث هي غير ممكن ويؤيده ما ذكر في المروعي وغيره ان الفرق بين النكرة
 وبينه ان النكرة اسم لبعض من جملة الحقيقة فتوادخل سوقاً بخلاف المعروف
 باللام العهد يتعدا دخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
 من القرينة كاللخول مثلاً وهي اي المعرفة والمعارف ستة بالاستقراء المضمرات
 نحو انا وانت والاعلام نحو زيد وعمرو والمبهمات اي الموصولات واسماء الاشارة
 نحو الذي وهذا وانما سمي مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى
 مشار اليه مبهم عند المخاطب عند النطق به لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان
 يكون مشار اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب ولم يقولوا الظاهر
 الغائب مبهم لان ما يعود اليه مقدم فلا يكون مبهماً عند المخاطب عند النطق به
 وكذا انا واللام العهدية كذا في الرضي وباعرف باللام العهدية او الجنسية او
 الاستغراقية نحو الرجل والغلام وفي ذكر اللام فقط اختياراً من ذهب سيديويه
 على من ذهب لتخليص حرف التعريف اللام مع الالف وانما قال وباعرف باللام و
 لم يقل ما دخله اللام ليخرج ما دخله اللام التأكيداً لتحسين النظم او بالنداء
 نحو يا رجل لفضل التعيين بخلاف يا رجل لغير معين فانه بكرة وفي ذكر المعارف
 بالنداء نظراً لرجوعه الى المعروف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل ولهذا لم يذكر
 المتقدمون وانما لم يذكر المعروف بالميم مثل قوله عليه السلام ليس من امير
 امصبيام في تفسيره لان الميم يدل من اللام فلا يعد ما دخلته هي قسم اخر من
 المعارف والمضاف الى احدها اي احد الاربع المذكورة معنى مفعول مطلق
 بجذوف مضاف اي اضافته مفيدة معنى مفعول له بجذوف مضاف اي افاضته
 اي الذي اضيف الى احدها لاجل افادة معنى مفعول فيه لقوله والمضاف
 بجذوف مضافين اي وقت افادة معنى وفيه احتراز عن المضاف الى احد المعارف
 الاربع المذكورة اضافة لفظية فانها لا تقيد تعريفاً الشيخ ذكر هذه المعارف
 على احد المعارف على حسب ترتيبها في مراتب التعريف عند سيديويه وجمهور

وكقولك لم يمتعني من الجلود غير انك قائم بني مثل في المثال الاول لاضافته الى ما
 انك وغير في المثال الثاني لاضافته الى ان قطقت وفي المثال الثالث لاضافته الى
 انك قائم وانما بنينا لاضافته الى المحلة صورة وشبهتهما بالظرف لانهما مالاختصاص
 الى المضاعف اليد لرفع الابهام وانما ذكر بقاءهما في بحث بقاء الظروف وان لم يكن في
 الظروف ضمنا لكونهما متشابهين بالظروف ثم لما قسم الاسم اولا الى المعرب والمبين
 وبين احكام قسميه شرع في تقسيم الآخر للاسم باعتبار وضعه لمعين او غير معين
 فقال المعرفة ما وضع لشيء بعينه الجار والمجرور وصفه شيء اى شيء ملتبس بعينه اى
 لشيء معين قيد به احتراز عن التكرار فانها لم يوضع لشيء معين اعم من ان يكون
 فردا معيناً كزيد والرجل المعهود خارجي وانما وانت وهو اوجنساً معيناً كاسامة
 فانه علم الجنس الاسد وكالاسد محلي بلام الجنس وجماعة معينة من كل افراد جنس
 او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجميع المعهود فاعرف ان قيل يخرج من هذا
 الحد المضمرات والمبهات لانها ما وضع لشيء معين لانها كليات الوضع لان انا
 مثلاً موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاشارة الى كل
 شيء قيل معناه ما وضع للوقوع على شيء معين في التركيب اى في الاستعمال فتدخل
 المضمرات والمبهات لانها وان كانت كليات الوضع لكنهما جزئيات الاستعمال فان انا
 في التركيب لا يستعمل الا المتكلم متعين وانت لا يستعمل الا المخاطب معين وهذا لا
 يستعمل الا لشارة الى معين او يقال معناه ما وضع لشيء معين بوضع جزئي كالاعلام
 والمضمرات والمبهات او بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد
 نحو وجهك وراسك فانه تكرر مع انه يقع على شيء معين لعدم تعدد وجه المخاطب
 وراسه لان وضع امثاله لغير معين وان وقع على معين بعرض توجد وجه المخاطب
 وراسه فكذا لا يرد نحو ادخل السوق معرباً باللام العهد الذهني فانه معرفته مع انه
 يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ولهذا توصف بالعمومية
 نحو ولقد اقر على التميمي يستثنى لما تكرر المراد بشيء معين اعم من ان يكون فرداً معيناً
 كزيد والرجل المعهود خارجي او حقيقة معينة مثل اسامة والاسد اذا كان محلياً بلان
 الحقيقة ولا شك ان المعرف بلام العهد الذهني وضع للوقوع على حقيقة معينة
 اسامة وان كان الفرد غير معين اذ هي المعهود بينك وبين مخاطبك في الذهن اوقية
 انه في حكم التكرار لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف بالعمومية فليكن خارج من كل

لا
 لا
 لا
 لا

خارجاً

وفيه نظر لا نلوك كان في حكم النكرة لما جرى عليه احكام المعرفة من وقوعه مبتدأ أو ذا
 حال ووضعاً للمعرفة وموصوفاً بها ونحو ذلك وذلك لان المعرفة باللام العهد الذهني
 موضوع لشئ معين فان وضعه باعتبار وضع اللام للجسم اي الماهية المعينة و
 وقوعه على فرد غير معين بعارض يحوق القرينة كاللغول مثلاً فان اللغول في ماهية
 السوق من حيث هي هي غير ممكنة ويؤيده ما ذكر في المروي وغيره ان الفرق بين النكر
 وبينه ان النكرة اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل السوق بخلاف المعروف
 باللام العهدية نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
 من القرينة كاللغول مثلاً وهي اي المعرفة والمعارف ستة بالاستقراء المضمرات
 نحو انا وانت والاعلام نحو زيد وعمرو والمبهمات اي الموصولات واسماء الاشارة
 نحو الذي وهذا وانما سمي بمبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسنة الى
 مشار اليه مبهم عند المخاطب عند النطق به لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان
 يكون مشار اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب ولم يقلوا المظم
 الغائب مبهم لان ما يعود اليه مقدم فلا يكون مبهماً عند المخاطب عند النطق به
 وكذا انا واللام العهدية كذا في الرضي وباعرف باللام العهدية او بالجنسية او
 الاستغرافية نحو الرجل والاعلام وفي ذكر اللام فقط اختياراً من ذهب سيديور
 على من ذهب الخليل حرف التعريف اللام مع الالف وانما قال وباعرف باللام و
 لم يقل ما دخله اللام ليخرج ما دخله اللام التامة لتحسين النظم او بالنداء
 نحو يا رجل لفضل التعيين بخلاف يا رجل لغير معين فانه نكرة وفي ذكر المعروف
 بالنداء نظر لرجوعه الى المعروف باللام اذا صل يا رجل يا ايها الرجل ولهذا لم يذكر
 المتقدم وانما لم يذكر المعروف بالميم مثل قوله عليه السلام ليس من اميين
 امصبيام في مسقرة لان الميم بدل من اللام فلا يعد ما دخلته هي شئاً اخر من
 المعارف والمضاف الى احدها اي احد الاربع المذكورة معنى مفعول مطلق
 بجذوف مضافات اي اضافة مفيدة معنى أو مفعول لم يجذوف مضاف اي افا معنى
 اي الذي اضيف الى احدها لاجل افادة معنى أو مفعول فيه لقوله والمضاف
 بجذوف مضافين اي وقت افادة معنى وفيه احتراز عن المضاف الى احد المعاد
 الاربع المذكورة اضافة لفظية فانها لا تقيد تعريفاً ثم الشيخ ذكر هذه المعارف
 على احد المعارف على حسب ترتيبها في مراتب التعريف عند سيديور وجمهور

النجاة وأشار بالترتيب في الذكوال الترتيب في الموثبة العلم ما وضع لشيء بعينه حجة
 شيء أي شيء ملتبس بشيء بعينه أي بشيء معين وإنما خصل العلم بذكر التعريف من
 بين سائر المعارف لأن المضمرات والمبهات والمضات بين تعريقاتها قبل والمغرب بالادم
 مستغنى عن التعريف فلا جرم حصل العلم بذكر التعريف وكلمة ما موصولة وأما قوله
 عبارة عن اسم واللفظ والمراد بشيء بعينه أعم من أن يكون فردا كزيد أو جنسا كاسماء
 وكذا أعم من أن يكون عينيا كزيد أو معنى كخيار وخبات أنسا فأكما وأما قوله إنسان ذلك
 مما يتخذ يولفت كاعوج علم فوس ليعني هلالا ولا كاسماء علم الجنس غير متناول غيره
 انتصاب غير على الحال وانتصاب غيره على أنه مفعول به لقوله متناول فأن قيل يدخل
 في هذا الحد المضمرات والمبهات لأنها وضعت لشيء معين غير متناول غير في تركيب
 واحد قيل معناه غير متناول غيره في شيء من التركيب فيخرج المضمرات والمبهات و
 المعارف بالادم والمضات لتناولها فردا آخر في تركيب الجوز ولا يرد عليه علم الجنس
 مثل اسماء جهتها بقوم على أفراد غير معينة لأنها وضعت لأن يقع على حقيقة معينة
 غير متناول غير ما وإمكان ما صدقت عليه من الأفراد غير معين وقيل نظرا لأنه على
 هذا ينبغي أن يكون الرجعي والذكرى علم جنس لأنه وضع لأن يقع على حقيقة
 معينة مثل اسماء وإنما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك من التعريف
 نحو زيد إذا سمي به رجل ثم سمي به رجل آخر لأنه وضع لشيء بعينه ويتناول غيره
 أيضا لكنه يتناول غيره بأوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه أنه غير متناول
 غير بوضع واحد فلو العلم ما وضع لشيء واحد غير متناول غير بوضع واحد سواء
 كان منقولا أو مجردا كعمران مفردا نحو زيد أو مركبا نحو عبد الله وبرق نحوه اسماء
 نحو زيد أو لفظا نحو الصدوق أو كنية نحو أبو بكر موضوعا لعين كزيد أو معنى جده
 كسبحان الله علم التسمية أو وقتا كغداة أو لفظا يوزن به نحو فعلان الذي مؤنث
 فعلى أو مراد محض لفظه كسعيد كونه أو محض عدد كستة وضعت لثلاثة وإنما قال
 غير متناول غيره ولم يقل غير متناول ما أشبهه كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظ الله
 لأنه لا يشبه شيئا حتى يحكم أنه لا يتناول ما أشبهه والزمخشري أن يقوله في جوابه
 أن السلب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس موجود
 فلا يشترط لشيء تناول ما أشبهه وجود ما أشبهه وللصفت أن يراد ذلك بأن
 نفى التناول وإن كان سلما لكن الصلة وفي قوله أشبهه موجبة فيوجب ثبوت

١٢٠
 ١٢١

١٢٢

١٢٣

١٢٤

وذلك باطل والزم تحشي ان يدفع ذلك بان الوصول مع الصلة تصور لا تصديق
 وتصوير ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة
 ونفي تناول ما اشبهه اما بنفي التناول مع وجود ما اشبهه او بنفي التناول مع عدمه
 وعدم ما اشبهه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرفت واعرفها اي اعرفت
 المعارف اي اكملها تعريفا المضمير المتكلم نحو انما في الخطاب نحو انما لا يستحق لاشتباه
 في المضمير المتكلم وقلته في المضمير الخطاب اذ الخطاب في الغالب لمعين اما الخطأ الغير
 معين فقليل كقوله تعالى ولو ترى اذ اخرجهم من الآيات ثم المضمير الغائب ثم العلم ثم الاشياء
 ثم الوصول والمعرف باللام او بالنداء والمضاف الى الحد ما يعتبر بحسب المضاف
 اليه وهو من هب سديويو وعليه جمهور النحاة وفيما اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها
 بهذا المختصر وقائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط النكرة ما وضع لشيء لا بعينه
 اي لشيء غير معين من غير ان يتصرف في الوضع للمعين بوضع جزئي نحو رجل ورس
 فيه احتراز عن المعينة فلا يرد وجه لك ومراس لك فانه نكرة مع انه يقع على شيء
 معين لان ذلك موضوع لشيء لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض فقط
 لتوحد وجه الخطاب ومراسه ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع على
 فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للحقيقة المعينة ووقوعه على فرد
 غير معين بعارض كالادخول مثلاً فان الدخول في حقيقة السوق من حيث هي شيء
 ممتنع ولا يرد نحو اسماء من حيث يقع على فرد غير معين وليس بنكرة لانه لم يوضع
 لفرد غير معين بل لما هيته معينة وانما يقع على الفرد لان الحقيقة لا وجود لها الا
 في ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه
 للمعين وغير معين شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار دلالة على الكمية وعدمه
 فقال اسماء العدد فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقصر على ذكر
 اسماء العدد وانشأ الى ان كل ما سواه من القسم الاخر طلياً للاختصار
 او يقال لما ذكر النكرة اعقبها بذكر اسماء العدد التي يلائم اكثرها التفسير
 بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان أولى لتعلقها ببحث التذكير والتانيث
 ايضاً ما وضع لكمية احاد الاشياء والاحاد جمع الاحاد وهو الفرد اي اسماء العدد
 اسماء وضعت ليدل على مقدار افراد الاشياء اي على مقدار المعدودات يخرج
 بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتبار

الشيء

الاسم

سياق الاثبات لان التكرار في سياق الالفاظ يختص بكن لا بالوضع وكذا يخرج رجلان
 لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل لكمية مع الذات وهذا الجواب يتاتي في رجل ايضا
 وبهذا اندفع ما قال صاحب الرضي انه يدخل في هذا الحد رجلا ورجلان لهما
 وضعاً لكمية الشيء وان كان وضعاً مع ذلك الماهية ذلك الشيء ايضا الى هذا غاية
 لا يقال انها يخرجان بقوله احاد الاشياء لانا نقول لو خرجا بهذا القيد يخرج واحد
 واثنان به ايضا وهما لم يخرججا به على ما يتبين ههنا فلم يخرججا به فلا بد مما ذكرنا فافهم
 وخارج بقيد الكمية المجموع لان كمية الشيء عدده المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع
 للعدد المعين فيخرج المجموع لانه وضع لعدد غير معين وفيه فطر لان الكمية هي المصفة
 المنسوبة الى كرام الصفة التي يستفهم عنها بكم وهي العدد الخاص فلا يلزم منه
 التعين وانما يلزم التعين في الجواب فافهم بل يخرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية
 يخرج بقيد احاد الاشياء ما وضع للكمية المسافة دون الاحاد كالفرسخ والميل وكذا
 يخرج به الخط والسطح والجسم التعليمي لانها لم يوضع لبيان كمية احاد الاشياء والخط
 في اصطلاح اهل الهندسة ما له طول فقط والسطح ما له طول وعرض والجسم التعليمي
 ما له طول وعرض وعمق وقيل يخرج بهذا القيد الذائع وفيه نظر لان الذائع وضع
 لما وضع لكمية ما يدرج به وهي الخشبة المقدرة ولم يوضع لكمية ما يدرج به يخرج
 بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء واجيب بان قول لم يوضع
 لكمية ما يدرج به لكن لا يخفى انه وضع لكمية الخشبة المقدرة لانه وضع خشبة مصفة
 بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكمية فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء
 فان قيل يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاشياء لا يخرج عن
 النجاة في انهما من اسماء العدد الصحيحة وقوعها جوارها لمن قال كم عندك من كذا ولهذا
 عد من اصول الاعداد حيث قال اثناعشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والالف
 قيل انما يدرك على الاحاد بالذات وان لم يدرك عليه دفعة واحدة وقيل ان قوله
 احاد الاشياء في مقابلة اسماء العدد والجسم اذ اقول بالجميع يقتضي انقسام
 الاحاد الى الاحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء العدد وضع لكمية شيء من المعدلات
 فلا يخرجان من الحد وقيل معناه ما وضع لبيان مقدار المعدودات فيندرج
 فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بها كذا في المشامل وقال بعض الشافعية
 لو قال ما وضع لكمية لكان اولي لانه يخرج الواحد والاثنان فانهما من اسماء العدد

١

٢

عند النجاة ولا يدلان على كمية أحاد الأشياء فقول أحاد الأشياء ما نفع إلا ما ضربه
 وفيه نظر لأن حينئذ يدخل في الحد ما وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل وكذلك
 الذراع على ما بيننا فلا يدل من هذا القيد فإن قيل يخرج من هذا القيد نحو ثلث جماعات
 وثلاثة جموع فإنه يدل على الجماعات دون الأحاد قيل لأن اسم ذلك بل يدل على أحاد
 الجماعات والجموع فلا يرد نقضها وأصولها أي أصول أسماء العدد اثنتا عشرة كلمة
 فقولها أصولها مبتدأ وقوله اثنتا عشرة كلمة خبره والجملة مستأنفة كأنه لما ذكرته
 أسماء العدد، وحرك السامع أن يسأل ما هي فقال أصولها اثنتا عشرة كلمة واحد إلى
 عشرة وما بينه والفت يعنى أن الفاظ العدد التي يرجع جميع أسماء العدد إليها اثنتا
 عشرة كلمة وما عدت تلك الألفاظ متفرع عنها بتثنية كمائتان والفاًن أو بجمع
 كعشرين وإخوانه الجارية مجرى الجمع أو تعطفت كثلثة وعشرين وكأحد ومائة
 وكذا أحد عشر وإخوانه لأن أصلها العطف أو بإضافة نحو ثلثمائة وثلثة آلاف كما
 في الرضوي وارتفع قوله واحد على أنه خبر مبتدأ محذوف أي أحد ها واحد وعلى
 أنه يدل من بعض من اثنتا عشرة وفيه نظر لأن الضمير لازم في بدل البعض وليس
 هنا ضمير واجب بان المراد بالضرورة فيه الغلبة والضرورة الاستحالة فلا ضمير في تركه
 في بعض الاستحالات على أنه يمكن أن يكون الضمير محذوفاً للحصول العلم به كما في
 قولهم البر أكثر لستين والتقدير واحد منها فإن قيل كلمة إلى في قوله إلى عشرة ليست
 اسقاطية لعدم دخول ما بعد ها فيما قبلها محتمل فيكون امتدادية فيلزم أن لا يدخل
 العشرة في حكم ما قبلها عملاً بالغائية قيل معناه واحد وغيره فيكون اسقاطية فيدخل
 ما بعد ها في ما قبلها قوله ومائة عطفت على قوله واحد لا على قوله عشرة وتقول على صيغة
 الخطاب دون الغائب والغائبة أي تقول أنت في الأعداد مفردة ومركبة ومعطوفة وواحد
 اثنان للمذكر واحدة اثنتان أو ثمان للمؤنث وهذا جار على الأصل والقياس بتذكير
 المذكر وتانيث المؤنث وهذه الأعداد وما بعد ها موقوفة لأنها مذكورة على طريق
 التعداد وثلثة إلى عشرة للمذكر وثلث إلى عشر للمؤنث وهو غير جار على الأصل والقياس
 بالتاء في المؤنث وإنما الحق في المذكر لتأويله بالجماعة لأن مدلول الثلثة وما فوقها
 جماعة فبالجرحي أن يأول بالجماعة ليطابق اللفظ مدلوله وتركها في المؤنث للفرق بينه
 وبين المذكر ولم يعكس لأن المذكر سابق فاحتج إلى تانيثه أو لا وكلمة إلى في كلا
 الموضعين اسقاطية معناه ثلثة وما زاد عليها إلى عشرة وثلث وما زاد عليها إلى عشر

أو صلة لا امتدادية ولا إسقاطية أي قولاً منتهى العشرة وقولاً ناقلاً لا مفعول مطلق
 لقوله تقولون ثم كما فرغ من بيان العدد المقر شرع في بيان العدد المركب فقال أحد
 عشر اثنا عشر للذكر إحدى عشرة اثنا عشر أو اثنتا عشرة للمؤنث وهذا جار
 على الأصل والقياس بتذكير الجزئين في المذكور وتأتيهما في المؤنث ثلثة عشر وما زاد
 عليها إلى تسعة عشر للذكر ثلث عشرة وما زاد عليها إلى تسع عشرة للمؤنث يعني
 بإسقاط التأخر من العشرة وإثباتها في النيف في المذكور وعكس ذلك في المؤنث أي
 أي بتأنيث الجزء الأول وتذكير الثاني في المذكور وتذكير الجزء الأول وتأنيث الثاني
 وعكس ذلك في المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب إلى الأصل دون النيف فثلاثة عشر
 الأصل والنيف بالتشديد والتخفيف هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فربيع
 حتى يبلغ العقد الثاني وتقيم تكسر الشين إلى شين العشرة المركبة مع غيره في المؤنث
 فقوله وتقيم مبتدأ أو تكسر الشين خبر والجمله معترضة لبيان الخلاف وفي المؤنث
 ظرون تكسر وإنما تكسر تحزناً عن توالي أربع فتيات فيما هو كالكلية الواحدة في
 إحدى عشرة واثنا عشرة وخمسة فتيات في ثلث عشرة إلى تسع عشرة أحدها
 فتحة الآخر من الجزء الأول والباقي فتحات العشرة لأن اللفظين بالتركيب ولا متراج
 صاراً بمنزلة لفظ واحد والجزء تسكنها تحزناً عن أربع متحركات مع ثقل التركيب
 وما ذهب إليه تميم ضعيف لأنه عدول عن الفهم الذي هو الأصل إلى الكسر الذي
 هو الأصل و هذا الخلاف في المؤنث وأما في المذكور فالشين مفتوحة بلا خلاف
 وعشرون وأخواتها أي أخوات عشرون أي نظائرها وأشباهها فيهما أي في
 المذكور والمؤنث وضعا وذلك على سبيل تغليب المذكور على المؤنث كما في المفصل
 فقوله وعشرون من مقولات تقول على وجه التعداد والواو على الحكاية وأخواتها
 منصوبة بكسر التاء نحو رأيت هناءات عطفت على قوله عشرون وفيها ظرون تقول
 وإن رفع أخواتها فهو مبتدأ محذوف الخبر أي وأخواتها مثلها والجمله معترضة و
 جعل عشرون مبتدأ وأخواتها عطفا عليه وفيها خبر يقطع سلسلة التعداد
 فيشكل قوله أحد وعشرون حيث لا خبر ههنا فلا بد من جعل هذا الأعداد مقول
 تقول والرفع في عشرون على الحكاية يعني إذا زاد على عشرون تقول بالعطف في
 المذكور أحد وعشرون وفي المؤنث إحدى وعشرون ثم تقول بالعطف يلفظ ما
 تقدم ذكره أي يعطف عشرون وأخواتها على النيف حال كون النيف ملتبساً بلفظ

تثني

هنا

ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء في المذكر وثلث بدون التاء في المؤنث فتقول ثلثة و
عشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرين امرأة وكذا في
سائر العقود تقول ثلثة وتسعون الى تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون الى
تسع وتسعين امرأة فتقول ثمة بالعطف عطف على قوله تقول اى تقول كذا ثم تقول
بعطف عشرون واخواتها على النيف ملتبسا بلفظ ما تقدم حال عن المعطوف عليه
المفهوم وهو النيف اى ثم تقول بعطف عشرون واخواتها على النيف حال كون ذلك
النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره او صفة للعطف اى العطف المنصق بما
تقدم فان قيل الملتصق بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه اعنى النيف دون العطف
فكيف يكون صفة العطف قيل ان التصاق المعطوف عليه بشئ يوجب التصاق
العطف بدل للشئ المشي مائة والاف مائتان والافان فيهما اى في المذكر والمؤنث
وضمنا فتقول مائة الى اخره من مقولات تقول على وجه التعداد وفيها ظرف فتقول اى
تقول كذا وكذا فيهما ثم تقول بالعطف على ما تقدم اى ثم تقول قولا ملتبسا بعطف
النيف على المائة والالف وتثنيةها وجمعه او بالعكس اى يعطف المائة والالف
تثنيةها وجمعهما على النيف واقعا على وجه تقدم من التذكير في المؤنث والتانيث
في المذكر والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت فتقول في الافراد مائة
واحد او واحدة واثنان واثنان وفي الاضافة مائة وثلثة رجال وثلث نسوة
وفي التركيب مائة واحد عشر رجلا واحد عشر امرأة ومائتان وثلثة عشر
رجلا او ثلث عشرة امرأة وفي العطف مائة واحد وعشرون رجلا ومائة واحد
وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة
وتسعة وتسعين رجلا وتسعين امرأة ثم تقول مائتان وكذا او ثلثمائة
وكذا الى تسع مائة وكذا والاف وكذا الفان وكذا وثلثة الاف وكذا الى عشرة الاف
وكذا واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ما ذكرنا
من اللفاظ وعلى هذا فقس ورد ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد
ومائة واحدة ومائة واثنان ومائة واثنان الى اخر ما ذكرنا وفي ثمانى عشرة
فيم الياء مبتدأ متقدم الخبر اى فتم الياء كاش في ثمانى عشرة وهو الكثير الشائع قياسا
على انواته لان صدور الاعداد المركبة مبنى على الفحة كثلثة عشر وجزا اسكانها
اى اسكان ياء ثمانى عشر تخفيفا وحذفها فتم النون شاذ خبر لقوله وحذفها اى

مفتوح بلفظ ما تقدم

جمعهما

حذفت الياء مع فتح النون ساذ ولما جاء حذفها قولاً يكمال التخفيف وإنما فُتحت النون
 جعلاً لهذا العدد بعد الحذف على صورة الخواتم من افتتاح الصدود ويجوز حذف
 الياء مع كسر النون للدلالة على كسر الياء وكذا يجوز حذف الياء أفراداً أي غير مركب
 العشرة ولو جعل النون معقب الأعراب أي موضع اعتقاب الأعراب أي موضع بحث
 الأعراب فيدل على الرفع والنصب والجر على حسب العوامل نحو قوله لها ثانياً أربع
 حسان وأربع فتخرها ثماناً ثم لما فرغ من بيان كيفية استعمال الأعداد شرع في بيان
 حال الميزات أعني المعدودات فقال وميز الثلاثة وما زاد عليها إلى العشرة مخفوض
 بالاضافة أي باضافة الأعداد إلى الميزات بجميع لفظاً ثلاثة بجال أو معنى كشعة رهيل
 وثلاثة زود وخمسة نفر وإنما ابتدأ ببيان ميز الثلاثة لعدم مجيء الميز دون الثلاثة وإنما
 كان ميزها مخفوضاً على الأضافة ولم يكن منصوباً على التمييز كما يزعم ما زاد على العشرة لأن ميز
 الأعداد موصوف مقصور ومعنى أن ثلاثة رجال في الأصل رجال ثلاثة لأن هذه الأضافة
 مثل اضافة اخلاق ثياب ولو نصب مثل هذا التمييز يصير على صورة الفضلات فوجب
 خفضه لئلا يكون على صورة الفضلات وأما النصب فيما زاد على العشرة لضيق امتناع
 الأضافة كما استعرت وإنما كان ميزها مجموعاً ولم يكن مفرداً كميز ما فوق العشرة لأن
 مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة فبالحري أن يفسر بالجماعة ليطابق العدد المعدود
 لأن العدد وهو المعدود في المعنى فإن الثلاثة هي الرجال في المعنى وأما أفراد ميز ما فوق
 العشرة فلذلك لئلا يستعرت وقد جاء ثلاثة أنواباً بتكوين ثلاثة ونصب أنواباً في الشعر
 على الشذوذ ذلك المجموع يجب أن يكون مكسراً أو سالماً بالالف والتاء إذ لم يوجد
 غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجمع الأضافة إلى الجمع السالم بالواو
 والنون أصلاً فلا يقال ثلاثة مسلمين ولا ثلث سنين ثم الكسر يجوز أن يكون كل جمع
 سواء كان جمع قلة أو كثرة أن تعين ولم يوجد غيره فيقال ثلاثة اجل ومرجال إذ لم يوجد
 لواحد هما جمع غيرهما فيكون هنا مشتركاً بين القلة والكثرة وأن وجد جمع كثرة و
 قلة جمع رجل غلبت الأضافة إلى جمع القلة ليطابق العدد المعدود لأن الثلاثة إلى
 العشرة عدد القلة وقد جاء الأضافة إلى جمع الكثرة مع وجود القلة لنكتة فيكون
 جمع الكثرة مستعلاً من جمع القلة كالاضافة في قوله تعالى ثلثة قروء مع وجود قراء
 وليس بقياس وقال المترقياس والنكتة في استعمال جمع الكثرة في الآية مع وجود القلة
 التنبيه على أن الثلاثة في الترتيب في حق النساء لغاية شهوتهن إلى الأزلام كغيره الآية

ثلث مائة مستثنى مفرغ أي محفوض مجموع في جميع المواضع إلى في ثلث مائة وما زاد على
 ذلك إلى تسع مائة فإن ميز الثلث إلى التسع في ثلثمائة إلى تسع مائة وهو لفظ المائة
 محفوض مفرد ولم يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ ألف وكان قياسها أي قياس
 المائة المضاف إليها ثلث إلى تسع مئات للمؤنث أو مائتين للمذكر لكنه ترك هذا القياس
 لكرهتهم أن يرجعوا بعد التزام المفرد في أحد عشر إلى تسعة وتسعين فمقري إلى الجمع
 الذي طال عهد في ثلثة العشرة فاستحسن الحمل على المقرب وهو واحد عشر إلى تسعة
 وتسعين أو على ما يليه من تسعة وتسعين رجل في أزوم أفراد التميز وإنما رجعوا
 إلى الخفض تحريزا عن إهدار حكم الثلثة إلى تسعة من كل وجه فإن قيل إضافة العدد
 إلى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلثة سنين فكيف يقال
 كان القياس ثلث مائتين قيل سماه قياسا من حيث هو جمع يقطع النظر عن كون جمعا
 بالواو والنون وقيل نظر لأنه لو كان كذلك لا كفي بنظير واحد فإن قيل الجمع بالواو
 والنون يختص بذكر العقلاء فكيف يجمع المائة بالواو والنون رفعا وبالياء والنون
 نصبا وجرا قيل جمعه بالواو والنون شاذ وار تكاب هذا الشذوذ بحجب النقصان
 الواقع في مائة حذف اللام فيكون أن يجمع بالألف والتاء كتاب جمع ثبت وبالياء
 والنون كتب جمع ثبت وإن لم يكن العقلاء وفي كلا التقديرين الميم مكسورة قد
 بعضهم يقول مئتون رفعا ومئتين نصبا وجرا بضم الميم وقال الأخفش ولو ضمت ميم
 مئات كميم مئتين جاز ومميز أحد عشر وما زاد عليه إلى تسعة وتسعين منصوب
 مفرد نحو واحد عشر رجلا قال الله تعالى تَسْعُونَ وَتَسْعُونَ نَجَّةً أما النصب فلا امتناع
 الاضافة ما في أحد عشر إلى تسعة عشر فلا امتناع تركيب ثلثة أشياء مع الألف
 المعنوي الناشئ من الاضافة إلى المفسر بخلاف المفسر نحو واحد عشر فإنه تركيب
 ثلثة أشياء وحادي عشر أحد عشر فإنه تركيب أربعة أشياء لعدم الأمتزاج المعنوي
 الناشئ من الاضافة إلى المفسر وما في عشرين وما زاد عليها إلى تسعة وتسعين
 فلا امتناع حذف النون وإبقائها عند الاضافة لأنها الواضيفة مع حذف النون
 لزوم حذف نون أصلي وضعت مع الكلمة ولو اضيفت مع بقائها لزم بقاء نون
 تشبيه نون الجمع وكلاهما مستكره وأما الأفراد فلا للمفرد أصل فهو واحد من الجمع
 والغرض من التمييز وهو التفسير والتبيين يحصل به فلا يسوغ العدول عنه بلا
 حاجة ومميز المائة والألف وتثنية المائة والألف وهي مائتان والالف

وجميعها اى جمع الالف وهو الالف والون مخفوض مفرق وانما قال وجميعها لم يقل و
 جميعها كما قال وتبينهما لان جميع المائة ليست بمستعمل حيث ثلثمائة ولا يقا
 صتون او مئتان وانما كان مميزا للمائة والالف مخفوضا مفرقا لانها يشبهان الثلاثة
 الى العشرة في اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة
 ولا عطف وكذا يشبهان احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة لان كلاهما عدد
 الكثرة مع انهما يقر بان هذا القسم قاعطي مميزا احد حكمي مميزا الثلاثة الى العشرة
 وهو الخفض على الاضافة واحد حكمي مميزا احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الاخر
 توفيقا بين الشبهين ولم يعكس اذ التميز اصله الافراد مع حصول غرض التفسير به
 واذا كان المعد ودمؤننا واللفظ الدال عليه قد كوا كالشخص المطلق على المرأة او كان
 الامر بالعكس اى بعكس ما ذكرنا بان كان المعد ودمؤن كرا واللفظ الدال عليه مؤنثا
 كالنفس المطلق على الرجل فتوجهان اى فى العدد وجهان اعتبارا للتانيث واعتبار
 التذكير عملا بالاعتبارين فتقول عندي ثلاثة اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ
 وثلاث اشخاص منهن اعتبارا بالمعنى وكذا تقول عندي ثلاثة نفوس من الرجال اعتبارا
 بالمعنى وثلاث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبار اللفظ اولى لان نظر الخوي
 الى اللفظ ولتقابل ان يقول هذا الحكم ينبغي ان يذكر عند الأعداد التي تفرق وتكبر
 وقائشا كواحد وواحدة واثنان واثنان وثلاثة وثلاث لا بعد بيان المائة والالف
 حيث يستوى فيهما التذكير والتانيث ولا يميز واحد واثنان اى لا يذكر الواحد
 والاثنين مميز بعدهما استغناء بلفظ التميز اى تميز كل منهما مثل رجل ورجلان
 متلاعنهما اى عن ذكر الواحد والاثنين يعنى ذكر التميز بعدهما يستغنى عن ذكر التميز
 عن ذكرهما مثل رجل ورجلان فان ذكر التميز بعدهما مستغنى عن ذكرهما لا فائدة
 استغناء ما هو تميزها اى تميز الواحد والاثنين مثل رجل ورجلان متلاعنهما
 المقصود بالعدد اى التصريح الذي قصد بالعدد وهو بيان الكمية اى بيان
 الفرد الواحد في مميز واحد والاثنين في مميز اثنين فلا يصح ان يقع تميزا اذ التميز
 لا يصح ان يكون معنيا عن المميز لان حكم التميز قصد الامر من اى التميز والمميز ليحصل
 الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر فان قيل الاستغناء
 عن شيء لا يمنع ذكره على وجه تأكيد او تشويق او نحوها كما في الالف واحد ولا يتجدد
 الهين اثنين ونعم رجلا ورجلا قيل لما كان تميزهما بلفظ بدل على خصوصية

العدد وهي بيان العدد اى الواحد والاثنين فان رجلا مثالا يدل على الواحد و
رجلين على الاثنين امتنع ايقاعهما تميز لان كون التميز مغنيا عن التميز خلاف ما عليه
باب التميز بل باب التميز على افادة النسبتين اى النسبة لاجاليتها والنسبة التفصيلية
ممتنا وعدم استغناء كل واحد عن الآخر كما عرف منوان سمناء وققيران برا وعشرون
درهما ومائة عسلا واما فم رجلا ورجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ
فلا يتوجه بهما النقص واما قوله تعالى الواحد وقوله تعالى ولا تتخذوا الهين
اثنين فلان ذكر العدد بعد ذكر المعد ودالدال على تلك العدد تأكيد وتوضيح
اى صفة مؤكدة وموضحة مثل نفخة واحدة وعكس ذلك لا يجوز اذ التأكيد
لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود بالعدد وفيه نظر لانه ينبغي ان يحو عكس
ذلك ايضا يحمل المعد ود على كونه بدلا لا تأكيد وفي بعض الشروحات لا فائدة النص
المقصود بالعدد فالا حجة الى ذكر العدد اى الى ذكر الواحد والاثنين مع تمييزها
وهو رجل ورجلان مثلا كمصوب المقصود بلفظ التميز وفيه نظر لان حصول المقصود
بلفظ التميز لا يمنع ذكره على وجه التأكيد او التشويق وفى بعض الشروحات لا فائدة
النص المقصود بالعدد فلو ذكر معه اى فلو ذكر العدد داعنى الواحد والاثنين مع
التمييز اى مع رجل ورجلين مثلا لكان ضائعا وفيه ايضا نظر لان ذكره معه يفيد
التأكيد والتشويق مثل نعم رجلا ورجلا فلا يكون ضائعا واجيب بما مر ان
التمييز لما دل على خصوصية العدد امتنع ايقاعه تميز لان كون التميز مغنيا عن التميز
خلاف ما عليه باب التميز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لا يفيد النص المقصود
بالعدد لعدم دلالة التميز على المعدد المعين فلم يجز الا كقضاء به فاحتج الى ذكر العدد
لبيان الكمية فان قيل قوله استغناء مفعول له لقوله ولا يميز فيلزم منه توجه النفي
الى هذا القيد وبقاء الفعل مثبتا فيفسد المعنى قيل هو مفعول له لفظي الفعل
يجوز مضافا لا للفعل المنفى اى ترك تميز واحد واثنين خوفا استغناء اى
مخافة استغناء اى لزوم استغناء او هو مفعول له لفعل محذوف اى لا يميزان
والا يلزم تركها استغناء وقوله بالعد دمتعلق بالمقصود على ما بينت اى لا فائدة
التصريح الذي قصد بالعد داف متعلق بالنص اى التصريح بالعد د المقصود وهو
التصريح بالوحدة او ضم واحد الى واحد اى التثنية ويقول على صيغة الجاهلية
دون الغائب والغائبة اى تقول انت في المفرد اى في الاستعمال الواحد في الجمع المفسر

من التعدد الجار والمجرور اما صلة الافراد الذي افرد من المتعدد او طر مستقر
وقم صفة المفرد الى الواحد الكاش من التعدد باعتبار اى قولاً ملتبساً باعتبار
تفسيره اضافة المصدر الى المفاعل وكلا المفعولين محل وقت اى باعتبار تفسير
ذلك المفرد عدد ناقص من عدد عدداً دائماً عليه بواحد الثاني مقول تقول اى
تقول الثاني في المذكور اى الثاني الاول اى مصير الاول اثنين بمعنى دكره يكون الثانية
في المؤنث اى تانيش الاول اى مصيرة الاول اثنين الى العاشر في المذكور اى عاشر التسع
اى مصير التسعة عشرة بمعنى دكره والعاشرة في المؤنث اى عاشر التسع اى
مصير التسع عشر او تابد بالثاني والثانية دون الاول والاولى لانه لا عدد
انقص من الواحد حتى يصير واحد وكلمة الى اما اسقاطية اى الثاني والثانية
وما اذاد عليهما الى العاشر والعاشر او صلة اى منتهى الى العاشر والعاشر لا غير
مضي على الضم وكلمة لا عاطفة اى لا تقول غير ذلك مما قبل الثاني والثانية وهو الاول
والاولى وما بعد العاشر والعاشر وهو واحد عشر فصاعداً بهذا المعنى اى بمعنى
التصوير اما ما قبل الثاني والثانية فلما اقر من ان لا عدد ناقص من الواحد حتى يصير
واحد واما ما بعد العاشر والعاشر فلعدم فعل ومصدر بمعنى التصوير في ذلك
حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ثلثت اثني عشر وثبتت ثلثه عشر
ولا قالت اثني عشر ورابع ثلثة عشر بخلاف الثاني والثانية الى العاشر والعاشر
فان لكل منهما فعلاً ومصدراً فانهم يقولون تبيت الاحد ثانياً وثلثت الاثنان ثلثاً
وكذا رُبعت الثلاثة الى عشرة وهو مذهب كثير من النحاة وهذا هو القياس في اجاز
بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر والعاشر ايضا في العقود تمسكاً بما روي عنهم
بانهم يقولون كان القوم عشرين فثلثتهم اى صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين
فربعتهم اى صيرتهم اربعين وفتحهم من اجاز ذلك مما بعد العاشر والعاشر في
النيق فيقول انا ثالث اثني عشرهم ورابع ثلثة عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر
واربعة عشر قلنا لا لاسلم صحته ولئن سلمنا صحته كان محمولاً على ثلث عقودهم
وربعت عقودهم وثالث نيقت اثني عشرهم ورابع نيقت ثلثة عشرهم بتقدير
المضات اى انا مصير نيقت اثني عشرهم وهو الاثنان ثلثة ومصير نيقت ثلثة
عشرهم وهو الثلاثة اربعة فلا يرد ذلك الاشكال وباعتبار حاله اى وتقول في
المفرد من المتعدد باعتبار حاله وتبين في التعدد اى باعتبار انه واحد من

المتعددة متصفت بانثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني في المذكر والاولى والثانية
 في المؤنث يعني كقولهم الى العاشر في المذكر والعاشر في المؤنث يعني ذمهم وكلمة واسق^{طية}
 معناها وما زاد عليها من المفردات الى العاشر والعاشر والحادى عشر عطف على
 الاول لا على العاشر ولا يلزم تعدد الغاية اى وتقول باعتبار حاله فيما زاد على
 العشرة من المركبات الحادى عشر في المذكر بتذكير الجزئين يعني يازد^{هم} والحادية
 عشر في المؤنث بتأنيث الجزئين والثاني عشر في المذكر والثانية عشرة في المؤنث
 وما زاد على ذلك الى التاسع عشر في المذكر والتاسعة عشرة في المؤنث وانما قال
 الاول ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد اسم عدد وليس المراد ههنا اى في اعتبار
 التصيير وبيان الحال اسم العدد بل المراد الاسم المشتق منه اغنى الصفة فغير لفظ
 الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني واختلفت في وزن اول فقيل وزنه فاعل في
 قيل وزنه فوعل ويؤيد الاول مجرى الاول في مؤنثه ولو كان وزنه فوعل لكان مؤنثه
 فوعل وهو المختار ويؤيد الثاني صرف نحو تأيت او لا ولو كان وزنه فاعل لكان غير منصرف
 للصفة ووزن الفعل واجب بانه لما كان مشتقاً مما لا فاعل له كان معنى الوصفية
 فيه خفياً فلم يؤثر وصفيته في منع الصرف الا مع ذكر الموصوف قبله تقول اثنت
 عا او اوك اومع ذكر من التفضيلية بعده فانها علامة الوصفية واذا اخل بينهما
 صرف ويكون منصوباً على الظروف نحو جئت اولاً واحداً اولاً وانما جاز هذا الاعتبار
 فيما زاد على العاشر والعاشر لجواز كون الشيء واحداً من احد عشر وما فوقه
 انما ذكره في صورة التصيير الى العاشر والعاشر لا غير ولم يذكروا في صورة بيان
 الحال الى التاسع عشرة والتاسعة عشرة لا غير اشارة الى انها غاية المركب لا غاية
 بيان الحال فان بيان الحال شائع فيما فوق ذلك لجواز كون الشيء واحداً فيما فوق
 ذلك فتقول الرجل العشرون والمرأة العشرون وكذا الحادى والعشرون والحادى
 والعشرون الى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل المائة والالف
 والمرأة المائة والالف والحادية والمائة والالف فصاعداً الى ما لا يتناهى وانما
 ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود من العشرين والثلاثين الى
 التسعين ودون المائة والالف لانهم التغير فيها الى بناء اسم الفاعل حيث يقع
 باعتبار الحال الرجل العشرون والرجل المائة والالف بخلاف المركب حيث لا يتغير
 فيه اسم الفاعل دون ما زاد على العشرين والمائة والالف لان تغييره بحسب تغيير

المركب بعينه وقد ذكر المركب فلا حاجة الى ذكر ذلك وأما ذكر عدد المركب مع انه ذكر
 عدد المفرد لان تغير المركب يتاني في تغير المفرد فتغير المفرد في اول المفردات الى الاول و
 تغيير المركب الى الحادي دون الاول فلا بد من ذكره واذا لم يكن كرتبادر الذهن
 الى ان تغييره الى الاول ايضا ومن ثم اى لاجل انه يجري في الواحد من المتعد كاعتبارنا
 اى اعتبار التصيير واعتبار بيان الحال قيل في الاول اى في اعتبار الاول وهو
 اعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى عدد انقص منه بدرجته اضافة لفظية و
 لا يجوز اضافة ما صيغ للتصيير الى عدد انقص منه بدرجتين فصاعدا ولا الى عدد
 يساوى عدده ولا الى عدد دونه اى صيغتهما تفسير معنى ثالث اثنين اى صيغ
 الاثنين ثلثة يعنى سيوم كند و هو اسم فاعل من ثلثتهما اى صيغ الاثنين
 ثلثة كند و هو من الثلث بفتح التاء وهو تصيير الاثنين ثلثة يعنى سيوم
 كندايدن وفي الثاني اى في الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال ثالث ثلثة
 الى عدد يساوى عدده اضافة معنوية اى احدهما تفسير معنى ثالث ثلثة اى
 احد الثلثة المتأخر بدرجتين يعنى سيوم كند وهو ايضا من الثلث بفتح التاء ومعنا
 شدة ويجوز اضافة ما صيغ لبيان الحال الى عدد دونه فيقال ثالث اربعة او
 خمسة فصاعدا اى احد الاربعة واحد الخمسة ولا يجوز اضافة الى عدد انقص
 منه وتقول في اضافة ما زاد على العشر ما صيغ لبيان الحال حادي عشر واحد عشر
 اى واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات يعنى يازدهم يازدهم على الثاني الجار و
 الجر وهر حال اى واقعا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة حال من
 الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدر للفعل المحذوف اى خصص الاعتبار الثاني
 خصوصا والجمل في حال مؤكدة او معتدلة وان شئت فتقول محذوف بقرينة جواب
 الشرط اى وان شئت ان تقول قلت حادي عشر محذوف الجزء الاخير من المضاف
 تخفيفا الى ناسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول لاستقاء التركيب الموجب للبناء و
 يبنى الثاني لبقاء التركيب المقتضى للبناء وقوله فتعرب الاول عطفا على الجزء او
 استئنافا على معنى فانت تعرب الاول على نحو قول الشاعر
 الم تسأل الربيع
 القواء فينطق اى فهو ما ينطق اى لم تسأل المنزل الخالي فينطق اخره وهو بمنزلة
 اليوم يبدأ أسهلوق اى العازة المنايرة فتأخر ما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضع
 المعين وغير معين شرع في تقسيم المنزلة باعتبار التذكير والتأنيث فقال المذكور في

ج.
 ل.

في
 النسخ
 في

بمقابله ذكر في الحيوان الحيوان والجورس طرف مستقر واقع صفة الحيوان اي ذكر
 كائن في جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد وانما قال في
 الحيوان احذر انرا عن الانثى من النخل لان باثاثة ذكر منها وتانيثه غير حقيقي والمراد
 بالذكور هنا احلات الانثى لا قبل الرجل كأمراة في الانثى وفاقر في اليها ثاذا
 بازائها رجل وبغيره وكذا انفساء وحبل واثان وعناق ولعائل ان يقول لو فرض
 ليس بازائها ذكر في الحيوان لا يصدق عليه هذا الحد فلو قال ما لفرجه لا ذكر لكان
 اشمل واجيب بان حينئذ يدخل الخنثى المذكور في الحد لوجود الفرج فيه على ان
 التلطف بالفرج مخرج واللفظي لمي المؤنث اللفظي اي المنسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث
 في لفظه حقيقة او تقدير او حكما بلا تانيث خلت في معناه بخلافه اي ملتبس بخالفته
 المؤنث الحقيقي اي ما ليس باثاثة ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد
 كظلمة وعين ولخواهما من المؤنثات الساعية وطلحة وحرمة وكالجمع المكسر والصحيح
 بالالف والتاء كرجال ومسلمات وان كان واحدا مؤنثا حقيقيا كما علم ان المؤنث
 اللفظي اما ان لا يكون معناه مذكر حقيقيا مسمى علم او مفهوم علم كطلحة علما لا
 مذكر او مسمى صفة كعلامة صفة المذكر او مسمى جنس اسم كتملة ذكر او لا يكون مذكرا
 حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين فان معناها ليس بمذكر حقيقي ولا مؤنثا
 حقيقيا كعلامة صفة بل هما مؤنثان لفظيان بوجود علامة التانيث لفظا في ظلمة وعين
 وتقدير في عين والاول لا يؤثر تانيثه اللفظي الا في حكم نفسه وهو منع الصرون فيمنع
 طلحة للتانيث اللفظي والعلم ولا يسري تانيثه الى غيره من فعل او صفة او خبرا وحكما
 فيقال قام طلحة او طلحة القاتلة وطلحة قاتلة ومررت بطلحة قائما وانما اعتبر التانيث في منع
 صرفة لا في الاسناد لان التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره
 ولا يسري اليه وانما منع الصرون في حال مختص به لا يثبته وذهب بعض الكوفيين الى
 ان تانيثه يسري الى غيره فيقولون قالت طلحة وقاسوا على تانيثه عقرب علما للمذكر
 فان تانيثه يسري الى غيره بالاتفاق وتانيثه نحو ملة ذكر اكنايت ظلمة وعين لان
 التاء فيها فارقة بين الجنس وواحدة لا بين التذكير والتانيث كالتاء في تملة
 فيكون مؤنثا لفظيا فيجبوز التاء في فعله وعلى هذا لا يدل تانيثه قالت تملة في قوله
 تعالى قالت تملة على ان تملة أنثى وعندنا من السكيت تانيثه كتانيث طلحة علما
 لمذكر فلا يجوز التاء في فعله وعلى هذا يدل تانيثه قالت تملة على ان التملة انثى كجاء

ان تانيث قالت طلحة يدل على ان طلحة علم مؤنث وعلى هذا القول بني ابو حنيفة رضي
الله تعالى عنه الاستدلال على ان النملة في قالت نملة انثى اذ لو كان ذكر لما جاز
التاء في فعل طلحة وذلك ان ابا حنيفة كان صاحب رأي في علم الشريعة لكنه
اشتغل بعلم الشريعة ولم يشتغل باللغة بخلاف محمد بن الحسن والشافعي
رحمهما الله تعالى فانهما اشتغلا بعلومهما حتى عدا من علماء الشريعة واللغة
فيحتمل ان يكون رأيهم في هذا الحكم موافقا لرأي ابن السكيت في الاستدلال على
هذا وقصة استدلالهم ما روي ان قتادة رضي الله تعالى عنه دخل الكوفة
فالتفت عليه الناس فقال سلوني عن اشئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو
شاب فستلهم من نملة سليمان صلوات الله على نبينا وعليه كان ذكر امام انثى
فأشتم فقال رضي الله نعم عنه كانت انثى فقليل له من اين عرفت فقال من كتاب
الله وهو قوله نعم قالت نملة ولو كانت ذكر القليل قال نملة كما يقال قال طلحة
ثم اعلم انه اراد باللفظي هنا غير ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظي جعل هنا
مقابل الحقيقي سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد فلم يتنا والحق
ويجعل من باب غير المنصرف مقابل المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن فحوسلي
وسلمة علمين المؤنث مؤنث حقيقي على ما اريد ههنا ومؤنث لفظي على ما اريد في
باب غير المنصرف والمؤنثات السماعية مؤنثات لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية
على ما اريد في باب غير المنصرف وعلى هذا نقس واذا اسند اليه الضمير عائش
الى المؤنث اذا كان حقيقيا او لفظيا مضمرا بقريته السياق حيث قال بعد ذلك
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالتحية راذا اسند الى المؤنث الحقيقي مظهرا او مضمرا
والى اللفظي مضمرا ما لم يكن علمه ذكر نحو طلحة الفعل التاء مبتدأ محذوف والظاهر
فالتاء واجبة في فعله المسند اليه نحو حضرت المرأة والمرأة حضرت والشمس
طلعت وانما قد رنا واجبة لاجازة بقريته مقابلة التحير والجملة الاسمية جزاء
الشرط فلذا وجب القاء ولا يسوغ ان يكون التاء فاعلا مجذوف الفعل اي فوجب
التاء لا نزيله حينئذ امتناع القاء في الجزاء لما عرفت ان الجزاء اذا كان ماضيا
متصرا فابغير قد امتنع فيه القاء وانما وجبت التاء لان تانيث المسند اليه يسري
الى تانيث الفعل اما في الضمير مطلقا فلا كما لا امتزاج واما في ظاهر المؤنث الحقيقي
فلقوة التانيث مجذوف ظاهر غير الحقيقي لقصوره في الامتزاج وقصوره في

في علم اللغة كما اذا كان صاحب رأي

الثانية لعدم كون حقيقيا في الحكي ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء على قصص الامور
 باعتبار الفاعلية والثابت من وجه دون وجه لا ترقايت باعتبار اللفظ وعدم تانيث
 باعتبار المعنى فالتاء اما تجب اذا كان الفعل متصرفا والمؤنث الحقيقي من الاناسي ولم
 يقع فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي اما اذا كان الفعل غير متصرف نحو نعم المرأة او كان
 المؤنث من البهائم نحو ساء الناقة او وقع فصل بينهما نحو حضر القاضي اراءه لا يجب
 سراية التانيث الى الفعل بجمود الفعل وتكون تانيث البهائم دون تانيث الاناسي
 ولما كان الفصل فان قيل اذا كان وجوب التاء مقيدا بهذا القيود فلم اطلق الشيخ
 قيل تخلف الوجوب في صورة الفصل وكون الفعل جامدا وكون المؤنث الحقيقي
 من البهائم بالردليل وتختلف الحكم عن القاعدة بالردليل ليرشأن مستفيض
 وكانه قال فالتاء الا اذا دل دليل على خلافه فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا وانبت
 في ظاهر المؤنث غير الحقيقي ما لم يكن علما للذكور نحو طمحة اى انت في اسناد الفعل
 الى ظاهر المؤنث اللفظي وما في حكمه من مؤنث البهائم كسائر الناقه بالخير خبر لقوله
 انت اى متلبس بخيارك بين التاء وعدمه اى بين تانيث الفعل وتذكيره لا ترمي مؤنث
 باعتبار اللفظ وغير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان اعتبارا رابا كحمتين وكذا المؤنث
 من البهائم مؤنث حقيقية غير مؤنث حكما لانه كما المذكور في صامتة لغرض غالبا فجاز
 فيه الوجهان فيقال طلع الشمس وطلعت الشمس وانما قال في ظاهر غير الحقيقي
 احترازا عن مضمرة نحو الشمس طلعت فالتاء فيه واجبة كما في الامثلة كسائر
 وحكم ظاهر الجمع غير جمع المذكور السالم سواء كان مكسرا او مسالما بالالف و
 التاء مطلقا اى سواء كان واحدا مؤنثا حقيقيا كالنسوة والمؤنثات او مذكرا
 حقيقيا كالرجال والرجال حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقي في جواز تذكير الفعل وتانيثه
 نحو جاء الرجال وجاءت الرجال قال الله تعالى اذ جاءك المؤمنين وقال يسوة
 وقالت الاعراب وانما جاز فيه الوجهان لانه ما قول بالجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير
 مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان علمالا باعتياريين ولم ياولها جمع المذكور
 السالم كراهية اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكور الا نحو بينين فان حكمه
 حكم الانثى وان كان صيغته صيغة جمع المذكور السالم لعدم بقاء واحد وهو بين
 قال الله تعالى امنت به ثم امنت به ثم امنت به وكذا الجمع بالواو والنون الذي واحد
 مؤنث كسنتين وارضين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت

سنون لان حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض من
الالف والتاء وانما شبه ظاهر الجمع بظاهر المؤنث غير الحقيقي ولم يطلق حيث
لم يقل وبحكم الجمع غير المذكور السالم مطلقا حكم المؤنث غير الحقيقي لان مضمي
الجمع غير المذكور السالم ليس كمضمي المؤنث غير الحقيقي لان مضمي هذا يستلزم
التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمي ذلك يستلزم التاء والواو في الذكور العقلاء
نحو الرجال جاءت او جاءوا ويستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو الليالي الايام
سكنت او مضى فكان حكم مضمي ذلك كحكم مضمي هذا في الحاق العلاقة لا في حقوق
التاء واذن اضافة ظاهر الى الجمع من باب جرد قطيعة واخلاق ثياب فان قيل لفظ غير
لا يتعرف بالاضافة الى المعرف فكيف يقع صفة الجمع قيل ان بدل لاصفة او صفة
الجمع يجعل الاسم ذا كد على القول بتعرف غير باشتاده بمغايرة المضاد اليه
لان له نقیضا فان جمع المذكور السالم مشهور بان نقيضه الجمع المكسر والجمع
السالم بالالف والتاء على نحو قولك اعجبني الحركة غير السكون وقوله مطلقا
ما في المعنى التشبيهية المفهوم من اتحاد الحكم فانه قال وحكم ظاهر الجمع غير المذكور
السالم مثل حكم ظاهر المؤنث الحقيقي في جميع الاحوال فيكون معنى التشبيه عاما
في الظروف المستقر ومضمي جمیع العاقلین غیر المذكور السالم ای ضمیر جمیع المذكور
العاقلین ای الضمیر العائد الى الذكور العاقلين من جموع التكسير فعلت و
فعلوا ای ضمیر ما یورث فعلت وفعلوا وهو ضمیر فعلت وهو المستكن فيه
المفروق بالتاء الساكنة التي هي كتاء التانيث وضمیر فعلوا وهو الواو ونحو الرجال
جاءت او جاءوا بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة
لهذا النوع من الجمع وهو جمع العاقلين وفي بعض النسخ وضمیر العاقلين غیر المذكور
السالم فعلت وفعلوا فتقوله غير المذكور السالم صفة جمیع العاقلين وانما قد جمع
العاقلين بغير المذكور السالم احترازا عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان ضمیرهم
الواو فحسب يقال الزيدون او المسلمون جاءوا الان الواو وضعت لهذا النوع من الجمع
ولا يقال الزيدون او المسلمون جاءت بتاويل الجماعة كراهة اعتبار التانيث مع
صيغة المذكور وضمیر نحو النساء من جموع المؤنثات وما في حكمها عن مؤنثات اللفظية
والمعنوية وضمیر نحو الايام من جموع غير العقلاء فعلت وقطن ای ضمیر فعلت و
هو المستكن فيه المفروق بالتاء الساكن للتانيث وضمیر فعلن وهو النون نحو الايام

مصت او مضين ببناء التانيث بتاويل الجاء اعتراو بالنون اما في نحو الايام فلكونه جمعاً للغير
 العقلاء والنود وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع العاقلين واما في
 نحو النساء فللمحمل على جمع غير العقلاء اذا لافات لقلته عقولهن بخبرين مجرى غير العقلاء
 ويمكن ان يباد بالنساء المؤنثات على طريق عموم الجاء او جمع المؤنث على اربعة الصفات
 المشهورة من لفظ النساء كما في لكل فروع موسى ثلثاً فرع من التقسيم المذكور
 للاسم شريح في تقسيم آخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع فقال للثني فالاسم على
 ثلاثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وبين النوعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان سواهما
 المفرد وما لا اختصاصاً وقد تم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقرينه
 بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة وكثرة لعدم اختصاصه بشريطة بخلاف
 الجمع لا اختصاص احد اقسامه وهو الجمع بالواو والنون بذك كسر العقلاء وبان لا يكون
 افعّل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه المؤنث ولا بناءً بانيث كعلامة واختصاص
 القسم الآخر وهو الجمع بالالف والنساء بالمؤنث او بمنزلة كسر نحو سرادقات قامت
 او كان من صفات غير العقلاء نحو الجبال الرامحات او حاسيات نحو سفوح جلات وارث
 لا يكون فعلاء فاعل ولا فعلى فعلان ولا مستويا معه المذكور ولا مجردا عن التأني من
 الصفة المختصة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بسماع الصيغة
 وتوفيق الوضع ما لحق آخره الف نحو المسلمين والزبدان وقوله آخره مفعول لحق و
 الالف فاعله والحقوق در رسيدن اوبياء مفتوح ما قبلها اى قبل الياء نحو المسلمين
 والزبدان وقوله مفتوح صفة سببية لقوله ياء وكلمة ما مفعول ما لم يسم فاعله
 لقوله مفتوح عبارة عن حرف اى ياء فتم حرف جعل قبلها الوقى ما قبل الالف وثبت
 مكسورة لان الاصل في البناء السكون وانما عدل نحو من عن اجتماع الساكنين و
 الاصل في تحريك الساكن الكسر كما عرفت ولما لا يثقل اللفظ بتوالي الامثال نحو
 فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحين وفتحة النون ولتعاذل ثقل الكسرة
 حقة الالف والفتحة وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة
 دورها في الكلام لان التكلم لا يخلو منها او من ابعاضها وهي الحركات الثلاث فنحصر
 بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع تقليداً للاشتراك وخصت الالف بالتثنية
 لكثرة ما خففت الالف ولكونها ضمير التثنية والفعل ولوقف آخر ضميرها في الفعل
 وهوها وانما رخصت الواو بالجمع لانها ضمير الجمع في الفعل ولكونها بالجمع

في العطف لانها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه وكحصولها جميع الشفتين
 ولو فوق اخر ضميره في الفعل وهو هجا وانتموا فزيدت الياء كثيرا لا بنية
 التنثنية والجمع السالم ليتوصل به الى تقليل الاشتراك في الاحوال الثلاث و
 الالكان الالف والواو فيهما في الاحوال الثلاث وقرن بينهما بحركة ما قبل الياء
 ففتح في التنثنية لوفق ما قبل الالف وكسرى في الجمع لوفق الياء وفتح في التنثنية لوفق
 ما قبل الياء وكسرى في الجمع فرقا بينهما او كسرى في الجمع لوفق الياء وفتح في التنثنية
 فرقا بينهما وقوله ليدل متعلق بحق والضمير عائذ الى كل واحد من الالف و
 الياء وفيه نظر لا بد من سبق محقق الالف والياء والنون ولا فنية على تعيين
 الالف والياء قيل انه عائذ الى ما حقق اخره ذلك وفيه نظرا ايضا لانه على هذا
 لا يستقيم تغلق قوله ليدل بقوله حق قيل انه عائذ الى اللحق وفيه ايضا نظر
 لانه حينئذ يشمل محقق النون ايضا ولا دلالة لها على ما ذكر في المتن فالحق ان
 يؤخر النون عن قوله ليدل او يتقدم قوله ليدل على النون لان النون عوض
 على الحركة والتنوين الثابتين في الواحد ولا تاني لها في هذه الدلالة اي في
 الدلالة على ان معه الضمير عائذ الى ما وهو عبارة عن اسم اي ليدل على ان مع ذلك
 الاسم مثله اي مثل ذلك الاسم في اللفظ فرحا كالزيدين او جماعة كجمالين و
 قومين من جنس اي من جنس ذلك الاسم في المعنى وفي قوله من جنس اشارة
 الى اشتراط جنسية المعنى وانما اشترط جنسية المعنى احتراما عن اشتراك فانه
 لا يشي لا يقال العينان للشمس والباصرة والقرآن للحيض والطرخا لا لاندلسي
 وفي اشتراط جنسية اللفظ نظرا لانه منقوض نحو القمرين للشمس والقمر و
 العمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والابوين للاب والام وكذا منقوض نحو
 العينين للشمس والباصرة ان ثبت جوازه كما هو مذهب الاندلسي واجيب
 عن النقض الاول بان ذلك من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليبا
 للمذكر على المؤنث كما في القمرين والابوين والمفرد على المركب كما في العمرين
 وعن الثاني بانه محمول على عموم المجاز اي السميان بالعين وهذا الجواب يتأتى
 في التغليب ايضا بان يراد بالقمرين نيران الكوكب السماء وبالعمرين فضلا من امرة
 محمد صلى الله عليه وسلم من افضل الصلوات واكمل التحيات وبالابوين
 المنتسبين بالولادة وعلى هذا فاقس سائر النظائر او يقال المراد بقوله مثله

ما يما تله في الوحدة بقرب ينز قول في الجملة ليدل ان معه اكثر منه فلا يرد
 شئ من ذلك فعلى هذا معنى قول من جنس اى ولا واحد من خلاف جنسه
 ولو اريد بقوله مثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه
 لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفي اشتراط جنسية المعنى ايضا نظر
 لان مشترك المتنى فرد من افراد المثني وان كان هذا الفرد ممتنعا وامتناع فرد
 لا يتنا في كونه فردا من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية بما يخرج عنه ذلك الفرد الممتنع
 الا ترى انهم عرفوا مفعول بالمرسم فاعل بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو
 مقامه ولم يجتزأ عن المفعول له والمفعول معه والمفعول الثاني من باب علمت
 والمفعول الثالث من باب اعلمت في الحذف وعرفوا الترخيم بانه حذف في احو مخفيا
 ولم يجزأوا ترخيم المضام والمستغاث وعرفوا المصغرا بانه المزيد فيه ليدل
 على تقليل ولم يجزأوا تصغير الضام ونحوه من الممتنعات التي غير ذلك والحق ما
 ذكره الزمخشري في المفضل قائلا المثني وهو ما لحقت الخوة زيادنا ان الف
 ارباء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليكون الاول علما الصم واحد الى واحد
 والاخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد الى هذا
 الشريعة عبارة الترفيعة حيث جعل الالف او الياء علما على ضم واحد الى واحد من
 غير تقييد اتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثني الصحيح غير الممتنع فان قيل
 لو كان الجنسية في المعنى شرطا للمثني لما جاز تثنية العلم المشترك نحو الزيد
 قيل المراد بالجنسية في المعنى ان يصدق حقيقة احدهما على حقيقة الاخر
 الزيدان كذلك فالمقصود اى فالاسم المقصور وهو الذي في اخره الف مقصور
 وسمي مقصورا للامتناع عن المد والقاء لتفسير الاقسام استفادة من عموم قوله
 ما لحق اخره كذا لاشتماله على الصحيح والمنقوص والمقصود والمد ولكن ترك ذكر
 الصحيح والمنقوص لظهور حكمها لعدم جريان تغير في تنبيهها وبين حكم المقصور
 والمد وقد قال المقصور ان كانت الفة كائنة عن او حقيقة كعصا او حكما بان
 كان مجهولا لاصل ولم يمل الى الياء كالمسمى بالى ولدائى وهو ثلاثي الواو للحال
 والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اى الثلاثي الجردائى ذو ثلثة احرف لا الثلاثي
 الاصطلاحي فيخرج الرباعي والثلاثي المزيد فيه نحو مولى ومصطفى قلبت
 اله واو فقبل عسوان في عصا ولو ان ولد وان في المسمى بالى فلي اعتبارا

الاصل ما في اصله الياء حقيقة واحكاما مع خفة الثلاث في بخلاف ما كان على
 اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الى الاصل لمكان الثقل كمعلى ومصطفى
 والياء اشعار بقوله والاى وان لم يكن كذلك بان كان الفرع عن ياء حقيقة كرحى
 او حكما بان مجهول الاصل او عدمه وقد اميل كالمسمى متى والى او كان على
 اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كمعلى ومصطفى او ثالثة كمجلى
 وارضى ونحج وجارى فبالياء اى فالفرع مقلوبه بالياء فيقال رحيان في رحي
 ومستان وبليان في المسمى متى وبلى ومعلين ومصطفين وجلبيا وارطيا
 واما قلبت ياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة واحكاما وتخفيفا فبما زاد
 على ثلثة احرف ولقائل ان يقول لوقال والاياء لمكان اوفى بقوله قلبت واوا
 واشتصرا لا ان يقال انما عدل عند لقصد الثبوت بايراد الجملة الاسمية في الجزاء
 لكثرة صوره وغلبة وجوده والمد وداى الاسم المد ودان كانت همزة اى همزة
 المد ودة اصلية اى غير ثالثة ولا منقلبة عن اصلية او ثالثة كقراء جميع قارئ
 ثبتت الهمزة لمكان الاصل فيقال قرا ان وحكى ابو علي الفارسي عن بعض العرب
 قلبها واوا نحو قراوان حملا على اخواته من الحمراء والصفراء وان كانت الهمزة للتانيث
 كحمراء وصحراء قلبت واوا تقول حمراوان وصحراوان وانما لم يثبت كراهته وقوع صوة
 علامة التانيث في الوسط فان قيل ان التاء في نحو مسلمة ايضا علامة التانيث و
 قد وقع صوة علامة في الوسط في التثنية حيث يقال مسلمتان فينبغي ان
 لا يثبت قيل ان التاء انما يثبت لثلاث لا يتبس بتثنية المذكورة واما قلبت واوا والياء
 فحذف عن اجتماع اليائين في النصب والجر ولكون الواو اقرب الى الهمزة من الياء
 المسافة اياه في تعويضها عنها في امتت ووقتت والاى وان لم يكن اصلية ولا التاء
 بل كانت منقلبة عن اصلية واوا ككساء اصله كسا واويا ككراء اصله رد اى
 او كانت زائدة للاحقاق كعجلاء فانه ملحق بسراج والعجلاء رگ كردن والشرواج
 كجاءه شتر بزرگ وجائى نرم كه در وگياه برويد فالوجهان اى فقيها الوجهان اى فقه
 الالف وجهان اوفيهما الوجهان اى في الاسم المد ود الوجهان الثبوت والقلب
 اما الثبوت فلكونهما في مكان الاصلية باعتبار الاحاقق بها او الانقلاب عنها او
 اما القلب فليشبهها الهمزة التانيث في عدم كونها اصلية فيقال كسا ان و
 ردان وكسا وان وهدايات ويجذفت توهه اى تون التثنية للاضافة اى وقت

الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين الثابتة في الواحد توجب تمام الكلمة
 وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان فان قيل لو كان نون
 التننية قائما مقام التنوين الثابت في الواحد لوجب ان يسقط بدخول اللام نحو
 الغلامان لعدم التنوين في الواحد قيل انما لم تسقط باللام حيث اعتبر في
 عوضيتها عن الحركة فقط فان هذه النون عوض عن الحركة والتنوين كما في
 رجاءن وعن الحركة فقط نحو الغلامان وعن التنوين فقط نحو عصوان واليه
 ذهب علي بن عيسى وابن جني وهو مختار بعض المتأخرين واما عند سيديويه
 فهو عوض عن الحركة والتنوين جميعا على ما عرفت في المطولات وحذفت تاء
 التانيث الثابتة في الواحد عند التننية على خلاف القياس والشذوذ في
 خصيان واليان دون غيرهما تننية خصية والية والخصيان الجلد تاء التثنية
 فيهما بيضتان والقياس ان لا يحدف التاء لالتباس تننية المؤنث بالمذكر كذكر
 هذا الالتباس مرفوع فيهما فلذا خصا بالمذكر قيل انما خصا بالمذكر لانهما
 لا لتصاقهما صارا كشيء واحد فنزلت لذلك منزلة المفرد وتاء التانيث لا يقع
 وسط المفرد واما نحو قوله ونحو مشرق اللون ثدياه حقتان اي حقتان وقول
 شعري هذه المناقب لا قصعان من لبن شيئا بما وذا بعد الولا على
 قصعتان فمن ضرورة الشعراى لم يجرى في السعة بخلاف خصيان واليان حيث
 يحدف عنهما التاء بدون ضرورة لكن جواز الوجود بالجمع قوله عتما تعلق في فم
 ترجعت رواق اليك وتستطاد او قوله ايلي اير الحمار وخصيته احب الي
 فراثة من فرازي وقيل هي ايضا من ضرورة الشعر كما في قوله كان خصية
 من التذلل لظرف عجوز فيه تنذلا تظل وقوله ترجع اليه ارجاج الوط وبما
 جاء خصي والي وهما لغتان في خصية والية فخصيان واليان تننيتهما لا تننية
 خصية والية فلا يكونان من باب حذف التاء فتم ما فرغ من بيان المثني شرع
 في بيان المجموع فقال المجموع ما دل على احاد مقصودة بجروف مفردة بغية
 في الاحاد جمع احد وهو الفرد وقوله بجروف متعلق بمقصودة وقوله بتغير
 لقوله مفردة اي ما دل على افراد قصدت فيه بجروف مفردة ملتبس بتغير
 لاني صيغة الواحد قبل التغيير ثم التغيير اما زيادة كما في نوعي الجمع الصحيح
 وكما في نحو رجال في رجل واحجار في جمع حجرا ونقصان ككتب في جمع كتاب

سب
 كت

شعري

شعري

١٣٦

او تغيير هيئة اى حركة كاسد في اسد فان قيل هذا يشكل في نحو فلك و
 هيجان حيث لا يتحقق فيه التغيير اصلا حيث يتحد فيها صيغة الواحد والجمع
 حروفا وهيئة قيل قوله بتغيير ما يشير الى ان التغيير التقديري كاف لان
 لان معناه اى التغيير كان اى سواء كان حقيقة كعامة المجموع او تقديرا كما
 في فلك و هيجان حيث اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة
 في اسد و هيجان وفي الواحد اصلين مثل الضمة والكسرة في فلك و هيجان
 فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقديرا و فرضا وفي قوله على الاحاد مقصودة احتراز
 عن اسم الجنس نحو فلك و قيل لا التما على الاحاد غير مقصود اذ المقصود بهما
 وضعا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال
 فيها فاعرفت ويمكن ان يكون قوله بحروف متعلق بقوله دل اى دل بحرف ومفردة
 على احاد مقصودة فلا يرد نخل و تمر اصلا لعدم دلالتها على الاحاد بحروف
 المفرد اذ ليس لهما مفرد بل النخل والخلة كلاهما مفردان بدليل جريان احكام
 المفرد فيهما وكذا التمر والتمرة وفي قوله بحروف مفردة احتراز عن اسم الجمع نحو
 رهط وقوم و ابل و غنم و خيل فانها ليست بمجموع حيث لم يؤت فيها بحروف
 مفردة اتما فيقصد احادها فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء المجموع
 التي لها الاحاد من تركيبها نحو مركب وصحب فانه يوافق الراكب والصاحب في
 الحروف فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان نحو مركب وصحب
 وان وافق الراكب والصاحب في الحروف لكن الراكب ليس بمفرد بل كلاهما مفرد
 بدليل جريان احكام المفرد فيهما من التصغير بل ارد الى الاصل مع كونه على غير
 صيغ التثنية وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد
 بحروف مفردة كذا قيل وفيه نظر لان المفرد ان اريد به الفرد الواحد فيصدق
 عليه قصد الاحاد بحروف مفردة وان اريد به كونه مفردا اصطلاحا يكون
 موقوفا على كونه جمعا لم يفلزم الدور فان قيل يرد على الحد المجموع التي على غير
 لفظ الواحد مثل نسوة في جمع امرأة و عباد يد و عبايد بمعنى الفرق لعاد بحروف
 المفرد فيها قيل المراد بحروف المفرد حروفه حقيقة كرجال او اعتبارا فرضا كما
 في المجموع المذكورة وذلك لانها لما كانت على اوزان المجموع واستعما لها
 التثنية والرد في التصغير الى الاصل وامتناع النسبة ومنع البصر عند

لتحقق منتهى المجموع اعتباره واحد فرضا كعدل عمر من نحو وعبد وود
 ونساء على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة بخلاف اسم الجمع نحو ابل و
 غنم وخيل وقوم ورهط حيث لم يفرض لها واحد لعدم جريان احكام الجمع
 فيها وعدم كونهما على وزن الجمع المختصة به او المشهورة فيربل مانع فرض
 الواحد متحقق فيها وهو جريان احكام المفرد فيها فان قيل ان اريد بقوله
 حرون مفردة كل حرون مفردة يرد سفارح جمع سفر حبل وفرازد جمع فزرد
 وان اريد به الجنس بحال الاضافة على الجنس بكنى الحرف الواحد فوجيان
 يكون نساء ونسوة جمع امرأة جمعا على لفظ الواحد لوجود الهمزة والتاء في
 كليهما وليس الامر كذلك بالاتفاق على انه جمع على غير لفظ الواحد قيل يراى به
 جميع حرون مفردة كرجال وجعا فراو وبعضها كسفارح وفرازد ونحوه
 ركب ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كجماعا عروطا
 وهو قول سيبويه بجريان احكام المفردات استعمالا والفرق بين اسم الجنس
 واسم الجمع ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنتين فصاعدا بخلاف اسم الجمع
 فانه يقع على الثلاثة فصاعدا فان قيل الكلمة لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو
 جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون
 الكلمة اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا قال الاخفش جميع اسماء الجمع
 التي لها احاد من تراكيها كجمال وبارق وركب وصحب وخدم وسفر جمع للذكر
 على الاحاد فجاء عند جمع جمال وبارق جمع بقار وركب جمع راكب وصحب جمع
 صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم وقال الفراء كذا اسماء الاجناس
 لها احاد من تركيبها كتمر وتمرّة وغنل وغنلة واما اسم جمع او اسم جنس واحد
 له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحوهما اسم جنس لا
 واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحوهما اسم جنس
 مما يفرق بينه وبين واحد التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ونحو ذلك جميع
 لتحقق التغير لقد يرا على ما يتا وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح
 لذكر ومؤنث الذكر اي جمع المذكر الصحيح والمذكر المجموع صحيحا والجملة مستأنفة
 لان لما قال فالصحيح للمذكر ومؤنث كات سائلا قال ما جمع المذكر الصحيح وما جمع
 المؤنث الصحيح فقال جمع المذكر الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض النسخ

فالمدكر فالقاء للبيان ما بحق اخره واو مضموم ما قبلها اى قبل تلك الواو
 لوفق الواو فقولته اخره مفعول كحق واو فاعله وكلمة ما موصولة او موصوفة
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموم او مبتدأ بمقدم الخبر والجملة الاسمية صفة
 واو اى واو ما قبلها مضموم وكذا الحكم في قوله اوياء مكسورة ما قبلها اى قبل
 الياء لوفق الياء ونون مفتوحة عطفت على قوله واو اوياء اى ما بحق اخره
 احد هما ونون مفتوحة وانما فتحت ليعادل خفة الفتحه ثقل الواو والضمة ليدل
 متعاقب كحق والضمير عائذ الى حقوق الواو والياء وفيه نظر لان قد سبق كحق الواو
 والياء والنون ولا قرينة على تعيين الواو والياء وقيل انه عائذ الى الحقوق وفيه
 نظر لان كحق النون لا اثر له في هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين
 فالحق ان يقدم قوله ليدل على قوله نون اللهم لان يحمل الكلام على حذف العطف
 ويكون المعنى كحق ذلك ليدل على ان معه اكثر منه ويتحقق عوض عن الحركة والتنوين
 فيستقيم الكلام على اللفظ والنشر والضمير في قوله معه عائذ الى ما وهو عبارة
 عن الاسم اى مع ذلك الاسم اكثر من ذلك الاسم فان قيل اسم التفضيل يوجب
 ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل
 ان ما يكون محققا او على سبيل الفرض وهما كاشن على سبيل الفرض يعنى لو فرض
 الكثرة في الواحد لكان ذلك في الجموع اكثر منه كما يقال فلان افقر من الحمار واعلم
 من الجدار يعنى لو فرض الفقهامة في الحمار والعلم في الجدار لكان فلان افقر واعلم منهما
 ومنه بيت حماسة **شعر** اللوم اكرم من وبر ووالده واليوم اكبر من وبر وما
 ولدا هو البر اسم رجل فان قيل لم يقل ههنا على ان معه اكثر من جنس ليخرج
 المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى قيل انما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكر في التنبيه
 ويمكن ان يقال انما لم يقل ذلك لانه اراد ههنا تعريف ماهية الجموع مطلقا
 بقطع النظر عن كونه صحيحا وممتعا فلم يحتج الى هذا القيد لاجراجموع المتع
 فان كان القاء لتفسير احكام المستفادة من عموم قوله ما بحق اخره لا شتاله
 على المنقوص والمقصود والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم او
 سلامته عن التغير وبين حكم المنقوص والمقصود فقال فان كان اخره اسم كان
 اى اخر الاسم ياء خبر كان قبلها اى قبل تلك الياء كسرة فاعل الظرف او مبتدأ
 متقدم الخبر والجملة صفة ياء اى ياء حصل قبلها كسرة

كقاض حذف الياء لا لتقاء الساكنين بعد النقل والاستسكان للاستسقاء
 مثل قاضون جمع قاضيه قاضيون فقل حركة الياء الى ما قبلها الاستسقاء
 الحركية على الياء ثم حذف لا لتقاء الساكنين وان كان اي الاسم مقصورا الى
 اسماء اخرى الف مقصورة نحو مصطفى حذف الف المقصورة لا لتقاء الساكنين
 وبقي ما قبلها اي قبل الف بعد الحذف مفتوحا ليدل الفتح على الف المحذوفة
 مثل مصطفىون جمع مصطفى اصله مصطفىون فقلبت الياء الفاء فحذف
 لا لتقاء الساكنين وبقي ما قبل الف مفتوحا لذلك على الف ثم قوله متاخير
 مبتدأ محذوف ومضاف ومضيفون مضاف اليه والرفع على الحكاية اي نظيره
 مثل مصطفىون وشرطه اي شرط الاسم الذي جمع بالواو والياء والنون ان كان
 الاسم الذي اريد جمعه اسما اي غير صفة فمذكور علم يعقل اي شرطه الامور الثلاثة
 المذكورة والعلمية والعقل لان هذا الجمع اشرف الجميع لسلاسة بناء الواحد
 فيه والمذكر العاقل اشرف من غيرم فاختصر لا اشرف بالاشرف ثم اعلم ان قوله
 شرطه مبتدأ وقوله فمذكور خبر بمعنى حصول مذكور والفاء زائدة والشرط معتبر
 وفي هذا الوجه ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر
 ولم يوجد في السعة ونزادة الفاء في الخبر ضعيفة اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف
 انما فيكون الفاء في جواب انما وينبغي اختصاص اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر
 بالشعر او يقال ان قوله وشرطه مبتدأ والجملة الشرطية خبر والضمير العائد الى
 المبتدأ أمقدر بعد الفاء اي وشرطه ان كان اسما فهو مذكور وفيه نظر لانه
 على هذا يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز كما صرح
 الشارح في بحث المبتدأ والاجل هذا الاشكال في هذه العبارة قال الشارح
 الرصني هذه عبارة ركيكة قال شيخني واستاذي طاب ثراه يمكن تصحيحها بوجوه
 احدها ان يقد ر حيث امتنع حذف الضمير اسم الإشارة وكفى به رابطا اي شرطه
 ان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالنون اسما فذلك الشرط حصوله كذا
 والثاني ان قوله وشرطه مبتدأ خبره محذوف اي وشرطه ما يذكر وقوله ان كان
 الى اخره استيناف اي ابتداء كلام كما قيل نحو الزانية والزاني فاجلدوا ان
 التقدير الزانية والزاني حكمهما ما يذكر وقوله فاجلدوا ابتداء بيان والثالث انه
 مبتدأ محذوف الخبر اي وشرطه على التفصيل وحذف وحذف هذا الخبر ضرورة

ما بعده من الجملتين اعني ان كان اسما فكذا وان كان صفة فكذا والرابع
 مبتدأ أو الجملة الشرطية خبر بتأويل مضمون هذا الكلام والخامس انه مبتدأ
 بجذوف مضاف والجملة الشرطية خبر بتأويل مضمون اى بيان شرطه هذا
 الكلام ان كان اسما فكذا كبر علم يعقل وضمير شرطه عائد الى الاسم الذي جمع
 بالواو والنون او الى المذكر في هذا الجمع اى شرط ذلك المذكر في هذا النوع
 من الجمع وضمير كان عائد الى الاسم الذي اريد جمعه بالواو والياء والنون
 او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدارا فادة قوله فهو مذكرو قوله علم
 يعقل هو الصفة او ارادة المسمى فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء وقوله مذكرو
 خبر مبتدأ محذوف اى فذلك الشرط حصوله مذكروا فذلك المذكر علم يعقل
 وقوله علم خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف وقوله يعقل صفة علم وفيها تسامح اذ
 العاقل مسمى العلم لا العلم ثم اعلم انه ان اريد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة
 يعنى المذكر الحقيقي يراد بقوله علم مسمى العلم دون لان المذكر الحقيقي هو مسمى
 العلم فيه ويكون محل المذكر على الضمير الذي هو عائد الى الاسم الذي اريد
 جمعه بالواو والنون من التسامح بجذوف مضاف اى فهو اسم مذكرو ولا
 تسامح في يعقل اذ المذكر الحقيقي هو الموصوف بالعقل فان اريد اللفظ المذكر
 يعنى المذكر اللفظي فلا تسامح في محل المذكر على الضمير العائد الى الاسم لانه
 مذكرو لفظي ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح اذ
 العاقل المذكر الحقيقي دون اللفظي ويكون قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل
 علامة ضائعا لخروجه باشتراط التذكير اللفظي واجيب بان ذكره لدفع وهم
 من يتوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة المعنى دون اللفظ فيجوز جمع علامة
 بالواو والنون لانه مذكرو من جهة المعنى ايضا ولقائل ان يقول لو قال يعلم مكان
 يعقل لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله تعالى نحو قوله تعالى نعم لما ^{هو} ^{هو} ^{هو}
 بخلاف يعقل حيث يخرج عنه صفات الله تعالى اذ لا يجوز اطلاق العقل عليه
 تعالى الا ان يقال الشرط هو العقل ونحو نعم الماهدون مندرج فيما جمعه بالواو
 والنون بالتأويل نحو بلغت من البلغين بضم الياء جمع بلغة وهي الذهبية
 اى بلغت من الذهبى وانما جمعه بالواو والنون لان النون والياء هما مصدر منها
 فعل العقلاء وهو اصابة الخيال والنيابة اى العقوبة نزلت منزلة العقلاء

جميع لها هذا الجمع ويمكن ان يحجاب بان العقل يطلق على الله تعالى لغة وانما
 لا يجوز اطلاقه عليه سبحانه وتعالى توقيفية ومنع الشرع لا ينافي اطلاق اللغة
 كذا في بعض شروح المناوي وان كان صفة ضمير كان عائدا الى الاسم الذي قصد
 جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدار
 افاضة قوله فمذكر هو الصفة او افاضة المسمى اي ان كان المذكر المجموع بذلك
 مسمى صفة فحصول مذكر اي مذكر غير علم او فذلك المذكر مذكر يعقل او فهو
 مذكر يعقل لكن اذا قدر ذلك المذكر مذكرا او فهو مذكر كان قوله وان لا يكون
 افعال فعلاء محمولا على حذف مضاف اي ذو عدم كونه افعال فعلاء واذا قدر
 فحصوله مذكرا فلا حاجة الى تقدير مضاف او المعنى وحصول عدم كونه كذا والامر
 بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة يتقدم مضاف اي فهو اسم مذكروا ان اردت
 به اللفظ المذكر كان قوله وان لا يكون بقاء تانيث مثل علامة ضائعا نحو قوله
 التذكير اللفظي وان لا يكون افعال فعلاء عطفت على قوله فمذكر اي فمذكروا
 لا يكون المذكر فيه مسمى لهذه الصفة اي ذو عدم كونه المذكر فيه مسمى هذه الصفة
 وان كان تقدير قوله فمذكر فحصوله مذكرا فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله
 افعال خبر لا يكون واصافته الى فعلاء بادني ملايسة اي افعال الذي مؤنثة فعلاء
 لكن يريد عليه ان افعال ههنا علم لما يوزن به من نحو اضمروا سمروا وغيرها والعلم
 لا يضاف واجيب باننا سلمنا ذلك لكن العلم يجوز اضافته بعد تاويله بمذكر
 الواحد من جنسه وههنا كذلك وكذا الحكم في فعلا نفعلي مثل احمر فانه لا يقال
 فيه احمر ون للفرق بين افعال هذا وبين افعال التفضيل حيث يصح جمع افعال
 التفضيل كامل ولا يشكل هذا باجمع جمعا حيث يحجى جمعه بالواو والنون
 نحو اجمعون لان ثبوتها بالواو والنون على خلاف القياس اذ هو في الاصل افعال
 التفضيل لا افعال فعلاء لعدم كونه من الالوان والعيوب والحجى افعال فعلاء
 يختص بذلك وحينئذ يكون تانيثه على جمعا على خلاف القياس فلا يتوجه
 الاشكال اصلا ولا فعلا نفعلي عطفت على افعال ولا افاضة لتأكيد النفي واصافته
 فعلا نفعلي بادني ملايسة كفعال فعلاء اي ولا فعلا نفعلي مؤنثة فعلي
 مثل سكران فانه لا يقال فيه سكران ون للفرق بين فعلا نفعلي هذا وبين فعلا فعلاء
 حيث يصح جمع هذا الجمع كنه سكران ولا مستويا عطفت على افعال ولا افاضة

للتأكيد النفي أي وإن لا يكون المذكور مستويا فيه أي في ذلك الوصف مع المؤنث
 نحو جريم إذا كان بمعنى مفعول وصبور فإن المذكور فيهما مستوي مع المؤنث يقال
 رجل جريم وصبور وامرأة جريم وصبور فلا يقال رجاله جريمون ولا صبورون
 لأنه لو جمع مذكرا بالواو والنون كجمع مؤنثه بالالف والتاء حينئذ يرتفع
 الاستواء المقصود فيه قال شارح العلامة هذه العبارة أشكف أي أرك و
 اصعقت من الأولى لأن ضمير ان لا يكون عائد إلى الوصف المذكور فيكون المعنى
 وإن لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا
 الكلام فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكور مع
 المؤنث لكان شيئا إلى هذا عبارة وقال شيخني واستأدي تغذاه الله تع بالرحمة
 والعفوان إن ضمير ان لا يكون عائد إلى المذكر لا إلى الوصف فلا يلزم ما ذكر
 من وجه السخافة فتم ضمير قوله ان كان صفة ان عاد إلى المذكور دون الاسم
 بدلالة ان البحث في المذكر لا ان صدر البحث المذكور ما تحقق آخره فلا اشكال
 أصلا ولم يحتم في الربط إلى تقدير فيه في قوله وإن لا يكون أفعال فعلاء ويكون المعنى
 بشرطه ان كان صفة حصول مذكرو عدم كون المذكور مستويا في ذلك الوصف
 مع المؤنث وكذلك عاد إلى الاسم لكن حينئذ يحتاج في الربط إلى تقدير فيه في قوله
 وإن لا يكون أفعال فعلاء فيكون المعنى بشرطه ان كان صفة فهو مذكور يعقل ذو
 عدم كون المذكر فيه مسمى أفعال فعلاء وعدم كون ذلك المذكور مستويا فيه مع
 المؤنث فلا يكون في هذه العبارة سخافة أصلا كما ظن شارحها فانظر فيه بعين
 الأنصاف ولا بناء التانيث عطفت على قوله أفعال فعلاء أي وإن لا يكون كائنا
 بناء تانيث أو عطفت على قوله مستويا أي وإن لا يكون ذلك المذكور كائنا بناء تانيث
 مثل علامة فأنه لا يجمع بالواو والنون لأنه لو جمع بذلك فائما ان تبقى التاء وترك
 فان بقيت لزم اجتماع صيغة جمع المذكور وتاء التانيث وهو مستكروه وإن ترك
 لفات الغرض وهو المبالغة ولزم التباس جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه
 كعلام ويحذف توترا أي نون الجمع للاضافة لأنه نون عوض عن التوين المنافي
 للاضافة لأن الاضافة يقتضي الاتصال والتوين الانقطاع وقد شد نحو أراضين
 بفتح الراء كراضات وقرات وبسيتين وبشين وقلين ونحو ذلك هذا جواب سؤال
 مقدر وهو أن يقال إن الأرض والسنة واللبنة والقلة ونحو ذلك جمعت بالواو

والنون مع اشتداد شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل والعلمية والوصفية
 فأجاب بقوله وقد شد نحو ارضين وسنين وأرتكاب هذا الشذوذ في نحو سب
 وارضين كجبر النقصان الواقع في واحده وهو حذف الجز كالشاء المقدرة في
 ارض لأنها في التقدير ارضة بدليل تصغيرها على ارضية وكاللام في ستر فان
 اصلها سنة فحذفت التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبراً لما دخل عليه مما
 من النقص بحذف التاء واللام وهذا الجبر ليس بقياس وان كان ذا جزئيات
 كثيرة ونحو العالمين من باب التغليب حيث علب العقلاء على غيرهم لا يشترط
 الموجودات فيجمع لم هذا الجمع ونحو بلغت منا البليغين اي الدواهي ونحو
 قوله تعالى رأيتهم في ساجدين متا قولاً لأنه لما صدر فعل العقلاء وهو اصاب
 المحال والناكبة من الدواهي وفعل السجود من الكواكب اجريت مجرى العقلاء
 فجمع لهم هذا الجمع المؤنث اي جمع المؤنث الصحيح او المؤنث للجمع صحيحاً
 ما حقق اخره التاء ونحو هذات ومسلات وشرطه اي شرط الاسم الذي
 جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث في هذا الجمع من النوع ان كان الاسم
 الذي جمع سالماً بالالف والتاء وان كان ذلك المؤنث صفة وله ذكر او الواو
 للمحال اي اذ لك المؤنث اول ذلك الاسم مذكراً فان يكون مذكراً اي مذكراً ذلك الاسم
 او ذلك المؤنث جمع بالواو والنون لان المذكر اصل والجمع السالم سواء كان بالواو
 والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء الواحد فيه والمؤنث فرع و
 جمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع وهو المؤنث بالالف
 والتاء وجب ان يجمع الأصل وهو المذكر بالواو والنون لا يجمع التكسير ليكون
 الفرع موافقاً للأصل في سلامة الواحد والا يلزم مزية الفرع على الأصل ثم اعلم
 ان هذه العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله وشرط مبتدأ وقوله فان يكون الى
 آخره خير والفاء زائدة والشرط معترض بين المبتدأ والخبر كما مر وفيه ان اعتراض
 الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر والاولى ان يقدر المبتدأ قبل الفاء
 اسم الإشارة ويكون المبتدأ المقدّر وخبره جزاء والفاء جزائية والجملة الشرطية خبر
 لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان كان ذلك المؤنث او ذلك الاسم الذي اردت جمعه
 بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كون مذكراً كذا ويقال قوله وشرطه مبتدأ
 محذوف الخبر اي وشرطه ما يذكر والجملة الشرطية بيان كقوله تعالى الكثرات والذاتي

فأجلدوا كائما أو يقال انه مبتدأ خبره محذوف أي وشرطه على التفصيل واحد
 هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملة كائما أو يقال انه مبتدأ مجزئ مضاف والجملة
 الشرطية خبر بتأويل هذا الكلام كائما وان لم يكن لراي لذلك المؤنث اول ذلك
 الاسم مذكرة مجموع بالواو والنون فان لا يكون أي فالشرط عدم كونه مجردا عن التأني
 اذ لو جمع المجزئ عن التأني بالالف والتاء لزم اللبس بذى التأني كحائض حيث يقال
 في جمع حائضه التي اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل في جمع حائض التي
 اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم اللبس فجمع حائض على حوائض ولم يعكس لان
 ما فيه التأني صريحا اليق بالجمع والالف والتاء ما فيه التأني تقديره والاي وان لم يكن
 المؤنث صفة بل كان اسما نحو همد وهرمد وتمررة وكسره وغرفة جمع مطلقا ظرف
 او مصدر راي زمانا مطلقا او جمعا مطلقا او غير مقيد بشرط فيقال همدات و
 هرمدات وتمررات بفتح القاء وكسرات بكسر الكاف وفتح السين وكسرها وغرفات
 يضم الغين وفتح الراء وضمها لثقلها فيخرج من بيان نوعي الجمع الصحيح شرعا في بيان
 الجمع المكسر فقال والمكسر أي المجموع المكسر وفي بعض النسخ جمع التكسير
 ما تغير كلمة ما على النسخة الاولى عبارة عن مجموع وعلى الثانية عن جمع أي مجموع
 او جمع تغير فيه بناء واحده المحقق كرجال في جمع رجل وافراس جمع الفرس او
 المفروض كنسوة جمع نساء بضم النون اراد بالتغيير اعم من ان يكون حقيقة
 كعامية المجموع المكسرة او تقدير كائما مرفى في فلك وهجان فان قيل هذا الحذف
 ينتقض بنحو مصطفون ومعلون وداعين ومرايين وتمررات بفتح الميم وكسرات
 بفتح السين وكسرها جمع كسرة بسكون السين وغرفات بفتح الراء وضمها جمع غرة
 بسكون الراء فانها مجموع سلامة مع وقوع التغيرات قيل الاعتبار بالتغير هل يكون
 في او ان الجمع لا يكون بعد الجمع فلا ينتقض بما ذكرتم فان اصل مصطفون
 مصطفون واصل معلون معلون وكذا البواقي وجمع التكسير ينقسم الى جمع
 القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي يقع على الثلاثة الى العشرة والحد
 داخلان أي حد الابتداء وهو الثلاثة وحد الانتهاء وهو العشرة داخلان في
 القلة وبنية جمع القلة افعال وافعال وفعلة وفعلة والجمع الصحيح عطف على
 قوله فعلة أي الجمع السالم يعني ابنية جمع القلة هذه الاربعة وكلا نوعي جمع
 السلامة ونزاد الفراء فعلة ككلا جمع اكل ونزاد بعضهم افعلاء كاصد قائ جمع

صديق وقال الساجد الرضوي الطاهر ان جمعي السلاطة لطلق الجرح من غير نظر
الى القلة والكثرة ويعلم ان لها ثمة تعلم ان الامثلة الاربعه المذكورة تلتها اثني عشر
منصرفات افعل للعلمية ووزنت الفعل وافعله وفعله للعلمية والتانيث وافعا
منصرفت لما فيه سبب واحد وهو العلمية لان اللفظ الذي يوزن به علم جنس
على ما عرفت وما عدا ذلك اى ما عدا المذكور من الاوتران الاربعه وجمعي الصحيح
جمع كثره اى واقع على فوق العشرة فاذا لم تجز للاسم الابداء جمع القلة كارجل
في الرجل او جمع الكثرة كرجال في الرجل وهو مشترك بين القلة والكثرة وقد
يستعمل احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر لكنه كقوله تعالى ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ مَعَ
وجود اقرأ ثم تنوع في تقسيم اخر للاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل وغير متصل
به فقال المصنف وانما اخر هذا التقسيم عن جمع تقاسيم ليكون ذكرا لاسماء المتصلة
بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلخيص ايضا من لطائف هذا الكتاب ثم
الاسماء المتصلة بالفعل انواع المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والظرف والالة والمراد بالاسماء المتصلة ههنا العاطلة لاجل
دلائلها على معاني الافعال ولذا لم يذكر الظرف والالة لانها لا يعلمان واتقادهم
المصدر على سائر الاسماء المتصلة بالفعل لانه اصل في الاشتقاق عند
البصريين او يقال انما قدم كونه مظنة للاصالة لمكان الاختلاف بخلاف غيره
من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها اسم الحدث الجاري على الفعل
وانما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على
الحدث لا المعنى وانما قدم الحدث بالجاري على الفعل لاحترازه عن اسماء
المصادر نحو الوضوء والغسل بالضم لعم جريانها على الفعل مع دلائلها على
الحدث ولتقابل ان يقول يخرج هذا القيد المصادر التي لا فعل لها من لفظها نحو
وفرا وجرا وافتة وثقة ويحك وبيك وويلك الا ان يراد الجاري على الفعل حقيقة
او فرضا وقيمة نظرا لانه على هذا يشكل الفرق بين هذه المصادر وبين اسماء المصادر
لا مكان فرض الفعل في كل منهما ثمة اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل
لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ او موصوفا او ذحال او موصولا او
متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اى موازنة اياه في حركته وسكناته و
جريان المصدر على الفعل اى علاقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشتمل

على مذهب البصريين والكوفيين ولكل واحد من هذه اللغاني اصطلاح
 مشهور فيما بينهم فلا يلزم الا بهام في الحد لان المذكور هنا جريان اسم الحد
 على الفعل مشهور فيما بينهم بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم
 الا بهام وهو اى المصدر من الثلاثي اى من الفعل الثلاثي او من بناء الثلاثي
 سماع اى مسموع او سمعي او ذو سماع يحفظ كما سمع من العرب ولا يقاس عليه
 ويرتقى الى اثنين وثلاثين بناء والمراد بالثلاثي الثلاثي المجرد او ما على ثلاثة احرف
 لا الثلاثي الاصطلاحي والا لدخل نحو اكرم وكرم فان مصدريه قياسي لا
 سمعي وكلمة من بانية الجار والمجرور حال من مفهوم الكلام اى قصر المصدر
 على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثي او ابتدائية اى حال كونه
 ما خوذ من البناء الثلاثي وهذا الوجه انما يتأتى على مذهب الكوفيين وفيه
 جعل هذا الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم ذى الحال لانه ليس بقوله سماع
 فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمر لانه مصدر وليس في المصدر ضمير ومن غيره
 اى غير الثلاثي قياس اى مقيس او قياسي او ذو قياس اى من شأنه ان يثبت
 من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدأ محذوف اى وهو من
 غير قياس وحذف هذا المبتدأ بقرينة السياق فيكون الكلام من باب
 عطفت الجملة على الجملة ولا يصح ان يكون من باب العطفت على جمولي عاملين
 مختلفين يعاطفت واحدا بان يكون قوله من غير عطفت على قوله من الثلاثي
 وقوله قياس عطفت على سماع لعدم تقدم المجرور لان قوله من الثلاثي منصوب
 المحل على الحال كما امر الله ان يثبت الجواز في صورة تقدم المجرور مع الحال
 ويقال الجواز في الدار زيد وفي الحجرة عمر ولكن لم يثبت او يحل الكلام على قوله
 الفراء فانه يجوز العطفت على جمولي عاملين مطلقا على معرفت من قبل ونريد
 في بعض النسخ مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا وخرج تخريجاً واستغفر
 استغفاراً وقائل مقابلة واجتنب اجتناباً وبعث بعثاً ويعمل المصدر بعمل
 فعله لمناسبة بالذم لكان الاشتقاق بينهما ما ضيا او غير حال من فاعل يعمل
 اى حال كونه ما ضيا وغير ما ضى اى سواء كان بمعنى الماضي نحو اذكر حضري امس
 زيدا او غير الماضي اعنى الحال والاستقبال نحو حضري زيدا الان او غير ما ضى
 ولم يشترط لا عمل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال كما اشترط لا عمل اسمي

الفاعل والمفعول لأن عمله باعتبار الاشتقاق بينهما وبين الفعل لا باعتبار مشابهة
 الفعل ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون مكان بخلاف اسم الفاعل فإنه
 يعمل لمشاكلة الفعل لفظا ومعنى وهذا لا يتحقق إلا إذا كان بمعنى الحال والاستقبال
 إذا لو كان بمعنى الماضي كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظا ومشاابها للمضارع لفظا
 ومخالفا له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الأصح وقيل
 إذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الآن زيدا شديدا لأن زيد لا يعمل
 لكونه في تقديران مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير إذا كان بمعنى الحال لأن أن
 المصدرية إذا دخلت على المضارع خلص الاستقبال ثم المصدر إنما يعمل إذا
 لم يكن المصدر مفعولا مطلقا أما إذا كان مفعولا مطلقا فلا يصح أن يعمل بل العمل
 حينئذ للفعل لأنه قوي والمصدر ضعيف ولا يتعلق المعمول بالضعيف وجعل
 القوي ولأن عمله لكونه يتقدم الفعل مع أن وإذا كان مفعولا مطلقا تعدله
 تقديره بأن مع الفعل إذا لم يصح تقدير ضربت ضربا بضربت أن ضربت وإذا
 سدد مسدد الفعل يصح أن لا يعمل المصدرية بل لنسبته من باب مفعول كما سيأتي
 ولا يتقدم معموله أي معمول المصدر عليه أي على المصدر لأنه ضعيف العمل
 ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهر ولا مضمحل بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لضعف
 مشابكة الفعل لفظا ومعنى أما لفظا لعدم موازنته في حركته وسكناته وأما معنى
 فعدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه يوازن لفظا ومعنى وكذا اسم
 المفعول على ما سنبينه في موضعه وكونه يتقدم الفعل مع أن وشي مما في خبر أن
 لا يتقدمها لأن حرف أن موصولة والفعل التي بعدهما صلة وشي مما في خبر
 الموصولة من الصلة ومجولها لا يتقدم ولا يضم فيه أي ولا يضم معموله أي فاعله
 مستتر فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز غوضي زيدا وإنما لا يضم
 الفاعل فيه لأنه لو انضم فيه لضمير في مثناه وبمجموعه لثلاث لا يتبسثنى والمجموع بالواو
 ولا يجوز انضمامه في المثني والمجموع لأنه يستلزم التثنية في المثني وهما ثنية المصدر
 وتثنية الفاعل المضمرة واجتماع الجمع في الجمع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل
 المضمرة وهو مستقل ولو لم يرتز المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير وجمعه يلزم
 اللبس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لا اتحاد مع فاعله في مصدر قاعله تثنية أحدهما
 وجمعه تثنية وجمع الآخر فلا يستلزم ذلك هنا حاصل ما ذكره المصنف ولعائل

ان يقول يجوز ان يحتمل المصدر ضمير المتنى والمجموع لا يثنى ولا يجمع كالنظر المستقر
واسم الفعل فانها لا يحتملان ضمير المتنى والمجموع ولا يثنيان ولا يجمعان يقال يا
زيد زويد عمروا ويا زيدان زويد عمروا ويا زيدون زويد عمروا وهذا حاصل ما ذكر
في الرضي واجيب بان الاضمار في الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامها مقام ما
اضمر فيه وهو الفعل لا حقيقة بخلاف المصدر فانه غير قائم مقام غيره فافترقا
ولا يلزم اى المصدر ذكر الفاعل نحو اعجبني ضرب زيد ومنه قوله تعالى اوطأها
في يوم ذي مشعبه يتنما الضعفت عمله لما مر ولهذا كانت اضافته معنوية هذا
عند المتأخرين واما عند المتقدمين فاضافة تعاقبه ولان التزام يؤدى الى
الاضمار فيه اذا كان مسندا الى الغائب واللام يمكن لازما وقد تبين ان الفاعل
لا يضمرفيه ويجوز اضافته اى اضافة المصدر الى الفاعل نحو اعجبني دق القضا
الثوب وهو الاكثر من اضافة الى المفعول ويدل عليه قوله وقد يضاف المصدر
الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا والمراد بالمفعول اعم من ان يكون
مفعولا به او ظرفا او علتة نحو اعجبني ضرب اللص الجاراد وضرب يوم الجمعة
وضرب التاديب ويكون ذلك المفعول منصوب المحل ان قد والمصدر بفعل
معروف مع ان اور فوعنه ان قد بفعل مجهول مع ان واذا اضيف الى الظرف
جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا على كونه فاعلا ومفعولا به نحو اعجبني ضرب
اليوم زيد عمروا واعمال اى اعمال المصدر باللام الجار والمجرور حال اى حال كونه
مفعولا باللام او مصاحبا باللام قليل لان مدار عمله تقديره بالفعل مع ان واذا
كان باللام لا يصح تقديره بالفعل مع ان فيلزم ان يتمتع عمله لعدم مداره لكنه
صح على قلت لان الماد عارض ومنه قوله ضعيف النكاية اعداءه بحال القرائن الخ
الاجل والمبرد منه وجعله بتقدير في اعداءه او بتقدير مصدره متذكر عاملا فيه
اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه وقيل له ريات في القرآن شئ من المصادر المعروفة
باللام عاملا في فاعل او مفعول ضريح بل قد جاء عاملا بجرف الجرح نحو قوله ثم
لا يحب الله الجحيم بالشيء من القول فان كان مطلقا نتيجة التقييد بقوله اذا
لم يكن مفعولا مطلقا والجل المتوسط معترضا لبيان بعض احكام اعمال
المصدر وعند ذكر عمله اى فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل
دونه اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف منه وجدان القوي وان كان المفعول المطلق

الفاعل والمفعول لأن عمله باعتبار الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار مشابهة
 الفعل ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمانه دون زمان بخلاف اسم الفاعل فإنه
 يعمل لمساواة الفعل لفظاً ومعنى وهذا لا يتحقق إلا إذا كان بمعنى الحال والاستقبال
 إذا لو كان بمعنى الماضي كان مشابهاً له معنى ومخالفاً له لفظاً ومساوياً للمضارع لفظاً
 ومخالفاً له معنى فسقطت قبة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الأصل وقيل
 إذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الآن زيداً شديد لأن زيداً
 لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير إذا كان بمعنى الحال لأن أن
 المصدرية إذا دخلت على المضارع خلص للاستقبال ثم المصدر وإنما يعمل إذا
 لم يكن المصدر مفعولاً مطلقاً أما إذا كان مفعولاً مطلقاً فلا يصح أن يعمل بل العمل
 حينئذ للفعل لأنه قوي والمصدر ضعيف ولا يتعلق المفعول بالضعيف مع وجوبه
 القوي ولأن عمله لكونه يتقدير الفعل مع أن وإذا كان مفعولاً مطلقاً تعذر
 تقديره به أن مع الفعل إذا لم يصح تقديره بضميرت ضرباً بضميرت أن ضربت وإذا
 سدد مسد الفعل يصح أن لا يعمل للمصدرية بل لنياً بتمناب مفعول كما سيأتي
 ولا يتقدم معموله أي محمول المصدر وعليه أي على المصدر لأنه ضعيف العمل
 ولهذا قد وجد ولا فاعل له بظهوره ولا مضمير بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لثقله
 مشابهاً الفعل لفظاً ومعنى أما لفظاً فله عدم موازنة في جر كانه وسكناته وأما معنى
 فله عدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه يوازن لفظاً ومعنى وكذا اسم
 المفعول على ما سفيته في موضعه وتكونه يتقدير الفعل مع أن وشي مما في جر إذا
 لا يتقدمها لأن حرف أن موصولاً والفعل التي بعد ها أصلتها وشي مما في جر إذا
 الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدم ولا يضمير فيه أي ولا يضمير معموله أي فاعله
 مستتر أنه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز نحو ضرب زيداً وإنما لا يضمير
 الفاعل فيه لأنه لو اضمير فيه لا ضمير في مثله ومجموعه لئلا يلتبس المثنى والمجموع بالواحد
 ولا يجوز إضماره في المثنى والمجموع لأنه يستلزم التثنية في المثنى وهو التثنية المصدر
 وتثنية الفاعل المضمير واجتماع الجمع في المجموع وهو جمعة المصدر وجمع الفاعل
 المضمير وهو مستقل ولو لم يثن المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير وجمع المصدر
 اللبس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لا اتحاد مع فاعله فيما صدق عليه فتثنية أحدهما
 وجمع التثنية وجمع الآخر فلا يستلزم ذلك هذا حاصل ما ذكره المصنف ولما قلنا

ان يقول يجوز ان يحتمل المصدر ضمير المتنى والجمع لا يثنى ولا يجمع كالنظر المستقر
 واسم الفعل فانها يحتملان ضمير المتنى والجمع ولا يثنيان ولا يجمعان يقال يا
 زيد رويد عمرو يا زيدان رويد عمرو يا زيدون رويد عمرو وهذا حاصل ما ذكر
 في البرهني واجب بان الاضمار في المظروف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامها مقام
 اضمر فيه وهو الفعل لا حقيقة بخلاف المصدر فانه غير قائم مقام غيره فافترا
 ولا يلزمه اى المصدر ذكر الفاعل نحو اعجبني ضرب زيد ومنه قوله تعالى اوظأعائم
 في يوم ذي مسغبة يتيما لضعف عمه لما مر ولهذا كانت اضافته معنوية هذا
 عند المتأخرين واما عند المتقدمين فاضافة تعلقة ولان التزام يؤدي الى
 الاضمار فيه اذا كان مسندا الى الغائب والا لم يكن لازما وقد تبين ان الفاعل
 لا يضمر فيه ويجوز اضافته اى اضافة المصدر الى الفاعل نحو اعجبني حق القصة
 الثوب وهو الاكثر من اضافته الى المفعول ويدل عليه قوله وقد يضاف المصدر
 الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا والمراد بالمفعول اعم من ان يكون
 مفعولا به او ظرفا او علة نحو اعجبني ضرب اللص الجراد وضرب يوم الجمعة
 وضرب التاديب ويكون ذلك المفعول منصوب المحل ان قد المصدر بفعل
 معروف مع ان او مر فوجره ان قد بفعل مجهول مع ان واذا اضيف الى المظروف
 جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبيا على كونه فاعلا ومفعولا به نحو اعجبني ضرب
 اليوم زيد عمرو ولو اعمال اى اعمال المصدر باللام الجار والمجرور حال اى حال كونه
 مقرونا باللام او مصاحبا باللام قليل لان مدار عمله تقديره بالفعل مع ان واذا
 كان باللام لا يصح تقديره بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه
 صرح على قلة لان المانع عارض ومنه قوله ضعيف النكاية اعداءه في القراري اى
 الاجل والمبرد منه وجعله بتقدير في اعداءه او بتقدير مصدره متذكر حاله فيه
 اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه وقيل لمرآت في القران شئ من المصادر المعروفة
 باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى
 لا يحب الله الجحيم بالشيء من القول فان كان مطلقا نتيجة التقييد بقوله اذا
 لم يكن مفعولا مطلقا والجمل المتوسط محترضات لبيان بعض احكام اعمال
 المصدر وعند ذكر عمله اى فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل
 دون اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي وان كان المفعول المطلق

بذلك لا منه أي من الفعل بعد حذفه فمحو حذ الله وتكرار الله لا كما تشاء بمعنى الفعل كاسم
الفعل لتعين عمله دون الفعل فوجهان فاعل فعل محذوف أي فيجوز الوجهان أو
مبتدأ محذوف الخبر أي فقبح الوجهان والفاء جائزة على الوجه الأول وواجبة على
الثاني كما ستعرف أن الجزاء إذا كان مضارعاً مثبتاً يجوز الفاء وإذا كان جملة اسمية
يجب يعني تجاز أن يكون الفعل عاملاً للأصل وجاز أن يكون المصدر عاملاً للثابتة
لا للمصدرية ولأن المصدر قوي من حيث الذكر وضعيف من حيث الفرية والفعل
قوي من حيث الأصل وضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعيف في المصدر
حتى تمتع عمله فتملأ فرغ من بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال اسم الفاعل
ما اشتق من فعل وإنما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع أن الصفات كلها
مستتقة من المصدر وإشارة الحريان الاصطلاح بالقول بأن اشتقاق الصفات
من المصدر بواسطة الفعل لمن قام به متعلق اشتق أي اشتق لمن قام الفعل به
وقية احتراز عن اسم المفعول فإنه مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل بمعنى الحدث
والجار والمجرور حال أي حال كونه كاشفاً بمعنى الحدث وشأنه بمعنى الدلالة على صفة
حادثه لا ثابتة وقية احتراز عن الصفة الشبهية لأنها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدث
فمحو حسن وكريم ثبت له الحسن والكرم وليس معناه حدث له الحسن والكرم بعد
أن لم يكن وإذا أريد الحدث قيل جاسن وكارم الآن أو غداً وكنا نحو جنب بمعنى شوة
الجمانة لا بمعنى حدثها وكذا احتراز عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت
نحو احسن واكرم لكنريد خل في الحدث اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل
بمعنى الحدث نحو أضرب وأقتل فإنه مشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث
لكن مع زيادة فيعتبر الحيثية فإنها منظومة في جميع الحدث ودالاً سيما الحدث والنحوية
فيكون المعنى اشتق من فعل لمن قام به الفعل أي من حيث أنه قام به الفعل لا من
حيث أنه قام به زيادة الفعل على الغير فيخرج ذلك من حيث أنه قام به زيادة الفعل
على الغير ويخرج من الحدث نحو حائض وطامث وطالق من الصفات الثابتة مع أنها
أسماء الفاعلين إلا أن يقال إن مثل هذه الصفات بمعنى ذات حيض وطمث و
طلاق وليست باسم فاعل أو يقال إن معنى الثبوت فيها يعارض الاستعمال لا
بالوضع ويخرج من الحدث نحو خالد ودأثر وثابت ومراسم ومستمر ما يدل على الدوام
والثبوت مع أنها أسماء الفاعلين وأجيب بأنها تدل على حدوث الخلود والدوام الذي

والاستمرار واجب بان الدوام والاستمرار فيها ليس بصيغتي بل واقعي باعتبار
الموصوف القادير المنزه عن التعبد والحد وثبت في الحد الناهق والصاهل
والعادي وغير ذلك من صفات غير العقلاء فانها اسماء الفاعلين مع انها يخرج بقوله
لمن قام لان كلمة من يختص بالعقلاء واجب بانها تدخل في الحد على سبيل التعليل
حيث غلب العقلاء على غيرهم فيخرج من قوله لمن قام اسماء الفاعلين من الصفات
نحو قارب وباعد ونحوهما من الصفات الاضافية لانها ليست بمعان قائمة بالذات
بل هي امور اعتبارية عدمية لا وجود لها على الاصح الا ترى انك اذا وصفت زيدا
بالقرب في قولك قرب زيد يصح الوصف به وان لم يكن القرب قائما به الا ان يراه
بالقيام اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قال لمن قام به و
لم يقل لمن فعل لثلاث يخرج نحو متكسر ومتكسر من الانفعالات وكذا نحو كادهم وحا
اذا صيغ لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل وليس بمحدث بفعله وصيغته وهذا
مطرد في كل صيغة مشبهة عن ارادة الحدوث نحو طأكل وضائق وغير
ذلك وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي الاضافي من باب جرد
قطيعة اذ الاصل من الثلاثي الجرد على فاعل الظرف المستقر خبر لقوله وصيغته
اى واقعة على ومنه فاعل اذ اذ بصيغته صيغة الكثير المشهورة والانفعال و
فعل وحيد ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي الجرد وانما
بين الصيغته هما مع ان بيان الصيغته من وظائف التصريف دون النحور
وضمننا وقوله من مجرد الثلاثي الجار والمجرور صيغة الصيغة اي صيغة الكائنة من
كذا وفيه نظر لانه يلزم حينئذ في قوله ومن غيره على صيغة المضارع العطف على
معمولي عاملين مختلفين بخير تقدم المجرور والجواب عن رايي بعد استطراد
الحق ان يجعل الجار والمجرور هاء الا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل و
لا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا نحو في الدار لك درهم
فان قوله في الدار حال من الضمير الذي في الظرف وهو لك والعامل في هو والظرف
ومن غيره على صيغة المضارع تحطف جملة على جملة والتقدير صيغته من غير
المجرد الثلاثي يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي الجرد والمزيد على صيغة المضارع
ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معولي عاملين مختلفين بتقديم
المجرور مع الجار على وجه ان يثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطف على قوله

من مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطفاً على فاعل والتحق ان من باب
 الفصل بين العاطفت والمعطوف بالظرف والواو عاطفة وقوله على صيغة
 المضارع عطفت على قوله على فاعل وقوله من غيره ظرف وقع حالاً من ضمير المضاف
 المستقر وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على المعنوي الا اذا كان
 ظرفاً كما نرى وعلى صيغة المضارع حال كونه كائناً من غير مجرد الثلاثي بل ميم
 مضمومة الياء بمعنى مع اي مع ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وان كان
 حرف للمضارعة غير مضمومة كما في مستخرج وكسر ما قبل الآخر كلمة موصولة
 او موصوفة والظرف صلة او صفة اي وكسر الحرف الذي او حرف ثبت او
 حصل قبل الآخر ان لم يكن فيما قبل الآخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل و
 يتفعل فان ما قبل هذه فتم نحو من دخل ومستخرج مثل بمثالين احدهما على
 صيغة المضارع ولا يخالفاً الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفاً
 بحركة الميم ايضا فينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفاً في حركة ما قبل الآخر اي
 نحو متفاعل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير مجرد الثلاثي بكسر الميم لثا
 ما قبل الآخر ويضم ما قبل الآخر لثا بعة الميم كما في مستثنى من ان تن يثنان
 فانزجا ز فيه كسر الميم وضمها لما قلنا قيل هذا فروع والكلام فيما بين على الاصل
 فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير مجرد الثلاثي بفتح ما قبل الآخر نحو لمصن
 فهو لمصن وانهب فهو مشتبب بالفتح قيل انه قليل او مستعار من اسم المفعول
 كسيل منه لكنه اشتبه بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هو الاصل ويعمل اي اسم
 الفاعل عمل فعله اي الفعل الذي اشتق هو منه وهو الفعل المبني للفاعل لازماً
 او متعد يا مقداً او مؤخر اي شرط معنى الحال او الاستقبال لان عمل لشبه
 المضارع فيلزم ان لا يخالفاً في الزمان لانه لو خالف فيه فسقطت قوة المشابهة
 لفظاً ومعنى ولا يلزم من اعماهم ما قوي شبه اعماهم لم يقو قوته وقيل هذا
 الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع
 لشدة اختصاصه بروية نظراً لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل المظهر من المعولات
 القوية كالمفعول فلها الا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقاً على سببته في علم التفضيل
 ولا نلو كان ادنى شبه الفعل كافياً للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل
 مطلقاً ايضا الشبيهه بالفعل في الدلالة على الحدث ولشبهه الخاص بفعل التعجب

في اختصاص مجيئه بغير لون وعيب وأذا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط إنما حال
 أي متلبسًا بشرط أو خبر مبتدأ فحذف وفتحة أي هو متلبس بشرط والمجمل حال أو
 معترضة وإضافة الشرط إلى المعنى إضافة المصدر إلى المفعول بمعنى اللام أي
 بشرطنا معنى الحال أو الاستقبال أو بآنيته أي بوجود شرط هو معنى الحال أو
 الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بشرطية معنى كذا أو باشتراط معنى كذا أو
 إضافة المعنى إلى الحال بآنيته أو بآنيته ملايسته أي معنى يحصل عند اقتران الحال
 أو الاستقبال وقال الكسائي انه يجعل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي أو الحاضر
 أو الاستقبال والاعتماد عطف على معنى أي بشرط معنى الحال أو الاستقبال
 وبشرط الاعتماد أي اعتماد اسم الفاعل على المتصف به أي على صاحبها وهو
 المبتدأ أو الموصول أو ذو الحال نحو زيد قائم أبوه وجاء في رجل قائم أبوه
 وجاء في زيد راكبًا غلامه أو الهزء أي هزء الاستقحام نحو قائم زيد أو القائم
 نحو قائم زيد وإنما اشترط الاعتماد على ما ذكر ليتقوى فيه أي في اسم الفاعل
 جهة الفعل من كونه مسندًا إلى صاحبه أو ملصقًا بما هو بالفعل أولى وهو
 الاستقحام أو النفي وإنما شرط قوة جهة الفعل فيه بينهما على فرعية في العمل و
 الخطاطة عن الأصل فلم يجز ابتداء ضارب زيد عمروًا وهذا عند سيديويه و
 سائر البصريين وأما الأخفش والكوفيون فيجوزون أعمال غير معتمد على شيء مما
 ذكرنا فكانهم اعتبروا نفس الشبه لأعماله فإن كان القاد للتحقيب في الأخبار أي
 ان كان اسم الفاعل للماضي أي بمعنى الماضي والاستقرار المتضمن للماضي وجبت
 الإضافه أي إضافة معنى تميز من حيث المعنى من الـ عن الفاعل أي وجبت
 معنى الإضافه أو ظرف أي وجبت الإضافه في المعنى أو حال أي ذات معنى أو معنوية
 لقوات شرط اللفظية وهو إضافة الصفة إلى معمولها لأن اسم الفاعل غير عامل
 حينئذ لا تنقأ شرط عمله هذا أي وجوب الإضافه إذا كان بعد معمول والإجازة
 ان لا يضاف نحو هذا ضارب أمس ولا يعمل حينئذ إلا في الظروف أو الجار والمجرور
 نحو زيد ضارب أمس بالسوط لأنه يكيفها راحة الفعل بخلاف الكسائي فإنه
 اتعمل اسم الفاعل مطلقًا كما مر ولم يوجب إضافة ولو اضعف لا يكون الإضافه
 عنده معنوية بل لفظية لأنه يقول ان أصله الحال أو الاستقبال وأما الماضي
 فعارض لم يثبت يدون قرينه والعارض لا يعتبر ولا يقيس على ذي اللام قائم

يعمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر في المتن ولا يتمسك بجواز زيد معطى بمراسم درهما
 بالاتفاق ولا يتمسك له به لأنه يقتدر فعله لول عليه باسم الفاعل أى أعطاه
 درهما كما ذكر في المتن والحكمة مستأنفة لأنها وقعت جوابا لمن قال ما أعطاه وقد
 لا بد لسمي هذا أعني تقدير الفعل لا يستقيم في اسم الفاعل من أفعال القلوب نحو
 أنا ظان زيد أمس ذاهبا لأنه لو قد وهذا فعل تحرير لا يقتصر على أحد الضعفين
 اللهم إلا أن يمنع جواز ذلك المذموم الأقصر أو يجعل عاملا مع المضى ويجعل ذلك
 من خصائص أفعال القلوب كسائر الخصائص التي سند كرها وإن كان محمول
 آخر لفظ كان هذه أما تامه أى إن وجد محمول آخر لاسم الفاعل غيرها اضيف اليه
 بعد كونه بمعنى الماضي أو ناقصة أى إمكان له أى لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي
 محمول آخر غيرها اضيف اليه معنى بأن اشتق من فعل له مفعولان نحو نريد
 معطى عمرو أمس درهما ففعل مقدراى فهو متلبس بتقدير فعل مقدر دل عليه
 اسم الفاعل أى أعطاه درهما والحكمة مستأنفة لأنه لما قال زيد معطى عمرو أمس
 فكان سائلا سال ما أعطاه فقال أعطاه درهما ولتقابل أن يقول هذا أى تقدير
 الفعل لا يتأتى في اسم الفاعل من أفعال القلوب نحو أنا ظان
 زيد أمس ذاهبا للزوم الأقصر اللهم إلا أن يجعل عاملا مع المضى ويجعل
 ذلك من أفعال القلوب ولتقابل أن يقول أن قوله محمول آخر يقتضي أن يكون
 المضى اليه أيضا محمول لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي وليس كذلك
 وأجيب باننا لا نسلم أنه يقتضي ذلك حيث لم يقل محمول آخر لاسم الفاعل وعلى
 تقدير التسليم قلنا أن معنى قوله محمول آخر أى صالح له فله فيه على تقدير
 أن لا يكون بمعنى الماضي أو يحتمل على تقدير من التقادير لا على كل تقدير
 على تقدير كونه بمعنى الماضي ولا شك أن درهما فى زيد معطى عمرو أمس درهما و
 المضى فأنه هو عمرو كلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير من التقادير وهو
 بتقدير كونه بمعنى الحال أو الاستقبال أو تحمّل على محمول له من حيث المعنى
 لكونه بمعنى الفعل ولا شك في كونها معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم في قوله
 تعالى وجاعل الليل سكنا لأن الاستمرار في حكم الماضي كما عرفت ولتقابل أن
 يقول أن في إطلاق قوله وإن كان محمول آخر لا يترتب عليه جزاء المذموم مطلقا
 لأنه لو كان بعد معمول تابع للمضى اليه أو معمول لفعل مؤخر عنه أو غيره

و
 ك
 ١٥

حجّل

لا يصدق عليه كونه بفعل مقدرفان دخلت اللام الفاء للتعقيب في الاختيارى
فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة في
جواز الاعمال اوجميع انواع اسم الفاعل اى ما تضمن الحال والاستقبال والماضي
لان اسم الفاعل يفتحه صلة للموصول فيصير معنى الفعل حتى كان مرفوعه جملة
ولو لم يكن بمعنى الفعل لما صح وقوعه صلة وانما اورد على صورة اسم الفاعل لما
ذكرنا في الموصولات والفعل يستوي في عمله الازمنة كلها فكذا هذا فيجب
الضارب امس غلام زيد قائم كما يجوز عند حقوق غدا والآن وما وضع عنه
اى من اسم الفاعل للمبالغة في الفعل نحو ضارب وضروب ومضارب معناه
كثير الضرب وعلیم معناه كثير العلم وحال معناه كثير الحذر مثله خبر لقوله
وما وضع يعنى ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل
الذي لم يوضع للمبالغة في العمل والاشتراط تقول زيد ضارب ابوه عمرو
الآن او غدا ونريد الضارب ابوه عمرو الآن او غدا وامس فان قيل لم يعمل هذا
مع انه لا يجري على الفعل المضارع اى لا يوازنه في حرکاته وسكناته فلم يمت
المشابهة اللفظية قيل انما يعمل اعتبار الاصل وعدم اعتبار العارض اللفظية
او تقول ان ما صدق عليه هذه الالفاظ صدق عليه صيغة الفاعل البتة
فان الضارب ضارب وكذا الضروب والمضارب والعليم عالم والحذر حاذر فكما
مما يوازنه في حرکاته وسكناته حكميا باعتبار ملائمتهما له ولتضمنها اياه كذا
في خواشي الصباح والمشي والمجموع مثله خبر لقوله والمشي اى مشى اسم الفاعل
ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشتراط وانما
كره قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان انحصار لكنه ذكر حكم المشي والمجموع
بعد الفراغ عن حكمه كلانوعى الموحد اى الموحد الموضوع لغير المبالغة و
الموحد الموضوع للمبالغة ويجوز حذف النون اى نون التثنية والجمع
الساكن من اسمي الفاعل والمفعول مع العمل وعدم الاضافة اى مع كون
اسم الفاعل عاملا وغير مضاف اى مع نصب ما بعدهما والتعريف اى ومع
التعريف باللام تخفيفا نحو قوله تعالى والمقيم الصلاة وذلك لان اللام موصولة
وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاء التخفيف بحذف النون كما حذف
من الموصول ثم لما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول

فقال اسم المفعول ما اشتق من فعل بهذا القيد خرج المصدر على قول البصريين
وأما على قول الكوفيين فيخرج بقوله لمن وقع الفعل عليه كما يخرج به اسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل لكنه بقي اسم
التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو أشهر وأعز إلا أن يعتبر الحكيمة
من حيث أنه وقع عليه الفعل بخلاف أشهر وأعز فإنه ليس بهذا الحكيمة
لأنه من حيث أنه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد ويدخل في
الحد أسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب
تبعاً على سبيل التغليب والأمن للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وأما قال
ما اشتق من فعل مع أن الصفات كلها مشتقة من المصدر إشارة إلى جريان
الأصطلاح على جعل الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل وقد
صغته أي صيغته المفعول من الثلاثي المجرى بدلالة لام العهد على مفعول غالباً
والظرف المستقر خبر لقوله وصيغته أي كائنة على مفعول كمضروب وقوله من
الثلاثي حال من ضمير الخبر تقدم على العامل المعنوي لكونه ظرفاً وأما قلنا غالباً
لأن صيغته قد يحى على فعليل نحو قاتل وجريح لا يقال أنه صفة مشبهة لاسم
مفعول لأننا نقول أن الصفة المشبهة تكون مشتقة من فعل لمن قام به الفعل
وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لأنهم بمعنى مقتول ومجروح ومن
غيره أي غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر كصفة الفتح وكثرة
المقتول والفرق بينه وبين اسم الفاعل ولما افترقا مضارعه الذي يعمل على
المتنازع المبني للمفعول كما ستخرج وقد شد أضعفت الشيء فهو مضروب
بمعنى المضاعف أي جعلت مضاعفاً وقوله على صيغة اسم الفاعل عطفت على
قوله مضروب بالواو الداخلة على من غيره وقوله من غيره حال من ضمير قوله على
بمعنى اسم الفاعل ومرد فاصلا بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة
ما من مولة أو موصوفة أي بفتح الحرف الذي أو حرف حصل قبل الآخر وأمره
أي أمر اسم المفعول أي شأنه في العمل أي في كونه عاملاً على فعله الذي هو
مشتق منه وهو الفعل المبني للمفعول والاشتراط أي اشتراط أحد الزمانين
ألا إذا كان ذلك الاشتراط الأعتماد على صاحبه أو المصرة أو ما النافية لعمله في
المنعوب كإسم الفاعل وكذا في وجوب الإضافة معنى إلى المفعول أن كان

فقال
أما على
الكوفيين
فيخرج
بقوله
لمن وقع
الفعل
عليه
كما يخرج
به اسم
الفاعل
والصفة
المشبّهة
واسم
التفضيل
الذي صيغ
لتفضيل
الفاعل
لكنه بقي
اسم
التفضيل
الذي صيغ
للمفعول
نحو أشهر
وأعز إلا
أن يعتبر
الحكيمة
من حيث
أنه وقع
عليه الفعل
بخلاف
أشهر
وأعز فإنه
ليس بهذا
الحكيمة
لأنه من
حيث أنه
وقع عليه
زيادة
الفعل على
الغير فيخرج
من الحد
ويدخل في
الحد أسماء
المفاعيل
التي هي من
صفات غير
العقلاء
نحو هذا
الفرس
مضروب
تبعاً على
سبيل
التغليب
والأمن
للعقلاء
لا يدخل
فيه ذلك
حقيقة
وأما قال
ما اشتق
من فعل
مع أن
الصفات
كلها
مشتقة
من
المصدر
إشارة
إلى
جريان
الأصطلاح
على
جعل
الصفات
كلها
مشتقة
من
المصدر
بواسطة
الفعل
وقد
صغته
أي
صيغته
المفعول
من
الثلاثي
المجرى
بدلالة
لام
العهد
على
مفعول
غالباً
والظرف
المستقر
خبر
لقوله
وصيغته
أي
كائنة
على
مفعول
كمضروب
وقوله
من
الثلاثي
حال
من
ضمير
الخبر
تقدم
على
العامل
المعنوي
لكونه
ظرفاً
وأما
قلنا
غالباً
لأن
صيغته
قد
يحى
على
فعليل
نحو
قاتل
وجريح
لا
يقال
أنه
صفة
مشبهة
لإسم
مفعول
لأننا
نقول
أن
الصفة
المشبّهة
تكون
مشتقة
من
فعل
لمن
قام
به
الفعل
وهذا
مشتق
من
الفعل
لمن
وقع
عليه
الفعل
لأنهم
بمعنى
مقتول
ومجروح
ومن
غيره
أي
غير
الثلاثي
على
صيغة
إسم
الفاعل
بفتح
ما
قبل
الآخر
كصفة
الفتح
وكثرة
المقتول
والفرق
بينه
وبين
إسم
الفاعل
ولما
افترقا
مضارعه
الذي
يعمل
على
المتنازع
المبني
للمفعول
كما
ستخرج
وقد
شد
أضعفت
الشيء
فهو
مضروب
بمعنى
المضاعف
أي
جعلت
مضاعفاً
وقوله
على
صيغة
إسم
الفاعل
عطفت
على
قوله
مضروب
بالواو
الداخلة
على
من
غيره
وقوله
من
غيره
حال
من
ضمير
قوله
على
بمعنى
إسم
الفاعل
ومرد
فاصلا
بين
العاطف
والمعطوف
وذلك
جائز
وكلمة
ما
من
مولة
أو
موصوفة
أي
بفتح
الحرف
الذي
أو
حرف
حصل
قبل
الآخر
وأمره
أي
أمر
إسم
المفعول
أي
شأنه
في
العمل
أي
في
كونه
عاملاً
على
فعله
الذي
هو
مشتق
منه
وهو
الفعل
المبني
للمفعول
والاشتراط
أي
اشتراط
أحد
الزمانين
ألا
إذا
كان
ذلك
الاشتراط
الأعتماد
على
صاحبه
أو
المصرة
أو
ما
النافية
لعمله
في
المنعوب
كإسم
الفاعل
وكذا
في
وجوب
الإضافة
معنى
إلى
المفعول
أن
كان

٢٤

بمعنى الماضي نحو زيد معطي درهم أمس وذلك لأنه عمل عمل فعله وهو
 الفعل المبني للمفعول المشابهة له مع احتياجه إلى ما يحتاج إليه اسم الفاعل
 فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج إلى المشرائط فتعمل بتلك الشرائط مثله
 وليس في كلام المتقدمين دليل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول
 لكن المتأخرين كابي علي الفارسي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في
 الفاعل مثل زيد معطي غلام درهم الآن أو غدا حيث عمل عمل يعطي ثم لما فرغ
 من بيان اسم المفعول شرع في بيان صفة المشبهة فقال الصفة المشبهة واسم
 الفاعل وشبهت به في أنها تثنى وتجمع وقد كروثوث بخلاف اسم التفضيل
 فإنه في بعض استعمالاته وهو استعمله من لا يثنى ولا يجمع ولا يثوث كما
 نستعرف ما اشتق من فعل لازم أصلاً أو كذا فقد ذكر في بعض شروح
 المكشاة في بحث الترخيم أن الفعل المتعدي قد يحل لازماً وينقل إلى
 فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والرفيع والعليم و
 السميع ونحو ذلك لمن قام به الفعل وفي هذا القيد احتراز عن اسم الفاعل و
 المفعول المتعديين على معنى الثبوت أي على الدلالة على صفة ثابتة لا حادث فمعنى
 زيد كريم ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد أن لم يكن وإذا أريد ذلك
 قيل كريم الآن أو غداً وكذا معنى تزايد حسن ثبت له الحسن وفي هذا القيد احتراز
 عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث
 فإنه اسم فاعل لصفة مشبهة ولكن يدخل في هذا الحد اسم التفضيل الذي
 صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت نحو أحسن وأكرم وأشرف فإنه ما اشتق
 من فعل لازم لمن قام الفعل به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم إلا أن
 يقصد الكيفية أي من حيث أنه قام به الفعل فيخرج ذلك لأنه من حيث أنه قام
 به زيادة الفعل على الغير ونحو الخالد والمستقر ونحو الخالق والبارئ عرف
 الجواب عن إيراد ذلك في حد اسم الفاعل وصيغتها أي صيغة الصفة المشبهة
 مخالفة لصيغة اسم الفاعل قياسية ومن حيث أن صيغتها ليست على وزن
 صيغ اسم الفاعل وعلى الوجه الأول كان قوله على حسب السماع أي على قبح السماع
 ووقف من الواضح خبراً بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن وجه الخبر الأول أي
 صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث أن صيغتها أسماءية وصيغته

فقال اسم المفعول ما اشتق من فعل فهذا القيد يخرج المصدر على قول البصريين
وأما على قول الكوفيين فيخرج بقوله لمن وقع الفعل عليه كما يخرج به اسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغة لتفضيل الفاعل لكثرته بقي اسم
التفضيل الذي صيغة للمفعول نحو أشهر وأعرف لأن يعتبر الكيفية في
من حيث أنه وقع عليه الفعل بخلاف أشهر والكثرة فإنه ليس بهذا الكيفية
لأنه من حيث أنه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد ويدخل في
الحد اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب
تباعا على سبيل التغليب والأمن للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وإنما قال
ما اشتق من فعل مع أن الصفات كلها مشتقة من المصدر إشارة إلى جريان
أو اصطلاح على جعل الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل و
صيغته أي صيغة المفعول من الثلاثي الجرد بدلالة لام العهد على مفعول غالباً
والظرف المستقر خبر لقوله وصيغته أي كائنة على مفعول كضروب وقوله من
الثلاثي حال من ضمير الخبر تقدم على العامل المعنوي لكونه ظرفاً وإنما قلنا غالباً
لأن صيغته قد يحى على فعل نحو قتل وجريح لا يقال أنه صفة مشبهة لاسم
منعول لأننا نقول أن الصفة المشبهة تكون مشتقة من فعل لمن قام به الفعل
وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لأنها بمعنى مفعول ومجروح ومن
غيره أي غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر كخفة الفتحة وكثرة
المفعول وللتعرق بينه وبين اسم الفاعل ولموافقة مضارعه الذي يعمل به المعنى
المضارع المبني للمفعول كمستخرج وقد شد الضعفت الشيء فهو مضعوف
بمعنى المضاعف أي جعلت مضاعفاً وقوله على صيغة اسم الفاعل عطفت على
توحيده مفعول بالواو الداخلة على من غيره وقوله من غيره حال من ضمير قوله على
صيغة اسم الفاعل وردد فاصلاً بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة
سامية موصولة أو موصوفة أي بفتح الحرف الذي أو حرف حصل قبل الآخر وأمره
أي أمر اسم المفعول أي شأنه في العمل أي في كونه عاملاً على فعله الذي هو
مشتق منه وهو الفعل المبني للمفعول والاشتراط أي اشتراط أحد الزمانين
إذا كان ذلك الاشتراط أو اشتراط الأعمدة على صاحبه أو الهزمة أو النافية لعمله في
منسوب كأم اسم الفاعل وكذا في وجوب الأضافة معنى إلى المفعول أن كان

بمعنى الماضي فهو زيد معطي درهم أمس وذلك لأنه عمل عمله وهو
 بالفعل المبني للمفعول لم يشابهته له مع احتياجه إلى ما يحتاج إليه اسم الفاعل
 فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج إلى الشرائط فعمل تلك الشرائط مثله
 وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول
 لكن المتأخرين كابن علي الفارسي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في
 الفاعل مثل زيد معطي غلام درهم الآن أو غدا حيث عمل على يعطي ثم لما فرغ
 من بيان اسم المفعول شرع في بيان صفة المشبهة فقال الصفة المشبهة باسم
 الفاعل وشبهت به في أنها شئ وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف اسم التفضيل
 فإنه في بعض استعمالاته وهو استعماله بمن لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث كما
 يستعرف ما اشتق من فعل لازم أصلاً أو شرطاً فقد ذكر في بعض شروح
 الكشافات في بحث الترخيم أن الفعل المتعدي قد يحل لازماً وينقل إلى
 فعل بالضم فيبني منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والرفيع والعليم و
 السميع ونحو ذلك لمن قام به الفعل وفي هذا القيد احتراز عن اسم الفاعل و
 المفعول المتعديين على معنى الثبوت أي على الدلالة على صفة ثابتة لا حادثه فمعنى
 زيد كرم ثابت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد أن لم يكن وإذا اراد ذلك
 قيل كرم الآن أو غداً وكذا معنى زيد حسن ثبت له الحسن وفي هذا القيد احتراز
 عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الحدث
 فإنه اسم فاعل لصفة مشبهة ولكن يدخل في هذا الحد اسم التفضيل الذي
 صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت نحو أحسن وأكرم وأشرف فإنه ما اشتق
 من فعل لازم لمن قام الفعل به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم إلا أن
 يقصد الحثية أي من حيث أنه قام به الفعل فيخرج ذلك لأنه من حيث أنه قام
 به زيادة الفعل على الخير ونحو الخالد والمستقر ونحو الخالق والبارئ عرف
 الجواب عن إيراد ذلك في حد اسم الفاعل وصيغتها أي صيغة الصفة المشبهة
 مخالفة لصيغة اسم الفاعل قياسية أو من حيث أن صيغتها ليست على وزن
 صيغ اسم الفاعل وعلى الوجه الأول كان قوله على حسب السماع أي على قول السماع
 ووقف من الواضع خبراً بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن وجه الخبر الأول أي
 صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث أن صيغتها اسماعية وصيغتها

اسم الفاعل قياسه وعلى وجه الثاني كان خبرا بعد خبر فيقتض من حكما على حدته
 لان الخبر الاول اثبت ان صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها
 ليست على نربة صيغ اسم الفاعل وهذا الخبر يثبت ان صيغتها مقتضرة على السماع
 من الواضع لحسن وضعه وشديده وكذا احمر وسكران وتعمل الصفة المشبهة
 عمل فعلها وان لم توافق صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال لمشايتها
 باسم الفاعل المشابه للفعل مطلقا عن الزمان اى من غير اشتراط الزمان واما
 الاعتماد على صاحبها او الهزمة او ما فشرط كما في اسم الفاعل فان قيل اسم الفاعل
 انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال والصفة المشبهة مع انها فرع عن اسم
 الفاعل تعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان فيلزم منية الفرع على الاصل قيل
 المزية يكون اعلمها من غير اشتراط الزمان متحملة ضرورة لان اشتراط الزمان فيها
 يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث
 على ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل عمله في الفعل به ولا عمل فيه هنا لانها ابدل
 مشقة من فعل لازم وتقسيم مسائلها اى مسائل الصفة المشبهة ان يكون
 الصفة اى الصفة المشبهة باللام اى كائنة او متلبسة او مقرونة باللام اى
 بلام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن وتكون معمولها
 اى معمول الصفة المشبهة على التقديرين مضافا نحو وجهه هذا من باب العطفت
 على معمولي عامل واحد وهو جائز مطلقا اتفاقا او باللام اى متلبسا او مقرونا
 باللام نحو الوجه او مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة فلهذا ستة اى فصول
 الاقسام ستة بضرب الاثنين في الثلاثة والعمول اى معمول الصفة المشبهة في
 كل واحد منها اى من الاقسام الستة المذكورة مرفوع ومنصوب ومجرور فصار
 الاقسام ثمانية عشر بضرب الثلث من اقسام معمول في الستة من الاقسام
 الحاصلة بضرب صيغتي الصفة في صفات معمول الثلث فقوله صارت ثمانية
 عشر جملة مستأنفة كانت مسائل قال كبر صارت الاقسام فقال صارت ثمانية
 عشر تسما ثم اعلم ان ما ذكر الشيخ ههنا احد تقاسيم مسائلها ولها اعتبارات
 اخرى يرقى مسائلها الى اللفظ وتقسيم الى خمسة التاليف وبقيحة ومشتقة و
 هي صعب تعدادها وقد ذكرها شيخنا واستاذي طاب الله ثراه وجعل الجنة
 مثواه في هسألته على التفصيل فان رغبت فعليك بها فالرفع اى رفع معمول

الصفة
المشبهة

في معمولاتها المرفوعة على الفاعلية أي حال كون المفعول فاعلا فهو حسن وجهه و
 النصب أي نصب المفعول في معمولاتها المنصوبة على التشبيهية أي تشبيهه معمول
 الصفة بالمفعول أي بمفعول اسم الفاعل في المعرفة أي في المفعول المعرفة فهو الحسن
 الوجه بالنصب فانه مشابهة بالمفعول به وليس بمفعول لان فعل الصفة المشبهة
 غير متعد فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم
 الفاعل شبهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما ان الجحر في نحو الضارب الرجل
 مشبهة بالجحر في نحو الحسن الوجه فيهما اعني الضارب الرجل والحسن الوجه متحاضرا
 ما اكملوا احد منهما فالضارب الرجل اصل النصب ويجوز بالاضافة لتشبيهه
 بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه حقه الرفع على الفاعلية والجحر
 على الاضافة كحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل على ما عرفت في بحث الاضافة
 وينصب للتشبيه بالضارب الرجل في كون الصفة والمفعول معترفين باللام ثم
 قوله بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور
 صحيح نحو قوله تعالى لا يحب الله الجحيم بالسوء من القول وعلى التميز عطف على قوله على
 التشبيه بالمفعول أي والنصب على التميز في النكرة أي في المفعول النكرة في نحو
 الحسن وجهها والجحر أي جزر المفعول في معمولاتها المجرورة على الاضافة أي مبني على
 كونه مضافا اليه وتفصيلها أي مسائل الصفة المشبهة الثمانية عشرة حسن وجهه
 الصفة مجردة عن اللام والمفعول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلاثة
 فقوله تفصيلها مبتدأ محذوف الخبر أي تفصيلها فيما يذكر بعد وقوله حسن
 وجهه مبتدأ أو قوله ثلاثة بمعنى في ثلاثة أوجه خبره والجملة مبنية للتفصيل أو
 يقال قوله حسن وجهه خبر لقوله وتفصيلها وقوله ثلاثة خبر مبتدأ محذوف
 أي هذه ثلاثة وفيه نظر اذ لا يستقيم ان يجعل قوله حسن وجهه خبرا اذ تفصيل
 مسائلها الثمانية عشرة لا يتم لهذا الخبر ولا يعطف على هذا الخبر غيره حتى يتم
 به فلا يتم به فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسائلها وكذلك حسن الوجه أي
 مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا اليواقي في كون كل ذات ثلاثة أوجه فالصفة
 في حسن الوجه مجرد عن اللام والمفعول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
 فهذه ثلاثة فان قيل أي حروف يقدر في اضافة حسن الوجه ولا يصح دخوله في
 الفاعل قيل تقدير الحرف في الاضافة المعنوية وما الجحر في الاضافة اللفظية

لمحمول على ما فيه الحرف وليس تقدير حرف وقوله في تعريف الأضافة بواسطة
 حرف الجر لفظا أو تقديرا محمول على كونه تعريفا للأضافة المعنوية وفيه نظر لأن
 تقسيم الأضافة إلى معنوية ولفظية ياتي بهذا المحل ولأن الاسم في باب الأضافة
 لا يعمل الالنيائية عن حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه أو
 محمول على رادة التقدير حقيقة واحدة كما أقبلنا أول الأضافة اللفظية على القول بالثلاثة
 الحكمي على ما ذكرنا من المحل على كونه تعريفا للأضافة فيها أو يقال ضارب زيد ملحق بنحو
 غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتمة فضة في تقدير من
 لأن الحسن هو الوجه كما أن الخاتمة هو الفضة ونحو سارق الليلة ملحق بنحو
 ضرب اليوم في تقدير في الضارب في البيانية في نحو حسن الوجه بعد
 خروجه عن كونه فاعلا لفظيا بالأضافة والقول بإضمار الفاعل إذ لو لم يخرج عن
 الفاعلية لفظيا بالأضافة لزم تعدد الفاعل فعلى هذا يكون أضافة الحسن إلى
 الوجه من باب الأضافة إلى الشبه بالمفعول لفظا وإلى الفاعل معنى أو يقال
 حروف الجر في الأضافة اللفظية غير منحصرة في الثلاثة المذكورة بل جروها ما
 يتعدى بها أصل الفعل المشتق منه المضاعف نحو راغب زيد فانه بمعنى إلى
 أي راغب إلى زيد إذا جعل أضافة إلى المفعول وكذا بالغ البلد وإذا لم يتعد
 ذلك جرت نحو حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح
 الجوز قلنا ان المضاعف لا يجوز الالنيائية عن حرف جر ويكون فيما وراء الضرورة
 في حكم العدم إذا أضافة الصورة يستدعي صورة اللام لامعناها وألحكا
 معنوية وحسن وجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والأضافة
 مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذه ثلاثة الحسن وجهه الصفة ذات اللام والمعمول
 مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا الحسن وجهه معطوف بحرف العاطف
 لعل حذفه تحريزا عن كثرة التكرار وإنما غير السنين السابق ليشير إلى أنه
 شروع في تقسيم الحرف من الصفة المشبهة لأن الأمثلة السابقة كانت للصفة
 المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام
 والمعمول أيضا ذات اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذه ثلاثة الحسن وجهه الصفة
 معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والأضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
 هذه ثلاثة اثنتان منها مستعانة بالاثنتان مبتدأ أو منها صفة ومستعانة خبره

اى اثنان كائنان من الاقسام الثمانية عشرة مستعان وهما الحسن وجهه تكون الصفة
 ذات لام والمجول مجرور مجردا عن اللام والاضافة وامتناعها ظاهرا لعدم افادة
 الاضافة التحقيف مع ان التالي يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع
 الاضافة وان كانت لفظية لان اللفظية مجرى المعنوية فكما لا يجوز في المعنوية
 اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لا يجوز في اللفظية واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله
 الحسن وجهه خبر مبتدأ محذوف اى هما الحسن وجهه وقوله الحسن وجهه
 عطفت بحذف العاطف او خبر بعد خبر او تعدد واختلقت في جوانب واحد منها
 وهو حسن وجهه تكون الصفة مجردا عن اللام المجول مجرور مضافا قال
 بعضهم انه ليس بجائز لان الاضافة ليستلزم اضافة الشيء الى نفسه قال بعضهم
 انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو
 الصحيح وعليه الاكثر بل هو من المسائل الحسنة على ما سنبينه قريبا والجار والمجور
 اعنى قوله في حسن وجهه مفعول ما لم يستم فاعله لقوله اختلف والبواقي من الثماني
 عشرة دون اسقاط مسئلتين منها او ثلث على حسب الاختلاف ما كان فيه
 ضمير واحد وهو فيما اذا كان المجول مضافا فروعا او مفردا منصوبا او مجرورا
 احسن تخبر ما كان والجملة خبر لقوله والبواقي والضمير محذوف اى البواقي ما كان
 منها فيه ضمير واحد احسن كحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع
 قلت الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل ومسائله تسع الحسن وجهه بالرفع والحسن
 الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجر والحسن وجهه وحسن وجهه وحسن الوجه
 بالجر وحسن الوجه يتنوين حسن وينصب الوجه وحسن وجهه بالاضافة و
 حسن وجهه فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من باب
 الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا بدليل قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها
 والافيهما ضمير الموصوف قيل الفاعل بعد الاضافة يخرج عن حيز كونه فاعلا لفظا
 لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه نظر لانه يتبعه متابعة بعد
 الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبارا فاعلية الوجه واجيب بان الحمل على المحل
 باعتبار المعنى وهذا الاعتبار فاعل وما كان منها فيه ضميران وهو فيما اذا كان
 المجول مضافا وهو منصوب او مجرور وحسن كحصول المقصود واما عدم
 احسنيته فلو جرد الزائد على المقصود ومسائله ثلث او اثنان على حسب

مجرور مضافا للحسن وجهه تكون الصفة ذات لام والمجول

الاختلاف نريد الحسن وجهه ينصب الوجه وحسن وجهه يجزى الوجه هو الذى
 اختلف فيه ينصب الوجه وما لا ضمير منها فيه وهو قى اذا كان المفعول مرفوعا
 غير معناه قيه لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا ومسائلها
 اربع الحسن وجهه يرفع وجه وحسن وجهه يرفع وجه وحسن الوجه بتنوين
 حسن ورفع الوجه والحسن الوجه برفع الوجه ومتى رفعت بها أى بالصفة
 المشبهة ولا يلزم تعدد الفاعل فيها كالفعل الفاء للتعليل أى لان الصفة المشبهة
 حينئذ كالفعل والفعل اذا رفع بعده لا يكون فيه ضمير فكذلك هذه ويحتمل ان
 يكون قوله وهى كالفعل نتيجة أى حينئذ يكون الصفة المشبهة كالفعل فى انها
 لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكيرها وتاثيرها باعتبار فاعلها الظاهر والآن حرف
 الشرط والشرط محذوف أى وان لم يكن يرفع بها بل يجزى بالاضافة وينصب
 على التشبيه بالمفعول ففيها أى فى الصفة ضمير الموصوف لان الفاعل الماجز
 بالاضافة ونصب على التشبيه بالمفعول اخذ عن حقيقة كونه فاعلا فلا جرم
 يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها فتوثق الصفة وتثنى وتجمع أى اذا تحقق وجود
 الضمير فيها اذا كان ما بعده ما منصوبا او مجرورا توثق الصفة وتثنى وتجمع على
 حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة تحمل ضمير تقول هند حسنة
 وجما وحسنة وجهها والزبدان حسنا وجهها وحسان وجهها والزبدان حسنا
 وجهها والزبدان حسنون وجهها واسما الفاعل والمفعول اصله اسمان فسقطت
 المنون بالاضافة أى اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان غير المتعديين
 أى غير المتجاورين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله مثلا الصفة المشبهة فيما
 ذكرنا من الصور أى ما جاز فى الصفة المشبهة من هذه المسائل جاز فى اسم
 الفاعل والمفعول غير المتعديين لان جواز هذه الصور فى الصفة المشبهة انما
 هى لما يسمتها باسم الفاعل فجوازها فيه أولى فقول القائم الغلام رفعاً ونصباً
 وجراً وكذا القائم غلامه وكذا الصور التسعة لتجرد القائم عن اللام وكذا نحو المضرب
 الغلام او غلامه او غلام بالحرركات الثلاث وكذا بترك اللام عن المضروب وكذا
 اسم المنسوب لانه ملحق بالصفة المشبهة نحو التيمى الاب الى اخر الصور فان قيل اسم
 المفعول لا يثنى من غير المتعدي فكيف يستقيم قوله غير المتعديين وكيف يورد
 المضروب مثال الاسم للمفعول غير المتعدي قيل المراد من اسم الفاعل غير المتعدي

غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتعدي ههنا غير المتعدي عن مفعول
 ما لم يسم فاعله الى المفعول الثاني وانما قيد اسم الفاعل والمفعول بغير المتعديين
 احترازاً عما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيداً ومعطي درهمها حيث لا يجري فيها
 مع ما تعدى اليه ما ذكر من الأقسام بل يجري فيها اما نصب المفعول على المفعولية
 او جره على الاضافة وذلك لاننا لو اجرينا فيها تلك الأقسام لزم الالتباس حتى لو
 قيل زيد ضارب ابية مثلاً لم يعلم ان اباه في المثال الأول مفعول ضارب فاعل
 اضيفت اليه وان اباه في المثال الثاني مفعول المعطي اقيم مقام الفاعل او مفعول
 ثاني اضيف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللانزمين فانه
 لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس ولا يشبه المتصوب والمجرور ثم لما فرغ من بيان
 الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال اسم التفضيل اسم يدل
 على تفضيل شيء على شيء وهو في الاصطلاح ما اشتق من فعل فيه احتراز عن
 الجوامد لموصوف بزيادة على غيره اى على ذلك الموصوف وقوله بزيادة الأصلية
 موصوف اى لما وصف بزيادة على غيره في ذلك الفعل أو بمعنى مع وجوده صلة
 فحذفته اى لا موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف و
 لم يقل لمن قام به اول من وقع عليه ليشمل على كل نوعي اسم التفضيل الذي يصح لتفضيل
 الفاعل والذي يصح لتفضيل المفعول نحو أضرب وأشهر فان الأول لتفضيل
 الفاعل والثاني لتفضيل المفعول والمركب بالزيادة على غيره الزيادة عليه ذلك
 الفعل اى في الفعل الذي اشتق هو منه فلا يزدن نحو زائد وكامل حيث لم يقصد
 فيه الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الزيادة او الكمال
 مثلاً بل في اخر الخيالات نحو أضرب وأعظم فان المقصود فيه الزيادة فيما اشتق
 هو منه وهو الضرب والعلم ولا يدخل في الحكد اسماء الفاعلين التي وضعت
 للمباينة كضرباب وضروب ونحوها لانها وان دلت على الزيادة لكن لم يقصد
 فيها الزيادة على الغير وهو الفعل اى صيغة الفعل ونحو خير وشر اصلها اخير
 واشتر وشرطه اى اسم التفضيل ان يدبني من ثلاثي مجرد احتراز بقوله ومن
 ثلاثي عن الرباعي ثم يعثر ويقول مجرد عن مزيد الثلاثي نحو اكرم واقبل ونحوهما
 يمكن بناء الفعل منه اى من الثلاثي المجرد اذ الزائد على ثلثة لا يمكن منه بناء
 فعل لانه لو نقص لاختلف لفظاً وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل آخرج من استخرج

الصفة المشبهة

نحو خير وشر في الاصطلاح

لم يعلم انه كثير الخروج او كثيرا الاستخراج ولو لم يحدث لزيد على بناء افعال وقول المحكم
 محذور مبتدأ محذوف اي هذا الاشتراط ليتمكن بناء افعال منه والجملة معترضة وقول
 قيل انه علت لقوله يبنى وفيه نظر لان امكان بناء افعال منه ليس بعلة لبناؤه بل علة
 ببناءه اذ اعادة تفضيل شيء على شيء في الفعل الذي اشتق هو منه ليس بلون ولا عيب
 الجملة صفة اخرى لثلاث في اي من ثلاثي ليس بلون ولا عيب واحترز بقوله ليس
 بلون عن نحو احمر واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو اعى واعور لان منهما خبر مبتدأ
 محذوف اي وهذا لان والجملة معترضة لبيان العلة اي لان من اللون والعيب
 افعال لغيره صفة افعال اي افعال الكائن لغير التفضيل اي من غير اعتبار الزيادة
 نحو احمر واسمر واعى واعور فلو بني منهما افعال التفضيل لزم اللبس واشتباه
 افعال التفضيل بما ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت هو احمر لا يعلم ان المراد
 ذو حمرة او زائدة في الحمرة مثل زيد افضل الناس فان قيل قد بني افعال التفضيل
 من العيوب نحو اجمل وابلد قيل المراد بالعيوب هو العيوب الظاهرة والجملة
 الباردة ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب الباطنة وفيه نظر لانه على
 هذا يصح نحو احق على معنى التفضيل اذ كما اقر ايضا من العيوب الباطنة وقد
 حكموا بشذوذ في احق من هينقة اللهم الا ان يراد بالجملة ما يبدؤ في الظاهر
 من اثر الباردة كما حكى عن هينقة من تعليق خزرات ونحوه على عقده وصد
 مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يصح منه
 اسم التفضيل الا نشاذ وفيه نظر لان الجملة اقرب من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة
 للحقيقة وظهور اثر الجملة اقرب في بعض الموصوفين بها من العوارض والعوارض غير
 معتبرة في وضع اللفاظ فكيف يحكم بشذوذ هذه ولو اعتبرت العوارض لوجب
 ان يحكم بشذوذ وذاجمل وابلد لو اريد بهما ما يبدؤ في الظاهر من اثر الجملة و
 الباردة في احد ولم يحكم بشذوذ وذهما احد فان قصد غيره اي تفضيل غير
 الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزد فيه والرباعي مجردا ومنزله فيه
 او ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب يتوصل اليه اي الى تفضيل غير بمثل هو اشد منه
 اي باتيان اسم التفضيل مما يصح بناؤه منه مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبا
 له وايقاع مصدر ما امتنع بناؤه منه تميزا بانه المقصود على وجه يمكن تقوله
 هو اشد منه استخراجا وبياضا وعيبا المثال الاول لغير الثلاثي المجرد والثاني

للون والثالث للغييب وكذا نقول هو احسن منه باستغفار وياضاً واقبح منه
 ودرجة وعياً وقياساً اسم التفضيل للفاعل اي لتفضيل الفاعل لانه
 يدل على زيادة الموصوف على الغير في المصدر المشتق هو منه واصل المصدر ما
 بني للفاعل اي ما كان معروفاً فيصرف عند الاطلاق الى كونه مشتقاً من
 المصدر المبني للفاعل اي من المصدر المعروف والراد بالفاعل من قام به
 الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتناول ما
 جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن واكرم وان اريد
 به ما يقابل الصفة المشبهة كان الكلام محمولاً على حدوث المعطوف اي قياسه
 للفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن وقوله وقياسه مبتدأ محذوف
 الخبر وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب ضري زيد قائماً اي قياس
 اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتاً للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتدأ
 وخبره محذوف وقوله للفاعل متعلق بالخبر المحذوف اي وقياسه محذوف للفاعل
 بقرينة قوله وقد جاء للمفعول كلمة قد للتقليل اي قلماً يحكى اسم التفضيل
 لتفضيل المفعول سماعاً نحو اعذر واليوم واشغل واشهر ونريد في بعض النسخ
 واعترف اي اكثر معذورة واكثر ملومية واكثر مشغولية واكثر معروفية ويستعمل
 اسم التفضيل في كلام العرب على احد الجار والمجرور حال اي واقعا على احد
 ثلاثة اوجه فقط في بعض النسخ على ثلاثة اشياء مضافاً بل من قوله على احد
 ثلاثة اوجه نحو نريد افضل القوم او من اي كائناً من نحو نريد افضل من عمرو
 او معروفاً باللام نحو نريد الافضل وهذا اللام للعهد ليس الا اي باللام العهدية
 ليكون بالعهد مشتملاً على ذكر المفضل عليه ويكون المعنى في قولهم الافضل
 الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلاً وكلمة او مانعة الخلو والجمع
 فلا يخلو اسم التفضيل عن احدها ولا يجتمع اثنان منها فلا يجوز زيد الافضل
 من عمرو باستعماله مع اثنين منها ولا زيد افضل باستعماله بين واحد منها
 الا ان يجوز اسم التفضيل عن استعماله بمعنى التفضيل بالعدل كما في آخره
 فانه خرج عن معنى التفضيل وصار بمعنى غير فاستغنى عن استعماله باحد الثلاثة
 اوجه لان استعماله باحد هاتين التفضيل فاذا ذهب عنه معنى التفضيل
 استغنى عن هذا الاستعمال ولا يستعمل مع احد هذه الامور الثلاثة الا ليدل

على المقصود لأن المقصود من اسم التفضيل إثبات الزيادة للموصوف به على غيره أي
 التفضل عليه في معنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل إلا بإحدى الأمور الثلاثة
 المذكورة لأنها تدل على التفضل عليه وذلك في من والأضافه ظاهر لأنك إذا قلنا
 زيد أفضل لا يفهم من الذي زاد عليه هو في الفضل فإذا قلت من عمر وأفضله
 الناس فهم ذلك وكذلك في اللام قلنا أنها اللعمية فيكون التفضل عليه معمود
 منوباً لأن اللام العهدية تشير إلى الفعل المذكور مع التفضل عليه على ما بينا لأن
 معنى قولهم الأفضل الشخص الذي عهد كونه أفضل من زيد مثلاً ولا يجتمع اثنا
 منها الحصول العرض بل واحد حاركون الآخر بعد حصول المقصود منها فلا يجتمع
 إلا نادراً فإن قيل قد يخلو اسم التفضيل عن أحد الثلاثة المذكورة بحواله أكبر
 قيل معناه وتستعمل على أحدها حقيقة نحو زيدا الأفضل وأشرف الناس و
 أكبر من عمر وأفضله فلا يرد ذلك لأنه في تقدير الله أكبر من كل كبير فإن قيل في
 نقول في الدنيا والحيلى فانهما من اسماء التفضيل لأن الدنيا تانيث والأدنى والحيلى
 تانيث الأجل من الدنوى والجلال وقد جاء تجردهما عن أحد الأمور الثلاثة في قول
 فاسم الدنيا لما قد مدت وفي قوله وإن دعوت الحيلى ومكرمة قيل جواز تجرده
 عن أحد الثلاثة المذكورة بصيورتها اسمين واتحاد معنى التفضيل عنهما فأزال الدنيا
 صا داسماً للزمان المتقدم على الآخرة والحيلى اسم للحظنة العظيمة فيجوز استعمالها
 أحدها فإن قيل فما نقول في نحو الحسنى في قوله تعالى وقولوا للنااس حسناً
 في نحو السوى في قول الشاعر لشعر ولا يخرجون من حسن بسوى ولا
 يخرجون عن غلط بين فانهما من اسماء التفضيل لأنهما تانيث أحسن وأسنو
 قيل لا نسلم أنهما تانيث أحسن وأسوأ بل هما مصدران كالرجعى والبشرى فلا
 يرد جواز تجردهما عنهما فإن قيل قد يجتمع اثنا منها في قول الشاعر لست بك
 منهم حصي إنما العبرة للنا كثرى لمن أكثر عدداً قيل كلمة من في البيت ليست
 بل هي بيانية على نحو قولك أنت منهم القارس الشيء أى من بينهم كانه قال لست
 بأكثر من بينهم حصي فلم يستعمل بمن واللام وقيل بيانية متعلقة بمحذوف
 لست كائناتهم بالأكثر حصي لهو تفضيلية متعلقة بالفعل الآخر محذوف عاينه
 اللام أى لست بالأكثر أكثر منهم والمحذوف يدل عنه فلا يرد إلا أن يعلم التفضل على
 شئ معنى مفرغ أى يستعمل مع أحد ثلثة اشياء في جميع الأوقات والأوقات معلومة

ت
 صلة

المفضل عليه فيقد رتبة على القرينة نحو الله أكبر أي أكبر من كل كبير ونحو خير بيد كريم
 وعمر وأكرم أي أكرم منه والمحطوف هنا محذوف أي إلا أن يعلم أو يخرج اسم التفضيل
 عن معنى التفضيل فليست تختص عن استعماله بأحد ثلاثة أشياء فإذا أضيف اسم
 التفضيل فله أي فلا اسم التفضيل معنيين أحدهما أي أحد المعنيين وهو
 الأكثر أي وهذا المعنى أكثر من المعنى الثاني والجملة معترضة والواو اعتراضية إن
 تقصد به أي باسم التفضيل الزيادة أي زيادة موصوف اسم التفضيل في الفعل
 المشتق هو منه على من أضيف اسم التفضيل إليه ضمير اليه عائداً إلى من وكل كلمة
 من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعاً على سبيل التغليب فلا يخرج نحو أعدل
 الخيول وأجسم الفيول ونحو ذلك وإذا عرفت هذا فاعلم أنه لو أريد بالمعنى في قول
 معنيين المصدر أي العناية فحمل القصد على أحدهما صحيح حيث يصير المعنى
 أحد العنايةتين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لأنه حمل القصد على القصد ولو
 أريد المفعول أي معنى ففي الحمل أشكال حيث يصير المعنى أحد المقصودين قصدك
 الزيادة وهو معنى غير صحيح لأنه حمل القصد على المقصود إلا أن يكون المعنى أحدهما
 حاصل بأن تقصد به كذا وحذف الجار من أن وإن كثيراً يشأت أن يكون المعنى قصد
 أحدهما قصدك كذا أو أحدهما ذوق قصدك كذا فيشترط أن يكون موصوفه
 بعضاً منهم أي ممن أضيف إليهم وذلك بحكم الوزن والاستعمال مثل زيد أفضل
 الناس فزيد بعض الناس ولتأمل أن يقول يلزم من اشتراط كون موصوف بعضاً
 ممن أضيف إليهم تفضيل الشيء على نفسه وأجيب بأن موصوف داخل في المضاد
 إليهم أفراداً خارج عنهم تركيباً أو دخلاً فيهم واقعاً خارج عنهم إرادةً يعني داخل
 فيهم في الأفراد والواقع ثم يخرج عنهم في الإرادة وقت التركيب والاضافة فلا
 يلزم تفضيل الشيء على نفسه فلا يجوز يوسف أحسن أخوته أي فلاجل أن
 يشترط في هذا المعنى أن يكون موصوفه دخلاً في المضاد إليهم لم يجز أن يقال
 يوسف أحسن أخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثاني يخرجهم عنهم على
 الجواز أي يخرج يوسف عن الأخوة أي عن عمومهم بإضافتهم إليه أي بإضافة
 الأخوة إلى يوسف لأنه إذا أضيف الأخوة إلى ضمير العائد إلى يوسف خرج
 يوسف عن عموم لفظ الأخوة إذ ليس يوسف بعضاً من أخوته لأنه ليس بأخ
 لنفسه فكان أحسن مصافاً إلى من ليس موصوف بعضاً منهم ولو قيل يوسف

احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب عليه السلام كان من ذلك لان يوسف عمر
 بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب عدوان لم يكن بعض اخوته والثاني اى والمعنى
 منه زيادة مطلقة اى غير مقيد بكونها زيادة على من اضيفت اليه اى تقصد تفضيل
 على كل من سواء مطلقا على المضافات اليه وحده وبضاف بالنسب عطفت على تقصد
 اى المعنى الثاني حاصل بان تقصد كذا وبضاف اسم التفضيل للتوضيح وبالرفع على
 الابتداء والاستيناف اى وحينئذ يضاف للتوضيح لا للتفضيل كاضافة لا لتفضيل
 له فلا يشترط ان يكون موصوفه من جملة المضافات اليه لا شفاء الموجب بل يجوز كلا
 الامرين اى يجوز ان يضاف الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو
 افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش ولم تقصد التفضيل على قريش و
 ان كان النبي عليه افضل الصلوة واكمل التحيات واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم
 بغدا ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته
 وكذا نحو فلان الكريم بنى امير فيجوز يوسف احسن اخوته بهذا المعنى اى احسن من
 غيره له ولا يستر باخوته وكذا نحو الناقص والاشبه اعدا لى مروان كانه قيل عا لى
 مروان اى هما اعدل من غيرها لهما لا يستر بنى مروان وللايراد بالناقص يزيد بن
 الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص حق من يأخذ من بيت المال
 اكثر مما له حق فى الشئ ورده الى القدر المستحق فى الشئ والراد بالاشبه عمر بن
 عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لما فى راسه شجرة واما اختار لفظ التوضيح وعده عن
 لفظ التخصيص الذى ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص مخصوص بالاضافة
 الى التكرات يوهى التزام اضافته الى التكرات وليس كذلك بل ليل يوسف احسن اخوته
 والناقص والاشبه اعدا لى مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد على قوله والثاني اى
 المعنى الثاني لا يصح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثانى
 حاصل بان تقصد وحذت الجار من ان وان كثيرا ويكون المعنى قصد المعنى الثانى
 قصد كذا او المعنى الثانى ذو قصد كذا ويجوز فى الاول اى فى اسم التفضيل
 المضافات المقصود به الزيادة على من اضيفت اليهم او فى النوع الاول من نوعي اسم
 التفضيل المضافات اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل اى فى المعنى الاول وقيل نظر
 حيث ياباه قوله والمعروف باللام لان المعروف باللام هو اللفظ اى لفظ اسم التفضيل

فلو حمل الأول والثاني على المعنى الأول والثاني لم يكن الكلام مطابقا لحق ما ذكرنا
يكون في هذا النوع من اسم التفضيل الأفراد أي أفراد اسم التفضيل والتذكير مع
وجود تانيث الموصوف كذا في الفصل أي يجوز فيه الأفراد والتذكير على كل حال أي انك
الموصوف مشنئ ومجموعا ومؤنثا يجوز فيه أفضل القوم والزيدان أفضل القوم والزيدان
أفضل القوم وهذا أفضل القوم وإنما لم يذكر التذكير كالتذكير بقلوبها فيما يقابل بعد
الذي من مفرد مذكر لا غير لأنها كانت فيما يقابل الأفراد والتذكير والمطابقة لم
له أي لمن اسم التفضيل ثابت له أي مطابقة الموصوف أفرادا وتشنية وجمعاً و
تذكيراً وتانيثاً يجوز فيه أفضل القوم والزيدان أفضل القوم والزيدان
أفضل القوم وأفضل القوم وهذا أفضل النساء وإنما جازا الأفراد والتذكير
في كل حال لكون هذا النوع من اسم التفضيل مشابهاً للاسم التفضيل المستعمل
في المعنى من حيث أنه ذكر الفضل عليه بعداً في كل واحد منهما فيجوز فيه الأفراد
والتذكير اعتباراً بالمعنى وإنما جاز المطابقة لكونه مخالفاً في اللفظ لوجود
الاضافة هنا وعدمها فيه فيجوز المطابقة اعتباراً باللفظ وأما الثاني أي النوع
الثاني أي اسم التفضيل المضاف المقصود بزيادة مطلقة والمعرف بالألام
فلا بد من مطابقة أي مطابقة الموصوف أفراداً وتشنية وجمعاً وتذكيراً و
تانيثاً للزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو الامتناع
من التفضيلية لفظاً ومعنى لعدم ذكر الفضل عليه بعداً بخلاف النوع الأول
فإنه متميز من التفضيلية معنى باعتبار ذكر الفضل عليه بعداً بخلاف المستعمل
من فانه متميز بها لفظاً ثم اعلم أن قوله وأما الثاني عطفت الجملة الشرطية
على الجملة الفعلية يعني قوله يجوز في الأول وقوله فلا بد جواباً أمّا والقاء
جزائرية وهو خبر مبتدئين والضمير محذوف أي فلا بد لهما من المطابقة
قوله من المطابقة خبر لا وفي جعلها متعلق به والقول يحذف الخبر فنظر لأنه
يكون حينئذ مضارعاً للمضاف على نحو لاحقاً للقرآن فيجب نصبه والذي
من أي اسم التفضيل الذي استعمل من مفرد مذكر لا غير أي غير المفرد المذكور
يجوز فيه أو الزيدان أو هتد أو هتدات أو هتدات أفضل من كذا لأن
من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هي الفارقة بين أفعال التفضيل
واقعة

م فقطع عام أن هذا أفراداً والتذكير

الأفراد

لا يجوز الفصل بينهما إلا بمعمول اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها
في حكم وسط الكلمة وحقوق علامة التثنية والجمع والتانيث يختص بأخر الكلمة
دون أو وسطها فلو كحقه علامة التثنية والجمع والتانيث لزم كحوقها فيما هو في حكم
وسط الكلمة وهو مستكروه ولا يعمل اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة فخر
جزم مطلقا سواء كان مظهر أو مضمرا وكذا لا يعمل في فاعل مظهر لأن الصفات انما
تعمل بمشابهة الفعل كاسم الفاعل والمفعول أو بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة
المشبهة فاتها تعمل بمشابهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل بخالف الفعل
من حيث انه يدل على الزيادة وهو التفضيل والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف
اسم الفاعل لأنه لا يشئ ولا يجمع فيما هو اصل استعماله وهو استعماله بمن
فلاجل هذه المخالفة لا يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقا مظهر أو مضمرا أو
لا في الفاعل مظهر إلا انهما من معمولات قوية لا اذا وجدت الشروط الثلاثة
المدكوكة في المتن فحينئذ يصير بمعنى الفعل ولقيام الضرورة في عالمه حينئذ
كما ستعرف ببيان قريب لكن يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه
أفعل التعجب في الزنة وفي اختصاص مجيشه بالتأدي في الجرد
مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه الضعيف يعمل في معمولات الضعيف
وهي الفاعل المضمرا المستكن والظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حروف
الجزر وذلك لأن مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفيه وأخت من الفعل
والحال والمفعول به بالواسطة ملحقات بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا
يحتاج الى قوة عمل العامل وإنما يعمل في المفعول معه والمفعول له لأن العامل
الضعيف يقوي على العمل بواسطة الحروف لفظا كما في المفعول معه أو تقديره كما
في المفعول له وفي بعض الشروح انما لا يعمل اسم التفضيل في فاعل مظهر لأنه في
الاسم نظير أفعول التعجب في الفعل وهو لا يعمل في الفاعل مظهر فكذلك هذا وفيه
نظر لأن أفعول التعجب لا يعمل في المفعول به مطلقا مضمرا أو مظهر أو هو لا يعمل فيه
البتة والشروط الثلاثة ما أشار اليه الشيخ بقوله ولا يعمل في مظهر أي في فاعل مظهر
ألا اذا كان اسم التفضيل في اللفظ صفة كائنته لشيء أي ألا اذا كان اسم التفضيل
جاريا على شيء كرجل في المثال المذكور وهو في المعنى سبب الوال والحال والتويز
بدل من الاضافة أي والحال ان اسم التفضيل في المعنى صفة كائنته لسبب ذلك

سبب
سبب

الشيء أي المتعلق ذلك الشيء كالكل في المثال فانه مسبب قوله رجلا لانه حصل
في عينه لسببته فان قيل المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على متعلق الموصوف اسم
السبب دون المسبب قيل لعل الشيء يستعمل غير المشهور للتنبيه على صحة اطلاق
اسم المسبب وتحققه مفضل صفة مسبب أي مسبب مفضل باعتبار الموصوف
الاول أي باعتبار تعلقه بالموصوف الاول كرجل في المثال حيث نفي كون الكل
مفضلا باعتبار عين رجل ما على نفسه أي مفضل على نفسه باعتبار غيره متعلق
للتفضيل عليه أي باعتبار تعلقه بغيره أي بغير الموصوف الاول كعين زيد في المثال
حيث نفي في المثال كون الكل مفضلا عليه في عينه منفيًا حال أي حال كون اسم
التفضيل منفيًا أو صفة مصدر محذوف أي تفضيلا منفيًا مثل ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكل منه أي من الكل في عين زيد فأحسن في هذا المثال جرى على
رجل وقع صفة له في اللفظ وهو في المعنى صفة مسبب أي متعلقه وهو الكل وهذا
المتعلق مفضل ومفضل عليه أي الكل احسن من الكل لكن باعتبارين أما كونه
مفضلا باعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا حيث نفي كونه مفضلا
باعتبار عين رجل ما وأما كونه مفضلا عليه باعتبار غيره بما جرى عليه وهو كونه في
عين زيد حيث نفي كون الكل مفضلا عليه في عينه فالمقصود من هذا الكلام مدح
الكل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما لوجعل هذا الكلام مثبته
لكان المقصود على عكس ذلك وإذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة ما نافية وقوله رجلا مفعول
ما رأيت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو اعني احسن عامل ذو الكد ثين أي دال
على الكد ثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه أي التفضيل والتفضيل على الشيء
وتعلق به ظرفان او حالان وهما قوله في عينه وقوله في عين زيد كل ظرف او حال يحدث
يعني تعلق قوله في عينه باحسن باعتبار معنى التفضيل وقوله في عين زيد تعلق به
ايضا باعتبار معنى التفضيل على الشيء وذلك لان جهة كون الكل مفضلا باعتبار عين
رجل وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد كالتشبيه في نحو زيد في الدار شرب
في السوق فان معنى التشبيه عامل معنوي ذو الكد ثين حدث المشبه وحدث
المشبه به أي حدث التشبيه والتشبيه بالشيء تعلق به ظرفان وهما في الدار وفي السوق
كل ظرف يحدث فان زيدا مشبه باعتبار كونه في الدار ومشبه به باعتبار كونه شرب
في السوق وتظهر هذه المسئلة الحديث الذي ذكره الشارح وهو قوله عليه الصلوة والسلام

في كد ثين
الدار

ما من أيام أحب إلى الله فيها القوم منه في عشر ذي الحجة وإنما اشترط كونه منفياً
 ليصير بمعنى الفعل لأن نفى صفة التفضيل يجعله بمعنى أصل الفعل لأن التفضيل
 بمنزلة القيد والنفي إذا دخل على مقيد ينصرف ذلك النفي إلى القيد ويبقى أصل
 الفعل مثبتاً فقولهم ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد بمعنى
 حسن الكحل في عين كل رجل مثل حسنه في عين زيد أو دون حسنه لا فائدة له
 نفى التفضيل أي الزيادة ثبتت المساواة أو الانحطاط ضرورة فظهر بهذا أن أحسن
 في المثال إنما عمل في المفاعل المظهر وهو الكحل لأنه بمعنى حسن وإنما اشترط كون المتعلق
 مفضلاً ومفضلاً عليه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الأصل باعتبار أنه
 تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين وهو في معرض الامتناع إذ لو لا اختلاف الاعتبارين
 لامتنع فصار التفضيل ضعيفاً وإنما اشترط التفضيل على خلاف الأصل لأن صيرورة
 بمعنى الفعل بعارض النفي فلا يجوز عمله الممتنع باعتبار ما يرجع إلى الأصل وهو الدلالة
 على الزيادة فاشترط ذلك ليكون في معرض الامتناع فإذا انتفى مثل هذا التفضيل
 ولو بعارض يخرج عن حكم التفضيل ويعتبر العارض وهو صيرورة بمعنى
 الفعل بعارض النفي لضعف المعارض وهو معنى التفضيل لكونه في معرض الامتناع
 بخلاف قولك ما رأيت رجلاً أفضل اليوه من عمر وفانه يخرج مع صيرورة بمعنى
 الفعل بنفي التفضيل لأن التفضيل فيه ليس على خلاف الأصل لعدم كون
 تفضيل الشيء على نفسه فيعتبر به نفي التفضيل بعد الزوال بعارض النفي وإنما
 اشترط كونه صفة سببية لتحقيق محل عمله وهو المفاعل المظهر لأن المدعى أنه
 باستجماع هذه الشرائط يعمل في المفاعل المظهر وذلك لا يتحقق إلا بكونه صفة
 سببية فالأحاصل أن اشتراط كونه صفة سببية لتحقيق محل عمله واشتراط كونه
 منفياً لصيرورة بمعنى الفعل بعارض النفي واشتراط كون المتعلق مفضلاً
 ومفضلاً عليه باعتبارين باعتبار هذا العارض لضعف المعارض فافهم فانه من
 مواضع الاشكال وذهب بعض الأفاضل إلى أنها ما صان بمعنى حسن عند استجماع
 هذه الشرائط لأن هذا التركيب يستعمل في مقام المدح ومقام المدح يستدعي
 أن يكون بمعنى حسن وذلك لأن مقام المدح يدل على أن كون الكحل في عين رجل
 ليس مساوياً للكحل في عين زيد بل دونه فيدل هذا المعنى على أن أحسن بمعنى
 حسن لأنه لو كان على ما لم يجوز أن يكون الكحل في عين رجل مساوياً للكحل في عين

زيدا ذنبه في الحسنه فيكون ان يصير الكحل في عين رجل فبسا والى الكحل في عين نريد و
 هذا ايضا في مقام المدح فاما ان يفي اصل الحسن يكون الكحل في عين زيد فوق ما يكون في
 عين رجل وهو المقصود مع انهم اى مع ان النجاة لو لمفعوا الحسن على ان خبر الكحل
 مبتدأ اذا لا وجب يمكن سواء اذا لرفع لفظيا وامتنع تكرار المبتدأ لاسيما اذا كان
 الخبر معرفة فلا يبق عند رفع احسن الا كونه الكحل مبتدأ واحسن خبرا ففصلوا
 بينه اى بين احسن وبين معموله وهو منه باجني وهو الكحل اذا المبتدأ اجني
 من الخبر لكونه غير داخل في خبره وغير معمول له فاعت الضرورة الى اعماله فان قيل
 فيلزم منه على المبتدأ حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجني قيل لا يمكن
 تقديره عليه لانه اذا تعلق بعامل ذي الحدتين اى دال على الحدتين ظرفان او حالان
 يلزم ان يلي كل منهما بمعلقه اى بحدته ولا شك ان اسم التفضيل عامل ذو الحدتين اى الى
 على الحدتين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اى التفضيل والتفضيل على الشيء تعلق
 به ظرفان وهو قوله في عينه وفي عين زيد لكنه تعلق به قوله في عينه باعتبار حدث
 المفضل وتعلق قوله في عين نريد باعتبار حدث المفضل عليه فلزم ان يلي كل واحد
 منهما بمعلقه وجمعه كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقوله في
 عين رجل وجمعه كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاؤه منه المتضمن
 لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايلاؤه منه بقوله في عين
 زيد وايلاؤه الكحل بقوله في عينه وهذا حاصل اذ ذكره صاحب الرضي في بحث هذا بسرا
 اطيب منه رطباً على ان اذا كان المسموع فاخبر منه واجتنب الى تضييع الكلام مع
 التأخير لا يبقى المتقدم فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف انه قال لم تقدم منه
 لئلا يلزم عود الضمير الى المؤخر وهو الكحل وهو مشكل لان رتبة المبتدأ
 المتقدم وكفى به في صحة عود الضمير كما في نحو في داره زيد اللهم الا ان يجعل
 منار هذا الامتناع على ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتأخر في نحو هذا
 المثال ممكن لا بشرط تقدم معاد الضمير بل باعتبار كونه ضميراً للمفضل عليه
 فلو تقدم لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلاً عليه وهو عين زيد فان قيل
 كما امتنع الفصل بين العامل والمعمول باجني امتنع على اسم التفضيل فيلجوز
 الفصل بالضرورة كما جوز العمل بالضرورة قيل من ابتلى بيلتين يفتاح
 اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل وامتناع

الفصل باعتبار ركوز عاملا والوجه الأول اخص والثاني اعم فامتناع الاسم اقوى
 فان قيل هذه الضرورة لا يتأتى في العبارة الثالثة اذ ليس لاحسن معول مثل
 منه في العبارة الأولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينهما
 بين معموله قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل تقدير اعملا سبب منه فان قيل
 هذه الضرورة يتأتى في الاثبات ايضا نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل منه
 في عين زيد فينبغي ان يجوز العمل للقيام بالضرورة قيل صحة غير متحققة لعدم
 الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة التقدير في الأحاديث
 وكلام العرب العرباء ولك ان تقول في المسئلة المذكورة بعبارة اخرى اخصر من
 الأولى مع كون معناها واحدا وهي ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل
 من عين زيد والتخصيص به بحدوث المضاف من مجزئ ومن وهو العين اذ التقدير
 من كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفصيل الكل على الكل لا تفضيل
 الكل على العين وتفسير هذه العبارة في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رضي
 الله تعالى عنهما من الصحيحين مما ذكر في مشارق الأنوار من قوله عليه الصلوة و
 السلام ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث فان قدمت في هذه المسئلة
 ذكر العين على اسم التفضيل قلت بهذه العبارة من غير ذكر من معها يعني ان
 تقول في هذه المسئلة بعبارة ثالثة وهي ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكل فاعلم
 احسن فان قيل لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون
 احسن مرفوعا على الخبر والكل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين العامل والمفعول
 باجني في هذه العبارة اذ ليس لاحسن معول مثل منه في العبارة الأولى ومن
 عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل قلت يلزم الفصل تقدير اعملا
 ما رأيت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكل منه في غيرها او التقدير ما رأيت
 عينا كعين زيد احسن فيها الكل منه في غيرها وعلى التقدير الأول كان المقول الأول
 لرأيت قوله احسن لا نزل ما حدثت العين للوصف الذي هو مفعول واقدير
 احسن الصفة مقام صارا احسن مفعولا وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما
 اذ المفعول الأول من يان علمت مسندا اليه وعلى التقدير الثاني بالعكس هذا
 اذا كان رأيت من افعال القلوب اما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله
 احسن فيها الكل بل لا من قوله كعين زيد او حالا من مفعول لرأيت او مفعول التشبيه

او من الظرف المستقر اى ما رايت عينا مثل عين زيد في حال كون الكل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكل مفعول رايت ويكون قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله كعين زيد وقوله احسن فيها الكل صفتين للمفعول المحذوف اى ما رايت متصفتين بهاتين الصفتين ونظير هذه العبارة مثل ما انشد سيدي من قوله **شعر** مررت على وادى السباع

ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائبة ولحقوا لما وقي الله ساريا
 انما اورد المظهر وهو وادى السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل الضم ولكن التهديد بذلك المظهر ثم قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا مفعولا
 او لا وقوله كوادى السباع مفعولا تانيا متقدما ووجه التقديم ما عرفت اى ارسى واديا كوادى السباع وقوله اقل صفة نسبية لقوله واديا او كان قوله واديا مفعولا
 او لا وقوله كوادى السباع حالا وقوله اقل مفعولا تانيا وان كان بمعنى لا ابصر كان قوله واديا مفعولا وقوله كوادى السباع حالا متقدما عنه او كان قوله كوادى السباع مفعولا وواديا عطفت بيان اوبى لا او حالا موطاة او تميزا على نحو عند
 مثل زيد سرجا لا وقوله اقل به صفة نسبية لقوله واديا او تميزا او حال من قوله واديا بتقطيع شان الوادى بالتكثير حتى لا يلزم كونه حالا من التكررة المختصة مؤخرا
 اى واديا منقطع احاشا نرحال كون ذلك الوادى اقل به ركب وقوله حين يظلم ظرف لمعنى التشبيه او لقوله ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه
 والباء في قوله به بمعنى في اى اقل فيه والضمير فيه للوادى وقوله ركب فاعل اقل
 عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرائط ويلزم الفصل بين العامل والمعمول تقديره
 اذ التقدير اقل به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان وهو ليس بجمع بل اسم جمع كما مر اى اقل في ذلك الوادى جماعة الركبان فما ظنك بالرجال وقوله اتوه
 الجملة صفة مركب اى اتى الركب في ذلك الوادى تائبة اى تلبثا وثوقا وتلبثا و
 هو تشعلا من تركيب اى كفى يقال تلبثا وهو تميز من فاعل اقل او مفعول له
 اى اتوه اتيانا لاجل التائبة والمكث او مفعول مطلق اى اتيان تائبة او حاشى
 اتوه ذوي تائبة او ظرف اى اتوه في زمان التائبة والنزول وقوله ولحقوا عطفت
 على اقل اى اخوف ركب منهم لغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول كما شهر كان صفة
 لواديا غير نسبية فلا يكون حينئذ من هذا الباب وقوله لا ما وقي الله ساريا

الفصل باعتبار كونه ما بالو الوجه الأول اختص والثاني اعم فاستناع الاعم اقوى
 فان قيل هذه الضرورة لا يتأتى في العبارة الثالثة اذ ليس لاحسن معمول مثل
 منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينهما
 بين معموله وقيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل تقدير اعمى ما سلبه عندنا فقيل
 هذه الضرورة يتأتى في الاثبات ايضا نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
 في عين زيد فينبغي ان يجوز اعم القيام الضرورة قيل صحة غير متحققة لعدم
 الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة النفي بحيث في الاحاديث
 وكلام العرب العرباء وان تقول في المسئلة المذكورة بعبارة اخرى اخصرون
 الاولى مع كون معناها واحدا وهي ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
 من عين زيد فتختص به بحدوث المضان من مجزوءه وهو العين ذات التقدير
 من كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفصيل الكحل على الكحل لا تفصيل
 الكحل على العين وتفسير هذه العبارة في الحديث ما جئت في حديث ابن مسعود رضي
 الله تعالى عنهما من الصحيحين مما ذكر في مشارق الانوار من قوله عليه الصلوة و
 السلام ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث فان قدمت في هذه المسئلة
 ذكر العين على اسم التفصيل قلت بمجده العبارة من غير ذكر من معها يعني ان كان
 تقول في هذه المسئلة بعبارة فالتعريض ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل فاعلم
 احسن فان قيل لاضرورة في افعال اسم التفصيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون
 احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين العام والمفعول
 باجنبي في هذه العبارة اذ ليس لاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى ومن
 عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل قلت يلزم الفصل تقدير اذا التقى
 ما رأيت مثل عين زيد عين احسن فيها الكحل منه في غيرها او التقدير ما رأيت
 عين كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول
 ما رأيت قوله احسن لانه لما حدثت العين للوصف الذي هو مفعول واقيم
 احسن الصفة مقامه صارا احسن مفعولا وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما
 اذ المفعول الاول من باب علمت مستندا اليه وعلى التقدير الثاني بالعكس هذا
 اذا كان دايت من افعال القلوب اما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله
 احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حلا من مفعوله ما رأيت او بمعنى التشبيه

او من الظروف المستقرى ما رايت عينا مثل عين زيد في حال كون الكل احسن
 فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكل مفعول رايت ويكون
 قوله كعين زيد حالا متقدما ويجوز ان يكون قوله كعين زيد وقوله احسن فيها
 الكل صفتين للمفعول المحذوف اى ما رايت عينا متصفة بهاتين الصفتين ونظيره
 العبارة مثل ما انشد سيدي من قوله **شعر** مررت على وادى السباع
 ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل بركب اتوه تائبة واخو الاما وقي الله ساريا
 انما اورده المظهر وهو وادى السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل الضم ولكن
 التهديد بذلك المظهر ثم قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا مفعولا
 او لا وقوله كوادى السباع مفعولا ثانيا متقدما ووجه التقديم ما عرفت اى الارى
 واديا كوادى السباع وقوله اقل صفة سببية لقوله واديا او كان قوله واديا مفعولا
 او لا وقوله كوادى السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان بمعنى لا ابصر كان
 قوله واديا مفعولا وقوله كوادى السباع حالا متقدما عنه او كان قوله كوادى
 السباع مفعولا وواديا عطفت بيان اوبدا او حالا موطاة او تميزا على نحو عندى
 مثل نريد سر جلا وقوله اقل بصفة سببية لقوله واديا او تميزا او حال من قوله
 واديا بتقطيع شان الوادى بالتكثير حتى لا يلزم كونه حالا من التكرة المحضة مؤخر
 اى واديا منقطعاً شأن حال كون ذلك الوادى اقل بركب وقوله حين يظلم ظرف
 لمعنى التشبيه او لقوله ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه
 والياء في قوله بى بمعنى في اى اقل فيه والضمير فيه للوادى وقوله ركب فاعل اقل
 عمل فيه اسم التقضيل لوجود الشرائط ويلزم الفصل بين العامل والمعمول تقديرا
 اذ التقدير اقل بركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان وهو ليس بجمع بل اسم
 جمع كما مر اى اقل في ذلك الوادى جماعة الركبان فما ظنك بالرجالة وقوله اتوه
 الجمل بصفة مركب اى اتى الركب في ذلك الوادى تائبة اى تثبتا وتوقفا وتلبثا و
 هو تفعلة من تركيب اى كجى يقال تائى تلبثا وهو تميز من فاعل اقل او مفعول له
 اى اتوه اتيانا لاجل التائبة والمكث او مفعول مطلق اى اتيان تائبة او حياى
 اتوه ذوي تائبة او ظرف اى اتوه في زمان التائبة والنزول وقوله واخوف عطفت
 على قل اى اخوف ركب منهم بغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول كاشهر كان صفة
 لواديا غير سببية فلا يكون حيث نشد من هذا الباب وقوله الاما وقي الله ساريا

مستثنى مفرغ وما مصدرية حذيفة اي اقل به ركب واخوت في جميع الاوقات الا
 وقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من وانما ذكر كما ذهبا الى الصفة كما
 عرفت في قوله تعالى فانكحوا ما احببوا لكثير من النساء او مستثنى منقطع اي لكن وقاية
 الله تامة او من وقاه الله تائيبا وقوله ساريا اسم فاعل من السرى او من التسرية
 وعلى الاول كان حالا من قوله ركب او مفعول وقع او صفة وادريا على الجواز العقلي من
 باب الاسناد الى المكان وعلى الثاني كان صفة مصدر اخوت اي خوفا ساريا الى
 الهلاك ثم لما فرغ من بيان قسم الاسم شرع في بيان قسم الفعل فقال الفتا
 دل على معنى في نفسه كلمة ما عبارة عن كلمة وقوله في نفسه صفة معنى
 وكلمة في على حقيقتها او بمعنى الباء والضمير عائدا الى ما اي الفعل كلمة دلّت
 على معنى حاصل في نفسها اي مدلول لها لا مدلول لفظ اخر من اسم او فعل او
 حاصل بنفسها اي بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر اخر من اسم او فعل وفيه حذر
 عن الحرف كما مر مقترون باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال وفيه
 احتراز عن الاسم فان قيل يخرج المضارع عن هذا التعريف على قول من قال انه
 مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترون بزمانين قيل اما اقترون بزمانين صدق
 عليه انه مقترون باحد ما للوجود الاحد في المشي ولا يفتقر في كل وضع بواحد
 وانما عرض الاشتراك بغفلة الواضع او بعد ده فان قيل هذا الحد غير منعكس لانه
 لم يصدق على عسي ونعم وليس وغيرهما من الافعال الجامدة وغير مطردة لانه يصدق
 على هيئات وشحن وغيرهما من اسماء الافعال قيل المراد بالاقترون بحسب
 الوضع فيدخل الافعال الجامدة ويخرج اسماء الافعال فان قيل يدخل في الحد
 لفظ الماضي والمستقبل لانهما مقتوران باحد الازمنة الثلاثة قيل اذا اريد بها
 الفعلان المخصوصان كان معناها غير مقترون اذ معناها اللفظ والاقترانية
 وانما المقترون بمعنى معناها وان اريد بها الزمان فقط كان معناها الزمان لا شيء
 اخر يفتقر بالزمان وقد ذكر هذا في صدر الكتاب بالاستقصاء ومن خواصه
 اي ومن خواص الفعل قد عرفت معنى الخاصة فلا تسمية دخول قد نحو قد يخرج
 وانما خُصت قد بالفعل لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال ولتقليل الفعل
 او تحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل قوله دخول مبتدأ مضاف الى قد وهي
 مضاف اليه مبتدأ ويل اللفظ وقوله من خواصه خبر لقوله دخول والسين والشوت

لا
 لا
 لا

نحو سيجز وسوف يجز وإنما اختصا بالفعل لأنها موضعا للدلالة على الاستقبال
الوضعي وذال ليس إلا في الفعل وفي قيد الاستقبال الوضعي احتراز عن مزيد
ضارب غنا وإنما عرفت السنين باللام لأن المراد سين معمود وهي سين الاستقبال
لا سين الاستفعال ولا سين التحقيف ولا سين الكسكسة نحو استغفر وسأطلب
بعد الدار واكرمتكس وإنما قدم السين على سوف لدلالة التبع على الاستقبال القريب
ودلالة سوف على الاستقبال البعيد والجواز لم نجولم يضرب ولما يضرب وليضرب
ولا يضرب وإن تضرب اضرب وإنما خصت الجوازم بالفعل لأنها وضعت لنفي
الفعل كالم ولما أول طلب الفعل كلام الأمر والنهي أو لتعليق شيء بالفعل كادوا
الشروط وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا في الفعل وقيل إنما اختصت به لأن أثرها
وهو الجزم يختص به فكذلك المؤثر ولا يلزم تخلف الأثر من المؤثر وقيل نظر لأنه يمكن
تخلف الأثر عن المؤثر لقوت شرطه وهو كون مجزوم وفعلامثلا وكقوله ففعلت
أي ما هو جنس تأء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة وإنما خص الضمير المتحرك
البارزة لأنه ضمير فاعل فلا يلحق إلا بما له فاعل والفاعل إنما يكون للفعل أو فرعه
وخطبت فروج عنه بمنع أحد نوعي الضمير وهو البارز متحرز عن لزوم تساوي
الفرع والأصل ونخص البارز بالمنع لأن المستكن اخفت واخصر وهو بالتعميم
اليق واجد وقوى ثمة التانيث الساكنة نحو تأء فعلت وإنما قيد التانيث الساكنة
احتراز عن التاء المتحركة فإنها تختص بالاسم وإنما خصت تأء التانيث الساكنة بالفعل
لأنها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق إلا بما له فاعل وهو الفعل وما الحق به من الصفات
لكن الصفات استغنت عنها بما حققها من تأء التانيث للتحركة الدالة على تانيثها
وقائدت فاعلها لمكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا جرم اختصت تأء
التانيث الساكنة بالفعل ولأنها إنما استكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم
فكانت أولى بالسكون من الاسمية كحقة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ينقسم إلى
ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر مخاطب فقال الماضي ما دل أي فعل دل على زمان
قبل زمانك ظرف مستقر وقم صفة زمان أي على زمان حاصل في زمان سبق
زمانك ولا ضمير في لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والتخصيص والكلية
والبعضية كما يقال الزمان يوجد في الأزمنة الثلاثة ووقت الظهر يوجد في يوم
الجمعة وهذا الخطاب لغير معين وإضافة الزمان إلى كات الخطاب باد في ملاحظة

٦٠
٦١
٦٢

اى قبل زمان انت فيه مبني على الفتح خبر بعد خبر لقوله الماضي او خبر مبتدأ اخذ
 اى هو مبني على الفتح والكلمة مستأنفة لبيان حكم الماضي بعد بيان حده وانما بني
 الماضي لان الاصل في الفعل البناء لفقد المعالي المرجية للاعراب ولا مقتضى
 للعدول عنه من المشابهة التامة في الماضي وانما بني على الفتح لانه لما عدل فيه عن
 السكون الذي هو اصل في البناء الى الحركة اعتبار النون مشابهاً له بالاسم في
 وقوع كل واحد صفة نكرة في مرث برجل ضارب وضرب اختاروا من الحركات الفتح
 لخفتها اى لمشايتها السكون الذي هو اصل في البناء مع غير الضمير المرفوع
 المتحرك نحو ضربت لوجوب اسكان اخره حيث تحذف عن توالي اربع حركات
 فيما هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزم بخلاف الضمير المنصوب
 نحو ضربك فانه ضمير المفعول ومع غير الواو من الضمائر الساكنة نحو ضربوا حيث
 يضم حيث لئلا يوافق الواو ثم لما فرغ من الماضي شرع في بيان المضارع فقال
 المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نابت البناء للسببية اى بسبب زيادة احد
 الحروف الاربعة التي مجموعها نائيت او ناتي واثنين عدل من تركيب اثنين لان فيه
 قفريقا بين حرفي المتكلم وتقدما لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف
 الترتيب اذ الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب والمخاطب منتهى الكلام بخلاف
 نائيت ولكن تركيب اثنين يتناسب المقام لفظاً ومعنى اما لفظاً فظاهر لتضمن الحروف
 الاربعة واما معنى فلصلاحيته صفة الحروف المذكورة لانها آتية في اول المضارع
 وهو تركيب ليس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نائيت اذ لا خفاء في بعدا
 عن هذا المقام في المعنى لانه عن الثاني بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن
 هذا المقام جداً ولانه كما يلزم في اثنين تقدماً لحرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم
 في نائيت تقدماً لنون التي هي شئ المتكلم وجمعه على الهمزة التي هي للمتكلم الواحد
 هو خلاف الترتيب اذ الواحد اصل والمثنى والجمع فرعان فاجمع هذه الحروف
 بترتيب آتيت من الالي لمكان اولي بالنسبة الى نائيت ليكون على وفاق الترتيب من
 كل وجه لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على النون التي لغيره ولو وقع مشتركة
 حال اى لوقوع المضارع حال كونه مشتركين الحال والاستقبال كاشتراك
 العين او المراد بالاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى كونه معها الاحتمال
 الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد وتخصيصه بالسين وسوف

عطفت على وقوعه اى تخصيص المضارع بسبب السين وسوف باحد الزمانين
 كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول لام العهد وتخصيص لفظ العين باحد
 المعاني بالقرينة فالهمزة الياء للتفسير والمتمكلم مفردا مذكرا او مؤنثا نحو فاعل
 والنون له اى للمتمكلم مع غيره حال اى حال كونه مفردا مع غيره اى غير المتمكلم واحدا
 او اثنين او جماعة واذا كان معه واحدا كان مثنى واذا كان معه اثنان او جماعة
 كان جمعا نحو تفعل وانت وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلان وتفعلن والمؤنث
 ومؤنثا نحو تفعل انت وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلان وتفعلن والمؤنث
 والمؤنثان غيبة ظروف اى فى الغيبة او حال اى حال كون المؤنث والمؤنثان ذو غيبة
 نحو تفعل هي والهندان تفعلان والياء الغائب غيرهما اى غير المصغرتين المذكورتين
 وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه وقوله غيرهما بالجر على انه صفة للغائب وفيه نظر
 لان غير نكرة وان اضيفت الى المعرفة او على انه بدل من الغائب وفيه نظر لان النكرة
 اذا كان بدل من المعرفة يجب توصيفها ولم يوصف ههنا مع النكارة واجيب بانه
 بدل على التناهي وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير غائب غيرهما فالبدل
 نكرة موصوفة وبالانصب حال وهو الاولى لموافقة السبق قال فاعلم ان للمتمكلم
 مفردا ولم يقل للمتمكلم المفرد وانما زيدت هذه الحروف في اول المضارع لانه لما
 وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع

معنى وجبت المخالفة لفظا ليدل اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى وذلك اما ان
 يكون بالنقصان وهو غير ممكن لانه لا يخلو الياء ويصير انقص عن اقل الابنية
 وهو الثلاثي او بالزيادة وهو ممكن فتعينت والاولى بهما حروف المد واللين
 لكثرة دورها فى الكلام لان التكلم لا يخلو عنها او عن بعضها وهى الحركات
 الثالث فتعينت الياء للغائب لان مخارجهما الوسيط والغائب متوسط بين
 المتكلم والمخاطب فاعطيت له رعاية للتناسب والمتكلم الواحد مبتداء الكلام
 والالف مخرجها مبداء الخارج وهو الحلق فاعطيت له لكنها جعلت همزة لتعذر
 الابتداء بالساكن والواو مخرجها منتهى الخارج والمخاطب منتهى الكلام فاعطيت
 له لكنها قلبت تاء لئلا يجتمع فى المثال نحو توجل فى العطف ثلث واووات فيصير
 توجل الاولى فاو والعطف والثانية واو والمضارعة والثالثة واو والمتا فيشبه
 الصوت بنباح الكلب وهو مستكره فقلبت الواو تاء لقرنها فى الخرج وقد جاء

ابدال الواو بالتاء في تجاه وتراث وتحمته وتكلائه فان قيل التاء توجد في المؤنث
 الواحد والمثنى من الغائب فكيف يصح التقسيم وهو يقطع الشركه قيل ان الواو لما
 ابدلت بالتاء تعارض في المؤنث الغائب اعتبار ان الغيبة والتانيث والغيبة يناسب
 الياء لتناسبهما في التوسط والتانيث يناسب التاء لتناسبهما في القرعية لان التانيث فرع
 التذكير والتاء فرع الواو فجعلنا بالاعتبارين فاعطينا التاء الفوقا تية في الواحدة و
 المثنى والياء التحتا تية في الجمع ولم يعكس لان التانيث راجعة الى الذات لا ليزال
 اصلا فاعتباره في اللفظين المتقدمين وهما الواحدة والمثنى ولي والغيبة صفة
 عامة متخولة متحركة غير راجعة الى الذات لانها تزول عند الحضور فاعتباره في لفظ
 واحد وهو الجمع ولي وبعد استيفاء الحركات الثلاث التي هي الاول في باب الزيادة
 لم يبق للتكلم الذي معه غيره فزيدت حرف يشبه حرف المد واللين وهي النون لتكون
 مادة في الخيشوم كما انها مادة في الحلق وحروف المضارعة اي الزوائد المذكورة مضمومة
 في الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف اصلية كيد حرج ولا يخرج لانها فاعلة والمضارع
 ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما مفتوحة فيما سواه اي في
 فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كيف فعل و
 يستفعل ونحوهما للتخفيف الذي استند عاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة
 الحروف فيما زاد على اربعة احرف فاعلم ان بيان هذا من وظائف التصريف ذكره
 في التوضيحا واستطردا ولا يعرب من الفعل غير اى غير المضارع فان قيل المستثنى
 ما يكون مخرجا عن متعدد وهما ليس كذلك فان قوله الفعل ليس بمتعدد حتى يصح
 الاستخراج قيل اللام في الفعل اما للجنس والاستغراق اي من جنس الفعل او من
 انواع الفعل فيصح الاستخراج عنه وانما لم يعرب غيره حيث لم يوجد فيه مقتضى الاعراب
 وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شبهة تام يخرج عن اصله وانما اعرب للمضارع
 لمجاهية الاسم مشابهة تامة في اللفظ للواقعة في الحركات والسكنات وفي المعنى في
 العموم والخصوص كما مر وفي الاستعمال الوقوع صفة للتكرار في مررت برجل ضارب و
 يضرب وهذا القصر قصر الافراد لان السامع وهو الكوفي يعتقد شركة الامر الحاضر
 للمضارع في الاعراب فيقطع المستصحب تلك الشركة وان ثبت الافراد الا قصد وقوله اذا
 لم يتصل به اى بالمضارع نون التاكيد او نون جماعة النساء ظرف لمفهوم ما سبق من
 الكلام فاذا قال ولا يعرب غير المضارع فحتم ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد

اى يقيد وقت عدم اتصال نون التأكيد ونون الجمع به لانه اذا اتصل به واحدهما رجع مبنيًا
 أما نون التأكيد فلا نه بدعونها يشبه الامر الداخلة عليه هي نحواضربن لانراصل نحو نون
 التأكيد وأما نون الجمع فلا نه بدعونها يشبه الماضي لانراصل في حقوق الضمائر المتحركة
 ولم يعتبر يشبه يضربان ويضربون يضربا وضربوا لان الماضي في حقوق الضمائر الساكنة
 ليس باصل وأما اى اعراب المضارع رفع ونصب وجزم مكان ما منع عن من الجذر
 المختص بالاسم فالصحيح اى الفعل المضارع الذي في آخره حرف صحيح اى فاله مضارع
 الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية سواء كان تثنية مذكرا أو تثنية مؤنث
 والجمع سواء كان جمع مذكرا أو جمع مؤنث غائبا أو مخاطبا والمخاطب المؤنث
 بالضمير مخبر لقوله فالصحيح اى يعرب بالضمير رفعا والتثنية نصبا والتسكون جزما
 مثل يضرب على حسب العوامل تقول وهو يضرب وإن يضرب ولم يضرب وإنما
 قال الصحيح احترازا عن نحو يدعى ويرى ويرضى وينشى وإنما قال المجرد عن ضمير
 بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث احترازا عن نحو يضربان وتضربا
 ويضربون وتضربون وتضربين والمتصل به ذلك الجار والمجرور يتعلق بالمتصل
 والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله ذلك فاعل المتصل اى المضارع الذي
 اتصل به ذلك اى الضمير المرفوع لتثنية المذكر والمؤنث والجمع المذكر غائبا أو
 مخاطبا والمخاطب المؤنث فيكون خمسة امثلة بالنون مخبر لقوله والمتصل اى يجر
 بثبوت النون رفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين و
 حذفها اى حذف النون جزما ونصبا نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن
 تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي وإنما اعراب
 المضارع رفعا بالنون عند حقوق هذه الضمائر لانه يستحق الاعراب بالمشابهة و
 المشابهة باقية بعد حقوق هذه الضمائر وامتنع اعرابه بالحركة لان المضارع اذا
 اتصل به الساكن امتزج به لتعاضد جهات الاتصال من كون الضمير فاعلا وضميرا
 متصلا وحرف علة ساكنا فتوسط الحرف فامتزج اعرابه بالحركة في اللام لفظا كان او
 تقديرا لان البوسط ليس محل الاعراب اللفظي والتقديرى وفي الضمير لان الضمير
 اسم على حدة فلا يمكن ان يكون محلا لاعراب لفظ غير لانه اسم يستحق اعراب الاسم
 على الفاعلية فلا يمكن اعراب الفعل فية لفظا ولا تقديرا فلا جرم اعرابه بالحرف
 فزيدت حرف بعده واعرِب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون

من حروف العلة التي هي الأصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة واختيار النون
 لشيئها بما في امتداد الصوت فتبعت في الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة وجعل حد قما
 جزما أي أن حد الحركة كذلك لما أن حد الحروف بمنزلة حد الحركة وجعل الضمة
 للمواخاة بينهما في الخفة والضعف فجعل النصب أيضا بالحدوث فإن قيل الضمة براسم
 علمية فكيف يفصل بين الفعل وأعرابه قيل اعتبر في باب الفصل الجزئية الحكمية
 إذا الفاعل كالحزب فإذا كان الفاعل ضميرا متصلا كان في مجال الامتزاج فيعتبر جزئية
 فإن قيل لما اعتبر بجزءه لزم أن يجعل كونه محل التقدير لأعراب ولا يحتاج إلى أن يرفع
 قيل هذا الضمير وجهان أحدهما أن الضمة باعتبارها في امتناع المحللة للأعراب كونه اسم علمية
 وفي جواز الفصل كونه جزءا والمعتل الآخر بالواو والياء واللام في المعتل الآخر
 الملتصق بالواو السببية أي المعتل الآخر بسبب الواو والاستعانة أي المعتل الآخر
 الحاصل بواسطة الواو نحو يدعو والياء نحو يرمي يعرب بالضمته تقديرا لم يرفع في
 التقدير أو حال كون الضمة مقدرة أو مميّزة ملتبس بتقدير الضمة في الرفع
 نحو صويد عو ويرمي لثقل الضمة على الواو والياء والفتحة لفظا في النصب نحو لم
 يدعو ولم يرمي لأصل الرفع لأعراب اللفظي وعدم المانع لحقة الفتحة والحذف في الجزم
 نحو لم يدع ولم يرم لأن اجتماع السكونين محال فإن قيل لم يقدر السكون في حرف
 الساكن في مثل يدعو ويرمي كما يقدر الجز في الحرف المكسور نحو مرميت بغلامي
 قيل تقدير السكون في الحرف الساكن ههنا يوجب الاستواء بين السكون الحقيقي
 والتقدير في الفعل إذا عراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى من المعاني
 الثلاثة حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى بخلاف مرميت بغلامي فإن أعراب غلامي
 باعتبار المعنى فتحقق الافتراق بين الحركة للتقدير والحقيقة في المعنى فنزلت حد
 حروف العلة التي هي تحت الحركة في الفعل بمنزلة حد الحركة وجعل حد الحروف سكونا
 كما يكون حد الحركة عند العامل جزما فإن قيل فيجعل السكون اللفظي في مثل
 يدعو ويرمي أعرابا في الجزم كما يجعل الف مسلمات أعرابا إذا أعل الفاعلية قيل يمكن
 في مسلمات اعتبار الاختلاف بين الإضافات إلى العامل وعدمها حيث تفيد المعنى
 بعد الإضافات بخلاف أعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لأن سكون اللفظي صورته
 حاصله قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق معنى من المعاني الثلاثة ولا يزداد
 على الصورة تنوع الإضافات إلى العامل فلا تأثيرا لفتراقا فإن قيل لا نسلم ذلك

بل يظهر اثر الاضافة الى العامل في التوابع قبل ظهور الاثر في التوابع متحقق في المبتدأ
 فلا يظهر به اثر الاضافة الى العامل في حق المتبوع والمعتل الاثر بالاكتفاء بالضمه رفعاً
 والفتحة نصباً تقديراً نحو هو يرضى ويخشى لان الالف لا يقبل حركة ما واكتذبت جرماً
 عاذمة للجرم كما مر ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم اى عن كل ناصب و
 كل جازم والرافع وقوعه موقعاً يصلح للاسم مثل يقوم زيد فان يقوم واقع موقع
 الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصح ان يبتدأ كلامه بالاسم و
 الفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعاً موقعاً يصلح للاسم فان قيل المضارع
 في خبر كاد غير واقع موقعاً يصلح للاسم حيث يلزم في خبر كاد كونها مضارعاً ويمتنع كونه
 اسماً وان جرح هذا الاصل في كاد استعمل الا فكان المضارع في خبره واقعاً موقعاً يصلح
 للاسم باعتبار الاصل وقد يستعمل الاصل المحجور في قول الشاعر ع فابيت الى فقوم و
 ما كذبت ايما به وينصب اى المضارع بان المصدرية ولن واذن وكى ملفوظان و
 قيل اذن وكى ينصبان باضمار ان واليه ذهب التحليل وانما عملت ان لشبهها بان
 الناصبة للاسم في المصدرية والصورة اى المادة وهي ينصب ما دخلت عليه فكذا
 هذه وانما عمل غيرهما اعني لن واذن وكى تشبيهها بان في افادة الاستقبال ثم اعلم
 ان لن عند سيبويه حرف براسه غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصله
 لا فابدل الالف ذوا وقال التحليل اصله لا ان فقصر بجذف الالف والحرف بكثرة
 الاستعمال كائش وعلما في اى شي وعلى الماء وقال سيبويه لو كان كذلك لكان ما
 بعدها تاويل المصدر ولو ما جار تقدم ما في جرحها عليها كما لم يجوز تقدم ما في جيران
 عليها ولا معنى لمصدرية ما بعدها ولا منع عن تقدم ما في جرحها عليها نحو من هذا لن
 اضرب بخلاف ما في جيران والتحليل ان يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن
 مقتضاها معنى وحكما اذ التركيب وضع مستأنف الا ترى ان لو اذركب مع لا يطل
 معناها وتحدث معنى التحصيص نحو لو لا اخرى فكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده
 بعد الابدال بالنون الى افادة النفي المؤكد وكذا كلمة اذن عند سيبويه حرف براسه
 لا اصل له وقيل اصله اذ ان فحقت وقيل اصله اذ الظرفية فحذفت الجملة المضاهية
 وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحاً لجميع الازمنة بعد ما كان مختصاً بالماضي
 فاذن ههنا هي اذن في قولك يومئذ وحينئذ الا انك سر الذال في نحو حينئذ ولو
 ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فكسره نادراً

انما يقال ان يكون

وفيه الدال ههنا ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناها ظرف وبيان عطفت على
 قوله بان اي ينصب المضارع بيان حال كونها مقدرة بعد ستة احرون وهي حتى نحو
 سرت حتى ادخلها ولازم كي نحو سرت لا دخلها ولازم للحود وهي اللام الجارة الزائدة
 في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعد بهم والقاء نحو لم يفي فاكومك والواو نحو لا تاكل
 السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى والآن نحو لا الزمك او تعطيتني حتى الى ان تعطيتني
 او الا ان واما قد رأت بعد هذه الحروف لان الثالثة اول اعني حتى ولازم كي ولازم للحود
 نحو اذيت متع دحوها على الفعل لا يجعله مصداقاً بقدر ان المصدرية واكسيرة اعني
 او بمعنى الى الحار باخذت حكم الجوار او معنى الافكان في حكمها في لزوم المقدم بعدها
 والرابعة والخامسة اعني القاء والواو عاطفان واقتضات بعد الانشاء اي بعد الامر
 الذي والاستعها م والتمني والعرض والنفي وان لم يكن فمحمول على السبي لما بينهما من
 المناسبة في الدلالة على العدم ويكون في حكم الانشاء وقد امتنع عطفت الخبر على
 الانشاء فجعل الفعل الذي بعدها مفردا ليكون من عطفت المفرد على المفرد المنفرد
 بذلك الانشاء فيكون المعنى نهدي فاكومك ليكن منك زياراً فاكوم مني اياك وفي
 لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يمكن منك اكل السمك وتشرب اللبن معروفي اي
 بيتك فانورك ليكن منك تعريفاً فزياراً مني وفي ليت لي ما لا فانفقته اتسنى
 حصول مال فانفاقاً وفي الامتزل بنا فصيب خيراً ليكن منك نزول فاصابة خيراً
 منافات القاء للتفسير اي فتال ان ملة ايدي ان تحسن اليه مثال النصب بالفتحة
 وان تصوموا خيراً الكرم مثال النصب بجدت النون والتي اي ان التي بعد العلم وما
 بمعناه من التحقق واليقين والانتكشاف والشهادة والظهور ونحو ذلك هي المنفقة
 من المثقلة المناسبة للعلم وما بمعناه في معنى التحقيق خلافاً للقاء وان الابدان
 وليست ان الواقعة بعد العلم وما بمعناه هذه اي ان المصدرية الناصبة التي نحن
 بصدد بها وحينئذ يجب فصلها عن الفعل اما بالسين نحو علمت ان سيقوم قال
 الله تعالى علم ان سيقوم منك ثم ضي اسوف نحو واعلم فعل الراي ففعل اسوف
 ياتي كل ما قد اربق نحو لي علم ان قد اربق خوارها لآلات ربه ثم ويجوز نفي نحو ان
 علمت لم يقم وان لا يقوم قال الله تعالى افا لا يرون ان لا يرجع اليهم عوضاً عما ذهب
 عنها من حذق احدي نفيها واسمها وهو ضمير الشأن فرقا بينها وبين ان الصلة
 من اول الامر لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة

لكونها مع الفعل بتأويل المصدر بمعنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها الضعفاء وكونها
 للاستقبال وهذه الحروف بعضها للاستقبال وبعضها للحال فلو فصل يلزم التكرير
 أو التثنية في شد علمت ان يخرج بالرفع ولا عوض كما نقل عن المبرد والتي اى ان التي تقع
 بعد الظن وما بمعناه كالحسبان اذا كان بمعنى الظن الغالب وكالعلم الماول بالظن
 فيها وجهان اى جازان يكون مصدرية وجازان يكون مخففة من المثقلة ولذلك
 قرئ قوله تعالى وَحَسِبُوا اَنْ لَا يَكُوْنُ بِالنَّصَبِ والرفع والتي تقع بعد غيرها من الرفع
 والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والاعجاب ونحوها فمصدرية لا مخففة
 نحو رجوت ان تفعل وخشيت ان لا تفعل وانما تعين المخففة من المثقلة بعد العلم
 وما بمعناه لان ان بعد التحقير شاكنت ان المصدرية وهي النسب الى العلم لان
 كلامها يدل على التحقيق واحد من المصدرية لانها تدل على التوقع والطمع والرجاء
 الدالان على ان ما بعدها غير معاوم التحقق وكون العلم والاعلى ان ما بعده معلومة
 التحقق فلو وقعت ان المصدرية بعد العلم ليسبق الذهن اليها بل الى المخففة المناسبة
 للعلم في معنى التحقيق فيلزم اللبس لا سيما في الفعل الموقوف والمقصود الذين لا يظهر
 فيها الاعجاب واما الظن وما بمعناه ففيه وجهان لا بد باعتباره ذلك لثمة على غلبة الوقوع
 يناسب ان المخففة الدالة على التحقق وباعتبار عدم اليقين يناسب ان المصدرية الدالة
 على التوقع فلا يبعد المصدرية عنه اى عن الظن كما يبعد عن العلم فيساوى المصدرية
 المخففة في المناسبة فيصير وقوع كليهما بعده فيكون في ان التي بعدها الوجهان واما
 التي ليست بعد العلم والظن وما بمعناها نحو الرجاء والطمع والكفر والخشية والوهم
 والاعجاب وغيرها فمصدرية لا غير وقال بعض الشارحين انما لا يقع المصدرية بعد
 العلم وما بمعناه لمناقاة بينها وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم اليقين واما التي
 للتحقيق فيقع بعد العلم ويعد ما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك
 لما كان التثنية بين التحقيق والشك وفيه نظر لان ذلك يتأتى في المثقلة ايضا وقد نجاء
 شككت انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عائد والحق ان ان مشددة او
 مخففة لا يدل على ثبوت الخبر وتحقيقه بل على تأكيد والمبالغة كما هو ويمكن ان يجاب
 بان ما وقع في الشرح من انها للتحقيق اذ هي بعض معناها وهو التأكيد والمبالغة كما
 هو بقرينة وقوعها بعد الشك وفي بعض الشرح ان العلم ان بعد التحقير تقاصرت
 خطاها فلا تقع مجزوة المحل فلا يقال عجزت من ان سيقوم ولا يقع الا بعد فعل التحقيق

كالعلم وما به بناء من التيقن والتحقيق والاكتمال والظهور والشهادة ونحوها
 أو بعد الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال وجوب أن يستفصل في شكك
 أن سيقوم تفرع علم أن المراد بالعلم في قوله بعد العلم العلم الغير المأول بالظن وأن
 أول به تصحيح وقوع المصدريين والحققة بعد فيجوز علمت أن يخرج زيد بالنصب
 والرفع بمعنى ظننت ولكن أي وشأن أن مثل أن أبخر الأرض ومعناها أي معنى أن
 في المستقبل لا في الحال في إطلاقه فظن لا يروى أنها إيراد في أن معناه أي تصانفي
 المستقبل لا في الحال وليس الأمر كذلك بل معناه في المستقبل نفيًا مؤكدا وقيل
 معناه في المستقبل نفيًا مؤبداً وهو باطل لأن لو كان كذلك كان قوله تعالى فكن أكبر
 اليوم إنسيًا ولئن أبخر الأرض حتى يأتني تناقضًا واذن الذي يعتمد ما بعده ما قبله
 ما قبلها أي إذا لم يكن ما بعده ما قبله بخلاف ما إذا اعتقد ما بعده ما على ما قبله
 بأن كان ما بعده ما خبر المبتدأ السابق نحو أنا اذن أكرمك أو جزاء الشرط السابق نحو
 أن تأتي اذن أكرمك أو جزاء القسم السابق نحو والله اذن افعلن فيجوز أن ينصب
 المضارع وقل نصب إذا كان خبر المبتدأ السابق ولا يقع المضارع بعد اذن معتمد على
 ما قبله في غير هذه المواضع بالاستقراء وإنما لا ينصب حيث نشأ لأنها ضعيفة العمل
 بدليل صحة دخولها على ما ليس بفعل نحو أنك اذن لصا دق فلا نقدر أن نعمل فيما
 اعتمد على ما قبله لأن ما قبله معارض قوي فيلحق وصار كأنه سبقها حكمًا وأذهب بقص
 الشارحين إلى أن معنى قوله إذا لم يعتمد ما بعده ما على ما قبلها أي أن لم يكن ما بعده ما
 معمولاً لما قبله بخلاف ما إذا كان معمولاً لما قبله فيجوز أن ينصب لأنها لا يلزم لتوابع
 العاملين وهما اذن وما قبله على معمول واحد وفيه نظر لأن هذه التعليل يتأتى فيما
 إذا كان ما بعده ما جزاء الشرط السابق ولا يتأتى فيما إذا كان خبر المبتدأ السابق أو جزاء
 القسم السابق على أنه لا ضير في لزوم ذلك لأنه كان عمل أحدها باعتبار اللفظ وعمل الآخر
 باعتبار المحل كما في أن زيدًا قائم وعمره فان زيدًا معمول العامل اللفظي لفظًا والمعتق محلاً
 حتى كان مرفوع المحل على الابتدائية ومنصوب اللفظ على التراسم إن فافهم وإذا عرفت هذا
 فاعلم أن قوله اذن مبتدأ أو قوله مثل اذن قد دخل الحجة خبره أي ومثال اذن مثل هذا
 القول وقوله إذا لم يعتمد خبر مبتدأ أعجزه أي وهذا إذا لم يعتمد ما بعده ما إلى آخره
 والحجة معترضه بين المبتدأ والخبر لبيان حكم اذن ويمكن أن يكون قوله إذا لم يعتمد خبر
 اذن بتقدير حدث مضاف أي عمل اذن أو نصب اذن وحكم اذن حاصل وقت علم

اعتمادا بعد ما قبلها او كونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله اذن قد دخل الجنة
 خبر مبتدأ محذوف اى مثاله اذن قد دخل الجنة لكن وجه الاول اوفى لست حيث
 قال فان مثل كذا ولن مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا وكان الفعل الداخل
 عليه مستقبلا عطفت على قوله اذا لم يعتمد ما بعد ما قبلها فيكون هذا
 شرطاً لنزول اذن مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثاله لا
 يحتمل الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل حالاً نحو اذن اظنك كاذبا فانه لا يعمل
 لانه انما عمل التشبيه بان في معنى الاستقبال فاذا فوات الشبهات العمل فاذا وقعت
 اذن بعد الواو والفاء والوجهان جائزان الرفع والنصب بالنصب بناء على ضعف
 الاعتماد بالعطف لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيداً مستقبلاً من غير النظر الى
 حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها والرفع باعتبار اعتماد ما بعد ما قبلها
 بالعطف وان ضعف نحو قولك في جواب من قال انا اتيك فاذن اكرمك وكقولهم
 واذا اذ يلبثون بالرفع وقرأ في غير القراءة السبعة واذن لا يلبثوا بالنصب ايضا وكى
 اى مثال كى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها اى معنى كى السببية اى سببية
 ما قبلها لما بعد ها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى اذا كان
 الفعل بعد ها مستقبلاً بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلاً بالنظر الى زمان
 التكلم ولا سواء كان مستقبلاً عند الاخبار او لم يكن وفيه احتراز عما اذا كان الفعل
 بعد ها حالاً بالنظر الى ما قبلها فانها حينئذ كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن
 نحو مرض فلان حتى لا يرجو نية معنى كى اى للعرض والسببية وهو الغالب او بمعنى اى
 ان اى للغاية وفي جعل حتى بمعنى الى ان تسامح لان ان مقدرة لا داخلية في معناها واذا
 عرفت هذا فاعلم ان قوله حتى مبتدأ وقوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة خبر اى مثال
 حتى مثل هذا القول وقوله اذا كان مستقبلاً خبر مبتدأ محذوف اى وهذا اذا كان
 والجمل مغترضين المبتدأ والخبر لبيان حكم حتى وهذا الوجه اوفى للتشبيه ويمكن
 ان يكون قوله اذا كان مستقبلاً خبر حتى بتقدير مضاف اى حكم حتى وهو النصب بتقدير
 ان حاصل وقت كون ما بعد ها كذا ويكون حينئذ قوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مبتدأ
 محذوف اى ونظيره مثل اسلمت حتى ادخل الجنة هذا مثال حتى بمعنى كى وما بعد ها
 وهو دخول الجنة مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو الامس لا ملام والنظر الى زمان التكلم
 ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كى وما بعد ها وهو دخول

البلد مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو السيرة بالنظر الى وقت التكليف يحتمل ان يكون
 ماضياً او مستقبلاً واسير حتى تقرب الشمس مثال حتى بمعنى الى وما بعد ما استقبل
 بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان الكلام ايضاً فاذا اردت الحال الفاء النتيجة وهذا
 نتيجة التقييد بقوله اذا كان مستقبلاً او للتعليل فيكون هذا دليلاً على التقييد بقوله
 اذا كان اي فان اردت زمان الحال بعد حتى تحقيقاً او حكايته حالاً اي حال محققاً
 بان يكون زمان الكلام نحو سرت حتى ادخل البلد فيما اذا اخبرت عن السيرة حال الادخل
 او محكية بان يحكيه حالاً ماضية بحيث كان مكمل في تلك الحال او تحول تلك الحال
 موجودة عند تكلمك بقوله تعالى وَنُزِّلُوا لَوْحِي يقول الرسول على قمره الرفع فانه
 حكايته حال ماضية كانت حرف ابتداء جواب الشرط اي كانت حتى حينئذ حرف
 ابتداء لاحرف جزاء حرف استيناف اي ما بعد ما كلام مستأنف لا يتعلق مزجيش
 الاعراب بما قبلها ولا نفي بذلك ان يقدر بعد ما مبتدأ كما ظن بعض الشارحين
 حيث لا يطرد في الجملة الفعلية كقوله تعالى وَنُزِّلُوا لَوْحِي يقول الرسول في قوله
 الرفع وفي الجملة الشرطية كقوله تعالى حَتَّىٰ أَفْجَىٰ اذا جازاً الا انه بخلاف ما قلنا حيث
 يدخل فيه الجملة الفعلية والشرطية فاذا كان حرف ابتداء لاحرف جزاء مستعتر
 ان الناصبة المختص بالاستقبال بعد ما افرق المضارع بعد ما لعدم الناصب
 والجائز ولم اعدم الجائز فظاهر ما علمه الناصب فلان ان المصدرية انما يقدر
 بعد حتى اذا كان المضارع بعد ما مستقبلاً اما اذا كان حالاً يستعتر تقديرها الثاني
 لان ان المصدرية للاستقبال فاستحال ان تدخل على الحال وانما كانت للاستقبال
 لان ان الدخالة على المضارع المتوقع والطمع والرجاء الدالة على الاستقبال ويجب
 السببية اذا كانت حرف ابتداء اي يجب ان يكون ما قبلها اسبباً لما بعدها لانها لما
 الربط اللفظي اي الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها الصيرورة ثم انما ابتداء
 ومدة لولها الاصل وهو الغاية يقتضي ربطاً ما بعدها لما قبلها والجملة بعد مستقلة
 وجب تحقق الربط المعنوي لتحقيق الغاية التي هي من لولها الاصل في ذلك بالسببية
 مثل مرض فلان حتى لا يرجو بقاء حتى ان اقله احياء لا يرجون حيوتهم لان فتوله
 حتى لا يرجو بقاء حال المريض وصيرورة بحيث لا يرجون حيوتهم والمرض
 لذلك فرفع المضارع حيث لم يسقط عنه النون ومن ثم اى ولاجل ان حتى عند
 ارادة الحال حرف ابتداء لحياتهم امتنع الرفع اي رفع المضارع في قولك كما سرت

نحو

حتى ادخلها في الناقصة أي وقت تحقق كان الناقصة تجزئ مضافين لأنه على
 تقدير الرفع كانت حرف ابتداء وما بعدها جملة مستأنفة لا تعلق لها بما قبلها
 فبقي كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز فوجب النصب ليكون حرف جر فيكون
 الجار والمجرور خبر كان وكذا امتنع الرفع في قولك واسرت حتى قد دخلها على صيغة
 الخطاب والظنزة للاستفهام أي اسرت كي قد دخلها أو إلى أن قد دخلها لأنه لو رفع
 كانت حرف ابتداء والفعل بعد ها حال والحال معلوم مقطوع فيجب أن يكون
 ما قبلها سببا لما بعده ها وهما يمتنع السببية لأن الحال معلوم مقطوع به فيكون
 الدخول حالا مقطوعا به والسير المستفهم عنه مشكوك فيه ومن المحال أن يكون
 وقوع السبب مقطوعا مع الشك في وقوع السبب وجاز في التاقئة أي وقت
 تحقق التامة تجزئ مضافين وهذا التركيب وهو كان سيري حتى ادخلها الآن
 بالرفع أي وجد سيري حتى ادخلها حيث لا يحتاج إلى الخبر فلا يضركون حتى ابتداء
 وكون ما بعده ها مستأنفا جاز أيهم أي الرجال سار حتى زيد دخلها الآن بالرفع
 لأن الدخول مسبب السير وكلاهما مقطوعان لأنه استفهام عن الفاعل لأن
 الفعل فكان السير مقطوعا به والساير مشكوكا فيه فلا يلزم الحال وهو الحكم بوقوع
 المسبب مع الشك في وقوع السبب ثم أعلم أن قوله وإيهم سار حتى زيد دخلها جمل
 الفعل كما ذكرنا أي وجاز هذا التركيب أو مبتدأ يجزئ الخبر أي وكذا هذا
 التركيب وليس يعطى على قوله كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاح تقييد لا
 بقوله في التامة كما لمعطوف عليه ولا مكي سميت بها لأن معناها معنى كي أي
 ومثال لام كي مثل اسلمت لا أدخل الجنة أي لأن أدخل الجنة ولا مكي الجود الجود
 الانكار وسميت بذلك لاستعمالها في مقام الانكار وهي لام تأكيد زيد في خبر كان
 بعد النفي لكان لفظا مثل قوله تعالى وما كان الله ليخرجنهم أي لأن بعد بهم أو
 معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا من حيث الاستعمال قيل كان هذه اللام في الأصل
 هي التي في نحو قولهم أنت لهذه الخطئة أي مناسب لها لا تأتي بها وفيه نظير لأن لو كانت
 لك لما اختص بخبر كان النفي فإن قيل إذا قلنا إن بعد لام الجود صارا للفعل بمعنى
 المصدر بأن المقدرة فكيف يصح العمل قيل يصح العمل على حذف مضاف أما من أكرم
 أي وما كان صفة الله تعزيبهم أو من الخبر أي وما كان الله ذاتعزيبهم أو على
 تأويل المصدر بأسم الفاعل أي وما كان الله معذبهم أو بقاء لجاز العمل بصورت

الفعل كذا في الشروح وفيه نظر لان جواز العمل بالنظر الى استقامة اللفظ لا بالنظر الى
 حسنة اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ولا يحجود مبتدأ وقوله مثل ما كانت لي عندتم
 خبره اى ومثال لام الحجود مثل وما كان الله لي عند بهم وقوله لا يحجود خبر مبتدأ
 محذوف اى وهي لام تأكيد والحكمة معتدلة او خبر قوله لا يحجود وعلى هذا قوله مثل
 وما كان الله لي عند بهم خبر مبتدأ محذوف فان قيل قد انضم ان بعد اللام الزائدة
 بعد فعل الامر والاداة نحو قول امرت لا عدل واما يريد الله ليذنب عنيكم الرخص
 اهل البيت وما يريد ليحجول عليكم من حرج فذكر في قوله الله ليذنب لكم كذا ذكر في
 الشروح وصريحه بذلك صاحب الكشاف ولم يذكرها المصنف في الحروف التي يضم
 بعد ها ان قيل يمكن ان يقول هذا اللام لام كي ومفعول فعل الامر والاداة محذوف
 ويكون المعنى امرت بالعدل لا فعل العدل ويريد الله ذلك اى اقامة الصلوة وابتداء الزكوة
 واطاعة الله وهو قوله ليذنب عنيكم الرخص اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل للجمعة
 عليكم من حرج ولكن يريد ما ليطركم ويريد الله ذلك اى ذكر ما ذكره ليعين لكم و
 يهدى لكم فاعمل المصنف في هذا اربعة امكن فيه تكلف وتحمل والآولى ان يقال انها ملحقة
 بلام كي في كونها داخلية على الامر والعرض فاكتفى بلام كي عنها وصاحب المصنف ذكر اللام
 مطلقا بحيث يتناول لام كي ولام الحجود ولام الزائدة بعد فعل الامر والاداة وهو
 الاضرب والفاء بشرطين اى الفاء التي يضم بعد ها ان ملتبس بشرطين احدهما
 السببية اى احد الشرطين ان يكون ما قبلها اسببا لما بعدهما والثاني اى ثاني الشرطين
 ان يكون ما قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة وهي امر فحونه في فاعلك او تحي
 نحو لا تشتمني فاحربك او استقام نحو هل عندك ملة فاشربه او نفى نحو ما تأثنا فاحشها
 او منى نحو ليت ايا لا فانقضى او غرض بسكون الرأى نحو لا تنزل بنا فتصيب خيرا وانما
 شرطت السببية لان العدول من الرفع الى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغيير
 اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية فلا يحتاج الى الدلالة على السببية اى لا يحتاج
 الى العدول مع الرفع الى النصب الدلالة على السببية وانما شرط ان يكون قبلها احد الاشياء
 الستة المذكورة ليعين بتقديم الاشياء عن قويم كون ما بعدهما جملة معطوفة على الجملة
 السابقة واما نحو قوله سائر ك منزل لي في تيمم والحج ما يحج انا فاسترحا تدون فقد اجد
 الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر فان قيل ما لم تترك التحضيض نحو لا انزل
 عليك ذلك فيكون معه يذير ومو كولا او سكت اليك وسو كولا فتشبع اياك والترجي نحو قوله

تعالى لعلنا نبلغ الأسباب السبب فأطلعنا إلى البر موسى بالنصب على قراءة حفص
ونحو قوله تعالى كعلمه على أويل كرفقه الذي كوى على قراءة النصب والدعاء نحو اللهم
اغفر لي فافهم ولا تؤاخذني فاهلك قيل لأن التحضيض مندرج في النفي معنى لأنه
يستلزم نفي فعل والترجي أدب به التمني وإن كان على صيغة الترجي والدعاء مندرج في
الأمر والنهي لكونه على لفظها غالباً فإن قيل العرض على لفظ الاستفهام مولد منه فذكر
عامة قلة العرض معناه عرض المحبة كذا أفاده الاستاد العلامة وذكر الحسين الشافعي
جمال الحق والدين وقت قراءة في كتاب المفصل وهذا المعنى مقصود بنفسه من شأنه
أن يتأني بكل كلام خبر أو إنشاء لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الأمر إذا
كذا في المفتاح فاعتبر قسمه على ما يليه باعتبار المعنى وإن كان مندرجاً في الاستفهام لفظاً
اندرجاً اتفاقاً غير متعلق باختصاص معنوي بخلاف التحضيض لا يستلزم نفي فعل
فيندرجه في النفي والدعاء طلب فيندرجه في صيغ الطلب من الأمر والنهي والواو بشرط
أي الواو التي يضم بعدها أن تلبس بشرطين الجمعية خبر مبتدأ محذوف أي أحدهما
الجمعية وأن يكون قبلها أي قبل الواو مثل ذلك أي مثل أحدهما أمور الستة المذكورة
كذا قيل وفيه نظر لأن التشبيه يقتضي أن يكون قبلها مثل أحدهما الأشياء الستة لا عينه
وفيه فساد لا يخفى وأما إلى أن يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء في كونه أحد الأمور
الستة المذكورة أو يقال أن كلمة مثل مقتضى أي وأن يكون قبلها ذلك أي أحد الأشياء
المذكورة أي المراد مني أو استفهام أو نفي أو تمنى أو عرض نحو نذرني وأزورك أي ليجمع
الزيارات ولا تأكل السمك وتشرب اللبن أي لا يجمع بينهما ولا تأتي وتحدث أي لا
تجتمع بين الأتيان والتحدث وليتحدث تأتي وتحدث أي ليتحدث يجمع بينهما ولا تأكل
بنا فتسب خيراً أي لا يجمع بينهما وإنما شرطت الجمعية لأنها مقصود في الواو مع
الجمعية نصب المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى وإذا لم يقصد الجمعية
لا يمتنع إلى الدلالة على الجمعية وإنما شرط تقدم أحد الأمور الستة ليبعد تقدم
الأشياء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء وأبشرط معني إلى أن أي أو
التي يضم بعدها أن بشرط معني إلى أن أو لا أن على حسب الاختلاف نحو لا لتزورك
أو تعطيني حقني وفي إدخال أن في معني أو تسامح لأنها مقيدة بعد ما لا دخل في معناها
والعاطفة إذا كان المعطوف عليها اسماً أي حكم الحروف العاطفة في باب اضمار أو إذا
حاصل وقت كون المعطوف عليها اسماً يعني ينصب المضارع بعد حروف العاطفة

يا ضما ان اذا كان المعطوف عليه اسما ثلاثيا لم يترك عطفت الفعل على الاسم نحو اعجبني
 قيامك وقد ذهب يا ضما ان يكون في تاويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم ومنه
 قوله سأل طلب بعد الدار عنكم لتقر بواو وتسكب عينا أي الدموع ليجي ابد حيث
 نصب تسكب بعد الواو العاطفة ليضم عطفه على الاسم وهو قوله بعد الدار
 وان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق كان ذكرنا في التفصيل الحكم بذكر
 في الاجمال السابق أي في تعداد الحروف التي تضر بعد هاء ان وان اريد الحروف
 العاطفة من الحروف الأربع المذكورة أي حتى والفاء واو والواو لم يتناول ثم غوي عني
 ضرب زيد ثم يشتم وكان التنصيص في الرواية دالا على عدم الحكم في غيره ما ذكر وليس
 كذلك كما عرفت قيل هو متعلق بالحروف الأربع المذكورة أي العاطفة من الحروف
 المذكورة وقد بعد هاء ان اذا كان المعطوف عليه اسما فيكون تفصيلا بالحكم ما
 ذكره في القسم اخر لم يذكر قبل فلا يرد ما ذكرتم انه لم يذكر العاطفة في المتعذر فكيف
 ذكرها في البيان ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئت لان تذكر مني ومع ما الحق بلام
 كي من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ولدت لان تذهب ومع الحروف العاطفة أي
 عاطفة المضارع على الاسم نحو اعجبني قيامك وان تذهب وذلك لان لام كي الحروف
 العاطفة واللام الزائدة يدخل على الاسماء الصريحة نحو جئت للآكام حيث دخلت
 لام كي على الاسم الصريح ونحو اعجبني ضرب زيد وغضبه حيث دخلت الواو الزائدة على
 الاسم الصريح وانما كانت زائدة لان هرف متعلا بنفسه فيصير ان يدخل على الفعل
 مع ان لانه يتقدم الاسم بخلاف حق بمعنى كي فانها لا تدخل على الاسم الصريح وحمل
 عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام المحذو لا يدخل على الاسم لاختصاصها بغير كان المنفي
 اذا كان فعلا واما الفاء التي السببية بعد الأشياء الستة والواو التي لجمعية بعد
 الأشياء الستة والواو التي بمعنى الى ان فلانها لما اقتضت نصب ما بعد هاء التنصيص
 على معنى السببية والجمعية والانهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعد
 ويجب اظهار ان مع لافي للام اي مع لام كي يعني يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لا
 كي تحذف عن اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بالباطل والباء والواو
 النفي لا تقتضاء التصدير وينجز المضارع بلام ولما ولا في النفي الجار والمجرور
 صفة لا وكلهم المجازاة الكلمة جمع كلمة واحد جنس كما عرفت أي الكلام الدالة على كون الجملة
 الثانية جزءا للجملة الاولى ومسببا لها أي كلمات الشرط والجزاء وهي أي حكم المجازاة

وفيه رد في ذلك حيث دخلت اللام الزائدة على الاسم

ان نحو ان تكرمني اكرمك ومما نحو مما تاتني اناك واذا ما نحو
 اذا ما تخرج اخرج وفي اكثر النسخ هذه الكلمة اعني اذا ما غير مذكورة وحيثما نحو حيثما
 تجلس اجلس واين نحو اين تذهب اذهب وصتي نحو متى تخرج اخرج ومما نحو ما تصنع
 اصنع ومن نحو من تاتني اكرم ومن تدر اهره واجي نحو ايا تضرِب اضرِب قال الله
 تعالى اَيُّا مَاتَدَّ عَوَا قَلَدُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَالْي نحو اني تكن اكن وانما انجزم المضارع يلزم
 ولما الاختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحوان كل ما اختص بشئ و
 هو خارج عن حقيقة يؤثر فيه ويغيره غالبا بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون
 الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لا يعمل حرف التعريف في الاسم مع اختصاصه
 وبخروج عن حقيقة وحرف الاستقبال اعني السين وسوف في الفعل مع اختصاصه
 به وبخروج عن ذاته لجريانها بجري بعض جزاء ما دخلت عليه لشد الامتزاج
 فكانها غير خارجة عن حقيقة الاسم والفعل وانما انجزم بلام الامر ولا في النهي لانهما
 يشبهان ان الشرطية في نقل المضارع واخراج عن اصل حيث ينقل ان الشرطية
 المضارع من الحال الى الاستقبال وتخرج من القطع الى الشك وينتقل لام الامر ولا
 النهي من الحال الى الاستقبال وتخرج من الخبر الى الانشاء وانما انجزم بان الشرطية
 لا اختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما وانما انجزم بغيرها من كلمات الشرط لظنهما
 اياها وانما لم يعمل لومع اختصاصها بالفعل لانها لماضي وان دخلت على المضارع
 والماضي لا يقبل الجزم واما انجزم مع كيف واذا بدون ما فشاء لم يجمع في كلامهم على وجه
 الاطراد وفي ترك ما اشارة الى ان الجزم بهما مع غير شفاء فشاء لم ان معنى هذا التركيب هما يكن
 من شئ فأنجزم مع كيف واذا فشاء دخلت الفاء الى الخبر كراهة ان يتوالى بين حرف الشرط و
 الجزاء ويشجر بان الشرطية حال كونها مقدرة واستعرون من بعد فاء ما فرغ عن تعدا الجواب
 شرح في بيان معانيها فقال فلم الفاء للتفسير لقلب المضارع ماضيا ونفيها اضافة القلب للنفي
 الى المضارع وضمير من باب اضافة المصدر الى المفعول وما ضيا مفعول ثان للقلب اي
 لم موضوع لقلب المضارع الى معنى الماضي ونفيها اي نفي المضارع نحو لم يضرب ولما مثلهما
 اي مثل لم في قلب المضارع ماضيا ونفيها لكن في لما معنى التوقع اي نفي بها فعل متوقفة
 ويختص لما دون لم بالاستغراق اي استغراق الزمنة للماضي نفيها اي بامتداد النفي من وقت الشك
 الى وقت التكلم نحو لم ايركب الامير اي استغراق كونه من ابتداء زمان عدم الركوب الى زمان التكلم
 ويجوز ان يجز عطف على الاستغراق اي ويجوز حذف الفعل نحو قاربت المدينة ولما اي لما

ادخلها ولا لم الامر الالم المطلوب بها الفعل مقول ما لم يسم فاعله المطلوب ولا الذي
المطلوب بها البناء للاستعانة بى بواسطتها التلوى اى ترك الفعل وقوله مبتدأ مضاف
وقوله انى مضاف اليه وقوله المطلوب خبرا لاني يحذف موصوف اى ولا انى التي
يطلب بها ترك الفعل وكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول سببا وسببية الفعل الثاني اى كون الثاني مسببا ويرد عليه قوله تعالى
وما يكمن من نعمة فمن الله فان قوله من الله جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وهو ما
الموصول اى وما حصل لكم من نعمة في صادم من الله فلا يستقيم السببية لان النعمة
الحاصلة بالمخاطبين ليس بسبب لصدم ومن النعمة من الله بل الامر على العكس فان صدمها
من الله سبب لانصافها والنصاف ما بهم وكذا يرد عليه قوله اني اخذت الي اليوم فقد
احسنت اليك امس من حيث لا يستقيم السببية لان الاحسان المستقبلي لا يكون
سببا للاحسان الماضي والتجيب بان المراد السببية ولو باعتبار الحكم به والاخبار عنه
اى وما لكم من نعمة فيكم او فيخبر انهما من الله وان احسن الي اليوم فيكم او فيخبر قد
احسنت اليك امس فيستقيم السببية ويسميان اى ويسمي الفعلان بعد كلم
المجازاة شرطاً وجزاء فيعرف ونشر اى يسمى الفعل الاول شرطاً والفعل الثاني جزءاً
انما سمي الاول شرطاً من حيث انه مشروط لتحقيق الثاني وانما سمي الثاني جزءاً من حيث
انه ينتهي على الاول ابتداء الجزاء على الفعل فان كانا اى الفعلان اى الشرط والجزاء مضافين
نحو ان تضرني اذ لك او الاولى مضارعاً والثاني ماضياً نحو ان تضرني ذرتك فقول الاول
عطفت على الضمير المرفوع المتصل وحي ضمير كاد لا تأكيد بمنفصل لكان الفصل وخبره
محدث اى او الاول مضارعاً على نحو قوله اني وقيل اى القريب فالجزء اى فجزء المضارع
في الشرط والجزاء في الوجه الاول وفي الشرط فقط في الوجه الثاني واجب او متعين
بدخول الجازم وهو ان او ما تضمنتها مع صلاح المحل للانجزاء لكونه معناه والماض
مضي فلا يظهر فيه اثر العامل والوجه الثاني اضعفت الوجه في الشرطية لمرات في
الكتاب وقال بعضهم لا يجمع الا في ضرورة الشعور لانه في الصورة سببية للمستقبل
لماضي على ان تاثير الحروف في جعل العديد بمعنى المستقبل مع عدم التأثير في التقر
بعيداً لكان في الشروح وفيه نظر لان الحروف تؤثر في محل صالح للتاثير وتكون بعيداً
ولا تؤثر في محل غير صالح وان كان قريباً ولا شك ان القريب هنا غير صالح للتاثير لانه
مستقبل وجعل المستقبل مستقبلاً لتحصيل الحاصل والبعيد صالح لانه ماض

اى كون الفعل الاول

اذا رها

على ان لا نسلم ان لن يؤثر في القريب بل اثر حيث اخرجه عن احتمال الحال الى الاستقبال
ومن القطع الى الشك وجزم وان كان الثاني مضارعا والاول ماضيا فالوجهان مبتدأ
محذوف الخبر اي فالوجهان جأتران اوفقيه الوجهان نحو ان اثاني زيد اثره واتير اثما
الجزم فلنعلقه بالجازم وهو ادوات الشرط مع قابلية المحل للانجزام والرفع لضعف
التعلق كحيلولة الماضي والفصل بغير المحمول والجزم اقصم وان كان ماضيين ففهمها
مبهنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا في الرضي فتر لما فرغ عن تفصيل مواضع
انجزام الجزم وعدم انجزامه شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال واذا كان
الجزم ماضيا بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيا اي ماضيا كائنا بغير قد لفظا او معناه
تفصيل الماضي اي موقوف ما كان الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنويا بان دخلت لم
على المضارع نحو ان خرجت لم يخرج لم يجر الفاء لتاثير حروف الشرط فيه في المعنى حيث جعل
الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان الجزم ماضيا مع قد في الاشياء
ومع ما ولا في النفي يجب الفاء على ما سنبينه نحو ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك
امس وان لم تني فاهنتك وان اتيتني فلا ضرتك ولا شمتك وانما كثر مثال لا لاهما لا
يدخل في الماضي الا ان يكون مكررا وبترك ذكر ما ولا لهما يتغير حكم الماضي فعلى هذا كان
الواجب للصنف ان يقول بغير قد في الانثبات وبغير ما ولا في النفي حيث يجب الفاء حينئذ
الا ان يحل الكلام على حذف معطوف بغير قد فتحوها من الحروف الموجبة للفاء نحو
ما ولا ولو اريد الماضي المثبت لاستغنى عن هذه الزيادة لكن ربنا في قوله ومعناه لا ذلك
في المضارع مع لم وذلك بمعنى الماضي النفي اللهم الا ان يقال ان لم اخرج في قولك ان
خرجت لم اخرج بمعنى انتفي خروج فيكون بمعنى الماضي المثبت معنى واذا عرفت هذا فان لم
ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدرا بالسين او سوف ولن وقد غير مصدر بلا اذا
كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزم حيث يصح فيه كل ذلك وانما
الجزم مضارعا مثبتا او منفي بلا فالوجهان جأتران اوفقيه الوجهان الاثبات بالفاء و
تركها كقولهم تعالى ان يكن منكم الف يخليوا الكافرين ومن عاد فيقيم الله منه ويقول
تعالى ان ذلك عوهم دعاء كبر ومن يؤمن بربهم فلا يخاف بخصا وقولك ان تأتني اذا
اتيتني لا تلك او فلا تبتك لان ادوات الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما يؤثر في الماضي
فتوحي بالفاء واثيرت في تعيين المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجوه
التاثير من وجوه ان لم يكن التاثير قويا وانما قد كونه منفي بلا احتراز عما اذا كان بلم

فانه مشدود فيه ليسبق لكونه ماضيا معناه وبلين حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثر ادوات
 الشرط فيه كقوله تعالى وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْاِسْلَامِ دِينًا فَكَانَ يُقْبَلُ مِنْهُ فِي اِطْلَاقِ الْمَضَارِعِ
 المثبت نظري حيث يمنع ترك الفاء في المضارع المثبت مصدر راي السنين اوسوف كقول
 تعالى لَآئِمًا تَعَادَى نُسُورُ مَضْرُوعٍ لَمْ تَكُنْ فِي الْحَقِّ اِنْ يَقُولُ اِنْ كَانَ مَضَارِعًا مَثْبُوتًا بِغَيْرِ
 السنين اوسوف والجواب ان ذلك الامتناع بالمناخ وهو عدم الدلالة على التعليق
 بين الشرط والجزم وذلك لان ادوات الشرط لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله معنى للمستقبل
 ولا لفظا حيث لم يجز صر فلزم الفاء للدلالة على التعليق فيها والموانع مستثناة عن القواعد
 وان لم يستثن وفيه نظوا لانه على هذا لا حاجة الى ذكر قوله ولا فالفاء لان امتناع ترك الفاء
 فيها ايضا بالمناخ المذكور والموانع مستثناة عن القواعد والاف الفاء وليجبه اى وان
 لم يكن كذلك اى وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى
 فيمتنع الفاء ولا مضارعا مثبتا بغير السنين اوسوف او منقيا بلابل كان ماضيا مع قد
 او ما ولا او مضارعا مثبتا مع السنين اوسوف او منقيا بلن او حمله اسمية او امر او نيا
 او دعله فالقواعد واجبة لان الادوات لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله معنى المستقبل ولا
 لفظا حيث لم يجز صر فلزم الفاء للدلالة على التعليق بها وانما تركت الفاء في قوله من يفعل
 الحسنات لله يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لضرورة الشرع وروى المبرد من
 يفعل الحسنات الرحمن يشكرها وانما تركت الفاء في قوله تعالى وَاِذَا رَءَوْهُمْ لَمْ يَخْفَوْنَ
 وَلَآ اَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ مع كون الجزاء جملة اسمية لان اذاهمنا مجرد الظرفية لا
 يشعر فيها معنى الشرط كقوله تعالى وَاللَّيْلُ اِذَا يَغْشَى وَيَجْعَلُ اِذَاى الْمَفْاجَاةِ مَعَ الْجَمَلَةِ
 الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء اى في محل الفاء كقوله تعالى وَلَآ اَنْتُمْ سَبَّوْنَهُ
 لِمَا كُنْتُمْ اَعْيُنُكُمْ اِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ وَالْفَاءُ كَثْرًا وَاِنَّمَا اَقِيَمْتُ اِذَا الْمَفْاجَاةُ مَقَامُ
 الْفَاءِ فِي الْجَمَلَةِ اسمية لانها تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجاة يبتني على حدث
 امر عادية فاشبه الجزاء ولهذا كانت الفاء غالباً نحو خرجت فاذا السبع وان مقدرة
 مبتدأ او خبر بعد الاشياء الخمسة وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
 يعنى يجزم المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشياء الخمسة اذا قصد السببية اى
 اذا قصد كون ذلك الامر وانواته سببا لمضمون هذه المضارع فيتاى معنى الشرط
 مثل اسلم قد دخل الجنة جواب الامر بغير الفاء لان المعنى ان تسلم قد دخل الجنة ولا تكفر
 انك دخل الجنة جواب الذي بغير الفاء لان المعنى ان لا تكفر قد دخل الجنة وهل عندكم

ماء اشهر لان المعنى ان يكن عندك ماء اشهر وليت لي ما لا اللفظ لان المعنى ان يكن لي ما لا
فانقصر ولا تنزل بها فتصيب خبر الان المعنى ان تنزل بها فتصيب خبرا وانما قد والشرط
مثبتا في العرض مع ان معني والنفي لا يدل على الاثبات لان كلمة العرض في هذه الاستفهام
دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات كذلك في الرضي ثم اعلم ان في النفي انما يقدر ان في
بعض المواضع اى فيما اذا كان السبب المضارع ترك الفعل كما في المثال المذكور في المتن
وكما في قولك لا تفعل الشرى يكن خبرك بخلاف نحو لا تدن من الاسد يا كلك فان لا
يجوز لان التقدير ان لا تدن من الاسد يا كلك اذ الضمير يجب ان يكون من جنس المظهر
ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان سبب الاكل الذي لا ترك الذي لا تدن قد والشرط
المثبت كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع
لا تكفر قد حل النار خلافا للكسائي فان جاز يقدر الشرط المثبت بعد النهي او فوق
لفظ النهي بقرينة السبب الذي يترتب عليه وليس بجديد لو وافقه نقل وانما امتنع
عنه العامة لان التقدير اى تقدير هذا الكلام ان لا تكفر قد حل النار يقدر الشرط
على وفي لفظ النهي لان المقدر يجب ان يكون من جنس المفعول ولا خفاء في فساد المعنى
على ذلك لان عدم الكفر ليس بسبب الدخول النار وانما سببه الكفر وان قد والشرط المثبت
كما قد ذكره الكسائي كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات ولم
يصح تقدير ان الشرطية بعد النفي مطبقا فلا يقال ما تاتي في فتح شيئا لان النفي خبر يدل
على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قد ومثبتا او منفيا يوجب التردد في ثبوتها فان ثم
لما فرغ من المضارع شرع في الامر بالمخاطب فقال مثال الامر اى بناءه صيغة يطلب بها
الفعل البناء لا يستعانه اى بواسطة ما من الفاعل بالمخاطب انما قال من الفاعل الخبر
عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على
صيغة الجهرول وانما قيد الفاعل بالمخاطب احترازا عن امر الغائب والعائد
للدخولها في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلها جازم بحذف حرف
المضارعة الجار والمجرور صيغة اخرى اى صيغة متبدا متبدا بحذف حرف المضارعة
من المضارع بالمخاطب هذا قيد واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احتراز
عن صبر ومرو ولا يرد النقص بقوله تعالى ويد لك فليقرحوا حيث لم يحذف حرف
المضارعة لانه شاذ وحكم اخره اى الخبر بناء الامر حكم الجزوم اى وهو موقوف
اى مبني على المسكون عند البصرية وحكم الجزوم في اسكان الصحيح نحو اضرب

الاصح

لا

وسقوط نون الاعراب نحو اضربوا واضربوا وحذف حرف العلة نحو ارجع واحش
 واربع وعند الكوفيين معرب مجزوم حقيقة فان كان بعد اى بعد حذف حرف
 المضارعة ساكن وليس برباعي الواو والحال والحال ان ذلك الفعل المحذوف منه ليس
 برباعي اى ليس بذى اربعة احرف فيه احترانه عن نحو اكرم ذدت همزة وصل مضمو
 بالصب على ان نصفه لقوله همزة وصل ان كان بعد اى بعد الساكن ضمته للوافقة
 اولاد اتباع ومكسورة صفة بعد صفة لقوله همزة وصل اى همزة وصل مكسورة فيما
 سواه اى في لفظ سوى ما كان فيه بعد الساكن صفة سواء كان بعد اى بعد الساكن
 كثره او فتحه مثال ما كان بعد الساكن فتحه مثل اقبل مثال ما كان فيه بعد الساكن
 ضمة واضرب مثال ما كان فيه بعد الساكن كسرة هذا معطوف بحذف العاطف
 واعلم مثال ما كان فيه بعد الساكن فتحه وانما كسريما كان بعد الساكن كسرة لوافقة
 كما في اضرب وفيما كان بعد الساكن فتحه بالحمل على ما كان بعد الساكن كسرة نحو اعلم
 وانما لم يفتح للوافقة لئلا يلزم ليس الامر بصيغة التكلم وقفا فاذا امتنع للموافقة حمل على
 غيره وان كان الفعل المحذوف رباعيا اى ذا اربعة احرف فمفتوحة اى همزة الامر
 مفتوحة مقطوعة نحو اكرم لان هذه الهمزة هي همزة باب الافعال وهي مقطوعة ثلثا
 فرغ عن تقسيم الفعل الى ما قبل وما بعده ومضارع وامر شرج في تقسيم الخبر الى معروف ومجهول
 اى الى المسمى فاعله وغير مسمى فاعله فقال فعل ما لم يرسم فاعله واصله الفعل الى المسمى
 فاعله بانته من اضافة العام الى الخاص اى فعل الذي لم يرك فاعله او يادى ملازمة
 اى فعل المفعول الذي لم يرك فاعله وقوله لم يرسم فاعله يصلح مثالا للفعل ما لم يرسم
 فاعله هو ما حذف فاعله ويرد عليه خبره ونسبت زيد على قول الكسائي فان الفعل
 الاول حذف فاعله عند الماعرف من قبل لانه اجاز حذف الفاعل في الفعل الاول وحذف
 تاذع الفعلين وليس ذلك فعل ما لم يرسم فاعله وكذلك رد عليه نحو قوله تعالى اسمع بيم
 ابصر على قول سيبويه فانه جعل الجور فاعلا وحذف من ابصر اللهم الا ان يرا دما
 حذف فاعله مغيرا صيغته لم وبعد بئانه للمفعول ويمكن ان يقال متعناه ما حذف فاعله
 واقیم مفتوحة مقامه فكانه لسبق الاشارة اليه استغنى عنه فاعلم ان كلمة ما في قوله حذف
 اذا كان موصولة كان قوله فعل ما لم يرسم فاعله ميتدا او ما في قوله ما حذف خبره وهو
 ضمير فصل لا حمل له من الاعراب وذلك لان ضمير الفصل انما يتوسط بين الميتد او خبر
 اذا كان الخبر معرفة او ملحقا بالمعرفة واذا كانت موصوفة كان قوله فعل ما لم يرسم فاعله

في
 قوله
 فاعله
 هو ما
 حذف
 فاعله

مبتدأ وهو مبتدأ ثان وما حذف خبره والجملة خبر للمبتدأ الأول ويمكن أن يكون قوله فعل لم يسم
 فاعله خبر مبتدأ أول وحذف أي هذا بيان فعل فالمرسوم فاعله قوله هو كذا جملة مستأنفا
 فان كان بيان تغير الصيغة أي فان كان الفعل ما ضا ضم أوله وكسر ما قبل الآخر نحو
 ضرب وأكرم وأستخرج وتخرج وتخرج عندك هذا من وظائف التصريف ذكره
 في النحو ضمنا واستطردا وإنما غيرت الصيغة لثلاثا يلتبس الماضي المجهول بالماضي المعروف
 وإنما اختير التغير في المجهول لأنه فرع وإنما اختير هذا النوع من التغير اعني ضم الأول و
 كسر ما قبل الآخر لأن معنى فعل فالمرسوم فاعله غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول
 والأصل اسناد الفعل الى الفاعل فيختار له وزن غريب لم يوجد في الأوزان خروج
 من الضمة الى الكسرة ليدل على غلبة الوزن على غلبة المعنى وأما لم يختَرْ وزن فاعله بالخروج
 من الكسرة الى الضمة وإن كان هذا الوزن أيضا غريبا يدل على غلبة المعنى لأن الخروج
 من الكسرة الى الضمة أثقل من الخروج من الضمة الى الكسرة ولا ضرورة في اختياره بعد
 حصول دلالة غلبة اللفظ على غلبة المعنى بغيره ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل
 أي حال كونه مقدوما مع همزة الوصل فيما فيه همزة وصل نحو افتعل واستفعل ويضم
 الحرف الثاني مع التاء حال أي مقرونا مع التاء الزائدة في أوله نحو فتع بالضم
 أي لبس الماضي المجهول بالمرسوم عند الدخول والوقف في الأول نحو افتعل وانفعل بالضم
 المعروف من التفعيل والمعروف من المفاعلة والمجهول من الفعللة عند الوقف
 في الثاني نحو تكلم وتقول وتخرج ومعتل العين الألف فيه قيل ويبيع أصله
 فاعله لا ينقل الكسرة من العين استثناء لا وابدل وارقول بعد النقل ياء لسكونها و
 انكسار ما قبلها واللام بمعتل العين المعتل العين فقط بخلاف طوي وروي الليف
 فإنه لم يعمل عينه لا يفرض الى اجتماع اعالين في يروي ويطوى ثم قوله ومعتل العين
 مبتدأ أو قوله الألف فيه مبتدأ ثان وقوله قيل ويبيع خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر للمبتدأ
 الأول والضمير للعائد الى المبتدأ الأول وحذف أي الألف فيه قيل ويبيع لأن الجملة
 الواقعة خبر المبتدأ ويجب فيها ضمير عائد الى المبتدأ أو جازا لا شتام وهو ان نحو بكسر فاء
 الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعد نحو الواو اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا
 هو مراد القراء والخفاة بالاشتمام في هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسرة
 الفاء خالصا ومعناه تهيم الشفتين للتلفظ بالضم من غير ان يتلفظ به بل يتلفظ
 بكسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور ههنا وأما هو لا شتام في الوقف وقال اللصم

الغرض من الاشتغال بالآيات بالاصل الذي تغير لغرض اي لا يذات بان الاصل في اوائل
هذه الحروف الضمة ولم يفتح الاشتغال في بعض جمع ليس كما جاز في قيل وبيع لا نفس
قصد واما بيان هذا الوزن اى وزنه قيل وبيع غرضه لا يتأتى الا بوزن ذلك الغرض
رفع اللبس فاذا وادوا الا يذات الى الاصل عند تغييره ولا كذلك في بيع وبيعتا الواو
فتقيل قول وبيع بالاسكان بلا نقل ويجعل البناء والسكون هما وانضمام ما قبلها
متأله اى مثل باب قيل وبيع باب اختيار وانقيده اى الماضى المحمول من المعتل العين
من باب الافتعال والافتعال في جواز الوجود الثلاثة لكان المشاركة بين باب قيل و
بيع وباب اختيار وانقيده في العلة دون استخيار وانقيده اى دون المعتل العين من باب
الاستفعال والافتعال حيث لم يفتح فيها الا الاصل الكسر دون الاشتغال والضمة لسكون
ما قبل حرف العلة فيها اصلا اذ اصلها الاستخيار واقوم وان كان الفعل مضارعاً ضم
اؤله وهو حرف المضارعة حملا على الماضى وفيه ما قبل آخره كحقة الفتحة ونقل المضارع
بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويستلزم ويستخير ويتخرج ويتخرج ومعتل العين
ينقلب فيه العين الفاعل ويقال ويستغاث لما عرفت من قواعد التثنية ان كل من فتح
انفتح الواو والياء موسكن فلو الفعل نقلت الحركة الى الساكن فابدل المنقول عنه
بالافتعال ابدالاً لمطراد على الوجوب اذا عرفت عن الموانع وانصاف قوله الفاعل النحالة
او على انه خبر ينقلب بمجعله بجمع يصير فخر لما فرغ من التقسيم المذكور الفعل شفع في
تقسيم الخبر باعتبار اقتضاء المفعول به وعد مرفقال متعدي وغير متعدي مبتدأ
محدد والخبر اى من الافعال متعدي وغير متعدي او غير محدّد والمبتدأ اى هذا
بيان المتعدي وغير المتعدي فقال فالمتعدي ما يتوقف فهم على متعلق خاص كضرب
وان الضرب توقف فهم على متعلق لا ياتيهم بدون الضرب وكان المتعدي بواسطة
الحروف كرفع اليه واغرض عنه فان الرغبة والاعراض لا يمان ولا يتحققان بدون الغرض
اليه والمعرض عنه وهما متعديان بالوسائل بخلاف نحو ذهب فان تمام بدون تعقل
متعلق الا ان يلحقه البناء فيصير معنى اذهب ويكون متعدياً بالعارض ولا يرتفع
الفعل على الظرف اى على المفعول فيكون لا نأقول ان الظرف لازم لوجود الفعل والمفعول
به لازم لماهية المفعول فيه ما يتوقف عليه وجود الفعل لازماً ما كان او متعدياً بال
فهم اذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به حيث يتوقف عليه فهمه و
ماهية اذ الضرب هو استعمال التلاذيب في محل قابل للايلاء والمحل داخل في ماهية

لكن المتعدي وغير المتعدي

الضرب ولذا قال ما يتوقف فهمه على متعلق ولم يقل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يربح
 الأفعال الناقصة حيث توقفت فهمها على الخبر لا نقول المراد بمتعلق هو فضل وخبر
 عمدة وتيقه نظرا لانه على هذا يخرج باب علمت من هذا الحد لأن مفعوليها إما ايضاً واجب
 باننا لانسلم ذلك بل هما فضلتان كجواز تركها بخلاف خبر الأفعال الناقصة او نقول
 ان الأفعال الناقصة مما لم يقصد بخبرها فهمها بل ذكرت هذه الأفعال لتقييد الخبر
 والمقصود اسناد الخبر الى الاسم لا اسنادها اليه وانما هي بمنزلة الظروف والقيود
 فكان زيد قائماً معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار زيد غنياً معناه زيد
 غني الآن لا قبل هذا الزمان وعلى هذا فقس فهي ليست ما يتوقف فهمه على متعلق
 انما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهوماتها وغير المتعدي بخلاف مبتدأ وخبر اي
 غير المتعدي متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد فان القعود لا يتوقف
 فهمه على متعلق والمتعدي يكون متعد يا الى مفعول واحد كضرب ومتعد يا الى
 اثنين كاعطى وعلم نحو اعطيت زيداً درهمها وعلمت زيداً قائماً المثال الاول ما يتعدي
 الى اثنين ثانياً غير الاول والمثال الثاني ما تعدى الى اثنين ثانياً هو الاول فيما صدق
 عليه ومتعد يا الى ثلاثة مفاعيل كاعلم وادى وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث نحو
 اعلمت او اريت او انبأت او نبأت او اخبرت او خبرت او حدثت زيداً عمر وفاضلاً في
 اجاد الاخشاش اظن فاخال اءافعال القلوب قياساً لاسماءها وهذه الأفعال المتعدي
 الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي اعطيت في الأحكام فيكون جزئ من مفعولها
 الاول كما يكون جزئ من كل واحد من مفعولي اعطيت والثاني والثالث اي مفعولها
 الثاني والثالث كمفعولي علمت في الأحكام فيكون ترك كليهما الثاني والثالث
 معاً ولا يقتصر على احد هما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولها
 الأفعال الثاني والثالث هما مفعولها باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت عمر
 خير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيداً عمر ومن غير
 المفعول الثالث ولا علمت زيداً خير الناس من غير ذكر المفعول الثاني
 أفعال القلوب وليس هي أفعال الشك واليقين وهي سبعة ظننت وحسبت
 وخطبت ونزعت وعلمت ورايت ووجدت وانما يهيمت هذه الأفعال
 أفعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنة اولاً لان القلوب محل هذه الأفعال
 وانحصار أفعال القلوب في السبعة اصطلاحاً واستقراً لا عقلي ولا

فمفردات من افعال القلوب ايضا ولا يتعديان الى مفعولين باستحالة
 لا يجري بينهما احكام افعال القلوب وانما اقدم افعال الشك وهي الاربعة الاولى على النعمان
 اليقين وهي الثلاثة الاخيرة لعلمية افعال الشك وتقدم الشك على اليقين وجودا وتدخل
 هذه الافعال على الجملة الاسمية قوله افعال القلوب مبتدأ وقوله ظننت الخبر
 وقوله تدخل على الجملة الاسمية جملة مستأنفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال
 القلوب مبتدأ وقوله ظننت الخبر كذلك منه وقوله تدخل على الجملة الاسمية خبره اي افعال
 القلوب تدخل على الجملة الاسمية اي على المبتدأ والخبر لانها متعلقان بها لبيان ماهي
 عنه كلمة ما موصوفة عبارة عن اعتقاد وقوله وهي مبتدأ أعانك الى الجملة الاسمية ووقع
 عنه خبره والجملة صفة ما اي لبيان اعتقاد تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه
 علم او ظن او حسبان او غير ذلك كذا في التفسير ووجه عبارة عن شك ويقين اي لبيان
 شك ويقين تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه وفي بعض النسخ وقع عنه
 عنه اي لبيان صفة تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه ومن العلم والظن والحسبان
 وغو ذلك فتصعب هذه الافعال للجزئين اي جزئي الجملة الاسمية اي المبتدأ او
 الخبر على انهما مفعولها ومن خصائصها اي خصائص افعال القلوب انها اذا ذكر
 احدها اي احد المفعولين ذكر المفعول الآخر غالبا اي ومن خصائصها ذكر المفعول
 الآخر وقت ذكر احد مفعوليها يعني لا يجوز الاقتصار على احدها وفي بعض النسخ
 من خصائصها ان لا يقتصر على احدها اي عدم الاقتصار على احدها وانما لا يجوز
 الاقتصار على احدها لان ذكر المفعول الاول توطئة ووسيلة الى ذكر الثاني لما عرفت
 ان تاتيها في الثاني دون الاول والثاني مقصود فلما اقتصر على الثاني يلزم ذكر
 المقصود بدونه ما هو توطئة ووسيلة ولما اقتصر على الاول لم يذكر التوطئة والوسيلة
 وترك المقصود لان كلا المفعولين في هذا الباب بمعنى مفعول واحد لان المعلوم
 في قولك علمت زيدا فاضلا مقصد الفعل الثاني مضافا الى الاول اي علمت فضلا
 زيد لكن نصيبها مضافا لعلقه بمضمونها معا فكان في ذكر احدها وترك البعض
 الآخر عدم تمام للفعل فلا يجوز الاقتصار على احدها ولما قلنا ان يقول فعلى هذا
 ينبغي ان يجوز علمت فضل زيد لوجود المعلوم في قولك علمت زيدا فاضلا وهو
 مقصد الفعل الثاني مضافا الى الاول قيل هذا في كل بقوله تعالى ولا تحسبن
 انكم يحلون وما انتم الا الذين قتلهم الله فمن فضله هو خير للمؤمنين على قراءة الياء وجعل الذين فاعلام

يُحذف المفعول بتقدير يحلهم هو خير لهم قيل هو قليل فلا يجابره وإنما قال إذا
ذكر أحد ما ذكر الآخر لا زجاً لأن لا يذكر كلاهما كقولهم من يسمع يخل أي يخل السموع
صحيحاً وقوله تعالى وَظَنَنْتُمْ ظَنِّي الشَّوْءَ أي ظننتم الباطل حقاظن الشَّوْءَ ثم أعلم
أن الجملة الشرطية أعني إذا ذكر أحد ما ذكر الآخر خبران والظهير العائد إلى ما هم ازجاء
أي إذا ذكر فيها أحدهما ذكر الآخر لأن الجملة الواقعة خبراً لأن وجوب فيها ضمير عائد إلى
اسمها وإن مع اسمها وخبرها مبتدأ وقوله من خصصا نكها خبره بخلاف ما أعطيت
أي وهذا متلبس بخلاف باب أعطيت فانه يجوز أن يدل كل واحد على دون الآخر لعدم المانع
تقول أعطيت زيداً ولا تدكر ما أعطيت وأعطيت درهمها ولا تدكر من أعطيت ومنها
أي ومن خصصا نكها جواز الالغاء أي جوازها لعمليها الفضا ومعنى وفي بعض النسخ
ومنها أنها يجوز فيها الالغاء إذا توسطت هذه الأفعال بين جزئي الجملة أي بين
المفعولين نحو زيد ظننت قائماً أو تأخرت نحو زيد قائم ظننت الاستقلال المجزئين
أي المفعولين كلاماً غير جواز الالغاء ولا لغاؤه عند توسطها وتأخرها وانقضاء كلامها
على أنه حال أو تميزاً لأن مفعوليهما كلام مستقل لصحة الحمل فيمتنعان عن كونها متوالي
مع ضعف العامل بالتأخر عن كليهما أو أحدهما المكان استقلالهما كلاماً لصحة الحمل في
يمكن أن يعمل فيها العامل لقوة فيجوز الوجهان بخلاف أعطيت أي هذا متلبس
بمخالفة باب أعطيت فانه لا يجوز الالغاء إذا توسط أو تأخر عنهما لأن مفعوليه ليسا
بمستقلين كلاماً لعدم صحة الحمل مثل زيد علمت قائم أو زيد قائم علمت الأول مثال
التوسط والثاني مثال التأخر ثم أعلم أن الفعل عند الالغاء بمعنى المضد للواقع
ظرفاً أي زيد قائم في علمي ومنها أي ومن خصصا نكها أنها أي أن أفعال القلو تتعلق
وجوباً أي تفهم عن الفعل لفظاً وتعمل محض بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام وحرف
النفى واللام لا ابتداء أي لأم لا ابتداء يعني أنها تتعلق إذا دخل ذات الاستفهام ولو متضمنة
لحرف الاستفهام كأي وما ومن ونحوها وحرف النفي لأم لا ابتداء على جمولها أو
على أضياف اليه جمولها مثل علمت أن زيد عندك أمعرو وليعلم أي الجزئين
أخصي وعلمت ما زيد منطلق وعلمت لزيد قائم وعلمت غلام أي الرجلين قائم
المصنف ذكر مثال التعليق بالاستفهام ففسر عليه مثال التعليق بحرف النفي و
لام لا ابتداء والتعلق بجزء الاستفهام على اتفاقهم وبطل مختلف فيه وإنما تعلق
هذه الأفعال بهذه الأمور الثلاثة لأن هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة ووضعت على

بقاد صورة الجملة والفعل واجب تغييرها أي نصب الجزئين فوجب التوفيق بأحدهما
لنطا والآخر معنى ودخول هذه الثلاثة على مفعول الثاني لا يوجب التعليق في الأول
نحو علمت زيداً من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وليس ذلك بقوي وإنما
سمي الخاتمة لفظاً ولما هي معنى تعليقاً لأنها عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة
لكانت مشبهة بالمرأة المعلقة وهي التي يدها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات فاعل
ولا فاعلة قال الله تعالى فلو حرصتكم فلا كهيلاً أو كل الميل فتدبروها كالمعلقة
وهذه الأفعال عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة والمعلقة على
اعمالها معنى صحة العطف على مفعولها بالنصب فإن قيل قد جاء التعليق في غير هذه
الأفعال أيضاً نحو قوله تعالى سئل بني إسرائيل كبراً أي كنا هم من آية تكبر وقوله
يسئلوك ما آتيتهم فقول قيل أنه ليس من باب التعليق بل يتقدير القول أي سئل
بنو إسرائيل قالوا كبراً أي تكبراً ويتسألونك قائلين ما آتيتهم فقول قيل
المفرد أي سئل بني إسرائيل جواب هذا السؤال ويسألونك جواب هذا السؤال فهي
في محل النصب على أنها مفعول بها وهي بعد أفعال القلوب أيضاً وأولها بالمفرد
لكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدل لا نحو شككت في زيد أهو
كوبه أي في كرمه ومنها أي ومن خصائصها أنها أي أن أفعال القلوب يجوز أن يكون
فاعلاً ومفعولاً الأول ضميرين متصلين بشيء واحد أي هما عبادتان عن شيء واحد
ومفعولها الثاني مظهر مثل علمتي منطلقاً ومثل قوله تعالى إني آتيتكم خمرًا
بجذلات غيرهما من الأفعال حيث لا نقول ضربتني وشتمتني بل ضربت نفسي شتمت
نفسني لأن مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني وذكر الأول توطئة إلى ذكر الثاني لما
عرف أن تأثيرها في الثاني دون الأول فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول
بجذلات غيرهما من الأفعال وليحق بهذا الأفعال في جوارها كون الفاعل والمفعول
لشيء واحد نحو عد متني وفقد متني لأن أول مفعولها كقول مفعول أفعال القلوب
في عدم التأثير لأن العدم والفقدان لكونها عديين لا اثر لهما في شيء وليعضها إلى بعض
هذه الأفعال معنى آخر يتعدى بمرأى بسبب ذلك المعنى إلى مفعول واحد فقط
وظننت بمعنى اتهمت من الظننة بمعنى التهمة وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وإن كان من
أفعال القلوب لكنه لا يتعدى إلى المفعولين استعمالاً ولا اختياراً والقلوب في السبعة
استعمالاً لا عقلي ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى أصبت وحسبت بمعنى حسرت

ذات حسية اي اشعر الشعر وخلت بمعنى صرت ذات خيال اي خيلا وزعت بمعنى كفلت به وعلى
 هذه المعاني لا يقتضي الامفعول واحد اتم كما فرغ عن التقسيم المذكور للنحل شئ في تقسيم
 الآخر للفعل باعتبار التمام والنقصان فقال الافعال الناقصة ثم الناقصة بمعنى واحد ولا
 فانزهها بالذکر ليرى علم ان ما سواها تامة وذلك ما وضع لتقرير الفاعل اي التقييد على صفة
 مخصوصة نحو كان زيد قائما فكان قمر زيدا على صفة كونه قائما في الزمان الماضي الجارو
 المجر ومروط مستقران كان حالهما متعلقا بفاعل عام محذوف اي كاشفا على صفة او ظرف
 ملغى ان كان متعلقا بفاعل خاص من كور وهو التقرير وفي هذا القيد احتراز عن ما سواها
 من الافعال وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها من سائر الافعال دل على
 الحذف والزمان وهذه الافعال لا تدل الا على الزمان فقط ولا سائر الافعال يتم بمرفوعه
 هذه لا يتم به وهي اي الافعال الناقصة كان وصار وقد زيد ما يردون صار نحو اكل وقد
 وحال واستعمال وتحويل وانقلب سماعا دون انتقال وان كان بمعنى تحويل ويحتمل استعمال
 صار وجراد فانها تامة على الاصل واصبح واضح وظل واسمى وبات واخذ اي رجع وما د
 اي صار وغدا اي كان في الغدلة وهو ما قبل الزوال وراح اي كان ذلك في الرواح وهو
 ما بعد الزوال الى الليلة ولو كان غدا بمعنى رجع في الغدلة او دخل في الغدلة وكذا راح بمعنى
 في الزوال او دخل في الرواح كانا تامتين وما زال وما انفك وما فتى بالهمزة تدون
 الياء وهي بمعنى زال ولا يستعمل الامع النفي وفيه لغتان بكسر العين وفتحها مع الهمزة
 بهما والمضارع يفتى بالفتح مع الهمزة وسابح هذه الاربعة للابتنان لان نفي النفي ثبات
 واصل هذه الاربعة ان تكون تامة بمعنى انفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصلا لا زالا
 زيد عالما دائما وكذا اخوانه فصنبت نصب كان وما دام وليس ولم يذ كر سيبويه من
 شأن الافعال سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو هو من الفعل ما
 لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة
 بمعنى الناقصة كما تقول يتم التسعة عدا عشرة اي نصير هذا عشرة تامة وكذا زيد
 عالما اي صار عالما كاملا وقد جاء كلمة قد للتقليل اي قلما جاء لفظ ما جاء من
 الناقصة اي بمعنى تقرير الشئ على صفة نحو قولهم ما جاءت حاجتك فما استغنيان
 مبتدأ او جاء ناقصة بمعنى صارا والضمير العائد الى ما اسمها وحاجتك خبرها اي
 اني شئ مما رأت حاجتك وانما انت الضمير فيما جاءت مع انه عائد الى الاستغنيان
 باعتبار الخبر كما في قولهم من كانت امك فان ضمير كانت عائد الى من وانا انت باعتبار

تامتين وما زال وما برج وما فتح وما انقلب لا استقرار خبرها أي خبر هذه الأفعال لفاعلها
 أي لاسمها من قبل ظرف الاستقرار والضمير المرفوع المستكن عائد إلى الفاعل والضمير
 المنصوب البارز عائد إلى الخبر أي من قبل الفاعل ذلك الخبر معناه أن ذلك الخبر
 حاصل للفاعل على سبيل الاستقرار من كان الفاعل قابلاً وصالحاً لذلك الخبر
 في المعتاد لا نراه لا يفهم من قول القائل ما زال زيد أميراً أنه كان أميراً في حال كونه
 طفلاً بل يفهم أنه كان كذلك من كان قابلاً وصالحاً وليزعم أي يلزم هذه الأفعال
 النقي ليفيد الاستقرار لأن معنى هذه الأفعال النقي دخول النقي عليها يدل على الثبات
 فتركانت الأفعال ماضية يلزمها ما أو لا وأن كانت مضارعاً نون أو لا أو ما أو لا
 لتوقيت أمر مدته ثبوت خبرها أي خبر ما دام لفاعلها أي لاسمها وإنما
 كان توقيتاً لأن كلمة ما في ما دام مصدرية ومعناها التوقيت أي توقيت أمر مدته ثبوت
 الخبر لاسمها لأن المصدر قد يجعل جيناً فأنقلت اجلس ما دام زيد جالساً كان المعنى
 اجلس دوام جلوس زيد أي مدته جلوسه بخلاف ما في ما سواها من إختلافاتها
 نافية لورودها على معنى النفي نزلها إلى المشبهة وفي تأنيت ضمير ما دام في قول خبرها
 وفي قوله لفاعلها نظر لأن تأنيت لا يتأق بتأويل الكلمة ولا بتأويل اللفظة لأن كلمة
 ما علمية ولذا ذكر ضمير قوله ومن ثم احتاج ومن ثم احتاج ومن ثم احتاج لأن يجعل كلمة
 واحدة على سبيل التجوز ومن ثم احتاج أي لأجل أن ما دام لتوقيت أمر مدته ثبوت
 خبرها لفاعلها احتاج ما دام في صحة التلطف به إلى كلام أي جملة قبله يتعلق بها كما
 في قولك اجلس ما دام زيد جالساً بلا تقدم كلام قبله كما لا تقول يوم الجمعة تيسر
 بل لابد من فعل قبله نحو خرجت يوم الجمعة هذا لأنه أي لأن ما دام على تقدير كون
 ما مصدرية وجعل المصدر جيناً الصيغة المعنوية والظرف معمول وفصلته في التركيب
 فلا بد أن عامل من حيث أنه معمول ومن أن يتقدم كلام أي مسند ومسند إليه
 من حيث أنه فضلة فإن قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله احتاج وقوله لا تراضية يتعلق
 فيلزم تعلق العلتين بفعل واحد وهو مستعقيل يمكن أن يكون قوله لا تراضية يتعلق
 من قوله ومن ثم فكانه قال أي لأجل أن ما دام ظرف احتاج الكلام أو يقال المظرفية
 علته الاحتياج إلى الكلام وتكون ما دام لتوقيت أمر مدته ثبوت الخبر علة لكونها ظرفاً
 لتحقيق الاحتياج بناء عليه فلا يتوجه الإشكال وليس لنفي مضمون الجملة حالاً أي في
 زمان الحال نحو ليس زيد قائماً أي قيامه مستفيدة لأن وقيل لنفي مضمون الجملة

بـ
 كـ

ولا تراضية

اي زاناما مطلقا غير مقيد بكونه حالا او غيره وامتناعهم عن قولهم ليس زيد قائما عندنا لو زيد
 الاول وقوله تعالى الا يوم ياتيهم كمين مصير فاعترضهم اي العذاب يوم القيمة يؤيد
 الثاني واجيب بان هذا الاخبار لما صدر عن خلاف في اخباره عند كل لواقع فاستعمل
 اداة الحال لذلك ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها تأكيد
 المضاف اعني الاخبار راي كل الاخبار او تأكيد المضاف اليه اي كل الافعال الناقصة
 على اسمائها اي اسماء الافعال الناقصة كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ قبل جالها في التقيد
 اوسع حيث يتقدم معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لا يقتربا بالقرينة وهي النصب
 بخلاف خبر المبتدأ فإنه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب لا يجوز تقديمها على المبتدأ المكان
 للفسح في تقديمها عليها الضمير في قوله هي وقوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفي قوله
 في تقديمها راجع الى الاخبار الافعال الناقصة اي في تقديم اخبارها على تلك الافعال على
 ثلاثة اقسام وقيل الضمير في قوله هي وفي قوله في تقديمها راجع الى الاخبار الافعال الناقصة
 وفيه نظر لان قوله وهو من كان الى راح اياه حيث لم يقل ومن خبر كان الى خبر سراح و
 اجيب بان لا يمكن اصلا خبر بعد ف مضاف اي وهو من خبر كان الى خبر سراح وهو خبر ما
 في اوله ما وهو خبر ليس والاول هو الاظهر قسم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة في
 تقديم اخبارها عليها على ثلاثة اقسام فكيف يستقيم قوله قسم يجوز تقديمه على الافعال
 الناقصة واجيب بان الضمير في قوله يجوز قائدا الى قوله قسم يجوز مضافين اي قسم
 يجوز تقديم خبره عليه وهو اي هذا القسم من كان كلمة من الابدائية الى راح لكون
 العامل فعلا وهو عامل قوي يصلح تقدم معموله عليه ولا مانع يمنع تقدم معموله وفي كلمة الى
 هذا نظر لانها ان كانت امتدادية يلزم خروج راح عن الحكم لان الغاية لا يدخل تحت المغية
 وان كانت اسقاطية فالوجه لها لعدم دخول ما بعدها في ما قبلها احتما وان جعلت بمنع
 مع كقولهم تعالى ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم بانها من الابدائية الملازمة لذلك الغاية
 وايضا لو كان بمنع لا يدل اللفظ على حكم ما بين كان وسراح وان جعلت زائدة لا يستقيم
 لان من الزائدة يختص في النفي والكلام هنا مثبت وان جعلت بمعنى حتى ليدل ما بعدها
 في حكم ما قبلها حتى لا يستقيم ايضا لان حكم حتى ان يكون ما بعدها مما ينتهي به المذكور او
 عنده وسراح ليس مما ينتهي به الافعال الناقصة او عنده واجيب بان لا يمكن ان يكون اسقاطا
 يجوز معطوف اي هو من كان وما بعده الى راح او يقال يمكن ان يكون امتدادية والغاية
 لا تدخل في المغية الا اذا دل الدليل وهما قد دل الدليل على ان ما بعدها داخل في

في قوله هي وقوله عليها

وفي قوله هو من كان الى راح

حكم ما قبلها وهو حصه تقدير اخبارها عليها على ثلثة اقسام لحيث ان كل قسم يحكم
 مختصا فنقول كلمة الحسن ليست بامتدادية ولا استقاطعية بل هي صلتة البلوغ المحذون
 الوصول اى ومن كان بالغا الى مراح او واصل الى مراح وفيه نظر لان جعلها صلتة البلوغ
 ياباه من الابهتة المناسبة لذكر الغاية وقسم لا يجوز تقديمه على الافعال الناقصة وهو
 في اوله اى وهو فعل كان في اول ذلك الفعل ما مصدرية كما في ما دام او نافية كما في
 اخواته لتحقيق المانع وهو ما مصدرية او نافية لان كليهما يمنع تقدم ما في جيزهما عليهما
 لان حرف النفي وما المصدرية يستحقان الصد وخلافا لابن كيسان في غير ما دام
 لعدم المانع معنى لتاويله اياها بالثبوت لما ذكرنا من معنى هذه الافعال النفي ودخول ما
 النافية عليها يدك على الالتيات لان نفي النفي اثبات فكانت بمنزلة كان فما زال زيد عالما
 بمعنى كان زيد عالما دائما وفيه نظر لان صورة ما التي تستحق الصد كافيته في منع تقدم
 اخبارها عليها وانما قال في غير ما دام لان ابن كيسان يوافق فيه غيره في منع التقدم
 لتحقيق المانع لفظا ومعنى وهو ما المصدرية وقسم مختلف فيه وهو ليس فقد ذهب
 سيبويه الى ان حكمه حكم ما في اوله ما لكونه بمعنى النفي فلا يجوز تقديمه معمولة النفي عليه
 وذهب اكثر البصريين الى ان حكمه حكم كان لعدم ما صورة فان قيل كما اختلفت في ليس
 اختلفت في ما في اوله ما غير ما دام كما اشار اليه بقوله خلافا لابن كيسان في غير ما دام
 فواجه تخصيص ليس باطلاق الاختلاف فيه والحق ان يقال وقسم يجوز وهو من كان
 الى لاجل وقسم لا يجوز وهو ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس وما في اوله ما غير ما دام
 قيل قول ابن كيسان في القسم الثاني مروج لما ذكرنا من صورة ما التي تستحق الصد كافيته
 لمنع فقوله خلافا لا اختلاف فلا يندرج في هذا القسم ثم لما فرغ من الافعال الناقصة
 شرع في افعال المقاربة فقال افعال المقاربة وانما ذكر بعد الافعال الناقصة لانها
 مثلها في اقتضاء الخبر لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو عسى زيد
 ان يخرج فحسب تقرير زيدا على صفة كونه خارجا في الزمان الماضي لكن خبرها انحصرت
 لا يكون الافعال مضارعا بخلاف خبر الافعال الناقصة فانها اعم وهي ما وضع آية
 فعل وصح لدنو الخبر اى لقربه رجاء او حصولا او اخذ فيه اى شروعا في الخبر
 اى في تحصيل انتصاب هذه الالتفات على التميز اى لقرب رجاء الخبر او حصوله او
 الاخذ فيه فالقسم الاول وهو ما وضع لتقرير رجاء الخبر عسى وهو فعل غير متصرف
 حيث لا يجي مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة كاسم الفاعل واسم

المفعول لا ذر يشبه الحرف لكونه الانشائي الذي اصله ان يكون بالحرف و
 الحمل على العمل لكونه كواحد منها لطمع الحصول تقول عسى زيد ان يخرج اي قارب
 زيد الحرف وخروج وعسى ان يخرج زيد اي قارب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال
 تامر وعسى الاستعمال الاول ناقصة وقد يحدث ان من خرج عسى تشبها له بكاد نحو
 قوله **نشأ عسى الكرب الذي امسيت فيه** يكون وراءه فرج قريب والقسم
 الثاني وهو ما وضع لقرب حصول الخبر كاد تقول كاد زيد يخرج وقد تدخل ان
 في خبر كاد تشبها له بعسى نحو قوله **قد كاد من طول البلى ان يمضخ** واذا دخل
 حرف النفي على كاد فهو كالافعال اي كاد كسائر الافعال في النفي اي في الخبر واذا
 دخل عليها حرف النفي كان معناها نفيا للخبر كسائر الافعال على الاصح وقيل اذا دخل حرف
 النفي عليها تكون الاثبات اي لا ثبات للخبر مطلقا سواء كان ماضيا او مستقبلا **اقم** في
 الماضي فلقوله تعالى **وما كادوا يفعلون** لان المراد اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل قوله
 تعالى **قد جحوا وجرا** لا لمر ان فعل الذبح قد وقع منهم بلا شك فالذبح يدل على قهرهم
 من فعل الذبح وما كادوا يفعلون يدل على الاثبات اذ لو حمل على النفي يلزم فساد المعنى
 واما في المضارع فلخطية الشعر آء قول ذي الرمة **نشجر اذا غيّر الحجر المجين لم يك** +
 رسيس الهوى من حب مية يبر شأى يزول وجه التمسك ان الشعر آء فهو من قوله
 لم يك الاثبات وكون معناها ان رسيس الهوى من حب مية يبرح ويذول وان كاد
 بعد طول العهد وهون وال رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لخطية ثم جرح
 ولتغير ذي الرمة بعد الخطية الى لم اجد فلو كان نفي كاد لاثبات لما غير ولما قبل
 خطية ثم والجواب عن قوله تعالى **قد جحوا** وما كادوا يفعلون انه نفي قرب فعل
 الذبح قبل فعل الذبح ولا تنافي بين نفي قرب فعل الذبح في زمان حصول فعله في زمان
 آخر واما التنافي بين نفي قرب الفعل وحصوله في زمان واحد فيكون معناه النص حصول
 منهم فعل الذبح وما قاربوا فعل الذبح قبل حصول الذبح منهم ومن الخطية بانها
 شبهة والشبهة ما يشبه للثابت وليس بتأيت وعن التغير بانها احتياط لما فيه رفع
 الشبهة ويمكن ان يقال بان الخطية والتغير لا يدلان قطعا على الاثبات في نفس
 الامر في الواقع بل يحتمل ان يكون الخطية بناء على انه لما كان نفي كاد عند البعض
 الاثبات وادنى درجات الاختلاف ان يورث الشبهة يمكن في البيت شبهة فاما الخطية
 ولا ينبغي ان يصرف الكلام الى ما في شبهة فاما المعنى وان يكون بخلافه الى المر اجد شبهة فاما المعنى

وان فعل

فان فعل

فان فعل

تكون في الماضي للثبات أي لاثبات المحرور في المستقبل كالأفعال أي كسائر الأفعال
 في النفي تمسكاً بكونها في الماضي للثبات بقوله تعالى وما كادوا يفعلون أي المراد اثباتاً
 فعل الذبح لأن فيه بدليل قد يجوزوا وجه الدلالة وجوابه قد تروى لكونها في المستقبل
 لنفي الخبر كسائر الأفعال بقول ذي الرمة شعراً أعجز الشعر المحبين لم يكدهم رئيس الهوى
 من حب مئة يبرح أي يزدول وجه التمسك أن البراح منهي فعلم أن المعنى في المستقبل
 نفي الخبر كسائر الأفعال فهذا القائل يتمسك بقول ذي الرمة والقائل الأول يتمسك
 بتخاطبة الشعراء ذي الرمة والشعر الفراق والتأسيس هو الثابت والأضافه من باب
 حرد قطيعة أي لم يكدهم الهوى الرئيس أي الثابت من حب مئة وهي اسم معشوقة
 والبراح هو الزوال مع البيت إذا غيّر هجران الأحباء للمحبين عن الحب بحكم أن
 طول العهد ينسى وزالت محبتهم عن قلوب المحبين لم يقرب برح أي زوال الحب
 ميتة يعني إذا لم يقرب زوال حبها فكيف تزول حبها وفيه مبالغة في نفي الزوال فعلى
 هذا كان حرد المعنى داخل على يكاد لمبالغة نفي خبرها وهو يبرح في البيت وهذا
 المعنى مستقيم فلا وجه لتخاطبة الشعراء والقسم الثالث وهو ما وضع لقرين الأخذ
 في الخبر جعل وطفق وكرب بفتح الزاء والكرب نزديك شدة كسبجاء من حد نصر
 وأخذ فهد الأفعال الأربعة مثل كاد يعني يقتضي كواحد منها اسماً وخبراً وخبرها
 فعل مضارع بغير أن وأوتاك عطفت على أخذ فيكون أو شدة من جملة الثالث مثل
 عسى وكاد في الاستعمال يعني أنها أداة مثل عسى في الاستعمال في وجهها أي في
 كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية إذا كان اسمها مع أن نحو أو شدة زيد أن
 يخرج أو شدة أن يخرج زيد وثارة مثل كاد في اقتضاء الخبر وكون الخبر بغير أن نحو
 أو شدة زيد يخرج ثم كما فرغ من أفعال المقاربة شرع في بيان فعلا التعجب فقال
 فعلا التعجب وتوهم غير الكسائي من الكوفيين أنهما اسمان واستدلوا على ذلك
 بتصرخ يرمأ أصيل في قوله شعراً أي ما أصيل عز لا فاشدة لنا من ليأغبين الصا
 والسهر والجواب أن شاد أو ينزل منزلة الاسم في جواز التصغير وهما ما وضعه لاثبات
 التعجب أي لا يجلده وفيه احتراز عن نحو عجت وبعجت وإنهما متعجبان لهما القاطع أحبا
 والاثبات ثابت أمر لم يكن والتعجب أفعال يحصل عند استعظام شيء خرج عن
 حد بطأه وخفي سببه والقائل أن يقول التعجب إنما يكون المحققة الكلية للفرد
 والفردين والأفراد فلا يستقيم هذا التعجب مع فصل الفردين إلا أن يثبت أن

لا
 في
 قوله
 شعراً
 أي
 ما
 أصيل

ان اضافة التثنية كاضافة الجمع فيجعل المضاعف ثمناسا لكنهم لم يصححو ابدلك على ان
 جعل المضاعف جنسا عند العهد في الجمع ايضا منتفع ولا خفاء ههنا في عهدية الفعلين
 فلا معنى للجنس فيلزم التعريف للفردين واجيب بان التعريف كلي يوجد تحت فردا
 وهما ما افعلا واقول به كما ان الشمس كلي لانه اسم جنس يوجد تحت فرد واحد فقط
 او يقال انه تعريف لفظي لا بيان ماهية وكلمة ما عبارة عن فعلا وانما وجد وضع
 باعتبار القضا والمعنى فعلا التعجب فعلا وضع لا نشاء التعجب فيكون هذا التعجب
 بيان لما يفهم من الملازمة في اضافة قوله فعل التعجب ولو قال فعل التعجب ما افعلا
 واقول به كان انحصر واسلم لان التحديد لا تضباط الجزئيات فلما انحصر جزئي
 او جزئيين لا يحتاج الى ذلك ولقائل ان يقول يدخل في هذا الحد نحو قاتله
 من شاعر لانه لا نشاء التعجب وليس محض الدعاء اللهم الا ان يقال التعجب استعماله
 لا وضعي وله اي للتعجب اى لما وضع لا نشاء التعجب صيغتان مبتدأ ومقدم الخبر
 ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين حيث لا يبيح منهما مضارع ومجهول وامرو
 نهي وتانيث وتثنية وجمع مثل ما احسن زيد واحسن يزيد ولا يبينان اى لا يبنى
 فعل التعجب الا مما يبنى منه افعلا التفضيل اى من ثلاثي مجرد قابل للتفاوت ليس
 بلون ولا عيب وانما قلنا قابل للتفاوت احترازا عن مات زيد حيث لا يقال فيه اموث
 زيد لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يكون موت شخص ازيد من موت اخ
 او انقص والاكثر ان يتعجب من الفاعل لا من المفعول وقل ما اشهر وما اشغلك كما في
 اسم التفضيل وشئ ما اعطاه وجوزته سيبويه قياسا فيكون المذكور في المتن قوله
 غير سيبويه فان قيل ان افعلا التفضيل يبنى من فعل بمعنى الحدوث ومن فعل بمعنى
 الثبوت نحو انا اضرب منك غدا واحسن من عمر وصيغتا التعجب لا يبينان الا من فعل
 بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف يستقيم القصر قيل هذا قصر بناء صيغتي التعجب على
 ما يبنى منه افعلا التفضيل دون العكس فيلزم منه ان صيغتي التعجب يبينان مضافا
 يبنى منه افعلا التفضيل ولا يلزم منه ان ما يبنى منه افعلا التفضيل يبنى منه صيغتي
 التعجب فلا يلزم ما ذكرته ويتوصل في المنتجع اى في الذي يمتنع بناءه منه ما ليس بثلاثي
 مجرد من غير الالوان والعيوب بل رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد ما فيه لون عيب
 بمثل ما اشد استخراجه واشد دبر اى بناءهما من فعل لما يمتنع بناءه منه وايقاع
 مصدر المنتجع مفعولا او مجردا بالياء مثل ما اشد استخراجه واحسن استخراجه

وما اقبله حرجة ومخوذاً ولا يتصرف فيهما أي في صيغتي التعجب بتقدم وتأخير أي بتقديم
المفعول والمجرور وتأخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيد احسن ولا يزيد احسن فليقل
ان يقول ان قوله وتأخير مستند لان كل واحد من التقدم وتأخير ليس له أثر
فقد يدعي يستلزم تأخير غيره لا محالة ويمكن ان يقال ان احدهما ينقلب
الاخر بالتصديق والتحقيق فكانه اعتبار القصد أو يقال ان في ذكر التأخير تأكيد كافي
قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ولا فصل بين فعل ومعموله
بين ما والفعل فلا يقال ما احسن اليوم زيد ولا احسن يزيد لانها بعد النقل الى
التعجب حراً مجزياً الامثال فلا يغير ان كما لا يغير الامثال وجاء الفصل بكما الزائد
نحو ما كان احسن زيداً ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافاً لابن كيسان وشذ الفصل
يا صبح واصبح نحو ما اصبح ابردها والضمير للخذتوما امس اد فاعلمها والضمير للعشيرة
وهو مقصور على السماع واجاز الما زني في الفصل بالظرف حيث يتسع في الظرف
ما لا يتسع في غيره نحو ما يوم الجمعة احسن زيداً وما احسن بالرجل ان يصدق
واحسن اليوم يزيد والمراد بالظرف الظروف المتعلقة بصيغتي التعجب بخلاف الفصل
بالظرف الذي لا يكون متعلقاً بهما فانه لا يجوز ان يقال لقيته فا احسن
امس زيداً لان امس متعلق بقوله لقيته لا بقوله احسن واجاز ابن كيسان الفصل
باعتراض لو لا الامتناعية نحو ما احسن لو لا تكلف زيداً وما أي لفظ ما في ما افعل
نحو ما احسن زيداً ابتداءً بكرة أي مبتدأ بكرة او زواً بكرة أي غير موصولة ولا متو
فيكون تامة بمعنى شيء وذلك لان التعجب من مواضع الابهام والبعد عن الوضوح و
البيان والموصولة معرفة والموصولة قريبة من المعرفة فلا يلحقان بهذا الموضع بل
الا ليق ان يجعل تامة بمعنى شيء عند سيديونية خبر مبتدأ فاحمدت أي وذلك عند
سيديونية او متعلق بمفهوم الكلام أي وقعت ما مبتدأ مع النكارة عند سيديونية وكذا
عند الاخفش في احد قوليه وما بعد ما أي بعد ما من الجملة الفعلية الخبر أي خبر المبتدأ
تقدم شيء احسن زيداً وانما جاز وقوع النكارة ههنا مبتدأ لكونه فاعلاً في المعنى على ز
شتر اهترذاً باب أي ما احسن زيداً الاشياء لا اعرف جعل زيداً احسن وهذا التقيد باعتبار
الاصل ثم نقل الى انشاء التعجب وانجي عنه المعنى الاول بدليل جواز ما اقد والله وما
ارحمه مع انه منزه عن الجعل والتجسيد وموصولة خبر الخبر قوله ما أي موصولة عند

الاختفش في احد قوليه والخبر اي خبر ما الموصولة الواقعة مبتدأ متحذوف والمبتدأ
 الذي جعله حسنا شي عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير
 سكت شي مسندة وذو هب الفراء الى انها استقها مية مرفوعة المحل على الابتداء وهو قوله
 قل فيه جهات الضعفت ويا قتل انه يلزم فيه النقل من الاستقها م الى التجب كلامها
 انشاء ان والنقل من الانشاء الى الانشاء مما لا يثبت في كلامهم ففيه نظر لان الاستقها
 قد اريد به الامر في هل انتم متهنون وقد اريد به العرض في الا تنزل بنا فتصيب
 خيرا وقد اريد به التمني في الاماء فاشير الى غير ذلك من النظائر والصوبة ولغيره نظير
 وكل ذلك انشاء فلم لا يجوز ان يراد بالاستقها م انشاء التجب وبقه في افعال به نحو
 احسن بزيد فاعل خبر لقوله به وهو مبتدأ يتاويل اللفظ اي لفظ به في افعال به
 فاعل عند سيبويه خبر مبتدأ متحذوف وفي اي هذا الحكم عند سيبويه او يتعلق بمفعول
 الكلام اي ثبت كون به فاعلا عند سيبويه فلا ضمير في افعال اي فعلى هذا الوجه لا
 ضمير في افعال الكون به فاعلا والقاعل واحد ليس الا والامر ههنا بمعنى الماضي للظلم
 استتار ضمير الفاعل والهمزة للصيرورة كالبن واثمرا للتعدية والباء دائمة في
 الفاعل كما في قوله تعالى فكفى بالله وفيكون معنى احسن بزيد صار بزيد ذا احسن
 وفيه نظر لان كون الامر بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم وحمل الباء على الزيادة شاذ
 وفاعل صيغة الغائب لا يكون الا مظهر او مضمرا مستترا مفعول خبر بعد خبر لقوله
 به اي به مفعول عند الاختفش والباء في به للتعدية اي يجعل اللازم متعديا فاعلا
 هذا يكون هززة للصيرورة لا للتعدية فمعنى احسن به صيره ذا احسن اى صفر
 بالاحسن او مرادة في المفعول كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايكم يكفر فعلى هذا يكون
 احسن متعديا بنفسه ويكون هززة للتعدية كما خرج فقير ضمير اي ففي احسن
 على هذا الوجه ضمير هو فاعل اي احسن انت بزيد او مریدا اي اجعله حسنا بمعنى
 صفر به ثم لما فرغ من فعلا التجب شرع في بيان افعال المدح والذم فقال افعال
 المدح والذم ما وضع كلمة ماعبارة عن افعال وذكر وضع باعتبار لفظ ما اى
 افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وانشأت
 بان نعم الرجل وفيه نظر لان نحو كرم زيد وشرف بكر كذلك واجب بان لا لازم لذلك
 لكن غير موضوع له بخلاف نعم الرجل حيث وضع لهذا اللازم وهذا هو الفرق بين
 كرم رجل لقيته وكثير من الرجال لقيته فان كرم رجال لقيتهم موضوع لانشاء التاكيد

المدح والذم ما وضع كلمة ماعبارة عن افعال وذكر وضع باعتبار لفظ ما اى
 افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وانشأت
 بان نعم الرجل وفيه نظر لان نحو كرم زيد وشرف بكر كذلك واجب بان لا لازم لذلك
 لكن غير موضوع له بخلاف نعم الرجل حيث وضع لهذا اللازم وهذا هو الفرق بين
 كرم رجل لقيته وكثير من الرجال لقيته فان كرم رجال لقيتهم موضوع لانشاء التاكيد

بخلاف كثير من الرجال لقيتهم فانه وان كان لازما لذلك لكنه غير موضوع للاخبار عن التكتير
 فاعرف فانه الفرق دقيق فمنها اى من افعال المذبح والذبح نعم وبس فعلان ما ضيايا واسهل
 وحل بكسر العين وجاء فيه اتباع الفاء للعين وجاء الامل في الاصل والاتباع فيها اربعة
 اوجه نعم بفتح الفاء مع كسر العين وهو الاصل ونعم بالاتباع اى بكسر الفاء مع كسر العين
 ونعم باسكان العين فى الاصل اى بفتح الفاء وسكون العين ونعم باسكان العين بعد
 الاتباع اى بكسر الفاء وسكون العين وهذه الوجود اربعة مطبوعة في كل فعل على غير فعل كس
 ثانياه حروف حلق كشهد وكنا في كل اسم على وزن فعل ثانياه حروف حلق كخذ وقسم
 غير انكسائي من الكونيين انما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حروف المنداء في ياتم المولى
 وال جواب انه محمول على جذات المنادى واتصال تمام التانيث الساكنة واستار الضمير
 حجة عليهم بشرطها اى شرط نعم وبس اى شرط فاعلها يحد من المضان ان يكون الفاعل
 معترفا باللام نحو نعم الرجل زيد وهذا اللام للحمد الذهني وانما اشتراط ان يكون معترفا
 باللام للحمد الذهني كحصول المباغته في المدح وهو المناسب لباب نعم وذلك لان
 اللام لما كان للحمد الذهني يكون الممود واقعا على واحد غير معين ابتداء بشرط معين
 بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعدا على وجه الامجال والتفصيل وهو واقع في
 النفس وليست اللام لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي ولا للاشارة الى ما في الذ
 من الماهية للجنس كما قال المصنف وصاحب لباب الاعراب لا ينفرد بالواحد المشي
 والجموع بشرط المفسر ان يصلح حمل على المفسر ولا يصلح حمل الواحد والمشى على المعرف
 باللام في الصورتين اذ لا يصلح ان يقال زيد نعم كل الرجل او نعم جنس الرجل اللهم الا ان
 يعتبر الحمل على التثنية والمباغته كما في انت الرجل وكل جنس الرجال او يكون الفاء مضادا
 الى المعرف بها اى باللام ولو بواسطة او وسائط نحو نعم صاحب الفرس عمرو ونعم غلام
 صاحب السقر بشرو ونعم غلام اخي صاحب الفرس بكر وان شئت فقل انه او يكون الفاعل
 مضمرا مما يلاى مفسرا ذلك الضمير بكرة منصوبة على التميز نحو نعم رجلا خالد وانما
 ضمير الفاعل للاختصاص لان نعم رجلا زيد لا يخص من نعم الرجل زيد ولا نراضه بشرطة
 التفسير وفيه مباغته في المذبح واختص هذا الاختصاص باب نعم لان المدح من مقام
 التقدير والمباغته وكذا اللام الذي هو قنده وجار مجراه في كون من مواضع المباغته
 وانما لا يلا ذلك الضمير بكرة منصوبة لان الضمير في نعم لا يخص بواحد بعينه بل كثر
 ان يشتر بكرة منصوبة كما في عشرين درهما او مائة اذ ذلك بما مثل في غير ما اى نعم شيء

ربيع
 الفرس

اوحظت هي اي الصدقة اي ابدأها ولتقاتل ان يقول لاحظة الى قوله او بما في التحقيق
 لانها ايضا بمعنى نكرة منصوبة لان معنى فتحها هي فتح حطة او نعم شيئا هي اي الصدقة
 اي ابدأها الا ان يقال انه انما ابرز نظرا الى الصورة دون المعنى وبعد ذلك المخصوص مبتدأ
 تقدم خبره اي المخصوص بالمدح واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لان ذكر الشيء
 منهما ثم ذكره مفصلا او وقع في النفس وهو اي المخصوص مبتدأ اذ قبله خبره او خبر مبتدأ
 محذوف مثل نعم الرجل زيد فزيد مبتدأ تقدم خبره والتقدير زيد نعم الرجل وخبر
 مبتدأ محذوف اي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستأنفة للبيان لانه لما قال نعم
 الرجل كرسالة اسأل من هو فقال هو زيد وقيل لا يجوز في المخصوص الا الوجه الاول
 يجوز دخول نواسخ المبتدأ عليه نحو ان زيدا نعم الرجل وكان زيد نعم الرجل وحكي ان
 ذلك عن سيبويه ايضا ودواخل المبتدأ يدخل على المبتدأ والخبر دون الخبر وحده و
 شرطه اي وشرط المخصوص مطابقة الفاعل اي ان يكون مطابقا للفاعل في الأفراد و
 التثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم
 الرجال الزيدون ونعم المرأة هند وانما وجبت المطابقة لا تمازجا فيما صدقا عليه و
 لكونه بيا نال للفاعل فلا جرم يطابقه وقوله تعالى يُبْسُ مِثْلَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا
 ويشبهه متناول جواب سوال حيث وقع المخصوص وهو الذين كذبوا جمعا مع افراد
 الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عنه بان متناول محذوف مضاعف تقديره يبس مثل
 القوم مثل الذين كذبوا ويجوز ان يكون المخصوص وجعل الذين صفة القوم والتقدير
 يبس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم اذا علم بالقرينة
 نحو قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب لان الكلام في قصته وقوله تعالى نعم
المأهдон اي نعم المأهدون نحن دل عليه سياق الآية فهو قوله تعالى والأرض
فَرَشْنَاهَا فَرِحْنَاهَا والمأهدون وبسبب مثل يبس في افادة الذم ومنها اي من افعال
 المدح جندوا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذوا لا يتغير عن حاله فلا يشي ولا يجمع فيقال
 جندوا الزيدان وجندوا الزيدون وجندوا هندا مجريا نمر مجرى الامثال التي لا تتغير و
 بعده اي بعد هذا المخصوص بالمدح كما في نعم نحو جندوا الرجل زيد فحب فعل ماض و
 ذافاعله والرجل صفة لزيد هو المخصوص بالمدح واعرابه اي اعراب المخصوص
 بعد جندوا كاعراب مخصص نعم في الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصص
 بعد جندوا عطفت ببيان وقيل اذا أكد المخصص فاعل ويجوز ان يقع قبل

الخصوص اى قبل مخصوص حينئذ او بعده اى بعد مخصوص حينئذ نحو حينئذ ارجلا
 زيد وحينئذ زيد رجلا ولم يجز في نعم وبئس تأخير التميز عن الخصوص فلا يقال نعم
 زيد رجلا لان اسم الاستارة في الابهام مثل الضمير في نعم ورجلا زيد فيحتاج الى
 التميز الا انهم تركوا التميز هنا دون الضمير في نعم وبئس وجاز ترك الضمير هنا
 دون نعم وبئس اى يقال حينئذ زيد ولا يقال نعم زيد تفضيلا للمظهر على الضمير
 امثا من الالتباس في المخصوص عند تركه بالفاعل بخلاف نعم حيث لا يلزم بترك
 الضمير فيه التباس بالفاعل فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام وبالاضا نرفع نعم
 رجل السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان وازيد نعم الرجل السلطان
 لا يتبس المخصوص بالفاعل فحل عليه فيما اذا لم يلتبس نحو نعم رجلا زيد طرد الباب
 او حال نحو حينئذ محمد رسول الله وحينئذ رسول محمد عليه الصلوة والسلام على
 وفق المخصوص الجار والمجرور صفة لقوله تميز او حال اى كاشا على وفق المخصوص
 اى على موافقة المخصوص في الافراد والتنشئة والجمع والتذكير والتانيث واما وجوب
 الموافقة لا اتحادهما فيما صدق عليه وكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافق في
 الحق ان يقول على وفقه لتقدم المخصوص الا ان وضع المظهر موضع المضمير لانه التوضيح
 لثلاثتهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل وغيره شرعا فرفع من تقسيم الاسم
 والفعل شيع في تقسيم الحروف فقال الحروف ما دل على معنى في غير اى حاصل في غيره
 اى مدلول لغير تضمننا او مطابقة كاللام فانه يدل على معنى حاصل في الاسم اى
 مدلول له دلالة تضمن لا نريد على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعد
 تضمننا باعتبار الوضع التركيبي وكذا فانه يدل على معنى حاصل في الفعل اى مدلول
 له دلالة تضمننا لا نريد على معنى اى على تعريف يدل عليه الفعل الواقع بعده تضمننا
 باعتبار الوضع التركيبي وكنت فانه يدل على معنى حاصل في الجملة اى مدلول لها
 دلالة مطابقة لا نريد على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة وذلك
 المعنى هو تقرير ما سبقها وقيل معنى قوله ما دل على معنى في غيره ما كان علامة لتحقيق
 معنى في غيره ولا معنى له في نفسه وكلمة في بمعنى الباء او على حقيقتها وقد سبق الكلام
 في هذا كله في تعريف الاسم على سبيل التوضيح والتشريح فلا نستغل بذلك هنا
 ومن نظراى لاجل ان الحروف يدل على معنى في غيره احتياجه الحروف في جزئية اى
 في كون جزء من الكلام الى اسم او فعل فالحروف يصح ان يكون جزء من الكلام

وان لم يصح ان يكون ذلك الحروف الجوز انما قد منها اكثر منها وكثرة دورها وانما سمي
 حروف الجوز لانها تجتمع في الالفاظ الى الاسماء وتجزئ الاسماء وهي ما وضع لافضاء
 الفعل كسرت بريد او معناه اي معنى الفعل والمراد بمعنى الفعل اسماء الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة والمصدر والظرف والمجرور والجرم واسماء الافعال وكل في
 منه معنى الفعل كما نأما أن يزيد ونزيد في الدار او على السطح الى ما يليه كلمة باعتبار
 عن امر والضمير المرفوع المستتر راجع الى ما الثانية والضمير المنصوب البارز راجع
 الى ما الاولى او على العكس وهي اي حروف الجوز ثمانية عشر حرفا من والى وحتى وفي
 والباء واللام وهرب وواوها اي واورها وواو القسم وتاء اي تاء القسم وعن و
 على والكاف ومنذ ومن وجا شيئا وعدا وخادا وانما قد مر من لانها لا تبدأ في الاشارة
 اولى واعقبها بالى للطباق كونها اللتتهاء والطباق الجمع بين المعنيين للثبات بدين
 وهو من الخشبات واعقبها بمحقى للتناسب كونها اللتتهاء ايضا واعقب الثلثة نفي
 لمناسبتها اياها لتتعلق لا تبدأ ولا تنتهى بالمكان الذي هو واحد قسمي الظروف وت
 اعقبها بالباء لمحيتها بمعنى في في نحو اطلبوا العلم وكسو بالضمين واعقبها باللام
 لمناسبتها اياها في لزوم الكيفية والكثرة وكونها على حرف واحد واعقبها ما سبوت
 مما هو متصل في الكيفية مما وقع الاختلاف في كونها اسما او حرفا وهي هرب واعقبها
 بذكر واوها كونها فاعلا واعقبها بذكر واو القسم لمناسبتها اياها في كونها وا
 وفرها لان واو هرب فر هرب وواو القسم فرع باء القسم واعقبها بالتاء كونها فرع
 الواو واعقبها بذكر ما اشترك بين الاسم والفعل والحرف وقد مر عن كونها بالحرف
 اتسبب منه بالاسم لوضعه وضع الحرف لكونها اقل من ثلثة احرف بخلاف على ثم
 قد مر على الكاف وان كان اقرب بالحرف لوضعها على حرف واحد لقلة ما دخلها
 حيث لا يدخل على المضمر وقد مر على ذلك ومنه لكونها اقل منها ما دخلها حيث يدخل
 على الظروف الزمانية خاصة ثم اعقبها بما فيه جمعة الفعلية وهي جاشا وعدا وخلا
 وقدم بما فيه جمعة الفعلية ما كان جمعة الفعل فيه اضعف وهو جاشا على ما قيل
 جمعة الفعلية اقوى وهو عدا وخلا فاعرف من لا تبدأ اي لا تبدأ الغاية اي لا تبدأ
 المغيا نحو سرت من البصرة والتبيين وعلا مته ان يصير جولة على يمينه نحو عشرين
 من الدرام فان يصح ان يقال الدرام عشرين والتبيين وعلا مته ان يصح وضع
 لفظ البعض مكانه نحو اخذت من الم

الاسماء
 الجوز

جاءت الحروف

فانه صهر ان يقال اخذت بعض المال والزيادة في غير الوجوب نحو ما جاء في من رجل و
 هل جاء في من احد خلافة لكونه في الاخذ فانه يجوز ولا زيادة في الوجوب في اسم
 الجنس ايضا وقولهم قد كان من مطروحاتهم متا الى جواب سوال حيث زيدت من
 في الوجوب فاجاب عنه بان متا اول بالحمل على التبعيض اي قد كان بعض مطر وشي
 من مطر والى الانتهاء اي لانتهاء الغاية اي لانتهاء الغيا كقوله تعالى فَرَأَوْهُمُ الصِّيَامَ
اِلى اللّٰيْلِ وقولك خرجت الى السوق ومعنى مع قليلا اي زما فاقليلا او مجيئا اراد
 بحيشه بمعنى مع كون ما بعده داخل في حكم ما قبله نحو قوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا اَمْوَالَهُمْ
اِلى اَمْوَالِكُمْ اي مع اموالكم وحتى كذا اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية ومعنى
 مع كثير اي زما فاكثير اي يدخل ما بعده في حكم ما قبله نحو اكلت السمكة حتى راسها
 اي مع راسها وقوله كثير الشارة الى مجيئه بمعنى الى قليلا ويختص حتى بالظاهر
 اي الاسم الظاهر فلا يقال حشاه وحشاك استعنا عنها بالي والاصوب التمسك
 في ذلك بالاستعمال خلافا للبرد فانه ايجاز دخولها على المضمر ايضا وفي الظرفية
 اي يجعل ما بعد ما ظرفا لما قبله حقيقة نحو زيد في الدار والمال في الكيس او توسعا
 او اعتبارا نحو نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق ومعنى على قليلا اي ما قليلا
 كقوله تعالى وَلَا صَلْبَيْكُمْ فِي جُدِّ فِي جُدِّ اي على جذع النخل والبناء للالصاق
 اي لالصاق الفعل بالجور حقيقة نحو بركم دكوا مجازا نحو مررت بزيد اي التصوت
 مروي بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اي للدلالة على ان ما دخلت هي عليه
 يستعان به نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي مع ثياب
 السفر والمقابلة نحو اخذت هذا الثوب بدهرهم والتعدية اي لجعل الفعل لازم متعد
 مثل الحفرة والتضعيف في اكرمت زيدا او كرمته زيدا نحو ذهبت بزيد اي اذهبت
 خرجت بقره اي اخرجته وانما قصرنا التعدية بذلك لانها قد يستعمل بمعنى التعدية
 للفعل القاصر عن المفعول به وفي هذا المعنى يشترك جميع حروف الجر والظرفية نحو
اُظْهِرُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالْعِينِ ورائد في الخبر اي في خبر المبتدأ في الاستفهام اي وقت
 الاستفهام نحو هل زيد بقاتم والنفي نحو ليس زيد بقاتم وما زيد بقاتم قياسا
 زيادة قياسية او زيادة قياس او زيادة قياس لا بيس القياس ولقائل ان يقول ان ذكر
 مطلق الاستفهام يتناول المنة وهل ومطلق النفي يتناول ليس وما ولا المشبهتان
 بليس ولا التبرية والحكم مخصوص بهل وبليس وما المشبهته بر وقيل بلا التبرية

ايضا في اطلاق الاستفهام والنفي المعهودين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور و
 الاستفهام بهل والنفي بليس وما المشبهة به فلا يقال ان زيد بقا ثم وفي غير اى في غير
 الخبر المذكور سماعا اى زيادة سمعية او زيادة سماع مثل بحسبك زيد وبحسبك
 درهم فقول بحسبك في هذا المثال مبتدأ ودرهم خبره فالباء زائدة في المبتدأ سماعا
 بحسبك زيد على العكس والباء زائدة في الخبر سماعا والقييد اى الذى يدعى
 نفسه فالباء زائدة في المفعول قال الله تعالى ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ اى
 لا تُلْقُوا انفسكم الى الهلاك بترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلب الاعداء فهلكتم
 واللام للاختصاص سواء كان اختصاصا بملك نحو المال لزيد او اختصاصا بصفة نحو
 الجمل للفرس او اختصاصا بنسبة نحو فلان ابن له والتعليل سواء كانت العلة سببا
 غائيا نحو ضربت للتأديب فان التأديب علة غائية لقصد الفعل لا لاجلها او سببا
 باعثا ليس غائية يقصد قصدها نحو خرجت لحما فتك فان الحما فتر ليست علة غائية
 يقصد الفعل لاجلها بل هي سبب باعث على الخروج ونزاعه نحو قوله ثم ردت
 لكم اى ردتكم لان ردت متعد بنفسه وبمعنى عن مع القول نحو قلت لمرات
 لم يفعل الشراى قلت عنه وقال الله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو
 كان خيرا مما سبقونا لآئنا اى عن الذين آمنوا بمعنى الواو في القسم صفة الواو
 متعلق بالظرف المستقر اى بمعنى الواو الكائن في القسم اى بمعنى واو القسم المتعجب اذا
 كان الجواب امر اعظمه نحو لله لا يؤخر الاجل بمعنى والله ولا يقال لله لقد طار الذباب
 ورهب للتقليل اى لتقليل افراد ما دخلت عليه ككم لتكثير افراد ما دخلت عليها
 هو الموضوع له الاصل في تراستعمل لكثرة استعمالها في هذا حتى صارت في معنى التكثير
 كالحقيقة وفي التقليل كالجواز المحتاج الى القرينة كقولك رب بلد قطعت ونظيرها
 في ذلك قد فاتها عند الواضح للتقليل تراستعمل في التكثير في مقام المدح كقوله
 تعالى قد يعلم الله الذين وذهب الاخفش الى انراسم وهو مختار صاحب المفتاح
 واستدل عليه بوجوه الاول انها في مقابلة كمن الخبرية لكونها للتقليل وكون كمن
 للتكثير وهو اسم بالانفاق فكذلك ما يقابله والثاني ان المخرج فيه لازم مشرف البحر وهو
 التعدية اى تعدية الفعل او معناه الى ما يليه لان عاملة قد يكون متعديا بنفسه
 بنحو رب رجل كرم اكرمت فان اكرمت متعدية بنفسه ويمكن ان يجاب عنه بان
 جواز ذلك لضعف الفعل التأخر عن المفعول عن العمل بحرف البحر فكان نحو البحر

الباء توجد مع الاختصاص بالظاهر ويد ونزول كان التنا في قيل معنى كونها
 في هذه الامور انها لا تختص بهذه الامور بل يستعملها امر من ان يكون في هذه
 الامور او خلافا فيجوز فيها اظها والفعل نحو اقسمت بالله واستعملها
 في قسم السوال نحو بالله اجلس واستعملها في كل قسم ظاهر او مضمرا نحو
 بالله وبالرحمن وبك لا فعلن كذا ويتلقى ان يجاب القسم باللام وان
 في الاثبات نحو قوله تعالى لا يكذبن اصنامكم وقوله تعالى ان سعيكم
 كشئني في جواب والليل اذا امشي وحروف النفي في النفي كقوله تعالى
 والصبي والليل اذا امشي ما ودعك ربك وما قلى ويجوز في جوابه اي
 جواب القسم اذا اعترض اي وقت توسط القسم بين جزئي الجملة القسمية
 نحو زيد والله قائم وضرب والله زيد وان تذهب والله اذهب والتقدير
 في زيد والله قائم والله لزيد قائم وفي ضرب والله زيد والله لقد ضرب زيد
 وفي ان تذهب والله اذهب والله لان تذهب اذهب او لقد مرى فقد
 القسم ما يد له عليه اي على الجواب نحو زيد قائم والله وضرب زيد والله
 واللال والله والتقدير في زيد قائم والله والله لزيد قائم وفي ضرب زيد
 والله والله لقد ضرب زيد وفي اللال والله لهذا اللال وانما حذف الجواب
 في هاتين الصورتين لانهما توسط القسم بين ما هو جوابه في المعنى او تقدير
 القسم ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الامادة ثم اعلم ان كلمة ما فاعل لقد
 ومفعول ما اتصل به من الضمير وعن المجاوزة نحو مهيت السهم عن
 القوس وعلى الاستعلاء اي الاستعلاء شي على شي حقيقة نحو زيد على
 السطح او حكما نحو عليه دين وقد يكونان اي يكون عن وعلى اسمين للمفعول من
 اي عند دخول من عليهما يعني اذا دخل من على على يكون بمعنى الفوق نحو
 قوله عز حذت من عليه بعد ما تم طمؤها اي من فوقه واذا دخل من على عن
 يكون بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه والكاف للتشبيه
 نحو الذي كزيد عندي وقوله عليه الصلوة والسلام كما تكونوا يولي عليكم
 تشبه التولية بالكون في الملازمة بخير او شر اي يولي عليكم تولية مثل كونكم
 في الخير والشر والكاف في قولهم خلق الاشياء كان التشبيه ليرد بها معنى آخر
 وجه التشبيه تعلق الخلق بكل من الشبه والتشبيه من غير تفرقة اي خلق

٢٢٨

الاشياء خلقا مثل خلق سائر وهذا تشبيه الخلق الخارجي بنوع من الخلق
 المتصور في الذهن في تعلق كل منهما بالمشبه وكذا الكاف في قولهم حمدا لله
 حمدا مثل حمد محبته وهذا التشبيه بالحمد الخارجي بنوع من الحمد المتصور في
 الذهن في تعلق كل منهما بالمحبة او الكرم او الكيف الذين يتعلق المحبة بالحمد
 باعتبارهما وقد يكون للمقارنة في الوقوع نحو ايتيتك كما طلع الفجر اى اقترنا لا ايتا
 وطلوع الشمس في الوقوع وزائدة نحو ليس كمثله شيء اى ليس مثل شيء
 ويمكن ان لا يكون الكاف فيه زائدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية
 لانه يلزم من نفي مثل المثل ان لا يكون له مثل لانه لو كان له مثل لكان مثله
 بالضرورة وقد قلنا ليس كمثله شيء فيلزم نفي المثل وقد تكون الكاف اسما
 كقولهم يعصم عن كالبرد منهم ويختص الكاف بالظاهر فلا يقبل كـ
 استغناء بلفظ المثل عنها ولا نهالودخلت على الضم لا دى الى اجتماع الكافين
 اذا شئت بالمخاطب فيطرد المنع في الكل واقفا في قولهم وما انا كانت وما انت كاتا
 فلان الضم المنفصل عندهم كالمظهر كذا في الصحاح ومنذ ومنذ وانما قدم منذ مع
 كونه فرعا لكونها اخف الزمان لا يتبدل الا شتمال من قوله للزمان اى مد
 ومنذ لا يتبدل الغاية في الزمان الماضي نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة اى
 انتفى رؤيتي اياه من يوم الجمعة وللظرفية اى بمعنى في في الحاضر اى في الحال
 نحو ما رأيت منذ شهرنا ومنذ يومنا اى انتفى رؤيتي في شهرنا وفي يومنا ولا يدخل
 على المستقبل لوضعهما للماضي والحال وضعا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
 نحو جاءني القوم حاشا زيدا وعدا زيدا وخلا زيدا لكن حاشا يستعمل في الاستثناء
 عن السوء لتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو اساء القوم حاشا زيدا
 ولذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيدا لقولت معنى التنزيه ثم اعلم
 ان حاشا من حروف الجزاء على الاصح وعدا وخلا منها على الاضعف فان قيل
 لم يتعلق الجزاء وكيفية يدخل الجزاء على الجزاء وهو اللام في قوله تعالى وقُلْ كاش
 لله ما هذا بغير اقل اللام زائدة وحاشا متعلق بمحمد وفي التقدير انقص
 كل موجود بالسوء حاشا لله فلا تنزه يوسف عن كل سوء لكن ما علمنا ان
 سوء وهذا قريب مما يقال بالغارسية في المدح بالحسن بى عيب خداست فلان
 لابي عيب نتوان گفت لكن دروسه عيبى نى نمايد بقر ما فرغ من بيان الحروف الجزاء

الحمد
 بالحمد
 اى على

منذ

الباء توجد مع الاختصاص بالنظر ويدور في المكان الثاني قبل معنى كونها
 في هذه الامور انها لا تختص بهذا الامر بل يستعملها اعم من ان يكون في هذه
 الامور او خلاها فيجوز فيها اظهار الفعل نحو اقسمت بالله واستعملها
 في قسم السؤال نحو بالله اجلس واستعملها في كل قسم ظاهر او مضمرا نحو
 بالله وبالرحمن وبك لا فعلن كذا ويتلقى ان يجاب القسم باللام وان
 في الاثبات نحو قوله تعالى لا يكدنك اصدنا منك وبقوله تعالى انك ستعيبكم
 لكشيت في جواب والليل اذ ايقش وحروف النفي في النفي كقوله تعالى
 والصبي والليل اذ اسبحي ما وذاك ربك وما قتل ويجوز في جوابه اي
 جواب القسم اذ اصرحت في وقت توسط القسم بين جزئي الجملة القسمية
 نحو زيد والله قائم وضرب والله زيد وان قد ضرب والله اذهب والمقدّر
 في زيد والله قائم والله لزيد قائم وفي ضرب والله زيد والله لقد ضرب زيد
 وفي ان قد ضرب والله اذهب والله لان قد ضرب اذهب او لقد مرى لقد
 القسم ما يدل عليه اي على الجواب نحو زيد قائم والله وضرب زيد والله
 والاهلال والله والمقدّر في زيد قائم والله والله لزيد قائم وفي ضرب زيد
 والله والله لقد ضرب زيد وفي الهلال والله لهذا الهلال وانما حذف الجواب
 في هاتين الصورتين لانهما توسط القسم بين ما هو جوابه في المعنى او نقل
 القسم ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الافادة ثم اعلم ان كلمة ما فاعل نقل
 ومفعول ما اتصل به من الضمير وعن المجاورة نحو هيئت السهم عن
 القوس وعلى الاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على
 السطح او حكما نحو عليه دين وقد يكون ان اي يكون عن وعلى اسمين للدخول من
 اي عند دخول من عليه ما يعني اذا دخل من على على يكون بمعنى الفوق نحو
 قوله عز وجل من عليه بعد ما تم طمؤها اي من فوقه واذا دخل من على عن
 يكون بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه والكاف للتشبيه
 نحو الذي كزيد عندي وقوله عليه الصلوة والسلام كما تكونوا ايولى عليكم
 تشبيه التولية بالكون في الملابس بخير او شر اي يولى عليكم تولية مثل كونكم
 في الخير والشر والكاف في قولهم خلق الانبياء كان التشبيه لم يرد بها معنى آخر
 وجه التشبيه تعلق الخلق بكل من المشبه والمشبه به من غير تفرقة اي خلق

في
 جواب

في
 جواب

الاشياء مخلقاً مثل خلق شيء وهذا تشبيه الخلق الخارجي بنوع من الخلق
 المتصور في الذهن في تعلق كل منهما بالمشبه وكذا الكاف في قوله حمد ته
 حمداً مثل حمد يحبه وهذا التشبيه بالحمد الخارجي بنوع من الحمد المتصور في
 الذهن في تعلق كل منهما بالمحبة او الكرم او الكيف الذين يتعلق المحبة بالحمد
 باعتبارها وقد يكون للمقارنة في الوقوع نحو اتيتك كما طلع الفجر اى اقتراها لا يتأخر
 وطلوع الشمس في الوقوع وزائدة نحو ليس كمثله شيء اى ليس مثله شيء
 ويمكن ان لا يكون الكاف فيه زائدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية
 لانه يلزم من نفي مثل المثل ان لا يكون له مثل لانه لو كان له مثل لكان مثله
 بالضرورة وقد قلنا ليس كمثله شيء فيلزم نفي المثل وقد تكون الكاف اسما
 كقولهم يضحك عن كالبرد المنهم ويختص الكاف بالظاهر فلا يقسم له
 استغناء بلفظ المثل عنها ولا نهالودخلت على الضم لادى الى اجتماع الكافين
 اذا شبهت بالمخاطب فيطرد المنع في الكل واقفا في قولهم وما انا كانت وما انت كاتا
 فلان الضم المنفصل عندهم كالمظهر كذا في الصحاح ومذ ومذ ومذ وانما قدم مذ مع
 كونه فرعاً لكونها اخف الزمان لا يتبدل الا شتم ال من قوله للزمان اى مذ
 ومذ لا يتبدل الغاية في الزمان الماضي نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة اى
 انتفى هرؤيتي اياه من يوم الجمعة والظرفية اى بمعنى في في الحاضر اى في الحال
 نحو ما رأيت منذ شهرنا ومذ يومنا اى انتفى رؤيتي في شهرنا وفي يومنا ولا يدخل
 على المستقبل لوضعها للماضي والحال وضحا وحاشا وعد ولا للاستثناء
 نحو جاءني القوم حاشا زيدا وعدا زيدا وخلا زيدا لكن حاشا يستعمل في الاستثناء
 عن السوء لتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو وساء القوم حاشا زيدا
 ولذا لك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيدا لقولت معنى التنزيه ثم اعلم
 ان حاشا من حروف الجزم على الاصح وعدا وخلا منها على الاضعف فان قيل
 يربط تعلق الجار وكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام في قوله تعالى ولكن حاشا
 لله ما هذا بغير اقل اللام زائدة وحاشا متعلق بحمد ومن والتقدير ان تصف
 كل موجود بالسوء حاشا لله فلا تنزه يوسع عن كل سوء لكن ما علمنا عليه
 سوء وهذا قريب مما يقال بالقارسية في المدح بالحسن في عيب فداست فلان
 لا في عيب نتوان گفت لكن دروسه عیبى نمی نماید ثم لما فرغ من بيان الحروف الجارة

في قوله
 حمداً مثل حمد
 يحبه

مذ

اشرع في بيان الحروف المشبهة بالفعل فقال الحروف المشبهة بالفعل
 ان وان وكانت وليت ولعل وانما سميت هذه الحروف بهذا الاسم لكونها
 مشابة للفعل في انقسامها الى ثلاث ورعاية وفي البناء على الفتح كما لماض
 وفي اقتضائها الاسماء وانما اختلفت ولعل لانها لا تستاء التثنية وانشاء التثنية
 بحرف الهمزة السابقة لها اي لهذه الحروف صد والكلام سوى ان
 المفتوحة فهي بعكسها القاء للتعليل اي لانها بعكس ما سواها اي
 يلزم فيها عدم الصد والتعلق بغيرها ويلحقها اي يلحق هذه الحروف
 ما الكافة فتلحق هذه الحروف بعد لحوق ما الكافة عن العمل لان ما
 الكافة تكفيها عن العمل على الاصح لان ما الكافة اخرجتها عن بعض
 وجوه مشابهة الفعل وهي اقتضاءها الاسماء ولان ما الكافة اذا دخلت
 عليها صارت فاصلة فتصير ضعيفة وقد تعمل بجعل ما اذا دخلت
 هذه الحروف حينئذ اي حين اذا يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة
 اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم لقوله تعالى ايما آخر من
عليكم الميثاق فكأن المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تقرم وان المشقة
 مع حملتها الاضافة بآدي ملا يستراى مع جملة واقعة بعد ها في حكم
 المفرد بان تجعل الجملة بتاويل المفرد وطريق تاويل الجملة بالمفرد ان يجعل
 مصدر الخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان زيد منطلقا بلغني ان زيد
 او يجعل المصدر جزء الخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان زيد ان
 تحضر فيشرك بلغني شكره زيد عند غطرك اياه او يجعل مصدر الخبر
 مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا له فيعلق
 له فيقال في بلغني ان زيد ابوه قائم بلغني قيام ابي زيد فان مصدر الخبر
 اضيف الى الاب المضاف الى الاسم وذلك الاب من اسبابه اى من
 متعلقاته وان لم يكن الخبر والجزء مصدر يقد مصدر وفعل عام ويضاف
 الى الاسم او الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا له فيقال
 في بلغني ان زيد غلام عمر وبلغني كون زيد غلام عمر وعلى هذا فنسب
 من قرأ من اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة يخرجها
 في حكم المفرد وجب الكسرة وجب اتيان ان المكسورة في موضع الجملة

أى في موضع يبقى الجملة بها ولم يكن في تأويل المفرد والفرد أى وجب امتياز
 المفترحة في موضع المفرد أى في موضع يكون ان بما بعده في تأويل المفرد فكسرت
 الفاء للتفسير أى فكسرت همزة مادة ان ابتداء أى في ابتداء الكلام كقوله نعم
 ان الله غفورٌ رحيمٌ وبعد القول الذي يعنى الحكاية دون القول الذي
 يعنى المظن والتفوه لان معمول القول بمعنى الحكاية جملة محكية وبعد الموصولة
 نحو الذي انك ضريت في الدار لان صلة الموصول لا يكون الا جملة
 وفتحت همزة مادة ان خال كونها فاعلة نحو بلغنى انك قائم ومفعولته نحو
 عرفت انك قائم ومبتدأ نحو عندى انك قائم ومضاد اليها نحو حصل
 علم انك قائم لوجوب كون الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاد اليه مفردا
 وتسميته ان فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضادة اليها مجاز لان الفاعل هو ان
 بما بعده لا ان وحدها وكذا البواقي وانما فتحوا بعد لولا وقالوا لولا انك
 منطلق انطلقت لانه أى لان ما بعده لولا مبتدأ محذوف الخبر عند البصريين
 والمبتدأ انما يكون مفردا وانما فتحوا بعد لولا وقالوا لولا انك قصت لنفسك لانه
 أى لان بعد لولا فاعل لفعل محذوف وهو ثبت بدلالة ان أى لو ثبت قيامك
 والفاعل لا يكون الا مقرا قال الله تعالى ولو انهم صابروا أى لو ثبت صبرهم
 فان جاز التقدير ان أى فان كان موضع جاز فيه التقدير ان أى تقدير المفرد
 وتقدير الجملة جاز الامر ان أى في ان وكسرها مثل ان يكزمنى فاني اكرمه
 فموان جعلت جملة اسمية جزائية وجب الكسر وان جعلته بتأويل المفرد
 مبتدأ محذوف الخبر والجملة جزائية وجب الفتح لان المبتدأ لا يكون
 الا مفردا أى وثابت اكرامى اياه وكذا قول الفرد دق وكنت ادى زيدا
 كما قيل سيدا اذا اذ عبد القفا واللهازم وشبهه فالكسر على انه
 جملة اسمية وافغته بعد اذ الفجائية أى فاذا هو عبد القفا واللهازم
 والفتح على انها مع ما مبتدأ محذوف الخبر أى واذا عبودية القفا واللهازم
 ثابتة له واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ارى بمعنى اظن وصغيره مفعول ما
 لم يسم فاعله وقوله زيدا مفعول ثان وقوله كما قيل جملة معترضة وقوله
 سيدا مفعول ثالث والله رمتان عظيمتان في المحيين تحت الاذنين جمعهما
 المشاعر بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع خوايهما تغليباً ومعنى عبد

القضا واليه انهم اى لثيم يخدم قضا اى همته ان يكتسب لياكل ويعظم قضا اوله انهم
 قيل من كان همته ما يدخل في جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه ولذلك
 اى ولاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في
 محل الرفع لانها كالعدم لان قائدها التاكيد فجاز العطف على محل
 ذلك الاسم بالرفع جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما تفسير
 المكسورة اى سواء كانت المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمره او حكما
 وهي التي وقعت بعد العلم نحو علمت ان زيدا قائم وعمره لانها وان كانت
 مفتوحة لفظا في مكسورة حكما السد لها مسد الجزئين حيث قامت
 مقام مفعولي العلم وقوله بالرفع متعلق بالعطف اى متلبسا بالرفع حملا
 على المحل دون المفتوحة حال احب متجاوز عن المفتوحة معنى لا يجوز
 العطف على اسم ان المفتوحة بالرفع وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في
 صحة العطف على المحل مثل ان زيدا قائم وعمره فان قوله وعمره معطوف
 على اسم ان المكسورة بالرفع حملا على المحل وهذا المثال غير مذكور في بعض
 النسخ ويشترط في جواز العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا نحو ان
 زيدا قائم وعمره او تقديره ان زيدا وعمره قائم اذ التقدير ان زيدا
 قائم وعمره قائم وقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق اى انا
 بغاة وانتم بغاة مدة بقاءنا في خلاف وعداوة وانما اشترط مضي الخبر لانه
 لو عطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر وقيل ان زيدا وعمره ذاهبان
 لا اى الى كونه الشيء معمول لعاقلين مختلفين اذ قوله ذاهبان من
 حيث انه خبر لزيد معمول ان كان زيدا معمولها ومن حيث انه خبر
 لعمره معمول لا مبتدأ وهو باطل خلافا للكوقيين فانهم لم يشترطوا
 مضي الخبر متمسكين بنحو قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
 وسيبويه حملا على تقدير الخبر ولا اثر في جواز العطف على محل اسم بدون
 مضي الخبر لكونه اى اسم ان مبتدأ كما في البيت المذكور وكما في قوله نعم
 ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون والصابغون بعطف قوله
 والصابغون على محل الذين قبل مضي الخبر عند بناء اسم ان وهو الذين
 خلافا للمبرد والكسائي فانهما فرق بينهما ان المعرب والمبني في ذلك فاجاز

لا يجوز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما

٢٣٢

العطف على اسمها المبني قبل مضي الخبر لفظا وحكما او شرطيا في العطف على
 محل اسمها المعرب مضي الخبر مثل انك وزيد ذاهبان بتجويز الحمل على
 محل اسمها قبل مضي الخبر لكون اسمها وهو الكاف مبنيًا وهذا باطل
 لان مانع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لا يفرق بين اسمها
 المعرب والمبني وقال الشارح الظاهر ان التقييد مذهب الفقهاء ولاطلا
 مذهب الكسائي كما هو مذکور في كتب النحويين جاز العطف على فعل
 اسمها عند الفراء قبل مضي الخبر اذا كان اسمها مبنيًا وعند الكسائي
 يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها معربا او مبنيًا والصحيح ان مضي الخبر
 شرط جواز العطف على محل اسمها مطلقا سواء كان معربا او مبنيًا لان المانع
 المذكور موجود مطلقا واستعمال الفصحاء على هذا ولكن كذلك اي مثل
 ان المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا وحكما
 نحو ما خرج زيد ولكن عمر وخارج وخالد لان لكن للاستدراك وهو لا
 ينافي معني الابتداء كما لا تنافي التأكيد واما سائر الحروف فلم يجز العطف
 على محل اسمها الروال الابتداء ولذلك اي ولأجل ان المكسورة لا تغير معنى
 الجملة وان المفتوحة يجعلها بمعنى المفرد دخلت اللام مع المكسورة دونها
 اي دون المفتوحة ثم حرق هذه اللام ان يدخل اول الكلام لصداقتها لکنهم
 كرهوا اجتماع حرفين متوافقين في اللفظ وهما كذلك لان معنى اللام هو معنى
 ان اعني التأكيد وكلاهما حرف ابتداء فكرهوا اجتماعهما فانحروا اللام
 ان لانها عاملة واللام غير عاملة والعامل احرى بالتقدير على ما ليس بعامل
 فادخلوها على الخبر اذا فصل بينهما وبين ان بالاسم نحو ان زيد لقائم او على
 الاسم اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان بظرف فهو خير مقدم
 نحو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله العلي العظيم او على ما بينهما اي بين الاسم والخبر
 من معمول الخبر المتقدم نحو ان زيد لطعامك اكل وان زيد في الدار قائم وقول
 دخول هذه اللام في لكن اي في خبرها وفي اسمها اذا فصل او في متعلق الخبر
 المتقدم ضعيف وذهب الكوفيون الى دخول اللام مع لكن ايضا كما تمسكين
 بقولهم لكنني في جبهتي الحميد والحميد الذي انضبط العشق وبانها لا تغير
 معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على اسمها بالرفع فيلحق بها كما يلحق بان

انما
 في
 ان
 في
 ان

والبصرون استضعفوه وقالوا كان حق اللام ان يمتنع الحاقها بان ايضاً بلطاف
 صدارة اللام بالتوسط لكنه اغتفر فيها القوة مناسبة لها بان لا اتحاد معناهما
 وهو تأكيد الجملة والابتداء بقي في غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشد
 كقولهم تشعراة الخبيث ليجوز منهرة + قرصى من المتانة بعظم الرقبة حيث
 دخل اللام في خبر المبتدأ يدون ان او على ان اصل لكنني لكن انني فقصر كما
 يقال علماء في على الماء وايس في اي شئ فاللام دخلت في خبر ان المكسورة لاني
 خبر لكن وتخفف المكسورة اي ان المكسورة الهزلة لنقل التشديد وكثرة
 الاستعمال فيلزمها اي المكسورة بعد التخفيف اللام سواء عملت او اعلنت
 اما في الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما في الاعمال فالطرد والجمهور
 على عدم لزومها في الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك يلزم للام
 مع الاعمال عند عتوق اللبس بالنافية وذلك في المبني والمقصود واختلاف
 في هذه اللام فذهب ابو علي واتباعه الى ان هذه اللام ليس لام الابتداء والاول
 لوجب التعليق في ان عملت زيد القائل ولما دخلت فيما لا يدخل لام الابتداء
 نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلماً وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجمهور
 عن قولهم ان التعليق انما يجب لو دخلت على المفعول الاول وهذا دخلت على
 المفعول الثاني والبيت محمول على الشد ويجوز العتاء اي الغاء المكسورة
 بعد التخفيف عن الحمل وهو الغالب لقوات الشبه اللفظي وهو كونها
 ثلاثية مفتوحة الاخر كقوله تعالى ان كل من اجمع لك شيئا محضرون ويجوز
 اعمالها نحو قوله تعالى وان كلاً لايؤفونهم بخفيف ان وعند الكوفيين
 يجب الغاءها والاية حجة عليهم ويجوز دخولها اي دخول ان المكسورة
 بعد التخفيف على فعل من افعال دخول المبتدأ والخبر نحو باب كان و
 باب علمت لتلايخ ان المكسورة عن اصلها وهو دخولها على الجملة
 الابتدائية بالكلية وحينئذ يلزم للام نحو ان كانت لكبيدة وان تطأك
 لمن الكاذبين وان تجدنا اكثرهم لغاسقين الا اذا كان ذلك الفعل
 دعاءً فيجوز لا يلزم اللام لان اللام انما لزم للفرق بين ان المخففة والنافية
 والعتاء لا يدخلان النافية فلا لبس خلافاً للكوفيين في التعميم اي في
 تعميم دخولها على كل فعل وتسكوا بقوله بالله ربك ان قتلت لمسلماً

وعجبت عليك عقوبة المتعمد ولقولهم ان تزنيك لنفسك وان تشبهك
 مكتب طين وذاك عند البصريين متاذ وتحقق المفتوحة اى ان
 المفتوحة الممثلة للمفتوحة بعد التحفيف في ضمير شان مقدرا لبقاء
 لعملها لقوة شبهها بالفعل على ما يلينا في ضمير الشان كقولنا اشهد
 ان لا اله الا الله وانما عملت في ضمير شان مقدرا ليحصل بينها وبين
 الجملة التي يليها ربط من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لان لها باسمها
 ارتباط ولا سميها بخبرها ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر
 اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي لارتباط بينهما معنوي وذلك
 لانها حرف موصول وهي مع جملة في تقدير المفرد اى المصدر اذ هو
 حرف مصدرى فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد فتدخل ان
 المفتوحة بعد التحفيف على الجمل مطلقا مفعول مطلق اى دخولا مطلقا
 او مفعولا فيه اى زمانا مطلقا اى سواء كانت اسمية او فعلية سواء كان
 فعلها من دواخل المبتدأ والخبر او لا وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة
 بعد التحفيف في غيره اى غير ضمير الشان كقوله **نشهر** فلو انك في
 يوم الزخاء سألني + فراقك لم ابخل وانت صديق + قال الشاعر يصف نفسه
 بكمال الجود يعني فراقك اشده من كل شديد ووصالك احب الي من
 كل محبوب ومع ذلك اى مع فطحت الوصال لوسالتي فراقك لا جبت
 الى ذلك طلبا لرضائك وتحصيل السؤال ففي هذا البيت بيان كمال
 ارضاء العاشق المعشوق ويلزمها اى ان المفتوحة المحققة مع الفعل ظرو
 اى عند دخولها على الفعل او حال اى يلزم ان حال كونها مقرونة بالفعل
 السمين كقوله تعالى **علم ان سيكون منكم مرضى** او سوف كقوله **نشهر**
 واعلم فعلم المرأينفعه + ان سوف ياتي كل ما قد مر + او قد كقوله تعالى
ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم او حرف النفي كقوله **تعافلا لا يرون**
ان لا يرجع اليهم وكقوله تعالى **ايحسب ان لم ير احد** وكقولك علمت
 ان ما خرج زيد وعلمت ان ان يخرج زيد وانما يلزمها احد هذه الحروف
 ليكون عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى ثوبها واسمها وهو
 ضمير الشان والفرق بينها وبين ان المصدرية في اول البهولة ان المصدر

المصدر للتعويض الفعل يشي من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتأويل
 الحروف عوضا عن فصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها وإنما عيّنت هذه
 الأفعال عوضا عن الفصل لاختصاصها بالأفعال لما ذهب عنها ما برمتها
 ويلزمها مع الأفعال لاختصاصها بالأفعال نظر للترادف بالفعل المتصرف ليس
 نحو قوله تعالى ما هو المختص بالأفعال نظر للترادف بالفعل المتصرف ليس
 نحو قوله تعالى ما هو المختص بالأفعال نظر للترادف بالفعل المتصرف ليس
 قال تعالى إِنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَعَسَى أَنْ يَكُونَ
 رَبُّكُمْ رَبًّا لَكُمْ خَفِيَ لَا يُلْزِمُ فِيهِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ
 المصدر رتبة لا يدخل على فعل غير متصرف وإنما قال مع الفعل لأنها
 لو كانت مع الاسم لا يلزمها أحد هذه الحروف لأنها حينئذ لا يشترط بأن
 المصدر رتبة فلم يحتمل إلى الفرق والتعويض ولكن يجوز مع الجملة الاسمية
 المقصد يراد بالاختلاف نحو قولنا شهد أن لا إله إلا الله وبآيات الشرط نحو
 علمت أن من ضربك اضربوا بكم نحو علمت أن كره غلام لي ويجوز التجرد
 عن ذلك نحو قوله تعالى في فترة كسيون الهند قد علمت أن هالك كل
 من يحفي ريشته - وكان للتشبيه نحو كان زيد بالاسم وقد تكون التشبيه
 نحو كأنك تمشي وتحقق أي كان فتلغى بعد التخفيف عن العمل على الأصح
 أي على الاستعمال الأفتح كقولهم وعد ر مشرق اللون كان نديا حقا
 ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشأن قياسا على أن المفتوحة تخفف
 كذا قالوا ويجوز أن لا تعد زلعم الداعي إليه وهو كمال الشبه بالفعل
 ولكن الاستدراك أي لطلب درك السامع برفع ما عسى أن يتوهم وهذا
 الكلمة مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان الكسوة المصدر رتبة والتكا
 الزائدة واصلها لا كان فنقل كسوة الهمزة إلى الكان وحذفت الهمزة يتوسط
 لكن بين كلامين متغاثرين معنى أي متغاثرين نفيا وإثباتا من حيث المعنى لأن
 معنى الاستدراك رفع توهم تولد عن كلام سابق فاشبه الاستثناء فكما
 أن الاستثناء يستدرك فيه محو الاستثناء النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي
 كذلك الاستدراك يستدرك فيه بلكن النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي فكذا
 ههنا إذ اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمر ولم يجئ وقد لا يكون نحو زيدا
 قائم لكن عمر ومسا فإلله تعالى ولو أنكم كنتم كثيرًا فاشبهتم إلى قوله ولكن الله

والقلم
 واليد
 واليد

سأمر أي ولكن الله لم يركم كثيرا وتحقق لكن فتلقى بعد التحقيف عن العمل
 لأنها اشبهت بالتحقيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجري مجزئها في ترك
 العمل والاختش ويونس اجاز العما لها تحقفة ولا اعرف لمرشاهذا كذا في
 الشرح ويجوز معها أي مع لكن تحقفة او مشددة الواو وهذه الواو عاطفة ^{للجملة}
 على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر ونكتة الاعتراض تميز المحققة عن العاطفة
 لان دخول حرف العطف على مثلها ليس بجائز وليت للمتنى نحو ليت الشباب
 يعود والفرق بين التمني والترجي ان التمني مستحيل او مستبعد والترجي
 يمكن جدا واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين بتقدير فعل من
 التمني أي تمنيت أو تمنى زيدا قائما وهو يتعدى الى مفعولين ولعل للترجي
 نحو لعل زيدا قائما وشذ الجزئها أي بلعل يجعلها من الجوار كقوله لعل
 أبي المغوار منك قريب ويشكل حينئذ بيان التعلق لان الجار اذا لم يكن
 زائدا لا يدل من متعلق ولا متعلق في لعل ظاهر انما لما فرغ من بيان
 الحروف المشبهة بالفعل شرع في بيان الحروف العاطفة فقال الحروف
 العاطفة الواو والقاء ونثر وحتى واو واو وامر ولا ويل ولكن المحققة
 وانما قد مر الواو لكونها املا في باب العطف وكونها المطلق للجمع واعتقها
 بذكر ما يشتركها في الجمع ثم قد مر منها القاء على نثر للترجي والتدرج
 واخرج حتى لأنها للتدرج فجمعها التاخير ثم ذكر ما لا جد الامرين وهي او
 واما امر نثر اعتقب بذكر النفي والاضراب والاستدراك فالاربعة الاولى
 جمع الاولى للجمع بين المفردين في كونها مسندين نحو مر يد عالم و
 قارنى او مسندا اليهما نحو مر يد وعمر و قائمان او مفعولين نحو ضربت
 زيدا وعمر و اوصمت يوم الخميس ويوم الجمعة وخرجت مخافة
 الشر وانقضاء الخير وقننت و مر يدا وعمر و او حالين نحو جاءني زيد راكبا
 وضاحكا او تميزين نحو طاب زيد نفسا وعلما او نحو ذلك او بين الجملتين
 في حصول مضمونيهما نحو جاءني زيد وذهب عمر و ان قيل يعلم حصول
 مضمونيهما بلا عطف ايضا بان قيل جاءني زيد وذهب عمر وقيل الجملة
 الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا وكون الاولى غير مقصود او غلط فالواو
 يفيد النص على كونها مقصودين وعدم كون الاولى غلط فالواو للجمع

مطلقاً من غير تفيد بترتيب اوقران او تراخ او تدريج لا ترتيب فيها اي في
الواو والقاء للترتيب مع الوصل وهو مثلها اي مثل الفاء في الترتيب بمصلحة
لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة تفرجتي واسطر بين القاء وتفرج
معطوفها اي معطوف حتى جزء من متبوعه اي جزء من المعطوف عليه نحو
اكلت السمكة حتى لاسها فان قيل هذا منقوض بنحو تمت البارة حتى الصبا
فالصباح ليس بجزء من البارة قيل المراد من الجزء اعم من ان يكون حقيقة
او حكماً والصباح وان لم يكن جزء من البارة لكنه قريب منها والقريب
من الشيء في حكم الجزء منه او يقال ان كلامه محمول على حذف معطوف
اي جزء من متبوعه او قريب من متبوعه فلا يشك كل نحو تمت البارة حتى
الصباح وانما اشترط كون معطوفها جزء من متبوعه ليفيد هذا العطف
قوة في المعطوف نحو قدم الجيش حتى الامير وضعفاً نحو قدم الحاج
حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء على ما يتعلق بالنسبة جملة يكون
من حيث المعنى تأكيداً وتخصيص بعض الأجزاء بالتأكيد دون بعض
لا يكون الا يتحقق مميز له عن غيره من الأجزاء فيوجب احتمالاً في ثبوت
الحكم فيه من قوة اضعفت ولما استلزم الجزء وجب احتمالاً لان ثبوت
الحكم من قوة اضعفت ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار بفعل
ذلك ليفيد ما هو من لوازه وصحته وهو القوة والضعف في تحمل تلك
النسبة وهذا ما هو منظور في وضعه اذ حتى وضعت للتدرج اے
ليعطف بها جزء من المتبوع لا فائدة هذا الغرض وهذا وان كان يتأني في
الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد في وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء
حقيقة افاد ما هو في حكم الجزء حكماً نحو تمت البارة حتى الصباح وقيل
ليفيد قوة اضعفاً يتعلق بمفهوم الكلام كما نرى قال يعطف بها جزء من
المتبوع ليفيد قوة اضعفاً او واما وامر يشترك في انها لاحد الأمرين
او الامور مبهما اي غير معين وهو غير الموجب نحو لا يطع منهم ايما او
كقوله اعلی اصلها اي لاحد الأمرين مبهما والعموم مستفاد من وقوع الاحد
المبهم في سياق النفي نرى اعلان او واما سوء المعنى الا ان او يقرأ قراءتا
في انك في اما تبتني اول الكلام على الشك وفي او تبتدأ على القطع فترى ان الشك

موصى به في مثل الترتيب بغير

وفي ان يوحى بمعنى الى والاوحى ايضا للاضراب نحو قوله تعالى واكسرنا
 الى ما كسر الكف او يزيدون اى بل يزيدون بخلاف ايقان قيل بل للاضرب
 وتارة الغلط ولا يصح ذلك في اخبار الله تعالى فاما معنى الاضراب في
 كلامه تعالى قيل معنى الاضراب في كلام الله تعالى ان الاول كان
 اشباها واما عند الناس فاضرب عما يغلط فيه الناس من عدوهم
 وقال اويزيديون اى ارسلناه الى جماعة عدوهم عند الناس مائة
 الف وليس كذلك اويزيديون فام المتصلة احراز عن الام المنقطعة
 لا رمة همزة الاستفهام دون هل لان الهمزة عريضة في الاستفهام
 والامراد من همزة الاستفهام اعم من ان يكون لفظا او نقدا كقولك حمر
 القصري ما ادرني وان كنت داريا بسبع رمين الحمر ام بثمان يليها
 اى سى ام المتصلة اى يقر بها ويتصل بها احد المستويين وفي بعض
 اللسنة احد الامرين والاخر اى يلى المستوي الاخر والام الاخر الهمزة
 اى همزة الاستفهام اى وان كان يلى الام المتصلة اسما مفردا وجملة
 فعلية يلى الهمزة ذلك نحو اجل في الدار ام امرأة واضرب زيدا اكرم عمرو
 بخلاف او واما ام المنقطعة فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والاخر
 الهمزة بعد ثبوت احد هما اى بعد ثبوت العلم بحصول احد الامرين
 مبهما عند المتكلم لا على التعيين لطلب التعيين الجار متعلق بقوله يليها
 ومن ثمر اى ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة لم يجز
 هذا التركيب وهو اريت زيدا ام عمرو احيث لم يلى احد المستويين الهمزة
 لان المستويين زيد وعمرو ولم يلى الهمزة احد هما بل يلى رأيت وهو ليس احد
 المستويين وقال سيديويه هو جائز حسن وازيدا ام رأيت عمرو واحسن و
 لعلة اعتبر المعنى اذ المعنى اريت زيدا ام رأيت عمرو ومن ثمر اى ولاجل انها
 لطلب اليقين بعد العلم بثبوت احد الجنسيتين عند المتكلم كان جوابها
 اى جواب ام المتصلة بالتعيين دون نعم ولا فيقال في جواب ارجل في الدار
 ام امرأة رجل او يقال امرأة بتعيين احد الجنسيتين ولا يقال نعم او لا و
 المنقطعة اى ام المنقطعة كبل والهمزة اى للاضراب عن الاول مع الشك
 في الثاني مثل انها اى هذه القطع لا يلى ام مشاة اى بل اهي مشاة كانه ظهرا

لك قطيعة من بعيد فقلت على ظنك انها لا بل اي ان القطيعة التي تراها لا بل
 حسنة جملة خبرية لان المتكلم لما رأى تلك القطيعة اعتقد كونها لا بل
 بلا شك فلو خبر عنها جزمنا فاذا قرب منها علم انها ليست بابل فاعرض عن
 هذا الاخبار فترشك انها شاة امر شيء آخر فان قيل هذا من باب عطفت
 الانشاء على الخبر قيل هي استفهام مستأنف فلا يلزم عطفت الانشاء على
 الاخبار او العطفت بالتاويل لان لما اضرب عن الاول وشك في الثاني كان كانه
 قال بعد قوله انها لا بل ليست كذلك فقال امر شاة اي هي غير شاة ام شاة
 فيقول على هذا الوجه الى التصلة من حيث المعنى واما قيل المعطوف عليه
 لازمة مع اما فقولوا واما مبتدأ وقولوا لازمة خبره وقوله قبل المعطوف عليه ظرف
 لازمة اي كلمة اما لازمة قبل المعطوف عليه مع اما العاطفة جائزة مع او نحو
 جاءني اما زيد واما عمرو وتجا في اما زيد او عمرو وذلك لان وضع ام العا
 لبتاء اول الكلام على الشك واما او فيكون ان يجعل كذلك بتصدير اما قبل
 المعطوف عليه بها ويجوز ان يجعل دال على عرض الشك وذهب اليه
 الفارسي الى ان ما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وقد مرها على المعطوف
 عليه فلو كانت عاطفة لما دخل واو العطفت عليها ولما تقدمت على المعطوف
 عليه واجيب بان اما المتقدمة ليست بعاطفة بل هي الشك المحض من
 غير معنى عطفت الواو الداخلة عليها ليست للعطف كيف وهي للجمع و
 المقصود باما احد الشئتين بل هي تريد لتأكيد العطف للجمع اما غير عاطفة
 ايضا كما زيدت مع لكن العاطفة كذلك الا انها رجبت ههنا لمقاربتها غير
 العاطف في التركيب بخلاف لكن فان الواو معها جائزة لعدم مقاربتها
 من غير العاطف في التركيب ولا ويل ولكن لاحد هما اي لاحد الامرين معينا
 لكن لا نفى الحكم عن مفرد بعد ايجاب التثنية ولا يعطف بها الا الاسم
 عطفت المضارع بها نادرا قليلا ويل للاضراب ومعنى الاضراب جعل الاول
 موجبا او غير موجب كالتسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فيحتمل
 ان يكون صحيحا او غلطيا كما في غير مذكورا أصلا وما بعد ما في الموجب موجب
 وفي غير الموجب اختلاف قال الجمهور هو موجب بمعنى لكن وقال المبدع منفي
 فما جاء في زيد بل عمرو ومعناه عند هم بل جاء في عمرو وعند كابل ما جاء في

عمر ولكن للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واشباتا
من حيث المعنى كما مر في لكن المشددة ولكن لازمة للنفي اى لسبق
النفي استعمالا نحو ما جاء في زيد لكن عمر وفني محي زيد باق بحاله لم
يكن المحكوم به عاطف منك وانما وجبت بلكن رفعا لوهم المخاطب ان عمر
لم ينج ايضا لللازمة بينهما في سبب من الاسباب فيكون نقيضة لا
حيث لزمت سبق الايجاب نحو جاء في زيد لا عمر وثم لما فرغ من حروف
العاطفة شرع في بيان حروف التنبيه فقال حروف التنبيه الاء
اما وهاء وتسميت بهما لتنبيه المخاطب بها فالا واما لتوكيد مضمون
الجملة ببدء بهما الكلام لا يقاط السامع وتنبيهه ليتمكن الجملة في
ذهنه وقد حلان على الجملة خبرية او طلبية امرا او نهيا او استفهاما
او تمنيا او غير ذلك دون المفرد بخلاف هاء فانها تدخل المفردات وتكثر
في اسماء الاشارة وتبطل بينهما وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحو هاء
والله ذا وهاء العجري ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو قوله تعالى هاء
انتم هؤلاء واما بغيرهما قليلا كقول الشاعر عريشهم قسمنا المال
نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها وذا ليا والالف في قوله ذالها للانشاء
واصله ذالي والضمير في قوله لها للمرأة اى هذا النصف لتلك المرأة و
ذلك النصف لي والبراد بالاشتهاد الفصل بين حرف التنبيه وهو
هاء وبين اسم الاشارة وهو ذا بحرف الحطف وهو الواو فلفظة هذا وهاء
وذا بمعنى واحد ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف
النداء فقال حروف النداء خمسة يا ويا وهيا واي والهمزة لكن
يا اعلمها اى اعم جميع حروف النداء اى يستعمل في القريب والبعيد وقال
الزحشيري هي للبعيد وما ذكره المصنف رح اولى لاستعمالها في القريب
والبعيد على السواء ويا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة والهمزة للقريب
والنداء وقد يستعمل النداء فقوله حروف النداء مبتدأ ويا خبره
ويا وهيا عطفت على يا واي والهمزة عطفت على ايا وهيا وقوله اعلمها خبر
مبتدأ ومحمد وف اي هي اعلمها والجملة معترضة وكذا قوله للبعيد اي هما
للبعيد والجملة معترضة وكذا قوله للقريب ثم لما فرغ من بيان حروف

حروف التنبيه

حروف النداء

لكن مدحت مقالي محمد + فقولته النافية صفة ما وهي مجرور على أنها مضاف
 إليها بأداة اللفظ وتجويز في نحو ما ولا النافية عند إرادة اللفظ ان يحكى كما
 هو وهو الكثير الشائع فيقال ما النافية ولا النافية وان يعرب وحين يعرب
 ينصرف بزيادة الفتح يجعله همزة للسالكين لم يكون على اقل الا بنية فيقال
 ما النافية ولا النافية وقلت مع المصدرية اى قلت ان اى زيادتها بحذف
 المضاف من الضمير او الضمير عائد الى زيادتها اى قلت زيادتها مع المصدرية
 نحو انظر ما ان جلس القاضي اى مدة جلوس القاضي ولما عطف على المصدرية
 اى قلت زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد فقلت وان عطف على قوله فان مع ما
 مع لما كثيرا اى تزداد ان المفتوحة الزائدة كاشنة مع لما كقوله تعالى فلتسألن
 جاء البتة وبين لو والقسم عطف على قوله مع لما اى تزداد ان المفتوحة
 بين لو والقسم نحو والله ان لو قام زيد فقلت اى زيادتها واقل محي
 زيادة ان المفتوحة الزائدة مع الكاف اى كاف التشبيه كقوله كان ظبية
 بجذبة ولبست ان في قوله وعسى ان يكون وان لو استقاموا وامرته ان
 فم زائدة كما توهم بعضهم بل الاول ان المحففة من المثقلة والتانية مفسرة
 وما مع اذا اى يزداد ما زيادة حاصلة مع اذا او زيادة الكاشنة مع اذا نحو
 اذا ما تخرج اخرج ومتى نحو متى ما اذن هب اذهب بمعنى متى تذهب اذهب
 واتى نحو قوله تعالى ايا ما تذكروا قل الله اعلم الخسنى واين نحو اينا تجلس
 اجلس وان نحو ما تزين من البتة وقوله شرط قيد لجميع ما ذكر لان
 ما ذكر كلها يستعمل شرط وغير شرط ويزيادة ما مختصة بحال الشرطية
 وانتصابه على الحال اى ذوات شرط او اذوات شرط او على الظرف
 اى وقت افادة الشرط او فى الشرط ومع بعض حروف الجر سماعا كقوله تع
 فكمنا رخصه من الله لنبطهم ومما خطيبناهم انصرفوا وقلت زيادة ما مع
 المصدر نحو لا سيما زيد اى لا يبتى زيد ونحو قولك غضبت من غير ما جرم
 ونحو قوله تعالى مثل ما انتم تنطقون وقيل ان ما بعد حروف الجر من
 المضاف نكرة مجرورة والمجرور بعد ما بدل منها ولا مع الواو اى يزداد
 لا مع الواو العاطفة او زيادة لا كاشنة مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا
 او معنى نحو ما حدة في زيد ولا عمر و نحو قوله تعالى غير المغضوب عليه

و
 لا

وَالضَّالِّينَ فَإِنْ غَيْرَ مَعْنَى مَا النَّافِيَةُ وَكَذَلِكَ بَعْدَ النَّهْيِ نَحْوُ لَا تَضُرُّ مِنْ زَيْدٍ
وَلَا عَمْرٍو وَابْعَدُ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ عَطَفَتْ عَلَى قَوْلِهِ مَعَ الْوَائِي تَزَادُ لَا
بَعْدَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجِدَ إِذَا أَمَرْتُكَ
وَلَيْسَ بِعَطَفٍ عَلَى قَوْلِهِ بَعْدَ النَّهْيِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَصِيرُ الْمَعْنَى
وَتَزَادُ لَا مَعَ الْوَائِي الْعَاطِفَةِ بَعْدَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ وَلَا مَعْنَى لَهُ وَقُلْتُ زِيَادَةٌ
لَا أَوْ قُلْ مَجْمُوعٌ لَا لِلزِّيَادَةِ قَبْلَ الْقِسْمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ
وَلَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَالشَّرْفُ فِي زِيَادَتِهَا قَبْلَ الْقِسْمِ التَّنْبِيهُ عَلَى ظُهُورِ
الْقِطْعَةِ بِحَيْثُ يَسْتَعْنَى عَنِ الْقِسْمِ فَيَبْرُزُ لَكَ فِي صُورَةِ نَهْيِ الْقِسْمِ
وَشَدِيدٌ مَعَ الْمَضَافِ أَيْ شَدِيدٌ زِيَادَةٌ لَا أَوْ شَدِيدٌ مَجْمُوعٌ لَا زِيَادَةٌ كَأَمثلة
مَعَ الْمَضَافِ كَقَوْلِهِمْ فَلَانِ فِي بَيْرٍ لَا حَوْسٍ سَرَى وَمَا شَعْرٌ وَلَحُورٌ لِهَلَاكِ
أَيِّ فَلَانِ فِي بَيْرٍ لِهَلَاكِ سَرَى وَمَا عَلِمَ وَمِنْ الْبَاءِ وَاللَّامِ الزَّائِدَةِ تَقْدِمُ
ذِكْرَهَا أَيْ ذِكْرُ نِيَادَتِهَا فِي بَابِ حُرُوفِ الْجَرِّ فَلَا نَعِيدُ ثُمَّ لَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ
حُرُوفِ الزِّيَادَةِ شَرَعَ فِي بَيَانِ حُرُوفِ التَّفْسِيرِ فَقَالَ حُرُوفُ التَّفْسِيرِ
سَقَطَتْ نُونُ التَّنْثِيَةِ بِالْإِصْطِفَاءِ أَيْ وَأَنْ فَإِنَّ الْفَاءَ لِلتَّفْسِيرِ أَيْ فَإِنْ
الْمَفْسُورَةُ مُخْتَصَرَةٌ بِمَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ كَالْأَمْرِ وَالنَّدَاءِ وَالْكِتَابَةِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ
وَنَادَيْتُهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ وَكُتِبَتْ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ وَأَمْرَتُهُ أَنْ أَذْهَبْ وَأَوْحَيْنَا
إِلَى أَمْرِ مُوسَى أَنْ أَرْضِعْنِيهِ وَلَا يَقَعُ بَعْدَ صَرْحِ الْقَوْلِ وَلَا بَعْدَ مَا لَيْسَ
فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتُنِي بِهِمْ أَنْ
أَعْبُدُوا اللَّهَ فَتَفْسِيرُ الْأَمْرِ الْقَوْلُ وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدُهَا غَيْرَ
مُتَعَلِّقٍ بِمَا قَبْلُهَا بِخَبَرٍ أَوْ عَمَلٍ فَقَوْلُهُ تَعَالَى وَالْخُرُوجُ عَنْهُمْ أَنْ الْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَيْسَتْ أَيْ فِيهِ مَفْسُورَةٌ لَكُنْ مَا بَعْدُهَا خَبَرٌ لِمَا قَبْلُهَا
ثُمَّ الْفِعْلُ قَبْلُهَا أَمَا حَدَّثَ مِنْهُ مَفْعُولٌ عَامٌّ هِيَ تَفْسِيرُهُ أَوْ مَنْزِلٌ مَنْزِلَةٌ
الْأَزْمُ الْحَتَّاجُ إِلَى التَّفْسِيرِ فَمَعْنَى قَوْلِهِ وَنَادَيْتُهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ أَيْ وَنَادَيْتُهُ
بِشَيْءٍ أَوْ بِلَفْظٍ هُوَ قَوْلُنَا يَا إِبْرَاهِيمَ فَقَوْلُهُ يَا إِبْرَاهِيمَ تَفْسِيرُ الْمَفْعُولِ الْعَامِّ
الْمَحْدُوفِ وَهُوَ شَيْءٌ أَوْ بِلَفْظٍ أَوْ يُقَالُ مَعْنَى نَادَيْتُهُ فَقُلْنَا أَوْ يُقَالُ مَعْنَى
نَادَيْتُهُ قَوْلُنَا الْمَنْدَاءُ فَاحْتِجَ إِلَى بَيَانِ الْمَنْدَاءِ فَمَفْسُورَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ أَنْ يَا
إِبْرَاهِيمَ وَقَدْ يَذْكُرُ مَفْعُولَ الْعَامِّ فِي مَفْسُورَةٍ نَحْوُ كُتِبَتْ إِلَيْهِ مَا يَتَقَعُ أَنْ قُمْ

حرف التفسير

ونحو وامرته بما يفعله برأت أمين بالله ونحو قوله تعالى وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ آلِكَ مَسَاجِدَ
يُوحِي أَن أَقْدِفْ فِيهِ وَأَي مَفْسُورَةٍ لِّكُلِّ مِثْمِ مَقْرَدٍ فَغَوَّجَا فِي زَيْدٍ أَي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
او جملة كقوله وترميني بالظرف أي أنت مذنّب وتغلبنني لكن يا لك لا اقل
فقوله وترميني كلام مبهم يحتاج الى التفسير بأي أنت مذنّب حتى تشتمني
بظرفك أي أنت تذنّب ولكن مشددة واسمها ضمير شان محذوف أي
لكنه ولو لا فيها ضمير الشان لما وليت الجملة الفعلية ثم لما فرغ من
بيان حرفا التفسير يشرع في بيان حروف المصدر فقال حروف
المصدر الاضافة ياد في ملا يست أي حروف تجعل الجملة مصدرا
مَا وَأَنَّ وَأَن وَقَدْ جَاءَ كِي وَلَوْ مَصْدُورِينَ فِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ لَا تَدُلُّ
أَي مَا وَأَن لِلْفَعْلِيَّةِ أَي لِلْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ أَي لِجَعْلِ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ مَصْدَرًا
وَأَن لِلْأَسْمَاءِ خَاصَّةً أَي تَجْعَلُ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ مَصْدَرًا وَقَدْ عَرَفْتَ كَيْفِيَّةَ
جَعْلِهَا مَصْدَرًا وَأَوْ تَعْمَلُهَا فِي حَرْفِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَمَا مَرَّ إِلَّا إِذَا خَفِضَتْ
أَوْ كُنْتُ بِمَا فَحَرِّشْتَنِي يَجُوزُ فِيهَا الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ وَالْأَسْمِيَّةُ وَهَذَا عِنْدَ سَبْيُو
وَحَرِّشَ غَيْرِهِ بَعْدَ مَا الْمَصْدُورِيَّةِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ أَيْضًا كَقَوْلِهِ شَتَّ عَشْرًا
عِلَاقَةً أَمَرُ الْوَلِيدَةِ بَعْدَ مَا أَفْنَانٍ رَاسِكَ كَالْتِغَامِ التَّخْلُصِ وَأَمَّا أَن
فَعْلَمْتُهَا فَعَل مَتَصَرِّفٌ لَا غَيْرَ مَا ضِيَا أَوْ مَضَارِعًا وَأَجَازَ سَبْيُو يَكُونُ أَمْرًا
وَضَمِيًّا وَالْهَمْزَةُ فِي قَوْلِهِ عِلَاقَةً لِلْأَسْمَاءِ وَهُوَ مَصْدَرٌ مُحْذَوْفٌ الْعَامِلُ
وَالشَّاعِرُ خَاطَبٌ بِهِ نَفْسُهُ أَي أَتَعْلَقُ عِلَاقَةً أَي أَتَحِبُّ حَيَاتًا أَمَرُ الْوَلِيدَةِ بَعْدَ
مَا أَفْنَانٍ رَاسِكَ أَي أَشْعَارُ رَاسِكَ كَالْتِغَامِ التَّخْلُصِ بِالْفَتْحِ نَبَتٌ
فِي الْجَبَلِ أَبْيَضٌ إِذَا أَبْيَسَ يُشَبِّهُ الشَّيْبَ بِهِ وَالْتَّخْلُصُ الْمُخَالَطُ رَطْبُهُ بِأَبْسِهِ
يُقَالُ أَخْلَسَ النَّبَاتُ إِذَا أَخْتَلَطَ سَرَطُهُ وَبِأَبْسِهِ وَأَخْلَسَ الشَّعْرَةُ إِذَا أَخَالَطَ
سَوَادَهُ بِالْبَيَاضِ أَي أَتَحِبُّ أَمَرُ الْوَلِيدَةِ حَيَاتًا بَعْدَ الشَّيْبِ ثُمَّ لَمَّا فُتِنَ بِأَحْرُوفِ
المصدر يُشْرَعُ فِي بَيَانِ حُرُوفِ التَّخْفِيفِ فَقَالَ حُرُوفُ التَّخْفِيفِ
أَي حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى التَّخْفِيفِ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي فَوْقَهُ لَا تَتَوَقَّبُ قَبْلَ
الموت وَإِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْمَاضِي أَفَادَتْ التَّنْذِيرَ وَالْتَوْجِيزَ عَلَى مَا فَاتَ نَحْوُ
هَذَا قَرَأْتُ الْقُرْآنَ وَهِيَ هَلَا وَالْأَوَّلُ وَلَوْ لَا وَلَوْ مَا لَهَا مَصْدَرُ الْكَلَامِ لَأَنَّهُ تَدُلُّ
عَلَى أَحَدِ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ وَهُوَ التَّخْفِيفُ فَقَصْدُ الدَّلِيلِ عَنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى كَوْنِ

از يد خرج واز يد ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في
 التركيب ومن حيث انها يستعمل اللانكار دون هل ومن حيث انها تستعمل
 مع امر مطرد او هل لا تستعمل الا اذا ومن حيث انها تدخل على حروف
 العطف وتدخلها هي بخلاف هل لان الهمزة اصل في الاستسماه وانضم
 من هل فهي بكثرة الاستعمال اليق واما السبع ابن المحاسب رحمه الله
 تعالى الى امثلة ما ذكرنا بقوله تقول از يد ضربت ولا تقول هل زيد ضربت
 حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قائم
 فانه جائز لعدم الفعل في التركيب وانضرب زيد وهو اخوك بمعنى انكار
 ضرب زيد في حال الاخوة ولا تقول هل تضرب لان هل لا تستعمل
 اللانكار واز يد عندك امر عرو ولا تقول هل زيد عندك امر عرو لان
 امر لا يقابل الا الهمزة وقوله تعالى انهم اذا ما وقع بدخول الهمزة على العاطفة
 ولا تقول هل ثم وقوله انهم اذا ما وقع معطوف على مقدري اذ اجلدوا
 العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم وحينئذ لا يتفق الايمان وقوله تعالى فمن
 كان على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا فهو مبتدأ محذوف
 المحذوف دلالة ما سبق والجملة معطوف على مقدري امن كان مؤمنا
 كمن هو كافر فمن كان على بينة من ربه كمن كان يريد الحيوة الدنيا
 قوله تعالى او من كان ميثا فاحييتا مبتدأ خبره قوله كمن مثله في الظلمات
 والجملة معطوفة على مقدري امن امن كمن لم يؤمن ومن كان ميثا
 فاحييتا كمن مثله في الظلمات ولا تقول هل فمن كان وضل ومن كان
 فقوله دون هل ظرف لقوله تقول فيكون قيد للكل اي تقول باستعمال
 الهمزة في جميع ما ذكر دون هل واما حملنا الامة المذكورة على حذف
 المعطوف عليه ذهابا الى مذهب صاحب الكشاف فاننا اذا دخل الهمزة
 على حرف العطف حمل على حذف المعطوف عليه فقد في نحو قوله تعالى
 او كلما نأى هنأ واعيننا نبذة فربق منهم كفر او كلما عاهد واعيننا
 نبذة فربق منهم وذكر الشارح انها ليست يعاطفة على محذوف ولا الجا
 وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوف عليه ولم يحج
 الا مبتدأ على كلام مقدم فجعل قوله تعالى كلما عاهد والاية عطف

على انزلنا ثم لما فرغ من بيان حروف الاستعانة شرع في بيان حروف الشرط فقال حروف الشرط ان ولو واما لها اي حروف الشرط صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام فتصدر للتدل من اول الامر على كون الكلام من ذلك النوع فان للاستقبال وان دخل على الماضي نحو ان خرجت خرجت وكلمة ان في قوله وان دخل متصلة ولو عكسه اي لو الماضي وان دخلت في المستقبل نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعينكم اي لو قعتم في الجهل والهالك ويلزمان اي ان ولو الفعل لفظا نحو ان يكرمني ولو طلعت الشمس او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقوله لو ذات سوار لطمتني والتقدير لو لطمتني ذات سوار جواب لو محذوف اي لو لطمتني ذات سوار لم يكن بي عار بلطمتها ومن ثمر اي ولاجل انهما يلزمان الفعل قيل لو انك بالفتح الجار والمجرور حال لانه فاعل فعل محذوف وهو ثبت باعتبار لزوم الفعل بعد لو فان قيل قوله ومن ثمر يتعلق بقوله قيل وقوله لانه فاعل ايضا متعلق به فيلزم المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لانه فاعل دليل على ترتيب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك وانطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل عطف على قوله لو انك اي ومن ثمر قيل كذا وقيل في خبر لو انك انطلقت بصيغة الفعل موضع منطلق ليكون لفظ الفعل في الخبر كالعوض اي مثل العوض عن الفعل المفسر المحذوف وهو ثبت الا لضرورة الشعر ثم اعلم ان ايراد الفعل في الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان من جنس واحد واما قوله اكرم بها خلة لو انما صدرت موعودها ولو ان النص مقبول بصيغة الاسم فمحمول على تقدير ولو ان النص امر مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة لا خبر ان او واد على قول البعض وفيه نظر لانه يكون حينئذ من ضعف التاليف مخالفة الجمهور و ضعف التاليف يحل بالقصاحة واجيب بان الكلام الواهم من العرب الموثوق بعربيتهم قبل وضع قاعدة النحول لا يكون ضعيفا ولا مستعجا وان خالف الجمهور او الكل بل شاذ واذا كان الخبر جامدا جاز وقوع

الاسم في الخبر لتعذر اى لتعذر الفعل نحو لو انك رجل قال الله تعالى و
 ان ما في الارض من شجرة اقلام واذ انقضى القسم اول الكلام على الشرط
 متعلق بتقديم وقوله اول ظرف تقدم فان قيل شرط ترك في في الطرف ان
 يكون زمانا او مكانا مبهما واول ليس كذلك فكيف يصح ترك في قيل هو ظرف
 تقدم مرتبط ضمن الدخول اى واذ انقضى القسم على الشرط د اخلا اول الكلام
 لزوم الماضي الضمير عائد الى الشرط او الى القسم اى لزوم ذلك الشرط لما مضى
 او لزوم ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعد وما ضيا لفظا ومعنى ^{بجمله}
 لم على المضارع وانما لزم الماضي لان حرف الشرط لما انقطع عن عمله في
 الجواب بكونه جوابا للقسم لفظا فالترمز الماضي في الشرط لما لا يعمل
 فيه ايضا فيوافق في عدم عمل الحرف وكان الجواب للقسم لفظا والشرط
 معنى ترجيحاً للسابق مع كثرة الاستعمال نحو والله ان اتيتني او لم تاتي
 لا كرمك فقول ان اتيتني مثال الماضي اللفظي وقوله ان لم تاتي مثال
 الماضي المعنوي وان توسط اى توسط القسم بتقديم الشرط او غيره اى
 غير الشرط جاز ان يعتبر وان يابغى والضمير في قوله يعتبر ويبلغ يجوز ان
 يكون عائدا الى الشرط اى جاز اعتبار الشرط والغاء وان يكون عائدا الى
 القسم اى جاز اعتبار القسم والغاء اى جاز ان يجعل الجواب لفظا جوابا
 للقسم ولزم حرف الشرط الماضي ويصير الشرط ملغاة وجاز ان يجعل الجواب
 جوابا للشرط بالجزم ويصير القسم ملغى كقولك انا والله ان تاتي اترك
 بالجزم باعتبار الشرط وان اتيتني والله لا تيتك باعتبار القسم والغاء
 الشرط ويقدر القسم كاللفظ اى كتلفظ القسم اى القسم المقدر ومثل
 القسم الملقوظ في اعتبار الغاء كما مر مثل قوله تعالى لئن اخرجوا
 لا يخرجون معهم اى والله لئن اخرجوا لا يخرجون فلو لا تقدم القسم
 قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب واللام في قوله ولئن اخرجوا هي
 اللام الموطئة للقسم وهي لاميدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا
 او تقدير التوذن ان الجواب له لا للشرط وقوله تعالى ان اطعموهم
 انكم لشركون اى والله ان اطعموهم انكم لشركون فلو لا تقدم
 القسم قبل الشرط لوجب القاء في الجواب لانه جملة اسمية واما

في التفصيل ما أجمله المتكلم نحو قولك جاء أخوك أما زيد فأكرمه وأما
 بشر فأهنته وأما خالد فقد اعرضت عنه واللزم حذف فعلها أي فعل أما
 أي الفعل الداخل عليه أما وهو الشرط لتضمنها معنى الابتداء وعوض عن
 الفعل المحذوف بينهما أي بين أما وبين قائمها أي قاء أما جزئها في حيزها أي
 حيز جوابها وذلك الجزء أما مبتدأ نحو أما زيد فمنطلق وأما معمول لما وقع
 بعد القاء أما يوم الجمعة فزيد منطلق فإن قوله يوم الجمعة معمول
 منطلق مطلقا أي زمانا مطلقا أي سواء كان ما بعد أما مما يمنع تقدم ما
 في حيزه نحو أما زيد فأي ضارب أولم يكن نحو أما زيد فمنطلق وهذا ذهب
 سيبويه واختاره المصنف رح وأما عوض ذلك لئلا يتوالى بين حرف الشرط
 والجزاء لفظا وللتنبية على أن المتقدم هو المقصود بالتفصيل دون الفعل
 وقيل هو أي ما بعد أما معمول الشرط المحذوف مطلقا لاجزاء الجزاء مثل
 أما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير أما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق
 وتذكر بانه ولو جاز نصبه بتقدير تذكر كجزاء رفعه بتقدير حصل لكن لم يجز
 وجزاء نصب زيد فمنطلق بتقدير يرمها تذكر بانه هو منطلق لكن لم يجز
 وقيل وهذا قول المازني أن كان ما بعد أما جازا للتقدير نحو أما يوم الجمعة
 فانا خارج فمن القسم الأول أي هو جزء الجزاء والأى وإن لم يكن جسا كجزء
 التقديم نحو أما زيد فأي ضارب لأن إلى انقطاع ما بعد ما عن العمل فمقابلها
 فمن القسم الثاني أي معمول الشرط المحذوف بضرورة امتناع كونه جزء
 الجزاء لامتناع التقديم وجوزه أبو العباس وجعل لأما خاصية تصحيح
 التقديم مما يمتنع تقدمه فكان زيد معمول ضارب عنده أقيم مقام
 الشرط لما مر لأن إقامة جزء الجزاء مقام فعل الشرط لا زرع عنده ثم لما فرغ
 من بيان حروف الشرط شرع في بيان حروف الردع فقال حرف الردع
 أي المنع والزرع كالأمر ليس كذلك يعني بمنع من فعله وهذه الكلمة
 موضوعة لردع المخبر أي المنع ونزجره كقولك كلاما قال لأن يمنعك
 أو لرجع الطلب كقوله تعالى كلاما بعد قوله رب ارجعون لعلي أمر الصالحين
 وقد جاء بمعنى حقا كقوله تعالى الآن الإنسان ليطلعني ولا بعد حينئذ
 كونه اسما لكن النحويون اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان فكلاما

تذكر

حروف الردع
 المنع والزرع

في نحو قوله تعالى ثُمَّ يَنْطَعُ أَنْ أَوْيَدَ كَلَّا إِنَّكَ كَانَتْ لَا يَأْتِيَنَّ عَيْنُكَ يَحْتَمِلُ الرَّجْعِينَ كُوبَهَا
 للرجوع ومعنى حقاثة لما فرغ من بيان حروف الرجوع شرع في بيان تأمل التانيث الساكنة
 فقال تَاءُ التانيث الساكنة صفة تَاءُ التانيث وليس بأعراب من الموصوف لأن التثنية
 إلى ذى اللام في باب الصفة لحكم ذى اللام تلحق الماضي لتانيث المسند اليه لتحقيق
 الاتصال والمقارنة بين التاء والمسند اليه نحو ضربت هند واللام في قوله
 لتانيث المسند اليه للتعليل لا للغرض فان تانيث المسند اليه غلة للوقوع في التثنية
 وليس بأثر حاصل منه وإنما قال التانيث الساكنة احترازا عن تاء التانيث المتحركة
 فانها تلحق لتانيث الاسم لا لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فخير وأما
 الحاق علامة التثنية والجمعين أي المذكر والمؤنث في الفعل عند كون الفاعل ظاهرا
 للدلالة على أن المسند اليه مشى أو مجموع مذكرا ومؤنثا كالحاق تاء التانيث للدلالة
 على أن المسند اليه مؤنث فضعيف نحو قاما أخوان أو قاموا أخوتك فمن أخواتك لزوم
 تعدد صورته الفاعل بخلاف الحاق ضمير التثنية والجمعين في الفعل فإنه غير ضعيف
 نحو أخوات قاما وأخوتك قاموا وأخواتك فمن وجاز الحاق هذه العلامة في اسم الفعل
 نحو صاتيا وهاتوا وتعاليا وتعالوا بلا ضعف ثم هذه العلامة ليست بضمير بل هي
 حرف زاد للدلالة في أو الألف على أن المسند اليه مشى أو مجموع مذكرا ومؤنثا كتاء التانيث
 تدل على أن المسند اليه مؤنث ويدل عليه أنه لو كان ضميرا لامتنع الواو في غير العقلاء نحو
 أكلوا البراغيث والنون في الذكور العقلاء يتصرفن آثاره ثم لما فرغ من بيان تاء التانيث
 الساكنة شرع في بيان التثنية فقال التثنية نون ساكنة وضعاف لا يرد تحريكها لاجتماع
 الساكنين نحو نريدنا العالين عند ما تتبع حركة الآخر ولا يرد نحو اب واخ ويد ويدم حيث
 يتبع حركة الوسط لأن تثنيها وإن تتبع حركة الوسط لكن بعد ما صار الوسط آخر اجتزأت
 الآخر نسيا منسيا لا لتأكيد الفعل فيه احترازا عن نون الحفيفة نحو ضربن وهو أي التثنية
 للتمكن نحو نريد والتثنية نحو صير واخ والعوض عن الضمير نحو يومئذ ويجئذ أصله يوم
 إذا كان كذا وحين إذا كان كذا والمقابلة نحو مسلمات والترم وهي التثنية اللاحقة قافية الشعر
 مقيدة أو مطلقة بدلالة حرف الأطلاق والقافية المطلقة التي آخرها المدات الثلث أو حرف الأطلاق
 وهي الحرف التي نشأت من شباع حركة آخر الشعر وهي أحد المدات الثلث نحو قوله شعر ألقى اليوم
 عاذل والعتابين وقولي أراضيت لقد أصابن والقافية المقيدة التي آخرها حرف
 ساكن غير المدات الثلث نحو قامة الأعماق خاوى المخترق ويجئذ التثنية من العلم موصوفا

حال من العلم أي حال كون العلم موصوفاً بابن مضافاً حال من ابن أي حال كون الابن مضافاً
 إلى العلم الآخر نحو جاء لي زيد بن عمرو وإنما يجذف لقصد التخفيف لطول اللفظ وثقل العلم و
 كثرة الاستعمال وتحد في حينئذ الف ابن خطأ للتخفيف في الكتابة والدلالة على امتزاج
 وإنما يجذف التنوين في قوله جارية من قيس إن ثعلبية مع إن قيساً علم موصوفاً بابن مضافاً
 إلى العلم الجرم كان الضرورة وحذفها في غير ذلك نحو قوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد فبين
 قرأ أحد بغير التنوين في الوصل من الشواذ وقوله ولا ذكر الله إلا قليلاً ليجذف التنوين من ذكر
 ونصب الله على الضرورة ثم لما فرغ من بيان التنوين شرع في بيان التأكيد فقال نون
 التأكيد خفيفة ساكنة قدم النون الخفيفة على الثقيلة وإن كانت فرعاً للثقيلة عند أكثر
 الكوفيين خففتها ومشددة مفتوحة كحفة الفتحة مع غير الالف سواء كانت الف الضمير
 نحو اضربان أو الالف الزائدة في جمع المؤنث نحو اضربنات فتقول اضربن ومكسورة
 مع الالف للتشبيه بنون الأعراب والمتعادل بين نقل الكسرة وخفة الالف وتختص أي
 نون التأكيد خفيفة أو مشددة والحكمة مستأنفة أي تختص كل واحد من نوني التأكيد
 بالفعل المستقبل في الأمر صفة المستقبل أي الفعل المستقبل الكائن في الأمر نحو اضربن
 والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض
 نحو ألا تنزلن بنا فتصيب خيراً والقسم نحو والله لا أفعلن كذا لأنها وضعا لتأكيد الطلب
 والطلب إنما يتعلق بالمستقبل الذي يكون أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو تمناً أو عرضاً وإنما
 يدخل في جواب القسم وإن لم يلزم فيه معنى الطلب تشبيهها بحوا القسم بالملوب لدلالة القسم
 على اعتناء بشأه وزيادة اهتمامه بالملوب وقلت أي نون التأكيد في النفي تشبيهها بالنهي
 وإن لم يكن فيه معنى الطلب نحو أن لا تفعلن وتلق بالنفي كما تقولون ويرى بما يقولون لأن
 القلة تلحق بالعد وجعل عليه المضادة كثيراً ما يقولون ولزمت نون التأكيد في مثبت جواب
 القسم نحو والله لا أفعلن لأن القسم محل التأكيد فكذا هو أن يؤكد والفعل لا يرفق بفصل
 من الفعل وهو القسم من غير أن يؤكد بما يختص ويتصل به وهو النون بعد صلاحية
 للتأكيد خلافاً للكوفيين ولا ضافة في مثبت القسم من بابي دق طيفة وكثرت نون
 التأكيد في الشرط المؤكد حرفاً بما الزائد أمثال ما تفعلن قال الله تع وأما الذين هم
 البشعرا أحبوا ذلك لأنهم لما أكد حرف الشرط بما الزائد قصدوا تأكيد النون أيضاً فلا يخطئ
 المقص بالذ أو هو أصل من غير المقص بالذ وهو حرف الشرط وأقبلها أي أقدم نون التأكيد مع ضمير
 المذكورين وهو الواو مضموم نحو اضربن للدلالة على الواو المحذوفة للساكنين قوله مع ضمير

كثرة نون التأكيد ثقيلة وخفيفة

المذكورين حال من ضمير مضموم ومع للخطابة اي التي الخطابة اي التي خطوبت تكسور نحو اضر من
 للدلالة على الياء المحذوف للسالكين وفيما عداها في جماع المذكور اي الواحد المذكور غائبا كان
 او محذوبا او في الغائبة مفتوح للحقة نحو اضر من وضر من ولتضر من فالتقدير اظهر هذا اللفظ بيننا
 التثنية والجمع المؤنث لانها داخلان في عموم قوله فيما عداه ولا يكون ناقبل النون فيها مفتوحا بل
 معناه وفيما عداه مفتوح اذا لم يكن ناقبلها الف وهذا التقييد بدلالة قوله وقوله في التثنية والجمع
 المؤنث اضر بان وضر بان بزيادة الالف للفصل الثلاثي جمع النون لا يمكن ان يراد قوله مفتوح اعلم من ان
 يكون حقيقة نحو اضر من او حكما نحو اضر بان وضر بان اذا الالف في حكم الفتحة او في حكم العدم
 لانها غير حاجز حصين لسكونها وضعفها وناقيلها مفتوح فلا يتوجب الاشكال فاقبل النون
 السالكين اما يفتقر في المدغم الذي قبله حذو اذا كان المدغم وخر المد في كلمة واو ذلك لم يوف في اضر بان
 وضر بان اذا الالف في كلمة اخرى والنون في كلمة اخرى في غير النون اذا الالف لا لتقاء السالكين ولا
 يفتقر كما حذو الواو في اضر من ولم يفتقر قيل في نحو ذلك مانع من حذف الالف اذ لو حذو الالف
 من التثنية لا لتيسر بالواحد ولو حذف من جمع المؤنث لزوم اجتماع النون فبعد الحذف لعل الالف
 ولا اجتماع فكما لتقاء السالكين في نحو ذلك يجعل لتقاءها على حدة باعتبارها اعتقا الحكمي نحو
 اللبس ولزوم الاجتماع فجعل مفتوحا ولا يدخلها اي لا تدخل التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة
 لانها لو اقبل فيها الالف لزوم لتقاء السالكين لا على حدة لعل التشديد بعد المد ولو حذفت
 لزوم اللبس بالواحد في التثنية واجتماع النون في جمع المؤنث خلافا ليلوس فانه لجاذك وجعل
 لتقاء السالكين مفتوحا اذا كان اولها حرفين وان لم يكن الثاني مدغما كما مر في الوقت وليس ذلك عند
 الاكثر وينبغي ان يكون مضيا لامكان التكلم والجمع في ذلك في الكلام المرضي كما في قوله تعالى لان وقد نصبت
 قبل وهما اي نوزالتا كيد الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع للمؤنث مع الضمير الجازم
 كالمفصل اي كالفعل المفصل في حذو العلة وتحررهما على التفصيل يعني بيان يورئ اخر الفعل
 مع النونين معا لانه مع الكلمة المنفصلة الساكنة الصلح من حذو اخر العلة وتحررهما على التفصيل
 يعني ان الضمير مدح في الضمير كالحذف على وفقه فتقول في اضر بان وضر بان واغزو واغزو
 بفتح الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضر بان والقوم واغزو والجيش بفتح الواو في اضر بان
 واغزو في اضر بان واغزو في اضر بان كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضر بان والقوم واغزو والجيش وفي
 اخشوا اخشوا بفتح الواو وفي اخشوا بفتح الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة
 اخشوا القوم بفتح الواو واخشوا القوم بفتح الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة
 نوزالتا كيد الثاني وجمع للمؤنث وليس المقصود هنا بيان اتصال النون بالفعال الصحيح لكونها ظاهرة

بل المقصود بيان اتصال النون بالأفعال المعتلة فان لم يكن في خبر بارز لم يستكن فكما اتصل
 اي فيها اي نون التأكيد كساكن المتصل وهو الف التثنية في رد ما حذ عنه تقول في اغز اغز
 وفي امرهين وفي اغز اغز واوسيا واخشيا ومن قرأ لاي لا لاجل ان نون
 التأكيد مع غير الضير البارز كما اتصل مع الضير البارز كما اتصل قبل هل ترين بفتح الاء
 النون لما كانت مع غير الضير البارز كالكلمة المتصلة كان زوال السكون الآخر لا يفعو كما حذ
 للسكون فيقال ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية في الاتصال فلم يجعل اللام معها
 ترمين وهل ترمين كما لم يجعل مع الف التثنية المتصلة نحو هل تريان وهل ترميان وترون
 بضم الواو ولعلهم كونها ممدحة حتى تحذف الالتقاء الساكنين على نحو تحريكها كذلك في الكلمة
 المنفصلة الساكنة الصد كايته اخشوا والقور وترين بكسر الياء للساكين كما في اخشي الله
 هذه الامثلة من المضارع واغزون باعادة الواو والمخز وفترز والسكون الآخر بما هو كالجزء
 المتصلة كما في اغز واوسيا واغزن واغز فحذف الواو كما في اغز والجيش ولولا كان النون
 كما المنفصلة لما هذه التقاء الساكنين على حد لا كوز لا ممد والتاني في مدغافيا هو الكلمة
 الواحدة بناء على اتصال هذه الامثلة من الامور والنون المحففة تحذف للسكان اي لا في الساكن
 بعد كقولهم لا هين الفقير عليك ان تركه يوما والدم قد رفعه واللا في قوله للسكان
 بمعنى الوقت اي النون المحففة تحذف وقت ملاقاته ساكن بعد ها بديل عطف بالظرف وهو قوله
 وفي الوقف فيرد اي اذا حذ النون في الوقف فيرد ما حذت اذا لم يكن مفتوحا قبل النون لزو
 حذت الحذف وهو التقاء الساكنين نحو اضر يا اضرين والمفتوح ما قبلها اي قبل النون نقل الف
 للوقف نحو اضر يا اضرين وانما نقل الفاقا سا على التثنية فانها نقلت الف في الوقف نحو زيدا
 وانما حذت بملاقاته ساكن بعد ها يشبه ما حذ في امتداد الصق وانما حذت للسكان ولا حذت في
 هذا وخطا للنون المحففة الا بال فعل عن التثنية الا بال اسم فانها لا حذت بلا مانع عن الاضافة
 والا لا حذت المحففة حيث تحذف بلا مانع وانما حذت في الوقف ايضا مثلها لانها لما شابهت حذت
 المدح حذت للساكين ولم تحرك حذت في الوقف ايضا مثلها وانما حذت قوله الفاعل اي
 مفتوحان لقوله ثقل لي ضمير معي الجعل وختم الكنا بذكر حكم الوقف من حسن الختم او بفتح
 ان الشبه ذكر التثنية ونون التأكيد المختصة بالآخر في آخر الكلمة ثم حذت النون المختصة باخر
 الفعل عن التثنية اذا الفعل استحق التأخير عن الاسم ثم ختم بفتح النون بانقلابها الفاعل
 الوقف وهذا كما ترى من باب حسن الختم والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

لا حذت
 في
 الوقف

تمت

فهرست مطالب ابحاث كتاب غاية التحقيق شرح كافير نحو

مطلب	مطلب	مطلب	مطلب	مطلب
بجث كنه	بجث جركان انواتها	بجث للمرفة	بجث انفعال البيع والتم	٢١٩
اقسام لام جهاك	بجث اسرار انواتها	بجث الشكرة	بجث الحوت	٢٢٢
بجث الكظم	بجث التفرقة التي لست ك	بجث اسماء العدد	بجث حروف الجبر	٢٢٣
بجث العرب البني	بجث الاشبهين بليس	بجث للذكر والمؤنث	بجث الحروف التي لست ب	٢٢٤
بجث الازراب	بجث الجوريات	بجث المشنة	بجث الحروف العاطفة	٢٢٥
بجث غير النصف	بجث التوالع	بجث الجبرع	بجث حروف التنبيه	٢٢٦
بجث المرفوعات	بجث النعت	بجث المصدر	بجث حروف الذاء	٢٢٧
بجث التنازع	بجث العطف بالوت	بجث اسم الفاعل	بجث حروف الاء	٢٢٨
بجث البتة والكثير	بجث التاكيد	بجث اسم المفعول	بجث حروف الزيادة	٢٢٩
بجث النصبوات	بجث البدل	بجث العطف بالاشبه	بجث حروف التفسير	٢٣٠
بجث مفعول به	بجث عطف اليها	بجث اسم التخييل	بجث حروف المصدر	٢٣١
بجث المنادى	بجث البنيات	بجث الفعل	بجث حروف التخييل	٢٣٢
بجث التمهيد	بجث المضمرات	بجث الماضي	بجث حروف التوق	٢٣٣
بجث المفعول فيه	بجث اسماء الاشارة	بجث المضارع	بجث حروف الاقتمام	٢٣٤
بجث المفعول له	بجث الموصول	بجث الامر	بجث حروف الشرط	٢٣٥
بجث للمفعول معه	بجث اسماء الافعال	بجث فعل المفعول	بجث حروف الروع	٢٣٦
بجث الحال	بجث الاصوات	بجث التفرقة في النعت	بجث النائية الساكنة	٢٣٧
المحذورات في الاء	بجث المركبات	بجث انفعال القلوب	بجث التنوين	٢٣٨
بجث التميز	بجث الكنايات	بجث الافعال المتأخرة	بجث نون التاكيد	٢٣٩
بجث المستثنى	بجث الظروف	بجث انفعال المقاربة		٢٤٠

استثمار

تحققنا ذلك قبل ان نرين في كتاب غاية التحقيق شرح كافير نحو وفيه طبع جديد واما ما وصحت
 ماري بوجه شدة هذا الزعم من قولنا في طبعه باهم مقابلة كره كمال ما فتناني وذوق يذري بصوت انما انما
 شمسنا في رمانه شمسنا احد بلا جانت شمسنا في رمانه شمسنا احد بلا جانت شمسنا في رمانه شمسنا احد بلا جانت

كتاب اوست
 فهرست مطالب ابحاث كتاب غاية التحقيق شرح كافير نحو